



الخصخصة

و تأثيرها على الإقتصاد الوطني



الدكتور
عباس كاظم جياد الفياض

الأستاذ المساعد الدكتور
صباح قاسم الأمامي

الخصخصة

و تأثيرها على الإقتصاد الوطني

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2014/7/3347)

338.925

الفياض، عباس كاظم

الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني/ عباس كاظم الفياض، صباح قاسم الإمامي.-

عمان:مركز الكتاب الاكاديمي،2014

( )ص.

ر.إ.: 2014/7/3347

الواصفات: / /الاقتصاد/ /الغاء التأميم//

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى 2015

ISBN978-9957-35 -990-4(ردمك)

مركز الكتاب الأكاديمي

عمّان-وسط البلد-مجمع الفحيص التجاري

ص . ب : 11732 عمّان (1061) الأردن

تلفاكس: 96264619511+ موبايل: 962799048009+

الموقع الإلكتروني: www.abcpub.net

A.B.Center@hotmail.com / info@abcpub.net

الخصخصة

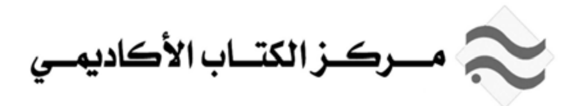
و تأثيرها على الإقتصاد الوطني

الدكتور

عباس كاظم جياد الفياض

الأستاذ المساعدالدكتور

صباح قاسم الأمامي



الأهداء

الى ذكرى أمي وأبي

وأختي سورية التي أستشهدت هي وأطفالها الست في القصف الامريكي

على مدينة البصرة عام 1991

أهداء خاص الى

رفيقة الدرب عواطف حاتم

وأبنائي

حنان .. ظافر ..وسام

الى

العراقيين و شعوب البلدان النامية

عباس الفياض

المقدمة

تعد الخصخصة واحدة من الظواهر التي شغلت ولا تزال تشغل ساحة واسعة من الجدل والنقاش ، ما بين المختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي ، من مفكرين وباحثين أقتصاديين وسياسيين وغيرهم . فقد نظمت سيمنارات وحورات وأنبثقت بحوث وكتابات عديدة عالمية وأقليمية ، عربية وعراقية ، تطرقنا لها ، بتناول ودراسات هامة، تحدثنا فيها عن تطورمفهوم الخصخصة ، وكيف أنتقل من البلدان المتقدمة صناعياً وتحديداً، بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والبلدان الغربية الأخرى ، أثر عجز مفاهيم المدرسة الكنزية عن الأجابة عن حالة الركود التضخمي التي عمت الاقتصاد العالمي من السبعينات وصعود المدرسة النقدية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، ووقوع البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا في فخ المديونية أثرفشل تجارب التنمية ، وتعممت أكثر أثر سقوط التجربة الاشتراكية في بلدان أوربا الشرقية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ، وتبنت هذه وصفات المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات المنفذة " توافق واشنطن" وكيف شددت هذه المنظمات على تطبيق هذه الوصفات "التثبيت والتكيف الهيكلي" وأقتصاد السوق والانفتاح التجاري وأبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي تمهيدأ للدخول الى الخصخصة، بصرف النظر عن طبيعة الاقتصاد وظروفه في هذا البلد أو ذاك .

وأنطلاقاً من هذه الافكار ، تطلب الامر بلا شك دراسة النشاط الاقتصادي في العراق وما يعانيه من مشاكل عديدة وأختلالات في البنية الاقتصادية الاجتماعية في ظل أنعدام أستراتيجية تنموية واضحة وما أعترى ذلك من تداعيات سلبية أثر فشل مسيرة التنمية وزيادة معاناة المجتمع العراقي ، جراء النظام الدكتاتوري السابق وما أقترفه من أخطاء خطيرة في السياسة الاقتصادية أدت الى فشل مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من النهوض الاقتصادي ، وجاءت التغيرات 2003 أثر الأحتلال ، بأجراءات جديدة ، تفترض تحقيق النهوض عبر العلاج بالخصخصة . غير أن الخصخصة ليست نظرية أومنظومة فكرية وأنما أسلوب أوجدته المنظمات المالية المذكورة كعلاج للبلدان النامية بعد فشل التنمية في هذه البلدان،وبطبيعة الحال يختلف

تناول الخصخصة من خلال تعدد المدارس الفكرية للكتاب والباحثين والمفكـرين ، بـين مؤيـد ورافـض ، لكن الكتاب يستند في كل الاحوال الى قاعدة فكريـة ومنهجيـة ، وضـعت منـذ البدايـة ، تقـوم عـلى إن "الفكر الاقتصادي ، لا يوجد بعيداً عن الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعيـة ، التـي تعطيـه شـكله وفقاً لأحتياجاتها"، وهذا جوهر الاقتصاد السياسي الذي يدرس الجانب الاجتماعي أثناء عملية الانتـاج ، وهو أيضاً كعلم يهدف الى تعريف الظواهر الاقتصادية أنطلاقاً من أسبابها ...

الباب الاول

الجوانب النظرية للفلسفة الاقتصادية الليبرالية

وتناول علم الاقتصاد السياسي وكيف جرى تعريفه من حيث موضوعه ومنهجه ومتابعة العملية التاريخية التي ولد من خلالها هذا العلم وتطور والتعرف على مصدر الافكار المختلفة الخاصة بموضوعه ، بتحديد مجال الظواهر التي ينشغل بها ومعرفة طبيعة هذه الظواهر، وهل هي علاقات أجتماعية أو علاقات بين الانسان والاشياء تنجم عن سلوك أفراد من قبيل دعه يعمل..دعه يمر،والرجل الاقتصادي؟، وهل هي أجتماعية ومتغيرة وتاريخية أم أبدية وخالدة وهل تحكمها قوانين موضوعية أم لا؟، وهل هذه القوانين مستقلة عن إرادة الانسان أم لا؟ والتعرف على الافكار الخاصة بالمنهج التجريدي أو المنهج الديالكتيكي كل هذه وغيرها من أفكار كانت نتاج مفكرين مختلفين أتيح للنا فرصة التعرف على أسمائهم . مفكرين عاشوا في مراحل مختلفة لتطور علم الاقتصاد ، هذه الافكار وغيرها جسدتها البحوث التي أحتواها الكتاب، وكيف تكونت مجموعة من المفاهيم والنظريات حول موضوعه ومنهجه ، وعبر مراحل تاريخية منذ الحضارة اليونانية والرومانية بدأً من أفكار أفلاطون وأرسطو وتاريخ الفكر الاقتصادي منذ البدايات من تطور الفكر الانساني والصراع مع الاقطاع والكنيسة مروراً بالمدرسة التجارية والمدرسة الفيزياوية وخصائصهما وصولاً الى الليبرالية والتعرف على الجوانب الفكرية للأيديولوجيات المختلفة وأمكانية التوسع فيها من خلال المناقشة النقدية للأفكار المطروحة وأدواتها المؤثرة وتوضيح أهدافها بالشكل الذي لا يتعارض مع أهداف الكتاب، وتضمنت هذه الجوانب النظرية .

تشير معظم البحوث الى أن علم الاقتصاد السياسي لايشكل أستثناءاً عن بقية العلوم الاجتماعية فهو قد تحقق تاريخياً عبر فترات زمنية ، وتكون من مجموعة من المفاهيم والنظريات وتبلور موضوعه ومنهجه ومحتواه على شكل مفردات علمية ولم يدخل " الاقتصاد السياسي " الى حياتنا العملية دفعة واحدة ، وأنما نما عبر مراحل ، فمصطلح الاقتصاد جاءنا عبر أرسطو ، الذي قصد فيه علم" قوانين الاقتصاد المنزلي " ولم يدخل المصطلح بصورته الحالية إلا في بداية القرن السابع عشر وهو ما تحقق على يد مجموعة من المفكرين يأتي في المقدمة منهم أنطوان دي مونكريتان عام 1575-1621، ولیم بيتي 1623-1687، جيمس أستيوارت1712-1780، وكارل ماركس

1818-1883 ،و الفريد مارشال 1843 -1924 . ولا يهدف كتابنا هذا عن الاقتصاد السياسي كعلم لأن بحثها في مكان آخر، أنما يهدف الكتاب الى الجوانب النظرية للفلسفة الاقتصادية الليبرالية.

وتعود الدراسة النظرية للفلسفة الاقتصادية الليبرالية، الى موضوع التاريخ الاقتصادي الذي يهتم بدراسة النشاطات الاقتصادية Activities Economic، كما هي في الواقع او حسب تعبير أندريه بيتر Andre Pieter الذي يعني الحياة الاقتصادية أوتاريخ الوقائع الاقتصادية Vie حسب تعبير مؤرخي الاقتصاد الفرنسيين او بتاريخ الخبرات والتجارب الاقتصادية Fiats Experiences حسب تعبير شومبيتر Schumpeter او بتاريخ تطور العمليات الاقتصادية متجسدة عبر الزمن Process Economic System حسب تعبير اوسكار لانجه او تاريخ تعاقب النظم الاقتصادية* ومفهوم الليبرالية Liberalism، وهي مفردة لاتينية وتعني" الحرية" وتعود جذورها الفلسفية الى مذاهب حركة التنوير** وفلاسفتها ومفكريها من امثال توماس هوبز 1588-1679 وجون لوك 1632 -1704 وجان جاك روسو 1712 - 1778 وجون ستيوارت 1806 – 1873 وترددت مفاهيم "العقد الاجتماعي***" من قبل غيرهم من امثال ايما نوئيل كنت وفرانسيس بيكون 1694 – 1778 القائل "لا اتفق مع ما تقول ، ولكني سأدافع حتى الموت عن حقك في القول "عن آرائك" ، وديفيد هيوم ... والليبرالية عكست آمال الطبقات الصاعدة ، التي تتضارب مصالها مع السلطة الملكية المطلقة والارستقراطية من ملاك الاراضي من الاقطاعيين . وكانت الافكار تسعى للأصلاحات الجذرية وللتغيير الثوري ، فالثورة الانكليزية في

القرن السابع عشر والثورات الفرنسية والامريكية في أواخر القرن الثامن عشر ، كانت افكارها مغايرة للسلطة المطلقة وللحكم الملكي القائم على مبدأ "الحق الالهي للملوك" ونادى الليبراليون بالحكم الدستوري والبرلماني ، وانتقدوا الامتيازات السياسية والاقتصادية ، لملاك الاراضي وللنظام الاقطاعي ، وهاجمت افكارهم مؤسسات الكنيسة والدولة آنذاك ، وشكلوا فلسفة سياسية واقتصادية ، تأسست على التقليد التنويري ، الذي حاول الاحاطة بقيود السلطة السياسية وتعريف ومساندة "الحرية الشخصية والملكية الخاصة".وهي برنامج ايديولوجي للبرجوازية الصاعدة من رماد الاقطاع ، وعن حاجياتها الملحة اقتصاديا وسياسيا لتحطيم. كافة

الحواجز القائمة في طريقها وبطبيعة وقوانين وآليات النظام المدعوم من الاكليروس الكنيسي "النظام الاقطاعي" الذي لم يعد يلائم "آنذاك" النمط الجديد وموجات الجديدة المناسبة لمقتضيات حركة رأس المال في نهوضه وتوسعه ، وبما ان تلك الضرورات في مستوى البنية التحتية ، كان لابد لها من تحولات كبرى تناسبها في مستوى البناء الفوقيٍ Super Structure.

وعلى مايبدو هناك من المفكرين*، من يربط مراحل التطور الاقتصادي بمراحل حضارة البحر المتوسط والتي يمكن تلخيصها من الحضارات اليونانية والرومانية والغربية الحديثة ، مرت بثلاث مراحل:-

المرحلة الاولى: تميزت بخضوع الاقتصاد Subordinate للتقاليد الدينية والاخلاقية ، حتى القرن الثامن عشر .

المرحلة الثانية: فأنها تتميز بتحرر المجتمع من التقاليد وينتزع الاقتصاد نحو التحرر ويتحول من أقتصاد خاضع الى اقتصاد مستقل Independent ، ودخلت اوربا هذه المرحلة أبتدا من القرنين الثامن والتاسع عشر. اذ يعتبر القرن التاسع عشر مرحلة هامة في تاريخ اوربا حيث تميز بالصراع بين الانظمة المحافظة الاقطاعية والحركات الليبرالية التحررية والقومية التي تزعمتها البرجوازية كما تتميز في بداية التوسع الاستعماري ونتشرت الافكار الليبرالية في أواخر القرن السابع عشر في أنكلترا ويقوم هذا الفكر على مبدأ الحرية الاقتصادية في المجال الاقتصادي والحريات الفردية والسياسية في المجال السياسي ، وانحصرت مبادئ الليبرالية في فكر الانوار ، الذي تبنته الثورة الفرنسية كمبادئ سياسية وأصبحت كأيديولوجية للبرجوازية ضد الانظمة الاستبدادية تلخصت في شعارالثورة الفرنسية -الحرية- المساواة – الاخاء.

المرحلة الثالثة : تتميز بأنحلال عناصر الفردية وتحول الحرية الى فوضى والسلطة الى استبداد، بسبب الطابع اللااخلاقي لتراكم الثروة ، وتضطر الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية ، ويتحول الاقتصاد الى الاقتصاد الموجه Dirge مرحلة تدخل الدولة Estates ... ولا تخلو هذه النظريات من المثالية والسطحية في علاقة الاقتصاد بالدولة لأن "جوهر المراحل يتحدد بطبيعة قوى الانتاج بعلاقات الانتاج والتفاعل بينهما" وأنطلاقا من هذه الرؤيا علينا ان نفرق بين المراحل التي مرت بها اي Economic

Process النشاطات المتعلقة بأنتاج وتوزيع الوسائل المادية "أي السلع والبضائع" الضرورية لاشباع الحاجات البشرية والتي سبق وان جرت الاشارة اليها ، او ان العملية الاقتصادية الانسانية ، وان هذه العلوم تقسم الى علوم اقتصادية نظرية Theoretical ، اي دراسة قوانين التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي وتذهب بعض المؤلفات الاكاديمية الى اعتبار

Factual ان التاريخ الاقتصادي، هو علم وضعي يتناول الواقع التاريخي، للعملية الاقتصادية، علم وقائع، ان الوجه الواقعي "وجود- واقع" وجزء من القاعدة الاقتصادية Economic Base ، جزء من علاقات الانتاج ، والوجه النظري للعملية الاقتصادية "فكر– نظرية" وجزء من مفهوم الايديولوجية او مفهوم البناء الفوقي – العلوي Super Structure ، وعليه فأن التاريخ الاقتصادي هو الاساس المادي لتاريخ الفكر الاقتصادي الاجتماعية التي تحكم العملية الاقتصادية والنظم الاقتصادية والتاريخية المختلفة "البدائي ،العبودي ، الاقطاعي والرأسمالي". وتقوم هذه النظم المختلفة على اساس مشترك هو الانتاج والتوزيع، وكلها اقسام من علم الاقتصاد السياسي، وتشمل ايضا "تاريخ الفكر الاقتصادي "أو مايسمى احيانا بتاريخ المذاهب الاقتصادية"، وهناك العلاقة بين طبيعة الافكار النظرية ، ان يكون الحقل المجتمعي هو الاختيار الحقيقي ، فليس التنظيرات فقط مفاهيم تجريدية يمكن انتكتفي بمعاييرها ودلائلها بمقاييس محدودة وبموازنات ذهنية مجردة ، ولكي نفعل منهجية ملاحظاتنا ، لابد من التزود بمعطيات ملحوظة حول هذا النظام او ذلك الفكر في مختبرها المجتمعي، لأستخلاص النتائج العملية والمراجعات النقدية على تلك الحالة المستقرة .

الرأسمالية التجارية

يشيرمؤرخو تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي الى أنه ظهر في بداية القرن الخامس عشر تيار جديد من الافكار الاقتصادية اطلق عليه أسم مدرسة التجاريين" Mercantilism " ، وقد استمر هذا التيار سائدا حتى منتصف القرن الثامن عشر ،" وأن الاقصاد الذي سبق المدرسة الكلاسيكية مباشرةً Pre-Classical Economy "بين أواخر القرن الخامس عشر وأواخر القرن الثامن عشر" يعبر عن نوعين مختلفين من الرأسمالية ، فالمدرسة الماركينتيلية تعكس آيدولوجية نشوء وتطور الرأسمالية التجارية

وأما رأس المال الصناعي الذي بدأ ينشأ ويتطور قبيل الثورة الصناعية "أواخر Commercial Capitalism القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر" فقد انعكست حاجاته ومستلزماته في فريق اخر من الاقتصاديين سبقوا "آدم سمث" مباشرةً وتوماس* من اعتبارهم المؤسسين الحقيقين لعلم الاقتصاد السياسي ولا شك ان على رأس هؤلاء "توماس من ووليم بيتي" William Petty 1623-1687**. ومن البديهي ان تيارا فكريا ، يستمر طيلة هذه المدة ، لايمكن ان ينسب الى باحث أو مفكر واحد أو حتى لمجموعة صغيرة من المفكرين ، ولا يمكن أن يختصر الامر على الاقتصاديين بل شمل هذا التيار افكار مجموعة من السياسيين والاداريين ورجال الاعمال ، ولكن ما يجمعهم من افكار مشتركة انه رغم أختلافاتهم الجزئية ولكنهم "يلتقون في أفكارهم التجارية" ما يجمعهم افكارهم التجارية والتي خلص" آدم سمث" لتسميتهم بالتجاريين او المدرسة التجارية. والذي يمكن فهمه ان ظهور هذه المدرسة ، جاء استجابة للمتغيرات التي حصلت في المجتمع اثر تطور في الجوانب السياسية والاقتصادية والفكرية والنفسية ، كما كان عليه المجتمع في العصور الوسطى ،وعلى هذا لا نجد لدى المدرسة التجارية تحليلا اقتصاديا واسعا ، ولكنهم طرحوا أسئلة فحواها مايلي:ماهي الثروة ؟ وكيف توزع؟ ولماذا ترتفع الاسعار،؟ التي كان ظاهرة عامة في البلدان الاوربية آنذاك ، وللاجابة على ذلك ، توصلوا الى ضرورة ان تكون الدولة قوية ، وان تكون غاية النظام الاقتصادي هو تحقيق القوة ، وسميت نظريتهم " الاقتصاد للقوة " ومن ان الثروة هي اهم ما يحقق قوة الدولة وان تسعى الدولة لتنمية ثرواتها. ومنذ آراء التجارين "فيما يتعلق بالثروة" التي يشيرون لها بأن ثروة اي بلد تتمثل ما بحوزته كما وتوصلوا الى ان كل بلد تسعى دولته للحصول على هذه الثروة ، لابد وان يكون على حساب من ذهب وفضة ، وقدموا رؤيا مغايرة للثروة ، أذ بينوا أن الارض والعمل هما عماد الثروة ، فحسب "بيتي" أن " العمل هو أب الثروة والارض أمها" Labour is the fatherland active principle of wealth , and lowed is the mother . وسادت هذه النظرة ، منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى ظهور الحدية . وتأثر مفكرو "المدرسة الطبيعية" برأي بيتي وفكرة الارض "بينما أخذ الاقتصاديون الكلاسيكون" والاشتراكيون بفكرة العمل ، أساس للثروة . ويعتبر الاب الفعلي لعلم الاقتصاد السياسي .

ولذلك نادى "التجاريون" في كل بلد بأن يسعى للحصول على الذهب والفضة من البلاد الاخرى ، وبصرف النظر عما يحدث لهذه البلدان ، وان كل دولة يجب ان تنظر لمصلحتها هي وان تحققها على حساب مصالح الغير ،ومما يلاحظ أن ظاهرة أرتفاع الاسعار في بلدانهم ، انما يعود لزيادة كمية النقود التي دخلت اوربا على اثر زيادة ورود الذهب والفضة اليها من "العالم الجديد" اي إن الدول الاوربية تصدر سلعا الى الدول وبالذات المستعمرات وبأسعار مرتفعة ، وتستورد منها الخامات والموارد الاخرى بأسعار منخفضة ، والحصول على الفرق بالحالتين، والذي يمثل فائضا في ميزانها التجاري مع الخارج لصالحها*، في مرحلة الماركنتيلية "التجارية" كانت التجارة تقوم بوظيفة خاصة ومتميزة ، تنحصر بأستجلاب الفائض الاقتصادي وتركيمه محليا، والحيلولة دون نفوذه الى الخارج ، وقد استوجب ذلك ، ضرورة تدخل الدولة عبر سياسات متنوعة "قوانين الملاحة ، احتكار التجارة مع المستعمرات ، فرض الحماية الكمركية ....الخ" .

ويمكن أعتبارالماركنتيلية ، في واقع الامر، اول نظرية حول التبادل اللامتكافئ ، اي انعدام المساواة بين الشركاء المنخرطين في التجارة الدولية . وكانت تعكس وجهات نظر البلدان القوية والمهيمنة**. وأستوعبت الطبقة التجارية الصاعدة ، حاجاتها الى بناء علاقة متينة مع الملوك في إطار الدولة القومية على حساب الاقطاعين ، وبنشوء الدولة القومية ، في اكثر بلدان أوربا تعززت المصالح القومية ، الامر الذي دشن نشوء عصر جديد ، هو "عصر التوسع الاستعماري" وتحت ضغط المصالح القومية ، نشبت حروب طاحنة ، وذهب ضحيتها الآلاف من البشر بهدف الأستئثار بالمغانم من العالم الجديد ومن المستعمرات ، وأبرز هذه الحروب التي حصلت بين بريطانيا وفرنسا وهولندا واسبانيا . ونجحت بريطانيا في بسط نفوذها على شبه القارة الهندية بالأعتماد على شركة الهند الشرقية ، وكانت المستفيد الاكبر في عملية التوسع الاستعماري . ومما هو جدير بالاهمية ، ان دول أوربا الاستعمارية، قد اعتمدت سياسة عرفت " بسياسة العهد الاستعماري" والتي كانت تقوم على مجموعة من الضوابط والاجراءات التي تحكم هذه العلاقة ، ونوجزها :

- تعتبر المستعمرات مناطق نفوذ تابعة للدول الاستعمارية المعنية . تقوم هذه المستعمرات بحكم التبعية المطلقة، بخدمة المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المستعمرة "بفتح العين".
- ووفقا للعهد الاستعماري لايجوز لتجارة الدولة المستعمرة شراء السلع الخارجية إلا من مستعمرات الدولة التي ينتمي اليها هولاء التجار .
- والأهم من كل ماتقدم وبموجب العهد الاستعماري ، لايجوز للمستعمرات ،ان تنشئ صناعتها الخاصة بها ، مما يعني بالنتيجة ، ان تبقى هذه المستعمرات مجرد مصدر للمواد الخام التي تمد الدول الاستعمارية من جهه ، وسوقا مفتوحة امام منتجات هذه الدول من جهه ثانية*.

أما المبادئ العامة لفكر المدرسة التجارية ، فقد أستطاع جوزيف شومبيترJ.SchumPeter في مؤلفه القيم " تاريخ التحليل الاقتصادي " والتي يمكن ان نوجزها بـ :

1. العلاقة بين ثروة الأمة ومالديها من معدن نفيس .
2. الاهتمام بدراسة ظاهرة ارتفاع الثمن .
3. 3-تحقيق ميزان تجاري مناسب .
4. تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .
5. ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي للمجتمع وأعطاء الأولوية للتجارة الخارجية .
6. زيادة حجم السكان .

عرفت أوربا تجارب وتطبقات متنوعة ومتباينة في السياسات الاقتصادية طبقت خصائص كل بلد ، وهذا التمايز والتنوع يوحي وكأنه ثمة تيارات متمايزة داخل هذه المدرسة ، ولكن هنالك ايضا مشتركات بين مفكري هذه المدرسة ، خلصوا فيها ان الدولة القومية تكمن في ما تمتلكه من ثروة ممثلة بالذهب والفضة ، الامر الذي دفع بأتجاه تحسين الميزان التجاري** مع العالم الخارجي لصالحها*** ساد فكر المدرسة التجارية في أوربا وتحديدا في أنكلترا وفي عدد من الدول الاوربية، ومع وجود بعض الاجتهادات في الافكار مثل "الفرنسيين والاسبان وغيرهم" ، وفي انتهاج سياسات

اقتـصادية مـستمدة مـن هـذا الفكـر ، ويمكـن اعتبـار كتـاب تومـاس مـن Thomas Mun 1571- 1641
England's Treasure by Foreign Trade .

التجاريون الفرنسيون

أستهدفت سياسة الفرنسين التجارية للحصول على الذهب والفضة وتشجيع أستيراد المـواد الاوليـة والاشراف عـلى نوعيـة المنتـوج ، عـلى تخفـيض اسـعار المنتجـات الزراعيـة بهـدف تـأمين متطلبات الصناعة الوطنية من مـواد خـام وبأسـعار مخفـضة، وأن تتجـه لزيـادة الـصادرات عـلى الواردات ، وأن تكون الصادرات على المنتجات الصناعية وليس المحاصـيل الزراعيـة ، وقـد تـسببت هذه السياسة في ألحاق ضرر بمصالح المزارعين... وقامت الدولة عـلى تـشجيع الـصناعات الوطنيـة والحماية الرسمية لها وحضر تصدير أدواة الانتاج ومنع هجرة الايدي العاملة الماهرة وعـلى فـرض رسوم جمركية باهضة على السلع الخارجية وأسست شركـات كبـيرة لتـصريف الـصناعة بالخـارج ، وشجعت الافراد على الاكتتاب في رؤوس أموال تلك الشركات ، وكان مهندس هذه السياسة كـولبير الذي تعرض لنقد شديد في الوقـت اللاحـق ، نتيجـةً لهـذه الـسياسة التـي ألحقـت الاذى الـشديد بمصالح المزارعين الفرنسين .

التجاريون الاسبان

ركزت السياسة الاسبانية كثـيراً عـلى أهميـة تـدفق المعـادن النفيـسة اليهـا مـن العـالم الجديـد "الاكتشافات الجغرافية والمستعمرات" وبخاصةً الزيادات في كمية الذهـب والفضة المتدفقة اليها والتـي لم تصاحبها زيادة ملموسة في الانتاج ، الامر الذي تسبب في أرتفاع مـستوى الاسـعار أرتفاعـاً تـضخمياً . وفسر " بودان " هذه الظاهرة في دراسته عـن النقـود ، مـن أن أرتفـاع الاسـعار العـام التـي حـدثت في أوربا أثر الاكتشافات الجغرافية وتدفق الذهب والفضة الى أسبانية ثم عن علاقاتها مع مستعمراتها قـد خلفت و"سببت" أفقار شعوب المستعمرات وتكريس هذا التخلف في ظروف لاحقـة*. وبالمقابـل أيـضاً دفعت أسبانيا بتأسيس صناعتها أنتعاش أسواقها .

أسباب أنحسار النظرية التجارية

تجدر الاشارة الى إن فكر المدرسة التجارية يختلف حسب تجارب الدول الاوربية التـي طبقـت هذه السياسة . فالتجربة الاسبانية تختلف عن التجربة الفرنسية وهذه تختلف عـن النمـسا وألمانيـا أو في أنكلترا. ومما من شك إن هذا الفكر عانى من عـدد مـن نقـاط الـضعف التـي رافقتـه عنـد التطبيـق ويمكن تحديدها بالنقاط التالية:-

1. أخطأ مفكرو هذه المدرسة في تحديد معنـى الـثروة وخلطـوا بينهـا وبـين المعـدن النفـيس مـن الذهب والفضة . وفي حقيقة الامر، فإن الثروة في أي بلد لا تحدد بما يملكـه مـن ذهـب وفـضة وإنما بما ينتجه .
2. أخطأوا في تشديدهم على ضرورة تحقيـق فـائض في الميـزان التجـاري للدولـة، وفـرض ضرائـب جمركيـة عـلى الـواردات ، وهـي سياسـة ذات حـدين، فهـي تـؤمن الحمايـة للمنتجات الوطنية من المنافسة، ولكنها ألحقت أضراراً فادحة بهـذه البلـدان نفـسها . كما تسببت هذه السياسات في أندلاع حـروب ضـارية بـين البلـدان المتنافـسة بهـدف الاستأثار بالاسواق العالمية .
3. شاب الفكر تشوش كبير من الناحية النظرية في ما يتعلق بدراسة مسألة القيمة .
4. عجزوا عن تقديم تعريف دقيق وعلمـي للنقـود بأعتبارهـا مقياسـاً للقيمـة ، ويعـود ذلـك الى الخلط بين النقود والثروة .
5. أدى تطبيـق الـسياسات التجاريـة في بعـض البلـدان الى تكبـد بعـض الطبقـات أضراراً جسيمة .
6. نظر الفكر التجـاري للمـستعمرات، عـلى أنهـا مـصدر للمـواد الاوليـة الخـام لـصناعات الـدول الاوربية المستعمرة وسوقاً لتصريف منتجات هذه الصناعات . وبعبارة أخـرى نظـر التجـاريون الى المستعمرات على أنها بقرة حلوب وسـعوا الى أبقائهـا عـلى وضـعها دون تغيـير . ومـن هنـا يمكن القول إن غنى كثير من الـدول الاوربيـة جـاء عـلى حـساب تـأخر المـستعمرات وأملاقهـا

وأستغلالها ، كما جرى لأستخدام الرقيق الأفريقي في الامريكيتين غير مكترثين بالابعاد الأنسانية لهذه السياسات، ويمكن أعتبار هذه السياسة الاستعمارية أهم إدانة للفكر التجاري .

المذهب الطبيعي او الفيزوقراطي Physiocrats

مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر وذهب اصحابه الى القول بحرية الصناعة والتجارة وبأن الارض هي مصدر الثروة كلها، وذهب المفكرون الفرنسيون وعلى رأسهم فرانسوا كينيه بنظرية اقتصادية ترتكز بالاساس على فكرة القانون الطبيعي وتنطلق من معرفة العلاقة بين الانسان والطبيعة وعرفت مدرستهم بمدرسة الطبيعيين وأخذ هؤلاء المفكرون يكتسبون معرفة جديدة اكثر دقة وذلك عن طريق دراسة الطبيعة بموضوعية وأدركوا بأن الارض ليست مركز العالم بل تدور حول الشمس والكشف الذي أهتدى اليه هارفي بشأن الدورة الدموية والنظريات التي طلع بها نيوتن عن الجاذبية والحركة، وأصبح الكتاب ينصب على تفسير النتائج والاسباب التي تتعلق بشأن تنظيم المجتمع لاسيما من ناحية توزيع الثروة بطريقة عادلة إلا ان الجامع المشترك بينهم حول حرية العمل التي يعبر عنها شعارهم المعروف "دعه يعمل دعه يمر او دع الامور وحدها تسير" فالطبيعة كفيلة بالتوازن ،ومما يجدر الاشارة إليه الى ان جذور فكرة القانون الطبيعي تمتد بعيدا في تاريخ الفكر البشري، فقد بدأت هذه الفكرة مع أرسطو ثم انتقلت الى المفكرين الرومان الذين بلوروها على نحو اعمق ، ثم انتقلت بعد ذلك الى المفكرين "المدرسيين" في القرون الوسطى في أوربا .

أما المذهب الطبيعي ، الذي يؤكد على الزراعة ويعتبرها القطاع الاساسي المنتج في الاقتصاد ، انطلاقاً من أفكار وليم بيتي بصدد الثروة –وفكرة الارض كأساس للثروة ،ولذلك هاجم دعاة المذهب الطبيعي القيود التجارية بأعتبارها تحد من تحقيق زيادة في الطلب على المنتجات الزراعية . ودعوا الى حرية التجارة، وعدم فرض قيود على الاستيراد من العالم الخارجي، لان الاستيراد لدولة معينة يشكل صادرات لدولة أخرى . وحسب رأيهم عندما تلجأ دولة معينة الى اتباع سياسة تقييد الاستيرادات، فأنها تفرض قيودا على الصادرات اليها، التي تمثلها أستيراداتها من الدول الاخرى. ويعتقد "مفكرو المدرسة الطبيعية" بوجود قوانين طبيعية تحكم المجتمع

الانساني وتؤمن له سعادته وهذا الاعتقاد ينطبق على الظواهر الاقتصادية في كل زمان ومكان...والى أفتراض وجود تفاوت في الثروة بتفاوت قدراتها وتوصلوا الى جملة من المبادئ :

1. مبدأ الحرية الفردية
2. مبدأ المنفعة الشخصية
3. مبدأ المنافسة

ويمكن تلخيص فكر السياسة الاقتصادية التي نادى بها مفكرو هذه المدرسة ... بعبارة مكثفة "دع الامور تسير بأعنتها " مما يعني أن مفكري هذه المدرسة كانوا يتشددون على ضرورة بقاء النشاط الاقتصادي حرأ، وبعيدأ عن تدخل الدولة . "وهو توجه جديد في الحياة الاقتصادية، ويتعارض كلياً مع السياسات الاقتصادية التي تبناها " التجاريون " في حقبة تاريخية سابقة".

تقويم الفكر الطبيعي*

كان للفكر الطبيعي حسب مايشار في الكتابات الى إنه اللبنة الاولى في تأسيس علم الاقتصاد السياسي كعلم مستقل ، فقد أستخدموا أسلوب النموذج في التحليل الاقتصادي "ولذا يمكن أعتبارهم بحق مؤسسي علم الاقتصاد الحديث" كما أسهمت أفكارهم في التخفيف الى حدٍ كبير من القيود التي تحكمت بالنشاط الاقتصادي في عصر التجاريين وسادت مجتمعات أوربا تحت تأثيرهم. ويعود الفضل لمفكري الطبيعيين فرانسوا كينيه وأصحابه في أدراك "إن الثروة والناتج وتوزيع الناتج جديرة بأن تعزل عن بقية مشكلات المجتمع" بهدف بحثها ودراستها ، بشكل مستقل علمي رصين ولهم الفضل في أستحداث الجدول الاقتصادي، وإن الانتاج يقوم على أساس دورات سنوية متتابعة يستهلك أنتاج كل سنة أما في السنة نفسها، أو يصبح من المدخلات Inputs لأنتاج العام اللاحق، وجعل الطبيعيون الزراعة النشاط المحوري للأقتصاد والقطاع الوحيد التي ينتج ناتجاً صافياً ، كما وأدخلوا الى سيادة القانون الطبيعي في أوربا وذلك بالأعتماد على فكرة القانون الطبيعي وتمكنوا في الانتصار للمذهب الفردي أو الحر، وهو المذهب الذي ساد في الاوساط الفكرية في أوربا حتى

منتصف القرن العشرين وتبنوا فلسفة أقتصادية – أجتماعية، تتعارض كلياً مع فكر التجاريين وتتناقض معها في كل شئ بأعتبارهم الزراعة أساس ومصدر ثروة المجتمع .

وقد تأثر لاحقاً آدم سمث بفكر الطبيعين عند بحثه في العوامل التي تحكم توزيع التجارة الخارجية بين البلدان الداخلة في علاقات تجارية فيما بينها ، كما وتأثر أيضاً بأعتقاده بوجود أنسجام بين المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة للمجتمع .

المدرسة الكلاسيكية

تجري الاشارة الى فكر جون لوك عند الحديث عن الجوانب السياسية للمدرسة الكلاسيكية وفي جوانبها الاقتصادية لفكر آدم سمث و ديفيد ريكاردو التي كانت تقنن مستلزمات الرأسمالية الصناعية في أنكلترا بعد الثورة الصناعية ، "آدم سمث" 1723 - 1790،وديفيد ريكاردو ومالتس وجون ستيوارت مل .

وهي ترتكز في جوانبها السياسية على ثلاث اسس:

أ- فصل الدين عن الدولة .

بـ- التعددية البرلمانية "الديمقراطية".

جـ- ضمان حرية الافراد .

وهي تبحث في طبيعة الحكم ، هل هي "تعاقدية ، او ائتمانية" بين الحاكم والمحكوم ام حق مطلق للحاكم ، وهذا البحث ادى الى التحليل في احوال وانظمة الحكم السائدة في اوربا ، حيث الصراع آن ذاك بين الملكيات والقوى البرلمانية ، فالملكية كانت تعتبر " الحكم حقها المطلق الموروث ، والممنوح لها من خالق الكون، وحكمها بمشيئة إلهية" وهو في هذه الحالة ، ليس مسؤولا تجاه المحكوم بشئ .

اما القوى البرلمانية فقد رفضت ادعاء هذا الحق وقررت ان الحكم ليس حكرا لفئة معينة "دون غيرها" ، وأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة "ائتمانية تعاقدية" وتذهب هذه الافكار، ان الانسان له حقوق طبيعية في الحرية والكرامة وحب الاقرار، بأن الحكم يجب ان يكون مبنيا على رضا المحكوم، فالشعب هو مصدر الحكم، والحكم حينئذ مسألة امانة لا مسألة حق للحاكم. ويبدو إن مسألة سوء استعمال السلطة قديمة ، قدم التاريخ البشري وأختلف حولها المفكرون، فأفلاطون

على سبيل المثال ، كان يرى إن المشكلة، تحل اذا اجتمعت السلطة والفلسفة* في شخص واحد . غير ان "توماس هوبز" وقف بالضد من ذلك، ورفض معادلة "افلاطون" مشددا ان السلطة وحدها ، هي العنصر الاهم في بناء مجتمع مستقر، وهو أيضاً كان معارضاً للحل الليبرالي ، وفلسفته التي تقوم على ان هناك علاقة عكسية بين الحرية والاستقرار، وهو يعطي "هوبز" الحاكم سلطة شبه مطلقة ، مشيرا الى ان بدون السلطة المطلقة ، لا نظام ولا استقرار ولا أمان... اما الحل الليبرالي الذي وضعه "جون لوك" وطوره "مونتسيكو"، يرفض حصر الخيارات، بأفكار "هوبز" ويقدمان خياراً ثالثاً ، وهو حكم القانون وسيادته وأصلاح مؤسسات المجتمع وتطويرها .

وفي الجوانب الاقتصادية فقد وضعت الفلسفة الليبرالية منهاج عمل لتنظيم الشؤون الاقتصادية في المجتمع، وشكلت اطارا نظريا وفكريا، تنطبق فيها مجموعة السياسات الاقتصادية "الجزئية والكلية"، التي تتحكم بمجموع النشاطات الاقتصادية في المجتمع ، ودعت الى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد والى حرمانها من تولي وظائف صناعية اوتجارية ولا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية ، التي تقوم بين الافراد او الطبقات او الفئات او الامم، والسبب في هذه النظرة، حسب "آدم سمث" هي تضرر المصلحة الاقتصادية الفردية والجماعية متى تدخلت الدولة. وبنى "سمث" فرضيته في ذلك ، الى إن المحرك الوحيد للانسان، والدافع الذي تكمن ورائه، كل تصرفاته الطوعية هو الرغبة في خدمة مصالحه وأرضاء إرادته ، وأعتبر ان الاقتصاد تنظمه مجموعة قوانين خاصة ، كقانون العرض والطلب وقوانين الطبيعة الانسانية ، وكانت لديه قناعة تامة ، إن هذه القوانين ، أذا ماسمح لها ان تأخذ مجراها دون تدخل الدولة ، تقوم بمهامها على اكمل وجه ، فتخدم مصلحة المجتمع وتحقق رغبات الفرد.

وعلى ما يبدو ان آدم سمث ، وضع هذه القوانين بقناعته وتصميمه ، في انها تشكل نظاما غائيا متعمدا ، وحقيقة الامر ، هي ليست كذلك او على الاقل هذه افكاره ، في ظل نظام اقتصاد السوق الحره ، لا تسمح للدولة الحارسة او الراعية إلا بالوظائف التالية :

أ- الوظيفة الاولى : حددت في البنيـة الاساسـية "القاعـدة التحتيـة" مـن طـرق وجـسور ، وشـبكة ميـاه وصرف صحي ... وغيرها من الانشطة الخدمية .

ب- الوظيفة الثانية : الحفاظ عـلى تـوفير الامـن والأسـتقرار الـداخلي ، وحمايـة الديمقراطيـة وضـمان تحقيق الحياة السياسية.

ج- الوظيفة الثالثة: الدفاع عن الوطن من الاعتداءات الخارجية. وتبلور هذا الفكـر في اوربـا في القـرنين السابع عشر والثامن عشر، وشكل فلسفة سياسية واقتصادية، تأسست على التقليد التنويري كـما ذكرنـا الـذي حـاول الاحاطـة بقيـود الـسلطة الـسياسية،وتعريف ومـساندة "الحريـة الشخـصية والملكية الخاصة" ويعتبر ذلك بمثابة برنامج أيديولوجي للبرجوازيـة الـصاعدة مـن رمـاد الاقطـاع، وعن حاجتها الملحـة اقتـصاديا وسياسـيا لتحطـيم كافـة الحـواجز والعراقيـل القائمـة في طريقهـا، المقترنة بطبيعة وقوانين وآليات النظام الاقطاعي المدعوم من الاكليروس الكنسي، القسري الـذي لم يعد مناسبا آنذاك للطموحات الجديدة ولمقتضيات حركة رأس المـال في نهوضـه وتوسـعه،وبما ان تلك الضرورات في مستوى البنية التحتية كان لا بـد لهـا مـن تحـولات كـبرى تناسـبها في مـستوى البناء الفوقي .

ويستند هذا النظام على مجموعة من المصادر التي تقدم القاعدة الفكريـة التـي يرتكـز عليهـا النظام الجديد ، والذي تنبع منها مجموعـة مـن المعـاني والتفـسيرات المتعلقـة بالعديـد مـن الوظـائف والخصائص، واسلوب سير النظام الاقتصادي وكيفية ادائه لوظائفه لتحقيق الارباح.

بالاضافة لتقويض وتدمير آليات النظام القديم الذي كانت "النباله" فيه عنوانا لــ "أمتيـاز" كـما كانت "الحقوق" هـي المعـادل الموضـوعي لــ "حيـازة الارض" وبـشروا نظريـا بمجتمـع جديـد وانظمـة سياسية بديلة عن انظمة القرون الوسـطى ، بحيـث ادت هـذه الانظمـة الى نـزع الـصفة الالهيـة عـن سلطة الملوك ، وعزلت الدين عن الدولة ، واحـدثت نظامـاً اجتماعيـاً مـصدر الـثروة فيـه " رأس المـال" القائم على الملكية الخاصة وحرية السوق المستندة الى حرية المنافسة.

وقد ابرز آدم سمث "1790" الليبرالية الاقتصادية ، وهي الحرية المطلقة في المـال دون تقييـد او تـدخل مـن الدولـة ومنعهـا مـن تـولي وظـائف صـناعية او تجاريـة وتبنـت

الليبرالية شعار الثورة الفرنسية " دعه يعمل " وهذه في الحرية الاقتصادية ودعه يمر في الحرية السياسية .

ويعتبر كتاب "ثروة الامم" لآدم سمث ، اول كتاب يدرس في علم الاقتصاد الذي اقتبس افكاره من الطبيعة الانسانية بشكل ملحوظ من الافتراضات الليبرالية والعقلانية ، وكان له اسهامه المؤثر في الجدل حول الدور المرغوب فيه للحكومة داخل المجتمع المدني ، ومثل جوانب اخرى من الليبرالية الاولى كان ظهور علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في بريطانيا كما وتبنت هذه الافكار ايضا الولايات المتحدة الامريكية .

كما وجاء كتاب" سمث" في وقت فرضت فيه الحكومة قيودا صارمةعلى النشاط الاقتصادي في ظل الراسمالية الماركنتيلية "التجارية" التي كانت مسيطرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر حيث تدخلت الحكومات في الحياة الاقتصادية من اجل تشجيع التصدير والحد من الاستيراد . كما ويأتي الكتاب ردا على الفيزوقراطية الفرنسية التي أكدت على ضرورة قيام علاقات توازن في الاقتصاد الوطني وتطوير الزراعة على الضد من التجارة الخارجية وبناء صناعة موجهه نحو التصدير ، وراحوا يبحثون في الطبيعة من ناحية توزيع الثروة وتحت شعار "دعه يعمل دعه يمر" اودع الامورو حدها تسير، فالطبيعة كفيلة بالتوازن .

وجاء "سمث" ليقول بأن، الاقتصاد يكون في اوج نشاطه مع عدم تدخل الدولة . وفي رأيه ،ان السوق تعمل حسب رغبات وقرارات الافراد الاحرار ، وان الحرية في السوق هي حرية الاختيار، مقدرة المنتج على اختيار السلعة التي يصنعها ، ومقدرة العمال على اختيار اصحاب الاعمال، ومقدرة المستهلك على اختيار السلع والخدمات للشراء ، فالعلاقات في هذه الاسواق بين صاحب العمل والعمال وبين البائعين والمستهلكين علاقات تطوعية او عقدية.

وتقوم النظرية الاقتصادية الليبرالية، على فكرة "الرجل الاقتصادي" وهي ان الانسان يسعى الى اكبر قدر من المنفعة، وذلك بالكسب المادي، كما واستخدموا في مراحل لاحقة فكرة" اليد الخفية" لشرح كيف إن المشكلات الاقتصادية تحل مثل البطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات – يمكن القضاء عليها من خلال آليات السوق

،وهكذا يمكن القول، ان الليبرالية الاقتصادية والسياسية الاكلاسيكية نمت وترعرعت في رحم النظام الراسمالي، كنتاج لمرحلة السوق الراسمالية ولتبرير المفهوم النظري لحقوق الطبقة البرجوازية الصاعدة والتي بدورها استندت الى العديد من النظريات ، كنظرية الحقوق والحريات الطبيعية ونظرية العقد الاجتماعي*، والنظريات التجريدية.

- فأذا كانت المارکنتيلية فيما يتعلق الامر بالعلاقات الاقتصادية الدولية الرأسمالية ، كانت تعكس على نحو مكشوف وسافر وجهات نظر البلد القوي المهيمن ، الذي تبوأ موقفا متفوقا على مواقع البلدان الاخرى ، ويسعى الى استغلالها .
- كانت الفيزيوقراطية تعبر عن وجهة نظر الدفاعية للبلدان الاقل نجاحا، المتخلفة عن الركب ، المطالبة بالمساواة في العلاقات الدولية والتي تحتاج الى سياسة اقتصادية توجه انظارها بقدر اكبر الى الداخل .

فكان علم اقتصاد "سمث و ريكاردو " البرجوازي الكلاسيكي ، قد وضع الاقتصاد الدولي على نحو يوحي وكأنه يعبر عن مصالح الجميع بما في ذلك مصالح الشركاء الاضعف ، مع ان وصفه كان ينطلق من مصالح البلد الاكثر صراع بين الطبقات .

4-الاشتركية الطوباوية

هي أفكار وجدت في مراحل وعصور عديدة يطمح فيها الانسان أن يعطي تصوراً لمجتمع افضل من المجتمع الدي يعيشه بما فيه من فقر وظلم وقسوة ولقد لعبت هذه الافكار دوراً هاماً في التمهيد لظهور الفلسفة الماركسية خاصَّةً "المادية التاريخية" منها حيث كان بعض المفكرين ينظرون الى "الاشتراكية" بأنه النظام الذي ينقل الناس الى مجتمع افضل وأكثر رخاء .

لقد ارتكزت افكار هؤلاء الرواد بمطالبتهم بضرورة انتشار الملكية العامة والعمل الجماعي بما يسمح بالقضاء على بؤس الجماهير، لكنهم لم يروا السبل المؤدية الى التحول الاشتراكي وانكروا دور الثورة والصراع الطبقي او أنهم لم يفهموه ، واعتبروا ان الطريق الى الاشتراكية يمر عبر التنوير وتعاون الطبقات، وأصيبت

أفكـارهم بالاخفـاق عنـد التطبيـق وأهـم رموزهـا سـان سـيمون 1760-1825 ، وفوربيـه 1772-1837 وروبرت أون 1771-1858 .

5- المدرسة الماركسية :

أن "كارل ماركس" جـاء في تنظيراتـه وطريقـة عرضـه فـيما يتعلـق بدراسـة الاقتـصاد الـسياسي مختلفاً عن سابقيه من المفكرين وقد درس كل مرحلة من مراحل تطـور المجتمـع وانتقالهـا مـن شـكل الى شكل آخر ومن مجتمع الى مجتمع آخر ، وحينما يكشف ، أستنتاجات قد بلغـت الهـدف ، يفحـص بالتفصيل النتائج التي تظهر بها في الحياة الاجتماعية ... ويقيم الـدليل عـلى ضرورة الـنظم الاجتماعيـة المعينـة للعلاقـات الاجتماعيـة ، ويـستمد عنـاصره ومعطياتـه وبالتـالي قوانينـه مـن الدراسـة العلميـة الملموسة للواقع الاقتصادي والاجتماعي والفكري . من خلال تتبعه لحركة التاريخ ، وهـو ناقـد للأفكـار والنظريات او المرجعيات او الخـبرات ، وأن كـان يـستلهمها ، لكـن مـشروعه العلمـي ، يـشكل قطيعـة وخروجاً عما هو مألوف ، وفي الوقت نفسه يقدر ويحترم كل الافكار المطروحـة وفي مختلـف الظـروف، وافكاره ليست مجرد نظرية معرفية، وانما تتضمن ايضا موقفـا موضـوعيا كنظريـة لتغيـير الواقـع تغـيرا جذريا، ولأقامة واقع آخر يتخلص فيه الانسان من استغلال اخيه الانسان . ودراسته للاقتـصاد الـسياسي ومشاركته في الاحداث الثورية في المانيا وفرنسا، اكتشف لأول مرة الدور التـاريخي للبروليتاريـا "العـمال الصناعيين"، وتوصل الى النتيجة القائلة إن كيفية الثورة الاجتماعية تتطلب ضرورة توحيد حركة الطبقـة العاملة، ومن خلال تحليلاته للنظام الرأسمالي، الذي تحولت فيه "قوة عمل" الانسان الى بـضاعة، حلـل البضاعة "صنمية البضاعة" تمكن من خلالهـا وضـع نظريـة "فـائض القيمـة" الـشهيرة التـي تمثـل حجـر الزاوية في الاقتصاد السياسي الاشتراكي التي تكشف بوضوح عملية الاستغلال الراسمالي ، فهـو قـد نـاقش النظريات الاقتصادية، التي وضعها كل من "آدم سمث" و"ريكاردو" وبخاصة نظرية "القيمـة- العمـل"، واهميتها ،حسب "ماركس" كونها أوضحت ولاول مرة اهمية الاسـاس الاقتـصادي لنـشاط النـاس ، كـما بينا "سمث وريكاردو"، ان تطور المجتمع يرتكز الى التفاعل الاقتصادي بين الناس ، لكنهما ، كونهما مـن المدافعين عن الرأسمالية، عملا على تبرير استغلال الرأسمالين للعمال ، وصورا لهذا الاستغلال تفاعلا بين

شريكين متكافئين في إطار علاقات السوق . اما الارباح ، فأعتبراها مكافئة للرأسمالي على تنظيم الانتاج وادارته .

كما عالج ماركس مشكلة التبادل اللامتكافئ واعتبر في تفسيره للتجارة الدولية من الناحية التاريخية كمظهر من مظاهر التناقض بين قوة الانتاج وعلاقات الانتاج، وإن مذهب الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة هما السبب في تردي الاوضاع المعيشية للطبقة المحرومة من وسائله ، وان عملية الانتاج حسب "ماركس" ، التي هي الاساس الذي يحدد حجم وهيكل التجارة الدولية. ولكنه ايضا انتقد مذهب الحرية الاقتصادية.

وحين نضع هذه المقدمات في دراسة وتتبع الفكر الليبرالي ودراسة تاريخ المذاهب الاقتصادية على اختلاف المراحل التاريخية التي مرت لكونها "الافكار والنظريات والقوانين" قدمت منابع فكرية هامة للمجتمع البشري ، الذي نعيشه الان ، ووفرت أرضية ننهل منها ، معارف نظرية عن حياة الناس وفي تحديد طابع الاقتصاد ، ليس لكونه "الاقتصاد" مذهب اونظرية وانما لكونه يرتبط بقوانين ، نظام انتاج الثروة المادية وتوزيعها على الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة، عبر هذا السفر التاريخي المحدد . هذا بالاضافة الى ان هذا التحديد يرتبط بمجموعة من العناصر المرتبطة بهذه القوانين "العلاقات الداخلية والترابط فيما بينها وبين الظواهر التاريخية وعلاقاتها بالنظام الانتاجي" اي بمجموعة العلاقات البشرية اثناء عملية الانتاج الاجتماعي، وفي خلق الثروة المادية وتوزيعها على الطبقات والافراد ، وعلاقتها بمالك وسائل الانتاج في المجتمع .

الفصل الاول

توجهات الاستراتيجية لليبرالية الجديدة ومشاريعها

يـشير معظـم البـاحثين الى الليبراليـة مـن حيـث وجودهـا النظـري والفلـسفي تـشهد تباينـات وأختلافات شديدة في الرؤى والتفسير، فالفكر الليبرالي عند جـون لـوك يتميـز عـن ليبراليـة ماديـسون ، ولبرالية فريدريك هايـك تختلـف عـن ليبراليـة توكفيـل، والليبراليـة بمنظورهـا التحـرري الاطلاقـي عنـد فريدمان او بوشنان او نوزيك تختلف عن الليبرالية بمنظورهـا عـن ملينـارد كينـز . وفي الواقـع العمـلي تبدو الليبرالية تتشكل من عدة أجتهادات مختلفة ، وهي أكثر تعقيد، وتتطلب عنـد معالجتهـا امـتلاك أدوات منهجية عميقة. ولكن مايميزخطابها "الكلاسيكي والمعاصر" هو الاهـتمام المفـرط بمبـدأ الحريـة ، وتعتبر بأن الحرية الغاية الرئيسية التي يتطلع اليها الفرد ، ونظراً لعدم اتفاق الغايـات والمـصالح لـدى الافراد ، فأن المفكرين والمنظرين عموما ، قد فـشلوا تاريخيـا في الاتفـاق عـلى الاجابـة ، حـول الـسؤال العريض، وهو ماهي الحياة المثلى للانسان؟. التي يتطلع من خلالها لتحقيـق حريتـه وسـعادته ...ودون وصول الفكر الفلسفي للاجابة على ذلك ، ترك المكان للفكر السياسي من قبـول حقيقـة، انـه لكـل فـرد الحق والحرية في اختيار اسلوب الحياة وفي اختيار مفهوم الخير والسعادة الذي يناسـبه . ولكـون الفـرد لا يعيش في غابة اومنعزلاً، او سـائبا بـل انـه محكـوم بالحيـاة مـع بقيـة الافـراد، وهـو محكـوم بنظـام اجتماعـي محـدد، وفي منطقـة جغرافيـة محـددة، فهـو بالـضرورة محكـوم في نطـاق الدولـة...ونقطـة الانطلاق في الفكر الليبرالي هو الحرية، فأن هذا المفهوم يصطدم ذاته بالدولة فهـو رافـضا لهـا، في حـين يرتكز المبدأ الفكر الليبرالي ، على مفهوم ليس للدولة دور فيه ، سوى تأمين المـسار الـسليم للوصـول الى هذه الحرية كما يريدها الفرد . وهي في هذا المقام لا تنشأ لكي تدافع عن سعادة وفضيلة قررها الفـرد بعيدا عن رقابتها ، بل اختزل دورها في الفكر الليبرالي ، في خلق "حالة من التعايش بين الافراد في داخـل المجتمع" .

وفي الجوانـب الاقتـصادية ، يـرى هـذا المـذهب ، لاينبغـي للدولـة ان تتـولى أدارة الاقتـصاد او تبنـي وظـائف صـناعية او تجاريـة ولا يحـق لهـا التـدخل في العلاقـات الاقتـصادية ، التـي تقـوم بـين الافـراد والطبقـات او الامـم ، وكـما "أشـير مـن قبـل" ولا

يختلف المنظور السياسي عن المنظـور الاقتـصادي حيـث يعتقـد الليبراليـون، ان الحكومـة التـي تحكـم بالحد الادنى يكون حكمها أفضل...ويعتقدون ايضاً، إن الاقتصاد ينظم نفـسه بنفـسه اذا مـاترك بمفـرده حراً "دعه يعمل" وان الاقتـصاد الـذي نظمـه آدم سـمث مـن خـلال مؤلفـه "ثـروة الامـم" وهوالنظـام الاقتصادي لحركة الرأسمالية، وان مفهوم الحرية التي يطالـب بهـا الليبراليـون هـي حريـة حركـة المـال والتجارة وحرية العمل، وحرية التعاقد الاجتماعي...وان الذي يحكم قواعد اللعبـة هـو قـانون العـرض والطلب في السوق .

ويعتبر القرن التاسع عشر في كثير من جوانبه قد تحققت فيه نجاحات لصالح الافكار الليبراليـة مع انتشار التصنيع في البلدان الغربية ، حيث قيام النظام الصناعي وأقتصاد السوق الخـالي مـن تـدخل الحكومة ، حيث يسمح فيه الاستحواذ مبـاشرة عـلى الاربـاح مـن خـلال عمليـات الاسـتغلال العديـدة، وتسود فيه التجارة الحرة بين الدول بدون قيود . وقد نشأ هذا النظام في البداية في أنكلترا في منتـصف القرن الثامن عشر، وأصبح راسخاً في أوائل القرن التاسع عشر، ثم انتـشر في أمريكـا الـشمالية ثـم غـرب أوربا وتدريجياً طبق في أوربا الشرقية .

وتغلغل في القرن العـشرين في الـدول الناميـة في آسـيا وأفريقيـا وأمريكـا اللاتينيـة وخاصـةً ان التنمية الاجتماعية والسياسية تم تعريفها بالمنظور الاقتصادي الغربي المتمثل في نظرية التقدم المادي.

ونجحت اليابان في تطبيق الرأسمالية ولكنها جاءت على اساس النظم التعاونية وليـست الفردية،ولذا جاءت الطريقة اليابانية في ميدان الصناعة مختلفة عن غيرها ، فهـي قـد تأسـست على الافكار التقليدية مـن خـلال الوفـاء للجماعـة والـشعور بالواجـب الاخلاقـي ، ولـيس عـلى أساس طموحات فردية .. ومما يمكن الاشارة اليه بهذا الصدد، وثيقة صندوق النقد الدولي التـي تقول إنه خلال الخمسين سنة قبل الحرب العالمية الاولى، حـدث تـدفق هائـل لـرؤوس الامـوال مـن البلـدان الـصناعية في أوربـا "أنجلترا،فرنـسا ،المانيـا..." الى الـبلاد المتـسارعة في النمـو ،مثـل الامريكيتين وأستراليا ونيوزيلندا، وبلاد أخرى،ويكفي للدلالة على ضخامة حجـم هـذه الامـوال ،أن نعلم، أن التدفقات الرأسمالية التي خرجت من بريطانيا خلال الفترة قدرت بحوالي 9% من

الناتج القومي الاجمالي لبريطانيا ، ونفس هذه النسبة تحققت أيضاً "تقريباً" في حالة فرنسا وألمانيا وهولندا ، وليس يخفي أن هذا الحجم الهائل من رؤوس الاموال الفائضة التي صدرت خلال تلك الفترة قد أدت الى عدة نتائج هامة للبلدان المصدرة لهذه الاموال ، فقد قدم هذا التصدير علاجاً "موقتاً" لمشكلة فائض رؤوس الاموال ، ومن ثم تعطيل حدوث الازمة ، ووسيلة للحد من مفعول قانون أتجاه معدل الربح نحو التدهور على المدى الطويل . كما تمخض أستثمار هذه الاموال بالخارج عن حدوث أرباح وعوائد ضخمة سرعان ما أنسابت الى المتروبولات الرأسمالية الصناعية التي وفرت ،من خلالها ، تمويلا جزئياً لزيادة أجور العمال بهذه البلدان دون كثيراً بمعدلات الربح ، كما لآيجوز أن ننسى الدور الذي لعبه أستثمار هذه الاموال بالخارج في توفير المواد الخام والمواد الغذائية بأسعار منخفضة للبلاد صاحبة هذه الاموال .

ونظراً لاهمية هذه النتائج التي تمخضت عن تصدير رؤوس الاموال أنذاك كما يقول د.رمزي زكي،فقد خلق التنافس الضاري بين البلدان الصناعية على مناطق الاستثمار والسيطرة عبر البحار صراعاً وتناحراً أدى الى أندلاع الحرب العالمية الاولى... ومن هنا يمكن تفسير،طبيعة التوجهات الاستراتيجية للبلدان الرأسمالية "ذات النزعة الاستعمارية أو الامبريالية" ،التي تركز على أهداف محدده كمشاريع لها ، وفي موضوعنا هذا، نشير الى تركيزها على تصدير رؤوس الاموال والمنافسة ،وكيف ادت الى الحرب والى اقتسام العالم "كمناطق للنفوذ والسيطره" بين كبريات الدول الصناعية وكيف مثلت أنذاك"نفياً جزئياً لتناقضات النظام الرأسمالي_الليبرالي".

كما تروي لنا الاحداث أيضاً ،كيف بدأت بعض البلدان النامية "التي كانت أنذاك مجرد مستعمرات وأشباه مستعمرات وبلاد تابعه" تعرف ظاهرة المديونية الخارجية "سيأتي الحديث عنها لاحقاً" حيث أقترض عدد من حكومات هذه البلاد بعض القروض الاجنبية لتمويل تنفيذ بعض مشروعات البنية الاساسية لتغطية عجز الموازنة العامة .

كما وأقترنت النظم السياسية الغربية بقيم وأفكار الليبرالية ومشاريعها ، وهي نظم دستورية تحد من سلطة الحكومة وتحافظ على الحريات المدنية بالاضافة الى

الشكل البرلماني او التمثيلي ، حيث يتميز أحتلال المناصب السياسية من خلال أنتخابات تنافسية... وفي نهاية الثمانينات من القرن العشرين ، تصاعدت موجه جديدة، تمثلت بنشوء تطور حركة عالمية النطاق من اجل دمقرطة النظم السياسية في مناطق مختلفة من العالم ، المفتوح على آفاق متنوعة ومتضاربة ، وبأندفاعة ، نحو "تحرير قوى السوق" تصحبها شعارات ذات طبيعة أيديولوجية صارخة ، تلح على تأكيد تفوق القطاع الخاص على القطاع العام بشكل مطلق ... وهكذا تطرح الليبرالية الجديدة نفسها كبديل وحيد

صالح للتطبيق على صعيد عالمي يتجاوز المناطق والحدود ... داعية للانفتاح على كل شئ ، دون قيد او شرط*. ومن دون شك، ادت المتغيرات العاصفة التي شهدتها أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، الى ترسيخ القبول بهذه الأطروحات .

فأزمة نموذج الاشتراكية وأنهيار نمط مخالف لتسيير الاقتصاد على النمط الرأسمالي أدى الى دعوات الانتاج الليبرالي والانتشار وهيمنته على الاقتصاد والمجتمع العالمي . وأنحصر دور الدولة في سن القوانين والانظمة التي تحفظ حقوق والحريات الفردية دون اكراه أو تدخل ، وأختصرت وظيفتها بدور"البوليس المحايد" يضمن سير الحقوق والحريات للجميع دون انحياز**.

ان هذا الفكر بالرغم من كل استنتاجاته المنطقية والواقعية ، لم يستطيع ان يحقق نفسه عبر الممارسة حتى النهاية، وذلك بسبب عدم قدرته النفاذ من مسار المصالح الانانية للطبقة البرجوازية الممثل الاساسي لحامله الاجتماعي .

فالطبقة البرجوازية القائدة للثورة الرأسمالية التي استخدمت هذا الفكر التنويري سلاحا لها ضد سلطة الملك والنبلاء والكنيسة ، هي نفسها بعد وصولها الى السلطة ، اصبحت تعمل على تفريغ هذا الفكر التقدمي الانساني آنذاك من مضمونه ، والاكتفاء برفعه كشعارات شكلية وتسويقها فيما بعد ، عبر نظريات فكرية مثالية ، محاولة تفسير التاريخ وحركته بعيدا عن الظروف الموضوعية والذاتية الحقيقية المتحكمة في هذه الحركة. وان الافكار التي عبرت عنها هذه الفلسفة ، حول مسألة الحرية ، كونها غاية ومنطق حياة الفرد في المجتمع الغربي وهو أمر يفتخر به الانسان في

الغرب او غيره ، بيد ان هذه الحرية التي يتبناها هـذا الفكـر ، يجـد مـن ينظـر الي آلياتهـا ونـشاطها ، يراها حرية بعيدة ومعزولة عن سياقها التاريخي وقاعهـا الاجتماعـي ، لترتـبط بغايـات ومـصالح افـراد منعزلين لكل منهم عالمه الخاص او جوانبه، تعمل على تحديد هذه المصالح والغايات ودرجـة نـشاطها ، وهذا ما عرقل عملية خلق اتفاق بين هذه الغايات والمصالح على مـر التـاريخ لـدى كتلـة اجتماعيـة محددة، حسب منظور هذا التيار ، وبالتالي فقدان كل الوسائل المساعدة على وضـع حلـول او اجابـات واحدة لحياة مثلى للجميع من قبلهم ايضا. ففي التجارة الدولية . وكانت تعكس وجهات نظـر البلـدان القوية والمهيمنة .."وحين اكتملت شروط التراكم البدائي لرأس المال، جرى الانتقـال الى مرحلـة جديـدة، هي مرحلة الثورة الصناعية، المرتبطة بالانجازات الكبيرة للثورة الصناعية في أنكلترا.

ومنذ نشأتها تطلعـت البرجوازيـة الـصناعية الى الاسـواق الخارجيـة، وتغـيرت وظـائف التجـارة الخارجية، وأن المتغيرات الجديدة فرضت عـلى منظـري الفكـر البرجـوازي ، ممـثلي الطبقـة الـصاعدة ، ضرورة التكيف وان يشرعوا في صياغة بناء نظري يعالج الجوانب والمظاهر الجديدة للمجتمع الجديـد ، فكانت الليبرالية ، التي عكست آمال هـذه الطبقـات الـصاعدة والتـي تتـضارب مـصالحها مـع مـصالح الـسلطة الملكيـة المطلقـة والارسـتقراطية مـن مـلاك الاراضي ، وكانـت هـذه الافكـار في بـدايتها افكـار اصلاحية وثورية، فالثورة الانكليزية في القرن الثـامن عـشر، كانـت تحمـل مقومـات ليبراليـة . ويـسجل واقع نشؤ النظام الرأسمالي اثر انفجار الثـورات الـسياسية للبرجوازيـة في القـرن الـسابع عـشر والثـامن عشر، اذ تشير بعض الدراسات الى اعتبار النصف الثاني من القرن الخامس الميلادي بداية نقطـة التحـول من نظام الرق الى النظام الاقطاعي، كما يمكن اعتبـار القـرن الخـامس عـشر المـيلادي، الفـترة الحاسـمة للانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية.

أما مشاريع الليبرالية في الجوانب الاقتصادية فأنها تدعو على خلاف التجارية الى عـدم تـدخل الحكومة في الاقتصاد ويعارضون كافة انواع الـضرائب وهـم يـدعون الحكومـة الى حمايـة حريـة الفـرد والملكية الخاصة والسوق الحرة .

المبحث الاول

الانظمة الليبرالية الاقتصادية

أن أبرز النظم الاقتصادية الليبرالية هو نظام الرأسمالية الذي رتب أفكاره عالم الاقتصاد الاسكوتلندي آدم سمث . وهي النظم التي تؤكد على حرية حركة المال والتجارة وحرية العمل وحرية التعاقد بالاضافة الى حرية ممارسة اي مهنة شعاره "دعه يعمل" وتندرج بعدها معظم البلدان النامية والتحقت بها بلدان أوربا الشرقية بعد فشل التجربة الاشتراكية ، ويحكم قواعد اللعبة الاقتصادية وقيمها هو أقتصاد السوق والعرض والطلب دون تقيد من الحكومة أو النقابات ، وتفترض الانظمة ذات الليبرالية الاقتصادية عدة أفتراضات لتحقيق التوازن الاقتصادي معتمدة في تنفيذها على مؤسسات مالية وأقتصادية دولية ، ويفترض الاقتصاديون الليبراليون أن الافراد يسعون وراء تحقيق مصالحهم الشخصية مادياً بدافع الرغبة في التمتع باللذه أو السعادة ، وذلك عن طريق تكوين وأستهلاك الثروة ، وتقوم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لحد كبير على فكرة "الرجل الاقتصادي" بالاضافة الى أستخدامهم فكرة "اليد الخفية" لحل المشكلات الاقتصادية . ولكي نتعرف أكثر نضع العناوين التالية:

1. عرض مكثف لليبرالية القرن الثامن عشر ومبرراتها .
2. أزمة السبعينات في القرن الثامن عشر وما أفضت اليه من نتائج .
3. الليبرالية الجديدة والبحث عن مخارج للازمة الرأسمالية " التاتشرية – الريجانية".

1 - عرض مكثف لليبرالية القرن الثامن عشر ومبرراتها

تشير مؤلفات كثيرة الى إن نهاية القرن السابع عشر شهدت بداية أنحسار تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية ، حيث جرى تفكك نظام الطوائف وتقلص كبار الشركات التجارية . إلا إن الاسباب الحقيقية وراء ذلك ، تكمن في تطور الانتاج الصناعي تطوراً متسارعاً خلال النصف الاول من القرن الثامن عشر، وهي الفترة التي أعلن

عن الثـورة الـصناعية في أنكلـترا اي ظهـور تحـولات كيفيـة في أدوات الانتـاج وطـرق تنظيمهـا، وبهـذا تحققت أول ثورة في ميدان التكنولوجيا ، في القرن الثامن عشر*.

ووجد هذا التحول الكبير الذي شكل نقلة نوعية "الانتقال من الانتـاج اليـدوي الى الانتـاج الآلي" عن طريق الاستخدام المنظم للآلات في الانتاج ، هذا في جانب ومن جانـب لـوحظ أن طـرق التنظيم الصناعي ، تمثلت في التحول الكيفي في الانتقـال الى نظـام المـصنع "القـائم عـلى التقـسيم الفني للعمل".

وفي هذا التغير الكبير ، لوحظ تركز الانتاج الصناعي في عدد مـن المـصانع وعـلى نطـاق متـسع "اي الانتاج الكبير" الـذي لايقتـصر الانتـاج فيـه للـسوق الداخليـة "الوطنيـة" وأنمـا للـسوق الخارجيـة "الدولية" . ونشط اصحاب المشروعات القائمة على استخدام العمل الاجير ، والتي تنتج لغرض الـسوق . كما تؤكد " سيطرة رأس المال على الزراعة من خلال الثروة الزراعية ، "في انكلترا" في القرن الثامن عشر ، حيث بلغت حركة النسيج ذروتها مؤديـة بـذلك الى تركيـز الملكيـة العقاريـة ، ونـضوج روابـط الانتـاج الرأسمالية في الزراعة ، وهذا مـا خلـق وفـرة في الانتـاج وفـائض في المنتـوج الزراعـي ، المعـد للتـسويق لتغذية العاملين في الصناعة ، ولتوسيع السوق الداخلية "اذ زيادة القـدرة مـن الفـائض الزراعـي المعـد للتسويق تعني زيادة أمكانية أهل الريف شراء السلع الصناعية" وفي تكـون الطبقـة العاملـة سـاهما في سرعة النمو السكاني في القرن الثامن عشر .

كما شهد منتصف القرن الثامن عشر تسارع نمو تجارة الصادرات ، وقد تمتعـت أنكلـترا في هـذا القرن بالمركز التجاري المتميز الذي كانـت تـشغله هولنـدا في القـرن الـسابع عـشر . ويمكـن ان نـوجز المتغيرات والتحولات الجذرية التي حصلت بفعل الثـورة الـصناعية في أنكلـترا في منتـصف القـرن 18 ، بالأشياء التالية :

1- نضوج اشكال جديدة للأنتاج .

2- ظهور اشكال جديدة في العلاقات الاجتماعية .

3- ظهور حكومات وأفكار أجتماعية جديدة .

ولكي نعمق هذه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه المرحلة ، تطلب ذلك رصد هذه الظواهر الاقتصادية ، بفعل المجهود الكبير رواد المدرسة التقليدية "او المدرسة الكلاسيكية" من الانكليز والفرنسين، وبقية المفكرين الآخرين .

ويعتبر وليم بتي* مؤسس علم الاقتصاد ، الذي أنشغل بحثه عن الثروة ، التي عرفها بأنها من المنتجات او السلع ، وتركيزه على أنتاج المبادلة ، التي تتم عن طريق النقود، ويضع نفسه في مواجهة القيمة وأدراكه لها بأنها الثمن الطبيعي "Natural price " ، والتي تجد نفسها بالعمل، ويجيب بكلمة مشهورة "العمل هو أبو الثروة والارض أمها" وهنا يقصد الثروة = القيمة ، الارض= الطبيعة، كما وأجاب "وليم" عن القيمة بأنها تقاس بكمية العمل ... كما ان "بتي" له مساهمات كبيرة في مسألة الريع الذي يعرفة بأنه الجزء من الانتاج الذي يحصل عليه مالك الارض هذا الجزء يساوي، الناتج الكلي مطروحاً منه الاجور والبذور**، أما الرواد الفرنسيون للمدرسة الكلاسيكية "الطبيعيون"، فيرى فرانسوا كينيه Francois Quesnay الذي جعل من الاقتصاد السياسي علماً ، وهو أيضاً أشار الى أن الثروة تتمثل في الاموال اللازمة للحياة ولتجدد الانتاج السنوي لهذه الاموال. فالثروة تتمثل في المنتجات : فيما يلزم منها لأعاشة افراد المجتمع وما يلزم منها لضمان أستمرار الانتاج في الفترات الانتاجية المقبلة، هذه الثروة تنتج في مجال الانتاج لا في مجال التبادل .

ولا نريد هنا أن نتعمق في دراسة تاريخ المذاهب الاقتصادية التي جرى بحثها في بحوث سابقة، عبرت بشكل جلي عن ترابط الفكر الاقتصادي بالواقع الاقتصادي ، فالفكر الاقتصادي اليوناني والروماني مرتبط مباشرة بطبيعة فائض النظام الانتاجي لعمل الرقيق كما وان الفكر المدرسي في العصور الوسطى "السوكولائي" "توما الاكويني" مرتبط مباشرة بخصائص النظام الاقطاعي ، وأن الماركينتيلية ، التي جرى الحديث عنها، عكست بصورة مباشرة مصالح التجار"بين القرن الخامس عشر ومنتصف القرن الثامن عشر". وان المدرسة الكلاسيكية ، التي يحددها معظم الباحثين ، بمرحلتين ، المرحلة الاولى ، التي تحدد بالرواد من جيل وليام بتي و فرانسوا كينيه ، والمرحلة الثانية التي تحدد بجهود "آدم سمث و ديفيد ريكاردو" وولادة علم الاقتصاد السياسي ، "يضاف لها المناقشات السجالية والخلافية المتعلقة بالنقود والفائدة والتي بدأت في القرن الخامس عشر حتى القرن السابع عشر".

كل هذه الافكار بالاضافة الى مجموعة الآليات الفكرية لفلاسفة القرن الثامن عشر "خاصةً فكرة النظام الطبيعي" والاستفادة من منهجية البحث العلمي ، الذي تحقق بالبناء الكلاسيكي ، بفضل جهود ديفيد هيوم وآدم سمث وليم بتي وكينيه، "الذي جرى الحديث عنهما" . ومع هذا البناء الكلاسيكي"

ولد علم الاقتصاد الكلاسيكي". أما المدرسة الكلاسيكية الثانية "آدم سمث و ريكاردو" ، فكما اشير من قبل ان الوسط التاريخي ينشأ من الواقع أو من الفكر الاجتماعي بشكل عام ،الذي تشكل فيه الفكر الكلاسيكي، ومن وجهة نظر الواقع الاقتصادي شاهدنا المرحلة التي تطورت الراسمالية من مرحلة التجارية الى المرحلة الراسمالية الصناعية "مرحلة التوسع الصناعي وانعكاسها على الزراعة "، هذا التوسع الذي تحول الى توسع كيفي من خلال الثورة الصناعية ،وما تحقق من تصنيع على نطاق الاقتصاد الوطني "اي بناء الاساس الصناعي" التي يتمثل في الصناعات الانتاجية الاساسية، ليس فقط على القطاع الصناعي وأنما شمل الاقتصاد الوطني عموماً ، حيث جرى أنتاج الصناعات المنتجة لسلع الاستهلاك ، التي خلق وجودها طلباً على منتجات الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ، اوكما يسميها البعض منتجات الخط الثاني "أنتاج وسائل الانتاج" ومنتجات الخط الاول انتاج وسائل الاستهلاك*، على نحو حقق للاقتصاد الوطني تدريجياً وجود نوعين من الصناعات، محققاً في النهاية الصناعات الانتاجية الثقيلة الوزن في البناء الصناعي . وفي الجوانب الاجتماعية، فقد لوحظ ان الفكر الاجتماعي في مرحلة تكوين البناء النظري للمدرسة الكلاسيكية تميز بالخصائص التالية.

1. أنتصار النظرة العلمية للامور واحلالها محل النظرة الدينية "الكنسي والكهنوت الاقطاعي" كما أشير له من قبل ، تحت تأثيرالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .
2. كان الموقف يتميز أيضاً بسيادة المناخ الفكري ، الذي تكونت فيه العلوم الاجتماعية وخاصة النظرية السياسية والاقتصادية .
3. أنهيار نظم الاساس الفكري والاخلاقي لصورة المجتمع القديم "الكينسي – الاقطاعي" بوسائل عدة ، تأتي في المقدمة منها النقد الفلسفي من جانب ديفيد

هيوم David Hume 1711 – 1776 ،وبايـل Bayle 1647-1706 "والنظـرة الماديـة للكـون وجعـل المادية اساس فلـسفة الكـون والفلـسفة الاجتماعيـة"...وفي فرنـسا بفـضل تعـاليم اصـحاب الموسوعة ديدروDiderot و المبيرتAlmbert و هولباك Holbllbact وهلفتـيس Helvetius وتلاقى هذا الفكر مع فكر ديكارت 1596-1650 Descartes،وهـو التيـار الـذي طـوره لاميـتري Lamettrie 1709- 1751 ،مع التيار المادي الانكليزي الذي تطور على يـد فرنـسيس بيكـون F. Bacon (1561- 1626) وجون لوك...وهـذه الأفكـار معرفيـة لايمكـن أستخلاصـها إلا بأسـتخدام المنهج التجريدي **أولاً. وثانياً** : فكرة النظام الطبيعي، التي خلفهـا الفكـر المـدرسي، وأحـتفظ بها فلاسفة القرن الثامن عشر، وطبقاً لهذه الفكرة، فأن للنظـام الطبيعـي قـوانين موضـوعية ويقابلها قوانين وضعية يمكن لنور العقل أكتشافها.

4. تميز الفكر الكلاسيكي وفلسفته بالفرد "الانسان" وانما ليس بالفرد بـصفة عامـة ، وانمـا بـالفرد الذي ينتمي الى طائفة معينة من الافراد – الفرد الناجح "، برجل الاعمال في الراسـمالية ، ثـم بتحليل هذه الشخصية وطبيعتها ومصالحها الشخصية ومنافعها وأجـراء مقارنـة بينيـه "عـلى حد تصورها" وبين المجتمع .

وعلى ضوء هذا التنسيق الفكري والتـاريخي يـدخل الكلاسـيكيون النظـام الاجتماعـي في حالـة بحث اقتصاد مرتبط بالظواهر الخاصة للانتاج وتوزيعه ، هذا التوزيع الذي يحدد شروط الانتاج ، ففي مجال الانتاج ، يجري البحث عن مصدر ثروة الأمة ، كما يتعين البحث عن مصدر ومقياس القيمة

أبتداً من العمل ، ثم يواصل المفكرون والباحثون دراسة دور العمل وتقسيم العمل وأثر الاخير على انتاجية العمل ، ودراسة راس المال والارض ودراسة ظاهرة الاسعار وتوزيع النـاتج الاجتماعـي بـين الطبقـات الاجتماعيـة المختلفـة المكونـة للمجتمـع ، بالاضـافة الى دراسـة الـدخول النقديـة "الـربح ، الفائدة ، الاجـور والريـع" ودراسـة الظـاهرة النقديـة وظـاهرة التبـادل مـع الخـارج ومـا تـتـضمنه مـن تقسيم دولي للعمل . وما يشكل ذلك مـن تطـور العمليـة الاقتـصادية بـشكل عـام ومـا يجـد في تطـور محوره في تراكم رأس المال. هذه الظواهر والافكار الاقتـصادية التـي ميـزت فـترة أفكـار الكلاسـيكين في

القرن الثامن عشر، ارتباطاً بالمفاهيم السائدة آنذاك من خلال فكرة "النظرة المادية للكون و فكرة النظام الطبيعي"، وتحت تأثير هاتين الفكرتين توصل المفكرون الكلاسيكيون، الى إن القوانين خالدة لا تتغير جاعلين من هذه الظواهر الاقتصادية ، نظاماً أقتصادياً أبدياً. هذا بالاضافة إن ما يميز الخطاب الليبرالي الكلاسيكي، هو الاهتمام المفرط بمبدأ الحرية، وفلسفة الفرد والى أفراد من نوع "الرجل الاقتصادي Homo economics"، هذا الرجل الاقتصادي، يعبر في نظرهم "عن طبيعة الانسانية في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادي، حيث يفترض الاقتصاديون الكلاسيكيون، ان الافراد يسعون وراء تحقيق مصالحهم الشخصية مادياً بدافع الرغبة في التمتع باللذة والسعادة وذلك عن طريق تكوين وأستهلاك الثروة، وتقوم النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لحد كبير على فكرة "الرجل الاقتصادي" وهي أن الانسان يسعى الى اكبر قدر من المنفعة وذلك بالكسب المادي ، وهذا يتطلب منه القيام بحساب رشيد لمقارنة بين النتيجة للجهد المبذول ومعرفة دقيقة بالظروف المحيطة ، بالاضافة الى أستخدام فكرة "اليد الخفية" لشرح كيف ان المشكلات الاقتصادية مثل البطالة والتضخم والعجز في ميزان المدفوعات، يمكن القضاء عليها من خلال آليات السوق، وحينما يحلل الكلاسيكيون هذه الظواهر الاقتصادية من حيث حدودها وطبيعتها ، فهم يضعون ثلاث طبقات متعايشة في المجتمع المحدد وفقاً لوظائفها من وسائل الانتاج ، الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الانتاج والطبقة الارستقراطية تمتلك الارض ، والطبقة العاملة ، التي تقدم العمل ولا تمتلك اي شئ ، سوى قوة عملها . وهذه القوة المرتبطة مع بعضها في عملية الانتاج ، وهنا نتوقف ،عند نقطة في غاية الاهمية ، في تحليل المفكرين الكلاسيكين لها ، فهم يفترضون ، بأن الروابط الاجتماعية التي تنشأ بين الافراد أثناء عملية الانتاج ، أنما تمثل العامل الرئيسي الاقتصادي، مصلحة المجتمع ، من خلال ما يسميه آدم سمث "اليد الخفية" التي هي في الواقع القوى التلقائية للسوق " وفي هذا التحليل يختلف سمث الذي يتحدث عن الانسجام عن ريكاردو الذي يتحدث عن التناقض وليس التجانس بين الطبقات، وهكذا يجري التحليل للظواهر الاقتصادية في مجتمع تسوده المنافسة الحرة، ليس فقط في داخل البلد وأنما كذلك على مستوى الاقتصاد الدولي في هذا المجتمع "لا تقوم الدولة إلا بدور الدولة الحارسة التي يقتصر وظيفتها على الحفاظ على النظام العام ، من خلال حماية الملكية الفردية ضد

كل عدوان داخلي او خارجي دون التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع إلا في المجالات التي يحجم عنها رأس المال الفردي".

بالرغم مما قدمه "سمث و ريكاردو" من تصورات وأراء حول الظواهر الاقتصادية ، فهما في ذلك يهدفان الى الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم هذه الظواهر ، ويركنان في تحليلهما على المظهر الكمي، المبني على اساس طريقتهما التجريدية ذات الطبيعة الأستقرائية – الاستنتاجية ويتوصلا من خلال هذه المنهجية ، الى مجموعة من النظريات تشكل الاطار النظري العام لهذا العلم ويمكن ايجاز أعمالهما** :

- نظرية للانتاج تركز على نظرية العمل في القيمة ، وجوهرها المنفعة شرط القيمة ... ونظرية توزيع الدخل السياسي الوطني بين الطبقات الاجتماعية " التي جرى الحديث عنها " وما

يرتبط فيها من نظرية الربح والفائدة ، ونظرية رأس المال ونظرية الاجور ، ونظرية الربح بالأضافة الى النظرية النقدية ، التي تبحث في النقود وطبيعتها وأثرها في التداول ... ونظرية التجارة الدولية "التي تقوم على أساس التقسيم الدولي للعمل"، وأيضاً على أساس القيمة ، تقوم نظريتهما في التطور الاقتصادي .

إلا ان مذهب الحرية الاقتصادية تعرض الى الانتقاد من داخله" بفعل تزايد البؤس الانساني وتفشي البطالة وتحول المنتجين الصغار الى عمال مأجورين ، نتيجة تطور الآله في عملية الانتاج الصناعي والمنافسة بين الرأسمالين بهدف زيادة الارباح "، والى أستخدام عمل الاطفال والنساء والى "إطالة يوم العمل وتحقيق فائض القيمة المطلقة أو تخفيض يوم العمل "بأدخال آلات جديدة "وتحقيق فائض القيمة النسبية" .

واحياناً يجري شرح "اليد الخفية " بسذاجة ، كأنها تعمل بقدرة قادر ،او يد اللـه هي التي تعمل ... غير أن حقيقة الامر غير ذلك. وتعميق أنقسام المجتمع الى طبقتين رئيسيتين ، هما طبقة الرأسمالين وطبقة العمال المأجورين، أثر الثورة الصناعية...وهنا أنقسم الفكر الاقتصادي "للكلاسيكين" وطال حتى المعتقدين والمؤمنين بالحرية الاقتصادية ، فها هو "جون ستيوارت مل John Stuart mill – ونظرية القيم الدولية "يعلن قائلا" اذا كانت قوانين الانتاج هي قوانين ازلية وشاملة فأن قوانين

التوزيع هي قوانين وضعية " من وضع الانسان " وبالتالي فهي قابلة للتبدل والتغير..."، وبذلك وجه ضربة قوية لمذهب آدم سمث وديفيد ريكاردو "الحرية الاقتصادية" وبالوقت نفسه ، نسف الأسس الفكرية للنظام الطبيعي والقانون الطبيعي ، ويمكن اختصار مساهمته، بأن الكيفية التي تتحدد بها المعادلات التي ستتبادل السلع والكيفية التي تتوزع بها المنافع الناتجة عن التقسيم العمل الدولي بين البلدان التي تتمتع بمميزات نسبية في انتاج سلع معينة وتتخصص بها وتتبادل بها بسلع أخرى لا تتمتع بمميزات نسبية في انتاجها ".

أن المساهمة لنظرية "القيم الدولية" تعتبر مكملة لنظرية النفقات النسبية "ديفيد ريكاردو" والتي تبحث عن الكيفية التي يجري فيها اقتسام الكسب المشترك بين الدولتين، وبعبارة أخرى هو "يطرح كيف تتحدد نسبة التبادل الدولي ، أذ بين ان القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة أنتاجها ، وانما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على السلع الاخرى . وتبعاً لذلك ، فأن نسبة التبادل الداخلي بين السلعتين هي التي تضع الحد الادنى، والحد الاقصى لمعدل التبادل الدولي الذي ينشأ بعد قيام التجارة الدولية ، فالطلب المتبادل لكل البلدين على سلع البلد الأخرى ، هو الذي يحدد النسبة الجديدة التي يجري وفقاً لهذا التبادل".

ويتوصل " ميل" الى أن معدل التبادل يتأثر بعاملين هما الكمية المطلوبة او المعروضة للتبادل أولاً وثانياً مرونة العرض والطلب ، حيث يميل التبادل في صالح أي دولة ، بتأثر حجم الطلب كثيراً بالتغيرات السعرية.

أن مفهوم هذه النظرية "الكلاسيكية" بما جرى عليها من تصحيحات وأضافات أو صياغات جديدة لجعل الصورة أكثر واقعية ،بل على العكس من ذلك أزدادت تشوهاً وغموضاً وتناقضات لاحقة لتمويه وتبرير تناقضات الاقتصاد الرأسمالي العالمي المتزايد حدة " وتتعمق الحدة أكثر حتى في ظروفنا الحالية أثر الازمة المالية العالمية" وأنطلاقاً من ديالكتيك التطور والتخلف وأنقسام الاقتصاد العالمي الى مركز متطور مهيمن وأطراف متخلفة ، هكذا كان الحال في الاقل الى أن تسبب التناقض المحتدم في حدوث أنفجارات وتوترات ، تهدد بمزيد من الانفجارات في السياسة

والاقتصاد الدولين ، وطوال الوقت الذي يعني فيه الاقتصاد غير الماركسي أمتيازاً للبلدان المتطـورة. كثـيرا بالتغيرات السعرية. غير ان ما يمكن التأكيد عليه ان مذهـب "سمث وريكاردو" الاقتصادي ، كـان ولازال منطلقا للبحث اللاحق للعلاقات الاقتصادية وللكشف عن التناقض بين العمل والرأسمال من حيث هـو التناقض الاساسي في المجتمع البرجوازي . بالأضافة الى ذلك فأن ماركس قد اسهم في تحليله في الافتـصاد الرأسمالي .

التنظيرات الماركسية

بدأً ماركس ببنـاء نظـري ، ينتقـد الاقتـصاد الـسياسي الكلاسـيكي، وقـدم بـديلاً مخالفـاً لقـوانين الاقتصاد الرأسمالي وحركته، وقدم جملة من الملاحظات يمكن تلخيصها كالآتي :-

1. إن الكلاسيكيين لايعيرون اهتمامـاً لكيفيـة الظـواهر الاقتـصادية، وانـشغلوا بـالمظهر الكمي "العددي" وأذا جردنا ذلك لأ اصبحت الظواهر متجانسة غير ان الواقع لـيس كذلك.
2. يـضاف الى ذلـك إن الكلاسـيكيين ، يربطـون الكـل المتجـانس مـن الظـواهر الاقتـصادية بحاجات فرد أقتـصادي "الاسـتلهام للفـرد فلـسفياً" ذات طبيعـة أنانيـة وحـسبه رشـيده "الرجل الاقتصادي"، هذا الرجل يستمد قواعد سلوكه من طبيعة الانسان التـي لا تتغـير عبر التاريخ.
3. 3-أمـا النقـد الثـاني يـرتبط بالثالـث بأعتبـار الكلاسـيكيين يعتـبرون الظـواهر الاقتـصادية ظواهرأبديـة وأنهـا صـالحة لكـل زمـان ومكـان . يقـوم بدراسـة التطورالاقـصادي وثوراتـه عبرمنظور المنطق الجدلي ، وان كل تطور في العلاقات الاقتصادية يخضع لقوانين الديالكتيك ، مقدماً مثلاً وحـدة وصراع المتناقـضات في بيئـة الاقطـاعي والفـلاح التـي تـؤدي الى أسـتمرار مفعـول الكـم الى كيـف مـن خـلال الثـورة البرجوازيـة ، ومـن ثـم يبـدأ عمـل نفـي النفـي ليظهرالعامل ورب العمل في الرأسـمالية ،وفي هـذه الحالـة تكـون القـوانين الاقتـصادية نتـاج خاصية محددة للحالة النفسية للانسان بصفة عامة عندما يمارس نشاطه الاقتصادي وهو مـا ينتقده ماركس .

فالقوانين الاقتصادية بالنسبة له ، نتاج الروابط الاقتصادية بين الافراد "وهي روابط أجتماعية" تنشأ على نحو ملموس في المجتمع ، بمعنى آخر، تؤسس فكرة" الرجل الاقتصادي" الصفة الاقتصادية للظواهر على الانسان المجرد ككائن له حاجات، وهو ما يرفضه ماركس ، على أساس ان الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من انها اجتماعية وليس لخصيصة مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة .

النقد الثالث لماركس للكلاسيك يرتبط بالنقد الثاني، وهو خاص بأعتبارالكلاسيك يعتبرون الظواهر الاقتصادية ظواهر أبدية لاتتغير، وما يترتب عليه من أعتبار القوانين الاقتصادية النظرية صالحة لكل زمان ومكان. يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بالنسبة لماركس بعملية الانتاج والتوزيع بطبيعتها الديالكتيكية ، فالظواهر الاقتصادية التي تحتويها هذه العملية لها طبيعة ديناميكية . ومن ثم يكون للقوانين التي تحكمها ذات الطبيعة فالحركة من طبيعة هذه الظواهر التي هي اجتماعية، ومن ثم تاريخية .

يقول د, دويدار "ان مايتصف بالطبيعة الديناميكية في نظر ماركس" ، هو موضوع الاقتصاد السياسي كعلم يهدف الى أستخلاص قوانين الحركة للاشكال الاجتماعية المختلفة للانتاج اي العمليات الديالكتيكية الحقيقية المحددة تاريخياً ، ومن ثم لموضوع الاقتصاد السياسي طبيعة تاريخية ...فهو تاريخي أولاً بمعنى ان موضوع تحليل المجتمع الحديث ، محدد للباحث تاريخياً. ثانياً وهو تاريخي ، بمعنى ان موضوع التحليل ، طريقة الانتاج الرأسمالي ، ليست كما اعتقد الكلاسكيون "الشكل المطلق النهائي للانتاج الاجتماعي ، لا تعدو ان تكون" مرحلة عابرة في التطور التاريخي لهذا الانتاج . وتحليلات ماركس للاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، تشكل بديلاً للتحليل الكلاسيكي، أن ظهور الماركسية في أربعينات القرن التاسع عشر، ترافق مع تطور الرأسمالية وتكشفت طبيعتها وتناقضاتها الطبقية وجوهرها ومبدأ القائم على الاستغلال والقهر*.

حيث أستطاع ماركس في كتابه الثري "رأس المال" ان يكتشف القانون العام للتراكم الراسمالي ، من خلال تحليله للبضاعة وقدم مثالاً رائعاً في هذا البحث الملموس للقوانين الشاملة لكل تطور ، والذي يعكس "القانون" العلاقة بين أثراء طبقة

الراسمالين وبين تفاقم وبؤس الطبقة العاملة وبقية الشغيلة، وكلما ازداد تراكم في أحد قطبي المجتمع، يزداد بالمقابل تراكم البؤس والفقر في القطب المعاكس، ولذا لايؤدي التراكم الراسمالي للقضاء على الفقر، كما تروج له الافكار الليبرالية بل بالعكس يوسع من دائرة الفقر ويجعلها أعمق، وكما يقال أن الفقر هو الشرط الاساسي للغني في صيغة الرأسمالية "ويمكن في هذا الصدد نجد بالتجربة هنالك دلائل على صحة هذا اللأستنتاج. كما استطاع ايضا ان يكتشف الدور التاريخي للطبقة العاملة ، من خلال دراسته للاقتصاد السياسي ومشاركته في الاحداث الثورية في ألمانيا وفرنسا ومعايشة لظروف العمال في أنكلترا ، كما تمكن أن يضع نظرية "فائض القيمة" ، التي تمثل حجر الزاوية في الاقتصاد السياسي الاشتراكي ، وكشف بوضوح عملية الاستغلال الرأسمالي، كما وحدد قيمة اي سلعة بعدد ساعات العمل الضروري لانتاجها ، فأساس القيمة ومصدرها عنده هو العمل ، اي أن العامل يبيع قوة عمله في السوق ، ليشتريها منه الرأسمالي ، وتجري خلال عملية الاستغلال للعامل ، وعكس ماركس ، كيفية أن الراسمالي في سعيه لتخفيض نفقة الانتاج وذلك بزيادة أنتاجية عماله "بأستخدام آلات جديدة" وفي ظل المنافسة يلجأ الى تكبير حجم مشروعه ويراكم رأس المال، وفي ظل قانون المنافسة، فأنه يميل الى مضاعفة حجوم أرباحه ليس فقط على حساب العاملين في مشروعه الخاص وأنما على حساب صغار المنتجين في السوق ، وبذلك يميل الرأسمالي الى تقوية أنقسام المجتمع الى طبقتين مختلفتين " طبقة الراسمالين وهم الاقلية وطبقة العمال وبقية الشغيلة ، وهم الغالبية العظمى الذين يعيشون على بيع قوة عملهم ، وتستغل الطبقة الاولى ، الطبقة الثانية ، وأستنتج من خلال تحليلاته حول الراسمالية مآلها حتمي ، نحو الانفجار والزوال وحلول الاشتراكية محلها. وبالرغم من طروحاته، حول الاستعمار وتجريداته العميقة لعمليات التبادل اللامتكافئ ومن خلال سعيه أيضا في تقديم تصور واضح حول العلاقات التجارية الدولية . يقول ماركس إن كل عمل هو من جهة، أنفاق بلمعنى الوظيفي العضوي لقوة بشرية وبهذه الصفة من العمل البشري المساوي يشكل قيمة البضائع . ومن الحهة الاخرى ، كل عمل هو أنفاق للقوة البشرية تحت هذا العمل المنتج أو ذاك ، المحدد بغاية خاصة ، ومنزاويته هذه بوصفه عملاً ملموساً نافعاً ينتج قيماً أستعمالية أو منافع . وكما إن البضاعة يجب قبل كل شئ أن تكون منفعة لتكون

قيمة ، كذلك العمل يجب أن يكون نافعاً ، قبل أن يكون أي شئ آخر ، كي يمكن أعتباره أنفاق قوة بشرية ، وعملاً بشرياً بمعنى الكلمة . وفي معرض نقده لآدم سمث حول هذه النقطة يبين سمث إن "العمل ... هو المقياس الواقعي والنهائي الوحيد الذي يستطيع أن يساعدنا في جميع الازمان وفي جميع الامكنة على تقدير قيمة جميع البضائع ومقارنتها .": "إن الكميات المتساوية من العمل يجب أن تكون حتماً ذات قيمة متساوية بالنسبة الى الذي يعمل ، في جميع الازمان والامكنة ففي حالته العادية ، من الصحة والقوة والنشاط ، وتبعاً للدرجة العادية من البراعة أو الحذاقة التي يمكن أن تكون لديه ، يجب أن يقدم دائماً الجزء نفسه من راحته وحريته وسعادته." نص من كتاب "ثروة الأمم" لآدم سمث . في معرض رده يقول كارل ماركس "فمن جهة يخلط آدم سمث هنا "وهو أمر لا يقوم به دائماً" بين تحديد قيمة البضاعة بكمية العمل المنفقة في أنتاجها، وتحديد قيمتها بقيمة العمل، ويحاول بالتالي أن يثبت إن كميات متساوية من العمل لها دائماً القيمة نفسها ، ومن جهة أخرى يحس والحق يقال ، بإن كل عمل ليس إلا أنفاقاً لقوة عمل بشرية ، بقدر ما يتمثل في قيمة السلعة ، ولكنه يفهم هذه القيمة فقط بوصفها تضحية ، تضحية للراحة والحرية والسعادة ، وليس في الوقت نفسه بوصفه تأكيداً طبيعياً للحياة . صحيح أيضاً إنه يولي وجهه شطر العامل المأجور الحديث ، وثمة واحد من العلماء "حسب ماركس" الذين جاؤوا قبل آدم سمث يقول على نحو أكثر صحة بكثير "أنفق رجل أسبوعاً لتقديم شئ ضروري للحياة ... وذلك الذي يعطي شيئاً آخر لقاء ما قدمه لا يستطيع أن يقدر ما يعادله إلا بحساب كلفة العمل نفسه والوقت نفسه ، وليس ذلك في الواقع إلا مبادلة عمل أنسان ما ، في شئ من الاشياء ، خلال وقت معين لقاء عمل أنسان آخر في شئ آخر خلال الوقت نفسه .

في دراسته للظواهر في المجتمع الرأسمالي ، ينطلق من التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج . كما عالج ماركس مجموعة من المفاهيم والقضايا من قبل القيمة الوطنية والقيمة الدولية، وتحول القيمة الى سعر ، والفرق بين معدلات الاجور الوطنية في مختلف البلدان ، كما عالج بدوره ايضاً قضية التجارة الدولية ، من منظور الموقف الطبقي للعمال وتبادل المعرفة والخبرات ونقل القيم في البلدان الاخرى ، وبالضد من موقف القوى الرجعية المتمثلة بالاقطاع والكنيسة في ذلك الوقت ، وكان

له موقف إيجابي للرأسمالية في قضية التجارة الدولية**. كما سعى ماركس لبلورة تفسير نظري لقضية التبادل التجاري الدولي وقضية نقل القيم دولياً وأدخل التناقض الجوهري وما يعتريه في إطار المبادلات الدولية . كما انتقد الانتاج "العمال" من قبل الاشتراكيين الاخرين ، حيث اثارت مأساة العمال الاجتماعية، ردة فعل لهؤلاء المفكرين ، الذين قاموا بدراستها وغيرهم . فقد علل العلاقة بين مذهب الحرية الاقتصادية وما بين البؤس الانساني ، هذا ما قادهم الى الاعتقاد بأن، مفاهيم هولاء "الاشتراكيين" شكلت فكرا جديدا منافيا للملكية الخاصة ، والى احلال الملكية العامة لوسائل الانتاج، والى تغيير القوانين التي تحكم الانتاج والتوزيع ، الى تغيير اساس النظام الرأسمالي القائم على الاستغلال الطبقي ... كما يمكن الاشارة الى مساهمات المفكر النمساوي رودولف هلفردنج، بوخارين، روزا لوكسنبزرغ، لينين والرواد المحدثين بول باران، بول سويزي وموريس دوب ، ونظرية التبادل اللامتكافئ لأيمانوئيل ، بالاضافة الى مساهمات سمير أمين وتوماس سنتش وغيرهم من الماركسيين .

الكلاسيكية الجديدة

في أواخر القرن التاسع عشر ، بدأ التنظير الكلاسيكي الجديد ، يأخذ مكانه في بلورة الافكار للاقتصاد الحدي والذي ظهر بفضل جهود الجيل الاول من المفكرين الحديين من أمثال وليام استانلي جفونس W.S.Jevons وماري- لين فالراس L.Walra M وكارل منجرC.Menger ، وتطور هذا الفكر أكثر من خلال مؤلفين الجيل الثاني من أمثال " الفريد مارشال Alfred Marshall وفون بوم بافرك Van Bohm Bowerk وفون فايزر F. Ven Wieser*** وغيرهم . وقد نشأ هذا الفكر الاقتصادي في وسط تاريخي ، من تطور النظام الراسمالي ، ليكون النظام العالمي لبقيه الاجزاء المختلفة من العالم ، وعلى المستوى الداخلي شهد أيضاً تبلور قوى أجتماعية "الطبقة العاملة" التي تمثل نقيض المجتمع الراسمالي وتطور تنظيمها "النقابي

والسياسي". وقد أنعكس تنظيم هذه القوى في التوصل الى تحديد الاهداف ، أي في رسم سياسة تتبعها هذه القوى ، وقد تبنت مثل هذه السياسة بواسطة" غالبية النقابات العمالية البريطانية ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكذلك

بواسطة النقابات الالمانية التي تطورت تدريجياً بعد 1868 ، وأيضاً بواسطة النقابات التي تنتمي الى أتحاد العمل الامريكي الذي تكون في 1886... وكان العدد الاكبر من نقابات القارة "الاوربية" حليفاً للأحزاب الاشتراكية الماركسية ، وأعتنقوا برامج تنادي بالثورة الاجتماعية كهدف نهائي.... وبتفسير أكثر ، أنهم "العمال" أعتنقوا كأساس نظري لنشاطهم النقابي والسياسي النظرية الماركسية ، وخاصةً نظرية "العمل في القيمة" التي نجد جذورها في تحليلات ديفيد ريكاردو.

هكذا اذن ، ان التنظير الجديد أخذ في شروط أنتهاز الفرص، أكثر من التفكير في شروط بعض الجوانب العقدية ، التي صاحبت السوق في فترة القرن الثامن عشر، لكنهم بنفس الوقت أنتبهوا الى دور الحكومة وضرورته على الاقل من أجل توفير الشروط التي يمكن ان تحد من الاختلالات في السوق والتي تسهم في حلحلة بعض الازمات التي تصاحب الاقتصاد الرأسمالي .

تعلقت الكلاسيكية الجديدة بالتطور في التنمية الصناعية والتي جلبت معها ثروات مهولة للبعض ومن جانب آخر الفقر والجهل للبعض الآخر، وحدثت تباينات عريضة في السلم الاجتماعي "كما أشرنا" ، حيث أفرزت البرجوازية وأرباحها المطلقة ، والطبقة العاملة المحرومة من جراء الاجور المنخفضة والبطالة وتدني شروط العمل وظروف المعيشة . وكان لهذه الظروف واقعها الأشد في أنكلترا، منذ أواخر القرن التاسع عشر، وظهرت فيما بعد في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الاوربية.

في مثل هذه التغيرات التاريخية ، كان من الصعب التمسك بالأفكار السابقة للكلاسيكية القديمة "من أن الرأسمالية تجلب الرفاه والعدالة للجميع وانما ضرورة أعادة النظر بهذه المذاهب" وتمحور تفكيرهم وأنشغالهم في سلوك الافراد الذين يسعون في مجال النشاط الاقتصادي، الى تحقيق اقصى أستمتاع او اقل ألم "على حد قول جفونس"، هم افراد يعرفون "بتشديد الراء" بالحاجات ، هذه الحاجات يتم أشباعها على حد تعبير فالرأس "بالاشياء المادية وغير المادية " التي تكون الثروة الاجتماعية ، تلك الثروة التي تعرف ، بـ "الندره" وهذه الندره تضمن المنفعة ، وهي الصفة التي بفضلها

يستجيب الشئ الى ما نبتغيه، ويكسب حقاً في أن تكون له صفة الناتج ويكون ذا منفعة، كما يمكـن أن ينتج أستمتاعاً او يوفر جهداً "جفونس".

على ما يبدو أن الصياغات الجديدة، في الفكر الكلاسـيكي الجديـد "النظريـة الحديـة"، لم تفعـل شيئاً لجعل الصورة أكثر واقعية، بل على العكس أزدادت الصورة أكثر تشوهاً، وابتعـدت اكـثر عـن فكـر الكلاسيكية القديمة فكر "آدم سمث و ريكاردو" والاكتشافات الجديدة للنظريات الحدية وما أشـتملت من صياغات لنظرية التوازن الدولي، على التقدم التقني ، وبموجب أفـتراض واحـد هـو ان هـذا التقـدم التقني، الذي ظهرذلك في كتابات "جفـونس" أنمـا يهـدف الى التوصـل الى بـديل عـن نظريـة ريكـاردو ، وحاول يغير من مسار الاقتصادي بطريق آخر، أو حـاول يبـين أن الاجـور "أي العمـل" هـي أثـر لقيمـة الناتج وليس سبباً لها".

قد حاول الحديين في بحثهم هذا أن يديروا النقاش في دائرة التبادل او التداول بعيداً عن دائـرة الانتاج "لكنهم على خلاف التبادل الذي أهتم به التجاريون "التبادل المرتكز على الانتاج"، "الـذي جـرى الحديث عنهم من قبل". التبادل بدءاً من حاجات الافراد الاقتصادية في تحقيق أقصى أشباع للحاجات ، الى تحقيق أقصى ربح نقدي، ولذلك ركزوا أهـتمامهم عـلى سـلوك "الفـرد الاقتـصادي" المجـرد الـذي لا علاقة له بـالواقع الاجتماعـي، وأنـشغلوا بأفكـار أكاديميـة بعيـدة عـن الواقـع الاجتماعـي، الامـر الـذي يفـسرسيادة فكـر آخـر في العمـل الـسياسي والنقـابي في المجتمـع وأدت الى عجـزهم أمـام الاقتـصاد الرأسمالي .

أمـا في الاليـة الداخليـة لنظـام التـوازن العـام "الاقتـصاد الـوطني". يقـول تومـاس سـنتش " فـأن أفكـارهم تـشير الى أن، أنتظـام سـوق العمـل أنتظامـاً ذاتيـاً يـرتبط بأنتاجيـة العمـل الحديـة "النظرية الحدية"، وتوزيع الدخل المرتبط بها ، عوضـاً عـن قـانون الكفـاف الفـسلجي "الـوظيفي" ومـا يتصل به من آثـار سـكانية "ديموغرافيـة"، في حـين يـرتبط تـوازن سـوق رؤوس الامـوال بـسعر الفائـدة الطبيعـي الـذي تحـدده الانتاجيـة الحديـة لـرأس المـال" ... وبـذلك يـستنتج تومـاس سـنتش* الى أن "الحدية" تستبعد حتى عن علاقات التوزيع أمكانية وقـوع صراعـات أجتماعيـة ، وأصـبحت مكافـاءات العمل لرأس المال تحدد على ما يبدو، بمبادئ متطابقة عـلى الـضد مـن نظريـة ريكـاردو في التوزيـع ...

وعلى هذا التفسير ، تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات بين الافراد والأشياء المادية ، ويصبح الاقتصاد بالتالي علم "الندره"، الامر الذي يعني أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات أجتماعية على حد تعبير "باريتو"، بل علماً طبيعياً كالفسيولوجية "علم وظائف الاعضاء والكيمياء"...الخ.

وسواءً كان باريتو وطريقته في الاستقصاء والترتيبات المتتالية ، أو منحنيات مارشال أو فالراس وفكرة الندرة وفكرة تحدد ثمن التوازن عند تساوي العرض والطلب في السوق التي تحقق التوازن وعلى صعيد الفكر عمقت الازمة الاقتصادية الراسمالية ووجدت النظرية الحدية نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد القومي ، وضعت النظرية الاقتصادية للحديين موضع الاختبار التاريخي بحدوث الكساد الكبير أبتداءاً من عام 1929.

تنظيرات جون ميلينارد كينز

إن مذهب الحرية الاقتصادية القائم على فكرة النظام الطبيعي والقانون الطبيعي ونظام السوق ، الذي يعمل بفعل قوى العرض والطلب وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وطروحاته لم تصمد أمام تكرار حدوث الازمات الاقتصادية والتي أشدها حدة ، الازمة الاقتصادية لعام 1929. الامر الذى شكل مراجعة جدية لفكر الليبرالية واقتصاد السوق وتطلب العودة الى الاعتراف بدور الدولة الاقتصادي ، واهمية هذا الدور في إعادة التوازن الاقتصادي ، وقد جاءت الدعوة من داخل الفكر الليبرالي ، من قبل الاقتصادي الانكليزي جون ميلينارد كينز ، وهوبمثابة اعادة نظر بالفكر السائد "دعه يعمل" اي ترك العمل بآلية السوق ، اذ كان يعتقد "كينز" ان آلية السوق لا تحقق المصلحة الوطنية للدولة ."أن البطالة المزمنة والطاقات المعطلة وكذلك الحركة الدورية للاقتصاد الرأسمالي مفضية ألى- الكساد العظيم – أنجبت –الثورة الكنزية- في الاقتصاد البرجوازي"

من هنا اصبحت افكاره بديلة عن النظرية الكلاسيكية التي أعطت الامل للانظمة الرأسمالية ، في ان تتجاوز ازماتها الهيكلية بشرط ان يتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، وفسر الازمة بأنها نقص الطلب ، ولذلك يجب العمل على زيادة هذا الطلب بشقيه الاستثماري والاستهلاكي ، واعطت هذه الافكار، المبررات

الاقتصادية لزيادة القدرة الشرائية لذوي الدخول المنخفضة ، نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ولم تعد الاجور المنخفضة عامل دفع اقتصادي للعملية الاقتصادية ولم ينظر الى انها بمثابة تكاليف انتاج، وانما بمثابة منافذ التصريف ... واحدثت الراسمالية نظام "الرفاه الاجتماعي" كأحد الاجراءات ، دون حصول الازمات ، وحسب كنز ، ان على الدولة ، ان تعمل على تعويض النقص في الطلب الاستثماري الخاص وان تعمل على تحفيز الاستثمار الخاص من خلال زيادة الكفاية الحدية لرأس المال من خلال تخفيض معدل الفائدة ، وذلك من خلال تخفيض الميل وتخفيض السيوله، وذلك في طريق زيادة الكتلة النقدية في التداول أو زيادة العرض من النقود ، بأستخدامه سياسة نقدية متوازنة.

كما وأولى كينز اهمية للسياسة المالية في زيادة الانفاق العام لغرض زيادة الاستخدام والتشغيل والى اهمية المشتريات الحكومية في تحريض الطلب الكلي ، وحسب النظرية العامة لكنز أن الطلب هو الذي يحكم الانتاج وليس العكس . كما أولى أهمية لدور الدولة الاقتصادي ، في تنظيم النشاط الاقتصادي ، وفي أفكاره هذه أعاد أحياء الافكار الماركنتيلية أو التدخيلية وأن لاتكتفي الدولة بالحياد وأنما العمل على تحقيق النمو الاقتصادي. وبذلك استطاعت الدولة ، ان تقوم بأنشاء العديد من المصانع والمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الانتاجي . واستطاعت افكار كينز ، ان تضع توازن للرأسمالية العالمية على امتداد "20-25" سنة ، وأن تقف "الدولة" في حالة منافسة شديدة ، تقارع الانظمة الاشتراكية ما بعد الحرب العالمية الثانية ، في تقديمها الخدمات الاجتماعية – نظام " welfare " الخدماتي من ضمان صحي ومنح عائلية وتعويضات بطالة...الخ. ومن خلال هذا العرض الموجز لليبرالية القرن الثامن عشر ومبرراتها ، نتوصل الى أراء الكلاسيك حول عمل الاقتصاد الرأسمالي العالمي- حسب سينتش- حول التجارة الدولية ، حول تقسيم العمل والتخصص وتوزيع عوامل الانتاج ، على النقيض من الموضوعات العامة لعلم أقتصاد سمث وريكاردو نفسه حول الاقتصاد الوطني . وظلت حتى ظروفنا الحالية هي النظرية السائدة في علم الاقتصاد غير الماركسي معدله بهذا القدر أو ذاك ، من الانتقادات والتصحيحات والاضافات الجزئية فقط ، على ايدي ممثلي النظرية الكلاسيكية الجديدة، وقد بين في هذا، من جهة مفارقة تاريخية وتناقضا، لأن هذه النظرية كانت وقت صياغتها، تعكس

علاقات حقبة تاريخية محددة، والثورة الصناعية ومصالح بلد بذاته هو انكلترا، الاكثر تطوراً حينذاك ،ولأن فرضياتها ومنطقها كانت تتصل بنظرية معينة حول الاقتصاديات الوطنية "هي نظرية قيمة العمل" التي هاجمها سائر العلماء غير الماركسين بعد ظهور الماركسية بأجماع وحماس كبيرين محاولين وأدها الى الابد . وهو من جهه ثانية ، امر مفهوم لان هذه النظرية أثبتت كونها وسيلة منافسة جدا – وخاصة بما أجري عليها من تصحيحات واضافات لاحقة ، لتمويه تناقضات الاقتصاد الرأسمالي العالمي المتزايد حدة ، وديالكتيك التطور والتخلف وانقسام الاقتصاد العالمي الى مركز متطور مهيمن وأطراف متخلفة خاضعة "وفيما يتعلق بأطراف أيضا ثمة" أزدواجية "وطنية". وهكذا كان الحال في الاقل الى إن تسبب التناقض المحتدم في حدوث انفجارات وتوترات ، تهدد بمزيد من الانفجارات في السياسة والاقتصاد الدوليين وطوال الوقت الذي يعنى فيه الاقتصاد غير الماركسي أمتيازا للبلدان المتطورة .

كما وجرى تصحيحات للفرضيات والمسلمات الكلاسيكية ،وصياغتها صياغة جديدة وسميت هذه الصياغات الجديدة بالنظريات الكلاسيكية الجديدة . والليبرالية ومختلف النظريات الانتقائية، وبعضها ابتعد عن الواقع ، مابعد سمث وريكاردو ، مثل النظرية الذاتية في القيمة ونظرية الكلفة البديلة Opportunity Lost ، كمشتقة لها او بسبب احلال الوحدات الجزئية "مايكرو" شركات منفردة او سلع محددة ، محل الاقتصاديات الوطنية في العلاقات الدولية . ومن جهه اخرى فأن الواقع قد تغير ايضا ليبعد بصورة متزايدة في الدولة المثالية المفترضة ، فكانت نظرية"مارشال" في الطلب المتبادل أو منحنيات الطلب /العرض "المتبادل"... وبالرغم من المجهودات التي بذلت ، فأن صورة الاقتصاد العالمي بمفهوم التوازن الذي يعيد نفسه تلقائيا وأفتراض المساواة بين الشركات وتحقيق التشغيل الكامل للايدي العاملة ، تظل صورة وهمية وغير واقعية في هذا النظام .

ورغم الطروحات الكنزية التي قدمت تنظيرات انتقادية للفكر الليبرالي القديم، الذي يتعلق بآلية التوازن التلقائي للاقتصاد الدولي في تدوينه مجددا علاقات الاقتصاديات الوطنية بوصفها وحدات انتاجية اقتصادية كلية "ماكرو" في مركز تحليله للاقتصاد الدولي. ولكن اغفاله للارادات السياسية للدولة القومية في صراعها بعضها

البعض قللت من الاثر التثويري للكنزية على حد سينتش* ، على مفهوم التوازن الدولي الى ادنى حد .

على ما يبدو ان الفكر الليبرالي حاول معالجة العيوب والمتناقضات المتأصلة في التنظير، من سمث حتى كينز، ومقولات الاستيعابabsorption approachالى التناول المرن elasticity approach ،كما وأثير التوفيق بين التجارة الحرة وسياسة التشغيل الكامل بوصفه مسألة يمكن حلها بالوسائل الكنزية – القديمة والجديدة للسياسة النقدية والمالية "سياسة الأئتمان والتبادل الخارجي، تخفيضات في قيمة العملة، أسعار صرف عائمة" ، وحقيقة ان منحيات العرض والطلب ومرونتهما قد حلت محلها أو استكملتها المقولات الخاصة بمنحيات وميول الدخل والاستيراد "التي تعتبر بالمثل معطيات وبالتالي لا تتأثر بتطور العلاقات التجارية" ولم تغير شيئ يذكر في جوهر المفهوم عن التوازن . إن الازمة مالبثت ان تعود في بداية السبعينات في القرن الماضي ، وبعد عقدين من النمو الاقتصادي ، تعود ، فما هي الاسباب لهذه الازمة ، وماهي التفسيرات الاقتصادية لها ؟... التي واكبت الرأسمالية من المرحلة الصناعية الى مرحلة المالية الاحتكارية . وتعد مرحلة الليبرالية الجديدة ، هي وليدة الازمة العامة للرأسمالية في بداية السبعينات من القرن العشرين ، ودخول الرأسمالية مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث بروز الشركات المتعدية الجنسيات والمنظمات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" وغيرها وفكرها الداعي ، الى وقف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية...

2- ازمة السبعينات في القرن العشرين وما أفضت إليه من من نتائج

في بداية السبعينات من القرن العشرين ، بدأت الامور تتغير وبخاصة أثر الفورة النفطية وارتفاع الاسعار للنفط ، ارتفاعا كبيرا ورافق هذا الارتفاع ، ارتفاع الاسعار والاجور ، انعكس على الاقتصاد الدولي واطلق انكماشا اقتصاديا وبطالة ، وتضخما في الاسعار ، زاد على 20% وزامن العجز في الدول النامية ، وتصاعدت خدمات ديونها الى مرتفعات خيالية .

وبرهنت النظرية الكينزية عن عجزها ، في معالجة احتواء الازمة ، في ظل الاضطرابات الجديدة ، التي شملت البلدان المتطورة صناعيا . ولا يقتصر عجزها ،

كما يفكر المنظرون الرأسماليون ، بل حملوا " الكينزية" بأنها احد اسباب الازمة في الدرجة الاولى . وتظهر ازمة الفوائض النفطية وتزداد عجز موازين مدفوعاتها مختلف دول العالم ، والظروف الجديدة، تطلبت اسلوبا جديدا من ادارة اقتصاد - الكبح المالي والتحكم في عرض النقود .

وعلى الصعيد الدولي ، تكون شركات متعدية الجنسية TNCs ، قد دخلت مرحلة حاسمة في تاريخ زيادة نشاطها الانتاجي والتسويقي والتمويلي ،وحدوث تغيرات بارزة في خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية ، وذلك من خلال تزايد الوزن النسبي لأقتصاديات أوربا واليابان والدول المصنعة حديثا في آسيا على حساب تراجع نسبي للاقتصاد الامريكي .

وعلى الصعيد الداخلي ، دخلت اقتصاديات الدول الرأسمالية المتطورة صناعيا ، في ازمة هيكلية طويلة المدى ، كان اهم معالمها ، هو ظهور الركود التضخمي- stagflation "أي تعاصر ارتفاع البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم" وهي ظاهرة يستحيل فهمها في إطار النظرية الكينزية -ودخول الرأسمالية، في مرحلة كساد طويلة المدى ، وبروز اتجاه واضح في تدهور معدل الربح في قطاعات الانتاج المادي ، وظهور مشكلة فوائض رؤوس الاموال ،التي راحت تبحث عن فرص للربح والتراكم .

إن مشكلة الفوائض النقدية وفوائض رؤوس الاموال داخل البلدان الصناعية والفوائض المجتمعية قي السوق الاوربية للدولارEurodollar ، في وقت عم فيه الكساد والبطالة والتضخم في هذه البلدان. في هذه الاجواء وجدت فيه الاتجاهات الجديدة -الربوية والمضاربية- لرأسمال المال الدولي.

يهمنا بهذا الخصوص التعرف على ما جرى في السبعينات ، اذ كشفت التطورات عن جانب من ظاهرة التضخم لم تكن معروفة من قبل ، فلأول مرة يقول د.فؤاد مرسي*، "أصبحت الازمة الاقتصادية التي حلت في منتصف السبعينات التي تتصف بالتضخم ، وكانت الازمات عادةً مصحوبة من قبل بأنكماش نقدي . وفيما بين عامي 1970-1973 فقد بلغ معدل الارتفاع بالاسعار ضعف معدل الزيادة السنوية المسجلة في عقد الستينات بأكمله ، وفي عام 1974 ، ومع رفع اسعار النفط ،

تصاعدت الاسعار بشكل اكثر حدة بينما كانت اوضاع الركود تخيم على الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

وبدأ الحديث علنا من وزراء مالية جميع الدول الغربية تقريبا يتحدثون عن الحاجة الى محاربة التضخم وكبح القطاع العام**. وقد جعل مقدمو القروض للبلدان المأزومة من تبني هذه الروح الجديدة شرطاً لتقديم القروض، كما وأصبحت هذه الحركة المتصاعدة لقوة رأس المال المالي ، وممثليها على الصعيدين المحلي أو على الصعيد العالمي، فعلى الصعيد المحلي "اصبحت البرلمانات تعج بممثلي رجال البنوك وصناديق الاستثمار الذين يعرفون جيداً كيف يدافعون عن مصالح رأس المال المالي ، ونجحوا في تصفية كثير من المكاسب التي حققها العمال والطبقة الوسطى في فترة المصالحة الموقتة بين العمال ورأس المال، أبان عصر دولة الرفاه الكينزية "1945-1975" وهو ما كان يصب في النهاية في تبرير تخفيف الضرائب والدخول المقتطعة من اصحاب رأس المال المالي ، وهو ما كان يصب ايضا في زيادة ارباح الشركات الكبرى، ومن ثم زيادة قيمة اسهم هذه الشركات في البورصات***".

يشير "ماجدوف وسويزي" بصفة خاصة الى ان حركة الاسعار في الولايات المتحدة ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وخلال فترات الركود التي وقعت في اعوام 1949/48 و1958/53، وكانت الاسعار تهبط وترتفع بنسب ضئيلة ، ومع حرب فيتنام وتخفيض الدولار وانفجار المديونية وزحف ركود ، ارتفعت الاسعار بأكثر من5%، وأستمر الصعود طوال الستينات ، وطوال خمسة عشر عاماً من1952الى 1967 ، أرتفعت الاسعار بمتوسط سنوي يبلغ 2% ، ولكن متوسط المعدل

للارتفاع في عامي 1965-1966 كان اعلى نسبة 50% ، ومنذ عام 1967 والاسعار في أرتفاع بتأثير ثلاثة عوامل هي :

1. الضغوط التي فرضتها حرب فيتنام على الاقتصاد الامريكي .
2. انهيار نظام برتيون وودز بعد تخفيض الدولار مرتين .
3. انفجار مشكلة الديون الخارجية .

وبدأت في عام1969 موجة جديدة من أرتفاع الاسعار ، تحولت فيما بعد الى تضخم لم يسبق له مثيل ، فلقد تعرضت البلدان الصناعية عندئذ لأزمات نتيجة

التوسع في منح القروض ، وهي أزمات لم تعـد ذات طـابع محـلي بـل اكتـسبت طابعـاً دوليـاً ، واصـبح التضخم ظاهرة دولية مظهرها ارتفاع أسعار الفائدة الى مستويات لم تعرف منذ العصور الوسطى .

تقول ، هيرتس* "ومنذ تلك اللحظة أخذت الكينزية ومعها الحكومة الكبـيرة تحتـضران ، ان لم تكونا قد ماتتا بالفعل ، ونعاهما رئيس وزراء العمال آن ذاك، جـيمس كالاهـان" James Callaghan" في خطبته التي القاها في مؤتمر حزب العمال " كنا نعتقـد ان بأمكـانكم ان تتـدبروا امـوركم للخـروج مـن الانكماش الاقتصادي ، وان تزيدوا من فرص العمل....بزيادة الانفاق الحكومي كثـيرا . وأقـول بـصراحة ، ان هذا الخيار لم يعد موجوداً" . وفي الولايات المتحدة ، كان الرئيس كارتر قد توصل الى هـذا الاسـتنتاج فأختصر النفقات العامة .

وبذلك انتقل العالم من مرحلة ثبات اسعار الصرف الى مرحلة التعويم Floating ، ونبذت فكـرة اسعار الصرف الثابتة ، وشاع آنذاك فكر المدرسة النقدية Monetarism ، الذي كان يرى ان نظام اسـعار الصرف المعومة، يمكن ان يدير نظام النقد الدولي، بقدر مـا يقلـل مـن الـذهب والاحتياطيـات النقديـة الدولية، ويعيد الحياة لنظام السوق وقوى العرض والطلـب .مـما يلاحـظ ان عقـد الـسبعينات، وحالـة الاوضاع التي تغيرت بشكل عميق في منظومة الاقتصاد العالمي ، تميزت:-

1. بأنهاء " عصر الازدهار"والكينزي".
2. وانهيار نظام بريتون وودز وتعويم اسعار الصرف .
3. ومن جانب آخر نجد ان الدول المصدرة للنفط " أوبـك " أتخـذت قرارهـا التـاريخي في أكتـوبر من عام 1973 برفع اسعار البرميل الواحد من النفط .
4. ومن الناحية الأخرى إن الرأسمالية شـهدت ظـاهرة جديـدة لم تألفهـا مـن قبـل وهـي تواكـب عملية البطالة مع التضخم Stagflation وتعمق الركـود الاقتـصادي في الـدول الـصناعية ، حيـث تـنخفض معـدلات الـربح في قطاعـات الانتـاج المـادي ، وتـدهور معـدلات الاسـتثمار والنمـو والانتاجية .
5. تعمق التفاوت في علاقات القـوى الفاعلـة في الـسوق الرأسـمالية وتزايـد علاقـات الصراع والمنافسة فـيما بيـنهما . والمظهـر الآخـر هـو تـسجيل مـوازين مـدفوعات

كثير من الـدول الاوربيـة عجـز واضـح، ناهيـك عـن العجـز في الاقتـصاد الامـريكي وفي البلـدان النامية . إن هـذه المظـاهر والانتقـالات التـي يـصفها د.رمـزي زكي، بأنهـا تختلـف عـن العـصر الكينزي ، وكان آخرها ، هي تعاظم ظاهرة التدويل Internationalization وعلى كافـة الاصـعدة أنتاجياً ومالياً وتكنولوجياً وتسويقياً ، وهـي الظـاهرة التـي قادتهـا كبريـات الـشركات المتعديـة الجنسيات التي حولت العالم مسرحا لنشاطها .

مما يمكن الاشارة اليه، الى أن بعض التحليلات الاقتـصادية ذهبـت، الى ان نمـط الرأسـمالية قـد دخل مرحلة جديدة ، تختلف الى حـد بعيـد ، عـن رأسـمالية الدولـة الاحتكاريـة لعـالم مابعـد الحـرب العالمية الثانية ، حيث تسارعت عمليات تدويل النشاط الاقتـصادي التـي قادتهـا الـشركات الاحتكاريـة الدولية،

حيث بدأت ، مرحة جديدة هي مرحلة "رأسمالية الاحتكارات العالمية" ولقد خلق ذلك تناقـضا بين مصالح الرأسمالية على صعيدها المحلي " مؤسسات احتكارية في الـداخل "وبـين مـصالح الرأسـمالية عـلى الـصعيد العـالمي "مؤسـسات احتكاريـة دوليـة النـشاط" الامـر الـذي انعكـس وافـرز صـعوبات وتناقضات ، تطلب من التنظير الرأسمالي ، ضرورة التنسيق والمواممة بين السياسات الداخليـة والعالميـة . مما دفع مفكري العالم الرأسمالي ، بأن الحاجة باتت ماسة لأصلاح النقد الدولي وتعديل مهام الـصندوق حتى يتجنب الاقتصاد الرأسمالي تكرار الاحداث المؤلمة لأزمـة الكـساد الكبـير لحقبـة الثلاثينيـات . كـان الجميع يرون إنه من المهم التوصل الى حلول تكبح النتائج المترتبة على وقف قابلية تحويـل الـدولار الى ذهب . وتوصل مفكرو العالم الرأسمالي في أتفاقية "السيموثونيان" في ديسمبر عـام 1971* لـكي يتجنـب العالم الرأسمالي السياسات العشوائية المؤدي الى الفوضى في نظام أسعار الصرف وتصاعد نزعـة الحمايـة وأفقار الجار. وهكذا يمكن القول ان ثمة تناقضاً أصبح بادياً يتجلى بين فاعلية الـسياسات الكنزيـة التـي اعتمدت على التدخل الحكومي في النشاط الاقتـصادي المحـلي وبـين نـشاط الرأسـمالية عـلى صـعيدها العالمي ، على ضوء هذه الظواهر الجديدة، التي جرى تقديمها . فما هي المخارج للأزمة الجديدة؟.

3-الليبرالية الجديدة والبحث عن مخارج للأزمة الرأسمالية

"التاتشرية – الريجانية "

اذا كانت الليبرالية "كما جرى الحديث عنها" كفلسفة سياسية فكرية ومنظومة اقتصادية ، قد بدأت التشكل والتبلور النظري في القرن الثامن عشر ، فأن الليبرالية الجديدة – النيوليبرالية- حسب مؤيديها تعبر عن رؤية جديدة داخل التيار الليبرالي الذي ظهر في بداية عقد السبعينات من القرن العشرين ، كبديل عن النظرية العامة للفكر البرجوازي جون ميلينار وكينز . غير ان لفهم اسباب ظهورلا بد من البحث في جملة من السياقات النظرية التي تتعلق بفكر الليبرالية والتغيرات السريعة في داخله ، متى ما اصطدم بواقع جديد ، ولكي نمسك بمجمل العملية الفكرية ، علينا بالعودة الى الخمسينات من القرن الماضي ، حيث نلاحظ تباين النقد الايديولوجي لليبرالية ، وخضوعها لمراجعات عديدة ، تكشف عن الاختلالات الكامنة في اسسها النظرية منذ آدم سمث مروراً بالمراحل التاريخية التي مرت هذه الايديولوجية والتطبيقات على الواقع .

تلك المراجعات التي خلصت الى المناداة بالحد من حرية الفعل الاقتصادي ، والحديث عنها بوصفها آيديولوجية ونظاماً اقتصادياً قد تخطته البشرية او هي في طريقها " واذا كان هذا الرأي واضحاً في الاطروحات النقدية التي ظهرت في حقل الاقتصاد السياسي ، من المدرسة الماركسية ومن خارجها .تاريخياً ، ربما بروز ظاهرة جديدة بعد الحرب العالمية الاولى وهي أنتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية ، ولاحقاً ظهور الانظمة الفاشية في ألمانيا وفي أيطاليا ، وبخاصةً حصلت انتقالات نوعية على مستوى التصنيع ، بفعل قوة الدولة وأدارتها للاقتصاد ، وبفعل "الازمة العالمية سنة 1929" أيضاً والتي هزت الاقتصاد العالمي الى درجة الانهيار .

وعلى ما يبدو هذه المظاهر الجديدة فرضت على التنظير الليبرالي ، ضرورة أيجاد معالجات للمأزق الفكري ، في توجهات السياسة الاقتصادية الرأسمالية .

لقد ظهر الإطار النظري للنظرية الكنزية ، كمعالجة للخط السائد في التفكير الاقتصادي الراسمالي ، حيث خرج اللورد البريطاني جون ميلينارد كينز في مؤلفه الشهير "النظرية العامة" سنة 1936 ، الذي يؤكد فيه ضرورة تدخل الدولة في

الاقتصاد ، ويشكل ذلك معارضة شديدة ، للنمط الفكري الليبرالي منذ آدم سمث. وقد بنى كينز منطلقاته الفكرية بعد تحليله للاقتصاد السياسي الليبرالي وتطبيقاته العملية ، وضع امامه مؤشرين رئيسين هما كيفية معالجة البطالة ، وتوظيف النقد ، منتقداً بذلك النظريات الليبرالية الكلاسيكية ونظرتها الى سوق العمل ، وعدم اهتمامها بمشكلة البطالة وكيفية حلها "وانتقد التفكير بمعطيات " دعه يعمل".

أما بما يتعلق بالنقد ، فهو ايضا منذ التصور الليبرالي الكلاسيكي ونظرته للنقد كونه مجرد ظاهرة ثانوية ، لا أهمية لها في العملية الاقتصادية ، واعتباره وسيط . غير ان كينز أعتبر النقد ، عاملا مهماً في الواقع الاقتصادي .

ولم يكتفي" كينز " بملاحظاته النقدية حول النظرية الليبرالية الكلاسيكية ورؤيتها الاقتصادية ، والى أفتقارها الى النظرة الكلية للواقع الاقتصادي حيث كان الفكر الاقتصادي ، قبل كينز مهتماً بالنظرة الجزئية للواقع الاقتصادي " بسبب من اهتمامها بالفرد والحرية الشخصية والمطلقة ، على القلاقات المنظمة للافراد".

عموما ان الازمة العامة للرأسمالية قدمت معطيات مغايرة ، عصفت بالاقتصاد الرأسمالي وحتمت ضرورة تدخل الدولة ، لترشيد السلوك اوالنمط الاقتصادي ، هذا بالاضافة الى النظرية الكينزية قدمت حزمة من البراهين والادلة العلمية التي تحدد الكم الكلي للمداخيل والاستهلاك والاستثمار وسعر الفائدة ، ليتم على ضوئها ضبط العملية الاقتصادية ، على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي . وحظى الطرح الكينزي التأييد في اقتصاديات العديد من الدول الرأسمالية مابعد الحرب العالمية الثانية ، كما وحظيت بالقبول في السياسة الجديدة التي انتهجها الرئيس الامريكي روزفلت ، وحكومة ليون بلوم في فرنسا . غير ان عقد السبعينات اوجد مظاهر جديدة للازمة الاقتصادية العالمية ، حيث ارتبطت الازمة بأنهيار نظام النقد العالمي " بريتون وودز" وتقويم اسعار الصرف التضخم والركود الاقتصادي والبطالة وبذلك انتقل العالم في مرحلة ثبات اسعار الصرف الى مرحلة التعويم Floating . وهذه المظاهر الجديدة ، والتغيرات التي يصفها د. رمزي زكي ، بأنها تختلف عن العصر الكينزي، وكان اخطرها، هي تعاظم ظاهرة التدويل Internationalization .

وشاع حينئذ فكر المدرسة النقدية Monetarism ، الذي كان يرى ان نظام اسعار الصرف المعومة ، يمكن ان يدير نظام النقد الدولي "تقليل من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية" سيعيد الحياة لنظام السوق وقوى العرض والطلب .

وبرهنت النظرية الكينزية عن عجزها في معالجة احتواء الازمة، في ظل الاضطرابات الجديدة والتي سبق وان تطرقنا لها "التي شملت البلدان الرأسمالية المتطورة صناعياً، ولم يقتصر النقد عن عجزها، بل حملوا المنظرين البرجوازين "الكينزية" بأنها احد اسباب الازمة في الدرجة الاولى . وجرت مراجعة نقدية للنظرية بلورة إطار نظري مغاير للاطار النظري الكينزي . أذ زعمت هذه الافكار– ان سبب الازمة لايمكن فقط في ارتفاع سعر النفط وانما ايضا بأرتفاع نفقات الدولة في ميدان الخدمات العامة التي تقدم للطبقات الفقيرة، اي الاستهلاك "الرفاه الاجتماعي"، وجاءت المعالجة للتقليل من النفقات، والعودة الى المنطق الليبرالي "دعه يعمل" القاضي بوجوب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتقليل من دور الدولة، وجعل السوق حراً ومستقلا بذاته .

تشير هيرتس*" وهكذا صار كينز مع نهاية السبعينات في القرن العشرين مجرد هامش في التاريخ ، وهو الذي تم اعتناق تعليماته بحذافيرها في الغرب، في محاولة لإعادة بناء عالم حطمته الحرب ، ولأقامة كتلة رأسمالية ثابتة هي بمنزلة الحصن أمام الشيوعية "الاشتراكية" .. وتقول ايضا وجاءت اللحظة الفاصلة بين عهدين في العامين 1979-1980 بأنتخاب مارغريت تاتشر أولا ثم رونالد ريغان ، وهما سياسيان ينتميان الى اليمين الجديد ، وقد تبنيا بحماس السوق الحرة ، وكأنهما يعاديان، بأصرار، مفهوم الدولة المتدخلة في "شؤون مواطنيها "... وتبنيا آراء اقتصاديين من امثال ملتون فريدمان Milton Friedman وفريديش هايك Friedrich Hayek...اللذان آمنا بأن السوق الحرة قادرة افضل من الدولة على توزيع البضائع والخدمات ، وأن محاولات الحكومة لمحاربة اخفاقات السوق تؤذي أكثر مما تفيد .

وهكذا شكلت مدرسة شيكاغو فريدمان وزملائه من الاقتصادين الامريكين، وهايك وغيره من الاقتصادين البريطانين، مرجعية نظرية لتحليل الاشكالات الاقتصادية والسياسية لليبرالية الجديدة ، وخلق هذا التيار ، تنظيرات تجاوزت حقل

الاقتصاد السياسي للبلدان الرأسمالية وأنما للعالم بكل تنوعاته وتعقيداته ، بحيث تبنت افكارها المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وأسسوا وفق منظور الفكر الليبرالي الجديد ، برامجهم وتوجهاتهم الاقتصادية . ومهما يكن من صراعات فكرية وخلافات بين "الكنزية والنقدية" فإنها حقيقةً لم يكن تناقضاً جوهرياً على مستوى التنظير لأنهما ينطلقان من مواقف مبدئية ثابتة وهي الايدولوجية البرجوازية والايمان بحرية وآليات السوق وأن أختلفوا فأنما خلافهما بالوسائل والطرق المقترحة وتحديدا فيما يتعلق في الحد الامثل لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي . وأنعكس هذا على واقع اقتصاديات الدول النامية والفقيرة وذلك بالضغط على هذه البلدان ، من خلال سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي الاقتصادي ، وتبني الخيارات المطروحة من قبل المنظمات المالية الدولية ، وتصاعد هذا الفكر "الجديد - القديم" اثر سقوط النظام الاشتراكي في التسعينات وتوفرت أمكانية الهيمنة على العالم وقيادته ، من خلال الواقع الدولي الجديد ، وفي إطار يتسم بأنفتاح الاسواق ورفع الحواجز الجمركية امام تناقل السلع ، وتقليص نفوذ الدولة ، تحت إطار العولمة.

ففي المملكة المتحدة قامت حكومة "تاتشر" بعمليات بيع واسعة للأصول من القطاع العام الى القطاع الخاص خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين .كما خفضت معدلات الضريبة المفروضة على المؤسسات والأفراد. وألغيت القيود المفروضة على الصرف الاجنبي وأرباح الاسهم "دون الاعارة على أنعكاسها على المواطنين"، وألغي الاقراض والشراء بالتقسيط، ورفعت القيود عن الاذاعة والاتصالات والنقل والاعلان...وفي الولايات المتحدة الامريكية ألغت أدارة الرئيس رونالد ريجان القيود عن أسعار النفط وخففت القيود عن النقل بالسكك الحديدية وعن الاذاعة وعن صناعات النفط والغازالطبيعي ، وكانت غير متحمسة لفرض تشريع يقاوم الاتحادات الاحتكارية. وإزالة القيود عن الاقتصاد وهي عملية بدأها "جيمي كارتر" في سبعينيات القرن العشرين .

كما وقفا "تاتشر و ريغان" ضد النقابات. وسرعان ما انتشر مذهب الليبرالية الجديدة "رأسمالية السوق الحرة" المبنية على النموذج الانجلو امريكي في العالم، من امريكا اللاتينية الى شرق آسيا والهند ومعظم دول افريقيا، ومن الامم الرأسمالية

القديمة مثل المملكة المتحدة الى اقتصاديات الرأسمالية النشطة في المانيا، والى بلدان اوربا الـشرقية والى البلدان العربية والعراق من ضمنها .وساعدت وسـائل الاعـلام ووسـائل الاتـصالات عـلى انتـشار أفكـار الليبرالية الجديدة ، وكـذلك مؤسـسات الاقـراض الدوليـة الليبراليـة الجديـدة ذات الاهـداف المحـددة ، وصندوق البنك الدولين الذين يروجان ماسمي "بأتفاق واشنطن" وأصبحت كلمة "السوق" هي الكلمـة الشائعة في الثمانينات والتسعينات وفي الالفية الثالثة، وكانت الافكار منـصبةالى اطـلاق العنـان للقطـاع الخاص وتقييد الدولة...ووجدت الليبراليـة الجديـدة رؤيتهـا وعلاجاتهـا للتـدخل في ميـدان الاقتـصاد في الخصخصة ...ومع بداية التسعينات في القرن الماضي أصبحت الرأسمالية ومفردات حرية العمل وحريـة التجارة الليبراليةالجديدة والعولمة،التي تبناهـا "ريجـان وتاتـشر" هـي الطـوطم الجديـد المهيمنـة عـلى العالم .

المبحث الثاني

الاصول الفكرية لليبرالية التكيف في البلدان النامية

أن الحديث عن الليبرالية ومفهومها الفلسفي والسياسي والاقتصادي ، الذي جرى الحديث عنه ، غارق في االألتباس ، وتأسيساً على ذلك ، يبدومعاودة التفكير بهذا المفهوم ومعيانة دلالاته وتعدد مفاهيمه مقدمة ضرورية في بلورة أفكار معرفية فاعلة وجادة في خطابنا السياسي والاقتصادي ، ولا يقتصر الامر على البلدان العربية وأنما البلدان النامية مجتمعة . فقد بات الجميع يتحدث عنها ، وفي مختلف المناسبات السياسية والفكرية ، وأنقسم حولها الاطراف المتجادلة . ففي الميدان الاقتصادي والسياسي المعاصر ، يلاحظ أنها تبوأت واجهة النقاش مع بداية التسعينات من القرن العشرين ، وهي الفترة التي أدت الى أنهيار الانظمة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية والذي شكل أنهيارها دعما لموقف دعاة الحرية الاقتصادية ، الذي يركز على ضرورة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، والأعلان عن الايديولوجية الليبرالية ، بوصفها النموذج الفكري والسياسي البديل لتنظيم المجتمع وأدارة مشكلاته السياسية والاقتصادية .

والواقع أن فشل تجربة البلدان الاشتراكية، لا يبرر بالضرورة أبعاد الدولة كلياً عن النشاط الاقتصادي، ومما لاشك فيه أن الاقتصاد الحر، وأقتصاد السوق ، أو التعويل على القطاع الخاص ، لا يعمل من فراغ ، حيث لا بد للحكومة من توفير الارضية المناسبة ، لهذا القطاع أو ذاك ، هذا أذا أتفقنا وفق منظور دعاة الحرية الاقتصادية...غير أن ما يستغرب الحديث عن الليبرالية ، بوصفها نظاماً مجتمعياًمن بين أنظمة أخرى منافسة ، في إنها أصبحت تقدم بوصفها النظام الوحيد "فوكوياما"، بتسرع مرتكزاً على رؤية هيجيلية للتاريخ ، الى القول "بأن ليس في الامكان أبدع مما كان، ومن أن الايديولوجية الليبرالية ، تؤشر على نهاية التاريخ ، وتشكل النظام العالمي الجديد" .

وعلى مستوى تحليل الواقع ، فأن الامر أكثر أشكالاً وتعقيداً ، إذ إن توجهات الليبرالية متعددة ومتنوعة ، والبحث في سياقاتها التاريخية والمجتمعية ، يتطلب أن نتزود بأفكار وأدوات منهجية أعمق ، لا مجرد شعارات وقراءات سريعة ، تملى بحجج غير

واقعية ، على سبيل المثال ، ان تجربة البلدان المتطورة صناعياً التـي أعتمـدت الليبراليـة " دعـه يعمـل" بالاعتماد على آلية السوق لتنمية اقتصادياتها ، خلال المراحل التاريخية الاولية التي مـرت مـن تطورهـا الاقتصادي "وتحديداً في مرحلة التراكم الاولي ، الذي له أسباب عديدة ، تمت الاشـارة لبعـضها " يـصعب تكرارها بالنسبة للبلدان النامية المعاصرة وذلك لأختلاف الظروف الاقتصادية المحلية والدوليـة ، يـضاف الى ذلك ، أن هناك عدة أعتبارات ، تفسر محدودية دور أقتـصاد الـسوق في عمليـة التنميـة في البلـدان النامية ، والتي بدورها تبرر التدخل للدولة في الاقتصاد الـوطني . ونعتقـد أن القـراءة الميدانيـة لمجمـل التجارب التي مرت بها البلدان النامية ، والقراءة النظرية لتفسير الايديولوجية الليبرالية ، تعطي مـؤشراً مقنعاً مفاده ، لا بد من أن نحترس من مزلق الاختزال وأن نـصوغ مفـردات تعيننـا للتجربـة آخـذين في الاعتبار تباين الظاهرة سواءً على المستوى النظري أو على المستوى الواقعي .

وقـد حـاول النمـوذج الرأسـمالي الـصناعي المـدعوم بـالفكر الليـبرالي الاقتـصادي ، أثنـاء القـرن العشرين التغلغل الى البلدان النامية ، وبخاصةً ما بعد الحرب العالمية الثانيـة، وحـصول معظـم بلـدان حركات التحرر الوطني عـلى الاسـتقلال الـسياسي ، في آسـيا وأفرقيـا وأيـضاً تغلغـل النمـوذج في أمريكـا اللاتينية ، وبخاصةً ، أن التنمية الاجتماعية والسياسية ، التي تم تعريفهـا ، منـذ ذاك "فـشلت "، لبلـوغ أهدافها ولأسباب عديدة . أن النموذج الرأسمالي الان وبعـد فـشل التجـارب لـبعض البلـدان الاشـتراكية "الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية" تـم التعريـف بـه بـالمنظور الاقتـصادي الرأسـمالي الغـربي كنمـوذج للتقدم . غير أن هنالـك بحـوث أقتـصادية تـشير وتؤكـد ، عـلى أن فـشل التـدخل الحكـومي في الحيـاة الاقتصادية "دعوة الليبراليين" لا يعنـي بالـضرورة فـشل القطـاع العـام ، وبالتـالي تفـوق أو نجـاح آليـة السوق أو القطاع الخاص في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية لتحقيق الكفاية الأنتاجية ، مؤكـدين أن هذه المسألة بالواقع لا تعتمد أساساً على الملكية بقدر ما تعتمـد عـلى نوعيـة الادارة ، وبنـاءاً عـلى مـا تقدم يتطلب الامر معاينة الفكر الليبرالي ودلالاتـه وتباينتـه في البلـدان الناميـة، يُعـدُ مقدمـة ضروريـة ومعرفية لحوارٍ شامل حول التوجهات السياسية والاقتصادية والاصول الفكريـة لليبراليـة التكيـف بهـذه البلدان والتي نوجزها :-

- الخطوط التي رسمها تقرير لستر بيرسون .

- أستراتيجيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- الاهداف الاساسية لليبرالية التكيف.

1- الخطوط التي رسمها تقرير لستر بيرسون*

تعد الاستثمارات الاجنبية Foreign Investment كأحد مصادر التمويل الى الدول النامية وذلك لردم فجوة الموارد – الداخلية او المحلية – التي تعاني منها معظم هذه البلدان ... وتاريخياً تجري الاشارة الى ان تلك المصادر ساعدت على تنمية بعض الدول الاوربية وأمريكا الشمالية وبعضاً من الدول النامية ... لما تتمتع به هذه الاستثمارات من مزايا سواءً في الجانب "المالي او التنموي" او في الاستثمارات المباشرة " FDI Foreign Direct Intvestement أو الاستثمارات غير المباشرة Foreign Indirect Investment .

ولسنا بصدد الدخول بتفاصيل مصادر التمويل "لأنها ليس من مهمة الكتاب" ذلك بقدر ماتجري الاشارة الى ان الاستثمار الاجنبي ، يتدفق الى المجالات التي تتوفر " فيها الفرص وحيث تتحقق العوائد والارباح بأمان" ولكي يحصل الاستثمار ، هنالك جملة من الاجراءات والشروط ، على البلدان النامية ان توافق عليها وتطبقها حرفياً ، ولعل أهمها ، السمات العامة لاقتصاد السوق ومدى تحرر الانشطة الاقتصادية في سيطرة القطاع العام ،وعلى اثر الجدل السياسي بين قرارات الشركات الاجنبية وأستثماراتها وتحفظات البلدان النامية حاولت الرأسمالية العالمية أن تحل أزمتها حينما أعتمدت سياسة القروض السهلة وبكميات هائلة على البلدان النامية لغرض أدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي على أسس جديدة ولغرض تفكيك الخطاب الليبرالي وتحديد عناصره الاساسية ومصادره الفكرية صاغ مؤسسو هذا الفكر "ليبرالية التكيف" والتي تشتمل على المصادر التي خلفتها الخطوط التي رسمها لستر بيرسون عام 1969 "بناءاً على طلب من روبرت مكنمارا الرئيس السابق للبنك الدولي" وذلك لدراسة المناخ الاستثماري المطلوب ان توفره الدول النامية لتشجبع أنسياب الاستثمارات الاجنبية ... وكان هدف أعداد التقرير وأعطاء غطاء أممي له من قبل "الامم المتحدة" وتقديم مقترحات محددة لرسم أستراتيجية جديدة في السبعينات

حول توجه رؤوس الاموال الفائضة في البلدان الرأسمالية ، التي تبحث عن معدلات أعلى للارباح ، تفوق تلك الارباح في داخل بلدانها** "كما وتنبع أهمية هذا التقرير في أنه ، جاء ليبحث عن اسباب ذلك الضمور الشديد ، الذي شهدته حركة تصدير رؤوس الاموال الخاصة للبلدان المتخلفة في عقدي الخمسينات والستينات ، خصوصاً بعد الرياح العاتية من حركة التحرر الوطني ، التي أطاحت بالكثير من مصالح الاستثمارات الاجنبية الخاصة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية"....وراح خطاب التقرير يؤكد بأن الاستثمار الاجنبي المباشر هو أمر لاغنى عنه لتلك البلدان ، نظراً لما تحمله هذه الاستثمارات من موارد حقيقية وخبرات ونقل للتكنولوجيا ، ولكن هذا لا يحصل مالم توفر البلدان النامية مناخاً استثمارياً مناسباً لنشاط رؤوس الاموال الاجنبية . كي تستفيد من تلك المزايا ، فما هي تلك الخطوط التي رسمها تقرير لستر بيرسون ، والتي بدورها تشكل الوصفة الجديدة لفكر ليبرالية التكيف ، والتي يمكن أن نوجزها بالبنود التالية:

- **البند الاول:** هو أن يتعين على الدول المتخلفة ، البدء فوراً في تحسين المناخ العام بالنسبة للاستثمار الخاص ، محلياً كان أم أجنبياً ، ذلك أن " المستثمرين الاجانب يحسون بالخطر أذا كانت البيئة التي تحيط بهم لا تتعاطف مع أي من أنواع المشروعات الخاصة.. ويكاد يكون من المؤكد بصورة عامة، أن تحسين وضع القطاع الخاص ككل يعتبر من أهم الخطوط الفردية نحو تحسين المناخ بالنسبة للاستثمار الاجنبي في الدول النامية ، ولذا فنحن "تقرير لستر بيرسون" نوصي بأن تتخذ الدول النامية الخطوط الفورية ، التي تتماشى مع الاهداف القومية المشروعة لتعريف وأزالة العوائق التي تقف أمام الاستثمار الخاص المحلي".

-**البند الثاني:** يختص بأبطال مفعول القوى السياسية القابلة للانفجار التي غالباًما يؤدي إليها نشاط الاستثمارات الاجنبية الخاصة ، وهنا يشير التقرير صراحة : "يبدو انه من السبل الهامة لتحقيق ذلك تحقيق أستخدام اوسع للمشروعات المشتركة " أما مع رأس المال الوطني أو مع القطاع العام .

- **البند الثالث:** يختص بالضمانات التي يطلبها المستثمرون الاجانب لحماية نشاطهم ولتفادي الصراعات المعطلة لمصالحهم ، وهنا يقترح التقرير فكرة أتفاقيات

ضمان وحماية الاستثمارات الاجنبية الخاصة التي تؤمن المستثمرين ضد مخاطر التأميم والمصادرة وفرض الحراسة ، وتكفل لهم تعويضاً ملائماً وحرية تحويل هذا التعويض الى الدولة الام ، حينما تتعرض الاستثمارات الاجنبية لخطر تعديل او تصفية نشاطها .

-**البند الرابع**: يتعلق بالحوافز التي على الدول المتخلفة والنامية ان توفرها لجذب رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة ، وهنا يشير التقرير الى "الامتيازات الضريبية التي تمنحها الدول النامية للاستثمارات الاجنبية فضلاً عن تقديم الاراضي بأسعار رخيصة .

-**البند الخامس**: ويختص بكيفية أكتشاف الفرص الاستثمارية بالدول المتخلفة وضرورة العمل على تنفيذ دراسات أقتصادية حول الامكانات المختلفة للاستثمار بهذه الدول.

- **البند السادس**: يتضمن ضرورة توطيد قوانين الشركات لتحقيق درجة أكبر من الانفتاح المالي للمشروعات الاجنبية والمحلية .

-**البند السابع**: يقضي بضرورة السماح للشركات الاجنبية بالاقتراض من أسواق رأس المال المحلية .

-**البند الثامن**: يتعلق بتصفية القطاع العام ونزع مضمونه الاجتماعي ، بأعتباره ملكية عامة للشعب . وهنا يقول صانعوا تقرير "لستر بيرسون " بصراحة شديدة مايلي " اننا نوصي ، بأن تقوم حكومات هذه الدول بأنشاء نظام من الحوافز الايجابية لجميع الشركات الاجنبية والمحلية على السواء للمشاركة في الملكية العامة عن طريق بيع الاسهم في أشكال ملائمة ".

هذه البنود الثمانية التي أحتوتها وثيقة السيد لستر بيرسون الاممية، وهي البنود التي في جوهرها ، تشكل الشروط الجائرة على البلدان النامية وهي شروط ليست سهلة ، وأنما تستهدف بالاساس الاذعان للشركات الاستثمارية الاجنبية من قبل هذه الدول .

ومما يلاحظ ان الدول النامية وبخاصةً التي أنتهجت نهجاً وطنياً في تنميتها الاقتصادية في الخمسينات والستينات ، رفضت الاذعان في البداية ، لكنها وافقت في

النهاية ، أثر فشل التنمية المستقلة في بلدانها وأثر تراكم المديونية وطبيعة وضعها الخاص اللامتكافئ في التقسيم الدولي ، وهكذا تولت المنظمات الدولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مهمة هندسة الاذعان في الاستراتيجية الجديدة ، ووضعت الضوابط التفصيلية لتنفيذ هذا الاذعان .

لقد تزايد تعاظم دور البلدان النامية " المتخلفة" أثر تأسيس حركة عدم الانحياز Non Aligned Movement في مؤتمر باندونغ عام 1955 ، حيث أصبحت هذه الدول مجموعة ضغط دولية لخدمة مصالح البلدان النامية "على الرغم من الملاحظات عليها" ولاسيما خلال أجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة في القضايا المطروحة للتصويت التي تخص بلدانهم " كما ساهمت في خلق الظروف السياسية لتكوين كتلة العالم الثالث كقوة سياسية مهمة ضمن النظام العالمي ، لاسيما بعد ظهور مايسمى بمجموعة الـ 77 "والتي تضم الان أكثر من 120 بلداً" والتي اصبحت تشكل قوة تصويتية داخل الامم المتحدة خلال الفترة من الستينات الى اوائل الثمانينات*".

كما يبدو، بأن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، لم يتشكل بين ليلة وضحاها، وأنما نمى في الستينات وبداية السبعينات، أثر الازمة للاقتصاد العالمي، والتي يمكن نوجز خصائصها بالنقاط التالية :

1. أنهيار نظام بريتون وودز 1971 – 1973 ، بأعلان الولايات المتحدة الامريكية وقف تحويل الدولار الى ذهب وظهور نظام تعويم العملات - البديل .
2. منذ أواخر الستينات بدأت معدلات النمو في الاقتصاد العالمي بالتراجع وأزدادت معدلات البطالة ، وواكب ذلك لهيب التضخم ، وظهرت معالم " التضخم الركودي " وهي ظاهرة جديدة ، لم تعهدها الرأسمالية من قبل .
3. أحتدام التنافس بين الدول الرأسمالية الثلاث "الولايات المتحدة الامريكية ، ودول غرب أوربا واليابان".
4. تعظمت ظاهرة الحماية التجارية ، وأشتد التناقض بين الدول المصدرة والدول المستوردة للبترول .

5. تعاظم ظاهرة التدويل Internationalization أنتاجياً ومالياً وتكنلوجياً وتسويقياً ، وهي الظاهرة التي قادتها الشركات المتعددة الجنسية وأدت الى أنتقال الرأسمالية " من مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية ، الى رأسمالية الاحتكارات العالمية**".
6. هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على وسائل الاعلام في العالم .
7. زيادة الضغوط على البلدان النامية لتتخلى عن أسلوب التدخل الحكومي في توجيه أقتصاداتها وتبني آليةالسوق كبديل عنها. هذه الاسباب مجتمعة ، عجزت الدول النامية من التصدي لها ، بعد أن تبخرت الاحلام السياسية وظهور الخلافات ما بين مصالحها الاقتصادية ، وتشتت الائتلاف السياسي مابين بلدانها، وتزايد حدة المديونية وغيرها من الاسباب الكثيرة ، التي أدت الى تبخر وموت دول عدم الانحياز، " لامجال لشرحها الان " وبالتالي رضخت ولم تلتزم بالخط الذي تبنته في عقد الخمسينات والستينات وذلك بأنتهاج خط وطني في تنميتها الاقتصادية وفي علاقاتها الخارجية ، وقبلت مبادئ تقرير "لستر بيرسون" بعد أن تراكمت عليها آنفاً وطأة الازمة الاقتصادية العالمية في مواصلة السير عن طريق التنمية المستقلة .

أما النوع الثاني فهو الشروط والمبادئ التي طورتها المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات المالية الدولية والشركات المتعدية الجنسية...

ويأتي تقرير"لستر بيرسون" والذي يعرف أيضاً على الصعيد العالمي بأسم "شركاء في التنمية" ليشكل طوقاً على البلدان النامية.... أن أهمية وخطورة هذا التقرير تكمن في أنه صيغ ولاول مرة ، وعلى أساس عالمي " الامم المتحدة " عند تعاملها مع الاستثمارت الخاصة الاجنبية .

2- أستراتيجيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

1- صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي تأسس عام 1944 أثر مؤتمر الامم المتحدة في مدينة بريتون وودز Briton Woods بولاية نيو هامشير في الولايات المتحدة الامريكية ،

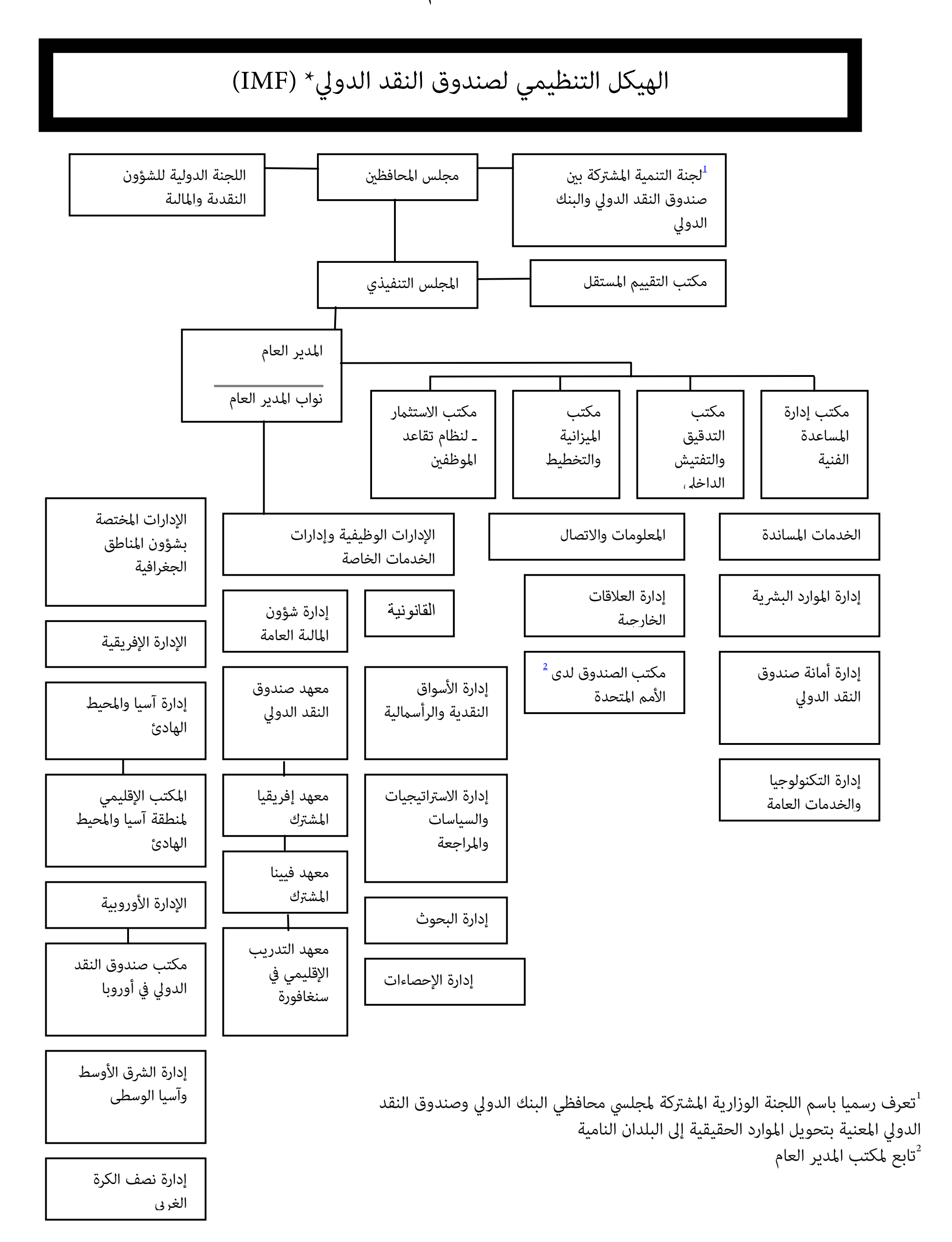
عندما أتفق ممثلي 44 دولة على إطار للتعاون الاقتصادي ، بهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين وأسهمت في الأزمة العامة للرأسمالية وأدت أشعال الحرب العالمية الثانية في ديسمبر 1945 جاء صندوق النقد الدولي الى حيز الوجود عند توقيع 29 بلداً على أتفاقية تأسيسه، وأعتباره" وكالة متخصصة" من وكالات منظومة الامم المتحدة للمساعدة على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي من خلال أدارة نظام أسعار الصرف الثابتة ، وهو مؤسسة مركزية في النظام النقد العالمي ، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات االذي يسمح بأجراء المعاملات التجارية بين مختلف البلدان ،ويقع مقره في واشنطن ويديره أعضائه البالغ عددهم 184 دولة ويعمل فيه 2800 موظف ينتمون الى 133 بلداً ويشكل الاقتصاديون، ثلثي الموظفين الفنين في الصندوق ،الذي يضم 22 أدارة ومكتب، يرأسها مديرون مسؤولون، أمام المدير العام، ومعظمهم يعملون في واشنطن، وهناك 80 ممثلاً مقيماً للصندوق في البلدان الاعضاء لتقديم المشورة، ويتولى القيام بالاعمال اليومية" مجلس تنفيذي"، يقوده المدير العام وثلاثة نواب للمدير "علماً بأن كل عضو في فريق الادارة يتم أختياره من منطقة مختلفة من العالم ،وتأتي صلاحيات المفوضية للمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين" وهو "صاحب السلطة الاشرافية العليا"- ويجتمع في العادة مرة واحدة في السنة "خلال الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك" ويتكون المجلس التنفيذي من 24 مديراً يرأسه المدير العام للصندوق، يجتمع ثلاث مرات في الاسبوع ويمكن عقد أجتماعات أضافية في مقر الصندوق في واشنطن، ويقوم كل بلد بتعين محافظ عادةً مايكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد ، ومحافظ مندوب، ويبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، في حين يبت المجلس التنفيذي في أتخاذ القرارات اليومية. ويجري النظر في القضايا الاساسية مرتين سنوياً في إطار لجنة من المحافظين يطلق عليها أسم" اللجنة الدولية للشؤن النقدية والمالية" ، أما لجنة التنمية ، وهي لجنة مشتركة بين مجلس المحافظين في الصندوق والبنك الدولي لتقديم المشورة للبلدان النامية .

البنك الدولي

تأسس أثر مؤتمر بريتون وودز في عام1944 وكان الغرض من أنشاءه هو" "الحد من مشاكل ميزان المدفوعات في الأجل القصير" وهومؤسسة من الناحية الرسمية ، تابعة للامم المتحدة والوكالة الرئيسية للتنمية، ومهمته ووظيفته هي توفير الاعتمادات الاطول أجلاً للأستثمار للمشروعات الانتاجية. كانت العضوية فيه مشروطة "للحصول على قروضه" بأن يكون عضواً في صندوق النقد الدولي، ويعتبر"البنك" أحد أكبر مصادر مساعدات التنمية الدولية ، ويضم في عضويته 184 دولة حتى عام 2005 وتتحدد مسؤليته في كيفية تمويل هذه المؤسسات، وكيفية صرف الاموال على المشروعات الانمائية.

ويتشكل من مجلس محافظين "كل دولة عضو فيه لها محافظ في هذا المجلس وعادةً مايكون وزير المالية أو من يشغل منصباً مكافئاً له في هذه الدولة" بالاضافة الى مجلس مدراء مقره

شكل رقم (1)



[1] تعرف رسميا باسم اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بتحويل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية

[2] تابع لمكتب المدير العام

"واشنطن" يضم 22 مديراً تنفيذياً، يتولى تعيين خمسة منهم من الذين يمتلكون أكبر عدد من الأسهم ، وبموجب هذا الاتفاق فأن هؤلاء الخمسة يعينون الرئيس أو يعفونه من منصبه "حسب بنود الاتفاق" ، وعادةً مايكون الرئيس من الولايات المتحدة الامريكية ، ومن المفيد الاشارة الى أن البنك الدولي ليس ببنك كما هو متعارف عليه وأنما هو أحد وكالات الامم المتحدة المتخصصة ، وترتبط به الان خمسة مؤسسات أنمائية ، تمثل بمجموعها "مجمع عالمي" لرؤوس الاموال الفائضة بالدول الرأسمالية تبحث عن الربح . والمؤسسات هي :

1. البنك الدولي للانشاء والتعمير
2. وكالة التنمية الدولية
3. مؤسسة التمويل الدولي
4. الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
5. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار .

ويعد البنك الدولي المؤسسة التوأم للصندوق ، حيث كان رأس المال المصرح به "10" بليون دولار وكان متوقعاً ، أن يقدم القروض للدول من مصادر تحويلية خاصة ، وأن يصدر الأوراق المالية للحصول علىالمبالغ الازمة لتنشيط أقتصاديات ما بعد الحرب . وبين عامي 1945-1947 مارست الولايات المتحدة ضغطاً كبيراً لتطبيق بنود أتفاقية "بريتون وودز" ، على أمل أن يكون في هذا التطبيق ما يساعد على أدارة النظام النقدي الدولي بشكل جيد ، وتمكنت الولايات المتحدة بين عامي 1947-1960 من ادارة النقد الدولي بمفردها ، والذي أهلها لمثل هذه الادارة هو قوة الاقتصاد الامريكي والدروس الذي تلقنوها أثناء الحرب العالمية الثانية ، فضلاً عن الحوافز الامنية ،.وأن الاوربيين واليابانيين ، قد قبلوا بالادارة الامريكية ، نظراً لضعف أقتصادياتهم التي دمرتها الحرب وحاجتهم للمساعدات الامريكية، لأعادة بناء بلدانهم وتحويل تجارتهم الدولية والتي سوف تؤدي في النهاية الى نوع من الاستقرار السياسي. وأسندت المهمة الصعبة لضمان الاستقرار الاقتصادي العالمي لصندوق النقد الدولي، ولم يغب عن بال المؤتمرين في بريتون وودز، الكساد العالمي في الثلاثينيات من القرن العشرين الذي خلق للرأسمالية أشد أزمة لها، حيث أحاط

الكساد الكبير في العالم كله وأدى الى حدوث زيادة غير معهودة في البطالة ، وفي أوجه كان نصف قوة أمريكا العاملة عاطلة . يمكن ملاحظة المخطط التنظيمي للبنك الدولي لإدارة العمل على المستوى العالمي .

شكل رقم 2

الهيكل التنظيمي* للبنك الدولي International Bank (IB)

* الشكل من اعداد الكتاب

الاستراتيجيات" للصندوق والبنك الدولين

أن استراتيجيات "الـصندوق والبنـك الـدوليين" أسـتهدفت في بدايـة التأسـيس ، تجنـب كـوارث الـسياسات الاقتـصادية الفاشـلة ، التـي أسـهمت في حـدوث الكـساد الكبـير في الثلاثينيـات مـن القـرن العشرين ، وهما " جزء من مجهود منسق لتمويل أعادة بناء أوربـا بعـد الـدمار الـذي خلفتـه الحـرب العالمية الثانية ، وأنقاذ العالم من حالات الكساد الاقتصادي المستقبلية ".

وبصرف النظر عن الهيكليـة التنظيميـة لهـاتين المؤسـستين ، فـأن المـؤتمرين في "بريتـون وودز" تبنوا المشروع تبعاً لافكار هوايت الامريكي و"أفكار كينز" البريطاني ، اللـذان يهـدفان لمعالجـة الخلـل في تصدعات الاقتصاد للدول الصناعية الكبرى ، ونجحا في المزاوجة بيـنهما ، لوضـع أرضـية جديـدة " آليـة جديدة" لنظام نقدي دولي .

ويلاحظ أنه، منذ البداية ، عندما أوكلت لهاتين المؤسـستين "هندسـة "هـذا النظـام ، لم يؤخـذ بعين الاعتبار ، مصالح البلدان النامية ولا ظروفها " حيث كان معظمها متخلفة وتابعة أو مـستعمرات" رغم مشاركة عدد مـن هـذه البلـدان مثـل " الهنـد ومـصر" وغيرهـا .و في الاربعينيـات والخمـسينيات والستينيات من القرن العشرين ، حيث كثفا نشاطهما في مساعدة البلدان الاوربيـة في مـشكلة أعـادة البناء والتعمير بعد الحرب "مشروع مارشال". غير أن دائرة بلدان العالم الثالث " البلدان النامية" بعيدة عن أهتمامات "الصندوق والبنك الدوليين"، رغم مشاركة بعض الدول النامية في رأسماله.

ومنذ أن نشأت هاتان المؤسستان ، ولحد الان لم يصدر قراراً لا يحظى بموافقة مجموعة العشرة " الدول المسيطرة" بقيادة الولايات المتحدة ، وهذا يعنـي أن وجـود الـرقم الكبـير مـن الاعـضاء " 184" لايشكل شيئاً للصندوق أو البنك الدوليين ، أي " 174" غير ذات بال .

ولا ينكـر أن البنـك الـدولي قـد أعطـى ، بعـض القـروض للعديـد مـن البلـدان الناميـة " المتخلفـة" التـي تتعـاظم فيهـا المـصالح الاسـتراتيجية والاقتـصادية الامريكيـة وتسهم بدور ملموس في تقسيم العمل الدولي ، وتتبـع سياسـة ليبراليـة واضـحة ، تراعـي فيها الدول مصالح الـدول الرأسـمالية الـصناعية أولا، والمـساهمة في أسـتراتيجية توسـيع

البون الشاسع بين مصالح هذه الدول ومصالح البلدان النامية ، وفي خلق مفهوم " المركز والاطراف".

كما أن الطريقة في أدارة الاقتصاد العالمي أتسمت على أساس الارجحية التصويتية بحجم حصص الاعضاء، التي جعلت قراراته تتمركز بين الولايات المتحدة وحلفائها "كما ذكرنا"، وما على البلدان النامية، رغم أغلبيتها العددية!، إلا تنفيذ القرارات والشروط "ولا تزال هذه النقطة خلافيه بينهما".

مما يلاحظ أن الاستراتيجية الفكرية التي تمخضت عنها ، نشوء وتأسيس هاتين المنظمتين ، وأن أختلفت وظائفهما " كما أشير لها" لكنهما يخضعان لهيمنة عا لمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي جسدتها النظرية العامة الكنزية لأدارة الاقتصاد العالمي والى أنقاذ" النظام الرأسمالي" الى حدٍ ما الذي تقول بحوث عديدة الى إنه شهد "نمواً مزدهراً" وبدوره ، كان طبيعياً أن تنعكس بعض المكاسب البسيطة ، بحكم ظروف التخصص وتقسيم العمل وعلاقات الارتباط والتبعية مع هذا الاقتصاد ...أن تحققت لمجموعة من الدول النامية عدد من النجاحات في مجا ل تنميتها في فترة الخمسينات والستينيات ، إلا أنها ظلت تؤلف ذلك القطاع المتخلف من الاقتصاد العالمي ، وظلت الفجوة واسعة بينها وبين الدول المتطورة صناعياً ، وبقيت موضوعاً للاستغلال " بسبب علاقات التخصص وتقسيم العمل الدولي ، وعلاقات التبادل اللامتكافئ" وهذا ما حصل من خلال البرامج والمقترحات العديدة تجاهها .

ولو توقفنا عند ظاهرة التبادل اللامتكافئ Unequal Exchange ، وهي الظاهرة التي تشير لها عدد من البحوث ، بأنها تعني في التحليل الاخير ، أن التدهور الذي يسجله مؤشر معدل التبادل التجاري Term of Trade ، أي العلاقة بين الرقم القياسي لاسعار الصادرات والرقم القياسي لاسعار الواردات والنتيجة الحتمية لهذا التدهور ، هو أن" البلاد المتخلفة" تتكبد خسائر فادحة ، نتيجة أرتفاع أسعار السلع التي تستوردها "السلع الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية" ، بينما نجد أن أسعار صادراتها ، أما أن تتدهور أو أنها ، ترتفع بمعدلات أقل من أرتفاع أسعار وارداتها ، وقد قيم الاقتصادي الامريكي " وليم كلاين "* William R. Cleine حجم الخسائر التي

تكبدتها دول أمريكا اللاتينية خلال 1981-1982 بحوالي 79 مليار دولار. كما أن البنك الـدولي** لاحـظ الجدول رقم- 1-

جدول رقم 1 تأثير الصدمات الخارجية على بعض المناطق المتخلفة في عقـد الثمانينـات % مـن الناتج المحلي الاجمالي

المنطقة والدولة	صدمة تدهور شروط التبادل التجاري	صدمة أرتفاع سعرالفائدة	الاجمالي
أفريقيا الصحراوية	- 1, 10	- 4, 4	-4, 14
شرق آسيا (بدون الصين)	- 3, 9	3, 4	- 1, 8
الصين	- 6, 0	- 6. 0	- 2, 1
جنوب آسيا (بدون الهند)	- 9, 7	- 3, 2	- 2, 10
الهند	- 6, 4	- 0, 1	- 6, 5
دول امريكا اللاتينية والكاريبي	- 3, 6	- 0, 4	- 3, 10

Source: World Bank; Word Development Report 1990, Oxford University Press, P. 107.

قد قدر أن دول أفريقيا الصحراوية ، قد خسرت مانسبته 10,1% من ناتجها المحـلي الاجـمالي ، نتيجة لتدهور شروط تبادلها التجاري ، وفي دول شرقي آسيا "عـدا الـصين" كانـت الخـسارة 3,9% ، وفي جنوب آسيا عدى الهند 7,9% وفي الهند4,6% ، وفي دول أميريكا اللاتينية وبحر الكاربي كانـت الخـسارة 6,3 % من الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك خلال عقد الثمانين . وأذا تعمقنا أكثر في التحليل فـيما يتعلـق بالتوسع التجاري ودوره في نمو الاقتصاد العـالمي ، منـذ نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة وبخاصـةً الـدول الصناعية الكبرى " وبعض المنافع البسيطة للبلدان الفقـيرة – الناميـة – كـما ذكرنـا" ومـن خـلال هـذه المفاوضات التجارية المتعددة ، وصولاً الى" جولة الأرغواي" عـام 1986 ودور البلـدان الناميـة الـضعيف في هذه المفاوضات بسبب الخلافات والمصاعب الكثيرة التي تواجهها من البلـدان الرأسـمالية الـصناعية الكبرى ، والضغوطات من قبل الصندوق والبنك الدوليين وصـولاً الى عـام 1994 ، وهـو العـام الذي سميَ بأختتـام "جولـة الارغـواي"، الـذي شـمل مفاوضـات تجاريـة متعـددة الاطـراف تمخضت عـن أنـشاء ، منظمـة التجـارة العالميـة عـام 1995 بموجـب الاتفاقيـة الثامنـة ،التـي

أصبحت" منظمة التجارة العا لمية "الآلية الجديدة بيد الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى" ، خلفاً للأتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارية "الغات" التي قبلت بعض الدول النامية مرغمة على الالتزامات عليها في الانفتاح التجاري مقابل حرية أكبر في دخول أسواق البلدان الصناعية كما وافق البعض الاخر من هذه البلدان"الافقر" على أتباع منهج متدرج في اعتماد نفس القواعد التي تطبقها البلدان الصناعية الكبرى، وظلت هنالك الكثير من المشاكل غير محلولة، التي أستهلتها المفاوضات "منظمة التجارة العالمية" في قطر عام 2001، لمعالجة القضايا التي لم تحسم في إطار جولة الارغواي "انتقلت الى مفاوضات الدوحة"، حيث طرحت من جديد الخلافات التي تتعلق بقضايا البلدان النامية التي تتمحور ، بمعالجات الصناعات التحويلية والزراعية والخدمات وفي مساعدة هذه البلدان في مواجهة المصاعب في العلاقات التجارية الدولية وبخاصةً الغاء " الحماية" التي تتيحها البلدان الصناعية لقطاعاتها الزراعية ! ، وكانت الزراعة موضوعاً خلافياً ، وحتى طغت الخلافات حول المصنوعات والخدمات وهما القطاعات اللذان تعتبران مهمان في البلدان النامية .

يشير د. رمزي زكي الى أن صندوق النقد الدولي ، بأعتباره ، أحد مؤسسات الرأسمالية العالمية ، كان واعياً لطبيعة التطورات التي طرأت على الاقتصاد الرأسمالي العالمي بعد تعاظم ظاهرة التدويل والانتقال من مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية الى مرحلة رأسمالية الاحتكارات العالمية ... ويكمل قوله أيضاً ، وكان " الصندوق " يقضاً أيضاً لأي تحرك من دول العالم الثالث يخل بعلاقات التبادل غير المتكافئ "تجربة رفع أسعار النفط عام"1973 – 1984" فسارع أثر تشكيل" لجنة العشرين"* المؤقته ومهامها ، في وضع مقترحات خاصة لكيفية التعامل مع عدم التوازن الخارجي الناجم عن أرتفاع أسعار النفط وكيفية تدوير الفوائض النفطية **، وفي عام 1976 ، تطورت سياسة الصندوق أثر دوره وبخاصةً في أدارة أزمة نظام النقد الدولي وعدم توازن المدفوعات الدولية ، وأضيفت له مهام جدبدة "لا تتعلق بالعجز وأنما بـ التكيفات الداخلية للدول الاعضاء "وستكون وسيلة الاعداد لترتيبات برامج الدعم او المساندة Stand –By Arrangement ، وهي الترتيبات التي تحتوي على الوصفة المعروفة للصندوق التي تحتوي على تعهدات لتنفيذها ، والهادفة الى تخفيض الطلب

المحلي " الانكماش " من خلال تخفيض العملة الوطنية Devaluation والقضاء على العجز بالموازنة العامة للدولة والحد من عرض النقود ، مقابل تسهيلات أئتمانية يوفرها الصندوق للدول التي ترضى بأن تنفذ هذا البرنامج .

فالتغيرات التي حصلت في السبعينات ، جاءت ليس تغيراً في مواقف "الصندوق والبنك" الدوليين أتجاه البلدان النامية أو في وظائفهما كما يشار في مؤلفات عديدة "جوزيف ستكلتز ود.رمزي زكي" وغيرهما من المفكرين الاقتصادين ، وأنما على ما أعتقد جاءت ، أثر فشل السياسة الكنزية على المستوى العالمي، أثر أزمة الركود التضخمي Stagflation "البطالة والتضخم" التي صاحبت الاقتصاد العالمي، والذي تطلب،أفكار واستراتيجيات جديدة للسياسة الليبرالية،يضاف الى ذلك بروز المدرسة النقدية Monetarism وأستراتيجيتها وتأثيراتها الفكرية التي وجهة الاقتصاد العالمي الداعية الى صياغة" سياسة التكيف" والذي يعد باكورته تقرير " بيرسون " المعروف على الصعيد العالمي "شركاء في التنمية " بأعتباره، أول صياغة دولية فرضت على البلدان النامية وعليها أن تعتمدها في تعاملها مع الاستثمارات الخاصة الاجنبية ، وتأتي مهمة الصندوق والبنك حول الكيفية في التعامل مع هذه البلدان، ولعل أن هذه الشروط والمبادئ التي أعتمدت في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، جاءت مترابطة مع وصول السيدة "ماريغريت تاتشر" الى رئا سة الوزراء في بريطانية عام 1979، ووصول السيد "رولاند ريغان" للرئا سة في الولايات المتحدة الامريكية في عام 1980 ، ودعوتهما الصريحة الى أعتناق أيديولوجية السوق الحرة،التي تحول وقتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى "مؤسستين تبشيريتين" جديدتين تروج من خلالهما هذه الافكار ومن ثم توافق أو أتفاق واشنطن على البلدان النامية ، ولم تجري عملية التغيير على مستوى التبشير، وأنما جرت عملية تغيير كامل بالطاقم التنفيذي الفعلي الذي يوجه هاتين المؤسستين في الستينيات والسبعينيات كما يقول "ستكلتز"* وحل بدلاً عنهم طاقم التي كانت توجه تفكير" الصندوق والبنك " وتوجهاتهما ... فالفريق الاول، كان ينصب تفكيره على الكيفية التي فشلت فيه أقتصاديات السوق والتي أعتبرت سبباً في الاشكالات والاختلالات في الاقتصاد العالمي ، في حين ينصب تفكير الفريق الثاني على الحكومات وأعتبارها هي المشكل ، وأن السوق الحرة هو الحل .

وفي نهاية عقد السبعينات، بدأ الصندوق يزاول نشاطه في التـدخل في شـؤون البلـدان الناميـة ، وتعاظم دوره في رسـم الـسياسات الاقتـصادية والتوجهـات الاجتماعيـة لـنظم الحكـم في هـذه البلـدان وكانت تجربة زائير، مصر، بيرو" والحصاد كان معروفاً" في هـذه الـدول وغيرهـا في نهايـة الـسبعينات" ، وماحصل لأقتصادياتها وعملاتها وحالة ألغاء الدعم ،وما خلق مـن أضـطرابات وأحتجاجـات وأضرابـات عديدة في الكثير من الدول النامية ومنها الدول العربية مصر ، تونس ، المغرب وفي غيرها سـميت وقتهـا " بثورات الجياع أو ثورات الخبز"... أشارت الكاتبة "شربل بابر" بأن الصندوق قد غدى " أقوى حكومـة فوق قوميةفي عالم اليوم"، وأن قدرته الهائلة الان على التدخل في الشؤون الداخلية للـبلاد التـي تتعامـل معها تمنحه سلطة "لا يسع أنصار الامم المتحدة سوى أن يحلموا بها ".

كما يلاحظ أن الصندوق وقف متفرجاً أمام أستفحال العجز في مدفوعات البلـدان الناميـة أثر التدهور الكبير ، الـذي طـرأ عـلى معـدلات تبادلهـا التجـاري وبالـذات الـبلاد المـصدرة للمـواد الزراعية والتعدينية وأرتفاع أسعار الفائدة ، وتزايد أعباء الديون التي وصلت الى أرقامٍ فلكية وقـد سماها البعض " عقد الافقار الكوني " حيث توقفت بلدان عن دفع أعبائها كالمكـسيك ، البرازيـل ، الارجنتين ودول أخرى ، ووقف الصندوق عاجزاً أمام الاضطرابات التي لحقت بنظام النقـد الـدولي ، التي تميزت في عقد الثمانينات بعدم الاستقرار " نتيجـة للتقلبـات والتغـيرات" التـي طـرأت عـلى الاقتصاد العالمي ، بفعل التحـول الى سياسـة المدرسـة النقديـة التـي تـدعو للاعـتماد عـلى الـسوق وتقليل دور الدولة .

ففي الوقت الذي ينبغي أن يتخذ " الصندوق" أجراءات عـلى الـسياسات النقديـة والماليـة للدول الصناعية الرأسمالية ، بأعتبارها تعاني من أختلالات هيكلية وبخاصةً الى تصحيحات ، نجـده ترك لها حرية ما تقرره من سياسات وتوجهات ، إلا أن دوره تعاظم بقـوة في دول العـالم الثالـث " الدول النامية " في الثمانينات ، بل وتحـول الى رجـل بـوليس قـاس Harsh Policeman ، عـلى حـد تعبير الاقتصادي الباكستاني المعروف" محبوب الحق" ، بفرضه برامج صارمة للتـصحيح الاقتـصادي في هذه البلدان .

وفي هذا الصدد ، يشير جوزيف ستكلتز "أن الحاح صندوق النقد الدولي على البلـدان الناميـة ، في الحفاظ على سياسات نقدية متشددة ، أدى الى أن تجعـل معـدلات الفائـدة، وأسـتحداث الوظـائف أمراً مستحيلاً حتى في أفضل الظروف ، لأن تحرير التجـارة حـدث قبـل أن توضـع شـبكات الـضمان في مكانها المناسب . فقد وقع أولئك الذين ، فقدوا وظائفهم في غائلة الفقـر ، ولهـذا ، يعقـب التحريـر في معظم الاحيان ،لا النمو الموعود ، بل الشقاء المتزايد ، وحتى أولئـك الـذين لم يفقـدوا وظـائفهم ، فقـد أنتابهم شعور عارم بعدم الامان".

يبـدو أن البلـدان الرأسـمالية الـصناعية أعتمـدت عـلى هـاتين المؤسـستين في مهمـة أسـتغلالها للبلدان المتخلفة ضمن سياقات الـسياسة العامـة للأسـتراتيجية ، التـي رسـمت في بريتـون وودز للـدول المسيطرة والمنتصرة في الحرب العالمية الثانية للخروج مـن أزماتهـا ، وتحميلهـا عـلى الغـير " وأن كانـت هناك بعض البنود والاحكام والقرارات ، قد تختلف من بلـد لآخـر ، لكنهـا عمومـاً تقـع وفـق منهجيـة فكرية " الليبرالية أوالنيو ليبرالية "، أي لتنفيذ الارادة الجماعية لمجموعة البلدان الاكثر تطـوراً في العـالم الصناعي "حكومات أهم سبعة بلدان صـناعية متقدمـة G 7" وهـي الولايـات المتحـدة واليابـان وكنـدا وايطاليا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة" هي التي توجهها**، والذي باكورته كما أسلفنا، تقرير "الـستير بيرسون" و فكر المدرسة" النقدية في شيكاغو وتوافق واشنطن التي تتلخص أفكارها " بـأن عـلى البلـدان النامية أن تفتح أبوابها أذا أرادت، أن تستقبل الاسـتثمارات الاجنبيـة الخاصـة وأن تـتخلى كـشرط عـن سياسـاتها الاقتـصادية التـي تبنتهـا مـن قبـل... "سياسـة اقتـصادية وتنمويـة مـستقلة". هـذه الـشروط والمبادئ ، التي طورتها لاحقاً المنظمات الاقتصادية الدولية ، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التـي فاقت الشروط الاولية "تقرير بيرسون"، بحيث أصبحت هاتان المنظمتان الدوليتان تتـدخلان في شـؤون البلدان النامية، فهي لا تتوقف عند الخلل في ميزان المدفوعات أو ضمان حركة رؤوس الامـوال الطويلـة الاجل ، وأنما تتعدى ذلك ، لتشمل رسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان ، مثـل السياسة المالية والتوظيف والاستثمار والتجارة الخارجية وسـعر الـصرف، والـسياسة النقديـة والأئتمانيـة، والاسـعار والاجـور والمعونـات وغيرهـا ... وأذا أمعنـا النظـر في هـذه التوجهـات العالمية وأستراتيجيتها أو في التكتيكات المستخدمة في تعاملها مـع البلـدان الناميـة ، لوجـدنا

مجموعة من الافكار المصاغة، على اسس المنظومة الفكرية للمدرسة النقدية النيو كلاسيكية، تلك الافكار التي مفادها خصخصة القطاع العام، وعملت المؤسسات المالية والدولية بالترافق مع توجهات الدول الراسمالية الصناعية الكبرى، تجاه البلدان النامية ،والتي لعب صندوق النقد الدولي دوراً كبيراً في الضغط على الحكومات المعنية، لأتباع سياسة الاصلاح الاقتصادي، والتي تعرف "بسياسة التثبيت والتكيف الهيكلي" في أقتصاديات تلك الدول لكي تتلائم مع واقع تقسيم العمل الدولي القائم على أساس مراعاة مصالح أقتصاديات "بلدان المركز" وعلى حساب "بلدان الاطراف" وأن تستجيب هذه الدول للقرارات الصادرة من هذه المنظمات الدولية .

كما وتشير بحوث وكتابات عديدة على أن التعاون الوثيق أصبح أكثر بين الصندوق والبنك الدولي في الثمانينات ، بالاضافة الى منظمة التجارة العالمية لاحقاً من أجل مراقبة السياسات الاقتصادية للبلدان النامية ، وبموجب هذا النظام للتجارة العالمية ، فأن علاقة "أتفاق واشنطن***" بالحكومات الوطنية قد أعيد تحديدها ، وأن تعليمات الصندوق والبنك الدوليين ، لم تعد تعتمد فقط على أتفاقات الاقراض" المعقودة مع كل بلد ، فهي تعليمات ليس لها قوة ألزامية ، وأنما أصبحت هذه التعليمات شروط يجري الالتزام بها وتطبيقها حرفياً " كبرنامج التصحيح الهيكلي والتثبيت ، وتحرير التجارة ، وتحرير نظام الاستثمارات الاجنبية ، بل وأصبحت جزءاً لا يتجزء من شرعة منظمة التجارة العالمية ،وهذه البنود ، أصبحت تشكل الاساسيات في القانون الدولي لـ "مراقبة" الدول وبصورة غير مباشرة ، لتطبيق شروط الاقراض.

ففي الوثيقة الصادرة من صندوق النقد الدولي عام 2003 "حول التطور المالي" وجدنا ما يلي "ص15-16" قامت بلدان منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا*، بأصلاح قطاعاتها المالية على مدى العقود الثلاث الماضية ،" ولكن "على الرغم مما أحرزته المنطقة من تقدم في هذا الميدان ، فقد" توارت" جهودها أمام سرعة الاصلاح والنمو في أنحاء أخرى من العالم " اي عالم !" وإزاء الاتجاه المتزايد نحو العولمة ، أصبح التحدي الذي يواجه صانعي السياسات في المنطقة ... والتي يحددها التقرير " ، التحول من سياسة الكبح المالي ، تطبيق سياسات أقتصادية كلية حكيمة ، أصلاحات هيكلية ... تكميل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ... توفير مناخ هيكلي المؤاتي

للتطور المالي ... وذلك بسبل أخرى لا يشير لها التقريـر" ، لكنـه يواصـل ، ليؤكـد ، هـذا يعنـي بالنـسبة لبعض البلدان الحد من التدخل الحكومي في النظام المالي ، بسبل متعددة، منها تقلـيص القطـاع العـام للمؤسسات المالية ..".غير إنه لا يتطرق الى، السبل الاخرى" وتختتم وثيقة التقرير بالأشارة الى إن الثقـة في السياسة الاقتصادية " في هذه البلدان " تزداد مع تنفيذ صانعي السياسات المطلوبة وألتزامهم بمـسار الاصلاح حتى النهاية ، ومما يلاحظ على هذه البحوث المتخصصة من قبل "الصندوق والبنـك الـدوليين" حول البلدان النامية ، لا تنطلق من دراسـات عامـة ، لتقـيم حالـة محـددة ، بقـدر مـن أنهـا مدعومـة بنظريات وأدلة متخصصة ذات بعـد أسـتراتيجي ، تـستهدف في التوجهـات العامـة عـلى أخـضاع هـذه البلدان لشروط هاتين المؤسستين وأهدافهما تجاه أضعاف ،دور الدولة و الى تقليص دور القطاع العـام ، وحتى المقترحات التي تقدمها هذه البحوث ، على السياسة النقدية أو على القطاع المصرفي ، والتنظيم والرقابة أو القطاع المالي ، والانتاج المالي ...فيها تأكيدات الزامية للتنفيذ .

يقول جوزيف ستكلتز في مؤلفه "العولمة ومساوئها ص83-84 "، "بينما كانت البلدان الـصناعية المتقدمة مع مؤسساتها المعقدة تتعلم الدروس الـصعبة مـن الغـاء القيـود الماليـة كـان صـندوق النقـد الدولي، يحمل رسالة ريغان وتاتشر هذه الى البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي لم تكن مهيئـة لأدارة ماثبت أنـه في أفـضل الظـروف مهمـة صـعبة محفوفـة بالمخـاطر، وبيـنما لم تحـاول البلـدان الـصناعية المتقدمة ، تحريـر سـوق رأس المـال، إلا في وقـت متـأخر مـن تنميتهـا، أنتظـرت الـدول الاوربيـة حتـى السبعينات "بعقد السبعينات من القرن العشرين" لتتخلص مـن ضـوابط سـوق رأس مـا لهـا – إلا أنهـا كانت تشجع البلدان النامية عـلى القيـام بـذلك سريعـاً ناسـيةً إن الـصندوق "في مفهومـه الاصـلي أذن: أستند الى الاعتراف، بأن الاسواق غالباً ما لا تعمل بشكل جيد – يمكن أن ينجم عنها بطالة هائلـة وربمـا تفشل في تيسير الاموال المطلوبة للبلـدان لمـساعدتها في أسـتعادة أقتـصاداتها**". وفي مؤلـف شيريل بيار*** ، الذي أعتمدنا فيه لدراسة الازمات وموازين المدفوعات والخيـارات المختلفـة لأساليب حلها ، وللآثار الاجتماعية والسياسية "لروشتة الصندوق بدراسـة حـالات معينـة مـن البلدان النامية ... خلصت الى نتيجة مهمة ... مفادها أن صـندوق النقـد الـدولي ، يفـترض أن البلدان التي تستجيب للوصفة "روشتة" يمكنها أن تخطط للمستقبل على أساس أنهـا سـوف

تواصل الحصول على مقاديرضخمة من العون الى أجلٍ غير محدود ، وعليه ، فالصندوق لا يقدم لهذه البلاد نصائح أو سياسات تفيدها من أجل خفض وارداتها ، والوقوف على أقدامها ، وأنما يدربها لكي تؤهل نفسها للحصول على كميات متزايده من القروض الجديدة شريطة أن يثبت البلد المعني ، أنه موافق على أن يتولى الصندوق فرض سياساته الاقتصادية والاجتماعية على البلد في المستقبل . وهو الامر الذي أثبتت التجارب أنه يؤدي الى تكرار الازمات في موازين المدفوعات وعمليات "الانقاذ المتكررة" الى أجل غير مسمى في إطار دائرة مفرغة ... وحسب تعبيرها " وهكذا يتوجب على البلدان الفقيرة أن تركض ، أسرع فأسرع ، لكي تبقى في المكان ذاته " ،"مكانك سر" .

وتبقى الاشارة الى أنه كلا "الصندوق والبنك الدوليين" الذان يعملان بتنسيق فيما بينهما وبخاصة في الثمانينات من القرن العشرين تجاه البلدان النامية، الى الحد الذي زالت فيه الفروقات في التوجهات، والذي يمكن أعتبارهما ضمن مؤسسة واحدة بعنوانين، وعبر مشروطيتهما، تم أخضاع البلان النامية ،واعادة أحتوائها وتطويعها لمطاليب النمو في المراكز الرأسمالية الصناعية.

يتبين من تجارب البلدان التي طبقت شروط صندوق النقد الدولي ، أنها واجهت أزمات أقتصادية عميقة تتجلى أهم مظاهرها في معدلات بطالة مرتفعة وأفقار شامل وتهميش أجتماعي وأستقطاب حاد . ولهذا فأمام أتساع دائرة الفقر والتهميش والاستقطاب الاجتماعي على صعيد عالمي وفشل الاستراتيجيات ، أقدمت تلك المؤسسات على تبني خطاب مغاير، ما كانت تروجه سابقاً من خلال أقدامها على رفع شعارات جديدة وبراقة من قبيل :" محاربة الفقر والجوع!".

وهكذا أصبحنا ومنذ بداية التسعينات من القرن العشرين شهوداً على الكيفية التي حول البنك الدولي ،خطابه عن محاربة الفقر الى برامج بدأت ترتبط بين محاربة الفقر وأنهاء تطبيق الاصلاحات الهيكلية للدول التي تجبر على تبنيها. وبالمقابل وفي هذا السياق أيضاً أقدم صندوق النقد الدولي على تحوير برامج التكيف الهيكلي الى برامج لتقليص الفقر وأطلاق النمو ، والتي كانت تفرض على الدولة المعينة صياغة برامجها الخاصة ، تحت أسم " الوثيقة الاستراتيجية لتقليص الفقر ". ودون الدخول في

التفاصيل ، يمكن الاشارة الى الفكره المحورية التي تقوم عليها وثائق وبرامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، هي أنطلاقها من فرضية تقول أنه "لتقليص الفقر ، يجب رفع النمو . وأذا دفعنا هذه الاطروحة الى نهايتها قبل أنتاجها". والطريقة التي يمكن أطلاق النمو بها ، حسب هذه المؤسسات ، هي حرية السوق وبالتالي، تحرير الاقتصاد ، أزاحة كافة الحواجز أمام تداول السلع والخدمات والمال، مع ما يتطلبه ذلك من خصخصة شاملة وإزالة الحماية الاجتماعية ، وحسب هذا المنطق ، سينتج عن هذا الخيار، نتائج أيجابية للفقراء في المدى المنظور، ولكن حسابات الحقل لا تماثل حسابات البيدر.

وحول سياسة الصندوق والبنك الدوليين أتجاه البلدان النامية وهي "الحقائق" التي تشير الى أستراتيجية هاتين المؤسستين لحل مسألة المديونية وفق مواصفاتها التأهيلية منذ الثمانينات والتسعينات وحتى ظروفنا الحالية " قرابة ثلاثين عاماً"يمكن الاطلاع عليها، من خلال ورقة حقائق صادرة من صندوق النقد الدولي في تشرين الاول أكتوبر2008 تحت عنوان" الحد من الفقر وتسهيل النمو" تكشف حقائق جديدة وتؤكد الى ماتوصلنا له من أستنتاج إن الصندوق والبنك الدوليين وأهدافهما وأستراتيجيتهما لا تهدف لمساعدة البلدان النامية وأنما لزيادة الفقر والمعاناة لهذه البلدان ، ويمكن ملاحظة الوثيقة، وفيها قائمة بأسماء 78 دولة من البلدان النامية صادرة عن صندوق النقد الدولي في آب 2008 من البلدان المنخفضة الدخل والمؤهلة للحصول على مساعدات لتخفيف الفقر لاحظ الجدول -2-

وهذا دليل، يثبت على أمتداد ثلاثة عقود تزداد البلدان النامية فقراً وبطالةً وتدني مستويات المعيشة وأنخفاض في الدخل هذا بالاضافة الى الظروف الصحية والسكنية "غيراللائقة أنسانياً "وهبوط في المستويات التعليمية والخدمية، ويكتفي الكتاب بهذا القدر حول أستراتيجيات للصندوق والبنك الدولين وسياستهما التي تتمحور حول حرية السوق وتحرير الاقتصاد وأزاحة الحواجز وتداول السلع والخدمات والمال مع مايتطلبه ذلك من خصخصة شاملة وأزالة الحماية الاجتماعية . ولكي نتوسع أكثرعلينا معرفة الاهداف لليبرالية التكيف و طرح أسئلة عديدة، هدفها الوصول الى أدوات لفك جوانب الغموض التي أعتمدتها تلك المؤسسات وبالتالي، معرفة الغايات

المعلنة والخفية وراء ضباب الايديولوجية التي خططت لهذه البرامج فما هي الاهداف لليبرالية التكيف .

جدول رقم -2-البلدان المؤهلة للأستفادة من صندوق النقد الدولي للحد من الفقر وتسهيل النمو أعتباراً من آب / أغسطس 2008

1 - أفغانستان	39- ليسوتو	77- زامبيا
2 – البانيا	40- ليبيريا	78- زيمبابوي
3- أنجولا	41- مدغشقر	
4 – أرمينيا	42- ملاوي	
5 – أذربيجان	43- جزر المالديف 1	
6 – بنغلادش	44- مالي	
7 – بنين	45- موريتانيا	
8 – بوتان	46- مولدافيا	
9- بوليفيا	47- منغوليا	
10 – بوركينا فاسو	48- موزامبيق	
11- بوروندي	49- مياتمار	
12- كمبوديا	50- نيبال	
13- الكاميرون	51- نيكاراجوا	
14- الرأس الاخضر 1	52- النيجر	
15- جمهورية أفريقيا الوسطى	53- نيجيريا	
16- تشاد	54- باكستان	
17- جزر القمر	55- بابوا غينيا الجديدة	
18-جمهورية الكونغوالديمقراطية	56- رواندا	
19- الكونغو ، جمهورية	57- ساموا 1	
20- كوت ديفوار	58- سان تومي وبيرينسيبي	

21- جيبوتي	59- السنغال	
22- دومينيكا 1	60- سيراليون	
23- أريتيريا	61- جزر سليمان	
24- أثيوبيا	62- الصومال	
25- غامبيا	63- سري لانكا	
26- جورجيا	64- سانت لوسيا 1	
27- غانا	65-سانت فنسنت وجزر غرينادين	
28- جرينادا 1	66- السودان	
29- غينيا	67- طاجكستان	
30- غينيا بيساو	68- تنزانيا	
31- غيانا	69- تيمور الشرقية	
32- هايتي	70- توجو	
33- هندوراس	71- تونجا 1	
34- الهند	72- أوغندا	
35- كينيا	73- أوزبكستان	
36- كيرباتي	74- فانواتو 1	
37- جمهورية قيرغيزستان	75- فيتنام	
38- لاوPDR	76- اليمن ،جمهورية	

الاهداف الاساسية لليبرالية التكيف

تشير مؤلفات عديدة ، الى ان نشوء الرأسمالية كنظام عالمي، توسعت دائماً لأن تخضع الدول الاخرى جميعاً لمتطلبات نموها وشروط حركتها وكان "تكييف" الاماكن غير الرأسمالية ، شرطاً ضرورياً ولازماً ، لأستمرار بناء الرأسمالية وديمومة نموها ، ولو بحثنا التاريخ لوجدنا شواهد كثيرة على مراحل تطور الرأسمالية العالمية منذ ظهورها وحتى وقتنا الحاضر ، بدأً من مرحلة الاكتشافات الجغرافية، والمرحلة التجارية مروراً بالثورة الصناعية، وعهدي الاستعمار والامبريالية ، كلها مراحل ،

جرى فيها ممارسات ضغوط وأخضاع بلدان عديدة لشروط نمو الرأسمالية وحركة تراكم رأس المال في المراكز الصناعية .

ولهذا فأن مصطلح عمليات التكيف ، الذي يروج لها الان في محافل المنظمات الدولية ، وبالأخص منها ، كتابات وبحوث "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، لا تشير الى ظاهرة جديدة ، بقدر من أنها ظاهرة قديمة .

ففي بداية الرأسمالية المبكرة ، جرت محاولات أولية لتكيف الهيكل الاقتصادي للبلدان المكتشفة ، وتكوين المستعمرات الاوربية وتحديداً أ سبانيا والبرتغال والهولندا وبعدهم الانكلترا والفرنسا وغيرهم ، الذين أقاموا محطات تجارية لتحويل أتجاهات التجارة الدولية لصالحهم ، وتحويل الكنوز المنهوبة "الذهب والفضة" من هذه البلدان الى عواصم البلدان الاوربية ، بالاضافة الى أجبار سكان هذه البلدان "المستعمرة" لأنتاج بعض المنتجات الزراعية ، التي عليها طلب في أوربا مثل السجائر والشاي والسكر والبن والقطن والاصباغ والجلود وغيرها.

وفي المرحلة التجارية ، التي سيطر فيها رأس المال التجاري الاوربي على أسواق العالم ، فقد أستطاعت الرأسمالية ومن خلال شركاتها الكبرى "مثل شركة الهند الشرقية وشركة الهند الغربية وغيرها "، أن تخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لا رحمة فيها."

وأستطاعت أن تكدس أرباحاً ضخمة من خلال ترسيخ نمط الانتاج الكولونيالي ، الذي أرسى دعائمه المستوطنون الاوربيون في فترة الكشوف الجغرافية ، وأن تحقيق موازين تجارية موأتية "ذات فائض" لصالح دول القارة الاوربية. وبذلك تمكنت الرأسمالية التجارية أن "تشفط" ذهب وفضة المناطق الشرقية والافريقية والامريكية. أنظر الجدول رقم -3- .

وفي فترة رأس المال الصناعي ، وتحقق الثورة الصناعية خلال الفترة الممتدة مابين النصف الثاني من القرن الثاني عشر وحتى سبعينات القرن التاسع عشر ، وصلت المراكز الرأسمالية في تطويع

جدول رقم -3-تطور كميات الذهب المنهوب من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية التجارية* – 1500 – 1800-

الدول المنهوبة	الفترة	القيمة بملايين الماركات الذهبية
المكسيك والهند الغربية	1521 - 1500	100
	1547 – 1522	80
	1700 – 1548	152
	1800 – 1700	300
بيرو	1600 – 1534	230
	1700 – 1600	450
	1800 – 1700	370
نيوجرنادا	1600 – 1537	200
	1700 – 1600	680
	1800 – 1700	780
شيلي	1600 – 1500	130
	1700 – 1600	100
	1800 – 1700	240
البرازيل	1720 – 1701	150
	1740 – 1721	490
	1760 – 1741	816
	1780 – 1761	580
	1800 - 1781	380

المصدر:أرنست كيمل – تاريخ المالية ، دار الاقتصاد- برلين 1966 ، ص 232 (باللغة الألمانية) نقلاً من مؤلف الليبرالية المستبدة للـ د. زكي ، رمزي .

وتكييف المناطق المسيطر عليها ، لكي تواكب التطورات الجديدة لتطور الرأسمالية الصناعية ، حيث توسعت أحتياجات البلدان الرأسمالية ، لتشمل المواد الخام والمواد الغذائية ، وأدى النمو الهائل بفضل " ثورة الصناعات" الى ظهور الحاجة للبحث عن ، منافذ أضافية لهذه المنتجات ، خارج الحدود القومية للبلدان الرأسمالية ، ولعبت " ثورة المواصلات" – النقل البحري والسكك الحديدية ، وما أحدثته من أتصالات على مناطق جفرافية، بعيدة لعبت دوراً خطيرا في فتح هذه الاسواق

وتزويدها بالمنتجات المصنعة أوربياً ، وتشير بعض المصادر " الى أن التجارة توسعت خلال الفترة 1820 -1900 بمعدل أسرع من نمو الانتاج الصناعي ، أذ تضاعفت واحداً وثلاثين مرة في تلك الفترة ". وكانت سرعة التجارة في المواد الخام تتواكب مع سرعة التجارة في المنتجات المصنعة "أنظر جدول -4-

جدول رقم -4-تطور تجارة العالم في المواد الخام والمنتجات المصنعة خلال الفترة 1876 – 1913 (كميات)

الفترة	التجارة العالمية في المواد الخام	التجارة العالمية في المنتجات المصنعة
1880- 1876	31	32
1885- 1881	38	40
1890 - 1886	45	45
1895 - 1891	51	46
1900- 1896	60	48
1905 - 1901	71	63
1910 - 1906	83	78
1913 - 1911	97	96
1913	100	100

Source : J. Kuczynski; Studien zur Geschichte der Weltwirtschaft, Dietz Verlag Berlin 1952, 9, 70.

يقول د. رمزي زكي " وعند هذه المرحلة أرسيت دعائم تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلدان الرأسمالية الصناعية والمستعمرات وأشباه المستعمرات ". ثم يواصل ،فيقول " ففي ضوء التعاون الحاد الذي برز بين درجة التطور في قوى الانتاج في البلدان الاوربية التي دخلت مرحلة الثورة الصناعية ، وبين البلدان الاخرى عبر البحار ، في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية ، والتي ظلت تراوح مكانها ولا زالت تعيش في حالة سابقة على الرأسمالية "*... وهكذا تحت تأثير هذه السياسة ، فرضت بالقوة ، وسيلة تكيف وتطويع هذه البلدان وفرض سياسة الباب المفتوح "سياسة حرية التجارة" وبطرق عديدة "بالقوة أو الاغراءات والامتيازات" وغيرها .

وتجدر الاشارة الى أن مرحلة الاحتكارات الرأسـمالية ، حيـث زادت درجـة تركـز الانتـاج ورأس المال ، وأندمج الرأسمال الصناعي بالرأسمال المالي التي تميزت بالتحكم بوسائل الانتاج ومصادر المـوارد الاولية ، مشكله بذلك أقلية مالية هائلة "القوة الاقتصادية"...حيث تميزت الفـترة " الممتـدة مـن العقـد الثامن من القـرن التاسـع عـشر حتـى الحـرب العالميـة الاولى بـصراع محمـوم بـين المراكـز الراسـمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم وضمان أحتوائها ، للوفاء بمتطلبات أستمرار عمليات تراكم رأس المـال في تلك المراكز ".

وهكذا نجد أن الفترة التي تميزت بأعادة تقسيم المـستعمرات ومنـاطق النفـوذ والاسـواق بـين الدول الرأسمالية المستقرة، على حساب القوى الاستعمارية والامبراطوريات التي أنهارت عقـب الحـرب العالمية الاولى .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، أثر تفجر الصراع بين القوى الاحتكارية في الدول الصناعية ، حـول مناطق النفوذ وما أنتهت آليه ، من تعاظم حركة التحرر الوطني في آسـيا وأفريقيـا وأمريكـا اللاتينيـة ، وأنهيار النظام الاستعماري ، وحصول الكثير من البلدان عـلى أسـتقلالها الـسيا سي ، وأبتعـدت تـدريجياً عن النظام السياسي للأستعمار العالمي . وما خلقته ظروف، مابعد الحرب، على خارطة العـالم الـسياسية والاقتصادية والاستراتيجية "أدركت البلدان الرأسمالية الاحتكارية عليهـا ان تـدرس الظـروف الجديـدة ، وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات المختلفة على العلاقات الدولية الجديدة، ما بعد الحرب العالميـة الثانيـة ، وبهـذا الخـصوص يـشير الاقتـصادي الامـريكي هـاري ماجـدوف في مؤلفـه "الامبرياليـة مـن العـصر الكولونيالي حتى اليوم"*. يستعرض فيه المتغيرات على الساحة الدولية حول تقاسـم النفـوذ بـين الـدول الرأسمالية والمخاطر الجديدة التي تواجهها "أنتـشار الـشيوعية" وتعـاظم الثـورات الاجتماعيـة وكيفيـة تقسيم الاولويات ، للحفاظ على أستمرار النموذج التقليدي في التجارة والاستثمار وكيفية الحصول عـلى مصادر المواد الخام وكيف أستطاعت الولايات المتحدة الامريكية ، أن ترسم برامجها الاستراتيجية لبلـوغ تلك الاهداف .

وما تجدر الاشارة في الاهمية في هذا الصدد هـو محاولـة" التـدخل" وإعاقـة توجهـات البلـدان المتحررة في بناء تنمية مستقلة ، وبهدف أبقاء هذه البلدان في إطار النظـام الرأسـمالي العـالمي ، ضـمن موقعها القديم اللامتكافئ... وفي هذا الصدد يقول د. محمد سلمان حسن " كـان الغـرض مـن تأسـيس مجلس الاعمار "في العراق" في 1950 ، ووزارة الاعـمار في عـام 1953 ، تـسهيل عمليـة المراقبـة بـل حتـى السيطرة الاجنبية على المشاريع العمرانية ، أذ كان البنـك الـدولي للانـشاء والتعمـير ، هـو الـذي أقـترح تأسيس مجلس الاعمار وأعتـبره أحـد الـشروط التـي يجـب توافرهـا لقبـول ، أقـراض العـراق لتمويـل مشروع الثرثار ولما كانت الحكومتان الامريكية والبريطانية، هـما المـسيطرتين عـلى أكثريـة أسـهم ورأس المال ، البنك الدولي أشترط أن يكون لكل من الدولتين ، ممثل في مجلس الاعمار ، وهذا ما كان موجـوداً بالفعل حتى قيام ثورة 14 تموز 1958.

وهكذا تحرص الدول الرأسمالية العالمية على أستمرار بقاء الهيكـل الاقتـصادي التـابع والمـشوه لأقتصاديات البلدان الناميـة ، وبالمقابـل أيـضاً تحـرص عـلى تـوفير أسـواق خارجيـة لمنتجاتهـا ، وتـأمين الحصول على المواد الخـام وفي الحـصول عـلى فـرص الاسـتثمار. وبعـد هـذا العـرض التـاريخي المـوجز، لأستكمال صورة الاهداف الاساسية لمسيرة الرأسمالية العالمية وأحتكاراتهـا "لليبراليـة التكيـف" كمـنهج أقتصادي منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين ، فما الذي تعنيه بـرامج التكيـف ، وماهي الاهـداف الاساسـية لهـذه الاسـتراتيجية العالميـة ؟ ومـا الخطـاب الـسياسي والاقتـصادي لهـذا الفكر؟.

وماهي المستجدات الاساسية لليبرالية التكيـف التـي تـدعو لهـا المـنظمات الاقتـصادية الدوليـة ومن ورائها ؟ وما الذي ترنو إليه هذه السياسة من أهداف منذ نهايـة الـسبعينات وبدايـة الثمانينـات مـن القـرن العـشرين؟ . تجـدر الاشـارة الى سياسـة التكيـف التـي أتبعتهـا الرأسـمالية العالميـة منـذ نشوءها لا تختلف من حيث الجـوهر لبلـوغ الاهـداف المـشار أليهـا ، أنمـا تختلـف بـالطرق والوسـائل الكفيلة بتحقيق عملية التكيف ، بدليل لاحظنا الاهداف هي خلال المراحل التاريخية التـي تعـرض لهـا الكتاب.

ونعتقد أيضأ أن برامج التكيف الهيكلي لعقد الثمانينات من القرن الماضي أو حتى ظروفنا الحالية ، لا تختلف هي الاخرى كثيراً بقدر من أن العملية أصبحت أكثر تعقيدأ وترافقت بعنوان كبير واسع تحت مسمى "برنامج الاصلاح الاقتصادي" وهو في حقيقته يهدف الى أعتماد الليبرالية الاقتصادية التي تعتمد "اقتصاد السوق" كمحور للنشاط الاقتصادي الذي يهدف الى تضييق دور "الدولة" وأعطاء الاولوية في أدارة الاقتصاد للقطاع الخاص ، ومنحه مختلف الحوافز والمزايا المالية والضريبية والتجارية لبلوغ الاهداف ، وهي على ما يبدو نفس الافكار التي دعى أليها آدم سمث "دعه يعمل" منذ قرون عندما سيطرة الرأسمالية الصناعية في أوربا.

وهذه الافكار أو الخطاب الليبرالي الجديد "مشاريع التكيف الهيكلي" الذي صاغته مؤسسات دولية متخصصة ، لا يفهم منه كحل لأزمة البلدان النامية أو بديل عن " التنمية " وأنما عنصر أساسي لأستراتيجية التكيف العالمي بأبعاده المعروفة ، سواءً على مستوى الاقتصاد الرأسمالي العالمي أو على مستوى أقتصاديات البلدان النامية الداخلية .

فعلى المستوى العالمي لمواجهة الازمة الاقتصادية العالمية تعتبر سياسة التكيف ، تراجعاً عن "الكنزية" التي خدمت الاقتصاد الرأسمالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية السبعينات ، وحل البديل من خلال الليبرالية الجديدة ، التي تدعو بآليات الانفلات لقوى السوق والحرية الفردية وتهميش دور الدولة ، وبالنسبة للبلدان النامية التي وقعت في فخ المديونية ، وتفجر أزماتها عام 1982 وجدت وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشروطمها ، كحل لأدماج هذه البلدان "النامية" في الاقتصاد العالمي المعاصر وبأساليب جديدة وبأعتماد مطلق على آليات السوق لا سيما في مجالات التنمية وتعبئة الموارد وضبط "توجهات التراكم "، وبصفة خاصة ، في مجال الموازنات التخطيطية ذات الطابع الاستراتيجي فما هو أقتصاد السوق وما هي آلياته وما فرضياته وهل يستطيع السوق في البلدان النامية أن يستوعب كل الاشكالات لحل المعضلات الاقتصادية .

المبحث الثالث

اقتصاد السوق وأشكالياته النظرية وفرضياته وتجلياته

1- أقتصاد السوق

أنتشرت ومنذ فترة غير قليلة كتابات وبحوث ونظمت ندوات وسيمنارات ساهمت للحديث عن معنى ومفهوم اقتصاد السوق ، وأحياناً ما يجد المرء ألتباساً حوله ، فالبعض يشير الى الرأسمالية ونموها وتطورها أقتصادياً جاء بفعل آلية السوق ، والبعض الاخر يحمل فشل البلدان الاشتراكية لأنها لم تنتهج هذا المنحى، وآخرون يشيرون الى تجربة البلدان الآخذة في النمو مثل النمور الاسيوية ودورها التاريخي في اتباع آلية السوق، وآخرون يشيرون الى ضرورة أنسحاب الدول من معظم النشاطات الاقتصادية وبالاعتماد على آلية السوق ، وغيرهم يشيرون الى العكس من ذلك .

ولكي نتوقف على دالة المفهوم ،علينا أن نحضر التاريخ ، كمعطى للتفسير ، فالتاريخ يشير الى أن "السوق" مكان للتبادل ،وهذه الصفة واكبته عبر مراحل تاريخية مرت بها المجتمعات البشرية التي طبقت مبدأ تقسيم العمل ، وهذا ما تتحدث عنه الكتابات في أثينا وروما ، فأفلاطون أكتفى بالقول بأن تقسيم العمل في مجتمع المدينة ظاهرة طبيعية وكان " يتعذر عليه أن يكون فكره دقيقة عن حجم السوق ودرجة تقسيم العمل " وأرسطو في تحليله لقيمة المبادلة قال بأنها " هي قيمة ما يحصل الفرد من سلع في السوق نتيجة مبادلة سلعته بغيرها " ، وهذا ما يؤكده المؤرخون الاقتصاديون بأنه يعد نقطة البداية في بحث نظرية القيمة في عصور لاحقة "وهذا ما وفر الى" آدم سمث" لتقديم رؤية متطورة في مؤلفه ثروة الامم ، كما كان سمث مهتماً بالجانب الاخلاقي في التعامل على أساس الثمن العادل ، ولم يتطور مفهوم السوق في الفترات الاحقة ، إذ أكتفت الدولة الرومانية بتقديم "قوانين" الاقطاعية بسبب محدودية المبادلة في الاقتصاد المغلق " ، حتى توما الاكويني 1225-1274 الذي في عهده أقربأمكانية بيع سلعة ، بثمن أعلى من ثمن شرائها ، ولكن بشروط ، وحذر من تجاهل مصلحة المستهلك . وبعد أنهيار الاقطاع في أوربا في القرن الرابع عشر ، تقدمت البرجوازية التجارية "الماركنتيلية " في القرن الرابع والخامس عشر ، التي أهتمت بأقتصاديات بناء

الدولة "حسب المفكر الاقتصادي الالماني جوستاف شمولر" ، وعبروا عن القيمة ، بأنها تتطابق مع الثمن السائد في السوق والفصل بينها وبين تناقضاتها ، وأختلفوا في التحديد ، منهم من أشار أن الثمن السائد بالسوق يتحدد بكمية النقود المتداولة ، والقسم الاخر أعتقد على أساس العرض والطلب والقسم الثالث حدد "الثمن"على أساس الحاجات ، ولكنهم عجزوا عن تقديم نظرية في القيمة ، أما مدرسة الطبيعين في منتصف القرن الثامن عشر ، ومفكرهم فرانسوا كيني 1694- 1774 فقد جرى الاهتمام بالزراعة ، وتبنوا زيادة أنتاجية الارض " الزيادة في عنصر الارض " وتشجيع الانفاق الذي يحفز ثمن الحاصلات الزراعية في السوق ، وقدموا فكرة الناتج الصافي " تدخل الدولة لخفض سعر الفائدة على التجارة ، ولكنهم عارضوا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وهم أصحاب فكرة "دع الامور تسير على أعنتها "Laissez faire, Laissez passes " "دعه يعمل ، دعه يمر" وهي العبارة التي أطلقها المفكر والسياسي الفرنسي المعروف جورناي 1759 -1712 " Vincent de Gournay.

يلاحظ أن السوق عاصر المجتمعات ، كمكان للتبادل . وقد شهدت مشاغل الحرفين ومنتجات الزراعين الاخرى ، غير الخاضعة للاستخدام الشخصي ، وأنما للمقايضة مع أحتياجات أخرى لمتطلبات الحياة اليومية للناس ، وتكونت أسواق القرى والاحياء السكنية ، حيث يحمل الفلاحون والحرفيون وغيرهم منتجاتهم من البيض والدجاج والخضار وغيرها لبيعها والتبادل مع بضائع أخرى ينتجها الاخرون أو لغرض شراء اللحمة أو في تقديم أجور العطار "البقال" أو الحلاق وغيرهم ، وبعد ما ظهر النقد كوسيط للتبادل وكأداة لقياس قيمة المنتوج في مراحل أخرى ... ولم يتحول السوق الى طوطم او صنم للعبادة"*، إلا بعد أن أصبح المنظم الوحيد للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والشخصية والقومية ، بل وأصبح المصدر الوحيد للمراتب الاجتماعية " كما تذهب بعض الكتابات" ، فما هي فرضية السوق وما أشكالياتها النظرية وتجلياتها ...

فرضية أقتصاد السوق وأشكالياتها النظرية

كتب "آدم سمث "في مؤلفه "ثروة الامم" ، في وقت فرضت فيه الحكومة قيوداً صارمة على النشاط الاقتصادي ، فكانت الماركنتيلية "التجارية" ، النظام المسيطر في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، حيث تدخلت الحكومات في الحياة الاقتصادية من أجل تشجيع التصدير والحد من الاستيراد ، وجاء "سمث " ليغير هذه الافكار ، بقوله أن الاقتصاد يكون في أوج نشاطه بدون تدخل الدولة ، وقد بنى أفتراضه على أن الاقتصاد هو السوق " الاقتصاد = السوق" أو سلسلة الاسواق مرتبطة بعضها ببعض، وتعمل حسب رغبات وقرارات الافراد الاحرار، وأن الحرية في السوق، هي حرية الاختيار، وأن مقدرة المنتج على أختيار السلع والخدمات للشراء ، هي المحفز والدافع للعلاقات في هذه الاسواق بين صاحب العمل والعمال وبين البائعين والمستهلكين ، علاقات تطوعية أو عقدية .

وتقوم هذه النظرية على فكرة " الرجل الاقتصادي " والتي مبعثها ، أن الانسان يسعى الى أكبر قدر من المنفعة وذلك بالكسب المادي ، كما تقوم هذه النظرية على أستخدام " اليد الخفية " لشرح ، أن المشكلات الاقتصادية مثل البطالة ، التضخم ، العجز في ميزان المدفوعات ، يمكن القضاء عليها من خلال آليات السوق ... يقول آدم سمث ** ص43 " وأي سلعة تنقل الى السوق أذا تقدمت كميتها عن الطلب الفعلي ، فأن كل الذين يرغبون في دفع القيمة ،الريع ،الاجور، والربح ، التي يجب دفعها لنقلها الى هناك ، لن يستطيعوا الاستعداد لدفع المزيد ، وعلى الفور ، ينشأ بينهم تنافس ويرتفع سعر السوق شيئاً ما فوق السعر الطبيعي وذلك تبعا لما تثيره فداحة النقص أو ثروة المنافسين وأسرافهم في التبذير من أذكاء حدة للحصول على الكمية التي يريدونها وبدلاً من أن يقبلوا عليها فحسب ، فأن البعض منهم سيبدي التنافس... ويقول أيضاً ، أن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية لكافة السلع، ولكن ليس الشئ الذي تقدر به قيمة السلع عادةً ، فمن الصعب ، في كثير من الاحيان ، التثبت في النسب بين كميتين مختلفتين من العمل فالزمن المتفق " ‘على حد قوله " لن يحدد بمفرده دائماً هذه النسب ، فالأختلاف في كمية الجهد المبذول والبراعة المستعانه ، تؤخذ أيضاً في الحسبان ... ويطرح "سمث" فرضيته ايضاً ، إن الكمية

المعروضة في السوق من كل سلعة تتلائم طبيعياً مع الطلب الفعلي ، فمن مصلحة كل الذين يستعملون أراضيهم وعملهم أو رأس مالهم ، في جلب أية سلعة الى السوق ، لا تزيد كميتها عن الطلب الفعلي ، ومن مصلحة كل الناس الآخرين إلا تنقص عن الطلب ص84 . وفي حقيقة الامر يلاحظ أن "سمث" قد تأثر بفكرة القانون الطبيعي من أفكار المدرسة الطبيعية "الفيزوقراطية" ، التي بدأت تأخذ طريقها الى العمل في منتصف القرن السابع عشر ، وهو القرن الذي تميز بالاكتشافات العلمية الهامة في الفيزياء " نظرية نيوتن في الجاذبية ،والكيمياء –لاشانلييروهبس، وفي الطب ..الخ . ومن هنا تغلغلت فكرة القوانين الطبيعية في علم الاقتصاد والسياسة ولذلك بدأ الفكر الاقتصادي ينادي بوجود قوانين طبيعية تحكم الحياة الاقتصادية ، وهذه القوانين هي عامة في الزمان والمكان وهي ناشئة عن الحاجيات الطبيعية . وبالتالي فأن القانون الطبيعي هو قانون خالد تقتضيه الضرورة الحتمية ، ومن هنا شكل هذا الفكر على يد آدم سمث مؤسس الحرية الاقتصادية وأبو المدرسة الكلاسيكية ، الذي أعتقد أن النظام الطبيعي يتحقق بفعل سعي الافراد لتحقيق مصالحهم ، وأن تحقيق المنفعة الشخصية هي الدافع الطبيعي للافراد في نشاطهم الاقتصادي على أعتبار أن الافراد يرتبطون فيما بينهم بروابط التضامن العفوي ولا إرادي ، فأنهم من خلال سعيهم وراء تحقيق مصالحهم ، يحققون المصلحة العامة .

وبناءاً على هذا الاعتقاد توصل الى عدم ضرورة تدخل الدولة مشيراً الى أنه يجب أن لا تعترض "الدولة" الحرية الفردية ودورها العفوي في تحقيق المصلحة العامة " أي التنظيم العفوي للحياة الاقتصادية" بفعل " اليد الخفية" التي تعمل في جو من المنافسة على تحقيق التوازن ما بين العرض والطلب وبالتالي ما بين الانتاج والاستهلاك . وهكذا تشكل المبادرات الفردية بالنسبة له القوانين الاقتصادية الطبيعية وآلية السوق والعرض والطلب بأعتبارهما الآليات لتنظيم الفعاليات الاقتصادية وأن مذهب الحرية الاقتصادية هو المذهب الذي يحقق زيادة ثروة الامة ، ويقول آدم سمث "أذا كان هذا الجزء من الاجور أو الربح ، فأن مصلحة العمال في هذه الحالة أو معلميهم في الحالة الاخرى سوف تدفعهم الى سحب جزء من عملهم أو من رأس مالهم من هذا الاستثمار وبذلك تتناقص الكمية المحمولة للسوق سريعاً ، بحيث لا تزيد عما هو كافٍ لتلبية الطلب الفعلي... وأذا تعمقنا في نظرية الكلاسيكيين "آدم سمث وديفيد

ريكاردو" لوجدنا أن أفكارهما تعبر عن فلسفة " سياسية وأقتصادية " تأسست على التقليد التنويري " كما أشير لها من قبل " التي حاولت التعريف ومساندة " الحرية الشخصية والملكية العامة " وهي أيديولوجية البرجوازية الصاعدة وأفكارها " ترد تحت الفلسفة الفردية ، الى أفراد أقتصاديين من نوع " الرجل الاقتصادي " Homo economics " هذا الرجل يعبر في نظرهم عن الطبيعة الانسانية في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادي ، الساعي لتحقيق مصلحة خاصة وهو بذلك يقوم بحساب رصين للمقارنة بين النتيجة التي يمكن الحصول عليها والجهود الذي يبذلها في سبيلها ، وقيامه بذلك يتطلب معرفة بكل الظروف المحيطة به

وهذه النظرية "الكلاسيكية " ونظرتها للظواهر الاقتصادية تنطلق في تحليلاتها لمجتمع يتشكل من ثلاث طبقات 1- الرأسمالية "مالكو وسائل الانتاج "، 2- وطبقة الارستقراطين "كبار مالكي الارض" 3- وطبقة العمال "مالكو قوة العمل"، الذين يرتبطون بعملية الانتاج وهولاء هم الذين يشير لهم "آدم سمث "يحققون وراء مصالحهم الشخصية حركة ونشاط الاقتصاد ، يحققون أيضاً مصلحة المجتمع من خلال " اليد الخفية " التي هي في الواقع " تلقائية السوق" وهو بذلك يضفي على ذلك روح التجانس بين هذه الطبقات ، بينما يختلف عنه " ريكاردو" ويضفي في تحليله التناقض لا التجانس بين الطبقات ... رغم إن كلاهما يرتكزان في تحليلهما على نظرية "القيمة في العمل labour theory of value.. The، والتي تركز على المبادلة الموجهة للسوق التي تقوم بين أفراد من نوع الرجل الاقتصادي ومما يلاحظ ايضاً أن جوهر النظرية يؤكد على المنفعة شرط القيمة والقيمة مصدرها العمل ، وبدوره " العمل" يقاس بالعمل المبذول "

والقيمة الاساس لتحديد الثمن" "ثروة الامم – آدم سمث" ، ويخلص في ذلك ، أن القيمة هي الركيزة للنظرية الاكلاسيكية والتي على ضوئها يتم توزيع الدخل القومي بين الطبقات الثلاث ، وأيضاً ترتبط هذه النظرية بالربح والفائدة وبنظرية رأس المال والاجور والريع والنظرية النقدية ، وعلى هذا الاساس يبنون نظريتهم في التجارة الخارجية ، وعلى هذا الاساس تقوم معالجاتهم للتطور الاقتصادي...ويضعون على تحليلاتهم للظواهر صفة "الخلود والابدية" وينفون التناقضات . وفي هذا أختلف " كارل ماركس " مع المدرسة الكلاسيكية من حيث بناءها النظري ، القائم على الاهتمام بالكم وتجاهله للكيف ، وفي أضفائهم التجانس

على الظواهر وهي ليس كذلك ، وفي ربطهم هذا الشكل المتجانس بحاجات الفرد الأقتصادية به "بفعل أستلهامهم للفلسفة الفردية" ذات الطبيعة الأنانية والحاسبة الرشيدة " الرجل الاقتصادي " المستمدة من سلوكه في الطبيعة ، وبذلك تذهب تحليلاتهم للقوانين الاقتصادية "للحالة النفسية للفرد" في حين أن القوانين الاقتصادية لها روابط بين الافراد وروابط أجتماعية ، كما ينتقد "ماركس" أضفاء الصفة الابدية على الظواهر ...

كما وتذهب بحوث أقتصادية اخرى الى أن " اليد الخفية " التي تعالج المشكلات من خلال آليات السوق ، على سبيل المثال ، ظاهرة البطالة ، نتيجة زيادة عدد المؤهلين للعمل عن الوظائف المتاحة ، أي نظرية عرض العمال يزيد عن نظرية الطلب ، وهذه النظرية تفترض عادةً بأن الاسواق "لا تقتصر على سوق العمل فقط" ، وهذا يفترض ضمناً الى أن هناك العديد من المستثمرين والباعة في السوق ليس لأحد منهم القدرة للتأثير على سعر البضائع ، وفي هذا الافتراض ،حيث العديد من الصفقات التي تجري يومياً ، تفشل هذه الفرضية "لان بعض المستثمرين أو الباعة أو مجموعاتهم" ، لهم بما فيه الكفاية في القدرة على التأثير على الاسعار ، وفي حالة العمال تنخفض قوى السوق من سعر العماله " أي أجورهم " فمع أنخفاض الاجور يمكن لصاحب العمل تعيين عدد أكبر من العمال وبالتالي تقل البطاله . لذلك "حسب هذه الفرضية " تكون قوى السوق قادرة على القضاء على البطاله بدون تدخل الدولة بشرط أن مستوى الاجور يكون مرناً مثل الاسعار الاخرى ، وتتوصل هذه الفرضية الى أن السوق الحرة ، تؤدي الى كفاية أقتصادية ، ومن أجل الحصول على الربح ، تذهب الفرضية الى القول بضرورة أن تكون التكلفة منخفضة ، وإن الأسراف وعدم الكفاءة ، لا سبيل لهما في العمل الانتاجي ، كما وتضيف أيضاً ، أن المنافسة تمنع امكانية الحصول على أرباح عالية ، وأن حدث ذلك في مجال معين ، سيشجع المنتجين الاخرين على الدخول في ذلك المجال ، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الناتج ، وينخفض مستوى الاسعار والارباح ... وتنتهي الفرضية الى أن السوق يعمل بشكل أيجابي لأنه يسعى لتحقيق رغبات المستهلك ... في حين تذهب تحليلات أخرى ، الى أن الفرضية تعالج مسألة الربح بأعتباره مصدر التراكم ، ولما كان نصيب الربح النسبي من الدخل القومي يأتي من خلال عملية التطور ، وفي تحديد هذا النصيب تلعب الاجور الدور

النشيط ، ولما كانت الاجور في تناقض مع الارباح ، فأي زيادة في تراكم رأس المال تنعكس في زيادة الطلب على القوة العاملة ، وهو ما يؤدي الى زيادة الاجور وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الطلب على المواد الغذائية في السوق ، فترتفع الاثمان في القطاع الزراعي ، وهذا بدوره يؤدي الى أستغلال أراضي أقل خصوبة أو أبعد من السوق ، فيزيد من ريع الارض ، وبدوره ذلك يؤدي الى نقص الدخل القومي من نصيب الارباح وأيضاً الاجور في القطاع الصناعي ، ويؤدي ذلك الى أنحدار معدل الربح أو الانكماش المستمر في تراكم رأس المال ، ويؤدي ذلك الى السكون . وتمثل تحليلات كارل ماركس إطاراً مختلفاً كيفياً ، فهو يعطي لموضوع الاقتصاد السياسي ، بأنه يرتبط بعملية الانتاج والتوزيع بطبيعة ديالكتيكية ... وحينما يحلل "ماركس" يستخدم المنهج التجريدي ، بتحليل الشكل الاول للعلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي ، أي تبادل السلعة ومن خلال هذا التحليل يظهر بدور التناقض في المجتمع ، ومنها يخرج بمقولاته الاقتصادية والسياسية .... وحينما يتحدث عن السوق يقول " لا تستطيع البضائع أن تذهب وحدها الى السوق ولا أن التبادل فيما بينها ، فعلينا – أذن – لفت أنتباهنا ، نحو حراسها وموجهيها يعني مالكيها ... والبضائع هي أشياء وبالتالي لاتواجه الانسان ، بأية مقاومة وأن ظهرت بعضها أستطاع الانسان أستخدام القوة ، وبتعابير أخرى يستطيع الاستيلاء عليها ، ولو وضع هذه الاشياء في علاقة مع بعضها بوصفها بضائع ، على حراسها في هذه الاشياء ، نفسها على نحو إرادة الواحد، هي إرادة الآخر..."كما ويقول ماركس" وأن كل واحد متخلياً عن بضاعته بواسطة ميثاق أختياري مشترك – فعليهما – أذن – أن يعترف كل منهما بالآخر مالكاً خاصاً ... وهي علاقة الارادات التي تنعكس فيها العلاقة الاقتصادية ، وهم ممثلون للبضاعة التي يملكونها .... والبضاعة بالنسبة إليه ليس لها أية قيمة نافعة مباشرة ، ولو كان الامر ، على غير هذا النحو ، لما حملها الى السوق ، أن القيمة الوحيدة النافعة التي يجدها فيها ، هي أنها حاملة قيمة نافعة للآخرين ، وبالتالي هي أداة تبادل *، وهنا السوق مكان للتبادل". وفي نقده "كارل ماركس" لعلم الاقتصاد الكلاسيكي ، واصفاً أياه ، بأنه لم يفلح أبداً في أن يستخلص من تحليله للبضاعة وخصوصاً قيمة هذه البضاعة ، وشكلها التبادلي ، مشيراً الى أنها أحدى آفاته الرئيسية . وأفضل ممثليه " آدم سمث و ديفيد ريكاردو " وهم الذين على وجه التدقيق يعالجون شكل القيمة

بوصفه شيئاُ أسوأ أو شيئاً ليس له أية علاقة داخلية مع طبيعة البضاعة نفسها ، وليس فقط لأن القيمة بوصفها كمية تستأثر بأهتمامهم ، ويذهب ماركس أبعد حيث يقول " بل أن سبب هذا أعمق وأن شكل القيمة لأنتاج عمل ما ، هو الشكل الاكثر تجريداً وشمولاً لأسلوب الانتاج الحالي ، الذي يكتسب بسبب هذا نفسه طابعاً تاريخياً ، وهو طابع خاص من الانتاج الاجتماعي .. مفسراً بذلك ، فإذا أرتكبنا خطأ أعتباره الشكل الطبيعي الابدي لكل أنتاج في كل مجتمع غاب عن أنظارنا حتماً الجانب الخاص من الشكل للقيمة ، ثم من الشكل للبضاعة وعند درجة أكثر تطوراً من شكل المال ، ومن شكل رأس المال ...الخ . مختتماً ذلك " وهذا ما يفسر لنا " والقول لماركس" لماذا نجد عند علماء أقتصاد متفقين تمام الاتفاق فيما بينهم حول قياس كمية القيمة بمدة العمل ، أكثر الافكار أختلافاً وتناقضاً حول المال ، وهذا يعني حول الشكل الثابت للمعدل العام..."

كما لا يتفق ماركس مع عمل "جيمس ستيوارت مل" ومنطقه الانتقائي وأستخدامه الجيد له ، بترتيب أموره على نحو يكون فيه في آن واحد الى جانب رأي والده "جيمس ميل" والرأي المناقض له ، ففي مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي" مع – المقدمة الطبعة الاولى ، التي يقدم فيها نفسه بوصفه آدم سمث عصرنا ... يقول ماركس أن الابحاث المبتكرة ولكن القصيرة وغير العميقة التي وضعها "ميل" في حقل الاقتصاد السياسي منظمة تنظيماً عسكرياً وموضوعه على أهبة القتال في مؤلفه الصغير الصادر عام 1844 بعنوان" Some Unsettled Questions of Political Economy".

وفي نقده "ماركس " للصيغة الاصلاحية لـ "ميل" ومحاولاته التوفيق بين أضداد لا يمكن التوفيق بينها ، ومن أن عمله يستوجب المحاولة الى أذابه أمن الشخص والملكية ، العدالة المتكافئة ، ودولة ذات قوة كافية لمنع الحروب أو خوضها والحفاظ على المعاهدات في بودقة واحدة في طبخة متجانسة ، ويخلص "ماركس" للقول أن عمل "ميل" في الحقيقة عرضة لتفسيرات مختلفة ، ذات علاقة ليس فقط بقضايا التأكيد ، بل بزخم الليبرالية السياسية والديمقراطية الليبرالية بالذات ... وظل ماركس يهاجم فكرة الدولة الليبرالية " المحايدة" وأقتصاد السوق "الحرة" في إشارة له ، يقول " ففي أي عالم رأس

مالي صناعي يستحيل بالمطلق على الدولة أن تكون محايدة أو على الاقتصاد أن يكون حراً ".

كما وأنتقد توماس سنتش – النظرية الكلاسيكية ، حول الاقتصاد الدولي بقوله" على الرغم من أن الاقتصاد الرأسمالي كان داخلياً كأقتصاد وطني أيضاً يعد بنظر " سمث و ريكاردو " نظاماً طبيعياً يفترض بأنه الانسب للجميع ، فأن نظريتهما حول توزيع الدخل كشفت بصورة لا تقبل التأويل ، عن الصراع بين الطبقات " ولا سيما- على الاقل في حالة ريكاردو – بين ملاك الارض والمنظمين الرأسماليين ، ولكن أيضاً بين العمال والرأسماليين الذين عليهم أن يقاسموا دخلاً أجمالياً محدداً". ويواصل سينتش ملاحظاته بالاشارة" وعلى النقيض من ذلك لم يؤكدا ، فيما يتعلق بعمل الاقتصاد والتجارة الرأسماليين الدوليين ، إلا على أنسجام المصالح والمنافع التبادلة المتساوية ، وفي مجمل هذه الملاحظات يتوصل " سينتش " الى القول " وعلى أساس ماورد ذكره أعلاه يحق لنا القول ، أن علم الاقتصاد البرجوازي سرعان ما أصبح تبريرياً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية أكثر منه في مجال العلاقات الاقتصادية الوطنية ، فريكاردو الذي حاول بدأب ، فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني ، أن يؤكد المبدأ القائل "بأن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في أنتاجها"، لم يحاول ، حتى تطبيق نظرية القيمة هذه على العلاقات الاقتصادية الدولية . وظلت الاراء الكلاسيكية حول عمل الاقتصاد الرأسمالي ، حول التجارة الدولية ، حول تقسيم العمل والتخصص وتوزيع عوامل الانتاج – على النقيض من الموضوعات العامة لعلم أقتصاد " سمث وريكاردو" الكلاسيكي نفسه ، حول الاقتصاد الوطني – ظلت حتى يومنا هذا هي النظرية السائدة في علم الاقتصاد غير الماركسي ، معدله بهذا القدر أو ذاك من الانتقادات والتصحيحات والاضافات الجزئية فقط ، على أيدي ممثلي النظرية " الكلاسيكية الجديدة " في المقام الاول .

وعلى هذا النحو ، يجد الاقتصاد السياسي ، في هذه العملية التي يقطعها من الكلاسيك الى ماركس وتطوره الديالكتيكي الجدلي ، وهويتطور، كما رأينا حول نظرية القيمة كأساس نظري لتحديد ثمن السلعة في الاسواق " أي لتحديد الاثمان النسبية للسلع التي يتم على أساسها تبادل السلع تبادلاً يحقق الربح النقدي لأصحاب المشروعات " .

وفي ذلـك يتوصـل د. دويـدار الى جملـة المـشاكل التـي تتحـدد بجملـة التفـسيرات مـن قبـل الكلاسيك وماركس بشأن مشكلة القيمة والثمن وأجاباتهم حولها.. إذ شـهدت سـبعينات القـرن التاسـع عشر

بلورة لفكره الاقتصاد الحدي كبديل، التي تبلورت قبل هذا التاريخ ، وأن بذورها تشكلت عنـد بعض التجاريين ، ورموز هذا الفكر والاوائل هـم وليـام أسـتانلي جـوفس W.S . Jevons ومـاري – ليـون فالراس M.L. Walras وكارل منجـر C. Menger ، وأكتمـل مـن خـلال الجيـل الثـاني مـن أمثـال الفريـد مارشال Alfred Marshall وفـون بـوم بـافرك Von Bohm Bawerk و فـون فـانيزرF. Von Wieser، ويركـز الحديون أهتمامهم على سلوك " الفرد الاقتصادي " المجرد الذي لاعلاقـة لـه بـالواقع الاجتماعـي ، فـأذا كان التجاريون يهتمون بالتداول الذي يستند على الانتاج أذا كـان الفـائض يتحقـق في مجـال التـداول ، وينتج عن زيادة الصادرات عن الواردات الذي يلزم زيادة أنتاج الصادرات ، فالتداول عند الحديين يبدأ من الأستهلاك ، عن حاجيات الفرد الذي هو من قبيل " الرجل الاقتصادي" وجوهر فكر الحـديين يـدور حول نظرية ثمن السوق والتي لكي نتوصل اليها علينا أن نحدد طلب المـستهلكين "طلـب الـسوق" والى عرض المنظمين " أي عرض السوق " وأن تدمج نظريتي "الطلب والعرض" في نظريـة ثمـن الـسوق ، وأن تتوصل الى فكرة المرونة "مرونة الطلب ومرونة العرض" ، وفي هذا الصدد يلاحظ د. دويدار ملاحظتـين هامتين: - 1-تهدف الملاحظة الاولى حول لغة أستخدام مصطلحي العرض والطلب بأنضباط عالي ، لأننـا نتكلم عن تدفقات ، فهي لاتتحدد بمجرد عملية الشراء أو البيـع وأنمـا تـدفق مـستمر في عمليـات شراء أوبيع من خلال فترة محددة ... وكيف مثلاً إذا كانت رغبتنا أو حاجتنـا الى رغيـف مـن الخبـز في اليـوم وسبعة أرغفة في الاسبوع ، فالامر يتعلق بالكميـات في الفـترة المعينـة . 2- الملاحظـة الاخـرى يتعـين أن يكون لدينا الطلب الكلي على الـسلعة في الـسوق ، تحديـد طلـب مـن يـستهلكون الـسلعة ، وكذلك تحديد العرض الكلي للسلعة في السوق ، أي عرض جميـع مـن ينتجـون ، للتوصـل الى الطلب الكلي "طلب السوق" وتحديد طلب المستهلك الفرد ومن ثم طلب المستهلكين الافـراد في السوق ...وفي هذا برزالاتجاه المؤسسي الذي يعتبر "ثور ستاين فبلن " مؤسس هذا الاتجـاه الفكـري في أواخـر القـرن التاسـع عـشر وبدايـة القـرن العـشرين فقـد أشـاروا بـالرغم

من اعتراف المؤسسين بالنظرية الكلاسيكية الجديدة في أقتصاد يلعب فيه السوق دور ألية التنظيم الوحيدة ، لكنهم برزوا التناقضات بين المصالح الخاصة والاجتماعية في ظل الرأسمالية وبين أمكانية معالجة هذه التناقضات من خلال التنظيم الحكومي ... بأعتباره أجراء يثبت ويصحح وينظم آلية السوق نفسها ، هذا التنظيم الذي غايته أداء الوظائف التي تعجز آلية السوق أساساً من أدائها كما وبرزوا "عيوب "آلية السوق الذي يتمثل في أن تكاليف الانتاج الاجتماعية في أقتصاد السوق التي لا يمكن حسابها وعكسها بصورة كاملة ، لأن عمليات السوق تسجل بتعابير نقدية "أي الكلفة الخاصة بالأنتاج" ، أما الضرر الذي يلحق بالبيئة والتكاليف الاجتماعية للمشروع الرأسمالي فلا تعكسها تقديرات السوق.

أما الاتجاه الثاني في آلية السوق "التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً":- من أن الآلية لا تأخذ في الاعتبار ولا تؤمن إلا أشباع تلك المتطلبات الاجتماعية التي يصاحبها الطلب الفعال ... ويشيرون هنا الى متطلبات التعليم والرعاية الصحية وغيرها من المنافع الاجتماعية ، من أنها " المتطلبات " لا يعرف "أقتصاد السوق" آلية ، لتلبية هذه المتطلبات شبيه بالآلية التي تحفر الانفاق لأغراض الانتاج الموجه للسوق ولأغراض أشباع أستهلاك السلع والخدمات.

.ويلاحظ أن الفرضيات أو الصياغات الجديدة في النظريات ما بعد النظريات الكلاسيكية لم تضف أشياء تذكر أكثر واقعية ، بل زادت في ظلالية الصورة أكثر وجعلتها أكثر تعقيداً وتشوهاً من نواحٍ عديدة ، فهي قد أبتعدت أكثر عن الواقع نتيجة لكثرة الاجتهاد والتنظير ما بعد ريكاردو . ودون الدخول في التفاصيل أن تحدد كل من الطلب والعرض ، الذي أتى من داخل المدرسة الحدية بجهود أحد تياراته "بلوره الفريد مارشال" وتطور من بعده على الكثير من الاقتصاديين الحديين ، والذين توصلوا الى نظرية ثمن السوق ، أستخداماً لأحد مناهج التحليل التي أنتجها الفكر الاجتماعي ، وهو نهج التحليل الوحدي وفي إطار أستخدام التحليل الجزئي ومنهج التحليل الوحدي الجزئي ، الذي يهدف الى دراسة سلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة ، كمدخل منهجي لدراسة مجموع الاقتصاد القومي على أفتراض تشابه ردود فعل الافراد أمام الحدث الاقتصادي الواحد بأعتبارهم من قبيل " الرجل الاقتصادي" . وحتى مارشال بدا له من غير الجائز تطبيق تحليلات العرض والطلب لنظرية التوازن

الجزئي وموضوعات نظرية التوازن العام تطبيقاً بسيطاً على العلاقات الاقتصادية الدولية . ولكن نظرية مارشال في "الطلب المتبادل " أو منحنيات الطلب / العرض " التبادل "... لا تعكس خطأ مارشال العام ، بأفتراضه أن الاسعار تتحدد بطريقة مزدوجة **". وأنها في التحليل النهائي تتحدد ذاتياً ... فهو قد أهمل آثار العلاقة الاقتصادية الخارجية على العلاقات الداخلية "الانتاجية ، علاقة السعر والطلب"... وأختزال مسألة التوازن الدولي الى مفهوم نقطة تقاطع منحنيات الطلب المتبادلة ، المشكوك فيه "لأن هذه المنحنيات ترسم في فراغ أو على أفتراض وجود علاقات سعرية ومرونات طلب معطاة ، ولكنها لا تتحدد موضوعياً ، الامر الذي مهد الطريق الى صياغة دقيقة رياضياً لشروط التوازن ، أو اللعب الاكاديمي بالمنحنيات والمعادلات "الامر الذي يزيد من عدم الواقعية ويزيد الوهم ".

وأستبعدت الحدية حتى عن علاقات التوزيع أمكانية وقوع صراعات أجتماعية وأصبحت مبادئها تعارض وعلى الضد من نظرية ريكاردو في التوزيع . وقد وضعت النظرية الاقتصادية للمفكرين الحديين موضوع الاختبار التاريخي بحدود الكساد الكبير Great Depression الذي ساد الاقتصاد الرأسمالي أبتداءاً من عام 1929 . وقد أدى الركود الاقتصادي الكبير في الثلاثينات الذي تسببه أنهيار بورصة وول ستريت Wall street عام 1929 الى حدوث معدلات عالية في البطالة في العالم الصناعي وفي العديد من الدول النامية "معظمها كانت مستعمرات" ، وكان ذلك تأكيداً لفشل السوق الحره ، الأمر الذي دفع الدول الرأسمالية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية -1939-1945 – الى تبني سياسة التدخل الاقتصادي لتجنب ومعالجة البطالة فيما قبل الحرب ،وكانت هذه الافكار ، مستوحات من " جون ميلينارد كينز " ومؤلفه " النظرية العامة عن العماله والمصلحة والمال " الصادر عام 1936 " التي سبق الاشارة لها " ومختصر نظريته يتحدد " أن مستوى النشاط الاقتصادي ، وبالتالي العمل يحدد حسب الحجم الكلي للطلب – الطلب الاجمالي – وأذا قل المال في يد المواطنين ، قل أنتاج السلع والبضائع ، وحينئذ تتحرك السوق الحره لولبياً نحو الركود ويمكنها النهوض بنفسها ، وأن الحكومات يمكن أن تدير أقتصادياتها من خلال الطلب الاجمالي ، ويمكن للحكومة أن تستحدث محاولات جديدة من الطلب على الاقتصاد ... وفي السبعينات أوجدت مظاهر جديدة للأزمة الاقتصادية العالمية ، حيث أرتبطت الازمة بأنهيار النقد

العالمي "بريتون وودز" وتعويم أسعار الصرف والتضخم وركـود الاقتـصاد والبطالـه، وبرهنـت النظريـة الكينزية على عجزها في أحتواء الازمة، وحينئذ شاع فكر المدرسة النقدية* Monetarism ، التـي كانـت ترى أن نظام أسعار الصرف المعومة ، يمكن أن يدير نظام النقد الدولي ، وسيعيد الحياة لنظـام الـسوق وقوى العرض والطلـب .وشـكلت هـذه النظريـة المرجعيـة لتحليـل الاشـكالات الاقتـصادية والـسياسية لليبرالية الجديدة ، وهكـذا- أذن- كـان عقـد الثمانينـات مـن القـرن العـشرين ، بدايـة لآفـاق متنوعـة ومتضاربة في آن واحد ، للترويج لهذه الافكار وقد ترافقت هذه الحركة بأندفاعة شديدة نحـو " تحريـر قوى السوق" ترافقها مجموعة شعارات تؤكد على صلاحيات القطاع الخاص وتفوقه على القطـاع العـام ، والدعوة الى عدم تدخل الدولة في أي نـشاط ، وبـأن الـسوق هـو المحـور الـضروري للتنميـة ، وهـذه التنمية ينبغي أن تتدرج في إطار " العالمية " التي لا مفر منها .

وهكذا طرحت الليبرالية الجديدة نفـسها، وكأنهـا بـديل واحـد ووحيـد ، صـالح للتطبيـق عـلى الصعيد العالمي ، وهو يتجـاوز المنـاطق والحـدود ، ويطالـب بالأنفتـاح دون قيـود أو شرط ، وتزامنـت هذه الدعوات مع " أطـلاق الحـركتين " الديمقراطيـة والليبراليـة لتزيـد مـن الالتبـاس النظـري وألتبـاس الواقع ، "وهذا الصوت" فـرض نفـسه وفرضـته المؤسـسات الدوليـة المتخصـصة "عـلى وجـه الخـصوص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – كما سبق الاشارة اليه" ، وبناءاً على ذلك فأن الانتاج الشامل عـلى السوق وقواه المنفلتة وتكييف الاقتصاد المحلي لمنطق قوانينه " الصارمة" يصبحان ضروريان معـاً، أمـا " الديمقراطية فتظهر بدورها ، ضـمن منطـق هـذا ، المـذهب عـلى أنهـا نـاتج ضروري وطبيعـي لعقلنـة السوق العالمية ومنطقها ".

ولاشك فقد أدت التحولات العاصفة التي شـهدتها أوربـا الـشرقية والاتحـاد الـسوفيتي سـابقاً ، منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين ، أدت الى أزدياد القبول بهذه "البـديهيات" ومنعت أمكانية حل ذلك الاشتباك بين الوهم الايديولوجي والحقيقة العلمية ".

وهكــذا وبــالاعلان عــن "نهايــة التــاريخ" الــذي روج لــه تنظــير "فوكويامــا"*** عــلى الــصعيد الاقتــصادي ، عــبر خطــاب مــصاغ " بدقــة بالغــة" لأيديولوجيــة ليبراليــة الــسوق

كطريقة وحيدة للنمو ، يجري فرضها على بلدان "العالم الثالث" عبر وصفة التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي ، وأرتباطاً ببحث أقتصاد السوق ، ومتابعته عبر محطات تاريخية وفكرية ، وتحليل بعض المفاهيم حوله ، نستخلص بعض الملاحظات التي نراها مفيدة بهذا الخصوص وهي :-

1. أن الليبرالية بكل أختلافاتها وتفاصيل تحليلات مفكريها ، آلية أقتصاد السوق ، فهو برأيها الاقتصاد الطبيعي ، أي المنظم لنفسه بنفسه ، آلة ذاتية الحركة تقوم على تبادل المتساويات "السلعة بالسلعة أو السلعة بالنقود أو العمل بالسلعة أو العمل بالنقود"، وأن السوق غير شخصي فهو يكافئ المنتجين ويعاقب الكسالى والفاشلين ، وهو لايحتاج الى تدخل الدولة الذي يربك سيره ، كما أن السوق بحاجة الى دولة صغيرة بجهاز حكم " رشيق" قليل التكاليف ، وأنه "أقتصاد السوق" يفصل "السلطة الاقتصادية" عن السلطة السياسية كما يسمح له عبر تمويل هذه الاخيرة بمحاسبتها وأستبدالها .
2. أما الماركسية ، فهي على النقيض من ذلك فالسوق عندها ليس جنة خلود أو جنة التوازن بل جحيم المنافسة والانانية والصراع وتبادل المساومات "العمل أو السلع أو النقود" يصح على الجميع عدا قوة العمل . والليبرالية تخرق أساس وجودها الاخلاقي ، والقانون القائم على تبادل المتساويات وآليات السوق الذاتية لا تقود الى التنظيم المتسق بل الى الازمات " يصدق ذلك التحليل على الازمة المالية الحالية - الباحث-" وأخيراً فأن قوة العمل ، أي سلطة الثروة مهمة على المجال السياسي ، فلا حرية ولا ديمقراطية ... يبدو أن السوق في الرأسمالية بوصفه مؤسسة أنسانية وكقانون متعال ينجذب إليه الافراد "ليس للتبادل" مثلما ينجذبون الى صنم ليعبدوه ، أنهم يقتربون عن قدراتهم على اليقين عندما يخضعون له كما لو أنهم يخضعون لنظام طبيعي "وهو ليس كذلك" أنهم يظهرون مشيئين "أي أشياء بين أشياء" وأين يتعلق الامر بالعلاقة بين أعماله لا تدرك سوى علاقات بين سلع . وتفسير ذلك أن بيع الاجير أو المستخدم لقوة عمله كسلعة بالمقارنة مع الوقت اللازم أجتماعياً لأعادة أنتاجها والمنافع التي يسمح به أجره بأستهلاكها، لكن لو أشتغل أكثر من وقته، فأنه لن يحصل على أنتاج هذه المنافع ، بل يقع ضحية الاستغلال . هكذا يفسر الربح أو

فائض القيمة المتحقق في العمل، الذي هو الموضوع عينه للأنتاج الرأسمالي، وأن هـذا الاخـير لم يتوجه إذن نحو الاشياء المعنية التي تطلبها حياة كل فرد من الناس ، بـل نحـو الـثراء الفـاحش للفرد ، والربح المراكم الى مالا نهاية له، مهـما كانـت النتـائج عـلى النـاس وعـلى الطبيعـة . ان القدرة على كل شئ للرأسمالية التي تستهلك لصالحها قوة العمل المباع تعطي لهذا الاسـتغلال طابع الاخضاعي واللا أنساني.

يقول كريس هارمان في مؤلفه " الاقتصاد المجنون الرأسمالية والسوق اليـوم " أن الرأسـمالية ، تقوم على نمط من الانتاج الاجتماعي ، يضم اليوم حوالي 3 مليار عامل على مستوى العالم ، ومع ذلـك ، يقوم بتنظيم الانتاج ، شركات منفصلة ومتصارعة ، معظمها يملكها أفراد ، وبعـضها تملكهـا دول قوميـة متصارعة ، ومحركهم الرئيسي ، هو الحاجة الى تجاوز بعضهم البعض في المنافـسة ... ويـضيف المؤلـف ، بأن " تاريخ الرأسمالية الصناعية هو تاريخ فترات مـن الرخـاء ، وفـترات مـن الركـود ، إلا أن أقتـصاديي المدرسة الحدية والكلاسيكية الجديدة يـرون إن العـرض يـساوي الطلـب وإذا كـان ثمـة تلاقـي مـا بـين العرض والطلب ، فإنه " لا يتم بطريقة سلسة أو فعالـة أو مريحـة بيـنهما ، ولكـن مـن خـلال التـوتير العنيف ، أي الازمة " وأن الحماس لقـدرات الـسوق العجيبـة والمزعومـة ، عـادة يـصل الى قمتـه أثنـاء فترات الرخاء ، حيث تتزايـد الاربـاح ، ويتـسابق الرأسـماليون ، فـيما بيـنهم في الاسراع في زيـادة أنتـاج السلع أكثر وأكثر "ولكن في قاع الجتمع، تظل أعداد واسعة من الناس لا تشعر بأي تحسن في أوضـاعه". فكيف تجري عملية التوازن لآلية السوق على ضوء هذه المعطيات .

آلية السوق

يرتبط الحديث عن آلية السوق وتحقيق حالـة التـوازن والأخـتلال في ميـزان المـدفوعات التـي سبق "الحديث عنه" في هذا الكتاب. لقد أجاب الاقتصاديون ومنذ زمن حـول كيفيـة إعـادة التـوازن في ميزان المدفوعات الذي يحدث فيه الاختلال بطرق عديدة :

1. التوازن عن طريق الدولة: تتدخل الدولة وبخاصةً في البلدان النامية أو التي تتبـع النظـام الاشـتراكي في الحيـاة الاقتـصادية ، وبخاصـةً في حالـة حـصول عجـز في

ميزان المدفوعات بجملة من الاجراءات لغرض إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، ففي الافكار الاقتصادية المتأثرة بالكنزية يعود التوازن الى التغيرات في الدخل وليس عن طريق الدولة فحسب ، أما الاتجاه الاقتصادي الحديث في أرجاع التوازن، فإنه يفسح المجال أمام حركات الاسعار وحركات الدخل في تفسير عملية التوازن الخارجي فضلاً عن التغيرات التي تحصل في أسعار الصرف.

2. التوازن عن طريق آلية السوق ، كما تسمى بنظرية "التوازن التلقائي*"، وتتخذ هذه الآلية ثلاثة أشكال رئيسية:

أ- التوازن عن طريق آلية الاسعار "الطريقة التقليدية":

وهذا النوع من التصحيح يخص فترة قاعدة العملات بالذهب، وأهم سماتها حرية خروج ودخول الذهب**، ويتطلب حدوثها ثلاثة شروط :

- ثبات أسعار الصرف .
- درجة التشغيل الكامل لعناصر الانتاج في الدولة .
- حرية حركة أسعار السلع والخدمات .

وحسب هذه النظرية فإن آلية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات تتم عن طريق التغيرات في الاسعار النسبية للصادرات والاستيرادات التي تسببها حركات الذهب . ومع إن هذه التغيرات في الاسعار النسبية تكون وقتية إلا أنها ستسهم في إعادة توزيع الذهب بين الدول المختلفة ، بحيث يتاح لك منها قدر من المخزون يكفي لأن يكون مستوى الاسعار فيه متماشياً مع المستوى الموجود في الدول الاخرى .

بـ- التوازن عن طريق سعر الصرف:

وحسب عملية التصحيح المذكورة يمكن لأسعار الصرف أن تسهم بشكل كبير في إعادة التوازن الى الميزان عن طريق تعديل الاسعار المحلية والاجنبية للسلع والخدمات ، بما يسمح بالتوازن بين الصادرات والاستيرادات ، وتعتمد هذه الطريقة في حالة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات لدولة معينة من خلال سعر الصرف ، لعملة ذلك البلد بالنسبة للعملات الاخرى .

فإنخفاض صادرات دولة يسببها أرتفاع قيمة العملة الخارجية ،بالمقارنة بالعملات الاخرى وزيادة الاستيراد تتولد نتيجة أنخفاض قيم العملات الاخرى من جهة نظر العملة المحلية وتستمر هذه العملية بهذا الاتجاه ، حتى يحدث التوازن في ميزان مدفوعات الدولة.

جـ- التوازن عن طريق الدخول :

تعتمد هذه النظرية في التوازن على نظرية "كينز" حيث تفترض هذه في البداية ثبات أسعار الصرف وكذلك الاسعار والتشغيل الكامل لعناصر الانتاج ، ويتلخص مضمون هذا التوازن ، بأن الاختلال بالتوازن، سوف يؤدي الى تغير مستوى الانتاج والعمالة، إذ ترتبط أرتباطاً كبيراً بنظرية التجارة الخارجية*****، ففي حالة الفائض بسبب زيادة الصادرات، في هذه الحالة يزداد التشغيل في صناعة التصدير ثم الدخول الموزعة فيها، وبزيادة الدخول للعاملين في هذه الصناعة يزداد الطلب على السلع المحلية والاجنبية ومن ثم فإن هذه الزيادة تؤدي الى زيادة الاستيرادات من الخارج.

د- أما بعد السبعينات وبداية الثمانينات فظهرت "نظرية العرض":

أتسمت بخلاف نظرية الطلب الكنزية، وقد نشأت على نقيضها من قبل المدرسة النقدية أو "مدرسة شيكاغو"، التي أسسها كلا من "ميلتون وهايك" التي دعت بالانفتاح الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية للاقتصاد ، وتقليص دور الدولة وأعطاء الاولوية "للسوق" والقطاع الخاص، والتحرر المالي Financial Liberalization وتخفيف القيود على النظام المالي، بما فيه من مؤسسات مالية وأسواق وأدوات مالية، بهدف تفعيل مساهمتها في النمو الاقتصادي . تعود هذه السياسة الى تلك النظريات التي ساهم في أثرائها العديد من الباحثين الاقتصادين منذ عقد الثلاثينات ولغاية الثمانينات من القرن العشرين، أثر المصاعب والمشاكل والازمات التي صاحبت الاقتصاد الرأسمالي .

إن هذا الكتاب سبق وأن ناقش المدارس العديدة المتعلقة بالنظريات الاقتصادية الكلاسيكية منها والحديثة ، ولا يجد ضيراً من الاشارة مرة ثانية لمزيد من الفائدة في هذا الميدان الحيوي والحساس والمزدحم بالطروحات والاجتهادات .

يعود أساس هذه المنهجية، الى مؤسسي الاقتصاد الكلاسيكي في القرن الثامن عشر "ديفيد هيوم وبرنار مندفيل وآدم سمث وغيرهم "كما ذكرنا في الفصل الاول من هذا الكتاب"، الذين أرادوا أن يبرهنوا ، إن المنافسة بين النشاطات الفردية التي تحركها الاهداف الاكثر أنانية، تؤدي بشكل عفوي الى نتيجة أيجابية بالنسبة للجماعة . وهذا مضمون أول نظرية عامة حول التبادل الحر، التي صاغها هيوم "التوازن التلقائي" و"حكاية النحل" لماندفيل "واليد الخفية" لآدم سمث. غير إن قائمة الحجج التي يتقدم بها هؤلاء المفكرون الثلاثة لا تصمد في وجه التجربة.

ونظرية هيوم حول "التوازن التلقائي" ترتكز على فرضيات غير واقعية خصوصاً المتعلقة بتوفير المعلومات المباشرة والكاملة للاطراف الاقتصادية الفاعلية وعلى المطابقات الفورية وغير المكلفة بين العرض والطلب، وأيضاً داخل العرض والطلب ، وفي واقع، يجب أعتبار إنه يمكن أستبدال السلع والخدمات، بشكل كامل، سواء من وجهة نظر صاحب الطلب أو تلك لصاحب العرض . وبناءً على ذلك فالفضائل الانانية الفردية والطموحة تتحول بطريقة غير مقصودة الى فضائل جماعية، على غرار "ماندفيل" النحلة التي تبني خلية دون معرفة منها ودون قصد "هي مجرد تركيبة أدبية". أما بالنسبة الى آدم سمث ، فهو يبرهن آلية "اليد الخفية" السوق التي قد تؤمن عفوياً الانتاج والاستهلاك بشكل أفضل من أي نظام مركب مسبقاً" إذ تشكل هذه الآلية في الواقع ، كما أوضح المؤرخ جان كلود بيرو، أحراجاً دينياً في محاولة لتركيب خطاب علمي .

والثلاثة وضعوا قوانين شبه طبيعية وراء أهداف سياسية أراد هيوم أن يبرهن إن التبادل الحر ، طالما يؤمن السعادة للجميع، ويجعل الصراع بين الدولة غير مجدية . أما ماندفيل وسمث "فقد أشارو" للتنظيم العفوي الذي تخلقه المنافسة يسمح بالاستغناء عن الحكام المتنورين المستبدين وتعسفهم"....

أما التوازن عن طريق الصرف ... وخلال نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين، ظهرت هناك عدة مدارس، كما ذكرنا في الكتاب من قبل :

1. مدرسة ليون فالراس 1934-1910 التوازن بين طلبات البعض وقدرات البعض الآخر على تلبيتها. وأضاف لها فيلفريدو باريتو 1848-1923 الى

إن التوازن الاقتصادي هو أيضاً توازن أجتماعي، إذ لايوجد سوى حل واحد لكافة مشاكل الاقتصاد الفعلي، والمنافسة هي النقطة الامثل مابين الاثنين .

2. جاء التيار الفكري الثاني في مواجهة المشاكل المتعددة التي تطرحها هذه نظرية "فالراس – بارتيو"، سميَ هذا التيار "بالنمساوي" نسبة الى "لودفيغ فون فيرس وفريدرش فون هايك" بالنسبة لهم، لا تشكل المنافسة آلية عفوية وأنما سياق دارويني "Charles Darwin" صاحب نظرية التطور Theory of Evolution ،البقاء للأصلح، لألغاء الحلول الاقل فعالية .

أما المدرسة الثالثة ، حسب "جاك سايبر" تعتبر المنافسة "قبل كل شئ" ديناميكية تحديثية تسرع عملية تدمير الحلول القديمة، ولم يعد الاعتماد على أستقاء نوع من التوازن: المنافسة هي وسيلة لأحداث ثورة مستمرة في النشاطات، وهذا ما يطلق عليه أسم "الدمار الخلاق" . وكان جوزيف شومبتير1883-1950، أكثر المساهمين في هذه النظرية وفيها يتعرض للاهداف نفسها التي تقتصرعلى الطابع السياسي عن الاقتصاد.. وتقترح هذه المدارس الثلاث إطارات غير منسجمة ... وهذه النظريات تلغي بعضها البعض بدل أن تتجمع مع بعضها.

ويلاحظ الكتاب إن فرضيات البداية للمؤسسين الاقتصاديين "هيوم- سمث" إذ أن المعرفة الكاملة والمثالية "سابير" المتوفرة للعملاء الاقتصادين، الاساسية في نظرية التوازن العام، تشكل فرضية عبثية، إلا إذا أعتبرنا هؤلاء العملاء دائما "كلي العلم والمعرفة" فمجرد أدخال شوائب ونواقص في المعلومات للعملاء "الافراد، الزبائن" تفقد الاسواق فعاليتها وتصبح المنافسة مخلة بالتوازن و"يصبح" التدخل العام المباشر أمراً ضرورياً "كما سمته هذه المدرسة السايكولوجية" . ونموذج شومبتير، يشير الى أن لا يكون للصدامات الناتجة عن عملية التجديد تأثيراً على تركيبة أفضلياتنا أيضاً ، فنحن نفضل الربح على الامن أو العكس.

أما نظرية التوازن عن طريق الدخول – الكنزية : يرى الكتاب أن يتحقق التوازن عند الكنزيين، نتيجة التوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقد في آن واحد إذ إن الطلب على العمل حالة متناقضة بدالة الدخل، وإن تعاظم الارباح

يتطلب تسوي الانتاجية الحدية للعمل مع معدل الاجر الحقيقي، أي إن أنخفاض الاجر الحقيقي يمكن أن يتيح أرتفاعاً في الطلب على العمل وبالتالي حجم البطالة، أما عرض العمل، فأنه مرتبط بمعدل الاجر الاسمي "Wages" لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي ". والتوجه الكينزي أكد على أخفاقات السوق ودور الحكومة في أستحداث الوظائف، والذي أستبدل بشعار السوق الحر في الثمانينات "القرن الماضي" وهو جزء من "أجماع واشنطن" أو "توافق واشنطن" الجديد الذي يجمع بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة المالية الامريكية على السياسات "التصحيحية" للبلدان النامية- الذي كان مؤشراً على نهج مختلف جذرياً في التنمية والاستقرار الاقتصادي".

ويرى توماس سيتش، في معرض رده على نظرية الطلب المتبادل أ. مارشال "تعرض لها الكتاب من قبل" أو منحنيات الطلب والعرض "المتبادل"، التي تضمنت فكرتها الاساسية ، لا تعكس خطأ مارشال العام، بأفتراضه إن الاسعار تتحدد بطريقة مزدوجة، وأنما في التحليل النهائي تتحدد ذاتياً ، بل وفي كونها، بالاضافة الى ذلك محفوفة بالعيب المتمثل في إن أصحابها فصلوا العلاقات الداخلية للاقتصاد الوطنية وقطاعاته ، مع أنها مترابطة دولياً فيما بينها عن قضايا علاقاتها الخارجية فأهمل "من بين ما أهمله" آثار العلاقات الاقتصادية الخارجية على العلاقات الداخلية "الانتاجية ،علاقات السعر والطلب...الخ"، وأختزل مسألة التوازن الدولي الى مفهوم نقطة تقاطع منحنيات الطلب المتبادل المشكوك فيه "لانها ترسم في "فراغ" أو على أفتراض وجود علاقات سعرية ومرونات طلب معطاة ولكنها لاتتحدد موضوعياً، الامر الذي دفع الى اللعب الاكاديمي بالمنحنيات والمعادلات.

ويكمل "سنتيش" رده بقوله: "على الرغم من أنه ساهم بقسط هام في تطوير نظرية الاقتصاد الدولي بتحليله مرونة الطلب وأحياء مسألة تغيرات العوامل الكمية في مواجهة نظرية "الكلفة البديلة" التي تفترض كميات وعوامل معطاة ، فإن صورة الاقتصاد الرأسمالي العالمي بمفهوم التوازن الذي يعيد نفسه تلقائياً وأفتراض المساواة بين الشركاء ، وتحقيق التشغيل الكامل للايدي العاملة، ظلت صورة وهمية وغير واقعية في نظامه أيضاً".

فإذا كان تبني آلية السوق على يد مؤسس مذهب الحرية الاقتصادية وأبو المدرسة الكلاسيكية "آدم سمث" الذي أفترض كما بينا ، إن النظام الطبيعي يتحقق بفعل سعي الافراد لتحقيق مصالحهم.. وأنهم في سعيهم وراء تحقيق مصالحهم، يحققون المصلحة العامة...كما ورأينا، كيف وجه جون ستيوارت ميل ضربة حادة لمذهب الحرية الاقتصادية ونسف فكرة النظام الطبيعي والقانون الطبيعي اللذين يرتكزعليها هذا المذهب، مشيراً الى إن قوانين التوزيع هي قوانين وضعية، وضعت لمصلحة الطرف الاقوى، وبذلك توصل الى نتيجة مفادها، إن مذهب الحرية الاقتصادية ليس هو النظام الامثل، حيث يحقق المنفعة للبعض وليس لكافة أفراد المجتمع... ولم يصمد أصحاب مذهب الحرية الاقتصادية...المبني على التوازن العفوي بفعل قوى العرض والطلب ، آلية السوق، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لم تصمد أمام تكرار حدوث الازمات الاقتصادية، والتي أكثرها حدة آنذاك "الازمة الاقتصادية العالمية عام 1929" والتي حتمت الاعتراف بدور الدولة الاقتصادي .

وجاءت الدعوة هنا من قبل الاقتصادي البريطاني المعروف "جون مليلنارد كينز" وكان بمثابة الاعلان عن توديع مبدأ "دعه يعمل" الذي أعتقد إن الازمة يمكن تجاوزها وذلك بشرط أن يتحقق التوازن مابين الادخار والاستثمار، ومن هنا تبدو واضحة أهمية دور الدولة الاقتصادي في تنظيم النشاط الاقتصادي... لذلك قامت الدولة في العديد من البلدان المتطورة صناعياً بأنشاء العديد من المصانع والمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الانتاجي ... ولكن هذه الافكار لم تصمد أمام الازمة الاقتصادية في السبعينات والتي تميزت بظاهرة الركود التصحيحي "Stage Inflation" الذي عجزت الافكار الكينزية عن تفسيره، وأمام هذا العجز، نهضت طروحات الليبرالين الجدد وأفكار النقدين من أتباع مدرسة شيكاغو بقيادة ميلتون فريد مان وهايك الذين أعتقدوا، إن الازمة الاقتصادية هي أزمة الدولة المتدخلة، وذلك إن تدخل الدولة عطل قوى السوق، وبالتالي فإن الازمة، هي نتيجة أتساع دور الدولة وسياساتها المالية من حيث التوسع في الانفاق العام وعجز الموازنة..الخ. وبناءً على ذلك ، يعتقد الليبراليون الجدد، بضرورة تقليص دور الدولة وتدخلها الاقتصادي وأطلاق قوى السوق ... وبدأت هذه التطبيقات "كما أشرنا من قبل" في فترة مجئ "السيدة تاتشر" رئيسة الوزراء البريطانية عام 1979، المتأثرة بأفكار هايك في بريطانيا في الثمانينات وميلتون

فريدمان في أمريكا، وكذلك مجئ الرئيس الامريكي"جـون ريغـان" في الثمانينـات...وجـاء أنهيـار البلـدان الاشتراكية في أوربا الشرقية ، وتحولها الى "أقتصاد السوق*"، بالاضافة الى ما قامت به الدول النامية مـن تحول وبضغط من المؤسسات المالية "صندوق النقد الدولي والبنـك الـدولي" ووفقـاً "الإتفـاق واشـنطن" بين الولايات المتحدة وهذه المؤسسات، الهادفة نحو العولمة الرأسمالية وإعادة أحتواء البلـدان الناميـة، في ضوء الليبرالية الاقتـصادية الجديـدة الهادفـة للقـضاء عـلى عجـز الموازنـة وعجـز ميـزان المـدفوعات وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتحرير الاقتـصاد أسـتناداً الى أقتـصاد الـسوق وآليتـه ، التـي صـممتها المؤسسات المالية الدولية والتي سميت ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلي".. وهكذا ترتسم .

تجارب البلدان وأقتصاد السوق

أن تجارب البلدان حول أقتصاد السوق تختلف الواحدة عن الاخرى تبعاً للظـروف الاقتـصادية والاجتماعية والسياسية فلم تدع اليابان ، الامور لأقتصاد السوق ، فأقامت الدولة العديد مـن المـشاريع الانتاجية ، وهذا ما حدث أيضاً في تجربة النمور الاسيوية ، حيث لعبت الدولـة دوراً هامـاً في التنميـة ، ولم تأخذ بالاقتصاد الحر، أذ تدخلت الدولة في الحياة الاقتـصادية ، مـن خـلال فـرض نظـام صـارم عـلى العرض الاجنبي والرقابة على القرارات وفرض نظام الحصص على المـستوردات وفـرض ضرائـب مرتفعـة على الواردات ، لغرض الحد من تدفقات السلع الاجنبيـة وحمايـة الـسوق الوطنيـة والـصناعة الوطنيـة وألتزمت بخطط أقتصادية ، وفي تحسين المناخ الاستثماري أمام القطاع الخاص الوطني وتوفير خدمات البنية الاساسية .كما أن لالما نيا تجربتها في"أقتصاد السوق الاجتماعي". وعندما نـضع هذه الافكار ، نتوخى منها **أولاً**- عدم اللبس فيما يتعلق بالبلدان الناميـة ، التـي تـشير بعـض الافكارالى ضرورة أنسحاب الدولة من معظم مجـالات النـشاط الاقتـصادي والاعـتماد المطلـق على" آلية السوق " وهذا لا يعني إن الكتاب يدافع عن الدولـة الديكتاتوريـة ، أويقـف مـع البلدان ذات التوجيه المركزي ، وأنما يقـف بالـضد مـن التبـسيط المخـل للحـديث عـن آليـة السوق ، فلو تمعنا ودرسنا التجربة الاسيوية وهي تجربة ليست نظرية ، وأنمـا تجربـة عمليـة حقيقيـة في حقـل التنميـة الاقتـصادية والاجتماعيـة ، لوجـدنا إن كوريـا الجنوبيـة وتـايوان

وسنغافورا وماليزيا والصين ، لعبت الدولة فيها دوراً كبيراً "بـارزاً" في قيـادة عمليـة النهـضة الاقتـصادية والاجتماعية ومن قبلها اليابان".

كما وتجري الاشارة الى ضرورة أن نعي معادلة " الدولة الرشيدة + السوق الناضـجة " هـي التـي تـصنع التنميـة الاقتـصادية ، ولـيس آليـة الـسوق " وحـدها ، كـما يحلـو لـبعض الكتابـات الاقتصادية ، وفي هـذا الـسياق علينـا الاعـتراف بأنـه حـدثت مـشاكل ومـصاعب أقتـصادية كثـيرة ومأساوية في تجربة البلـدان في أوربـا الـشرقية نتيجـة محاولـة نفـي دور " آليـة الـسوق " في ظـل مرحلة ماسميَ " بالبناء الاشتراكي " وفي المقابل أيضاً ، عندما يتم نفي دور " التوجه الاقتصادي " في روسيا الاتحادية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي حـدثت كارثـة أخـرى في الاتجـاه المعـاكس ، وذلـك نفي دور الدولـة في توجيـه الحيـاة الاقتـصادية ، مـما أدى الى " الفـوضى الاقتـصادية " ولم ينـشأ " اقتصاد الـسوق وأنمـا مافيـات الـسوق ، مـما دفـع المـسؤولين مـؤخراً بأعـادة النظـر ، بمثـل هـذه التوجهات ... والنقطة الثانية ، إن بلداننا متخلفة ونقصد بذلك ، إن معظم بلداننا ، لم تبلغ مرحلة النضج في هياكلها الاقتصادية ، كما هو الحال في البلدان المتقدمة في أوربا وآسيا ، كما إن التجـارب التي مرت بها الدولة الصناعية وعملية التراكم الاولي لرأس المـال ، لا تتكـرر لمجمـل مـن الظـروف المعروفة .. وندرك أيضاَ إن عملية التقسيم الدولي للعمل والعلاقة غير المتكافئـة في هـذا لا تـسمح لبلداننا ، أن تأخذ مكانها الطبيعي المتساوي والعادل في التقسيم الدولي ، بفعـل العولمـة وهيمنـة الشركات المتعدية الجنسية على الاقتصاد العالمي .

وبسبب ذلك لا يمكن أطلاق العنان لآليات السوق ، لا سيما في مجالات التنمية وتعبئـة المـوارد وضبط " توجهات التراكم " وبصفة خاصـة ، في مجـال الموازنـات التخطيطيـة والمـستقبلية ذات الطـابع الاستراتيجي ، التي عادة ما يعجز " السوق" بمفرده عن حلها حلاً عادلاً ومرضياً ، وتـؤدي الى مـا يـسمى في الادبيات الاقتصادية فشل الاسواق Market Failure .

ويضاف الى ذلك إن معظم أسواق البلدان النامية والبلدان العربية مـن ضـمنها لا ترتقي الى مستوى الاسواق المتقدمة " غير مكتملة النـضج وأشـباه أسـواق Quasi Market "وبالتـالي فـإن اداتهـا لـيس بالمـستوى المطلـوب وغـير كفـوء ، وإن تجربـة الاسـواق

في البلدان المتقدمة تمتلك خبرة طويلة تمتد بقرون" كما أشير لها" حتى أستقرت آلياتها ، ولا يمكن أستيراد تلك الخبرة بواقعها المؤسسي والمعلوماتي ، مهما حاولت هذه البلدان من رصد عدد من الفنيين والادارين والتكنقراطين وزرعها في بيئة تاريخية وثقافية وأقتصادية مغايرة للقيام بنفس الوظائف ويشبهها د. عبد الفضيل بعملية " زرع الاعضاء " وبهذا الصدد أشار"جوزيف ستجلتز" الاقتصادي البارز والحائز على جائزة نوبل في مؤلفه "العولمة ومساوئها" "الى إن المؤسسات المالية الدولية ، أخطأت في السنوات العشر الماضية عندما دفعت العديد من دول العالم النامي الى التحول لأقتصاد السوق قسراً، قبل أن توفر الهياكل والمقومات الاساسية الازمة لذلك التحول هذه التحليلات التي أتسمت " بالأمانة العلمية" قد أغضبت المراقبين في واشنطن ، خاصةً أن الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية كانت تعلن على مدى سنوات طويلة أن مشاكل التحول لأقتصاد السوق يتخلص من مجرد التخلص من السيطرة الزائدة من جانب الدولة على الانشطة الاقتصادية .

ولعل المغالطة الاخرى المنهجية هو الكلام عن أقتصاد السوق بمعنى الابتعاد عن اي سياسة تدخلية من جانب الحكومات لأن نظام الاسواق وفقاً لهذه الرؤية مزود بآلة التصحيح الذاتي .

أقتصاد السوق الاجتماعي

ظهر مفهوم أقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا*، كمرادف للتطور الذي حدث في الاقتصاد الالماني بعد الحرب العالمية الثانية، ويعود هذا المفهوم في سياقه الفكري والايديولوجي الى الليبرالية "كفكرة ونظام**". وتختلف الليبرالية المنظمة عن الليبرالية الكلاسيكية، من خلال "الاقتصاد الحر" لعلاقة الدولة بالحياة الاقتصادية، حيث يرفض أنصار الليبرالية المنظمة أقتصاد "دعه يعمل، دعه يمر" دور الدولة الراعية للأمن فقط، فالدولة تناط بها مهمة تحقيق الاطار والمناخ ، الذي يسمح بأطلاق الحياة الاقتصادية وضمان المنافسة***. ويأتي أقتصاد السوق الاجتماعي كما قدمه الفرد مولر- أرماك "Armack Alfred – Muller" ولودفيغ أيرهارد " Ludwing Erhard-"، الذان صاغا تحليلاتهما النظرية والفكرية وتصوراتهما في "مدرسة فرايبورغ" عن أجمالي النظام والقانون التي تشير الى إن مختلف مجالات الحياة الفردية ، لا توجد منعزلة عن

بعضها ، ولا يمكن صياغتها وفق مبادئ وقواعد متناقضة ، لأن تشابك وتداخل النظام العام، يفترض تنسيقاً بين مختلف أجزائه وعناصره المكونة له، والتي يمكن أن تعمل، فيما إذا تم صياغة مجمل مبادئ وقواعد هذا النظام، بشكلها المتكامل مع بعضها البعض.. يقول الاقتصادي اللبناني "أيلي الشماس" إن هدف هذا النموذج الى التوفيق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، ولهذا فهو يركز على ثلاثة أسس هامة:-

الاساس الاول: المنافسة، أي ضرب الاحتكار في أي مصدر كان لأن الاحتكار يؤدي دائماً الى الركود ويعطل أمكانية أستخدام كل الطاقات الكامنة.

الاساس الثاني : خلق نوع من تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية المختلفة والحد من القدرة ليس فقط على الاحتكار، بل وأيضاً من سيطرة أقليات على مقاليد الامور الاقتصادية .

الاساس الثالث : تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن تأدية دورها*.

ومفهوم السوق الاجتماعي "حسب الادبيات قيد البحث" يمكن أختصاره بتدخل الدولة لتوجيه بعض الانفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهذه الاهداف لا تكترث بها آليات السوق عندما يترك لها الحبل على الغارب، وبهذا المعنى فأن أقتصاد السوق الاجتماعي له تطبيقات عديدة فهو يأخذ شكلاً محدداً في اليابان لا يختلف جوهرياً عن مضمونه عما طبق في ألمانيا الاتحادية . ويسمى اليوم في الصين "أقتصاد السوق الاشتراكي" وأطلق عليه في الكثير من الدول الاوربية تسمية أخرى "الاقتصاد الاجتماعي للسوق"..وأهم المبادئ الاساسية لأقتصاد السوق الاجتماعي ، وأستناداً "لفالتر أيكون" الممثل الرئيسي لليبرالية المنظمة ، وهي :-

- بناء نظام أسعار فعال للسلع والخدمات وأسواق المال .
- سياسة نقدية تتأسس على أستقرار قيمة النقد.
- ضمان حرية التعامل والنفاذ الى الاسواق .
- حرية تملك وسائل الانتاج.
- مبدأ الالتزام والمسؤولية المتكاملة لمالكي وسائل الانتاج عن ملكيتهم .

- حرية التعاقد.
- ثبات وأستقرار السياسة الاقتصادية .

ومن خلال المبادئ التأسيسية ، تشتق المبادئ التنظيمية وقواعد السياسة الاقتصادية التي تعمل بموجبها . والتي يمكن أجمالها:-

- المراقبة المستمرة للاحتكارات .
- السياسة البناءة للدخل لإعادة توزيعه وتصحيح أختلالاته تلقائياً عبر السوق .
- المحاسبة الاقتصادية وفقاً لمبدأ الاسباب.

وبالاضافة الى كل ذلك ، تشير المصادر المذكورة ، يأتي التأكيد على ضرورة أنسجام السياسة الاقتصادية ، وقيامها على نظام منافسة فعال وبناء ، حيث التركيز على العوامل الاجتماعية في سياق العيش الاجتماعي المشترك والتي تشكل نقطة أساس لمشروع أقتصاد السوق الاجتماعي.

وتتباين عادة التطبيقات التفصيلية لاقتصاد السوق الاجتماعي ، ففي اليابان جرى التركيز على التزام الشركات الخاصة لتثبيت العاملين والمستخدمين فيها مدى الحياة، وفي ألمانيا أتخذ شكلاً آخر لتدخل الدولة ، حيث رعى التوجه من قبل الشركات الخاصة لتبني "الادارة المشتركة" أو "المسؤولية المشتركة" وتأمين تفاهم أرباب العمل مع النقابات بشأن سياسة الاجور ، وبرهنت التجارب على إن الصيغة "ملائمة للمنافسة" كما أنها أولت التدريب المهني أهمية خاصة لأنه يخدم مصالحها ومتطلباتها بالدرجة الاولى. ويقول ميشال ألبير "تبعاً للمصدر السابق" في كتابه "تناطح الرأسمالية": "إن أقتصاد السوق الاجتماعي يتميز بمبدأين أساسيين":-

المبدأ الاول: ضرورة أن تستند دينامية الاقتصاد الى السوق حيث يضمن لها أكبر قدر من الحرية في الاداء الوظيفي، مما يؤدي بالدرجة الاولى الى تحرير الاسعار والاجور.

المبدأ الثاني: إن الاداء الوظيفي للسوق لا يمكنه وحده أن يحكم مجمل الحياة الاجتماعية، بل يجب أن يتحلى بالتوازن ، وأن تقابله في كفة الميزان الثانية مقتضيات

أجتماعية مطروحة بصورة مسبقة تكون الدولة بمثابة ضامن لها . وبناءً عليه فالدولة هي من حيث تعريفها بمثابة دولة أجتماعية...

ويذهب د. حيان سلمان، في محاضرة له في نادي القطيلبية في سوريا في آراءه محدداً بأن دول الاتحاد الاوربي وضعت خمس قواعد لأقتصاد السوق وهي "حسب قوله":

1) الحد من تدخل الحكومات في قوانين السوق .
2) التزام الشركات في سلوكها الاقتصادي بقواعد العرض والطلب .
3) الاعتماد على التسعير على أساس عوامل الانتاج .
4) السعي للعمل ضمن بيئة تجارية بعيدة عن الدعم والاغراق .
5) أعتماد أسلوب التسعير الكامل للمنتجات .

وبعد ذلك يعود فيعرف أقتصاد السوق : "هو مفهوم فني وليس أيديولوجي وهو حلقة بين الرأسمالية والاشتراكية" و"نعتقد أنه يقصد أقتصاد السوق الاجتماعي". مشير الى الاقتصادي "جون مينارد كينز" الذي دعا الى ضرورة تدخل الدولة في السياسة الاقتصادية عن طريق الانفاق العام والاستثمار وإعادة التوظيف والعمالة، تحت شعار "دع العمال يحفرون الآبار ثم يردموها" والغاية من ذلك هي تحريك الطلب الكلي يؤدي الى الاستهلاك وبالتالي زيادة الانتاج .

ويستنتج هنا "د. حيان" بأنها ظهرت أول بوادر أقتصاد السوق الاجتماعية، أي إن أقتصاد السوق الاجتماعي ليس مصطلحاً رأسمالياً ولا أشتراكياً، وأنما حلقة بينهما... فجوهر أقتصاد السوق الاجتماعي هو "تدخل الدولة لتوجيه بعض الانفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية وتقليل الفروقات الطبقية وضمان الاستقرار الاجتماعي بأعتباره الاساس المادي للانطلاق السياسة الاقتصادية*"...الخ.

وهناك قراءات وتحليلات أخرى لأقتصاد السوق الاجتماعي ، منها مقالة نقتبسها بأيجاز تقول :"شهدت دول أوربا الغربية معدلات نمو مرتفعة في النصف الثاني من الخمسينات والنصف الاول من الستينات من القرن الماضي ، وذلك في أعقاب تنفيذ مشروع ماريشال الذي هدف الى إعادة أعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية في

أوربـا الغربيـة. وأدت معـدلات النمـو الاقتـصادي المرتفعـة الى تحقيـق أربـاح طائلـة ، مكنـت الـدول الرأسمالية في أوربا الغربية من تحمل تكاليف المكتسبات الاجتماعية التي أضطرت الى منحها للطبقـات العاملة للتخفيف من الضغوط الشعبية التي نجمت عن قيام أنظمة أشتراكية في دول أوربا الـشرقية ... ويقول أيضاً إن أقتصاد الـسوق الاجتماعـي، هـو نمـط الاقتـصاد الرأسـمالي مـن حيـث علاقـات الانتـاج والتوزيع ويقوم على ثلاث ركائز :-

1) الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .
2) المبادرة الفردية الحرة .
3) دور السوق "العرض والطلب" في تحديد أسعار السلع والخدمات .

وتتدخل الدولة في السوق لتـصويب أنحرافاتـه والحـؤول دون فـشله وقيامهـا بتقـديم وتـوفير خدمات صحية وتعليمية شبه مجانية،وشبكات ضمان بيئيـة تـشريعية للحفـاظ عـلى حقـوق العـاملين بأجر والحد من التفاوت في المجتمع ووجود قطاع عـام يتموضـع بـشكل رئيـسي في الهياكـل الارتكازيـة ويعنى بالقضايا الاستراتيجية المستقبلية. ويقوم صاحب المقالة بتعريف أقتصاد السوق الاجتماعي بأنـه نمط خاص من الاقتصاد الرأسمالي تقوم فيه الدولة بدور تدخلي فاعل في العملية الاقتصادية الى جانـب القطاع الخاص لتسريع عجلة التنمية وتصويب مسارها ، وبدور رعوي هام لتـوفير الرعايـة الاجتماعيـة لذوي الدخل المحدود بما يمكنهم من التمتع بحياة كريمة لائقة .

ويلاحظ إن أقتصاد السوق الاجتماعي يتوقف عـلى قـوة وضـعف الدولـة فـإذا كانـت ضـعيفة تتأثر وترضخ للضغوط التي تمارسها الشرائح العليا لأصحاب الراسمال لدفعها بأنتاج سياسات أقتـصادية محابية لمصالحها دون مراعاة مصالح أصـحاب قـوة العمـل وهنـا يـسقط البعـد الاجتماعـي ، ويتحـول أقتصاد السوق الاجتماعي الى أقتصاد السوق الحر . وبـالعكس إذا كانـت الدولـة قويـة ، فأنهـا تحـافظ على هذا البعد الاجتماعي .

وفي الاقتصاديات التي تعاني تشوهات في هياكلها الانتاجيـة وضـعف أسـواقها وقـصور مؤســساتها وبنيتهــا التــشريعية "كــما هــو حــال معظــم البلــدان الناميــة" والعــراق مــن

ضمنها ، فلا تستطيع آليات السوق وحدها أن تكون أداة فعالة لتسريع وتيرة التنمية ومرشداً صالحاً لتحديد مسارها*".

ومما يلاحظ إن البروفسور الاقتصادي جوزيف ستكلتز ، بعد تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة، بقوله: "إن الفرضيات التي تشكل أساس أصولية السوق لم تصح في البلدان المتقدمة فضلاً عن البلدان النامية ... كان "آدم سمث" يعي تماماً محدوديات السوق بما في ذلك التهديدات التي تشكلها عيوب المنافسة أكثر من أولئك الذين يدعون بأنهم أتباعه المحدثون "وأشار أيضاً إن" بأمكان الحكومات ومن واجبها أن تعتمد توجهات تساعد بلدانها على النماء، كما تؤمن أيضاً تقاسماً أكثر عدلاً لثمار النمو".

وفي مكان آخر يقول :"لقد لعبت الحكومة دوراً مهماً ليس في التخفيف من حدة أخفاقات السوق فحسب ، بل في ضمان العدالة الاجتماعية. إذ تركت عمليات السوق بحد ذاتها العديد من الاشخاص يعيشون على موارد قليلة من أجل البقاء . وفي البلدان التي كان نجاحها على أشده ، في الولايات المتحدة وشرق آسيا "النمورالاسيوية"وحتى "الصين" قامت الحكومات بهذه الادوار وأدتها في جزئها الاعظم بشكل جيد.

ويلاحظ الكتاب إن المشكلة ليست في الانتقال الى أقتصاد السوق "رغم مايحمله ذلك من ملاحظات أشير لها بحد ذاته وأنما الانتقال الى أقتصاد السوق بالمعنى الليبرالي "الاصولي" وما ينبثق فيه من تجليات . للسياسات الليبرالية ومن أنسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية وبالتالي تخليها عن دورها في الحماية الاجتماعية . وإن الاعتراف بالمصلحة الفردية لا يحقق المصلحة العامة ، وموضوعة أقتصاد السوق الاجتماعي ، هي كما في تعريفها من قبل بأنها نمط خاص من الاقتصاد الرأسمالي ، ولكنه كما تشير له بعض التحليلات الاقتصادية ، محاولة التوفيق مابين الملكية الخاصة والعدالة الاجتماعية ، وما بين المبادرات الفردية وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، بما يضمن توجيه هذه المبادرات نحو مايخدم المصلحة العامة للبلد . وفي إطار النمط الرأسمالي وليس بعيداً عنه، ويتوقف الاداء حسب قوة وضعف الدولة ، قضية البعد الاجتماعي لأقتصاد السوق الاجتماعي .

2- الديمقراطية والليبرالية والعلاقة بينهما

تجدرالاشارة الى الديمقراطية والليبرالية ، مفهومان نـشئا بأنفـصال ، فالديمقراطيـة هـي مفهـوم أقدم من الليبرالية من الناحية التاريخية ، وأن الكلمة دخلت الانكليزية في القرن الـسادس عـشر ، عـبر كلمـة ديمقراطـي democratic الفرنـسية ، فـأن جـذورها أغريقيـة ، أي أنهـا متحـدرة مـن ديمقراطيـا democratic المركبة من كلمتي ديموس demos "الشعب" وكراتوس kratos حكم أو سلطة ، أي " حكـم الشعب " . "فالديمقراطية" تعني صيغة للحكم ، تكون فيها السلطة للشعب بدلاً من الملوك والطبقـات والارستقراطية ، والديمقراطية تتبع وجود جماعة سياسية يتمتع أفرادها بنوع من المساواة السياسية.

أما كدلاله أصلاحية ، تنصب على شكل الحكم الذي يتسم ، في جوهره بتوسيع دائرة الحريـات والحقـوق والمـشاركة والمـساواة أمـام القـانون ، والـذي ظـل يمثـل تطلعـاً دائمـاً بالنـسبة للمجتمعـات البشرية،على أمتداد تاريخها السياسي ، وعلى أختلاف محدداتها الزمانيـة والمكانيـة والعرقيـة والعقديـة واللغوية والثقافية وغيرها ، وقد يبدو " الحكـم مـن قبـل الـشعب " مفهومـاً غامـضاً ، ولكـن المظـاهر خادعة ، فتاريخ فكرة الديمقراطية معقد ، ومطبوع بحشد من التصورات المتضاربة ، وثمة مجـال واسـع للاخـتلاف ، منـذ أقـدم التـشكيلات الاقتـصادية والاجتماعيـة وثمـة جـدل واسـع حـول عبـارة " حكـم الشعب"... ومجالات الاختلاف لا تقف عنـد فـترة محـددة ، منـذ اليونـان القديمـة الى العـالم المعـاصر ، هنالك أراء متباينة ومتناقضة ، حول الحكم والشعب ، حـول الـشروط والمتطلبـات " للحكـم " النـاجح من قبل الشعب ، وهل يتطلب الناس ، أن يكونوا متعلمين قبل أن يصبحوا ديمقراطيين ، ومـا هو مستوى الثروة الاجتماعية للحفاظ على هـذا النظـام ، وهنـاك حـشد مـن الاراء والقـضايا والمفاهيم ، التي لا حصر لها ، تؤكد دائماً ، الى بقاء معنى الديمقراطية مفتوحاً وغير محسوم... ويتقبل الخلاف... غـير إن توصـل البـاحثين والمفكـرين الى مقاربـات مـستمدة مـن الاسـاليب المتباينة لتوسيع الديمقراطية ، التي يعني الدفاع عنهـا مـن منطلـق القـول بأنهـا الاقـرب بـين البدائل ، مثل المساواة السياسية والحرية والحكم الذاتي المعنوي والاخلاقي والمـصلحة العامـة ونوع مـن المـساومه الاخلاقيـة المنـصفة قـرارت ملزمـة تأخـذ مـصلحة الجميـع في الحـسبان،

الفائدة الاجتماعية ، تلبية الحاجات ، كفاءة في القرارات ، نوع المشاركة في الحكم ، او نوع من أنواع المساهمة في صنع القرار وما البدائل والخيارات التي تواجهها اليوم؟ ، هل في إعادة صياغة فكرة الديمقراطية في أواخر القرن الثامن عشر والتاسع عشر في التراثين الليبرالي والماركسي . أم ماذا؟.

أما " الليبرالية " فهي مأخوذة "اللغة اللاتينية" من اللفظ اللاتيني Liberalis بمعنى " حر " من "الحرية " ويعود مفهومها بجذوره الفلسفية الى مذاهب " جون لوك " والتنويريين الفرنسين بخاصةً ، الذي تبلور فكرهم في أوربا في عملية الانبعاث او النهضة ، وبدأ بأواخر القرن السادس عشر، وبداية القرن السابع عشر والثامن عشر ، خلال نضال النزعة الليبرالية ضد الطغيان والدول الاستبدادية .

وجاءت " الليبرالية " كبرنامج أيديولوجي للبرجوازية الصاعدة من رماد الاقطاع ، وكتعبير ثوري عن حاجتها الملحة أقتصادياً وسياسياً لتحطيم ، كافة الحواجز القائمة على طريقها في طبيعة وقوانين وميكانيزمات النظام الاقطاعي المدعوم من الاكليروس الكنسي ، والذي لم يعد مناسباً أنذاك، مع مقتضيات حركة رأس المال في نهوضه وتوسعه . وبما أن تلك الضرورات في مستوى البنية التحتية كان لابد لها في تحويلات كبرى تناسبها في مستوى البناء الفوقي ، فقد قام المفكرون الليبراليون ، بتدمير الاسس النظرية للنظام القديم الذي كانت " النبالة" فيه عنواناً لـ" أمتياز "كما" الحقوق " هي المعادل الموضوعي لـ "حيازة الارض" وبشروا نظرياً ، بمجتمع جديد يمثل مصدر الثروة فيه " راس المال " القائم على " الملكية الخاصة" ، و" حرية السوق " المستندة الى "حرية المنافسة" وهكذا يمكن القول أن الليبرالية الاقتصادية والسياسية ، ولدت في رحم النظام الرأسمالي، كنتاج لمرحلة السوق الرأسمالي ولتبرير حقوق الطبقة البرجوازية الصاعدة، وأستندت الى عدد من النظريات والمبادئ ، كنظرية الحقوق والحريات الطبقية ، ونظرية العقد الاجتماعي ، ومبدأ المنفعة " التي جرى الحديث عنها من قبل " .

على أن الاقتران بين " الديمقراطية " و " الليبرالية " لم يقع ، وعلى ما أعتقد غير وارد ، حيث تشير الاحداث التاريخية الغير ذلك ، "الانبثاق الاول للديمقراطية اليونانية ، كان في أواسط القرن السادس قبل الميلاد في مدينة كايوس " Chios"

اليونانية وسرعان ما أنتشر في أثينا ، وأنه " الانبثاق " ، جاء عبر تغيرات متواصلة على أمتداد عـدد كبـير من الاجيال*... وكان شكل تطور الديمقراطية في أثينا مصدر الهـام مركـزي بالنـسبة الى الفكـر الـسياسي الحديث "أنظر فـنلي 1983 ، بيرنـال 1987" ، فمثلهـا مثـل أثينـا . الـسياسة "المـساواة بـين المـواطنين ، الحرية ، أحترام القانون والعدالـة". أثـر في التفكـير الـسياسي في الغـرب ، مـع أن هنـاك أفكـار مركزيـة معينة مخالفة مثل المفهوم الليبرالي الحديث الذي يقـول أن البـشر " أفـراد" لهـم " حقـوق " ، يتعـذر أرجاعها على نحو مباشر الى أثينا" .

ومهما يكن ، فأن الفكر الاثيني تعرض للنقد من قبل مفكريه أنفسهم ، من أمثـال " توسـيديد " نحو 460 – 399 ق.م ، و "أفلاطون" 427-347 ق.م ، و"أرسطو" 384-322 ق.م، أنظر جـونز 1957 ،" فارار1992".

يشير ديفيد هيلد.." كانت الديمقراطية الاثينية مطبوعة بنوع من الالتزام العام بمبـدأ الفـضيلة المدنية أو الاهلية Civic virtue بالولاء للدولة المدنية الجمهورية وأخـضاع الحيـاة الخاصـة لمقتـضيات الشؤون العامة والخير مشترك ، "فالعام " و" الخاص" متظافران ، على الرغم من أن التسامح يبقى.،كـما يشير بريكس جوهرياً كي يتمكن الناس من الاستمتاع ب "أسلوبهم الخاص" وأن ديمقراطيي أثينـا كـانوا ميالين الى الرأي القائل " أن فضيلة الفرد مطابقة لفضيلة الموطن " ، فالافراد ليسوا قادرين على تحقيـق ذواتهم والعيش بكرامة إلا كمواطنين من خلال المدينـة "البـوليس"... كانـت حقـوق المـوطن وواجباتـه مرتبطة بحالته هو ، كانت نابعة من وجوده بوصفه مواطنـاً ... حقوقـاً وواجبـات " عامـة" وهـذا عـلى نقيض مواقف الليبرالية لاحقاً ... حيـث تطلبـت "الليبراليـة" الى أبتعـاد الدولـة عـن التـدخل في شـؤون مواطنيها "التدخيلية" في حين كانـت ديمقراطيـة أثينـا تـشير الى أن أي حيـاة نـاجزة وصـالحة ليست ممكنة إلا في ظل المدينة "البوليس" عن حاجتها الملحة أقتـصادياً وسياسـياً لتحطـيم ، كافة الحواجز القائمة على طريقها في طبيعة وقوانين وميكانيزمات النظـام الاقطـاعي المـدعوم من الاكليروس الكنسي ، والذي لم يعد مناسباً أنذاك، مع مقتضيات حركة رأس المال في نهوضه وتوسعه . وبما أن تلك الضرورات في مستوى البنية التحتية كـان لابـد لهـا في تحـويلات كـبرى تناسبها في مستوى البناء الفوقي ، فقـد قـام المفكـرون الليبراليـون ، بتـدمير الاسـس النظريـة للنظام القديم الذي كانت " النبالة" فيـه عنوانـاً لـ" أمتيـاز "كـما" الحقـوق " هـي المعـادل

الموضوعي لـ "حيازة الارض" وبشروا نظرياً ، بمجتمع جديد يمثل مصدر الثروة فيه " راس المال " القائم على " الملكية الخاصة" ، و" حرية السوق " المستندة الى "حرية المنافسة" وهكذا يمكن القول أن الليبرالية الاقتصادية والسياسية ، ولدت في رحم النظام الرأسمالي ، كنتاج لمرحلة السوق الرأسمالي ولتبرير حقوق الطبقة البرجوازية الصاعدة، وأستندت الى عدد من النظريات والمبادئ ، كنظرية الحقوق والحريات الطبقية ، ونظرية العقد الاجتماعي ، ومبدأ المنفعة " التي جرى الحديث عنها من قبل " الدولة ...كان أفلاطون في كتابه " الجمهورية " أعطى صورة الدولة – المدنية ، كما تصورها ، وفيها يتسائل عن معنى فكرة الحق والعدالة ، وظل هذا التساؤل في كل الأزمنة ، ولا زال يبحث عن أجابة... وتكمن أهمية البحث لأفلاطون في فكرة " الحق والعدالة" من أنه وضع الدولة أو المدينة على أعتبارها أوسع نطاقاً من الفرد ، والتي خلص ، في سياق بحثه لهذه الفكرة في "المدينه الفاضلة" ، الى أن أصل الدولة – المدينة يعود الى عامل أقتصادي بدرجة أساسية ، وهو أول من أشار الى التقسيم الطبقي للمجتمع ...

وعلى الرغم من الخلافات والتباين في الاراء بين كبار مفكري اليونان ،وبخاصة أرسطو حول تفاصيل المدينة - الدولة الديمقراطي الكلاسيكي وتسويغه!...

غير أن ما يمكن الاشارة أليه أن الاقتران بين " الديقراطية" و "الليبرالية " لم يأتي ، تاريخياً ضربة واحدة بل العكس هو الصحيح ، حيث أن " الليبرالية " تقر بأ ختلافها عن الديمقراطية ، كما أشرنا ، فأنها قاومت " الديمقراطية " ردحاً من الزمن ، قبل أن تعود لأستيعابها بالتدريج فحق التصويت على سبيل المثال ، ظل قاصراً على الطبقات الرأسمالية العليا وحدها ، حتى الثلث الاول من القرن التاسع عشر، ففي بريطانية التي شهدت ولادة الفكر الديمقراطي ، لم تمنح إلا مؤخراً حق التصويت للفئات ذات المؤهلات الدنيا ، وشوهت التمثيل الشعبي عن طريق التقطيع المصطنع للدوائر الانتخابية ، بحيث لا تكون لمصلحة المشتغلين بالصناعة "فالويغز والتوريز"*** شأنهما شأن المحافظين والليبرالين في أمريكا اللاتينية ، كانا عبارة عن جناحين من المؤسسة نفسها التي لم تكن تمثل مصالح متضاربة ، بقدر ما كانت تسعى لتأمين الحد من السجال السياسي في أوساط النخبة القيادية ، وفي تاريخ الولايات المتحدة ، ظل أختيار النخب حقبة طويلة " محصوراً جداً " وهناك معاهد خاصة فضلاً عن الارث

العائلي ، للنخب القيادية ونطاق التصويت محصوراً بدافعي الضرائب ، وأبعاد السود عن التصويت في أمريكا ، وفي فرنسا أستبعدت النساء ، قرابة القرن ، قبل أن تعتمد الاقتراع العام الذي أشتمل عند ئذ على النساء ، منذ " 1848 حتى 1945 "، وفي غيرها من الدول الليبرالية ، أنتظرت للحصول عليه ، حتى نهاية الربع الاول من القرن العشرين .

يقول "آلان تورين "، كان مفكرو الدولة الليبرالية ورجالها مقتنعين جميعاً بمخاطر الديمقراطية ، ولسنا نجد عند المفكرين الامريكين الذين يتفكرون في أمر النظام الذي تولد من ثورتهم "او على الاصح عن حربهم من أجل الاستقلال" مسألة أشدَّ حضوراً من مسألة أستبداد الاكثرية.. ما العمل حتى لاتحول قرارات الاكثرية ، دون أن يكون الحكم مضموناً من جانب الفئة المميزة "كما جرت الاشارة لهم" ، وهذا الفهم النخبوي ، قد أنتصر في بريطانيا على يد كبار الدستورية من أمثال "باجيهوت "، وما تتمتع به الارستقراطية ، التي ساهمت مساهمة نشطة في القضاء على الملكية المطلقة، ولقد أستعار "جوزيف شومبيتر" إن هذا التراث يعود الى الدستورين الانكليز وخاصةً الى توافر أوساط سياسية معينة في أنكلترا ، لم تكن متوافرة في جمهورية " "فيمارا" وطرحه يعارض مع الفكرة الكلاسيكية القائلة بوجود قرار تتخذه أرادة أكثرية المواطنين ملء حريتها ، وبالتالي فأنه يستبعد تعريف الديمقراطية بما هي أختيار حر لفريق من الحكام ... يلاحظ أن الكثير من المفكرين والباحثين، تبعاً لمنطلقاتهم الفكرية ، يقدمون مفاهيمهم أحياناً متعارضة أو متناقضة ،حتى من داخلها على سبيل المثال ، هناك من يعارض الليبرالية في داخل المدرسة واحدة، في حين يعتبر البعض منهم ناقلين لافكار القدماء الى الحديثين لأنهم سعوا للمزج بين الروح الوطنية والمصلحة الفردية بينما هي الانسان والمواطن ، بين الحرية والمشاركة في الشؤون العامة والصالح العام ، لكنهم رفضوا إيلاء ثقة غير محدودة سواءً للمصلحة الفردية أو للسيادة الشعبية ... في حين أن النفعيين حاولوا المزج بين المصلحة الفردية والصالح العام ... كالسعي للسعادة الشخصية ، وكلاهما لا يرى تعارضاً بين المصلحة الفردية والتوحيد المجتمعي... وتاريخياً ساد الفكر الليبرالي من "هوبز" الى ستيوارت مل مروراً بنيامين كونستان وتوكفيل ، لكن الفكر النفعي "وهومن نفس المدرسة" فرض نفسة في القرن التاسع عشر "الرأسمالي" ومع الولفير ستيت Walfer State "دولة الرفاهية" في القرن

العشرين ... فقد عارض "جيمس ستيوارت مل"في ملاحظاته على الحكم التمثيلي سلطة الاستبداد التي كانت في عهده وراء أقنعة مختلفة ، معارضاً أولائك الذين أيدوا هذا الشكل أو ذاك من أشكال السلطة الاستبدادية وعارض الكثير من فرضيات وأفكار " بنتام " النفعية ... فقد تصور "مل" السياسة الديمقراطية آلية ممتازة للتنمية ، الذاتية الاخلاقية ، وكذلك بقى التوسع "الاعلى والمتناغم " للقدرات الفردية هاجساً محورياً ، غير إن هذا الهاجس لم يقده الى ريادة اي صيغة من صيغ الحكم الديمقراطي المباشر أو الديمقراطية اللاتمثيلية، لقد ظل "مل" شديد الارتباط ، متطرف الشك ... بنماذج من الديمقراطية. إن ملاحظات "مل" حول الحكم التمثيلي يمكن إيجازها على النحو التالي : أمن الشخص والملكية والعدالة المتكافئة بين الافراد هي حاجات المجتمع الاولى وغايات الحكم الرئيسية .

غير إن كارل ماركس كان قد أنتقد الصيغة الاصلاحية لجون ستيوارت مل ومحاولاته التوفيق بين أضداد لا يمكن التوفيق بينها فعمله "مل" يستوجب المحاولة الى إذابة أمن الشخص والملكية ، العدالة المتكافئة ، ودولة ذات قوة كافية لمنع الحروب أو خوضها والحفاظ على المعاهدات ، في بودقةٍ واحدة في طبخة متجانسة ...

ويخلص ماركس للقول ، إن عمل "مل" في الحقيقة عرضة لتفسيرات مختلفة ، ذات علاقة ليس فقط بقضايا التأكيد بل بزخم الليبرالية السياسية والديمقراطية الليبرالية بالذات " " وظل ماركس وأنجلس يهاجمان فكرة الدولة الليبرالية** " المحايدة " وأقتصاد السوق "الحرة" وفي إشارة له يقول ماركس " ففي أي عالم رأسمالي صناعي يستحيل ، بالمطلق على الدولة أن تكون محايدة أو على الاقتصاد أن يكون حراً ، صحيح إن دولة "مل" الديمقراطية الليبرالية قد تدعي أنها تعمل لخدمة مصلحة المواطنين ، قد تدافع عن مشروعيتها من خلال الوعد بإدامة " أمن الشخص وملكيته " مع الحرص ، في الوقت نفسه على ترسيخ " العدالة المتكافئة" بين الافراد . غير إن هذا الوعد يتعذر تحقيقه على صعيد الممارسة العملية ، كما جادلا مؤكدين بإن " أمن الشخص " متناقض مع واقع المجتمع الطبقي ...الخ

فالليبرالية ، أذن ، ولدت أقتصادياً أولاً ثم تمقرطت وراء ذلك هو أضطرار البرجوازية لتوسيع دائرة الحقوق والحريات التي طالما دافعت عنها أثناء مرحلة

نهوضها الثوري ، لتشمل كل الموطنين بأعتبار أن هذه الديمقراطية ، في جوهرها هي تعظيم "المساواة " في فرص الحياة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و "لتحرير" القوى الكامنة لدى الانسان لتحقيق ذاته .

ومن جهة أخرى يجري الالحاح على المساواة الديمقراطية "كبنية سياسية" بالاقتصاد الليبرالي ، وبالتالي يمكن كتابة المعادلة الشهيرة " السوق = الديمقراطية ، ونظراً لأن هذا " السوق " الذي يجري التأكيد عليه في الفترة الراهنة ، هو ليس مقولة معلقة في الهواء ، بل هو سوق في إطار الرأسمالية ، فأنه يمكن كتابة معادلة أخرى هي "السوق" الرأسمالية ، وإذا أكتشفنا " الرابطة "

الوثيقة بين هاتين المعادلتين نستطيع أن نستنتج أن "جوهر" تلك المعادلات ، حسب أطروحات الفكر الاقتصادي المسيطر ، هو التالي : رأسمالية = ديمقراطية ، وهذه المعادلة تثير الشكوك منذ بداياتها . ذلك لأن التشديد على الديمقراطية في مثل هذه الظروف ، يخلط "الحق بالباطل" ، على حد تعبير الاقتصادي المصري المعروف "سمير أمين" فمن المعلوم أن ديمقراطية المستوى السياسي ظلت وستظل كذلك لأسباب تكمن في طبيعة النظام ذاته ، تسير متناقضة مع المستوى الاقتصادي، الذي لا يمكن أن يكون ديمقراطياً، لأنه يرتكن الى منطق الملكية الخاصة والمنافسة ، التي لا يمكن أن تكون ديمقراطية أصلاً لأن القانون الاقتصادي المحرك للنظام لا يجري تحقيقه بين أطراف العملية الاقتصادية بأتفاق ساده "جنتلمان" بل عبر عمليات صراع ومنافسة ضارية وأبتلاعات متواصلة ، إن النمط الرأسمالي ، أذن ، لا يفرض الديمقراطية فرضاً ، بل تم التوصل أليها عبر مساومات تاريخية بين القوى المتصارعة ، وكانت هذه الصيغة معمدة بالدم والتضحيات الجسيمة . وتاريخ الرأسمالية الملموس ، ليس المفترض ، خير شاهد على ذلك** . إذ يلاحظ ومنذ أن أنبثقت المانيفاكتورات Manufactures "نشأ الصراع الضاري الذي خاضته corporate towns" مدن الطوائف الحرفية " في أنكلترا ضد هذه المنابت الجديدة للصناعة . وإن اكتشاف مناجم الذهب والفضة في أمريكا وأقتلاع سكانها الاصلين من مواطنهم وأستعبادهم ودفنهم أحياء ، في مناجمهم، لبدايات غزو ونهب الهند الشرقية ، وتحويل أفريقيا محمية لصيد ذي البشرة السوداء .

إن ذلك يمكن أن يميز فجر عهد الانتاج الرأسمالي وإن هذه العمليات الرغيدة هي العناصر الرئيسية للتراكم الاول، ثم أعقبتها الحروب التجارية التي خاضتها الامم الاوربية جاعلة الكرة الارضية ساحتها .. "وتتوزع مختلف عناصر التراكم الاولي في تسلسل زمني متعاقب" الى هذا الحد أو ذاك بين مختلف البلدان وبخاصة أسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا وأنكلترا ... وأستخدمت أنكلترا في أواخر القرن السابع عشر العنف الوحشي ، كالنظام الاستعماري ، مثلاً. ولكنها جميعا " الرأسمالية" تستخدم سلطة الدولة أي العنف المنظم والمركز في المجتمع ...

يلاحظ إن "ديفيد هيلد" يلخص بين الديمقراطية والليبرالية " ومابعدها بقوله ، من العصور القديمة الكلاسيكية الى القرن السابع عشر ظلت الديمقراطية مقترنة الى حدٍ كبير بجمع المواطنين في جمعيات أو أمكنة أجتماعات عامة ، ومع أواخر القرن الثامن عشر كان التفكير بها ، بوصفها حق المواطنين في المشاركة بتقرير مصير الارادة الجماعية عن طريق ممثلين منتخبين " نظرية الديمقراطية التمثيلية" التي أحدثت أنقلاباً جذرياً في منطلقات الفكر الديمقراطي المرجعية ... أما مسألة حق أنتخاب عام وشامل حقاً في بعض البلدان، فقد تركت عموماً لجملة النضالات الموسعة والمقموعة بعنف أكثر الاحيان لناشطي وحركيي الطبقة العاملة والحركة النسوية في القرنين التاسع عشر والعشرين غير إن الانجاز لهولاء كافةً بقى هشاً في المانيا ، إيطاليا ، اسبانيا ، كما جرى عملياً أنكاره على جماعات معينة مثل الامريكيين من ذوي الاصول الافريقية في الولايات المتحدة

قبل الحقوق المدنية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين... إن تعزيز الديمقراطية التمثيلية ، المفهومة على هذا النحو كانت ظاهرة تخص القرن العشرين ، وقد يتعين على المرء حتى أن يقول أنها ظاهرة عائدة الى أواخر القرن العشرين .

وهكذا –اذن- لا يمكن أعتبار الليبرالية والديمقراطية شيأ واحداً هناك دولاً ديمقراطية غير ليبرالية على سبيل المثال السلطة الفلسطينية أو يوغسلافيا التي كانت ليبرالية في ظل حكم " تيتو" وتحولت نحو الاسوء بعد أن أصبح النظام فيها ديمقراطياً أما اليونان فهي مهد الديمقراطية وأن الديمقراطية هي التي حكمت بأعدام سقراط ومارتن لوثر" غير ليبرالي " الذي كان صراعه مع السلطة أساساً لحرية الاعتقاد وحرية التفكير

وحرية التعبير كما ويلاحظ إن المانيا النازية أنهارت رغم ديمقراطيتها وإن الليبرالية الديمقراطية لم تتحقق للألمان إلا بعد أن تم فرض نظام من الخارج أثر احتلالها وتقسيمها بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن أزدهرت أقتصادياً . وعلى صعيد البلدان العربية يلاحظ إن دول الخليج رغم أزدهارها الاقتصادي وغنى دولها ليس كافياً وحده لنمو الديمقراطية الليبرالية ، لأن الثراء الذي مصدره طبيعياً ، يجعل الدولة في غنى عن الشعب فهو لايستطيع محاسبتها لأنها ليس بحاجة الى ضرائبه ، بالأضافة إن "البرلمانات " ممكن تجميدها أو تعطيل عملها بجرة قلم من الامير أو الملك ،لأن "الاموال تأتيها من دون أن تكون حاجة الى تعديل قوانينها ونظام الحكم فيها"، بمعنى أكثر إن الثراء يدفع بمزيد من الدكتاتورية . وختاماً إن تجربة الغرب المتطور صناعياً لم تكن لها أصول جنينية فيما يتعلق " بالديمقراطية والليبرالية " إلا انها مرت بمراحل تاريخية عديدة مكنتها من التكيف والانتقال من الليبرالية الدستورية الى الرأسمالية الى الديمقراطية الليبرالية ومحاولة التقليد ستبوء بالفشل وأن الدول التي تحاول الانتقال من نقطة الصفر الى الديمقراطية تحولت الى أنظمة ديكتاتورية تمارس أبشع القهر والطغيان والتاريخ المعاصر خير شاهد.

الفصل الثاني

المبحث الاول: برامج التثبيت والتكيف الهيكلي للاقتصاد

إن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي الاقتصادي هي حصيلة تفاعل عدة عوامل وأفكار وآليات ، دولية ومحلية ولذلك فإن اهدافها الحقيقية وزاوية النظر أليها تختلف بأختلاف المدارس الفكرية والسياسية والاقتصادية، كما وتختلف وجهات النظر سواءً من قبل الدوائر المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما ، أو وجهات النظر لدول او الحكومات التي تتبناها او التي تعارضها او من وجهة نظر الدول الراسمالية المتطورة الصناعية او من وجهة نظر الشعوب في البلدان النامية على أختلاف طبقاتهم الاجتماعية او من وجهة نظر العديد من المفكرين والباحثين والكتاب على أختلاف مذاهبهم الفكرية ، وسنحاول تحليل هذه الافكار واهدافها وفقاً لأهم وجهات النظر ومبرراتها وموقفها من الازمة والمديونية والتنمية . وقبل ذلك، يتعين أن نتعرف على الخطاب الليبرالي ومشاريع التكيف الهيكلي الجديد الذي صاغتها المؤسسات الدولية المتخصصة ، ليس لحل الازمات المتعددة في معظم البلدان النامية ، وأنما كعوامل لأستراتيجية عالمية جديدة البعد لتكييف تلك البلدان وتهيئتها للظروف والتحولات الجديدة في الاقتصاد العالمي ، ومن هذه الملاحظة ، ثمة ضرورة للحديث ولو بشكل مكثف عن الجذور الفكرية لبرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي في الاقتصاد للبلدان النامية ومساءلتها ، لأكتشاف جوهرها وموقفها من التنمية الحقيقية في هذه البلدان .

1- برنامج التثبيت الاقتصادي – Economic Stabilization Program

فيما يتعلق ببرنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي وهو" برنامج قصير الاجل " وتهدف سياسته حسب الصندوق الى خفض التضخم وأستعادة قدرة العملة على التحويل وتجديد خدمة الدين وتتضمن أجراءاته تقليل النفقات ، وجاءت صياغته وفق رؤيه النيوليبرالية " التي ترى إن الاختلال الخارجي " عجز ميزان المدفوعات " يعكس ، في التحليل الاخير ، وجود فائض طلب يفوق حجم الموارد

الذاتية المتاحة ، وإعادة الهيكلة " المقررة من الصندوق والبنك الدوليين " . الامر الـذي يـدفع البلـد الى الاسـتدانة وزيـادة أعبـاء الـديون الخارجيـة ، ولـتلافي مـشكلات الاخـتلال الخـارجي ومتاعـب الـديون الخارجية ، يتطلب الامر كبح نمو الطلب المحلي للوصول الى وضـع مـستقر ، قابـل للاسـتمرار ، ويكـون البلد فيه قادراً على تغطية العجز في الحساب الجاري ، بتدفقات رأسمالية طوعيـة ، تتوافـق مـع قـدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية، ومن هنا فالانكماش جـوهر البرنـامج ، هـو زيـادة قـدرة البلـد عـلى الوفاء بألتزامات ديونه الخارجية.

كما يؤكد "ميشال شوسودوفسكي"- إن خطـط التثبيـت المـاكرو أقتـصادي "وبرنـامج التـصحيح الهيكلي" المصممة من قبل صندوق النقد الدولي تشكل وسيلة شديدة الفاعليـة ، لأعـادة تنمـيط حيـاة مئات ملايين الاشـخاص، وللتـصحيح الهـيكلي أثـر مبـاشر عـلى ظـاهرة عولمـة الفقـر. كـما إن عمليـة " الجراحة" الاقتصادية التي تتم بحسب وصفه " الصندوق" ، تؤدي الى ضغط المداخيل الفعليـة وتـدعيم منظومة التصدير المرتكزة على يد عاملة رخيصة .

ومهما كانت تشخيصات "الصندوق" للمشكلة التي تتحدد في وجود فـائض الطلـب ، ولمـا كـان هذا الفائض يترافق مع وجود "فجوة" واسعة في المـوارد المحليـة "زيـادة معـدل الاسـتثمار عـن معـدل الادخار المحلي" وبوجود عجز في الموازنة العامة للدول وبأرتفاع معدل التضخم، وهـي أمـور ذات صـلة بالاختلال الخارجي ،فأن منهج الصندوق يتمحور حول مايسمى "بأدارة الطلب" الذي يهدف الى خفـض معدل نمو الطلب المحلي عن طريق*:

1) خفض فجوة الموارد المحلية .
2) تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة الى الناتج المحلي الاجمالي .
3) أمتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم .
4) تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

ومما يلاحظ إن برنامج التثبيت ، يهدف الى أستعادة التوازن الكلي للاقتصاد من خلال جملة من الاجراءات الكفيلـة حـسب توجهـات "الـصندوق" التـي تـصحح العجـز في الموازنـة العامــة للدولــة وتحريــر ســعر الفائــدة وتوحيــد ســعر الــصرف ، وفي ضــوء هــذه

الرؤية ، فإن هناك جملة من السياسات النقدية والمالية، التي أنبثقت عن هذا البرنامج ، وبخاصةً حالة البلدان النامية**، فقد تزايد دور "الصندوق" بشكل لافت للنظر خلال الثمانينات والتسعينات وفي ظروفنا الحالية" بداية الالفية الثالثة ، وذلك بسبب ظاهرة العجز المترف في موازين مدفوعات هذه البلدان "النامية" وزيادة مديونيتها الخارجية تجاه البلدان المتقدمة صناعياً والمنظمات المالية الدولية بشكل مستمر ، كما وأصبح معروفاً الاجراءات المقترحة ، لأجل تخفيض حدة أزمة مدفوعات الصرف الاجنبي والعمل بأتجاه "كما يفترض" إزالة عجز ميزان المدفوعات في الاجل الطويل ، بل وأضحت هذه البرامج تتعدى ذلك ، الى كيفية تنظيم القروض ودفع أقساط الديون وفوائدها المستحقة وأعادة جدولتها ، وتقديم القروض التي تسمح بتفادي الازمات الحادة في العرض الاجنبي ، وأمتد دور "الصندوق" أكثر ليشمل التدخل في رسم السياسة الاقتصادية الكلية للدول التى تعاني من أزمات . مما أنعكس عن زيادة محسوسة في أسعار الفائدة "المدينة والدائنة" وتنظيم الائتمان المصرفي والحد من عجز الموازنة ، وخفض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ، مع تحرير التعامل في سوق الصرف الاجنبي ، والعمل على خفض الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الموارد السيادية" زيادة الضرائب ،أرتفاع أسعار الطاقة ، زيادة رسوم الخدمات العامة ،أرتفاع أسعار منتجات القطاع العام ". وخفض نمو معدل الانفاق الحكومي "عن طريق تقليل الدعم الى أدنى الحدود ،وخفض التوظيف الحكومي ، والضغط على الانفاق العام الاستثماري".

ومما يميز سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي للاقتصاد، المقرر من قبل "الصندوق والبنك الدوليين" عن الاصلاحات المقررة وطنياً، هو إن سياسة التثبيت والتكيف تهدف الى ألغاء دور الدولة الاقتصادي ولخصخصة المؤسسات الاقتصادية العامة بأسرع ما يمكن وكشف السوق والاقتصاد المحلي أمام المؤثرات الخارجية والى دمجها مع الاقتصاد العالمي، أما الاصلاحات الوطنية فأنها لا تنطلق عادة من تثبت مالي للميزانية وميزان المدفوعات وأعادة الهيكلية للقطاعات المصرفية والمالية والانتاجية وأطلاق الاسعار دفعة واحدة، وأنما أجراءاتها تتصف بالتدريج زمنياً وقطاعياً، ومحاولة المؤامة بين الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبين تفضيل السوق وتنشيط عمل القطاع الخاص وبالتالي الانتاج على الاسواق الخارجية .

كما ويلاحظ إن "الصندوق" ترتبط نماذجه بأعادة جدولة الديون وفقاً لأتفاق مع مجموع الدول والمصارف الدائنة ، وعدم خضوع الاصلاحات الوطنية لعملية إعادة جدولة ، بالاضافة الى ذلك إن برنامج " الصندوق والبنك الدوليين " يهدفان الى تقليص دور الاصلاحات الاقتصادية الوطنية مسبقاً ، وذلك عبر الخصخصة للقطاع العام ، وتجميد الاستثمارات الحكومية في قطاعات الانتاج أو معظمها ، وفي أهم المرافق والبنى التحتية "وتحجيم دور الدولة مقابل ترك خيارات متعددة ومفتوحة بشأن دورها " الدولة وقطاعها العام " والقطاع الخاص والمختلط والتعاوني والاهلي " غير الحكومي وغير الخاص" في النشاط الاقتصادي بعد أدخال سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي للاقتصاد .

يتعين أن نعلم ، إن التوجه العام لهذه البرامج ، تنطلق من المفهوم الليبرالي ، الذي يراهن على الدور القائد والموجه الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص ،في الاسراع في عملية النمو وقيادة عمليات التصنيع والتحديث ، كبديل اكفأ من القطاع العام ، وهو دور يعتمد في إطاره النظري والفكري على منطق المنافسة في السوق ، والى أعتبارات الربح الضيقة ، مع تراجع واضح لدور التخطيط وتدخل الدولة في آليات العرض والطلب ، وفي سياق التمهيد والقبول لهذا البرنامج فقد تم أصدار قانون الاستثمار في العراق على سبيل المثال كما وتجري سن قوانين وأجراءات تتعلق بتشجيع القطاع الخاص وفي تقديم تسهيلات نقدية للتجار ، وغيرهم من رجال الاعمال الى أستيراد مايلزمهم من مواد خام ووسيطة وأنتاجية لمشاريعهم ، كما يغض النظر عن الرقابة للاسعار وغيرها من الاجراءات التي" سيأتي الحديث عنها لاحقاً"، وترك العمل لآليات العرض والطلب أن تعمل ،ومن الادوات التي تستخدم في هذا المجال من قبل الصندوق والبنك الدوليين ومن وراءهما المنظمات المالية الدولية ، في ذلك الى ما يسمى " أستقلال البنك المركزي عن السلطة السياسة ، وكذلك أستقلاله عن البرلمان ، فلا مسؤولية له أمام الحكومة ولا أمام البرلمان وعادةً مايكون كبار المسؤلين في البنك المركزي- في كثير من الاحيان في البلدان النامية – هم من العاملين السابقين في المؤسسات الدولية ... كبار المسؤلين في البنك المركزي- في كثير من الاحيان في البلدان النامية- هم من العاملين السابقين في المؤسسات الدولية...كذلك ، فإن برنامج التثبيت الاقتصادي ،يتطلب من البلد المدين أن يكون تحت رقابة صارمة

وأشراف من قبل"الصندوق" ويعمل هذا على تطبيق مجموعة من السياسات النقدية والمالية ،التى تستهدف القضاء على التضخم الذي يؤثرعلى ميزان المدفوعات*، وبالتالي الميل للاستدانة ، ولتحقيق هذا الغرض يقاس ، بما يحققه البلد من خفض في عجز الموازنة العامة للدولة ، وفي زيادة في الاحتياطيات النقدية International Resource ومن فائض في ميزان المدفوعات ، حتى لوأدى ذلك على حساب وقف التنمية وزيادة معدل البطالة ، وزيادة تدهور مستوى معيشة الموطنين .

وعلى مايبدو إن نقطة الارتكاز الاساسية في برنامج التثبيت هي خفض " او أنكماش" الطلب الكلي ، وبناءً عليه ، فهو ذي طابع أنكماشي .

يقول "شوسودوفسكي- إن المزيج الثلاثي، المكون من التقشف في الموازنة وفتح الحدود والخصخصة ، يجري تطبيقه في أكثر من 100 بلد مدين في العالم الثالث وأوربا الشرقية، حيث تفقد هذه البلدان كل سيادة أقتصادية وكل رقابة على سياساتها الضريبية والنقدية، وبنوكها المركزية ووزاراتها المالية يعاد تنظيمها ، ومؤسساتها الحكومية تختفي ، وتفرض عليها وصاية أقتصادية ، وتتشكل نوع من حكومة وموازنة قوامها المنظمات المالية الدولية ، لا تقدم أي حساب أمام المجتمع المدني ، أما البلدان التي لا تنفذ قواعد صندوق النقد الدولي فتوضع على اللائحة السوداء.

كما وتشير بحوث أخرى ، الى التأكيد إن تحديد التثبيت المالي كهدف عاجل وتحديد إعادة الهيكلة كهدف في المدى المتوسط ، يتحدد تفعيل النمو الاقتصادي هدفاً في المدى الطويل ، ووفقاً لهذا البرامج الخاصة بالاصلاح الاقتصادي . الحق إن المطعن الاساسي في وصفة التثبيت المالي وإعادة الهيكلة وأستئصال الاختلالات الاقتصادية ...أستناداً لوصفة " الصندوق والبنك " حول التوازن المالي والنقدي في " الميزانية العامة "وفي ميزان المدفوعات قبل إعادة الهيكلة وتفعيل النمو ، والملاحظة هنا بينما تتصف أهمية أهداف التثبيت المالي بالدقة والوضوح والاولوية الزمنية والاستراتيجية لدى التنفيذ ، يلاحظ إن إعادة الهيكلة أو التكيف ، تأتي في مرحلة زمنية لاحقة ، كما يتصف أستئناف النمو الاقتصادي بالتأجيل الزمني وبالمقاربة

التقريبية والاحتمالية. وللمقارنة إنة بينما التثبيت المالي يعيق ويؤخر ويضعف النمو لانه أنكماشي النزعة وهيكلي الاغراض بينما الثاني هو النمو بعينه**.

إن واقع الحال يشير إن التثبيت المالي يضيق آفاق تفعيل النمو بفعل إعادة الهيكلية ، وبالتالي يضعف أو يلغي عملياً دور الدولة المباشر في الاستثمار وبالتالي تقليص الطلب المحلي ، وهذا يعارض أو يتناقض ومتطلبات الاستثمار والنمو .

والملاحظة الاخرى هنا، هو إن دوافع الصندوق والبنك الدوليين تولي أهمية، مفرطة واديولوجية للخصخصة، والتي تعني تقليل الاستثمار الجديد "لأن المهمة خصخصة مرافق الدولة الاقتصادية" لا التفكير في بناء وتأسيس مرافق وأنشطة جديدة وتقليل أمكانيات العمل، بما يعني تزيد من مشكلة البطالة .

يضاف الى ذلك إن الخصخصة تهدف الى تقليص دور الدولة ، حينما تستهدف مؤسسات عمومية "رابحة" بما يتعارض وهدف الميزانية العامة . كما وتؤدي الخصخصة وفقاً لسياسة التثبيت المعلنة من قبل المؤسسات الدولية المشار أليها ، الى تركز رأس المال وتقوية الاحتكارات المحلية والاجنبية، عندما يجري بيع مؤسسات القطاع العام الى كبار المستثمرين ، بأسعار بخسة، فضلاً عما تقدم . يشير "لؤي أدهم" الى إن تشجيع الاستثمار الخاص بأعفائه من ضريبة الدخل على أمتداد سنوات طويلة يتناقض وهدف التثبيت المالي ويدفع الى تركيز دخل الميزانية العامة على الضرائب المفروضة على العمال والكسبة والفلاحين ، والضرائب غير المباشرة بشكل خاص"... وفي مكانٍ آخر يقول أيضاً " إن تنفيذ الاصلاح الاقتصادي وفقاً لوصفة "الصندوق والبنك" يؤدي الى تدهور مريع في أعداد الطبقة الوسطى وأوضاعها ، مما يتناقض تناقضاً صارماً مع تأكيدات – الصندوق والبنك الدوليين- بوجه خاص، بأن التحول الى أقتصاد السوق وتنفيذ الاصلاح الليبرالي يهدفان ويحققان توسيع قواعد الطبقات الوسطى وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

2- برنامج التكيف الهيكلي Structural Adjustment Program

إن التكيف الهيكلي عبارة عن مجموعة من الاجراءات الاقتصادية حسب تعريف المنظمات المالية الدولية ، التي تهدف الى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال

رفع السيطرة والضبط من قبل الدولة وأتباع الخصخصة وتطبيق سياسة موجهه نحـو التـصدير وأجـراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطني .

إن الاقتصادية وبطء النمو وتفاقم أزمة المديونية ، تعـود الى التـشوهات الـسعرية والتـدخلات الواسعة التي مارستها الحكومة في النشاط الاقتصادي ، وأنه يلزم لتجاوز هـذا كلـه الاعـتماد عـلى آليـة السوق وتحجيم دور الدولة ". على أفتراض إن آلية السوق كفيلة بأن تعمل على أذكاء المنافسة وزيـادة الانتاجية وإعادة توزيع الموارد ، على نحو يرفع من كفاءة أسـتخدامها ويجعـل البلـد قـادراً عـلى تلقـي الاستثمارات الاجنبية .

وقبل الخوض في تحليل هذه الفرضية ، يمكن الرجوع ولو بشكل مكثـف الى الـدوافع والجـذور الفكرية لبرنامج التكييـف الهـيكلي ، وقبـل ذلـك يتعـين الاشـارة الى مفارقـة جـديرة بـالتوقف عنـدنا ، مفادها أذا كانت البلدان الرأسمالية المتطورة صناعياً ، قد واجهت الازمة الاقتصادية داخليـاً مـن خـلال الليبراليـة الجديـدة والاتجـاه نحوهـا والتـي تـؤمن بالآليـات المنفلتـة لقـوى الـسوق والحريـة الفرديـة وأضعاف الدولة وأعطاء الاولوية للقطـاع الخـاص ، نجـدها حاولـت العـودة الى الكنزيـة خـلال 1973-1982 ، حينما أعتمدت سياسة القروض السهلة وبكميـات هائلـة للبلـدان الناميـة ،ومـما يـشكل ذلـك رجوعاً على النظرية الكنزية لتصبح هذه المديونية وبالاً على هذه البلدان وتتفجـر هـذه المديونيـة ، في أزمة عميقة ، وتوظـف لـصالح دمجهـا في الاقتـصاد الرأسـمالي العـالمي المتطـور وعـلى أسـس جديـدة ، وبصيغات ليبرالية التكييف ، التي وضـعت في تقريـر" لـستر بيرسـون " المعـروف عـلى الـصعيد العـالمي "شركاء في التنمية" وبالاضافة الى الشروط والمبادئ التي طورتها المنظمات الاقتصادية الدوليـة "صـندوق النقد الدولي والبنك الدولي" حول كيفية التعامل مع " البلدان المتخلفـة" والتـي جـرى الحـديث عنهـا ، والتي تعتبر من ضمن الآليات الفعالة بل والخطيرة التي أعتمدت من قبل البلدان الرأسـمالية لأخـتراق البلدان النامية ، ولتشديد أستغلالها لهذه البلدان .

وإذا تأملنـا بعمـق برنـامج "التكييـف الهـيكلي*" فهـو يتـضمن عـدد مـن العنـاصر والعوامـل ، التـي تـساعد عـلى نقـل الملكيـة العامـة ، الى القطـاع الخـاص ، فـيما يعـرف " بالخصخصة " وتشجيع القطـاع الخـاص ، وتحريـر الاسـعار وتحريـر التجـارة الخارجيـة ، كـما ويعــارض " البنــك الــدولي " حمايــة الــصناعات المحليــة ، بنــاءاً عــلى أعتقــاد إن الــبلاد

المنفتحة على العالم الخارجي، أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدما ت الخارجية ، ويقف " البنك" على الضد من سياسة التصنيع القائم على بدائل الواردات . ولذلك تعد سياسة " التكييف الهيكلي " بأنها عبارة عن مجموعة من الاجراءات والتدابير الاقتصادية التي تهدف في النهاية الى تعديل جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحرير الاسعار ، وتحرير الواردات والتحول نحو التصدير ، القضاء على الملكية العامة ويستهدف " التكييف الهيكلي " في المقام الاول ، إعادة التوازن المالي للبلدان التي تعيش في مستوى أعلى من ذلك الذي تكفله لها مواردها ، وذلك حتى يمكن حماية مصالح دائنيها أولاً، ثم " تعويمها" أي جعلها قادرة على الاندماج في المبادلات الدولية " التجارية والمالية" ومتمتعة بمصداقية الشريك الذي أتخذ التدابير الضرورية التي تحول دون أعساره مرة أخرى ، والتي تنصب في آن معاً ، على ميزان المدفوعات الخارجية وعلى الوضع المالي والنقدي الداخلي ، لا سيما فيما يتعلق بالمالية العامة .

وهناك جملة من الاجراءات يتطلب أتباعها تتعلق بتقليل الواردات، وتشجيع الصادرات وجعل أسعار الصرف أكثر واقعية ، وزيادة الايرادات بالموازنة " بزيادة حصيلة الضرئب،وبالعمل على أسترداد تكاليف الخدمات التي تقدم بالمجان بأقل من تكلفتها مثل الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية الى آخره" وخفض المصروفات الجارية ، "خفض مصروفات العاملين عن طريق خفض الاجور والعمالة ومصروفات التشغيل او الدعم المقدم لسلع الاستهلاك الضرورية مثل الخبز والموصلات العامة والأعانات الى آخره"، والتدقيق في المصروفات الاستثمارية وأعطاء الاولوية للقطاعات والانشطة التي تحقق دخلاً بالعملات الاجنبية ، لكي يتيح الوفاء بأعباء خدمة الديون والتحكم بالائتمان الداخلي ، وتجنب ضغوط التضخمية ، وأعتماد آليات السوق ، والى تحرير الاسعار ، والى عدم تدخل الدولة في جهاز الاسعار، والوقوف ضد سياسة الحد الادنى للاجور وبالضد من الدعم الحكومي للسلع المدعومة "الطعام ، والاغذية الرخيصة المستوردة"، وضد التسويق الحكومي ، وتحرير الاسعار في القطاع الزراعي " تحرير أسعار الارض والاجارات على أساس العرض والطلب" وتخفيف العبئ عن كاهل الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية – الكهرباء ، الماء ، الصرف الصحي ، الاسكان ، الصحة ، وخدمات

الاتصالات "تليفونات ،البريد ، الطرق" وأنسحابها منها ، وتحرير التجارة والتحول نحو الصادرات التي"تشكل" أهمية محورية في قروض التكيف الهيكلي ، فتحويل بنيان الانتاج للتصدير وتنمية قطاع الصادرات ليضمن من خلال ما بدوره من نقد أجنبي ، تسديد الديون التي أقترضتها البلد ، سواء من الصندوق نفسه أو من المنظمات الدولية الاخرى ، كما إن تنمية موارد النقد الاجنبي ، من خلال أستراتيجية الانتاج الموجه للتصدير".

إن هذه الاجراءات التي يتبارى مدراء وخبراء البنك الدولي والصندوق النقد الدولي في تأكيدهم على توجهات "برنامج التثبيت وإعادة الهيكلة" يخلق قلقاً وأشكالية مبررة ، فمن حيث المبدأ ، إن الاجراءات المقترحة والمشروطة في إطار الاصلاح الاقتصادي ، تنطوي كلها على تخفيض دور الدولة ويضعف النمو في الاقتصاد وهو بحد ذاته يخلق عدد من الاشكالات :-

الأشكاليه الأولى:

تتمحور حول التثبيت المالي الذي يكون هدفاً عاجلاً وتحديد اعادة الهيكله هدفا ثانياً، في حين يتحدد النمو الأقتصادي في المدى البعيد ومثل ماشير اليه في البداية، ان وصفة التثبيت المالي واعادة الهيكلية وأستئصال الأختلالات الأقتصادية، والتوازن المالي والنقدي في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات التي يضعها "الصندوق والبنك" الدوليين قبل اعادة الهيكله وتفعيل النمو، ومن وجهة نظر اخرى، ان برنامج التثبيت يعيق ويؤخر بل ويوهن استئناف النمو، وان التثبيت يضيق افاق النمو بفعل اعادة الهيكله.

1) وأنه يضعف ان لم يلغ دور الدوله المباشر في الأستثمار، وبالتالي في تفعيل النمو، الذي يفترض ان الحكومة او الدولة، تتدخل في الأساس من اجل حماية ذوي الدخل المحدود والفقراء.

2) الجانب الأخر من الشك في ان اجراءات التثبيت والتكيف الهيكلي، يمكن ان تستهدف وتضر الفقراء من خلال تخفيض حجم العجز في الموازنة الحكومية، بما فيه تخفيض او الغاء الدعم لبعض السلع الأساسية.

3) تخفيض الأنفاق الحكومي على الخدمات الأجتماعية، والمستهدف بهذه الحالة، هـي الفئات المسحوقة ومن ذوي الدخول الواطئة.

4) التخفيضات المقترحة عـادة في اسـعار صرف العمـلات الوطنيـة، كجـزء مـن التثبيـت الأقتصادي تعمل على رفع بعض اسعار السلع والخدمات الضرورية، بينما يؤدي رفع اسعار الفائدة او ايلاء اهمية مفرطة ذات توجهات ودوافع ايديولوجية للخصخـصة، اي لتقليل الأستثمار الجديد في

مرافق وانشطة جديدة وتقليل امكانية العمل، وبالتالي تزيد من مشكلة البطالة.

الأشكاليه الثانية:

من ابرز النتائج المترتبة عـلى تحريـر الأسـتثمار الخـاص وتـشجيعة يـؤدي الى تـدهور مريـع في اعداد وحجم الطبقة الوسطى واوضاعها، مما يتناقض مع تأكيدات الأيديولوجية "لصندوق النقد الـدولي والبنك الدولي"، الداعية الى ان التحول، يـستهدف ويحقـق توسـيع قواعـد الطبقـات الوسـطى وتعزيـز دورها الأقتصادي والأجتماعي والسياسي. في الوقت الـذي ان هـذه الأجـراءات عـسرت عمليـة الأنتقـال بالأصلاح الأقتصادي وفق الوصفات المذكوره، عسرت تفعيل النمو وتوسيعة، وهـذا مـايلاحظ في معظـم الدول العربية او غيرها من البلدان النامية، اذ ان تفعيل النمو يتأخر او يفـشل لـدى التنفيـذ في اجـراء الأصلاحات الأقتصادية.

الأشكاليه الثالثة:

دور الدوله في بـرامج الأصـلاح الأقتـصادي: بقـدر مأولـت الدولـة في الـدول الناميـة والبلـدان العربيـة ضـمنها للتنميـة التـي وجـدت تطبيقـات لهـا في الخمـسينات والـستينات وحتـى منتـصف السبعينات ودورها المركزي في الميدان الأقتصادي وفي الميادين السياسية والأجتماعيـة والثقافيـة وغيرهـا حتى بالنسبة لتجارب التنميه التي اتـسمت في بعـضها باللبراليـة الأقتـصادية "فـأن الدولـة لعبـت دورا مركزياً في النشاط وفي عملية التنمية". ورغم الفروق في دور الدولة في الـنظم الـسياسية والأيديولوجيـة في العديـد مـن هـذه البلـدان، فـأن الدولـة تـصدرت القيـاده في تحديـد الأسـتراتيجية التنمويـة وفي توجيـه عمليـة النـشاط الأقتـصادي. ومـع المتغـيرات الدوليـة الجديـدة اصـبحت الدولـة

في العقود الأخيره تشكل عائقا امام النمو الأقتصادي وامـام الكفـاءة الأداريـة، كـما يـذهب اليـه خـبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويشاطرهم البعض من الباحثين الـداعين الى التنديـد بـدور الدولـة وفي التمجيد بدور القطاع الخاص، وان التنديد الذي طرأ اثر السياسة الأقتصادية الليبراليـة الجديـدة في بداية التسعينيات من القرن الماضي وزادت بداية الألفية الثالثة في بلداننا العربيـه اثـر عوامـل ضـاغطة خارجية اكثر من كونها داخلية، وهذا لايغني عن الضعف والعجز في التحكم بالعملية الأقتصادية ومـن جوانبها العديدة والذاتية التي ترتبط بالتخطيط ولأدارة، حال دون تحقيـق الكفـاءة في قيـادة العمليـة الأقتصادية والنمو وفي ادارة المؤسسات الأقتـصادية بـشكل كفـوء ومـرن بعيـدا عـن البيروقراطيـة لكـن الأصلاحات الأقتصادية المقررة في "الصندوق والبنك" الدوليين يحول دون تحديد الدور الملائم المخـصص المطلوب من الدولة لأعادة رسم الأهداف الأقتصادية الأستراتيجية واعادة تحديد ادوار الدولـة والقطـاع الخاص والقطاع الأهلي "غير الحكومي" في العملية الأقتصادية والأنمائية، كما يحول منطقيا بالتـالي دون اضطلاع الدولة الفعلي بدورها كما يتم تحديده. وبرز شعار حرية التصرف الأقتصادي، بـلا قيـود بـديلا عـن الدولـة ورقابتهـا وأدارتهـا البيرقراطيـة "لقـد تنـاسى هـؤلاء المنـددون بملكيـة المؤسـسات الرئيـسة العمومية، الأقتصاديه والمدعون بأن هـذه الملكيـة اصـل الـداء ونعنـي داء الأداره الأقتـصاديه القـاصرة، تناسوا ان الأداء الأقتصادي يتحدد بنمط الأدارة لابنمط الملكية وان الشركات الكبرى ومتعددة الجنـسية لا يديرها مالكوا اسهمها او غالبية اسهمها وانما مدراء غير مالكيها، كما بين بول باران Paul Baran وبـول سويزي Paul Sweezy في مؤلفهما القيم رأس المـال الأحتكـاري Monopoly Capital، انمـا الأمـر الفـصل في مسألة الكفاءه الأقتصادية هو الأدارة الكفوءة الناجعة التي من شأنها تنطيم الفائض الأقتـصادي، لكـن نمط استخدامه الأقتصادي يبقى محدودا تحديدا طبقيا وأجتماعيا.

يشير شوسودوفسكي إن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في عدد كبير من الـدول المدينـة يـسهم في عولمة السياسات الاقتصادية الكلية الموضوعة تحت الرقابة المباشرة لـصندوق النقـد الـدولي والبنـك العـالمي اللذين يعملان بأسـم مـصالح كـبرى – هـي مـصالح أعـضاء نـادي بـاريس ونـادي لنـدن* والـدول الـسبعة الكبار"G7"هذا الشكل الجديد في السيطرة ، الذي يمكننا تسميته ب" أستعمار الـسوق"** يخـضع الـشعوب

والحكومات للعبة قوى السوق المنفلتة ومناوراتها المدبرة – وهذه حالة لا سابق لها على هذا المستوى " ، ويقول أيضاً على أي بلد يطبق مثل هذا النظام ؟ حوالي أواخر هذا القرن " يقصد القرن العشرين سيكون عدد البشر 6 مليارات شخص منهم خمسة مليارات في البلدان الفقيرة ، وبينما الدول الغنية "بما في ذلك النفطية الثرية في الخليج" التي تعد نحو 15% من سكان العالم ، تتصرف بنحو 80% من الدخل العالمي فإن نحو 56% من البشر يعيشون في البلدان المسماة بثروات " الدخل المنخفض" وكتلة من نحو ثلاث مليارات من الكائنات البشرية تتصرف بنسبة 9 .4 %من الدخل الكلي ، أي أقل من الناتج الوطني الاجمالي لفرنسا ومستعمراتها في ماوراء البحار "راجع الجدول -5-. أما أفريقيا جنوب الصجراء بسكانها البالغ 500 مليون شخص ، فأنها تحصل على أقل من 1% من الدخل العالمي، أي ما يعادل نصف دخل ولاية تكساس تقريباً.

ومما هو جديراً بالملاحظة إنه في بداية السبعينيات شهد الاقتصاد العالمي أزمة أخرى عقب أرتفاع أسعار النفط في عام 1973 ، حيث برزت أزمة أقتصادية جديدة لم تكن معروفة على صعيد الازمات الدورية حيث أقترن التضخم بالبطالة وهو أقتران نادر الحدوث في تاريخ الاقتصاد الراسمالي ، وتطلب ذلك، مراجعة نقدية تبلورة عن ذلك إطار نظري جديد مغاير للتنظير الكنزي " المشار لها من قبل " وزعمت الرؤية الجديدة إن السبب لا يكمن في أرتفاع سعر النفط وأنما في أرتفاع الانفاق للدولة على الخدمات الاجتماعية وتحديداً للطبقات الفقيرة والمتوسطة ، وبرزت الدعوى الى التقليل من دور الدولة والتقليل من الانفاق وأطلاق العنان لاقتصاد السوق ... ومن جانب آخر فأن الراسمالية وتنظيراتها الجديدة " النيو ليبرالية " التي جاءت لاحقة لمعالجة أزمة 1973 بأستخدام آليات التثبيت والتكيف الهيكلي ، إن ما قامت لتعمل ضد البلدان النامية أساساً فمن خلال العلاقة المتبادلة أو ما يسمى الاعتماد المتبادل ، فأن الحلقة الاضعف هي التي تتحمل الاعباء ولذلك كانت الساحة الرئيسية للصراع هي ساحة المواد الاولية والغذائية والاسواق والعلاقات المالية والنقدية ومحورها المديونية الخارجية وأستخدمت " الراسمالية " لهذا الغرض عوامل ومقولات كثيرة تتعلق بالاسعار الدولية وتدفقات المال والائتمان واسعار الفائدة وأسعار الصرف ، فالمشكلة الحقيقية مع الدول النامية ، هي الانتاج واعادة الانتاج لا يتحققان بغير موارد مالية ونقدية اضافية ، والتجارب التاريخية تدلنا على إن

الراسمالية لجأت الى أستخدام آليات الاستيعاب والقدرة على التكيف منذ نشوئها وخلال مراحل تاريخية لاحقة وفي كل فترة تستخدم آليات جديدة لتحين وتدقيق أساليبها في مواجهة الازمات الاقتصادية. فما هي آليات التكيف في المنظور التاريخي للرأسمالية ؟

جدول -5- توزيع الدخل العالمي في عام 1993

	السكان (مليون)	% من سكان العالم	الدخل المتوسط للفرد بالدولار	الدخل الكلي (مليار الدولار)	% من الدخل العالمي
بلدان ذات دخل منخفض في العالم الثالث	3077.8		379	1166.5	4.9
أفريقيا جنوب الصحراء	10.9599.0		520	311.5	1.3
جنوب شرق آسيا	1194.421.7		310	370.2	1.5
الصين	1178.4	21.4	490	577.4	2.4
بلدان ذات دخل متوسط في العالم الثالث	1218.9	22.2	2397	2921.7	12.2
مجموع العالم الثالث *	4296.7	78.1	951	4088.6	17.1
أوربا الشرقية . الاتحاد السوفيتي السابق	392.3	7.1	2665	1045.5	4.4
مجموع البلدان الفقيرة**	4689.0	85.2	1095	5133.77	21.5
بلدان ال OCD ***	812.2	14.7	22924	18618.9	77.9

مجموع البلدان الغنية	812.4	14.8	23090	18758.3	78.5	
المجموع العالمي	5501.5	100.0	4343	23892.0	100.0	

*عدا البلدان ذات دخل منخفض الأتحاد السوفيتي السابق .

** مجموع كل العالم الثالث زائد أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق .

*** منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، بأستثناء أيسلندا ، المكسيك وتركيا .

المبحث الثاني

التكيف في المنظور التاريخي

تشير بحوث عديدة ، على إن سياسة التكيف اتبعت ومنذ نشوء الرأسمالية كنظام أجتماعي ، وأصبحت تهتم بمصالحها اللامحدودة ، بصرف النظر عما تتركه هذه المصالح من بؤس وفقر ودماء وأستحواذ وغيرها . ولما كان الرأسمال لا يشكل وجوداً قانونياً أجتماعياً وأنما يمثل القوى الاجتماعية التي تمثله ، وهذا يدفعنا الى التحقيق ، حول مسألة الطبقة أو القوى الاجتماعية التي تمتلك الرأسمال وكيفية أستخدامه لعديد من الوسائل " بما فيها الخداع " من أجل تنفيذ مشاريعه وتحقيق المصالح والارباح – يلاحظ هذا الارتباط الوثيق بين تحقيق المصالح والتوجهات العامة لهذه السياسة . ومن خلال دراسة التاريخ الاقتصادي وتاريخ الفكر الاقتصادي ، يلاحظ حقيقة تلك المصالح والاهداف ، على شكل صياغات وأفكار ومبادئ وأحكام ، توحد أفكار هذه القوى الفاعلة والمنفذة لبرامج وقواعد ذات طابع أيديولوجي ، كما وندرك حقيقة عمليات التكيف عبر مراحل زمنية معينة وحالياً ، وما ترسمه من" ليبرالية مستبدة" في الدول المتخلفة ، ففي الفترة الاولى ، لنشأت "الرأسمالية " أي فترة الكشوف الجغرافية التي أمتدت من نهاية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر ، وهي الفترة التي مهدت " لتكوين السوق العالمية " وأستهدفت حركة الكشوف الجغرافية هدفين :

1) كسر الحصار التجاري الذي فرضته الامبراطورية العثمانية .
2) البحث عن الذهب ومصادرته بشراهة شديدة .

ومن هذه الكشوفات أيضاً تحقق للأوربيين بالاضافة الي نهب موارد هائلة من الذهب والفضة ، فأنهم أيضاً شكلوا " مستعمرات " للمستوطنين البيض على المناطق الساحلية وأقامة محطات تجارية ، وبدأت أولى تكييف الهيكل الاقتصادي لتلك البلاد والمناطق من خلال الاجراءات التالية:

1) فرض نمط أنتاج كولونيالي عبودي .

2) أجبار السكان على عمل السخرة في مناجم الذهب والفضة .

3) صاحب عملية التكييف لهذه المناطق ، الغزو الحربي وأستخدام القوة والقهر والابادة الجماعية للسكان الاصليين كا نت معاملة السكان الاصلين ، أفضع مايكون في المستعمرات الزراعية المكرسة لتجارة التصدير فقط ، مثل الهند الغربية ، وكذلك البلدان الغنية المكتضة بالسكان مثل المكسيك والهند الشرقية ، التي وقعت في براثن النهب".

أما في المرحلة الماركنتيلية "التجارية" Mercantilism التي أمتدت من منتصف القرن الخامس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر والتي سيطر رأس المال التجاري الاوربي على أسواق العالم ، وظهر ما يسمى بالدول القومية*** ، وتميزت هذه الفترة :

- أستطاعت الراسمالية التجارية من خلال جماعات التجار المغامرين والشركات الاحتكارية"شركة الهند الشرقية وشركة الهند الغربية" أن تخضع البلاد المفتوحة لعمليات نهب لا رحمة فيها.
- تكوين أرباح ضخمة عن طريق ترسيخ نمط الانتاج الكولونيالي .
- أستنزاف مناجم الذهب والفضة والحصول على كميات كبيرة من المعادن النفيسة من هذه المستعمرات .
- وفرت هذه الكميات الهائلة موازين تجارية مؤاتية " ذات فائض " للدول الاوربية على حساب المناطق الشرقية والافريقية وأمريكا اللاتينية "أنظر الجدول -6- ".
- هذه الكميات من الارباح والثروات ، وفرت أحد المصادر الهامة للتراكم الاولي لرأس المال ، في مرحلة الثورة الصناعية.

ومن الجدير بالذكر إن دول أوربا الاستعمارية ، قد أعتمدت في علاقاتها مع مستعمراتها على مجموعة من الاجراءات والضوابط عرفت " بالعهد الاستعماري " سبق وأن أشير لها في الكتاب.

أما في فترة الثورة الصناعية الممتدة بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى سبعينات القرن التاسع عشر فقد تميزت بالنقاط التالية "كما تشير العديد من الكتابات والبحوث":-

1) أستمرار دول المراكز الرأسمالية في تطويع وتكييف المناطق المسيطر عليها ، لكي تتماشا مع الحاجيات المتغيرة الجديدة في ظل الرأسمالية الصناعية .
2) لم تقتصر حاجات البلدان الرأسمالية على السكر والتبغ والبهارات والجلود والمعادن النفيسة وأنما برزت حاجيات جديدة ، شملت الموارد الخام والمواد الغذائية كالقمح واللحوم والزبد وغيرها .
3) البحث عن منافذ وموانئ جديدة ، بفعل التطور الهائل في ثورة "الماكينات والمواصلات" مثل النقل البحري والسكك الحديد ، وما وفرته من أتصالات بأبعد المناطق .
4) أرسيت دعائم تقسيم العمل غير المتكافئ بين البلدان الرأسمالية والمستعمرات وأشباه المستعمرات** "أنظر الجدول -7- ".

ومما يلاحظ في هذه الفترة " إن التنافس الضاري على التصدير الخارجي وفتح الاسواق الخارجية بالقوة وجدت مجموعة البلدان " المستعمرة وشبه المستعمرة " نفسها أمام كميات هائلة من المنتجات المصنعة الرخيصة التي تنافس بشدة الانتاج المحلي ، وادى ذلك الى دمار الانتاج البضاعي البسيط " الحرفي" الداخلي ، ولم تستطيع البلدان المذكورة من المقاومة ، للحفاظ على منتوجاتها الوطنية " لجملة من يفرض عليها نمط التخصص " مواد خام ، زراعة ، منجم " وتستورد المنتجات المصنعة في الغرب الاسباب" فأصبحت منذ ذلك التاريخ زادت درجة تركز الانتاج ورأس المال ، الرأسمالي". وفي مرحلة الاحتكار ، منهية بذلك عصر رأسمالية المنافسة وبرزت قوة رأس المال المالي، وتحتدم في المرحلة مشكلة فائض رأس المال داخل البلاد الرأسمالية الصناعية ، وتنشأ الحاجة الموضوعية لتقديره ، كما شهدت الفترة "من 1875 - وحتى عشية أندلاع الحرب العالمية الاولى " سباقاً محموماً بين الدول الرأسمالية في مجال تصدير رأس المال وبخاصة بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة الامريكية " أنظر الجدول -6- "، وأصبح ميدان البحث عن مغانم جديدة في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية .

وتميزت الفترة بصراع محموم بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم وضمان أحتوائها ، للوفاء بمتطلبات أستمرار عمليات تراكم رأس المال ، ففي عام 1900 كان 90.4% من مساحة أفريقيا وحوالي 75% من مساحة آسيا قد تم أقتسامه بين القوى الاستعمارية ، ولكن هذا التقسيم ، لم يرضي البعض من هذه القوى ، الامر الذي أدى الى الحرب العالمية الاولى 1914-1918 .

الجدول -6-الامبراطوريات الاستعمارية خلال الفترة* 1900 – 1913

الدولة الاستعمارية	حجم ما تملكه من مساحة بملايين الكيلومترات المربعة			عدد سكان المستعمرات مليون نسمة		
	1877	1900	1913	1877	1900	1913
بريطانيا	21 ,1	27 ,8	29 ,7	203 ,9	352 ,5	376 ,7
فرنسا	1 ,0	3 ,8	10 ,5	6 ,0	44 ,3	53 ,4
هولندا	1 ,7	2 ,0	2 ,0	---	14 ,0	15 ,5
بلجيكا	---	2 .3	2 ,4	---	14 ,0	15 ,5
ألمانيا	---	2 ,7	3 ,0	---	12 ,3	12 ,3
الولايات المتحدة	---	0 ,3	0 ,3	---	8 ,0	9 ,7
البرتغال	1 ,9	2 ,1	2 ,1	3 ,3	8 ,5	9 ,3

Source: J. Kaczynski, a.a.O.,S.78.

وجرت فيه عملية " تكيف " وتطويع المستعمرات والبلاد التابعة على النحو الذي يلبي حاجات تراكم رأس المال في المراكز الرأسمالية .

والجدير بالملاحظة أيضاً الى أنه منذ نهاية الحرب العالمية الاولى أنقتسم العالم ، بخروج روسيا من النمط الرأسمالي وتوسع هذا الانقسام بعد الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) ، بخروج أكثر من نصف العالم من النمط الرأسمالي ، وأصبح العالم يتصف ويسمى " بثنائية القطب " وكلاهما يتطوران مستقلين وفق آليات

ومنهجيات مختلفة ، وأكسب العداء السمة الغالبة بينهما ، ولكل منهما أزماته ومشاكله ، وأدت أزمات البلدان الاشتراكية الى أنهيارها وبخاصةً الاتحاد السوفياتي وبلدان أوربا الشرقية .... ومن هنا طرحت من جديد على العالم الرأسمالي ، مسألة إعادة توحيد نمط الانتاج الرأسمالي ، وبذلك أندفعت الرأسمالية لكي تعيد هذه الامم ، التي أنشقت عنها ، للالتحاق بها ، بعد أنهيار حركة التحرير الوطني ومن ثم أنهيار الاشتراكية ، الامر الذي أدى الى فرض قواعد وآليات سياسية جديدة لعمل النمط الرأسمالي ، لذلك أشتدت المنافسة بين الدول الرأسمالية وتشكلت تحالفات جديدة بهدف السيطرة والتحكم بالاسواق .وبهذا الصدد يمكن ملاحظة مايلي:

أولا:- لا نخفي على البعض، إن الحرب العالمية الثانية التي أندلعت أثر الازمة العالمية الكبرى Great Depression مابين القوى الاحتكارية في الدول الرأسمالية الصناعية*، وخلقت أرضية وظواهر جديدة كما يشار لها في العديد من المصادرمنها :-

1) أنهيار النظام الاستعماري ، وأدى ذلك الى تجريد الدول الرأسمالية الكبرى من آلياتها القديمة التي أستخدمتها في الماضي .

جدول رقم -7- تطور حركة تصدير رؤوس الاموال من الدول الراسمالية الصناعية خلال الفترة 1825-1913

بمليارات الماركات الذهبية

الفترة	بريطانيا	فرنسا	المانيا	الولايات المتحدة
1825	2	صفر	صفر	صفر
1855	10	3	صفر	صفر
1876	22	11	2	صفر
1900	40	25	15	2
1913	75	36	35	13

Source :J. Kaczynski ,a, a,O .S .81

2) ظهور مجموعة الدول الاشتراكية ، لتشكل نظاماً أجتماعياً مختلفاً ، معتمداً على التخطيط بديلاً عن آلية السوق والغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتوجيه الاقتصاد .

3) أصبحت المستعمرات ، دولاً وطنية مستقلة ، في نهجها الاقتصادي .

4) جرت محاولات جدية نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، وتعبئة الموارد المحلية الممكنة ، وتوظيفها لصالح بناء التنمية .

5) تعاظمت أهمية البلدان المستقلة حديثاً .

كل هذه التغيرات دفعت البلدان الرأسمالية ، لإيجاد أساليب جديدة للتعامل والتكيف مع المعطيات الجديدة ، وأدركت هذه الدول بقيادة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية " إن عملية إعادة أنتاج علاقات السيطرة والاستغلال " باتت عقيمة وتتطلب المرحلة أشكال جديدة .

ثانياً:- كان وجود النظام الاشتراكي ، قد فرض على النظام الرأسمالي "سياسة التكيف " لتطوير بعض المناطق ، للوقوف بالضدمن الاخذ " بالنمط الاشتراكي ".يقول د.فؤاد مرسي "لقد كان على الرأسمالية أن تتكيف مع هذه التطورات الجديدة أن شاءت البقاء وهو مافعلته ،في المرحلة الاولى أقدمت على تنازلات عديده قدمتها أما للطبقات العاملة"في بلدانها" وأما لشعوب المستعمرات القديمة ،وأما لحقيقة قيام عالم أشتراكي جديد .فليس من المستحيل تماماً لها-من أجل تهدئة بعض الطبقات أو الشعوب أو البلدان –أن تقدم على تقديم تنازلات صغيرة من أجل التوصل الى مخرج من المأزق الجديد" وهنا يتعين النظر في تجربة "النمور الاسيوية " كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ وماليزيا، حيث أضطرت البلدان الرأسمالية المتطورة صناعياً الى ضرورة تطوير هذه البلدان صناعياً وتحديثها بأتباع الطرق والاساليب التالية :

أ- تقديم الدعم المالي غير المحدود .

ب- الاسهام المباشر في التخطيط وتقديم المشورة اللازمة .

ج- أعطائها أمتيازات لصناعاتها داخل أسواق الرأسمالية الداخلية .

ثالثأ :- أن الرأسمالية يشار لها ، بأنها تجيد فن أتقان " التكيف" على أزماتها ، حتى لـو أدى الى فقدان أو تدمير كل الامكانيات الانسانية التي أوجدتها أو تـدمير جـزء مـن أنجازاتهـا " البقـاء للأفـضل داخل منطقها الخاص"... وحسب مفهومها الخاص "قيمة المرء الحقيقية بما يملـك ، بما يـستحوذ عليـه من جهد الاخرين ، وكل ما ليس قابلاً للتسوق لا أهمية له ولا قيمـة ... وهـذا مـا يعلمنـا التـاريخ مـن تطور الرأسمالية، فكل مرحلة من هذه المراحل، كانت تقابلها درجـات ونوعيـات معينـة مـن عمليـات التكييف، التي فرضت على البلدان الاخرى ، وبالذات البلدان النامية ، حيث تفرض عـلى هـذه البلـدان مجموعة محددة من الوظـائف التـي تؤديهـا أسـتجابة لحاجـة المراكـز الراسـمالية الـصناعية ، وظهـور مفهوم " عمليات التكيف الذي راح مؤخراً يروج لـه، في كتابـات المـنظمات الدوليـة الـصندوق والبنـك الدوليين " لا يشير الى ظاهرة جديدة بل الى ظاهرة قديمة ، قدم النظام الرأسمالي .

ومما هو جدير بالملاحظة أيضاً أن عمليـة "التكيـف" وتطويـع المـستعمرات والبلـدان التابعـة جرت على النحو الذي يلبـي حاجـات تـراكم رأس المـال بـالمراكز الراسـمالية الاسـتعمارية مـن خـلال" الحاجة لاسواق التصريف الخارجية وتـأمين الحـصول عـلى مـوارد الخامـات والمـواد الغذائيـة وأقتنـاص الفرص الاستثمارية" وتحقيق مجموعة هامة من المتغيرات الجذرية ،"وعلى حساب هـذه البلـدان" لأن هذه الشعوب تعيش حالة سابقة على الرأسمالية**، وتتسم بتخلـف شـديد في علاقاتهـا النقديـة ، كـما وتمثلت هذه الفترة في أدخال نظام الملكية الخاصة للاراضي الزراعيـة وتعميـق تخـصص هـذه الـبلاد في أنتاج بضعة محاصيل نقدية "للتصدير" والغاء نظام المقايضة والى التوسع في أستخدام النقـود ، وأنـشاء نظام نقدي ومصرفي يخضع لآليات نظام النقد الـدولي آنـذاك " قاعـدة الـذهب " والقـضاء عـلى نظـام الطوائف الحرفية ، وخلق طبقة عاملة أجيرة للعمل في المنـاجم والمـزارع والمـشروعات الاجنبيـة بـأجور متواضعة ...والى تكوين شرائح وفئات أجتماعية موالية مرتبطة مصالحها مـع المـستعمر "الكمـبرادور" ، كما يشار الى إن المراكز الرأسمالية كانت قد أغرقت هذه البلدان في الديون الخارجيـة " مـصر ، تـونس، الجزائر...الخ "* من أجل أحكام السيطرة عليها والتدخل المباشر في شؤنها الداخلية .

والجدير بالاشارة الى إن الحقبة الاستعمارية تميزت بتكيف وتطويع أوضاع البلدان المتخلفة لمتطلبات نمو وحركة تراكم رأس المال في المراكز الرأسمالية ، حيث كانت " سياسة أفقار المستعمرات " نتيجة حتمية لتطبيق الفلسفة الاقتصادية التجارية Mercantilism ، الداعية الى ضرورة تحقيق فائض تجاري ، من أجل زيادة ثروة هذه الدول وتراكم المعادن النفيسة " الذهب والفضة" لتمكين هذه الدول للانفاق على بناء الاساطيل البحرية ولحماية أستثماراتها في المستعمرات وتعميق تخصص " البلدان المتخلفة " في أنتاج المواد الاولية والخامات . ففي فترة الحرب العالمية الاولى تميزت بأعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ بين القوى المنتصرة في تلك الحرب ، أمافي الحرب العالمية الثانية " التي أندلعت أثر الازمة الاقتصادية العالمية الكبرى ، والتي تفجرت بين القوى الاحتكارية في الدول الرأسمالية الصناعية ، وقد أشيرلها في الكتاب من قبل ، كل هذه المعطيات دفعت البلدان الراسمالية الى إيجاد أساليب وطرق جديدة للتعامل وللتكيف لأحتواء الظاهرة الجديدة ، وأدركت هذه الدول ، إن عملية أنتاج علاقات السيطرة والاستغلال ، تتطلب أشكال جديدة ، وعلىضوء ذلك ،بنت الدول المذكورة معالم لأستراتيجية ما بعد الحرب ، والتي تتضمن ما يلي:-

- أعادة بناء الدول الاوربية الغربية كحلفاء في الصراع مع الاتحاد السوفيتي "مشروع مارشال".
- الوقوف ضد الثورات الاجتماعية، التي يمكن أن توصد الابواب في وجه تجارب الولايات المتحدة وأستثماراتها وتوسيع مجال نفوذها في المناطق التي كان حلفاؤها يسيطرون عليها في الماضي .
- تقليل نفوذ الاتحاد السوفيتي وما يحققه من خلال دعمه لحركات التحرر الوطني .
- تجريد حركة التحرر الوطني الديمقراطية من محتواها الاجتماعي التحرري المعادي للاستعمار والهيمنة الخارجية، وأعاقة توجهاتها نحو بناء تنمية مستقلة وبقائها في إطار النظام الراسمالي وذلك:

1) التحكم بالنظم الاجتماعية والسياسية .
2) الوقوف بالضد من التمويل وفي إيجاد رأس المال .

3) عامل التكنولوجيا .

الى أبقائها محافظة على الهيكل الاقتصادي التابع والمشوه الموروث ، وعززت علاقاتها مع الشرائح والقوى الاجتماعية التي أرتبطت مصالحها وقوتها مع هذا الهيكل ، ومن أجل تحقيق ذلك يلاحظ إن دول المراكز الراسمالية أستخدمت في التكيف مع هذه البلدان ، على إيجاد نوع من العلاقات الثنائية ، وشملت مجال العملة "المناطق النقدية*" ، وتسهيلات جمركية ، ومعونات أقتصادية وعسكرية وأحلاف وأتفاقات أمنية**...بصرف النظر عن نوع الحكم "ملكي أو جمهوري ، ديمقراطي أم دكتاتوري" ، المهم أن يكون مرتبطاً بالعالم الراسمالي .

وقد تميزت أتجاهات التنمية في البلدان المتخلفة، التي غلب عليها طابع الليبرالية وسياسة الباب المفتوح " أمام الصادرات من البلدان الرأسمالية " وبذلك أصبحت البلدان المذكورة ، مجالاً مربحاً للأستثمارات الاجنبية ومصدراً رخيصاً لمواد الخام ،"لاحظ جدول -8- " والوقوف ضد حل مسألة نقص رؤوس الاموال " من خلال التأميم وغيرها " بالاضافة الى إن الدول الاستعمارية لا تسمح بأقامة صناعات محلية في مستعمراتها منافسة لصناعاتها ، وهي أذ سمحت في أنشاء مرافق البنى التحتية في المستعمرات ، كالطرق وخطوط السكك وموانئها وغيرها أنما هو للاغراض العسكرية والى دمج أقتصاديات المستعمرات بأقتصاديات الدول الاستعمارية ، ومن هنا جرى الوقوف ضد التنمية في هذه البلدان ، والوقوف ضد الحكومات الساعية للتحرر الاقتصادي ، وأحكمت طوق الاستغلال والهيمنة في توجهاتها الحقيقية.

هذا وقد نشر الاستاذ" جندر فرانك " في عام 1967 نقداً عنيفاً لأطروحة " التحديث" بالنسبة للدول التي نالت استقلالها من الاستعمار الاوربي ، بينما إن الافكار التي أستقرت في البلدان الغنية في العالم لا يمكن نقلها بحذافيرها الى البلدان الفقيرة دون أن يصيب المنظومة العالمية بالتشويه والخلل . والنقطة الجوهرية عند " فرانك" هي: الانشطة الاقتصادية في بلدان العالم أتخذت أشكالاً متباينة ، ففي حين إن بلدان غرب أوربا واليابان والولايات المتحدة الامريكية ، قد خبرت التنمية في تاريخها ، فأن معظم بلدان العالم الاخرى ، مرت بمرحلة مختلفة تماماً ، فهي ليس مرحلة تنموية بقدر ماهي مرحلة " تنمية التخلف" Development of under development

ويشير " بيتر كولن" إن هذا المصطلح الاخير ، هو الذي يبلور المحور الاساسي للفكر الجديد ، بمعنى إن هم الدول الحديثة الاستقلال من وجهة نظر هذه المدرسة ، ليس في " اللحاق" بركب الدول الغنية ، ولكن في التغير الجوهري لمجمل عملية التنمية من منظور عالمي يظل على الكرة الارضية ، كقرية عالمية واحدة – حيث يطلق على التحول من الاقطاع الى الرأسمالية في أوربا في أعقاب 1450 –" يسمى النقلة ". ويواصل المؤلفون في تحليلاتهم للتنمية في البلدان النامية بقولهما " أما نمط التحول الذي يقع نتيجة لعوامل خارجية ، فأنه يحدث عن طريق "دمج" قمع أتساع نفوذ الامبراطوريات الكبرى وازدياده، فأنها تبتلع في الطريق النظم الاصغر حجماً ، وهذا ما وقع للشعوب المغلوبة على أمرها ، أذ عمل الغزات أو المستعمرون ، على إعادة تنظيم أنتاجية هذه الشعوب المقهورة ، بحيث يصبح هذا الانتاج ترساً في العجلة الكبرى لأنتاج القوى الغازية ، ولكأن هذا كان بمنزلة الضريبة ، التي توجب على المغلوب أن يؤديها للغالب ، ولقد خبرت شعوب كثيرة من أهل الارض ، هذا التحول الذي أملاه الاستعمار الاوربي على تلك الشعوب في السنوات الخمسمائة الماضية".

وهكذا منذ نشأت الراسمالية ، كنظام عالمي ، تسعى لأخضاع العالم أجمع لمتطلبات نموها وشروط حركتها ، وكان مفهوم " تكييف " الاجزاء غير الراسمالية في مختلف أنحاء العالم ، لكي تتلائم مع الحاجيات المتغيرة والازمات المختلفة للمراكز ولظروف الاضطرابات الداخلية " شرطاً ضرورياً ولازماً ، لأستمرار الراسمالية وديمومة نموها .

تاريخياً كانت الاخطار العسكرية الخارجية ، والاضطراب الاجتماعي الداخلي والايديولوجيات البديلة ، أستخدمت لتبرير المصالح المكتسبة في الامر الواقع ، وهذا ما سمح للراسمالية في البقاء والازدهار ، وأصحاب رؤوس الاموال ، يبدعون من أجل البقاء ، "بسمارك المحافظ الارستقراطي في المانيا" ، هو وكان "فرانكلين روزفلت" ، الرئيس الارستقراطي ، هو الذي صمم نظام المساعدات الاجتماعية الحكومية " بعد الحرب العالمية الثانية " الذي أنقذ الراسمالية من الانهيار في أمريكا ، وما كان ذلك ليحدث لو لم تتعرض الراسمالية للخطر".

الذي أبتدع نظام المعاشات التقاعدية ، والرعاية الصحية في ثمانينات القرن التاسع عشر ، و "ونستن تشرتشل " أبن دوق بريطاني ، طرح لاول نظام الضمان الاجتماعي الواسع ضد البطالة عام 1911 ، على إن الملاحظات ، لا تلغي حقيقةً ، كون الراسمالية المتطورة صناعياً والمسيطرة على البلدان النامية ، وضعت برامج "التكيف" ليس كمحاولة لحل أزمة هذه البلدان المتعددة ، بل كعناصر أساسية لأستراتيجية التكيف لتلك البلدان ، ووضعت هذه الاطر "التكيف" لمجارات التحولات الجديدة الجارية في الاقتصاد العالمي ، ومن هنا جرت متابعة ولوبشكل مكثف ، جذور "عملية التكيف" من المنظور التاريخي وأكتشاف جوهرها المعادي لأي تنمية حقيقية للبلدان النامية ، ويمكن للمرء أن يلاحظ مفارقة جديرة بالتوقف ، وهي أنه في الوقت الذي ، حاولت فيه البلدان الراسمالية الصناعية ، مواجهة الازمة الاقتصادية داخلياً من خلال الليبرالية الجديدة والاتجاه نحو سياساتها " النيو كلاسيكية " المحافظة، التي تؤمن بآليات السوق المنفلتة والحرية الفردية وتقويض تدخل الدولة ، وتراجعت عن النظرية الكنزية في السبعينات ، فأنها سرعان ما حاولت معالجة أزمتها على الصعيد العالمي من خلال العودة الى الكنزية خلال 1973-1982 " حينما أعتمدت سياسة القروض السهلة وبكميات هائلة الى البلدان النامية ، حتى أصبحت هذه المديونية وتفاقمها وبا لاً على هذه البلدان ، وتفجرت عن أزمة عميقة أخرى أمام العتلات لأدماج هذه البلدان في الاقتصاد الراسمالي المتطور ، على أثر المصادر الفكرية التي صاغتها ليبرالية التكيف ، من خلال التقرير الشهير بأسم "لستر بيرسون" شركاء في التنمية أولا وثانياً المبادئ التي طورتها المنظمات الاقتصادية الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " اللذان جرى الحديث عنهما من قبل ، ويمكن للمرء أن يؤكد مجدداً إن هذين المصدرين ، مثلا صاغا وبلورا مشروعاً أممياً بصياغة رأس المال الدولي ، وتكمن أهمية هذا المشروع في إعادة علاقة " الشمال، بالجنوب ، بأطر جديدة ، لهذا فأن مصطلح " عمليات التكيف " الذي يجري الترويج لها ، منذ السبعينات في كتابات المنظمات الدولية المتخصصة ، لا تشير الى ظاهرة جديدة ، كما عرفنا ، بل يعبر في الحقيقة عن ظاهرة قديمة ، قدم النظام الرأسمالي ، تعاد صياغتها على أسس جديدة،وعادة ماتكون المراجعات النقدية لآليات النظم السياسية والاقتصادية للرأسمالية عندما تكون في الغالب لاحقة للازمة.

جدول رقم 8 لوحة تاريخية لعمليات التكيف الدولية التي مارستها الراسمالية العالمية لتطويع البلاد المتخلفة لمتطلبات حركة رأس المال بالمراكز الراسمالية

المرحلة	وسيلة التكييف	آثار التكييف على البلاد الراسمالية	آثار التكييف على البلاد المتخلفة
الكشوف الجغرافية (البحث عن السوق العالمي)	القرصنة ، القهر ، الغزو الحربي	- تدفق الذهب والفضة والارباح على بلاد أوربا . - تحويل مسارات التجارة الدولية وخطوطها لصالح دول اوربا .	- فقدان ثروتها من المعادن النفيسة. - إبادة شعوب وقبائل. - تحطيم حضارات قديمة .
المرحلة الميركانيتلية (تكوين السوق العالمي)	رأس المال التجاري تكوين المحطات التجارية عبر البحار . الاتفاقيات التجارية المباشرة تكوين الامبراطوريات التجارية	- تدفق المزيد من المعادن النفيسة على أوربا . - تكوين أرباح ضخمة من التجارة مع الشرق . - توفير عنصر العمل الرخيص من خلال الاتجار بالعبيد .	- نهب وأستنزاف مناجم الذهب والفضة . - نقص عدد السكان نتيجة لتجارة العبيد . - اجبار السكان المحلين على الاشتغال في أنتاج المعادن النفيسة وفي مزارع المواد الخام . - تشويه نمط الانتاج المحلي .
مرحلة الثورة الصناعية	تصدير السلع المصنعة الاتفاقيات التجارية المباشرة . فرض سياسة حرية التجارة .	- تزايد فرص السلعي بالخارج . - الحصول على الغلال والسلع الغذائية بأثمان منخفضة . - تخفيض مستوى الاجور المحلية . - تزايد الارباح ونمو تراكم رأس المال .	- نشوء التخصص المشوه وتقسيم العمل الدولي اللامتكافئ (التخصص في أنتاج المواد الخام). - تدمير الاقتصاد الطبيعي . - تدمير الحرف والصناعات المحلية.
مرحلة الاستعمار	تصدير رؤوس الاموال	- مزيد من أسواق	- مزيد من تشويه هيكل

(نمـــو راس المـــال الاحتكاري)	الخاصـــــة. أغـــــراق المـــستعمرات بالـــديون . الاحــــتلال العـــــسكري والـــسيطرة الـــسياسية . القواعد العسكرية .	التصريف الخارجي . - الحصول على المواد الخام باسعار منخفضة. - زيـادة الاربـاح المتعلقـة بالخارج . - أمكان زيادة الاجور ورفع مستوى المعيشة . - زيادة تراكم رأس المال .	الانتاج المحلي . - فقـــدان الفـــائض الاقتـــصادي وأضعاف التراكم المحلي . - فقــدان الــسيطرة عــلى توزيــع وتخصيص الموارد . - فقدان الاستقلال السياسي .

المبحث الثالث

الازمة الاقتصادية العالمية وفخ المديونية

1 – الاسباب الحقيقة للازمة الاقتصادية العالمية

تميز العقدين الاخيرين بعد الحرب العالميـة الثانيـة ،الى حـدوث نـوع مـن التـوازن بـين الـدول والاسواق عقب النظرية الكنزية ، أذ أضطلعت الدولة بدور أقتصادي وأجتماعي واسع النطـاق الى حـدٍ ما، عبر مساحة الأنفاق العام الجاري والاستثماري، وعبر جملة من الاجـراءات والـضمانات، مـن ضـمنها حلحلة جوانب من مشكلة البطالة والتضخم وتـوازن الاسـعار وغيرهـا مـن التـدخلات الحكوميـة، وقـد سجلت تلك الاجراءات معدلات نمو مرتفعـة نـسبياً بـالتوافق مـع تطـور ملحـوظ في مـستويات الرفـاه الاجتماعي بشكل عام . ولكن في النصف الثاني مـن الـستينيات ،" مـع تـصاعد حـدة الازمـة النقديـة في منظور الاقتصاد الراسمالي ... أسفرت الحالة في ذلك الوقت الى ظهور وحدات حقـوق الـسحب الخاصـة في عام 1969 . عـلى إن تحديـد وتوحيـد المهـام الجديـدة التـي أصبح الـصندوق يـضطلع بهـا في عـالم السبعينات ، وراء جدل واسع بين عدد من مفكري العالم الرأسمالي*" في السنوات الاولى من الـسبعينات ، في أعقاب قرار الرئيس الامريكي السابق "نيكسون " في أغسطس 1971 ، وفي نفس العـام تـم التوصـل الى أتفاقية" السيموثوينان" ، وإن الحاجـة باتـت واسـعة لاصـلاح نظـام النقـد الـدولي ، وتعـديل مهـام الصندوق**، بحيث، يتمكن الاقتصاد من تجاوز الازمة المؤلمة للكساد الكبـير والاضـطرابات النقديـة في الثلاثينات من القرن العشرين . وأستمر الجدل يدور أنطلاقاً من تلك الدراسـات .. وكـان أحـساس بـأن العالم يحتاج الى "بريتون وودز- جديدة"، وبخاصةً بعد تصاعد مـشكلات البطالـة والتـضخم والكـساد الاقتصادي بالبلاد الراسمالية، غير أن التخطيط لمواجهة الاضطرابات في نظام النقد ، أصطدمت بعاصـفة الاحداث التي حصلت عام 1973 ، والذي نجحت فيه الدول الاوبك في تحقيق زيـادة في أسـعار الـنفط عالميـاً ، حيـث أرتفـع سـعر برميـل الـنفط مـن "29. 3" دولار للبرميـل عـام 1973 الى "58. 11" دولار للبرميل عام 1974. غير أن هذه الامور تغيرت بشكل مفاجئ ، أثر عقد السبعينيات في القـرن العـشرين ، بحيث يمكن القول "دون مبالغة " إن بداية هذه العقـد ، مثلـت نقطـة تحـول Turning Point، حرجـة في

التاريخ العصر، بشهادة الكثير من البحوث والكتابات، التي أشارت الى ظهور مجموعة من المتغيرات الهامة على الصعيد العالمي ، ومجموعة من المتغيرات على الصعيد المحلي، فعلى الصعيد العالمي يمكن حصرها بالنقاط التالية :-

1) أنهيار نظام "بريتون وودز" النقد الدولي بتوقف الولايات المتحدة الامريكية عن تحويل الدولار الى ذهب

2) دخول العالم مرحلة تعويم Floating أسعار الصرف ومنهية بذلك عصر ثبات الاسعار .

3) دول الاوبك تتخذ قراراً عام 1973 في زيادة الاسعار العالمية للنفط ويحدث أرتفاعاً كبيراً في توزيع الدخل العالمي لصالح البلدان المنتجة للنفط .

4) .تظهر أزمة الفوائض النفطية ، وتزايد عجز موازين المد فوعا ت مختلف دول العالم .

5) زيادة نشاط " الشركات متعدية الجنسية TNCs " في المجالات الانتاجية والتسويقية والتمويلية على النطاق العالمي .

6) تزايد الوزن النسبي لاقتصاديات أوربا واليابان والدول المصنعة حديثاً في آسيا، على حساب تراجع الوزن النسبي للاقتصاد الامريكي .

دخلت أقتصاديات الدول الراسمالية الصناعية، على الصعيد الداخلي منذ بداية السبعينيات في أزمة هيكلية طويلة المدى ، جديدة في معالمها وغير معروفة من قبل ، وهي ظاهرة تزامن البطالة مع التضخم Stagflation "وهي ظاهرة يصعب فهمها وتفسيرها في إطار النظرية الكنزية" ويتعمق الركود الاقتصادي ، حيث تنخفض معدلات الربح في قطاعات الانتاج المادي ،وتتدهور معدلات الاستثمار والنمو، وبظهور مشكلة فوائض رؤوس أموال ضخمة ، تبحث عن فرص للربح والتراكم " ويعمق التفاوت في علاقات القوى الرئيسية الفاعلة في السوق الراسمالية العالمية وتزايد علاقات الصراع والمنافسة بينهما*" بالاضافة الى تسجيل عجز في ميزان مدفوعات كثير من الدول الاوربية ، ناهيك عن العجز في الولايات المتحدة الامريكية والدول النامية ، وإن لحظة أندلاع الازمة كانت الوصفة الكنزية ، الاداة الرائجة لتحقيق وتائر نمو من خلال توسع الطلب ، وبسبب خصوصيات نشوء وتطور الازمة

وكيفية التكيف معها وتجاوزها ، فقد تم الاستعاضة عن الكنزية بسياسة العرض وعجزت النظرية الكنزية في مواجهتها للازمة بسبب عجزها المفاهيمي** كما أشير لها من قبل. أما بالنسبة للبلدان النامية، فقد شهدت فترة السبعينيات من القرن العشرين ، تحسناً ملحوظاً في أدائها الاقتصادي تمثل ذلك في تحسن شروط التجارة الخارجية أثر قرار" الاوبك OPEC" برفع أسعا ر النفط التي، سميت "بالفورة النفطية" التي أدت الى أرتفاع معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول بشكل عام مع أستثناءات قليلة لبعض منها مما شجع على التوسع في أنفاقها الحكومي في مجالات التنمية والخدمات ، وترافق ذلك مع أعتماد أسعار صرف عالية وتشديد قيود التجارة الخارجية ... إن ظروف الاستقرار النسبي " التي جرى الحديث عنها " التي كان عليها الاقتصاد العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية ، قد ساعد على عدم حدوث عجز كبير في موازين مدفوعات البلدان النامية ، وهو الامر الذي قلل من حاجتها للاستدانة الخارجية ... وبسبب ذلك أيضاً ، مكن تلك الدول على التعامل آنذاك مع أسواق النقد والمال العالمية ، وحصولها منها على ما تحتاج إليه من موارد وسيولة مفترضة ... وكان من الطبيعي " والحال هذه ، إلا يزاول صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هيمنة أو سيطرة على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان".

وفي ضوء ذلك كله ، كانت المديونية الخارجية المستحقة على هذه البلدان خلال تلك الفترة بسيطة ولم تسبب أزعاجاً أو أرهاقا مالياً لها حيث أستطاعت أن تخدم أعباءها "الفوائد والاقساط" دون مشاكل –حيث يقول د.رمزي زكي، " يكفي للدلالة على ذلك ، أن ننظر الى تطور هذه المديونية خلال حقبة "عقد" الستينات حيث يعتبر حجم المديونية شيئاً يسيراً اذا ما قورن بحجم المديونية في السبعينيات وما بعدها "حيث وصل رقمها 2. 2 ترليون دولار أمريكي ، أنظر الجدول -9- حيث يلاحظ إن المعطيات تشكل منعطفاً جديداً مع الدخول في حقبة السبعينيات من القرن العشرين ، بحيث شكلت نقطة تحول Turning Point حرجة في التاريخ المعاصر التي أرتبطت بجملة من المتغيرات الهامة

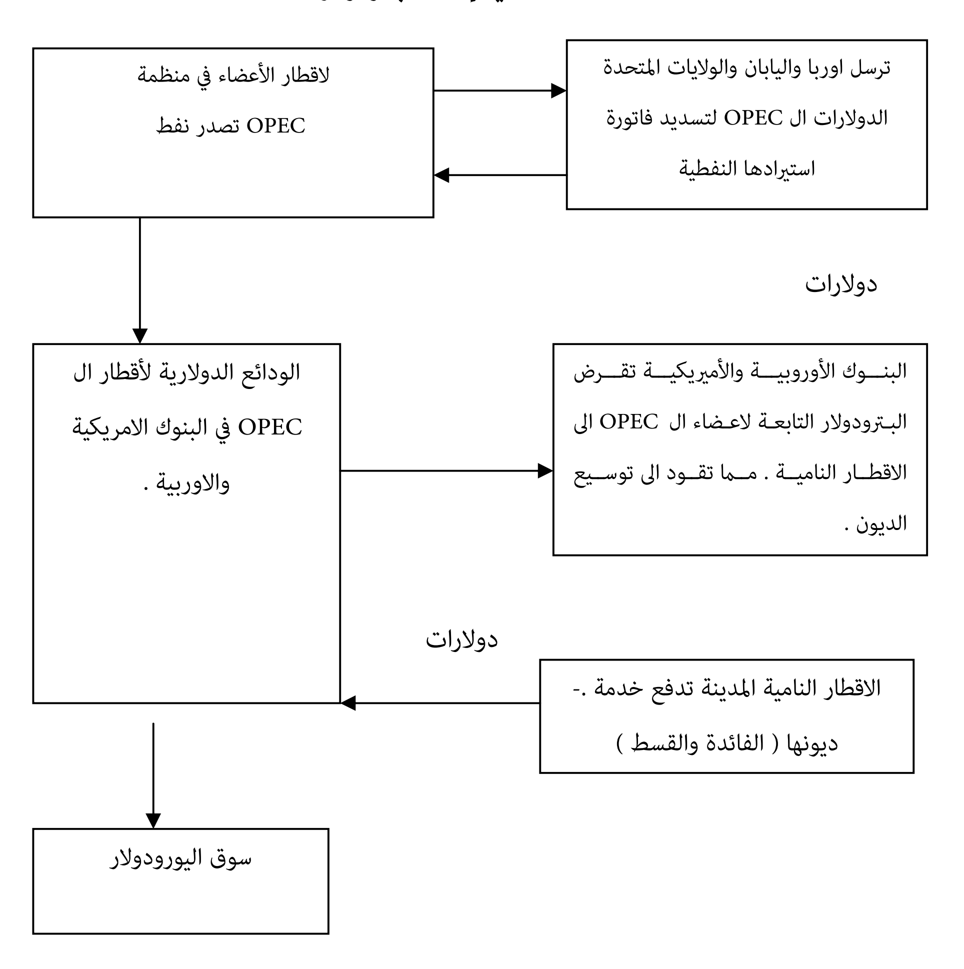
جدول رقم9 معطيات حقبة السبعينات من القرن العشرين

السنة	مليار دولار
1961	21 .6
1962	25 .9
1963	29 .7
1964	33 .2
1965	37 .1
1966	41 .1
1967	46 .2
1968	54 .3
1969	60 .9

على الصعيد العالمي وعلى صعيد البلدان النامية في مختلف أقتصاديات العالم فيما بعد ،وتذهب بعض الكتابات بالاشارة الى التنمية في البلدان النامية التي حققت نمواً اقتصادياً معيناً وفي بعضها كان هذا النمو سريعاً بحيث أقتربت نسبياً من مستوى الدول الصناعية، غير إن دولاً أخرى وبسبب من أنفاقاتها على مشاريع ضخمة غير مجديه، وفي مشاريع غير متحققة من جدواها الاقتصادية ، فرضت السبعينيات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، بحيث أصبح أكثر شمولاً، ولا يقتصر على الزيادة السنوية في الناتج القومي الاجمالي "رغم أهميته" إلا إن مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان وبخاصةً المناطق الريفية بقيت منخفضة جداً، ولم تعالج قضية الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل ولذلك جرى التفكير بأتجاه "التنمية الشاملة"، وقد أخفقت البلدان النامية من تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينيات. و أخذت تتعسر وتتراجع أثر صعود قوى الليبرالية الجديدة وأستلامها الحكم في أنكلترا ثم في أمريكا في منعطف 1979-1980 وأطلاقها حرية الرساميل المحمومة وتفجير أزمة المديونية عام 1982... ألا إن، جذور المديونية الخارجية" يشار لها" على البلدان النامية التي أنفجرت ترجع بالدرجة الاولى الى انفجار الاقراض الدولي من جانب البنوك التجارية الدولية " وبخاصةً الامريكية منها "بسبب تدفق مايسمى بالفوائض المالية لبلدان

الاوبك "وبخاصةً بلدان الخليج العربية"* الى الولايات المتحدة الامريكية وأوربا الغربية**. وتدويرها لصالح البنوك في هذه البلدان وما نجم عنها من أقراض للبلدان النامية غير النفطية والتي أثارت سريعاً مشكلات كارثية لها "يمكن ملاحظة المخطط التالي" والاثار الناجمة عنه.

شكل 3 آلية إعادة البترودولار



Source: John Charles Pool, Stephen C.Stamos, Patrice Jones, “the ABCs of International Finance”, Lexington Books, 1991.

2-الاثار الناجمة عن الازمة

إن الازمة المالية ، التي واجهت الدول النامية في بداية عقد الثمانينات بالنسبة لمجموعة منها وفي مرحلة متأخرة من الثمانينات بالنسبة لمجموعة أخرى منها ، قد أدت الى تحول بعضها من نمو إيجابي لناتجها المحلي الاجمالي الى نمو سلبي له ، والى فقدانه في بعضها الآخر ، والى أنخفاض معدلات النمو في باقي الدول الى درجة التي دفعت بعض كتاب التنمية ومنهم الاقتصادي الباكستاني

الراحل " محبوب الحق " في كتابه " تأملات في التنمية البشرية Development . Reflections on Human بقوله "بأن التنمية ، يجب أن تعني توسع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية ، كما إن التنمية بدون عدالة في توفير الفرص للجميع تعني تحديد الخيارات للكثير من أفراد المجتمع".

وذهب بعض الاقتصادين، الى أنتقاد تسمية الدول النامية ، من حيث أنها تشير الى إن هذه الدول تحقق نمواً أقتصادياً ملموساً ، بينما الواقع يشير الى أنها تزداد تخلفاً وهذا مادفع بعض المعنيين والمتخصصين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية"بالعقد الضائع"وتشمل ذلك البلدان العربية*. حيث ذهب "جندر فرانك " للقول إن الانشطة الاقتصادية في بلدان العالم تتخذ أشكالاً متباينة ، ففي حين بلدان غرب أوربا واليابان والاولايات المتحدة الامريكية قد خبرت عمليات التنمية في تاريخها ، فإن معظم بلدان العالم الاخرى " يقصد النامية " مرت بمرحلة مختلفة تماماً، فهي ليست مرحلة تنموية، بقدر ماهي مرحلة "تنمية التخلف - Development of Under development ...بمعنى إن البلدان الحديثة الاستقلال من وجهة نظره ليس همها في " اللحاق" بركب الدول الغنية ،ولكن في التغير الجوهري لمجموع عملية التنمية من منظور عالمي يطل على الكرة الارضية كقرية عالمية واحدة....

وفي هذا الصدد يشير د. سمير أمين " دشنت الحرب العالمية الثانية حقبة جديدة في النظام العالمي . فقد أستندت نهوض ما بعد الحرب 1945 – 1975، الى تكامل مشاريع مجتمعية ثلاث :-

1) مشروع دولة الرفاه الاشتراكي الديمقراطي الوطنية في الغرب .
2) مشروع باندونغ للبناء البرجوازي في أطراف النظام " أيديولوجية التنمية " .

3) المـشروع الـسوفيتي " راسـمالية مـن دون رأسـماليين "،...كـل مـن هـذه الـثلاث هـو مـشروع مجتمعي للتنميـة عـلى طريقتـه... أسـتطاعوا فيـه أن يفرضـوا أشـكالاً مـن التـضبيط والـتراكم الراسمالي - أرغم الراسمال نفسه على التكيف معها – كانتا في أساس ذلك النهوض ، وإن الازمة التي تلت أبتدأت من 1968- 1975 هي أزمة تآكل النظم التي أرتكـز عليهـا النظـام الـسابق ، ثم أنهيارها .فا لمرحلة التي لم تغلق بعـد ليـست مرحلـة بنـاء نظـام عـالمي جديـد كـما يحلـو لبعضهم القول ، بل مرحلة فوضى لايزال تجاوزها هدفاً بعيداً.والـسياسات الموضـوعة...تـسعى الى ادارة الازمة وحسب وأدارة العالم بواسطة مايـسمى"الـسوق" أي المـصالح المبـاشرة وقـصيرة المدى لقوى الرأسمال المسيطر وفي هذا الانتظار أسقط هاجس التنمية في فخ الاهما ل**.

ومما يلاحظ إن غالبية البلدان الناميـة لم تحقـق تطـوراً يـذكر وترافـق ذلـك مـع تفجـر أزمـة المديونية العالمية في خريف عام 1982 ،الذي أعلنت فيه المكسيك عن عدم قـدرتها عـلى الوفـاء بأعبـاء ديونها الخارجية والتـي كانـت تقـدر بحـوالي 85 مليـار دولار،هـذا الـرقم "آنـذاك" كـان يهـدد البنـوك والمؤسسات المالية بالافلاس ، وبعدها أعلنت أثنتان وعشرون دولـة مدينـة عـدم قـدرتها عـلى مواصـلة الوفاء بأعباء الديون، وطلبت الدخول في مفاوضات لأعادة جدولة ديونها مع الدائنين ، وذلك " بعـد أن وصلت أعباء ديونها الخارجيـة الى الحـد الـذي يهـدد الحـد الادنى لمـستوى معيـشة مواطنيهـا ، ويهـدد أنتظام دورات عجلات الانتاج والتوظيف والاستثمار عنـد أدنى الـسرعات المطلوبـة*". وهكـذا سـارعت حكومة الولايات المتحدة الامريكية وبمؤازرة واضحة مـن الـصندوق والبنـك الـدوليين وبنـك التـسويات الدولية ، الى تقديم حزمة من عمليات الانقاذ المالي بشكل سريع وغير مألوف لمواجهـة الموقـف "الـذي تمثل بتقـديم قـروض عاجلـة لهـذه الـدول والموافقـة عـلى إعـادة الجدولـة ، مـع فـرض مجموعـة مـن السياسات المجحفة التي يتعين قبولها لتـصحيح الاوضـاع الاقتـصادية الداخليـة "شروط صـندوق النقـد الدولي" ... وهذه الحزمة يشير لها د. رمزي زكي بأنها "لم تكـن حقيقـة لأنقـاذ هـذه الـدول وأنمـا أنقـاذ البنوك الامريكية الدائنة ولدرء خطر الافلاس المباشر لها".

ومنذ ذلك التاريخ ، ترسخ بشكل شديد ما يمكـن أن يـسمى بالنظـام المتزايـد لـلأدارة المركزيــة لأقتــصاديات البلــدان المدينــة ، وأهــم أهدافــه هــو أن تــستعيد الراســمالية

العالمية ، من خلال فخ الديون الخارجية هيمنتها المباشرة على البلاد المتخلفة ، وتجرها الى الانصياع لعمليات التكيف التي تلزم لخروج الراسمالية العالمية من أزمتها المعاصرة .

4- الآليات التي أتبعت لأحتواء البلدان النامية

وفي ظل هذه الظروف طرحت المنظمات الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " ومن خلفها الدول المتطورة برامج وسياسات التكيف الاقتصادي " الذي جرى الحديث عنه في بحث سابق " كطريق لأستعادة النمو الاقتصادي " حسب أدعائها " وأتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج ، بعد أن أستفحل العجز في موازين مدفوعاتها بسبب التدهور الكبير الذي طرأ على معدلات تبادلها ، التجاري وبالذات البلاد المصدرة للمواد الزراعية والتعدينية ، وبسبب أرتفاع أسعار الفائدة " الاسمية والحقيقية " والتقلبات العنيفة والفجائية في أسعار العرض ، وأتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج مدفوعة بالحاجة الى مصادر التمويل .

والملاحظة الجديرة بالاهتمام ، إن غالبية الدول النامية "عدا النفطية منها " التي لجأ ت الى القروض " التكيف الاقتصادي " تعاني من عجز مزمن في ميزان المدفوعات** ، وبشكل خاص في "ميزان التجارة المنظورة"***، والذي يتم تغطيته حساباً عن طريق الابواب الاخرى،" لميزان المدفوعات" ، وتزداد المشكلة حينما يترافق عجز ميزان المدفوعات بعجز الموازنة العامة ، وكانت تجري عملية التغطية لميزان المدفوعات عبر القروض الخارجية وتدفقات رؤوس الاموال الاجنبية والمساعدات والمعونات .

إلا إن ظروف الثمانينات من القرن العشرين أختلفت إذ تفاقمت أزمة المديونية وحصل أنحسار في تدفق الاستثمارات والقروض الاجنبية وأزدياد معدل الفائدة ، مما فاقم الضغوطات على ميزان المدفوعات أنظر" الجداول 10-11

الجدول رقم 10 التوزيع الجغـرافي للـديون الخارجيـه للبلـدان الناميـه 1972- 1999 (مليـار دولار)

	1972		1982		1985	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
1. امريكا اللاتينة	45		236		365	
البرازيل	-		91	37	109	38
المكسيك	-	9	85		610	
الأرجنتين	-		44		51	
فنزويلا	-		33		35	
2. آسيا			130		023	
الهند			25		35	
اندونيسيا	35	30	22	20	42	24
الفلبين			24		30	
تايلاند			12		18	
3. افريقا			120		165	
مصر			20		46	
الجزائر	14	12	19	19	23	17
المغرب			11		18	
نيجيريا			14		26	
4. الشرق الأوسط			70		510	
تركيا	6		30	11	40	11
سوريا			10		13	
5. أوربا الشرقيه			80		95	
بولندا	16	14	25	13	34	10
هنغاريا			9		15	
المجموع الكلي	11					
% الديون الى الناتج القـومي	6		636		994	
الأجمالي	13		24		36	
% الديون الى الصادرات	10	100	82	100	515	100
قيمة خدمة الديون	6		102		812	
خدمـة الـديون كنـسبه مـن	11		13		21	
الصادرات %	14					

	1990		1995		1999	
	المجموع	%	المجموع	%	المجموع	%
1. امريكا اللاتينة	420	36	615	36	700	35
البرازيل	116		133		180	
المكسيك	97		118		152	
الأرجنتين	61		75		95	
فنزويلا	33		39		40	
2. آسيا	300	25	530	31	600	30
الهند	70		92		120	
اندونيسيا	80		90		130	
الفلبين	32		35		45	
تايلاند	3		46		50	
3. افريقا	225	19	262	15	320	16
مصر	40		32		30	
الجزائر	26		33		33	
المغرب	24		22		25	
نيجيريا	36		40		32	
4. الشرق الأوسط	138	12	170	10	220	11
تركيا	46		60		80	
سوريا	17		21		26	
5. أوربا الشرقيه	100	8	130	8	140	7
بولندا	49		46		60	
هنغاريا	17		25		26	
المجموع الكلي	1.182	100	1.707	100	1.980	100
% الديون الى الناتج	38		36		32	
القومي الأجمالي	179		165		135	
% الديون الى الصادرات	141		228		250	
قيمة خدمة الديون	9		9		8	
خدمة الديون كنسبه من						
الصادرات %						

هذه الجداول مقتبسة من مؤلف د.الأمين عبد الوهاب -التنمية الاقتصادية-مصدرسابق ص283ص284.

العلاقات الثنائية ، وشملت مجال العملة "المناطق النقدية*" ، وتسهيلات جمركية، ومعونات البلدان النامية ، ليس أضطرارياً أو عارضياً ،ومن هنا دخلت المنظمات الدولية " الصندوق والبنك الدوليين" من " الذراع الذي يؤلم " وطرحت شروطها على الدول النامية ، التي تتضمن سياسات واجراءات ، تهدف الدمج من خلال" سياسة التثبيت والتكييف الهيكلي". وأضطرت الدول النامية لقبول هذه الشروط تحت ضغط حاجتها الى التمويل وقوة النفوذ المالي والاقتصادي لهاتين المنظمتين.

الازمة وفخ المديونية

تشير مؤلفات كثيرة عن إن البلدان النامية ، وما من ظروف مناسبة في الخمسينات والستينات وما حققته من نجاحات محدودة في مجال تنميتها ، إلا أنها ظلت تؤلف ذلك الجزء المتخلف من الاقتصاد العالمي ، وظل البون يتسع بين " التطور والتخلف " في مجموع الدول الصناعية المتطورة من حيث تطور القوى المنتجة ومرونتها وفي مستوى المعيشة وغيرها وبين مجموعة الدول النامية ، المتخلفة في الميادين المشار اليها ، وبالاضافة الى تحولها بشكل أو بآخر ، موضوعاً للاستغلال من قبل الدول الراسمالية المتطورة بفعل علاقات التخصص " مواد خام وزراعة ..الخ" وتقسيم العمل الدولي غير العادل ، وعلاقات التبادل غير المتكافئة ، وفي ظل السبعينيات أنتقل العالم الى مرحلة جديدة ، مختلفة في آلياتها عن العصر الكنزي ، وهي تعاظم ظاهرة التدويل – Internationalization على كافة الاصعدة ، أنتاجياً ومادياً وتكنولوجياً وتسويقياً، وهي الظاهرة التي قادتها الشركات متعدية الجنسية ، وأدى ذلك حسب " د. رمزي زكي " الى أنتقال الراسمالية من مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية الى رأسمالية الاحتكارات العالمية **.. اما مايتعلق بالمديونية الخارجية للبلدان العربية، فتتركز بصورة رئيسية بخمسة بلدان "بأستثناء العراق" وهي مصر، الجزائر، المغرب، سوريا، السودان حيث تقدر ديونها في سنة 1999 بحوالي "126 مليار دولار" وتشكل هذه اكثر من 80% من مجموع الديون العربيه -انظر الجدول رقم-12-، وأن تضاعف الدين بفعل ارتفاع فوائد الدين وصفته المركبة وتراكم متأخرات خدمتة وتوقف المؤسسات المالية والبنوك الدولية عن تقديم القروض ووقوع معظم البلدان النامية في

مأزق المديونيـة...حيـث تـدل تجـارب بعـض الـدول، لعـل ابرزهـا الجزائـر الى احتـدام ازمـة المديونيـة الخارجية وشدة مأزقها تتناسبان طرديا مع اهمية القروض او الديون التجاريـة قـصيرة الأجـال مرتفعـة الفوائد والعكس صحيح، اي حينما تغلب الديون الرسميه طويلة الأجال ميسورة الفوائـد يمكـن تجنـب مأزق المديونية الخارجية، كما يتـضح مـن التجربـة الـسوريه، كـما ويـشير بعـض البـاحثين الى ان ازمـة المديونية ليست مالية بحته وانما هي اقتصادية شاملة، ترتبط ارتباطا عضويا بضعف البنـى الأقتـصادية والسياسة الأقتصادية العامة ومن ضمنها السياسة المالية والـسياسة التجاريـة وبالخـصائص الأجتماعيـة والسياسية. قدرت الديون الخارجية عـلى العـراق بــ 86 مليـار دولار سـنة 1990"***. البلـدان الناميـة عموماً واجهت فجوة الموارد المحلية وكيفية سدها ، ظلت تمثل أحد المعاضل الحقيقية التـي تتحـداها، وزاد من صعوبة التحدي، إن الدول الراسمالية الصناعية الكبرى ومنظماتها الماليـة الدوليـة " الـصندوق والبنك الدوليين" وغيرهما من المنظمات أستطاعت ،من تدوير منافع الزيادة في أسـعار الـنفط ، لـصالح بلدانها وعلى حساب البلدان النامية ، يضاف الى ذلك فإن الدول الصناعية المـذكورة قـد حافظـت عـلى معظم مواقعها في الدول النامية ،

جدول رقم 12 المديونيه الخارجيه للبلدان العربيه 1986-1997

(مليار دولار)

البلد	1986	1989	1990	1995	1997
مصر	46.3	51.7	40.4	31.8	28.2
الجزائر	22.6	24.6	26.4	32.8	30.9
المغرب	17.9	21.6	23.5	22.4	19.1
سوريا	12.8	17.4	17.1	21.3	20.9
السودان	9.9	13.8	15.3	19.4	19.3
تونس	5.9	7.0	7.7	10.9	11.3
الأردن	4.9	6.5	7.3	6.3	6.5
اليمن	3.9	5.6	6.3	6.2	3.9

عَمان	2.9	3.0	2.7	3.2	3.6
الصومال	1.8	2.0	2.1	2.6	2.6
موريتانيا	1.8	2.0	2.1	2.4	2.5
لبنان	0.9	1.0	1.9	1.3	2.4
جيبوتي	0.1	0.2	0.2	0.3	0.3
المجموع الكلي	127.8	156.6	153.0	160.9	151.4

المصدر: التقرير الأقتصادي العربي الموحد، 1999، ص، 304.

وذلك كما جرى الحديث عنه :

1) ببقائها" البلدان النامية" دون تغير، في تقسيم العمل الدولي ، 2- ومن خلال تبعيتها للاقتصاد الراسمالي العالمي والخضوع لآلياته ،3- وبقائها منابع للمواد الخام الرخيصة ،4- وسوق تصريف ومجال للارباح المرتفعة بأستمرار ، ولم تستطيع الدول النامية كما ذكرنا الاعتماد ذاتياً في التمويل ... ومع موجة العداء للاستثمارات الاجنبية ، تعاظمت أحلام التحرر الاقتصادي والتصنيع والتنمية ، ولهذا الغرض أتجه الكثير من رؤوساء الحكومات في الدول النامية الى تفضيل القروض الخارجية العامة ، على أساس أستخدام هذه الاستثمارات في المشاريع الانتاجية او الخدمية ، التي تنوي أنجازها معتبرة التمويل هو الاساس في حل معضلات التنمية والتصنيع .ووقعت هذه البلدان في وهم " في تفسير سهولة منح القروض " إن سهولة الحصول على القروض الخارجية في فترة من الفترات خلال هذه المرحلة ، وبشروط لا بأس بها ،" أصبح يغري المسؤولين في قيادة الاقتصاد القومي في تلك الدول وبالتراخي في تعبئة المدخرات المحلية ومواجهة تحديات القضاء على الضياعات والاسراف في أستخدام الموارد في وجوه غير ضرورية ، وللانزلاق الى وهم أمكان التمتع بمستويات أستهلاكية عالية في الاجل المتوسط مع أمكان الاستمرار في التنمية ، دون أن تحدث مشكلات في السداد بالاجل الطويل .

وإذا أردنا المقارنة بين الديون الخارجية للبلدان النامية ، عند نهاية الستينات ، كما جرت الاشارة لها من قبل ،وبين الديون الخارجية في السبعينيات والثمانينيات

مـن القـرن العـشرين التـي تـصاعدت فلكيـأ عـلى البلـدان الناميـة ، وتزايـد ت بـشكل أخطبـوطي في السبعينيات والتي يعتبرها الكثير من الباحثين ، بأنها شـكلت نقطـة أنقـلاب نـوعي في منحـى الـديون الخارجية ، وفي مامشكلته من خطوره على البلدان المدينة ، و من ناحية ثالثة ،أعتـبرت أهـم آليـة مـن آليات الدول الصناعية الكبرى المعاصرة ، لأستعادة هيمنتها الامبريالية عـلى البلـدان الناميـة ، ولم تنفـع الجهود التي بذلت من قبل هذه الدول، للتخفيف منها ، سـوأ في أسـتخدام الاحتياطيـات مـن الـذهب والعملات الاجنبية ،أو في الضغط على الواردات . وقد بلغت آثارها على البلدان النامية ، بنمو خيـالي في حجمها وأعبائها ، حيث كانت مجموع الديون الخارجية في عام 1975 ، لا يتجاوز 2. 74 بليـون دولار ، ومعظمها يتكون من مصادر رسمية " حكومات ومؤسسات دولية " وبلغ عبء خدمتها في ذلك العـام 6 بلايين دولار " منها 2 بليون مدفوعات فوئد " أما في عام 1984 ، فقد بلغت حجم هذه الـديون 985 بليون دولار*، وهو نمو فلكي بكافة المقاييس ، حيث يعني إن حجم الديون قد تضاعف أثنى عشر مـرة خلال هذه الفترة ،أما المبالغ التي تكبدتها الدول المدينة لخدمـة أعبـاء هـذه الـديون، فقـد وصـلت الى 135 بليون دولار في عام 1985 " منها 74 بليون دولار مدفوعات فوائد "، وهذا يعني إن مبـالغ خدمـة الديون ، قد قفزت بمعدلات أعلى من معدلات سرعة نمو الديون نفسها ، فقد تضاعف نمو هذه الاعبـاء بحوالي أثنين وعشرين ونصف مرةً ، خلال هذه الفـترة . وهنـاك معطيـات متـوفرة تـشير الى إن حجـم المديوية المستحقة على البلدان النامية ، بالاضافة الى ضخامتها وتناميها السريع من جهـة وأزديـاد عـدد المدينين وتنوعهم من جهة أخرى !. بلغ حجم الديون الخارجية المترتبـة بذمـة الـدول المـذكورة ، 5. 63 مليار دولار عـام 1970 ، وقفـز الى 3. 423 في عـام 1980 ، ثـم الى 5. 955 مليـار دولار في عـام 1985 ، وقفز بعدها في عام 1990 الى 1341 مليار دولار، والى 2150 مليار دولار عام 1995 والى 7. 2562 مليـار دولار في عام 2000 ، ثم 3. 2724 مليار دولار في عام 2003 ، وفي عام 2005 بلغ مـداه الاقـصى مـسجلاً 1. 2830 مليار دولار. وأن قراءة سريعـة لهـذه الارقـام تـشير الى إن هـذه المديونيـة تزايـدت خلال الفترة 1970-2005 أرتفعت بحولي 44 مرة تقريباً. وإن أعباء الديون التي تنامت خـلال نفــس الفــترة مــن 1, 6 مليــار دولار في عــام 1970 الى حــوالي 5, 140 مليــار دولار عــام

1980 ، أي أنها أزدادت بحوالي 22 مرة تقريباً ، وتنامت خلال الفترة 1996 الى 2005 من 5, 311 في عام 1996 الى 2,454 مليار دولار في عام 2005 أي بزيادة 46% ، ومن أجل أستكمال الصورة أكثر يقول د. صالح ياسر ، يمكن الاشارة الى إن البلدان النامية سددت عبر أقساط الديون وأدارتها 5, 7 دولار مقابل الدولار عام 1980 ، ولا زالت مدينة للدولار الواحد بأربعة دولارات ، هذا مع العلم إن المبالغ التي سددتها البلدان النامية خلال الفترة 1980-1999 فقط بلغت 3116 مليار دولار** يمكن النظر الى الجداول التالية 13،14،15 وما تركته تلك القروض من آثار ، أستطاعت من خلالها، الدول الراسمالية أن تقوع الدول النامية في شباكها وأصطيادها وأخضاعها بالقوة لمتطلبات التكيف . التي فرضتها المنظمات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها . وحتى المقترحات المتواضعة للحلوللم تحض بأي قبول من قبل الدائنين "دولاً ومؤسسات" وأصبحت هذه الديون عصية على الحل وتسويتها أستحالة أقتصادية وسياسية وأخلاقية ، ولن يكون الحل ممكناً إلا بألغاء هذه الديون وإن الاستمرار في دفع الديون ، معناه إيقاف التنمية والزيادة في التخلف أكثر ، ومعناه الانعكاسات الخطيرة في تدهور المستوى المعيشي وتزايد الفقر والبطالة وما له من آثار أقتصادية وأجتماعية ، على طبيعة الدولة والطبقات والفئات الاجتماعية في البلدان النامية .

جدول رقم 13 تطور حجم المديونية الخارجية المستحقة على البلدان النامية خلال الفترة 1970 - 2005

السنوات	حجم المديونية (مليار دولار أمريكي)
1970	63.5
1971	76.2
1972	92.0
1973	114.8
1974	143.3
1975	173.9
1976	212.9
1977	261.0

325.5	1978
378.8	1979
423.3	1980
592.5	1981
778.0	1982
841.0	1983
880.0	1984
939.0	1985
979.0	1986
1022.0	1987
1341.0	1990
2150.0	1995
2196.7	1996
2314.0	1997
2522.9	1998
2562.0	1999
2562.5	2000
2471.4	2001
2533.3	2002
2724.3	2003
2763.0	2004
2830.1	2005

Source: World Bank, Developments in and Prospects for the External Date of Developing Countries: 1970-1980 and Beyond, Washington, D.C.P.8.

U.N. General Assembly, External Debt Crisis and Development Forty-second Session, Hem 86, Des.A/42/5, 16 September 1987.P.3

IMF.World Economic Outlook. Globalization and Inflation. April2006. Statistical Appendix. PP. 260.266.

جدول رقم 14تطور مدفوعات خدمة مديونية البلدان النامية خلال الفترة 1996-2005 (مليـار دولار أمريكي)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مدفوعات خدمـــــة المديونية	311.5	361.0	376.5	400.0	415.6	421.0	400.9	437.8	443.8	454.2

Source: IMF, World Economic Outlook, Globalization and Inflation, April 2006, Statistical Appendix, PP.260,266.

جدول رقم 15حجم المبالغ التي سددتها البلدان النامية خلال الفترة 1980-1999 (مليار دولار أمريكي)

المنطقة	المبلغ المسدد خلال الفترة 1980-1999
أمريكا اللاتينية	1370
جنوب آسيا	205
شرق آسيا	906
البلدان الافريقية	214
شمال أفريقيةوالشرق الاوسط	413
إجمالي المبالغ المسددة	3110

جميع الارقام مصدرها البنك الدولي

المبحث الرابع

الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف على طبيعة الدول وعلى الطبقات والفئات الاجتماعية

في البداية يفترض أن نتعرف على طبيعة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية ، وعلى طبيعة الدولة في البلدان النامية ، بعد حصولها على الاستقلال السياسي ، وكيف تطورت في ضوء تحالفاتها الاجتماعية عبر ممارسات الحكم منذ الحرب العالمية الثانية ، وما قبلها ... ولكي "نمسك بالخيط لهذه الظاهرة، وأن نشير الى المفارقة التاريخية لمعظم الدول النامية وظهور الدولة فيها، ومقارنة ذلك مع ظهور الدولة في النظام الراسمالي وأطرافه التابعة*". ولكي نحلل هذه الظاهرة يترتب على ما تقدم ، توضيح الفوارق في تشكيل الدولة في البلدان النامية والدولة في النظام الراسمالي أولا، والاشكاليات التي تتبعها برامج التكيف على طبيعة الدولة وتحالفاتها ثانيأ، وما هي التأثيرات التي تحصل على الطبقات والشرائح الاجتماعية ثالثأ .

أولا أن الفوارق بين طبيعة الدولة في البلدان النامية والدولة في النظام الراسمالي

كما أشير له في الباب الاول وفي الفصل الاول من هذا الكتاب على ان الدولة في "النظام الراسمالي" تشكلت على يد البرجوازية الصاعدة ، التي قادت الصراع ضد الاقطاع وضد الكنيسة ، وأنتصرت في صراعها أقتصاديا ، بدأً من الماركينتيلية " التجارية" الى الصناعية، وبأزديد التراكم الاولي لراسمال التجاري أولاً ومن ثم الصناعي والمالي لاحقاً، وأجتماعياً، بتفكيك المؤسسات الاقطاعية ، ومن ثم سياسياً بالاستيلاء على الحكم . وبعد ذلك أقامت البرجوازية إطاراتها من الحكم وفق قوانين ومؤسسات وإدارات ونظم، وتحت شعارات الثورة الانكليزية ، والثورة الفرنسية ، وبقية الثورات في المجتمعات الغربية الاوربية ونشأت الافكار الليبرالية، أثر التغيرات الاجتماعية التي عصفت ، بأوربا منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي . وطبيعة التغير الاجتماعي والفكري ، قد جاء بشكل مندرج "كما بينا من قبل " ، يقول البعض لم تظهر الليبرالية كمذهب سياسي قبل القرن التاسع عشر ، ولكنها قامت

كآيديولوجية على أفكار ونظريات تنامت قبل ذلك ب300 عام ، حيث نشأت الافكار الليبرالية مع أنهيار النظام الاقطاعي في أوربا والذي حل محله المجتمع الراسمالي أو مجتمع السوق.

من هنا إذن نشأت الراسمالية ، وتكلفت القوانين التي شرعتها ، في تأمين وتطور علاقات الانتاج الرأسمالي ، ومنذ لحظة ميلاد الدولة الراسمالية القومية، "أعتمد راس الما ل ، على الدولة ، وأعتمدت الدولة على رأس الما ل "على ضوء القوانين والدساتير التي وضعت لحماية الملكية الخاصة وتأمين عملية إعادة الانتاج الموسع، يقول بول سويزي"فإن الشركات تعتمد كلياًعلى الدولة في وجودها ، في حين إن الدولة بدورها تعيش على فائض ما ينتجه العمال ويراكمه الراسماليون ، وهكذا فإن الدولة والشركات إنما توجدان في حالة تكافلية ويعتمد كل منها على الاخر بقوة". وقد أسفرت هذه العلاقة في جوهرها كما هي ، لكنها تبد لت حسب المراحل التي مرت بها الراسمالية في توسعها . وأن تداعيات الحرب العالمية الثا نية ، خلفت أرهاصات التحول من الثورة الصناعية الثانية الى الثالثة بقيادة الولايات المتحدة الامريكية " ظهور الكمبيوتر وبحوث العمليات ومن ثم نقلها الى القطاع المدني وتأسيس نظام "بريتون وودز" لتفادي تكرار حرب ، وتوفير دواعي الاستقرار، ودخول الاتحاد السوفيتي "السابق" الى الساحة العالمية بفعل أستدراجه الى الحرب وظهور المعسكر الاشتراكي ، وتزعزع سطوة الاستعمار المباشر وحصول تطور هائل في أساليب وعلم الادارة والتقنيات ، وظهور الشركات العابرة للقارات وتعين حدود الاحتكار وظهور مفهوم الهيمنة ، وتباين التوجهات للدولة ، في البلدان الراسمالية ، سوأ في السياسة الاقتصادية " التد خل بصورة غير مباشرة" أو المساهمة في الطلب لتوسيع السوق المحلي أو في توفير الخدمات في دولة الرفاه Welfare State ، وفي البلدان الاشتراكية " سابقاً" الدولة المتدخلة ... فما هو دور الدولة في البلدان النامية ؟.

ففي حالة الدولة النامية ، الامر يختلف ، فالدولة وأجهزتها قد نشأ ت في مرحلة الاستعمار ، وما صاحب ذلك من إطار قانوني ومؤسسي ، لم تنشأ على يد برجوازية وطنية " محلية" صاعدة ، كما هو الحال في تجارب البلدان الراسمالية القومية ، بل من خلال القوة الاستعمارية التي هيمنت على هذه البلدان ، وأرتبطت عملية إقامة " الدولة"ليس نسخاً للدولة وأجهزتها " الروماني والاقطاعي" في تلك الدول ، وإنما

نسخاً يستهدف خلق أطر قانونية ومؤسسية تتمكن الدولة الاستعمارية ، من أخضاع عمليات الانتاج وإعادة الانتاج وما يرتبط بها من حلقات وشرائح أجتماعية – لخدمة متطلبات المركز.و في ذلك، يقول د. رمزي زكي" يرتكز جهاز الدولة في الدول الاستعمارية على قاعدة ، نمط الانتاج الراسمالي ، بينما في الدول المستعمرة يفتقد لهذه القاعدة"...

وفي هذا يشير سنتتش" كانت السلطة متمركزة في أيدي المستعمرين أو في أيدي حكومات ضعيفة ، ولهذا فإن أتجاه النمو الاقتصادي للبلدان النامية ، ونظمها الاجتماعية والدستورية وتطورها الحضاري بما فيه مسألة اللغة كانت تحت السيطرة والتأثير المباشر للقوى الاجنبية بل حتى حدود البلاد ، في حالات عديدة ، عينت من قبلهم بصورة مصطنعة... وهذه الحالة وفرت تطوير أو كبح قطاعات أقتصادية معينة وعلى حساب قطاعات أخرى .

ففي العراق يقول د. صباح الدره"لقد عمل الانكليز بعد أحتلالهم العراق وفرض وصايتهم عليه ببناء خطوط السكك الحديدية، بأعتبارها جزء من القاعدة التكتيكية لسيطرتهم العسكرية وأستغلالهم الكولونيالي. ولقد بقيت إدارة مؤسسة السكك الحديدية تابعة للادارة البريطانية لغاية عام 1936 ، حيث تم نقل ملكيتها الى الحكومة العراقية ، أثر عقد أتفاقية بين الحكومتين العراقية والبريطانية ، تعهد الطرف العراقي بموجبها بدفع 00000,4 دينار الى الحكومة البريطانية في بحر-20-يوماً من تاريخ توقيع الاتفاقية كثمن لتحويل ونقل هذه الملكية****...وفي مكان آخر يقول أيضاً ... وبعد الاحتلال البريطاني للعراق، تركز الاهتمام على تطوير وتحسين ميناء البصرة فقط، الذي بقى في عهدة الجهات البريطانية لغاية 1952 ، حيث تم فيها نقل الميناء الى الحكومة العراقية .

يلاحظ إذن في مرحلة الاستقلال التي شملت معظم البلدان النامية بعد الحرب العالمية الثانية ، إن هذه البلدان ورثت أنظمة الحكم الجديدة فيها، أجهزة الدولة القديم وما تحتوي من مؤسسات وقوانين وأجهزة، وما أرتبط بها من بيروقراطية، في حين إن هذا الجهاز ، أنفصل سياسياً عن المراكز الاستعمارية، ومما يذكر ايضاً أنه بعد الاستقلال وما حدث من تغيرات "أقتصادية وأجتماعية وسياسية" ،تعقدت طبيعة

الدولة بخاصة بعد " بروز ظاهرة العسكر وسيطرتهم على جزء هام من الفائض الاقتصادي وأستخدامه في مجالات مختلفة ، تارةً تحت أسم تحقيق التنمية والتصنيع" وتارةً تحت " حماية الامن القومي والجيوش".

ثانياً- الدولة ووظائفها وتحالفاتها في البلدان النامية

إن هذا التعقيد في أشكالية طبيعة الدولة ووظائفها ، قد أبرز ظاهرتين هما:- 1- ، ظهور طبقات وشرائح أجتماعية جديدة في المجتمع ، لم تكن موجودة أبان فترة الاستعمار مع بقاء الهيكل الانتاجي دون تغير – أي الاعتماد أو التركيز على أنتاج المواد الخام ، وما يؤدي ذلك الى ضرورة الارتباط بالاقتصاد العالمي ، وهذا الارتباط بدوره أدى :-2- أضعاف دور الدولة من الناحية العملية في فرض سيادتها وسلطتها، لسبب إن عمليات الانتاج وإعادته في القطاع المنتج للتصدير " القطاع المهني" ظلت تعتمد على المركز ، ولا تمتلك الدولة ، أي أمكانية للتأثير عليها ، وهذا بدوره خلق تخلخل بين القاعدة الانتاجية المحلية وما فوقها، من جهة الدولة ...والذي بدوره وجدت جذوره في عدم التجا نس وترابط الهيكل الانتاجي " الموروث- غير المتغير" بفعل الارتباط "الخارجي – الداخلي" ومايقا بله من طبقات وقوى أجتماعية.

فا لرأسمال الاجنبي الخاص ، الذي تدفق على البلدان النامية بعد وقبل الاستقلال . كان يهدف وفقاً لشروط الانتاج والاوضاع القائمة في السوق " أعتماده على الحركة العفوية للسوق" و الى تطوير القطاعات المنتجة للمواد الاولية في هذه البلدان " الزراعية وحيدة المحصول – رز ، حنطة ، بن، موز ، شاي ، سكر ..الخ، وأنتاج المواد الخام المعدنية – نفط ، ومناجم معدنية أخرى " ، وأقترنت هذه المنتوجات بمحدودية السوق آنذاك، ومحفز قوى لطلب سوق الاقتصاد الراسمالي ، مما أدى الى توجيه الاقتصاد في البلدان النامية نحو التصدير ، كما إن حافز الطلب هذا " على المنتجات الدولية – الزراعية والمعدنية " وضعف أو الافقار ، الى العمل المحلي الماهر وأرتفاع تكاليف المكائن والمعدات ، من السوق العالمية ، قد حفز منذ البداية " كما تشير بحوث عديدة الى ذلك" الى توظيف رؤوس الاموال الاجنبية في قطاعي الزراعة وأستخراج المعادن ، بالاضافة الى أمور أخرى ، عملت بأتجاه تشويه البنية الاقتصادية للبلدان النامية.

وبهذه الطريقة عملت رؤوس الاموال الاجنبية وبالتنسيق مع الحكومات أو السلطات التي وضعتها ، أو التابعة لها ، بعد الاستقلال ،بوضع آليات وأسس التبعية الاقتصادية المباشرة وأستنزاف الدخل ، وأدى ذلك الى تبعثر قوى التماسك الداخلي في هذه البلدان وعلى طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية منها .

كتب المفكر حمزة علوي " إن القاعدة الطبقية للدولة مابعد الاستقلال تتسم بالتعقيد ، فهي لا تكون خاضعة تماماً للبرجوازية المحلية ، نظراً لقوة ونفوذ البرجوازية الاستعمارية الجديدة ، كما أنها ليس ببساطة مجرد أداة للبرجوازية المحلية ، وهو ما كان سيعني ، إن الاستقلال زائف ، ولا تقضي أي من البرجوازيتين على نفوذ الاخرى ، بل تتنافس مصالحهما والقضية المحورية ، التي نود التأكيد عليها هي إن الدولة في مجتمع ما بعد الاستعمار، ليس أداة لطبقة واحدة بل أنها تتمتع بأستقلال نسبي ، وتقوم بالوساطة بين المصالح المتعارضة للطبقات المالكة الثلاث :

البرجوازية المركز، والبرجوازية المحلية ، وطبقة ملاك الاراضي ، على حين تعمل في نفس الوقت بنيابة عنهم جميعاً، للحفاظ على النظام الاجتماعي الذي يضمن مصالحها ،إلا وهو مؤسسة الملكية الخاصة والنمط الراسمالي بأعتباره نمط الانتاج السائد".

وبناءً على هذا التصور ، فإن الدولة تتمتع بأستقلال نسبي من السيطرة المباشرة" للبرجوازية المحلية والخارجية " ، وحاولت أن تخلق حالة التماسك العضوي للنظام الاجتماعي والاقتصادي السائد ، والعمل بأتجاه إعادة أنتاجه ، حتى لو أضطرت – في بعض الاحين الى تنفيذ سياسة تضر بمصلحة البرجوازية الاجنبية " حالة التأميم" أو بمصالح بعض شرائح البرجوازية الوطنية ...

ومهما يكن من أستقلالية الدور لدى الدولة النسبي في البلدان النامية، وبالرغم من التباين الكبير ، الذي أنطوت عليه هذه الدولة في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بعد الاستقلال فأن القاسم المشترك فيما بين هذه الدول ، هو ما لعبته الدولة في عملية النمو الاقتصادي ، ويمكن أن نميز دورها بالنقاط التالية:-

- أعطت الدولة الاولوية للتصنيع وعمليات التحديث ، من خلال وضع السياسات الاقتصادية لبلوغ تلك الاهداف مثل حماية صناعة بدائل الواردات ودعم مدخرات هذه الصناعة.
- زيادة الاستثمارات العامة الموجه لبناء شبكة البنية التحتية .
- دعم المواد الغذائية لتوفير العمالة الرخيصة .
- أمتلاك الدولة وأدارتها للعديد من المشروعات الصناعية والزراعية والتسويقية والتمويلية .
- زيادة الانفاق العام على التعليم والصحة والمرافق العامة ومشروعات الاسكان الشعبي وشبكات المياه والصرف الصحي .
- بعض الدول طبعت قوانين الاصلاح الزراعي للحد من سلطة الاقطاع في الريف وما يملكونه من فائض ريعي .
- التحكم بأسعار الصرف والتحويلات النقدية ونظم الاستيراد والتصدير لغرض تحاشي مخاطر الصدامات الخارجية في المعاملات الاقتصادية الدولية .
- تأمين أحتياجات البلاد من المواد الضرورية " الاستهلاكية والانتاجية " .
- العمل من أجل تأمين قدرة الدولة على سداد ديونها ، وتجنب الضغوط الخارجية وحماية الاستقلال النسبي .

تشير بحوث وكتابات الى إن هذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي نفذت في البلدان النامية ما بعد الاستقلال، كانت تستند في التحليل النهائي، على تحالفات القوى الاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها وأبعاد قوى أخرى ، وإن طبيعة التحالفات تختلف من بلد لآخر ففي دول أمريكا اللاتينية ، نجد هنالك تحاف أجتماعي مكون من البرجوازية الصناعية والطبقة الوسطى وعمال المدن*، وإن هذا النموذج تعرض في غا لبية دول أمريكا اللاتينية للانهيار ، أثر حالة التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروة ومن بطالة وعوز وفقر ، والتي أدت الى توترات وأضطرابات أجتماعية متزايدة ، وأ تسمت رياح التحرك السياسي والاجتماعي بطابع راديكالي في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ، والتي وجهت من قبل "

الدولـة"وتميـزت بمجموعـة مـن الاجـراءات القمعيـة والدكتاتوريـة، وأدت الى أحـلال الاوليجاركيـات العسكرية محل الحكومات المدنية . وأتجهت الدولة نحو الليبرالية الجديدة ، التي فرضـت عليهـا بعـد أتصالاتها بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والاعتماد المطلق على آلية الـسوق وأبعـاد الدولـة عـن التدخل في النـشاط الاقتـصادي. وهكذاضـمن الراسـمال الامـريكي وأمـن منـذ الحـرب العالميـة الثانيـة سيطرة لاحدود لها تقريباً على أقتصاد أمريكا اللاتينيـة عـدى كوبـا "بعـد الثـورة الكوبيـة عـام 1959"، والذي

تميزبأنفتاح بقوة على الاقتصاد العالمي وهنا تبرز حالة شيلي والارجنتين كنماذج صارخة في هذا التوجه الجديد في بداية السبعينات* انظر جدول رقم -16-

جدول رقم 16 التكيف تجاه الازمات : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامـة لـدول أمريكـا اللاتينية خلال الفترة 1980 – 1985 محسوبة على أساس متوسط نصيب الفرد .

(التغير النسبي للفترة كلها)

الدخل القومي الاجمالي	- .4. 9
الناتج المحلي الاجمالي	- .8. 14
الاستهلاك الاجمالي	- 6.6
- العام	- .5. 5
- الخاص	- .8. 6
- أستهلاك العمال	- 7.25
- أستهلاك رجال الاعمال	+8. 15
الاستثمار المحلي الاجمالي	- .0. 41
الاستثمار الصافي الثابت	- 0.51

Source: Dahram Ghai, op.cit.P.22.

أما في البلدان الافريقية ، التي حصلت على أستقلالها في عقدي الخمسينيات والستينيات /ن القرن الماضي، فقد أتسمت تحالفاتها بعد نيل الاستقلال بتحالف وطني واسع، ضم الاغلبية التي ساهمت في معارك التحرير الوطني ، وبالرغم من تطلعاتها الخارجية المعادية للاستعمار ، لكن مصالحها متنافرة على أرض الواقع كما إن قيادتها ، تميزت بطابعها العسكري والمدني وأستطاعت أن تحافظ على هذا التحالف في سنواته الاولى ، وبدأت تعالج مشكلة إعادة بناء أجهزتها الادارية والتشريعية ، التي أستهدفت توحيد الدولة ، وتبنت ممارسات في مجال التنمية والتصنيع والتحديث ، وفي معالجة مستوى المعيشة ، من خلال دور الدولة المتعاظم في السيطرة على الثروات الطبيعية وتعبئة الموارد وزيادة الاستثمار والانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية .

غير إن هذا النموذج سرعان ما تعرض للتفكك والتوتر والاضطرابات ، بسبب مشكلات الفساد وسوء الادارة والثراء غير المشروع لنخب دون غيرها، وظهرت مظاهر التمييزبين المناطق داخل الدولة الواحدة وضد بعض القوى الاجتماعية والاثنية ، وأفرزت نظام الحزب الواحد والانقلابات العسكرية ، التي أطاحت بالحكومات المدنية .

ومما يلاحظ إن كل قطاع أقتصادي تقريباً في البلدان الافريقية المستقلة، كان لحظة نيل الاستقلال تحت سيطرة الشركات الاجنبية أو المستوطنين الاوربين، فقطاعات الاستخراج للمعادن وفروع الصناعة الموجودة بيد الاحتكارات الاجنبية والمزارع الضخمة بيد المستوطنين الاوربين أو موجه من قبل المؤسسات الاجنبية المالكة للمحاصيل الزراعية . ولم يطرأ أي تغير في هذا المجا ل ، إلا في قلة من هذه البلدان جراء التأميم أو الاجراءات التي تحد من نشاط الراسمال الاجنبي ، وكنتيجة لتكوين قطاع الدولة انظر جدول رقم -17-

جدول رقم17 التكيف تجاه الازمات : بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة في الدول الافريقية شبه الصحراوية خلال الفترة 1980- 1986 .

(معدل التغير السنوي)

المؤشر	1965 - 1980	1980 - 1986
الناتج المحلي الاجمالي	5 .6	صفر
الزراعة	1 .6	1 .2-
الصناعة	9 .4	1 .5-
(الصناعة التحويلية)	(8 .5)	(0 .3)
الخدمات	7 .5	0 .1
الاستهلاك الحكومي	8 .1	10 .-
الاستهلاك الخاص	4 .9	0 .7
الاستثمار المحلي الإجمالي	8 .8	9 .3-
الصادرات	6 .6	2 .1-
الواردات	19 .5	7 .7-

الأنصبة النسبية للناتج المحلي الاحمالي لعام 1986	
الاستهلاك الحكومي	%13
الاستهلاك الخاص	%74
الاستثمار المحلي الاجمالي	%14
الصادرات	%19
الواردات	

Source: Dahram Ghai, op .cit. P.17

ولا تختلف البلدان الاسيوية كثيراً، ففي الهند التي حصلت على أستقلالها عام 1948، كان الراسمال الاجنبي " البريطاني خاصةً" يقوم على ثلث مجموع الاستثمارات الراسمالية ... ورغم ذلك ،فالبرجوزية الوطنية الهندية ، تتمتع بقوة لحدٍ ما، قد أسست لمصلحتها الخاصة ، وضغط الجماهير من ناحية ثانية ، خلقت قطاع دولة – راسمالي كبير نسبياً" بأنشاء مشاريع جديدة في الاغلب وليس بالتأميم ورغم حقيقة إن السياسة الاقتصادية التخطيطية ، التي تتبعها الدولة قد فرضت قيوداً معينة على نشاط الراسمال الاجنبي .

أما في البلدان العربية ، فإن الراسمال الاجنبي يسيطر قبل وبعد الاستقلال على صناعة أستخراج النفط ، ولما كان هذا القطاع يمثل أهم قطاع أقتصادي في هذه البلدان ، فإن الراسمال الاجنبي يؤثر على مجمل أقتصاديات هذه البلدان ، وقد أزيح الراسمال الانكليزي والفرنسي والهولندي من هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، على يد الراسمال الامريكي . الذي أصبح يسيطر على 6. 59% من أجمالي أنتاج النفط في الشرق الاوسط عام 1957 ، وأنخفض نصيب الراسمال البريطاني من 8. 78% الى 6. 30% ، حيث تتمتع الاحتكارات الامريكية بلا منازع على نفط المملكة العربية السعودية والبحرين، 50% من نفط الكويت 40% من نفط إيران " زمن الشاه" وزهاء 24% في العراق " قبل قرار التأميم عام 1973"وقطر، وفي مصر كان الاجانب يمتلكون أكثر من 60% من أسهم الشركات الصناعية والاجنبية ، وبعد عام 1954 ، نتيجة لتدخل الدولة ، وتأميم قناة السويس والبنوك والشركات التأمين والمصانع والمؤسسات الصناعية والتجارية الاجنبية ، والنشاط الاستثماري المباشر من جانب الدولة والادارة الاقتصادية المركزية ، توقف نفوذ الراسمال الاجنبي المباشر على الاقتصاد المصري . وهذه الحالات أيضاً غيرت التحالفات الاجتماعية في هذه البلدان .

وتبعاً لتأثير وحجم البرجوازية الوطنية، في هذا البلد أو ذاك وسعة السوق وحجم السكان . وبأختلاف القطاع الريفي عن غيره من القطاعات بالاضافة الى حجم وتأثير النخب العسكرية وبروزهم وسيطرتهم على جزء من الفائض الاقتصادي وأستخدامه في مجالات مختلفة وما خلف ذلك من تفاوت شديد في توزيع

الدخل والثروة ومن بطالة وفقر ، وما خلق من أضطرابات وأحتجاجات وأنقلابات عسكرية في الكثير منها،و فرض سياسة الحزب الواحد .

ومما يلاحظ ، إن الاستقلال النسبي الذي تمتعت به الدولة في المجتمعات المذكورة ، حتى نهاية السبعينات في القرن العشرين ، كان يستند الى عاملين : الاول – هو قوة جهاز الدولة ، كما ذكرنا . والثاني- هو حجم الفائض الاقتصادي ، وبأختصار شديد ، إن العامل الاول ، مكن الحكومات الوطنية في بناء ودعم أجهزة الدولة ونجاحها في ممارسة السيادة الوطنية في مواجهة الضغوطات الخارجية ، والثاني ، كان الاساس المادي الذي دعم الاستقلال النسبي للدولة ، مثل الارصدة الخارجية التي تراكمت ، وفائض التأميم لرؤوس الاموال الاجنبية والسيطرة على الثروات النفطية وغيرها .. كما تجري الاشارة الى إن هاتين الدعامتين الرئيسيتين اللتين تستهدفها الليبرالية الجديدة ، وتعمل في ظل تداعيات النظام الاقتصادي الراسمالي الجديد ، وأزمته الهيكلية ، ومحاولة إيجاد خطط جديدة لمواجه الازمة ولأحتواء البلدان النامية ، ضمن الشروط الجديدة لأعادة الحيوية لتراكم رأس المال في مراكز هذا النظام .

كما يشار الى إن أهمية ظاهرة التكيف والاصلاح بأعتماد الليبرالية الاقتصادية وأستهداف السوق ، ونشاطات "الصندوق والبنك الدوليين" منذ الثمانينات من القرن الماضي، وتوسع هذه الفعاليات في مختلف مناطق العالم ، والتي أزدادت في الاونة الاخيرة ، وهي مستمرة الان ، فأنها " الظاهرة " تتركز على عوامل ثلاثة "

- إن أهدافها وفلسفتها وغاياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، هو السوق كمحور للنشاط الاقتصادي ...
- إن هذا التكيف والاصلاح يستهدف الدولة وتضييق دورها وأعطاءه الاولوية للقطاع الخاص وبشتى الطرق والحوافز .
- تهدف أيضاً الى جذب الاستثمارات الاجنبية وتحديداً المتعدية الجنسية. ولتحقيق ذلك ، تعتمد هذه الدوائر والمنظمات المالية الدولية ، بتأثير مباشر في المديونية الخارجية المتأزمة "على الدول غير النفطية أو غير الريعية" أو غير مباشرة بالنسبة للدول النفطية الخليجية ، كما ويأتي ذلك التوجه ، بفعل المعونة

الاقتصادية الدولية ، في إعادة الجدولة للديون ، وهذه العملية "الانقاذية" إنما تأتي مشروطة بالتحول الى الليبرالية الاقتصادية . بالتالي فإن المسألة الجوهرية ، الواجب طرحها ومعالجتها على الصعيد النظري والتطبيق ، ودون الدخول في التفاصيل "كيف نحدد على ضوء هذا التردي لأوضاع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ، وتفاقم الازمة الاقتصادية والاجتماعية ، في ظل عجز الانظمة في هذه البلدان من مواجهة هذه الاوضاع ، خاصة وإن التطبيقات لبرامج التكيف والتثبيت ، قد غيرت كثيراً من طبيعة الدولة وأثرت على تحالفاتها الاجتماعية وغيرته لصالح شرائح أخرى من التجار والبرجوازية المرتبطة بالراسمال الاجنبي "الكمبرادور"، والاثر الذي تتركه على الطبقات والشرائح الاجتماعية الاخرى*.

ثالثأ- ماهي التأثيرات الاقتصادية على الطبقات والشرائح في هذه البلدان

إن ما يميز التوجهات الراسمالية من خلال المنظمات المالية الدولية وبرامجها الداعية للتثبيت والتكيف الهيكلي ، المصممة للبلدان النامية ، فاالتثبيت المالي " الداخلي والخارجي" كما أشرنا ، وإعادة الهيكلية للاقتصاد وفق مقررات الصندوق والبنك الدوليين، لغرض أضعاف الاستقلال النسبي ، الذي جرى الحديث عنه ، فالاول يسعى لالغاء دور الدولة الاقتصادي وبالتالي تهيئة الارضية لخصخصة المؤسسات الاقتصادية العامة ، وكشف السوق والاقتصاد الوطنيين أمام المؤثرات الخارجية ودمجها بأسرع ما يمكن ...والثاني محاولة الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويفضل دور السوق وتنشيط دور القطاع الخاص والانفتاح على الاسواق الخارجية .

ومما هو جدير بالملاحظة ،" إن أهداف التثبيت المالي ، والاولوية الاستراتيجية في التوجهات البرنامجية في تنفيذه ، فإن إعادة الهيكلية ، "والتكيف الهيكلي " تأتي في مرحلة زمنية لاحقة ، وهذا يعني إن مرحلة أستئناف النمو الاقتصادي تتصف بالتأجيل الزمني وبالمقارنة الاحتمالية ، واذا فسرنا ذلك ، نجد إن التثبيت يعيق ويؤخر أستئناف النمو ، فالاول أنكماشي النزعة ، كما أشير له من قبل ، في حين إن الثاني هو النمو بعينه "... فالاول أيضاً يحد أو يضيق من تفعيل آفاق النمو بفعل المادة الهيكلية بالاضافة الى أنه يلغي دور الدولة في الاستثمار ، كما ويلغي عبر الخصخصة

فرص توسع الاستثمار ، ويقلص فرص العمل ، ويدفع بأتجاه تقليص الطلب ، بمعنى أكثر إن الخصخصة تتوجه بأتجاه أحتواء ممتلكات القطاع العام والمشروعات الحكومية ، ودفعها أو أعطائها للمستثمرين الاجانب والقطاع الخاص المحلي ، أي لا تتوجه نحو الاستثمارات في مشاريع جديدة ، لكي تزيد من فرص العمل ، ونظراً للعلاقة الوثيقة بين ملكية الثروة والدخل ،فقد ترتب على ذلك ، تغير في موازين توزيع الدخل ، فيما بين الخارج والداخل ، وبين الطبقات والشرائح الاجتماعية المحلية من ناحية أخرى .

تشير بحوث عديدة ، على إن السماح للاجانب بشراء أسهم وأصول القطاع العام " هو ما تم بالفعل من خلال تحويل الديون الى أصول " قد أدى الى تزايد نصيب هؤلاء الاجانب من الثروة الوطنية ، وبالتالي نصيبهم من الدخل المحلي الاجمالي ، والى تزايد دخول وعوائد رؤوس الاموال الاجنبية للخارج " غالباً ما تكون معفاة من الضرائب " ... كما إن تحرير الاستثمار الخاص وتشجيعه وتنفيذه وفق التوجهات المطروحة ، لا يؤدي الى زيادة الطبقة الوسطى " كما يدعى" وأنما يؤدي الى تدهور مريع في أعداد هذه الطبقة .

يقول د. رمزي زكي " تجدر الاشارة الى أنه نظراً للطابع الانكماشي لهذه البرامج ...فأنه يترتب على الاجراءات والسياسات النقدية والمالية التي أنطوت عليه "خفض الانفاق العام الجاري والاستثماري ، كبح الاستثمار الخاص المحلي من خلال زيادة سعار الفائدة والسقوف الائمائية وزيادة أسعر الطاقة والمواد الخام" يترتب على ذلك حدوث ، تدهور ملحوظ في معدلات نمو الناتج الاجمالي ، ومعدلات النمو القطاعية ، وخفض معدلات الاستثمار والاستيراد ، وكل ذلك أثر بالضرورة بشكل عام على مستويات الاستهلاك والتوظيف والدخل لمختلف طبقات وشرائح المجتمع، وإن خبرة الدول الافريقية شبه الصحراوية ، وكذلك دول الكاريبي وأمريكا اللاتينية ، ما يؤكد ذلك".. ويمكن ملاحظة ذلك حول التكيفات ، تجاه الازمات ومؤشراتها الاقتصادية في الدول الافريقية ومثيلاتها في أمريكا اللاتينية ... كل ذلك أدى وأثر بقوة على توزيع الدخل الوطني " المحلي " وإن تراكم آثار هذه السياسة أدى الى بروز نمط جديد لتوزيع الدخل ، يجري لصالح رأس المال وضد مصالح العمل ، وظهرت تباينات شديدة في مستوى المعيشة الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة طبقاً للتغير

الذي حدث في المداخيل ، فهي أذ تؤشر سلباً على دخول ومستوى معيشة الطبقة الوسطى وعمال المدن والريف ومن يعملون في القطاعات الهامشية ، في حين أدت في المقابل الى تحسن واضح في دخول " أصحاب الاعمال ".

وللدكتور محمود عبد الفضيل ملاحظة هامة في توضيح البيانات المتاحة فيما يتعلق بمصر ، يشير الى أنه يمكن القول إن هنالك نحو 20% من السكان يتربعون على قمة " خريطة توزيع الدخل ، ويعتبروا من " محظوظي الدخل" وفي المقابل هناك نحو 30% من السكان في قاع خريطة التوزيع يعيشون على الكفاف ويلامسون " خط الفقر" ويعتبرون في عداد " معدومي الدخل" ويبقى "الخمسون في المائة " في منتصف "خريطة التوزيع " الذين يمكن أعتبارهم من" محدودي الدخل".

ومما تقدم يلاحظ إن هناك خريطة جديدة في معظم البلدان النامية في علاقات القوى الاجتماعية التي أسترشدت ببرامج التكيف ونتائجها ليس في داخل الطبقات الاجتماعية وأنما في داخل شرائح الطبقة الواحدة ، وتتوقف منائع هذه الشرعية أو تلك بقدر الاضرار أو المنافع ، التي تستفيد منها ، داخل نفس الطبقة ، وهنالك تمايز أجتماعي ، حتى في داخل صفوف تلك الطبقات . والبرامج أثرت على طبقة البرجوازية وشرائحها المختلفة ، وعلى العمال والطبقة الوسطى كما أثرت على الفلاحين وملاك الاراضي ، بالاضافة الى المهمشين . وبعدها وصولا الى مستهل القرن الجديد. بل وازدادت الهوه بين الدول الغنية والفقيره وازداد الفقر في الكثير من هذه البلدان، اما التنمية كعملية شاملة بمعنى تحقيق غاياتها الأنسانية... فقد بقيت بعيده المنال بشكل عام، وهذا مايفسر ربما صدور تقرير التنمية البشرية الذي يشار له في مقتطف2. تهميش البلدان الفقيرة من خبرات الأقتصاد العالمي. تتسع فجوات الدخل بين اشد البلدان فقرا واشد ثراء "... اما البلدان الأقل نموا ومجموعها 48 بلدا فقد اجتذبت اقل من 3 بلايين دولار في عام 1998، اي مالايتجاوز 0.4% من مجموع الأستثمارات الأجنبيه المباشره".

"في عام 1995 كان مايربو على 26% من الناس في الولايات المتحدة يتصفحون الأنترنت بالمقارنة بنسبة 0.8% في جميع الناس في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي Caribbean، 0.1% من منطقة افريقيا جنوب الصحراء، و 0.04% في جنوب اسيا"

نسبة الدخل خمس سكان العالم في اغنى البلدان، وأفقر خمس ممن يعيشون في اشد البلدان فقرا ازدادت من 30 الى 1 في عام 1960 الى 60 الى1 في عام 1990 والى 64 الى 1 في عام 1998. بلغت ثروة اكبر 200 بليونير في العالم مجتمعه 1135 بليون دولار عام 1999، بينما كانت1042،بليون دولار عام 1998. ولنقارن هذا الدخل الجماعي البالغ 146 بليون دولار لـ 582 مليون نسمة في جميع اقل البلدان نمواً**. وبفعل العولمة التي يجري الحديث عنها الان ، يلاحظ إن أندماج االاقتصادي دون توفر شروط " التقدم والتخلف " الاقتصادية والسياسية والحضارية ، دون أن تمارس الدولة المتقدمة جهداً أو دوراً لصالح أمتصاص العواقب والحالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المترتبة على ذلك ، بل ويساهم بشكل كبير في تآكل الهياكل والمؤسسات المتوفرة في الدول النامية ، كما يسعى بفعل التنافس الى تطوير التناقضات الموجودة على الساحة الاقتصادية على المستوين الاقليمي والدولي ، وإن الاثار ، وحتى المفاوضات على المستوى الدولي لا تعد كونها محاولات لتوفير بنية تحتية للاستثمارات الخارجية وربط هذه البلدان بعجلة الاقتصاد العالمي ، وما أسفرت عنه جولة الاورغواي ، في منتصف التسعينات خير دليل على ذلك*.

الفصل الثالث

العولمة والازمة المالية العالمية 2008-2009

المقدمه:

ماهي على وجه التحديد العولمة ؟، التي تناولها العديد من الكتاب والباحثين والمفكرين بالمؤلفات والسجالات والنقاشات الساخنة وعقدت من أجلها المئات من المؤتمرات والسمنرات وصفت الملايين من الكلمات لوصف ما يجري في العالم . غير إن المصطلح ظل لحد الآن معتماً إن لم يكن يشوبه الكثير من الألتباس والغموض والمبالغات إذ يصورها البعض بأنها بمثابة أسطورة و خرافة Myth من نسج عقل معين ، حتى أصبح المصطلح عصي على التفكير والفهم وغير قابل للتفكيك والتحليل والنقد . وهي ظاهرة قديمة معاصرة أثارت مشاعر متضاربة من الحماس لدى البعض والخوف والقلق لدى آخرين ، لكن نفسها قديمة جداً تعود الى قرون مضت ، يعيد ذلك للذهن التعليق الذي طرحه أحد فلاسفة القرن الثامن عشر بنجامين فرانكلين -Benjamin Franklin القائل "حينما يكون هنالك فيض من الكلمات غالباً ما يكون هنالك حبة من سبب فقط".

إن متابعة سريعة للسجالات والنقاشات حول هذه الظاهرة ، يسمح بالأستنتاج بوجود ألتباس عام في مسألة الاحاطة بمفهومها ودلالاتها . غير إن بأمكاننا أن نخمن من إن هذه الكلمة ، تشير الى نطاق معين للأنشطة الانسانية التي يفترض أن تناقش بإيجاز من قبل الكتاب والباحثين وغيرهم الذين أقاموا هذه الصلة وربطها بالأنماط والعمليات الاجتماعية عالمية النطاق .

غير ان العالم شهد بعد الحرب العالمية الثانية، نموا أقتصاديا سريعا ومتطورا في البلدان المتقدمه، واستمر الحال الى مطلع السبعينات في القرن الماضي، حيث بدأت تظهر مظاهر جديده للنمو الأقتصادي وتعرضت الأقتصاديات الى الركود "وأستمر مع انهياراتفاقية Breton Woods في العام 1971 وتقوية العملات الرئيسية، واكتمل مع تحرير القطاع المالي في السبعينات واوائل الثمانينات من القيود وما تلا ذلك من اختراع منتجات مالية جديده: مشتقات وخيارات بأسماء مغريه جدا –الفراشات

المتبخترات وما الى ذلك". وادت هذه الحاله الى تمركز رأس المال في تلك البلدان، مما دفع الى خلق حالة اقتصادية جديده، خاصة بعد الثوره المعلوماتية والأتصالية وتعاظم دور الـشركات متعديـة الجنـسيات، التي اصبحت تتحكم بالجوانب الرئسيه للأقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من ان استخدام مصطلح العولمة، لوصف مايحدث في العالم مـن تـضائل سريـع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الأنسانية، سواء فيما يتعلق بأنتقال السلع والبـضائع او الأشـخاص او رؤوس الأموال اوالمعلومات والأفكار والقيم، فأن العولمة، تبدو وكأنها تعادل ضربا في القـدم منـذ نـشأة الحضارة الأنسانية، وهى تختزن الكثير مـن التطـورات والتحـولات والآفـاق والتحـديات، بحيـث اصبح مضمونها يعد من العلامات الفارقة في التاريخ البشري بـأسره، بـل وادخلـت هـذه المـضامين ومفـردات التطـورات العلميـة والتقنيـة، ادخلـت الأنـسانيه جمعـاء في مرحلـة جديـدة، لاينحـصر عـلى مجـالات المعلوماتي والتقني، بل تناولت حقـول التكنولوجيـا والأقتـصاد والـصناعة والتجـارة والثقافـة والـسياسة والجوانب الأجتماعية، وهي منعطف بشري ضخم، احدث تحولات كبرى ولازال يقدم الكثير، بل يشكل حركة في اتجاهات متعددة ومتباينةّ..."لقد قللت الشعور بالعزلـة في معظـم البلـدان الناميـة، واعطـت العديد من الأشخاص في هذه البلدان سبيلا للمعرفة، تعـدى حـدود امكانيـة حتـى الأغنيـاء في اي بلـد، قبل قرن، وحتى الأحتجاجات المعاديـة للعولمـة بحـد ذاتهـا هـي نتيجـة هـذا الأرتبـاط، فالـصلات بـين الناشطين في اجزاء مختلفه من العالم ولاسيما تلك الصلات التي صـيغت مـن خـلال اتـصالات الأنترنـت، احـدثت ضـغطا تمخـض عنـه ابـرام معاهـدة الألغـام الدوليـة-عـلى الـرغم مـن معارضـة العديـد مـن الحكومات القويـة، وبتوقيـع 121 بلـدا عليهـا ابتـدأ مـن عـام 1997، قللـت احتماليـة تـشوه الأطفـال والضحايا البريئة الأخرى من انفجار الألغام، وعلى نحو مماثل، اجبرت الضغوط الشعبية المنسقة بـشكل جيد المجتمع الدولي على اسقاط الديون عن بعض البلدان الفقيرة كليا".

ولعل المحـاولات لفهـم وادراك العولمـة عـلى اخـتلاف وتبـاين المـذاهب الفكريـة الذي تناولته والمـشاعر حولهـا وتأثيراتـه عـلى مجتمعـات البلـدان الناميـة ومنهـا بلـداننا العربية، رغم التباين والأختلاف في التناول وبواعثها، فأن معظم الكتابات تشير الى كيفيـة التعامل وادراك معطيـات هـذا المتغـير والتكيـف مـع هـذه المعطيـات مـع مالـدينا مـن

ثقافات ومعطيات تاريخية، وتطرح تساؤلات حول كيفية الأستفاده منها وكيفية تجنب مضارها ومخاطرها... وماأسفرت عنه جولة ألأورغواي في مفاوضات "الغات" من اتفاقيات دوليه في منتصف التسعينات، التي دشنت مرحله جديده من مراحل تحرير التجاره الدوليه في السلع والخدمات وتحرير انتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى، والذي انضمت اليها 118 دولة، ولابد ان يثير تدشين هذا العهد من العلاقات الأقتصاديه مشاعر ومخاوف مماثلة لما اثارته جميع الخطوات المهمة السابقة نحو مزيد من العولمة.

يقول لستر ثورو* "نحن كسمكة كبيرة سحبت من الماء فشرعت تتقافز وتتلبلط بعنف بحثاً عن سبيل يعيدها الى مجرى الماء . في مثل هذه الظروف لن تتسائل السمكة مطلقاً أين ستؤدي بها اللبطة التالية . ما تدركه فقط إن وضعها الراهن لا يطاق ولا بد من تجربة شئ آخر".

مما تقدم، تظهر اهمية موضوع العولمة بالارتباط مع الازمة المالية العالمية الحالية، والتي سوف تبدو اكثر وضوحا من خلال دراسة الأنعكاسات السياسية والأقتصادية للعولمة على البلدان النامية والبلدان العربية، والكشف عن مكامن الخلل والأيجاب التي تتركها آلياتها المتعددة على واقع الأنظمة ومناقشة الأثار الأيجابية والسلبية لها وتعد البلدان العربية اكثر المناطق تعرضا لأثار العولمه والازمة بكل ابعادها.

المبحـث الاول

العولمة الظاهرة المفهوم...الأهداف...الأشكاليات

1-جذور العولمة

2- الظاهرة-المفهوم –الاهداف -الاشكاليات

1. جـذور العـولمـه

ينظر الى هذه الظاهرة من قبل بعض الكتاب والباحثين على انهـا تتـويج لسلـسلة مـن التطـور والتوسع الأقتصادي يرجع الى القرن الخامس عشر "فترة النهضه الأوربيه" في اطار ماوفرته من الوسـائل التقنية الحديثة في مجال الأتصال وعمليات الأنتاج، مما ساعد على فتح المجال امام خلق سـوق عالميـة واحدة ، وإن هناك مؤشراً غالباً ما يستخدم للعولمة إن نـسبة الـصادرات الى النـاتج المحـلي الاجـمالي أو العالمي من خلال الجدول التالي:-

جدول رقم 18الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال 1870-1999*

السـنوات

1999	1995	1987	1973	1950	1913	1870
15.0	17.3	12.8	10.3	2.5	8.2	9.5

المصادر : Kevin H O, Rourke and Jeffrey G. Williamson, Globalization and History, Mit press 1999. Department of commerce, Burea of Economic. Analysis, 1995-1999.

تشير هذه الارقام الى إن هذه النسبة كمؤشر للعولمة ، ليست رتيبة ولم تأخذ أتجاه الـسير عـلى وتيرة واحـدة ، فهـي تتحـرك صـعوداً ونـزولاً خـلال هـذه الفـترة – كـما يلاحـظ إن التـسعينيات وهـي الفـترة التـي أعتـبرت فـترة حـادة في تحركهـا نحـو العولمـة شـهدت أنحـداراً في هـذه النـسبة بـين 1999-1995 .

- تعكـس البيانـات الخاصـة بـالفترة 1870 – 1987 الـصادرات الـسلعية لأقطـار منظمـة OECD.

- أما البيانات الخاصة بالفترة 1995 - 1999 فهي تغطي الصادرات كافة ويعد حجم التدفقات العالمية لرأس المال مؤشر مفيد آخر للعولمة وذو علاقة بالرغم من كونه لا يعد مؤشراً كاملاً ...

في حين يشير البعض الى ابعد من ذلك، من انها دخلت في عدة اطوار:

الطور الأول: من الأنعطافة التاريخية الأولى للماركنتالية وممارسة النشاط العالمي لرأس المال التجاري.

والطور الثاني: مع انجاز الرأسمالية الأوربية الغربية "ثورتها الصناعية" مدفوعة بتأثيرات الطلب في السوق، التي فرضت بقوتها الأستعمارية تكيفا بنيويا يستجيب لحاجاتها على البلدان الأخرى. **والطور الثالث:** بصعود الرأسمالي الأحتكارية... التي توسعت دوليا وتدويلا لرأس المال .

والطور الرابع: قد افتتح منذ الحرب العالمية الثانية، بفعل الثوره العلمية – التكنولوجية معجلة بتدويل القوى المنتجة ومؤدية الى نشوء الشركات فوق القومية .

والطور الخامس: جاء اثر التغيرات وانفجار الأزمات الأقتصادية في السبعينيات الذي جرت الأشاره اليه، في حين يرى البعض بأن جذور العولمة تعود الى "مشروع مارشال" الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية والذي نتج عنه ظهور اتفاقية "بريتون وودز" والتي تأسس بموجبها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتحقيق الأستقرار المالي، اضافة الى انشاء "الأتفاقية العامة للتعريف والتجارة عام 1947" والتي سميت بـ "اتفاقية الغات -GATT"، والمرحله الثانية، بدأت في عقد الخمسينات من القرن الماضي، حيث أن تزايدت التكتلات الأقتصادية والمناطق الحرة والأتحادات الكمركية وتحرير حركة التجارة العالمية، والمرحلة الثالثة تمثلت بأنهيار الأتحاد السوفيتي وتحول بعض جمهورياته الى اقتصاد السوق وشهدت هذه المرحلة تأسيس منظمة التجارة العالمية "W.T.O" عام 1995، حيث وصل عدد الدول المنظمة اليها "137 دوله" في عام 2001. وتأسسا على ماتقدم حول الجذور ومراحل نشأة العولمة، تشير بعض البحوث الى ان العولمة قد مرت بمرحلتين رئيستين هما:

1) المرحله الأقليمية "العولمة الضيقة" ولعل البداية، تمتد "كما اشير لها" من القرن الخامس عشر وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعيش

نموذجان في البداية نموذج الحياة الرأسمالية في مجموعة دول في العالم الحر، ومن ثم تنامي النظام او الفكر الأشتراكي الذي كان في مواجهة الفكر الرأسمالي في القرن العشرين، الذي تمكن من نشر ايديولوجية الأشتراكيه في العديد من دول العالم ومنها بعض الدول النامية وبعض الدول العربية . "ومثلت تدويل التجارة الدولية".

2) المرحلة الثانية : فقد بدأت في عقد الخمسينات من القرن الماضي ، حيث تزايد التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة والاتحادات الجمركية وتحرير حركة التجارةالعالمية "تويل الانشطة المالية".

3) المرحلة الثالثة: العالمية او "العولمة الشاملة"، حيث تمثلت هذه المرحلة بأنهيار الأتحاد السوفيتي وبعض البلدان الأشتراكية في اوربا الشرقية، مما ادى الى زيادة في الترويج للنظام او الفكر الرأسمالي وأعتباره نموذجا منتصرا من وجهة نظر الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة عوده النموذج النهائي والذي يجب على دول العالم أن تتبناه، سواء كان بأدارتها او بدونها، وقد تميزت هذه الفتره، بسرعة تنامي وتطور ظاهرة العولمة، بسبب التطور الهائل في ميدان المعلومات والأتصالات. "مثلت نشوء العولمة كظاهرة".

2- الظاهرة – المفهوم –الاهداف – الاشكاليات

إن ظاهرة العولمة كما أشير لها قديمة جداً تعود الى قرون مضت ، وتشير الى جملة من المتغيرات والتطورات الحاصلة في مجالات مختلفة . فالعولمةMondialisation وهي ترجمة فرنسية لما يسمى بالكوكبة Globalisation، والتي لا تقتصر على فتح الحدود وتكثيف المبادلات التجارية ، وأنما يقصد بها التقارب بين المجتمعات وعلى المستوى الاقتصادي وذلك عن طريق ربط المؤسسات والاسواق والجامعات والبث التلفزيوني بواسطة الاقمار الصناعية والانترنيت أو على المستوى السياسي "ويتعلق الامر بدفع دول العالم نحو أقتصاد السوق ، وهو ما يدعو إليه الفكر الليبرالي". وأستعمل المصطلح كل من B. Danies & Olivier Reiser الذان يعتبران أول منأستعملا فعل يعولم Globalize to ، بمعنى النظر الى الكون كله كوحدة واحدة أو كل مترابط ،حيث تنبأ بحدوث نوع من الاقتراب بين الثقافات والألتقاء بين

الحضارات...وقد أرتبطت العولمة بالمشروع السياسي الامريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . برزت حقبة العولمة في ظل جملة أزمات مختلفة الجذور وهي :

- أزمة أقتصادية بنيوية تشتعل في المراكز الرأسمالية بدءاً من أوائل السبعينات القرن العشرين ولا زالت تتمظهر هنا وهناك بأشكال مختلفة ، والمميز لهذه الازمة أنها أنهت الازدهار الاقتصادي الذي شهدته فترة مابعد الحرب العالمية الثانية .
- أزمة أقتصادية أجتماعية في دول "الاشتراكية الفعلية" أنتهت بتفكك معظمها وتخلخل الاسس الايديولوجية والطبقية للآخريات .
- أزمة في "بلدان المحيط" طبقية وأيديولوجية ومجتمعية بشك عام أعلنت موت مرحلة "باندونغ" أنظمةً ورموزاً.

لقد بدأت العولمة أساساً من الولايات المتحدة الامريكية ، حيث برزت نظرياً دعوة لتبني النموذج الامريكي في الاقتصاد والسياسة والثقافة والعلوم بإعتبارها نمو حياة متطورة وقد عزز من بروز هذه الظاهرة مخرجات الثورة العلمية والتقنية التي مثلت نقلة نوعية في تطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في أوربا وتوسعت وأنتشرت في الولايات المتحدة الامريكية بعد ذلك ، حيث أصبح أستخدام الطاقة مغيراً جذرياً لأسلوب علاقات الانتاج ، لتبدأ معها مرحلة جديدة من مراحل التطور الانساني أتصفت بالتوسع الاقتصادي والبحث عن الموارد الطبيعية وفتح الاسواق العالمية وهي المسببات التي أدت الى ظهور الاستعمار التقليدي وقيام الحروب الاوربية والحربين العالميتين.

يشار للعولمة على انها جملة من المتغيرات والتطورات الحاصلة في مجالات مختلفة وتزايد الأستخدام لها، في الأدبيات السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية وتروم هذه الظاهره الى التغيرات الحاصلة في مفاصل حياة المجتمع، بهدف تنميطها وفق نموذج محدد، اضافة الى كون الظاهرة تمثل عملية مستمرة، يمكن رصدها بأستخدام مؤشرات كمية ونوعية وفي مجالاتها المتعددة، لكن تناولها يختلف بأختلاف المدارس الفكرية للعديد من الباحثين والكتاب والمفكرين "العرب او غيرهم" الذين

تناولوا البحث في الظاهرة، وجاءت التعريفات لها هي الأخرى مختلفة ومتباينة، وخلفت بدورها اشكالية في مفهومها.

"على أن يتعين تحديدها نوعياً على نحو أكثر دقة وتفصيلاً من ذلك ، إن مفهوم العولمة هو أحد تلك المفاهيم متعددة الاوجه التي تستعصي عن التعريف ففي كل مرة تقارب ذلك المفهوم سيتعين عليك أن تنظر الى السياق الذي سيتم فيه أستخدامه . فالعولمة من منظور الباحث الاقتصادي على سبيل المثال ، من المرجع أنها ستختلف كثيراً عن الطريقة التي يمكن لباحث جغرافي أن يتناول بها التعبير . ويحددها المؤلفون بثمانية أبعاد:-

1) العولمة المالية: وتصف السوق العالمية الآتية للنتاجات المالية المتعامل بها في "المدن المالية" عبر العالم على مدى أربعة وعشرين ساعة يومياً .
2) العولمة التكنولوجية: وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات وعملية ربطها بالاقمار الصناعية والتي نجم عنها أنضغاط "الزمان/ والمكان" والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم .
3) العولمة الاقتصادية: وتصف نظم الانتاج المتكامل الجديدة التي تمكن "الشركات الكونية" من أستغلال المال والعمل عبر العالم على أتساعه .
4) العولمة الثقافية: وتشير الى أستهلاك "النتاجات الكونية" عبر العالم ، وتعني ضمناً في أكثر الاحيان التأثير المهيمن كما في تعبير "الكوكلة Cocacolaization وعالم ماك McWorld .
5) العولمة السياسية: وتمثل أنتشار الاجندة "الليبرالية الجديدة" المؤيدة لخفض أنفاق الدولة ، والتحرير التشريعي ، والخصخصة "والاقتصاديات المفتوحة" بوجه عام .
6) العولمة البيئية: وهي الخشية من أن تتجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة قدرة كوكب الارض على البقاء ككوكب حي ، وهي تطمح الى أن تصبح "عولمة سياسية خضراء".

7) العولمة الجغرافية: وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب بأحلال الممارسات المتعددة للدولة القومية محل الممارسات "الدولية" في عالم تذوب فيه الفواصل الحدودية بصورة متزايدة ، عالم سينظر إليه في أغلب الاحيان على إنه شبكة من "المدن العالمية".

8) العولمة السوسيولوجية: هي ذلك الخيال الجديد الذي يستشرف ظهور "مجتمع عالمي" واحد ، أو كل أجتماعي مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية .

إن هذه الابعاد الثمانية مترابطة بطرق عديدة معقدة وهي ذاتها موضوع نقاش وخلاف أكاديمي كبير ومن هنا يأتي التردد السائد في موضوع التسمية مابين الكوكبة والكونية أو العالمية والعولمة وربما ناتج من الابعاد الواسعة التي يشملها المفهوم والتغيرات الكمية والكيفية التي تحدث في العلاقات بين النشاطات الاقتصادية في مجال الاسواق العالمية والنشاطات السياسية بين الدول . وشكلت هذه الافكار حقبة جديدة ، تتسم بالارتباط والتفاعل في المجال الاقتصادي ولا بد أن يثير هذا التدشين الجديد في العلاقات الاقتصادية وأبعاده الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونحاول التركيز على الجانب الاقتصادي للعولمة: Economic Globalization .

في تقرير مثير للدهشة صادر عن الامم المتحدة لعام 1996 أشار فيه الى 358 من الاشخاص الأكثر ثراءاً في العالم يتساوى مجموع ثرواتهم مع أجمالي ما تملكه البليونان ونصف البليون "مليونان ونصف المليون" الافقر في العالم ... حقيقة مذهلة أليس كذلك؟ " من النادر أن تخلص حقيقة واحدة عالماً كاملاً ، لكن هذه الحقيقة تقترب كثيراً من ذلك لقد أصبح الاستقطاب المتزايد في الثروة – الغنياء يصبحون أغنى ، ومعظم الباقين يصبحون أفقر – بادئ الوضوح داخل المدن ، وفي مابينهما ، وداخل الدول وفي مابينهما ، على مدى العقدين السابقين ، غير إن النتائج الكاملة التي ترتبت على تنامي هذه الاتجاهات أصبحت الآن واضحة لدرجة السفور في شموليتها الكونية أنها حقيقة من حقائق ، أو ربما "حقيقة" العولمة*.

ورغم ان ظاهرة العولمة تتركز على الأقتصاد، إلا ان لهذه الظاهرة ابعاد سياسية وثقافية وعسكرية ومعرفية...الخ ولكل من هذه الأبعاد آثار تعكسها على الأطراف

المتلقية وبخاصة البلدان النامية، فالتفاعل مع هذه العوامل، ادى الى ان البلدان العربية من اكثر المناطق تعرضا لأثارها ولأبعادها.

"ومنا أجل تجنب الوقوع في شراك الألتباس المفاهيمي من الضروري التمييز بين مفهوم النظام الدولي International System والنسق أوالنظام العالمي World System يقوم النظام الدولي على وحدة أساسية هي الدولة – الامة State Nation، إذن أنه نظام مابين الامم التي تتجلى هنا في شخصيات سيادية مجردة هي الدول . أما النظام العالمي فيقوم على وحدة أساسية هي المجال الجيو- سياسي المتعدد للدول والقوميات والثقافات واللغات والذي يتسم بالتكامل ، عبر أشكال مؤسسية عليا أو فوق قومية ، وبهذا المعنى فإن هذا النظام ينتمي الى العالم الذي يتجاوز وحدة الدولة – الامة ، فهو بالتالي ليس نظاماً مابين الامم بل نظاماً عبرها أو فوقها.

وتوسيعاً للفكرة يقول زكي رمزي إن الضغوط الأخذ بالعولمة المالية قد عززها، إن العالم منذ عقد التسعينيات من قرننا الحالي "القرن العشرين" كان قد دخل مرحلة حاسمة وجديدة للعولمة عموماً Globalization حيث تعاظمت ظاهرة التدويل المضطرد Internationalization على كافة الاصعدة الانتاجية والتسويقية والتكنولوجية والاعلامية ، ظاهرة البروز المتعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي ، وهو الذي قادته الشركات العملاقة متعددة الجنسيات MNC- Multi-National Corporation ،التي تمتد فروعها وأنشطتها الآن الى مختلف أنحاء المعمورة ، وتسيطر الآن على شطر كبير ومتنامي من عمليات أنتاج وتموين وتوزيع الدخل العالمي .

ونمت التكاملات الأنتاجية الرأسية بين دول العالم داخل الصناعات ووقعت إتفاقية لتحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات "لمنظمة التجارة العالمية W.T.O"، امتداداً وتطويراً لأتفاقية التجارة والتعرفة "الغات GATT".

وحسب مايشير الى ذلك Kenichi Ohmae، ان العولمة تعتمد على اربعة مقومات:

- حريه رؤوس الأموال دون اية عوائق.

- حريه اقامة الصناعه في انسب الأماكن لها في العالم بغض النظر عن الجنسية او القومية.
- عالمية المعلومات التي ترتبت على الثورة التقنية للأجهزة.
- حرية المستهلك عالميا من انتقاء مايريد من اي مصدر.

ويؤكد K. Ohamae** وغيره ممن تناولوا العولمة الأقتصادية ان نشاط الشركات عابرة القوميات Trans"TNC" National Corporations سوف تحل محل نشاط الشركات متعددة الجنسية " MNC " حيث لن يرتبط بقاعده او سياسة قومية وانما يعتمد على تفاعل العوامل السابقة... وبدأت تتحكم في النشاط الأقتصادي الدولي ولكنها لاتعني حاضرا او مستقبلا زوال السياسات الأقتصادية الوطنية بسبب حلول هذه القوى الأقتصادية في تسيير دفة النشاط الأقتصادي في اي مكان في العالم ونشاط الشركات العابره للقومية او متعدية الجنسية TNC لايختلف عن نشاط الشركات متعددة الجنسية من حيث الأهداف، وان اسرار تقنية المعلومات لازالت محصورة في ايدي الدولة المتقدمة، والمستهلك الذي يختار كيما يشاء يكون ظاهرة واقعية فقط في هذه البلدان التي تشكل 15% من سكان العالم حسب مايشير له البنك الدولي "الدول مرتفعة الدخل".

وهنالك اخرين من الكتاب والمفكرين من اتخذ موقفا آخر، حاول من خلاله ان يوظف الجوانب العملية ويوفق بين الايجابيات والسلبيات حول هذه الظاهرة بالأعتماد على اسس موضوعيةوأخرى انسانية، تمكنه من خلالها التعامل مع العولمة. الغالبية من الكتاب والمفكرين يعارضون العولمة وماتنطوي عليه، ويشيرون الى انها ليست "محايدة" وانها تمثل اصحاب المصالح الأقتصادية الكبرى في البلدان المتقدمة بغض النظر عن مصالح البلدان النامية "إن العولمة يشكل مظهرها الحالي الرأسمالي سياسياً وأقتصادياً وثقافياً ، ليست في الحقيقة سوى شكل جديد من أشكال السيطرة والهيمنة ، الى درجة إن كلمة "أستعمار" صارت تلازمها وتعبر عن أشكال تمظهر هذه العولمة ، لا سيما عندما يتعلق البحث عن الربح ومعاظمته ولا تظبطها أية قيود ولا تخضع لأي تخطيط". فما هي افكارها وآلياتها، وكيف توسعت؟.

الآلية الأقتصادية واهدافها الفكرية

يشير عدد من الباحثين، الى ان عولمة الأقتصاد تؤدي الى اندماج العالم في مجالات انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوة العاملة، ضمن اطار رأسمالية حرية الأسواق، وان السوق الحرة قادرة بشكل افضل من الدول على توزيع البضائع والخدمات وان المذهب الجديد "السوق الحره" بالضد من مفهوم الدولة المتدخلة "في شؤون مواطنيها" وان المصلحة والغاية الرئيسية من وراء العولمة للأقتصاد العالمي في حقل التجارة الخارجية وفي حقل انتقال الرساميل، وفتح اسواق البلدان النامية وتوفير بنية تحتية للأستثمارات الخارجية وربط هذه البلدان بعجلة الاقتصاد العالمى، ومنطق هذا التوجه وغاياته تعظيم الارباح الخاصة، اما على مستوى الدول المتقدمة فلقد حدث تغير في ميزان القوى، ساهم في احداثة السياسات الحكومية في الخصخصة وتحرير التجارة ورفع القيود والتطور في تقنيات الأتصالات خلال العشرين سنه الماضية، وهناك الأن مائة شركة متعدية الجنسيات، هي اضخم الشركات وتتحكم في نحو عشرين في المئة من الأصول المالية العالمية، واكبر 51 مؤسسه ماليه في العالم، هي الأن شركات مقابل 49 تمتلكها الدول... وفي بريطانيا وحدها، تمت عملية واسعة للبيع من القطاع العام للقطاع الخاص، في فترة رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر، خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فقد بيعت معظم مناجم الفحم والفولاذ والغاز والكهرباء والسكك الحديدية، وخطوط الطيران والأتصالات والطاقة النووية، وبناء السكن، بالأضافة الى الحصص الكبيره للقطاع الخاص في النفط والمصارف والملاحة والنقل البري، إلا انه مع حلول العام 1997 كانت جميع هذه المرافق في ايدي القطاع الخاص*.. وتغير مع اوائل الثمانينات من القرن العشرين دور الحكومة في انجلترا وفي الولايات المتحدة الأمريكية بشكل اساسي...فقد اعتبر المشروع الحر مفتاح النجاح الأقتصادي، واصبحت مهمة الحكومة "خلق الأطار الذي يستطيع الأفراد والجماعات من خلاله متابعة غاياتهم كل على انفراد وان مذهب رأسمالية السوق الحرة هذه المبنية على النموذج الأنجلو امريكي، سرعان ماأخذ بأنتخاب مارغريت تاتشر عن حزب المحافظين البريطاني لرئاسة الوزراء ومن بعدها تم انتخاب رونالد ريغان لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، وهما ينتميان الى اليمين

الجديد، وقد تبنيا بحماس- السوق الحرة، وكانا يعاديان - بأصرار - مفهوم الدوله المتدخلة "في شؤون مواطنيها" وتبنيا اراء اقتصادين في امثال ميلتون فريدمان Milton Friedman وفريدريتش حايك Friedrich Hayek، اللذان آمنا بأن السوق الحره قادره بشكل افضل من الدولة على توزيع البضائع والخدمات... وهكذا ادخل العالم في عهد جديد، وهو العهد الذي يمتد بصيغته الجديدة الموسومة بـ"العولمة" حيث حلت الرأسمالية محل الدولة... والنهج "اللبرالي الجديد New Liberalism" الذي يرتكز على القطاع الخاص وممثليه من اصحاب الأموال، الشركات متعدية الجنسية والساسه المحافظين، الذي يميل الى القطيعة بين الأقتصاد والوقائع الأجتماعية، ونادى اليمين الجديد بتخفيض التضخم وخفض النفقات العامة.

أصبحت الليبرالية الجديده المنهج الذي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والعالم الغربي واليابان والمؤسسات الدوليه من ورائها، ورغم ان هذا النهج "ذو جوهر وبعد اقتصادي رئيسي" الا ان آثاره السياسية واضحة ومتجلية، وذلك في تقليص دور ووظيفة الدولة، بل والى الغائه في بعض الميادين"... وقد اتجهت بعض البلدان العربية نحو الأخذ بالنهج الليبرالي الجديد وسياسات الخصخصة، الأمر الذي ادى بدوره الى قوة فاعلية دور الشركات الكبرى العاملة داخل هذه البلدان، وبروز طبقات كبيرة من اصحاب الأموال... ولم يعد للدولة دور تقوم به في اعادة توزيع الثروه... وقد قامت سياستا ريغان وتاتشر ايضا الى ايمان ثابت بنظرية الأنسياب الخفيف التي تزعم بأن الأغنياء، اذا مامنحوا حوافز مثل الضرائب المخفضة فأنهم بدورهم سيجدون حوافز للعمل كمقاولين.

2. الشركات متعدية الجنسية

لقد حدثت تغيرات في ميزان القوة ساهمت في احداث السياسات الحكومية في الخصخصة وتحرير التجارة ورفع القيود والتطور في تقنيات الأتصالات خلال العشرين السنة الماضية، وتعد الشركات متعدية الجنسيات، جوهر وقلب العولمة وذلك بحكم دورها الأساسي في صناعة القرارات الخاصه بالأنتاج، فهي التي تحدد ما الذي ينتج وكيف، ولصالح من، ولها تأثير فعال على المستويات الوطنية والعالمية وفي جميع النواحي .

3. المؤسسات والمنظمات الأقتصادية الدولية

رغم ان الشركات متعددة الجنسيات هي الآلية الرئيسية بيد العولمة، آلا ان المنظمات الأقتصادية، تساند هذه الشركات وتسهل لها الطريق لنشر بضائعها ومصالحها في جميع بلدان العالم، ولابد من التعرف على المؤسسات الرئيسيه الثلاث التي تحكم العولمة، التي يشير لها جوزيف ستكلتز، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بالأضافة الى عدد من البنوك الأقليمية وشقيقات صغار للبنك الدولي وعدد كبير من منظمات الأمم المتحده كبرنامج الأمم المتحده الأنمائي"UNDP"، او مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD"، وهاتان المنظمتان غالبا ماتكون لهما وجهات نظر تختلف بشكل ملحوظ "د. جوزيف" عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فعلى سبيل المثال، منظمة العمل الدوليه تشعر بالقلق من عدم ايلاء صندوق النقد الدولي اهتماما كبيرا بحقوق العمال... لقد "نشأ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" في الحرب العالمية الثانية، نتيجة مؤتمر الأمم المتحده للنقد والمال في بريتون وودز في بيو همشاير في تموز 1944، كجزء من مجهود منسق لتمويل اعادة بناء اوربا بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وانقاذ العالم من حالات الكساد الأقتصادي المستقبلية وعلى صعيد العلاقات التجارية الدولية تم ابرام الأتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " الغات GATT" في جنيف عام 1947. والأسم الصحيح للبنك – البنك الدولي للتعمير والتنمية – يعكس مهمته الأصلية، واضيف الجزء الأخير "التنمية" كما يقول د. ستكلنز كفقرة خطرت في البال فيما بعد... وفي ذلك الوقت كانت ماتزال معظم البلدان النامية مستعمرة وأية جهود تنموية اقتصادية ضئيلة تتخذ... تعتبر من مسؤولية اسيادها الأوربيين...وعلى مر السنين منذ انبثاقه، تغير صندوق النقد الدولي بشكل ملحوظ،... واما الأن فهو يتربع مهيمناً على السوق بحماسة عقائدية، واسس على الأعتقاد بوجود حاجه لممارسة الضغط الدولي على البلدان من اجل اعتماد المزيد من السياسات الأقتصادية التوسعية – كزيادة الأنفاق وتقليل الضرائب او تخفيض معدلات الفائدة مما يؤدي الى انكماش الأقتصاد. ولعل اشد التغيرات، التي حصلت في هاتين المؤسستين "الصندوق

والبنك" الدوليين في الثمانينات وهو العصر اصبح "الـصندوق والبنـك" مؤسـستين تبـشيريتين جديـدتين تروج من خلالهما الأفكار على البلدان

الفقيرة الممتنعة، التي غالبـا مـاتكون بـأمس الحاجـة الى القـروض والمـنح*... وان الـدور الـذي تمارسه هذه المـنظمات الأقتـصادية الدوليـة، قـد دخـل مرحلـه جديـدة خـصوصا بعـد انهيـار الأتحـاد السوفيتي والبلدان الأشتراكية في اوربـا الـشرقية، وتـردي اقتـصاديات البلـدان الناميـة وفـشل عمليـات التنمية، فضلا على تزايـد المديونيـة "الـذي جـرى الحـديث عنـه فى بحـث سـابق"، حيـث بـدأت هـذه المـنظمات بالـضغط ونـشر وفـرض نهـج التوجـه الجديـد "نهـج الليبراليـة الجديـدة" وتـسهيل مهـمات الشركات متعدية الجنسيات وتوسيع نشاطها عـلى صـعيد العـالم وعـلى صـعيد البلـدان الناميـة ومنهـا البلدان العربية.

وبدأت تتوسع دائرة الأهتمام اكثر على المستوى العـالمي، منـذ بدايـة التـسعينات، رغـم تبـاين واختلاط وغموض وتعدد وتناقض المفاهيم حول العولمه هذا التباين والأختلاف يشكل ظـاهره صـحية، لأن الكتاب يرى امامه فضاءً واسعاً، يتفاعل او يتناقض مع الأراء ووجهات النظر المتنوعـة، التـي تـوفر حصيلة منطقية لتراكم المعرفة، بأختيار ماهو اقرب للواقع، المتغـير دائمـا، ومـاهو انـسب للتعـاطي مـع التحليلات المنطقية، دون تجريد... فالمفكرون والباحثون والكتاب الغربيون، هم اقـرب لهـذه الظـاهرة، وتعاملوا مع مفاهيمها بمعايشة، كون الظاهرة منبعثة عـن النظـام الرأسـمالي..."فالمؤيـدون لهـا يبـدون أنبهاراً شديداً وأعجاباً لمدى كفاءة وسائل التقنيـة الحديثـة وقوتهـا وقـدرتها عـلى رفـع مـستوى الرفـاه والتقدم البشرية ، والمعارضون للعولمة وللأنفتاح الشديد عـلى العـالم ، يخـشون مـا ينطـوي عليـه هـذا الانفتاح من تهديد لثقافتهم وقيمهم وأفكارهم الى الحد الذي يرون فيه بأنهـا قـد تلغـي هـذه الافكـار والقيم***." وبناءاً على ماتقدم يمكن تحديد مفهوم العولمة والاشكالات حولها .

ماهي الأشكالات حول تعريف العولمه؟

لقد شاع أستخدام لفظ العولمة في السنوات الاخيرة ، فسب ناعوم تومشسكي فإن "عدوى العولمة" قد أنتشر في كل ما يتصل من تفكير في العلاقات الدولية منذ نهاية حرب الخليج الثانية التي أعلنت ولادة النظام العالمي الجديد ومع هذا فإن الظاهرة التي نحن شهودها اليوم ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا اللفظ . فالعناصر الاساسية في فكرة العولمة: أزدياد العلاقات المتبادلة بين الامم ، سواءً المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في أنتقال رؤوس الاموال أو في أنتشار المعلومات والافكار أو في تأثير أمة بقيم أو عادات غيرها من الامم ، كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون .

أما أنتوني جندس Anthony Giddens يقول: العولمة هي تقوية العلاقات الاجتماعية العالمية بطريقة تجعل الاحداث والمجريات المحلية تأخذ شكل الاحداث التي تقع على بعد عدد من الاميال ، وتعكس تداخلات مستويات أكثر شمولية مما كانت في الماضي وأحياناً مختلفة عن كلمة العالمية International فهي تتضمن أهمية متناقضة للحدود الوطنية وتناقض في تعزيز الهويات خارج نطاق تلك التي تتأصل جذورها في بلد معين أو أقليم معين .

أما صندوق النقد الدولي IMF 2000 يصفها بأنها تنامي الاعتماد الاقتصادي المتبادل من خلال تزايد حجم معاملات الشركات المتعددة الجنسية من السلع والخدمات وفي تدفقات رؤوس الاموال وكذلك من خلال أنتشار الممتد والاكثر تسارعاً للتكنولوجيا .

في حين يقول بيتر تايلر وكولن فلنت: إن العولمة هي النغمة السائدة في العلم الاجتماعي على مدى تسعينيات القرن العشرين ، ولقد بلغت الرواج حداً وصلت معه الى الخيال الشعبي إذ آلف الناس الآن في مختلف أنحاء العالم أن يشاهدوا مباريات كأس العالم لكرة القدم على شاشة تلفزيوناتهم أين ما أقيمت تلك المباريات ، فهي بحق حدث كوني ربما كان الاهم من ذلك إن العولمة دخلت حلبة الجدل السياسي: فالمنافسة الاقتصادية الكونية أصبح يشار لها على سبيل المثال على أنها السبب في تخفيض خدمات الرعاية الاجتماعية لتقدمها الدول .

إذ يرى "هارس مان مارشال Hares Man Marshal وروبرت ريتش Robert Retch"* بأن العولمة "هي اندماج اسواق العالم في حقول التجاره والأستثمارات المباشره، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن اطار من رأسمالية حرية الأسواق كذلك خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما سيؤدي بالتالي الى اختراق الحدود القومية وانحسار سيادة الدول عن طريق الأستعمار غير المباشر للشركات الرأسمالية الضخمة متخطية أو عابرة القوميات التي تعد العنصر الأساسي لهذه الظاهرة". في حين يرى فاليت Valette، ان العولمة " عباره عن مسلسل لتكثيف الأفراد والسلع والخدمات والرساميل والوسائل التقنية الحديثة وانتشارها لتشمل الكره الأرضية بكاملها".

ويعرف جيرني P. Gerny العولمة على انها "مجموعة من الهياكل والعمليات السياسية والأقتصادية التي تنبع من التغير الحاصل في خصائص وصفات السلع والأموال التي تكون اساس الأقتصاد السياسي الدولي".

يقول لسترثورو "ان التحول في التكنولوجيا والنقل ونظام الأتصالات يوحد عالما يمكن ان يصنع فيه اي شئ في اي مكان على وجه الأرض. ان الأقتصادات الوطنية تذوي، وينشأ انفصام جوهري بين شركات الأعمال العالمية ذات نظره عالمية والحكومات الوطنية التي تركز اهتمامها على رفاه ناخبيـ "ها". البلدان تتشظى، والكتل التجارية الأقليمية، تتكاثر، والأقتصاد العالمي يغدو مترابطا

اكثر فأكثر"!ويعرف الأستاذان "غان يونغ لي Gun Young Lee وينغ وونغ كيم Young Woong Kim – العولمة على انها "سلسلة من الأجراءات او التغييرات الحاصلة في المجالات والفعاليات الأقتصادية في مناطق جغرافية متفرقة، من اجل توحيد وظائف نظام الأقتصاد العالمي نحو التكامل والأعتماد المتبادل"**.

ويرى جوزيف ستكلتز Joseph E. Stiglitz "الحائز على جائزة نوبل في الأقتصاد 2001". "المشكلة ليست في العولمة بل في الكيفية التي اديرت فيها. ويكمن جزء من المشكلة في المؤسسات الأقتصادية الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية التي ساعدت وفي وضع قواعد اللعبة، وفعلت ذلك

في نواح خدمت اغلب الأحيان مصالح البلدان الصناعية المتقدمة ومصالح معينة في تلك البلدان، بدلا من اولئك في العالم الثالث".

وتقول د. نورينا هيرتس Noreena Hertz "ان السياسات الدولية في القرن الحادي والعشرين يتناقص تركيزها على المكاسب الأقليمية، ويزداد على الحرية الأقتصادية وحصة السوق. وتتصرف الحكومات الأن في الأقتصاديات المتقدمة كباعة، فهي تسوق منتجات شركاتها على امل ان توفر ازدهارا حقيقيا لدولها، وتبقي على هذه الحكومات في السلطة.

في حين يرى المفكر الفرنسي باتريلا R. Petrella أن العولمة، هي تلك المعلومات التي يمكن عن طريقها انتاج وتوزيع وأستهلاك سلع وخدمات، من اجل اسواق عالمية منظمة او ستنظم بمعايير عالمية، وعن طريق منظمات ولدت او تعمل على اساس قواعد عالمية، وفق ثقافه تنظيم تتطلع

للأنفتاح على الإطار العالمي وتخضع لأستراتيجية عالمية*. كذلك عرف الكاتب الفرنسي دولفوس Dolfoos العولمة، على "انها تبادل شامل واجمالي بين مختلف اطراف الكون، بتحول العالم على اساسه الى محطة تفاعلية انسانية بأكملها وهي نموذج للقرية الكونية الصغيرة التي ترتبط مابين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة للمصارف دون قيود او شروط".

يشير بيتر ديكن في مؤلفة Global Shift ص5 الى ان العولمة هي عملية "صيرورة "معقدة ومترابطة بدلا ان تكون حالة نهائية وان توجهاتها غير مستقيمة في الزمان والمكان، واتخاذ هذا الموقف العملياتي، فمن المهم التمييز بين عمليتي التدويل والعولمة.

أن عملية "صيرورة" التدويل تتضمن تمديد بسيط للنشاطات الأقتصادية عبر الحدود الوطنية وهي بالأساس عمليه كميه تؤدي الى صيغة جغرافية واسعة من النشاط الأقتصادي اما عملية العولمة فهي تختلف نوعيا من العملية التدوليه، وهي لاتتضمن فقط توسيع جغرافي للنشاط الأقتصادي عبر الحدود الأقليمية وانما ايضا وبشكل اهم تداخل عملي لنشاطات عالمية متشعبة. ان العمليتين التدولية والعولمية

تتعايشان، ففي بعض الحالات لانرى سوى استمرارية لنشاطات دولية معروفة مثبتة ومتشعبة.

In taking such a process-oriented approach it is important to distinguish between processes of *internationalization* and processes of *globalization*:

Internationalization processes involve the simple extension of economic activities across national boundaries. It is, essentially, a *quantitative* process which leads to a more extensive geographical pattern of economic activity.

Globalization processes are *qualitatively* different from internationalization processes. They involve not merely the geographical extension of economic activity across national boundaries but also – and more importantly – the *functional integration* of such internationally dispersed activities.

Both processes – internationalization and globalization – coexist. In some cases, what we are seeing is on more than the continuation of long-established international dispersion of activities"

أما المفكرون والكتاب العرب ، فقد تناولوا هذه الظاهرة بعدد من المؤلفات والبحوث والتحاليل والكتابات، في صحف ومجلات عديدة، بالأضافة الى تنظيم المؤتمرات والندوات وعقد السيمنارات لمناقشة هذه الظاهرة وتأثيراتها على البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، وفي اطار هذا المفهوم، فقد قدم عدة باحثين تصوراتهم وافكارهم ويمكن ان نذكر بعضا منهم.

1) يرى د. اسماعيل صبري عبدالله في العولمة بأنها "التداخل الواضح لأمور الأقتصاد والأجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتبار يذكر للحدود السياسية للدول ذات السيادة او الأنتماء الى وطن معين او دولة ما دون حاجة الى اجراءات حكومية.

2) في حين قال صادق جلال العظم ان العولمة تعني "وصول نمط الأنتاج الرأسمالي الى نقطة الأنتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجاره الى عالمية دائرة الأنتاج، اي نقل دائرة الأنتاج الى الأطراف، بعدما كانت محصورة، كليا بين دول المركز، لأن عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق بلغت حد الأشباع

بوصولها الى اقصى حدود التوسع الأفقي الممكنة وشمولها لمجتمعات الكره الأرضية كلها بأستثاء بعض المناطق هنا وهناك".

3) أما سمير امين فيعرف العولمة بأنها "ستار تكمن الرأسمالية الهمجية ورائه" ويعرف – محمد الأطرشي – العولمة على انها اندماج اسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العالمية ضمن اطار من رأسمالية حرية الأسواق، بحيث تصبح هذه الأسواق، سوقا واحده تماثل السوق القومية.

4) أما د. رمزي زكي فيشير: إن جوهر الكوكبية "العولمة" لا يكمن في مظاهرها وإنما في مضمونها ومضمونها فيما نعتقد "د.زكي" هو أنها عبر ماتنطوي عليه من سياسات وتوجهات وقوى فاعلة تمثل الآن مشروع الرأسمالية إدارة أزمتها الراهنة وينعكس هذا المضمون تحديداً في السياسات الليبرالية الجديدة التي تتركز على الحرية المطلقة لحركة أنتقال السلع ورؤوس الاموال عبر الحدود دون أية قيود وتعويم سعر الصرف وإزالة القيود والضوابط المفروضة على القطاع المصرفي وأنهاء أي نوع من التخل لجهاز الدولة في الحياة الاقتصادية ، وخصخصة مشروعات الحكومة والقطاع العام وتبني كل ماهو في مصلحة رأس المال وبما ينطوي على ذلك من نزع معظم مكتسبات العمال والطبقة الوسطى التي تحققت أبان المصالحة التاريخية بين رأس المال والعمل في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

5) أما د. جلال امين فيقول اذا نحن فهمنا "العولمه" بمعنى التضائل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الأنسانية، سواء فيما يتعلق بأنتقال السلع او الأشخاص او رؤوس الأموال او المعلومات او الأفكار او القيم، فأن العولمه تبدو لنا وكأنها تعادل في القدم نشأة الحضارة الأنسانية.

6) كما ويشير د. كاظم حبيب "العولمه من منظور مختلف" ص84 (فوجهة العولمه الجاريه في كوكبنا الأرضي تضع شعوب وبلدان الجزء النامي والأكبر منه امام حقيقه وعمق التمايز القائم في مستويات تطور الشعوب والمراحل التي قطعتها في مسيرتها السياسيه والأقتصاديه والأجتماعيه والثقافيه، اي امام سياسات التفقير والتهميش المتواصله لها من جهه، وامام جمله من المهمات الثقيله الراهنه

والقادمه، التي، كما يبدو، لم تتبلور بعد لدى جميع حكومات البلدان الناميه من جهة اخرى).

7) ويعرف د. صالح ياسر العولمة او الكوكب، بطبيعتها الراهنه "هي عبارة عن شكل من اشكال ادارة الصراع بين الكتل الأقتصادية – السياسية المسيطرة في مرحلة مابعد الحرب الباردة، انها محاولة لأعادة تكييف الأوضاع الأقتصادية العالمية وتوازنات القوى الأقتصادية الدولية مع توازنات القوى السياسية في وقت كان فيه دور الولايات المتحدة الأمريكية خلال ربع قرن يتراجع اقتصاديا وتزداد هيمنتها سياسيا على العالم، وتعاظمت هذه الهيمنة مع انتهاء "الحرب الباردة" وكذلك بقدر ليس بقليل الأهمية مع حرب الخليج الثانية، وتشكل العولمة اللبرالية الجديدة اداة الهيمنة العالمية الجديدة، التي تسعى لتنميط العالم وفق تصور واحد مغلق يقوم على فرض ثقافة الأقطاب العالمية الكبرى على الجميع".

8) يقول الأستاذ د.عبد الحى زلوم في مؤلفه "نذر العولمه" لقد خلق نمط الرأسماليه الأنكلو-أمريكيه عالما ثالثا في كل بلدان العالم، حتى داخل الولايات المتحده والدول الرأسماليه الغربيه الأخرى، كما خلقت في كافة البلدان تفاوتا هائلا في الثروه في كل المجتمع، ففى الولايات المتحده الأمريكيه يمتلك واحد بالمائه من سكانها حوالي 50% من مجموع الثروه، بينما يمتلك 80% من السكان اقل من 8% من تلك الثروه. وان هذا النمط الأقتصادي غير العادل يتم تصديره للعالم عبر العولمه.

9) في حين يرى الباحث د. فالح عبد الجبار "على الصعيد الأقتصادي، تبدو العولمة، المكتسحة للحدود والقارات، بمثابة الظفر الأخير لليبرالية الجامحة، فيما يبدو الأنفراد الأمريكي/الأطلسي بالجبروت العسكري – السياسي، بمثابة القدر المهني.

من المفيد التمييز بين العولمه كظاهره موضوعيه وبين اشكال تجليها والقوى المتحكمه في اتجاهاتها ومساراتها، فالألتباس ينبع من التناقض الكامن في الظاهره ذاتها بين الوعد الأنساني الذي تحمله وبين شكل تمظهرها الراهن. ويشكل تمظهر

العولمة الحالي، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، ليس في الحقيقه، سوى الشكل الجديد من اشكال السيطره والهيمنه. لذا يجري الحديث اليوم عن "العولمه

الليبراليه الجديده" التي تنطوي على نزعه لأبتلاع العالم عن طريق آليات السوق والمعولمه.

ومن باب الخلاف او الاتفاق قد اشير الى ان " لقد وعد انصار العولمة ودعاتها ان تعود بالفائدة على الجميع ، اي انها " سوف تنتشل كل القوارب". لقد قيل للعمال ومجموعات السكان في سائر انحاء الكرة الارضية ،انهم اذا ماأنخفضت احجامهم ، وخفت قيود القوانين الناظمة لهم ، وزالت الخدمات الاجتماعية واصبحوا بشكل عام اكثر قدرة على المنافسة ، فأن منافع العولمة ستكون نعمة لهم . وكانت الوعود التي قدمت الى الاشد أملاقاً وبؤساً ، ان يرتفع مستوى معيشتهم اذا ما تقبلوا أجراءات التقشف التي تقضي بها الليبرالية الجديدة ، وهؤلاء حافظوا على مايخصهم من المساومة ، ولكن العولمة من فوق لم تقابلهم بالمثل . بل انها ، بدلاً من ذلك، فاقمت المشاكل القديمة التي عانى منها الناس والبيئة وخلفت لهم مشاكل جديدة.

وفي الجانب الاخر يشير احد المصادر الى ان "كثير من الانتقادات الوجهة للعولمة قائمة على تصويرها، بأنها شئ كبير ومهدد. ولا يكون الانتقاد في كثير من الاحيان جدلاً منطقياً، بل عبارات عامة بعيدة عن الحقائق . وقد يقول المنقدون، مثلاً ان 51 في المئة من اقتصاديات العالم الكبرى هي شركات أو إن مايقارب 5 .1 تريليون دولار تتحرك في الاسواق المالية يومياً، كما لو كان الحجم، من حيث الجوهر، خطيراً ومروعاً. ولكن ذلك حسابا وليس جدلاً. فلم يثبت بعد ان كانت الاعمال التجارية الكبيرة او اجمال الانتاج مشكلتين في حد ذاتهما. وكثيراً ما يغفل المقللون من شأن العولمة اثبات مثل هذا الامر. وفي هذا الكتاب ادافع عن وجهة النظر المعاكسة، اذ طالما اننا نملك حرية الانتقاء والاختيار، فليس هناك من خطأ في النمو الناجح لبعض اشكال التعاون الطوعي.

المبحث الثاني

الليبرالية الجديدة وعولمة الاسواق المالية

أدت العولمة Globalization الى أزدياد أوجه الترابط والتشابك والعلاقات بين مختلف بلدان العالم ، وعلى وجه الخصوص ' على عولمة الاسواق المالية Financial Markets التي تتم فيها عملية التبادل وتداول وتصفية الديون والاصول النقدية والمالية خارج الحدود الوطنية ، وبعض الباحثين والكتاب يعتقدون " أنه لا يوجد شئ صار يربط أمم العالم بعضها البعض الاخر مثلما تقوم به الاسواق المالية العالمية، التي تشمل سوق العملات وأسواق الاسهم والسندات والقروض والاوراق المالية الاخرى كما أن تزايد حركة عولمة الاسواق المالية "في السنين الاخيرة ، قد دفع البعض للقول بأن العالم من خلال ترابط أسواقه المالية وتأثير بعضها بالبعض الآخر قد غدا بمثابة "قرية يعد جزءاً هاماً من مكونات الليبرالية الجديدة التي ظهرت في البلدان الصناعية المتقدمة عقب هزيمة الكنزية في عقد السبعينات حيث أتجهت هذه البلدان الى الحد من تدخل السلطات الحكومية في النشاط الاقتصادي وألغاء "أو تخفيف" القيود المصرفية والقضاء على الحواجز أمام المنافسة الداخلية والعالمية".

ومع ثورة الاتصالات والمعلومات والاستخدام الموسع للابتكارات المالية العديدة التي ظهرت مؤخراً، أندلعت قوى عالمية ذاتية خطيرة النتائج " حيث تحولت حركة رؤوس الاموال بين تلك الاسواق الى حركة هائلة يصعب السيطرة عليها او التأثير فيها ، ومن ثم بات أيضاً من الصعب تجنب ما تمخض عن تلك الحركة من آثار ونتائج للدول التي عولمت أسواقها المالية ، وهو الامر الذي جعل أدارة الاقتصاد الكلي أكثر تعقيداً وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي أنساقت ، بلا ضوابط الى الاندماج في الاسواق المالية العالمية .

ومع تزايد عولمة ألاسواق ، أصبحت هذه الحركة تتطور وتتغير خارج إطار التدخل الحكومي ، كما أخذت تجري بشكل مستقل عن حركة الانتاج الحقيقي ، وموضعها ، بيتر دروكر P. Drucker ، بأن الجانب المالي هو القوة المحركة للعولمة عموماً.

كما تشير بعض البحوث الى أنه أخذت المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية ، التي راحت تتحد وتقلل من حدة المنافسة فيما بينها من خلال لجوئها الى تكوين ما يسمى بصناديق الاستثمار Interstment Funds **** وتقوم هذه الصناديق بأستثمار ما يتجمع لديها من الاموال في عمليات هائلة للمضاربة ، كالمضاربة على الاوراق المالية ، وعلى العملات الاجنبية ، وعلى المشتقات المالية ، وأصبحت بفضل ما تجمع لديها من أرصدة مالية هائلة، المستودع الحقيقي لرأس المال في العالم ، يكفي في هذا السياق ، الاشارة الى الصناديق الامريكية للاستثمار ،والتقاعد تزيد عن 8 ترليون دولار.

وقد أستطاعت هذه الصناديق بفضل ماتملكه من مهارات وفنون وأساليب في المضاربات من تحقيق معدلات ربح خيالية ، تصل في بعض الاحيان الى 90%.

وهكذا أصبحت أسواق راس المال أكثر أرتباطاً وتكاملاً وبشكل خاص في التسعينات من القرن الماضي ، حيث حدثت قفزة هائلة في حجم التدفقات المالية بين تلك الاسواق ، وتكفي الاشارة هنا مؤشرين :- أولهما ، هو تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الاسهم والسندات في البلدان الصناعية المتقدمة ، وثانيهما ، هو التطور الهائل الذي حدث في تداول النقد الاجنبي على الصعيد العالمي .

وإن البيانات المتاحة ، التي تشير للاول الى أن المعملات الخارجية في الاسهم والسندات في البلدان الصناعية المتقدمة كانت تمثل 10% من الناتج المحلي الاجمالي في هذه البلدان في عام1980 ، فإذا بها تقفز الى ما يزيد عن100% في كل من الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا عام 1996، والى مايزيد عن 200% في فرنسا وأيطاليا وكندا في نفس العام " أنظر الجدول التالي:

جدول رقم 19تاريخ التحرر المالي في بعض دول العالم

الدولة	بداية التحرير	عمليات التحرير الكبير للقطاع المالي
الولايات المتحدة	1982	73- 1996
كندا	1980	73- 1996
اليابان	1979	73-1996
المملكة المتحدة	1981	73-1996
فرنسا	1984	85- 1996
المانيا	1980	73- 1996
ايطاليا	1983	96- 1988
استراليا	1980	86- 1996
نيوزلندا	1984	85- 1996
هونغ كونغ	1978	73- 1996
اندونسيا	1983	89- 1996
كوريا الجنوبية	1983	....
ماليزيا	1978	92- 1996
الفلبين	1981	94- 1996
سنغافورة	1978	73- 1996
تايوان	1979	....
تايلاند	منتصف الثمانينات	92- 1996
الارجنتين	1987	93- 1996
البرازيل	1989	....
شيلي	1974	85- 1996
كمبوديا	1980	95- 1996

المكسيك	1989	....
بيرو	1991	1996 -92
فنزويلا	1991	.....
مصر	1991	1996 -92
أسرائيل	1987	1996 -91
المغرب	1991	1996
جنوب افريقيا	1980	1996 -84
بنغلادش	1988	1996 -90
الهند	1989	....
نيبال	1992	....
باكستان	1989	....
سيريلانكا	1991	....

Source : J. Williamson and M. Mahar : A Review of Financial Liberalization, South Asia Region, Internal Discussion Paper, Report No> IDO-171,World Bank, January1998,p.43.

وفيما يتعلق بالمؤشر الثاني ، فأن الاحصائيات تشير الى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الاجنبي قد أرتفعت من نحو 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات الى حوالي 2. 1 ترليون دولار أمريكي في عام 1995 " أنظر الجدول رقم -20-

جدول رقم 20المعاملات عبر الحدود في الاسهم والسندات* 1970 – 1996 % من الناتج المحلي الاجمالي

الدولة	1970	1975	1980	1985	1990	1995	1996
الولايات المتحدة	**2.4**	**4.2**	**9.0**	**35.1**	**89.0**	**135.3**	**151.5**
اليابان	**....**	**1.5**	**7.7**	**63.0**	**120.0**	**65.1**	**82.8**
المانيا	**3.3**	**5.1**	**7.5**	**33.4**	**57.3**	**169.4**	**196.8**
فرنسا	**....**	**....**	**8.4**	**21.4**	**53.6**	**179.6**	**229.2**
ايطاليا	**....**	**0.9**	**1.1**	**4.0**	**26.6**	**252.8**	**435.4**
بريطانيا	**....**	**....**	**....**	**367.5**	**690.1**	**....**	**....**
كندا	**5.7**	**3.3**	**6.9**	**26.7**	**64.4**	**194.5**	**234.8**

(...) غير معلومة .

* أجمالي مشتريات ومبيعات الاوراق المالية بين المقيمين وغير المقيمين .

المصدر : صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد العـالمي – مـايو ، الترجمـة العربيـة ، واشـنطن 1997 ، ص73 .

تجدر الاشارة أيضاً الى انه على الرغم من تزايد درجة تكامل الاسواق المالية ، فأنها لم تصل بعـد الى درجة تكامل السلعية*. ويضيف د. زكي رمزي " أنه على الرغم من الزيـادة الهائلـة التـي حـدثت في تدفقات رؤوس الاموال بين الاسواق المالية الدولية ، فأن العولمة المالية ما زالت مقصورة لحد الان عـلى الاصول المالية عالية السيولة التي تتـداول عـلى نحـو مكثـف " الاسـهم والـسندات " وهـو الامـر الـذي يعكـسه المتزايـد الـذي حـدث في الاسـتثمارات الخارجيـة في الحافـضة الماليـة Portfolio Investment في البلدان الصناعية الرئيـسية " أنظـر الجـداول رقـم -21-22- يـضاف الى ذلـك : أن مـستويات الاسـتثمار الكلي في مختلف البلدان ما زالـت تتحـدد أساسـاً ، بمعـدلات الادخـار المحـلي ولـيس بـصافي التـدفقات الراسمالية .

تشير بحوث عديدة الى أن جوهر عملية التحريـر المـالي الـدولي ، تقـوم عليهـا عولمـة الاسـواق المالية ، فهو تحرير حساب راس المال ، وهو أختصاراً – هو ألغاء الخطر على المعاملات في حـساب راس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات* والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المـال ، مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والـثروات الشخـصية ، وتحريـر حـساب رأس المال " أو قابليـة حـساب راس المـال للتحويـل " تـرتبط أذن بإلغـاء القيـود عـلى معـاملات النقـد الاجنبي والضوابط الاخرى المرتبطة بهذه المعاملات .

كما وأرتبطت العولمـة الماليـة بظهـور عـدد هائـل مـن الادوات الماليـة الجديـدة ، والتـي راحـت تـستقطب العديـد مـن المـستثمرين ، ففـي جانـب الادوات التقليديـة التـي تتـداول في الاسـواق الماليـة " الاسـهم والـسندات " هنـاك الان عـدد لا يحـصى مـن الادوات الاستثمارية منها المشتقات Derivative ، أي التي تتعامل مع المستقبل ، والادوات التي تتعامل فيهـا هـي : المبـادلات Swaps، والمـستقبليات Futures ، والـسقف والقاعـدة

Collars ، والخيارات Options .. الى أخره وهي أدوات تتطور من فترة لأخرى ، على نحو سريع .

ورغم أن الاصل هو أرتباط الثروة المالية بـالثروة العينيـة " بأعتبـار أن الـثروة الماليـة ، هـي في التحليل النهائي حقوق على الـثروة العينيـة*"، إلا أن صـعود الراسـمالية قـد أدى الى أمـر تـصبح الـثروة المالية مستقلة الى حدٍ بعيد عن الثروة العينية ، وهو مـا يعنـي أنفـصال دائـرة العلاقـات النقديـة عـن الدائرة الحقيقية للاقتصاد الوطني ، وبتعبير أخر لم تعد هنـاك صـلة بـين التـدفقات الماليـة والتـدفقات الحقيقية ، وتلك في الحقيقة أحد أهم سمات الراسمالية المعاصرة ، ومصدر جوهري لأزماتها الحاليـة**. يقول فرانسو لرو" لقد كانت مهمة أسواق المـال ، تقليـدياً ، هـي " تعبئـة المـدخرات وأعـادة تـسليفها لقطاعات الانتاج المادي لتحويلها الى طاقات أنتاجيـة***"، لكنـه مـع صـعود الراسـمالية الماليـة أصـبح هناك أنفصال بين أسواق رأس المال الثابت ، بعد أن أصبحت الادوات المالية المتداولة في هـذه الاسـواق سلع في حد ذاتها تتميز بعوامل مستقلة تحدد عرضها والطلب عليها .

جدول رقم -21-تداول النقد الاجنبي للفترة 1986 – 1995

بمليارات الدولارات الامريكية والنسب المئوية (المتوسط اليومي)

	1986	1989	1992	1995
رقم المبيعات العالمية المقدرة	188	590	820	1190
الـصادرات العالميـة مـن الـسلع والخدمات إجمالي الاحتياطيات	7.4	15.8	17.4	19.1
الدولية ناقص الذهب*****	36.7	75.9	86.0	84.3

جدول رقم -22-أجمالي وصافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار في الحافظة الماليـة في الدول الصناعية الرئيسية 1970 – 1997

مليار دولار امريكي

	1970	1980	1985	1990	1995	1996	1997
التدفق الاجمالي							
الاستثمار الاجنبي المباشر	14.45	82.82	75.94	283.24	369.01	35.357	448.32
الاستثمار في الحافظة المالية	5.26	60.93	2.4334	764.63	764.34	1.162.364	1.040.09
التدفق الصافي							
الاستثمار الاجنبي المباشر	-40.5	-8.14	12.66	-59.58	-38.18	87.41	-92.60
الاستثمار في الحافظة المالية	1.42	16.02	25.30	41.36	186.53	267.37	272.51

Source : IMF. World Economic Outlook and International Capital Markets, Interim Assessment, December, 1989.Washington, D.C.P.187.

المبحث الثالث

الازمة المالية الحالية 2008- 2009

1- لمحة تاريخية :

من يقلب صفحات التاريخ، وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي يجد أنه شهد العديد من الازمات ، منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ففي أواخر عصر الملكة فكتوريا قبيل العام 1850 ،تعرضت بريطانيا الى "مجاعات أعوام الاربعينيات" ومن بين كل ركود وآخر ظهرت فترات أنتعاش ومن ذلك " تلك الطفرة الاقتصادية الهائلة التي شهدها العالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية*".

من هذه الملاحظات البسيطة ، خرج البعض بتصورات عن نمو الاقتصاد العالمي في شكل دورات متعاقبة ، ورائد هذه الدورات في تاريخ الاقتصاد العالم الروسي كوندراتيف Kondratieff وتتألف دوراته من مرحلتين ، واحده للانتعاش الاقتصادي والاخرى للركود الاقتصادي وتسمى المدة بين أزمة اقتصادية وأخرى بالدورة الصناعية ، التي تتكون من أربعة مراحل " وهن بالفعل ، مرحلة الانتعاش ، ثم مرحلة النهوض" مع أختلاف حول التحديد الزمني لهذه الدورات "ووضعت الدورات في تسلسل زمني ، لرصد العديد من الظواهر الاقتصادية من قبيل الانتاج الزراعي والصناعي ، ويلاحظ إن الدورات ترتبط عادةً " الانتعاش والركود" بقطاع أقتصادي معين في موقع الصدارة .

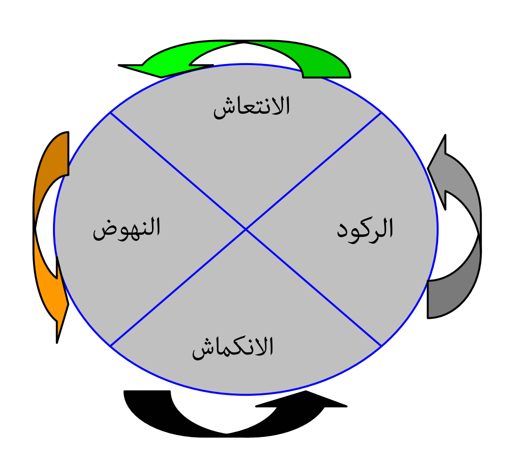
أنظر شكل رقم 4 دورات كوندراتيف .

1848 /52 1870 /75 1893 /96 1914 /20 1940 /45 1967 /71 1780 / 90
1820 /25

ويقول د. فؤاد مرسي " فكل أزمة تتفجر هي نقطة النهاية لدورة وضعت ونقطة البداية لدورة مقبلة " ...وتصبح الازمة هي أداة تصحيح تلقائية لمسار الدورة ... ولأن التصحيح لا يحدث في البداية وأنما يقع في النهاية ، فأنه يبدو مفاجئاً ويحدث هزة عنيفة في الاقتصاد كله ... ويؤدي في واقع الامر الى تدمير كميات هائلة من الثروات والدخول*".

- ولقد تفجرت الازمة الدورية الاولى في بريطانية في عـام 1825 ، في أعقـاب حـروب نـابليون ، لكنها كانت أزمة بريطانية ، ودفعت أول أزمة ذات طابع عالمي في 1847-1848 حين أصـابت الولايات المتحدة الامريكية وعدداً من بلدان أوربا.
- أزمة عام 1866 ، حيث تعرضت ، عدد من البنوك البريطانية للأفلاس مما أدى الى أزمة ماليـة ، عصفت بأستقرار النظام المالي البريطاني ، وتعد هذه الازمة أقدم الازمات المالية التي عرفهـا العالم ".
- وفي عام 1873 ، حدثت أعنف أزمة عرفها القرن التاسع عشر ، وكانت أشارة لبدايـة الانتقـال من الراسمالية الحرة الى الاحتكار .

الدورة الاقتصادية "الازمة الاقتصادية"*Business Cycl



شكل رقم 5

تعود دورة الاعمل الى عوامل متضمنة في الاقتصاد الرأسمالي وتبدأ بمرحلة الاستعادة "الانعـاش" حيث يشهد الاقتصاد تحسن عام وزيادةفي مستويات الانتاجحينما يصل النشاط الاقتـصادي الى الـذروة Boom ويقترب الناتج المحلي الاجمالي من الحجم الاقصى وبسبب زيادة المعـروض النقـدي النـاتج عـن حالة التشغيل وفي ظل المناقسة والمزاحمة وفوضى الانتاج بحيث يصبح العرض أكثر من الطلـب فتظهـر حالة التضخم العام وتزداد الاسعار ويجري تخفيض حجم البطالة في مرحلة الانكماشRession

ويقل الطلب مما يؤدي الى أرتفاع نسبة البطالة ويتجه الاقتصاد للدخول الى مرحلة الركود Depression حيث المنافسة تقضي على المنافسة وتؤدي الى أنسحاب الكثير من الشركات غير القادرة على الصمود وتترافق هذه المرحلة مع أنخفاض الطلب والتراجع في معدلات التضخم وحتى أنخفاض عام في الاسعار "مرحلة القاع" ، بسبب نقص المعروض النقدي في السوق وبسبب الانخفاض في أسعار في المواد الاولية يقوم رأسماليين في مرحلة النهوض بزيادة كميات الانتاج وبالتالي وتستمر هذه الحالة الى أن يصل الاقتصاد الوطني الى نقطة الانتعاشRecovery التي يتحول بعدها مجرى النشاط الاقتصادي نحو مرحلة الرخاء الدوري فينخفض معدل البطالة الى أن يستقر عند حده الادنى "الجيش الاحتياطي" ، وما أن تصل مرحلة الرخاء الى ذروتها ، سرعان ما تعود الازمة الاقتصادية من جديد وهكذا دواليك .

- أزمة الكساد الكبير Great Depression في عام 1929-1933 ، وهي اعنف أزمة في القرن العشرين ، وتعد من أشهر الازمات المالية ، التي شهدها الاقتصاد العالمي وأكثرها تأثيراً ، إذ هبطت أسعار الاسهم في سوق المال الامريكية بنسبة 13% ، ثم توالت الانهيارات في أسواق المال لتضرب دول أوربا الغربية على نحو هدد أركان النظام الراسمالي ، ومن نتائجها فقدان بريق الفروض الاساسية للنظام الكلاسيكي الحر " دعه يعمل ، دعه يمر" والبحث عن البدائل للحلول لمشكلات الاقتصاد الحر . وأدت هذه البدائل الى ظهور"النظرية العامة " لجون ميلينارد كنز الداعية الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عام 1936...

- أزمة 1974-1975 ، التي أعلنت عن دخول الرأسمالية ، الى مرحلة جديدة " من مرحلة راسمالية الدولة الاحتكارية ، الى رأسمالية الاحتكارات العالمية " وتعاصر ظاهرة البطالة مع التضخم Stagflation وبتعمق الركود الاقتصادي .

- وتعتبر أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات من القرن العشرين " 1980-1983 ، أشد عنفاً من أزمة السبعينات ، في ظل تحرير القطاع المالي والمصرفي وحرية رؤوس الاموال وتوسع البنوك التجارية العالمية في عمليات الاقراض لحكومات البلدان النامية ، وقد أقترن ذلك ، بتوقف تلك البلدان وأعلانها عدم قدرتها على الوفاء بأعباء الديون وخدمتها ، كما حصل للمكسيك والارجنتين عام 1982 ،

ويتبعها أمتناع 24 دولة ... وكان من نتائجها ،1- إن بـدأت الدولـة الدائنـة لأحتـواء الازمـة ، خوفـاً مـن أنهيار مؤسساتها المالية وقطاعها البـنكي ، وأسـتمرت الازمـة لعقـدين مـن القـرن المـاضي ، 2- ادت الى خضوع وقبول البلدان المدينـة " البلـدان الناميـة " الى وصـفة المؤسـسات الدوليـة " الـصندوق والبنـك الدوليين .

- أنهيار بورصة نيويورك 1987 ، التي أدى الى الخسارة الكبيرة في أحتياطيـات الـشركات الكـبرى للدول المعنية بالأزمة ، بسبب التدهور الحاد في محـافظ الاسـهم ، والتحـول الى الـسندات ، وأدى ذلـك الى الانكماش في الانتاج والاستثمار ، وما تعرض له الادخار المحلي الذي يحـتفظ بـه الافـراد والـشركات وتعرضت البنوك الدائنة الى أزمة أفلاس " جراء فقدان القدرة على التسديد من قبل العمـلاء والزبـائن ، وأدى ذلك الى البطالة في القطاع المصرفي والشركات الكبرى ، والى أنخفاض قيمـة الـدولار وهـذا مـا أثـر على قيمة الاصول النقدية ، التي كانت بحوزة الدول النفطية في البنـوك الامريكيـة والاوربيـة ، وتوسـع نطاق الازمة ليشمل أطراف أخرى في الاقتصاد العالمي .

- وهناك أزمات حدثت في المكسيك عام 1994- 1995 وبعدها في تشيلي .

- شهدت الدول الاسيوية أزمة مالية عام 1997 ، التي بدأت بأنهيار عملة تايلند البـات " Bhat" بعد قرار تعويم العملة الـذي أتخذتـه الحكومـة التايلنديـة ، وفـشلت محاولاتهـا في دعـم عملتهـا ، في مواجهة المضاربات القوية التي تعرضت لهـا . وكـان مـن نتائجهـا تـدهور العمـلات الاخـرى في أوائـل شباط 1998 بالمقارنة مع تدهور العمـلات بأسـعار تمـوز 1997 ، كـما يـلي: - الفلبـين " البيـزو" 33% ، أندنوسيا " الروبية " 40. 74% ، وكوريا الجنوبيـة " وون" 89. 45% ، سـنغافورا " الـدولار الـسنغافوري "83. 13% ، والدولار التايواني 82. 15% ، والرنغيت الماليزي 46. 34% ، وفاقمت الازمـة حجـم الـديون الخارجية ... وعلى اثرها تدخلت المؤسسات الدولية وبخاصةً صندوق النقـد الـدولي وطـرح حزمـة مـن الافكار السياسية لأنقاذ الوضع شريطـة الالتـزام بتنفيـذ وصـفات الاصـلاح الاقتـصادي والهـيكلي ، كـما حصل في أندنوسيا وكوريا الجنوبية وغيرها .

- كما وعرف العالم أزمة " فقاعات*" شركات الانترنيت في أواخر القرن العشرين وبداية الالفية الثالثة ، والتي بدأت ، حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الاوراق المالية في الولايات المتحدة ، والذي يعرف بمؤشر ناسداك NASDAQ، حيث أرتفعت أسعار أسهم هذه الشركات ، بشكل كبير وحققت عدد منها أرباح حقيقية ، مما أدى الى أنفجار تلك الفقاعة عام 2000 وأدى ذلك الى أنخفاض تلك الأسهم ، وأدى أيضاً الى أغلاق الاسواق الامريكية ، أثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر " أيلول" 2001 ، والى أنخفاض قيمة مؤشر التكنولوجيا في عام 2002 ، والى قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي بتخفيض سعر الفائدة من 25. 6% الى 1% ، لتحفيز النمو الاقتصادي ... وبعد هذا العرض لأهم الازمات المالية التي شهدها العالم في العقود الاخيرة من القرن العشرين وبداية الالفية الثالثة ، نطرح التساؤلات : مامفهوم الازمة المالية ؟ وما هي أسبابها ، وكيف تدار؟. وماهي الازمة المالية العامة لعام 2008 ؟. وما التفسيرات النظرية للأزمة المالية

وما مداى تأثيراتها على الاقتصاد العالمي؟. وكيف تؤثر على البلدان النامية ، والعربية منها والعراق بشكلٍ خاص؟.

2- مفهوم الازمة المالية والعولمة

إن مفهوم الازمة المالية "التي تصيب البنوك والمصارف والمؤسسات المالية "يعتبرمفهوماً حديثاً ، بالمقارنة مع مفهوم الازمة الاقتصادية الدورية " التي جرت الاشارة لها" وبقدر من أنهما متميزتان، ولكنهما في حالة الوضع الراهن متداخلتان ، فالهزات المصرفية والتجارية التي تصيب النظام ، لا تختلف عن السعي الى تحقيق أقصى ما يمكن من الارباح وعن تراكم الراسمال والحاجة الى أستثمار لتحقيق الربح ، ولكنها تتميز عن الازمة الدورية الناجمة عن المنافسة والاحتكار ، عن التراكم المفرط والانتاج المفرط*. والتميز مهم ، على الاقل ، لأن هناك حاجة الى وضع أراء وافكار متباينة حولها . لكن مفهوم الازمة المالية ، يصعب تعريفه بالتحديد ، غير أَن تدرج الباحثين الاقتصاديين الى أعتباره، من المفاهيم المبسطة للمصطلح ، على إنه أضطراب حاد ومفاجئ ولحظة حاسمة ، تحمل تحولاً أو تغيراً في بعض التوازنات الاقتصادية وفي العلاقة بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الاموال ، يتبعه أنهيار

في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره الى القطاعات الاخرى...غير إن تكرار " حدوث الازمات المالية في السنوات الاخيرة ، يعد أمراً مثيراً للجدل والانتباه ، فهي ظاهرة حديثة من نوعها ولم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل ، الامر الذي ، يؤدي الى التفكير بضرورة معرفة الخلل الذي تعاني منه النظم المالية الوطنية والدولية ، في أدائها وهياكلها ومنتجاتها".

ومما يلاحظ أنه بالرغم من تعاظم قدرة الراسمالية على التكيف مع عصرها ، وفي " مراحل عديدة" من تطورها " تبدو الازمة الدورية التي ميزتها ، منذ مطلع القرن التاسع عشر ، قد أزدادت تعقيداً ، فلم يعد النظام الراسمالي ، يواجه الازمات الدورية التقليدية ، والتي أزدادت قدرتها على إدارتها ، وأنما تواجه الان " وبخاصةً" بعد أندماج رأس المال المصرفي ورأس المال المالي الصناعي وتشكل ما يسمى رأس المال المالي ، الازمة أزمة مركبة مزيج من أزمة دورية وأزمات هيكلية .

وتشير بحوث كثيرة ، الى ذلك ، يعود بفضل قوانين الراسمالية ، يظل القانون الاساسي الذي يحكمها هو قانون التطور غير المتكافئ وطنياً"داخلياً" وعلى النطاق الدولي " خارجياً" على السواء.

يقول د. فؤاد مرسي " أننا نعيش في ظل هيمنة الراسمالية المالية على الاقتصاد الرأسمالي العالمي أو ما يسمى أحياناً صعود الراسمالية المالية ... وأنتقال الراسمالية من أوضاع المنافسة الى أوضاع الاحتكار .. وخلال القرن الحالي " يقصد القرن العشرين " جرى التحول من الراسمالية القديمة الى الراسمالية الحديثة ، من سيطرة رأس المال بوجه عام الى سيطرة رأس المال المالي..". ويتضح مما سبق الاشارة إليه ، إن الراسمالية المالية تكتسب طابعاً ريعياً طفيلياً ، فقد صارت تعيش جزئياً على توظيف رأس المال لا على أستثماره " صارت تعيش على ريع الاوراق المالية لا ربح المشروعات الانتاجية ، البورصة هي مرآة الراسمالية المالية ... ومن هنا يتضح أيضاً إن الازمة ماهي إلا تغيرات مفاجئة تؤثر على السوق المالية وعملياتها ، وتتشكل آثارها في الاجل القصير والبعيد ، إنها تغيرات قد تكون لها أسبابها المباشرة ، مثل أزمة الاثنين الاسود في سوق نيويورك للاوراق المالية في سنة 1987، وقد تكون لها أسبابها غير المباشرة مثال أزمة دول شرق آسيا ، وقد تجتمع الاسباب المباشرة وغير

المباشرة لحدوث الازمة مثال ذلك أزمة البرازيل وروسيا الاتحادية ، وتوصف الازمة بسقوط الكرة التي تتدحرج على منضدة مستوية، فقد يكون سقوطها سريعاً إذا كان تدحرجها سريعاً ، وقد يكون سقوطها بطيئاً إذا كان تدحرجها بطيئاً".

ومن الامور التي تجدر فيه الاشارة لها وأخطرها، هو جوانب العلاقة في التعامل غير المتكافئ مع البلدان النامية ، رغم تصفية الاستعمار القديم، ولكن البلدان الصناعية ، ظلت تحافظ على أواصر التبعية ، التي تربط المراكز بالاطراف، وبخاصةً الدول التي تبنت سياسات التحرر المالي ... وإن الازمة المالية تعد واحدة من معطيات عصر العولمة الحالية ، الذي باتت الازمات شيئاً مألوفاً يتكرر في العديد من الدول كل سنة أو سنتين ، وباتت في عقد التسعينات من القرن العشرين ،الذي حفل بالعديد من الازمات المالية وآثارها تتسارع في الانتشار والتوسع والمخاطر .

يقول د. رمزي زكي " لعل أهم مخاطر العولمة المالية ، هو تلك الازمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي ، سواء خلال إجراء عملية التحرر المالي المحلي والدولي ، أو بعد أتمام هذه العملية . وقد أشارت دراسة للندجرين Lindgren وآخرين عام 1996، الى إنه خلال الفترة 80-1996، وهي الفترة التي تعاظمت فيها قوة دفع العولمة المالية ، حدثت هناك أزمات في الجهاز المصرفي في ما لا يقل عن ثلث الدول "الاعضاء في صندوق النقد الدولي". وكان كارلوس دياز الجاندرو Carlos Dias Alejandro قد نبه مبكراً ، منذ عام 1985 ، في مقالة شهيرة له تحت

عنوان "وداعاً للكبح المالي...أهلاً بالانهيار المالي"، فيه الى المخاطر الشديدة التي تحملها عمليات التحرير المالي للنظام المصرفي .. وفي مكان آخر يقول د.زكي رمزي أيضاً حقاً أن الازمات التي يمكن أن يتعرض لها الجهاز المصرفي متنوعة، ولها أسباب كثيرة قد لا يكون لها صلة مباشرة بالعولمة المالية. لكن الازمات المعاصرة للبنوك أكدت الصلة الوثيقة بينها وبين العولمة المالية. فإذا كانت الازمة المالية " كما أشير لها" عادةً ما تبدأ بأزمة نقدية " أزمة سيولة نقدية" ومن ثم تتفاقم الى أزمة مالية وبعدها تمتد لتغطي كل الانشطة الاقتصادية الاخرى ، فما هي أنواع الازمات المالية على ضوء ما تقدم.

-**أولاً** الازمات المصرفية ، يشارالحقيقة الى إن المخاطر الشديدة ، التي تحملها عمليات التحرر المالي للنظام المصرفي تاريخياً أستناداً على العديد من الازمات التي حدثت للبنوك في الولايات المتحدة الامريكية وكندا وشمال أوربا والدول النامية ، فضلاً عن الازمات التي واجهتها بنوك روسيا الاتحادية ودول شرق ووسط أوربا ، وهي تتحول الى النظام الراسمالي ، ظهرت العديد من الدراسات والبحوث حول هذه القضية ،"لا يستوعب الكتاب تناولها " ولكن يمكن الاشارة الى إن الازمات التي واجهتها البنوك في عصر العولمة ، وقرعت أجراس الخطر ،كما يحددها

1) إن تلك الازمات كان لها تأثير شديد على مجمل الاقتصاديات الوطنية، لما سببته من خسائرفادحة في الثروة وأضطرابات في الجسد الاقتصادي.
2) الآثار التي نجمت عنها على الاسواق المالية ، بعد أن زادت درجة أندماجها وتكاملها والاعتماد المتبادل بينهما ، بحيث أصبح وارداً تماماً، أن تمتد المصاعب التي يعانيها الجهاز المصرفي في بلد ما ، الى سائر القطاعات المصرفية في بلدان أخرى .
3) إن خطورة تلك الازمات ، أنها طرحت بقوة ضرورة التحوط لها وأهمية وضع نظام للأنذار المبكر ، للتحذير من الازمة قبل وقوعها .

ولعل ألغاء القيود التي كانت مفروضة على الجهاز المصرفي أبان فترة الكبح المالي ، كثيراً ما تعطي الفرصة للبنوك لاتخاذ قرارات سيئة بالنسبة للاقراض ، وبخاصةً بالنسبة " للبلدان النامية" في ضوء غياب الخبرة وقواعد التحوط الكافية ، كما جرى في بنوك تشيلي وروسيا وبولندا بعد أن تمت خصخصتها"، فبدلاً من أعتماد مؤشرات السوق في تخصيص الأئتمان وتحديد سعر الفائدة " كما يتوقع أنصار العولمة المالية*". فقد سجل الاستثمار في الحافظة المالية نقاط ضعف شديدة وأخطاء ضخمة ما لبثت أن خلقت مشكلات ومصاعب للبنوك.

ثانياً أزمات العملة واسعار الصرف

تحدث هذه الازمة عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة ، بشكل يؤدي الى عدم قدرة العملة على أداء مهماتها كوسيلة للتبادل أو مخزون للقيمة وتسمى هذه الازمة بأزمة ميزان المدفوعات Balance of Payments Crisis ، وكثير ما تستخدم

البنوك الحريات المالية الجديدة ، التـي خلقتهـا عمليـات التحـرر المـالي " عـلى النطـاق الـداخلي وعـلى النطاق الدولي"، لكي تسرف في الاقتراض الخارجي Excessive Borrowing وبخاصة أذا كان سعر الفائـدة الخارجي أقل بفارق كبير عن سعر الفائدة المحلي "ويسود سعر الصرف ثابتاً" وتستخدم ذلك في تمويـل قروضها المحلية" كما تعاني البنوك من مصاعب مالية شديدة حيـنما يحـدث تخفـيض في قيمـة العملـة الوطنية Devaluation.

ويمكن الاشارة في هذا الصدد الى أزمة المكسيك عام 1994 ، التي تعد نموذجـاً عـن هـذا النـوع من الازمات ... وايضاً أكدت الازمة التي أندلعت في جنوب شرقي آسيا في صيف عام 1997، كيف تـؤثر العولمة المالية ، من خلال تحرير حساب رأس المال والانتاج دون ضوابط على الاسواق الماليـة العالميـة ، في أندلاع أزمة النظام المصرفي، وكيف يؤثر تخفيض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة ، وبخاصة بعد نظام تعويم أسعار الصرف في السبعينات أثر أنهيار نظـام بريتـون وودز Britton Woods ،التـي خلقـت بيئة ملائمة للمضاربات على العملة على نطاق واسع ، وأحتراف البعض من كبار المـستثمرين المؤسـسين لهذه المضاربات ، كنشاط أساسي الى الحد الذي جعل أسعار الـصرف لكثـير مـن عمـلات البلـدان رهـين هولاء المضاربين نتيجة لألغاء الكثير من القيود التي كانت تحد من قيام المـضاربات ... ويمكـن التـذكير بما حدث بعملة تايلند والذي كان سبباً مباشراً لأندلاع أزمة بلدان النمور الاسـيوية عـام 1997، كـما إن تنفيذ التحرر المالي الداخلي والخارجي " بأعلان قابلية التحويل للحساب الجاري ولحـساب رأس المـال " أصبحت مئات المليارات من الدولارات تتطـاير بـسرعة وبحريـة مطلقـة مـن سـوق لآخـر ، مـستخدمة بذلك شبكات الربط الأليكتروني ، بحثاً عـن فـرص للمـضاربة وأقتنـاص فـرص الاربـاح الـضخمة والتـي يتراوح معدلها مابين 50%- 200%" وتشير الارقام الى كيف أنفجر تداول العملات الاجنبيـة يوميـاً عـلى الـصعيد العـالمي،من حـوالي مليـار دولار في منتـصف الثمانينـات مـن القـرن العـشرين الى حـوالي2, 1 ترليـون* دولارفي عـام 1995 ، وكيـف أصـبحت الاحتياطيـات الدوليـة التـي تملكهـا البنـوك المركزيـة في مختلف أنحاء العالم مجرد رذاذ طفيـف بجانـب مئـات المليـارات التـي أصـبحت تتعامـل فيهـا البنـوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار المالي وصناديق التأمينات الاجتماعية والمعاشات .

3 – أزمات أسواق المال " حالة الفقاعات".

في أحياناً كثيرة تحدث العديد من الازمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف بظاهرة " الفقاعة" bubble ، ويحدث ذلك حينما ترتفع أسعر الاصول بشكل يفوق قيمتها الحقيقية ، وبشكل غير مبرر ، ويكون ذلك عندما يجري شراء الاصل – كالسهم مثلا – هو الربح المتحقق عن أرتفاع سعر وليس بسبب أمكانية هذا الاصل على توليد دخل . وفي مثل هذه الحالات يصبح أنهيار أسعر الاصل مسألة وقت ، عندما يكون هنالك هدفاً قوياً لبيعه ، فيبدأ سعره في الهبوط ، وبدأ حالات الذعر في الظهور في الاسواق المالية ويمتد هذا الاثر نحو أسعر الاسهم الاخرى في القطاعات الاخرى . فأنفجار تداول الاوراق المالية " الاسهم والسندات "وعدد لا يحصى من المشتقات ، وهي كلها أوراق قيم التعامل معها على مدار الساعة ، فعندما تغلق بورصة طوكيو أبوابها تنتقل الحركة الى لندن ، وعندما تقفل بورصة لندن أبوابها ، تنتقل الحركة الى نيويورك ، لتعود من جديد الى طوكيو في غضون ساعات ... وهكذا أرتفعت مؤشرات البورصة العالمية الى أفاق غير مسبوقة في تاريخ وتداخلت ، بحيث أصبحت في الامكان أن يؤدي أنخفاض سعر الفائدة في الاقتصاد الامريكي الى أرتفاع أسعار الاسهم في طوكيو أوفراكفورد أو باريس وتسابق كبار الاقتصادين والرياضيين على أعداد الصيغ الرياضية التي تقوم على أساسها صفقات البيع والشراء ، والتحول من عملة لأخرى ومن سوق لأخر في لمح البصر ، هكذا أصبحت تلك العمليات أشبه بالمقامرة المدروسة Educated Gambling على حد تعبير ، أحد المتعاملين في هذه المهنة... ونتيجة لضمانة الارباح المتحققة في هذا المجال وسرعة تحققها ، فأن الكبر من الشركات الصناعية الكبرى والشركات متعدية الجنسيات TNCs ، دخلت هذا المجال وأصبحت عمليات المتحققة من عمليات المضاربة والمحافظة المالية ، أكبر بكثير من حجم ما تحققه من أرباح من أنتاجها الحقيقي ، وحسب تعبير موريس آلية لقد أصبح العالم كازينو كبيراً توزعت موائد اللعب فيه على خطوط الطول والعرض " كيف لا يستطيع الناس الاذكياء أن يدركوا أن قيمة هذه الموجودات قد بولغ فيها كثيراً؟ الجواب يمكن في الجشع . البشر يدركون بالضبط ما الذي سيقع لكنهم لا يستطيعون المقاومة . فيا أن الاسعار ترتفع في الفقاعات المالية ، ثمة فرصة لجمع قدر كبير من المال في وقت قصير ، على الماشي ، حتى ولو عرف كل أمرئٍ أن الاسعار

عالية جداً وأنها لابد وأن تسقط في النهاية . كل واحد يقفز الى داخل السوق معتقداً أنه على قدر من الذكاء يكفيه للخروج منه قبل أن تحل النهاية . واذا ما خرج الانسان في وقت مبكر فأنه سيخسر كثيراً من الارباح المحتملة.

ولكن من المستحيل أن يتنبأ المرء متى تبلغ المسألة قمتها ، طالما أن عاملاً تافهاً لم يكتشف أطلاقاً قد يقرر الوقت الدقيق لنهاية الفقاعة.

وتشير بحوث كثيرة الى إن البلدان الصناعية ، قد عانت كثيراً من هجمات المضاربين ، وتكفي الاشارة لما حصل في عامي 1992 و1993، حينما تسبب المضاربون في أنهيار النقد الاربي "أزمة الأسترليني والليرة الايطالية والبيزتا الاسبانية" وحققوا أرباحاً خيالية ليس بالامكان تحقيقها في القطاعات الانتاج الحقيقي ، وذلك من خلال أستغلال الثغرات القانونية التي وفرها التحرر المالي المحلي والدولي وبالأعتماد على الاموال المقترضة .

التفسيرات النظرية للأزمة المالية

تجدر الاشارة الى أن هناك العديد من المقاربات النظرية في ساحة الفكر الاقتصادي ، ترتبط بالعديد من المدارس الفكرية التي تقدم رؤاها الخاصة في مواجهة الازمات المالية للاقتصاد الرأسمالي "أن الباحث قد أشار لبعض منها في أماكن عديدة من هذا الكتاب - ويختلف التناول بالابعاد والتأثيرات ومداها ، ونحاول أن نستعرض الطروحات النظرية التي اشارت حول مفهوم الازمة وجوانب الضعف في النظام المالي او المصرفي او في ادواتها او عملياتها او ربما بهياكلها وهي قد تكون القشة التي تقصم ظهر البعير،" وبعبارة أخرى أن أي حالة ضعف يمكن أن تؤدي الى حالة الانهيار الكامل او حالة الازمة المالية . ويستعرض سرمد الجميل بعض النظريات المستمدة معظمها من مؤلف "Lance Taylor " محاولا تبسيط هذه النظريات " لتحقيق الاستفادة منها ، ونحاول الاشارة لها بالترافق مع تحليلات أخرى لتعميم الفائدة أيضاً ولغرض إيجاد مدخل ومقاربة نموذجية لتناول الازمة المالية .

النظرية المحاسبية :

يقول د.سرمد الجميل "لغرض مناقشة و شرح النظرية المحاسبية للازمة المالية لابد من العودة الى أساسيات المحاسبة للاقتصاد الكلي والتي تقوم على أساس القطاعات الاقتصادية الخمسة التي تشكل الاقتصاد " وهي كما يلي :-

- قطاع الافراد .
- قطاع وحدات الاعمال .
- قطاع الحكومة .
- قطاع المال .
- قطاع بقية أنحاء العالم .

الافراد يعد من القطاعات البسيطة في تعاملها، فما يمسكه الافراد من الاسهم يعد قليلا ،وأن تغيراتة بطيئة، وكذالك فأن تعاملاته الخارجية قليلة ، فنادرأ ما يقرض الافراد مبالغ خارج حدود الدولة...ونادرأ ما يمسك الافراد أسهما من الخارج ، وهذا عكس القطاعات الاخرى التي تتعامل مع الخارج أى بقية أنحاء العالم ، علما أن المشكلة الحقيقية تكمن في هذه العناصر، مشيراً الى أن أكثر الازمات المالية حدوثاً هي نتائج طبيعية للعجز المالي ، مؤكدأ أن أنخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية ، يعني مزيدأ من النقد سوف يحول الى عملات أجنبية لسد مبالغ تلك الفؤائد، مما يعني الخفض الكبير وغير المتوقع لادخار وحدات الاعمال ويتوصل د. الجميل الى أن ما حصل من خلل، هو جوهر مشكلة دول شرق آسيا ،حيث أرتفاع نسبة القروض الى حقوق الملكية مع أنخفاض قيمة العملة ،مما أدى الى الخسائر الكبيرة التي تعرضت لها وحدات الاعمال وقا د الكثيرمنها الى الافلاس . وتفسر النظرية تلك الآليات الماكروية ،أنما بهدف توضيح كيف تنشأ الازمة، وأن أكثر الازمات المالية حدوثأ هي نتائج طبيعية للغجز المالي الذي يحدث في القطاع أى قطاع من القطاعات الخمسة و خلاصتها أذا زاد الطلب بسبب القروض المحلية والاجنبية لتمويل عجز ما مع أنخفاض قيمة العملة ، حدث مالم تحمد عقباه ووقعت الازمة . وأكتفي بهذا القدر

وللمزيد من الفائدة أيضاً ، يلاحظ أن التمييز المنهجي بين الاقتصادين الجزئي والكلي ، ظهر خلال ما تعرض له الاقتصاد العالمي لظاهرة الكساد الكبيرGreat depression ، وأثناء عمل جون كنز John M.Keynes الذي تركزت أعماله في تحليل آثار تلك الظاهرة في الاقتصاد وشرحت النظرية العامة للتوظيف والفائدة ورأس المال ، والذي هو عنوان كتابه الصادر عام 1936 ، وهذه النظرية أدت الى تفرقة واضحة بين النظريتين الجزئية والكلية**، وطبقاً لهذه النظرية " دون الدخول في التفاصيل" أعتبر التعادل بين الادخار والاستثمار شرطاً ضرورياً لتوازن الدخل القومي ، لكن المشكلة التي تواجه النظام الاقتصادي ، كما تشير بعض البحوث، هي مع تزايد الدخل القومي يتزايد الميل للادخار " وبالتالي ينقص الميل للاستهلاك ، مما يستدعي زيادة الميل للاستثمار حتى يتحقق التوازن ، بيد أنه مع زيادة مستوى الدخل وتزايد الاستثمار، تبدأ الكفاية الحدية لرأس المال The Marginal Efficiency of Capital " التي تعتبر تقريباً من معدل الربح " في الانخفاض مما يجعل الميل للاستثمار ينخفض كلما أمعن الدخل القومي في التزايد. وهنا تلوح في الافق مخاطر عدم التوازن بين الادخار والاستثمار ، وبالتالي تظهر آفاق أنخفاض مستوى الدخل القومي وظهور شبح البطالة والركود ، بسبب وجود فائض أدخاري لا يجد مجالاً أستثمارياً ، وكل رواج أقتصادي حسب " رأي كنز" مهدد على الدوام بالانهيار ، وأن ضعف الحافز Stimulates على الاستثمار كان في كل زمان مفتاح المسألة الاقتصادية ... وطبقاً لتحليل " كنز" أيضاً فأن الدخل القومي ، يمكن أن يتوازن عند مستويات أقل في مستوى التوظيف العامل ، دائماً أكبر من الكمية المستثمرة ، الامر الذي يعني أن النظام محكوم عليه بالبطالة المستمرة والتعرض للأزمات.

وفي ظروفنا الحالية ، أصبح الاقتصاديون يبحثون عن طرق لتطوير الفارق بين الاقتصادين الكلي والجزئي وأغلب النظريات الحالية حول الاقتصاد الكلي تفترض أنها مجرد تبسيط للواقع وليس حقيقة موازية وهناك عدة مدارس للحوار والنقاش الفكري ، حول هذه المواضيع ، لا نريد الدخول بالتفاصيل ، ولكن نحاول التعرض لبعضها في سياق تحليلنا للازمة المالية .

التيار الاصلاحي

هو تياريهدف الى علاج التصدعات في الاقتصاد الراسمالي ، مع إيمانه الكامل بالراسمالية كنظام اجتماعي ، وهذا التيار ينطلق من الارضية الكنزية مع أعلانه صراحة نقدها " بأعتبارها غير صالحة لمعالجة المشاكل الراسمالية المعاصرة "، ويرى أنصار هذا التيار في تقديم مجموعة من المقترحات الى خلق " طراز جديد من الراسمالية " او نوع من الاشتراكية الجديدة " وخير ممثل لهذا التيار ، هو الاقتصادي الامريكي جون كنت جالبريت .

أذ كان يشير الى أن الكنزية وقفت في منتصف الطريق ، لأنها أسقطت الاحتكار – المؤسسات الكبيرة – من التحليل ، ولم تراع " الكنزية " التطورات في الراسمالية " راسمالية المشروعات العملاقة " التي يوجهها التكنوقراط ، التي تتميز عن مجموعة المنظمين التقليديين ... ومع تعاظم هذه المؤسسات " الاحتكارية " فقد جهاز السعر مرونته وكفائته ، فلم تعد الاسعار تحدد بناءاً على علاقات العرض والطلب ، أذ من الممكن أن يرتفع السعر حتى مع أنخفاض الطلب بسبب قدرة هذه المؤسسات التحكم في العرض . ومن أن الراسمالية تحولت الى مجتمع الوفرة بدلاً من مجتمع الندرة التي تحدث عنها كنز ... في مجتمع يفقد المستهلك سيادته ، حيث أصبح الاعلام والدعاية والنشاط التسويقي تخلق هذه الحاجات ، كما أن نمو راسمالية كبيرة زاد من قوة نقابات العمال ، على مستوى واحد من القوى ، واذا أختل التوازن بين هاتين القوتين ، يمكن للدولة أن تلعب دور الوسيط.

ومع نمو الراسمالية زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية " إدارة بعض المشروعات كالمرافق العامة والطاقة وغيرها" وبذلك نشأ قطاعين اقتصاديين ، أولهما قطاع المؤسسات الكبيرة" الاحتكارات "قطاع التكنوقراط والثاني قطاع الحكومي " قطاع البيروقراطي" وبذلك أصبح هناك ما يسمى بأقتصاديات الماكرو " الاقتصاد الكلي " وأقتصاديات المايكرو " الاقتصاد الجزئي" وساد بينهما أنفصام شبكي وبما ان" جالبريت" لا يعول على آليات السوق ، لحل المشكلات ، فهو يقترح تطبيق نوع من التخطيط لأحداث نوع من التزاوج بين المايكرو والماكرو " ويذهب أكثر الى حد المطالبة بتأمين الاسواق والتشييد والرعاية الصحية والمواصلات ، بأعتبارها تشكل حلقات ضعف

في نظام السوق ، مع الابقاء على نظام الاعانات للعاطلين عن العمل . حتى يمكن المحافظة على فعالية السوق ، ويطلق على مقترحاته مصطلح " الاشتراكية الجديدة " وأن مقترحاته هذه يراها ، لا يمكن أن تحقق بشكل فعال في علاج الازمة للراسمالية مالم يتم تطعيمها ببعد دولي هام والتنسيق بين الدول الراسمالية، خصوصاً بعد تطور ظاهرة الشركات متعدية الجنسية وتدهور أوضاع النقد .

التيار الراديكالي

هذا التيار وليد ، بشهادة الكثير من الكتابات حوله ، فهو ينتمي الى تيار اليسار الجديد ، الذي يتكون من كافة الفئات والشرائح الاجتماعية ، الناقدة للمجتمع الراسمالي المعاصر ونمط الحياة فيه ،" وتشير الى عدم العدل الاجتماعي فيه وتحتج ضده ، وتبدي أستعدادها للتضحية وصولاً الى تلك الاهداف،وأنشأ هذا التيار في الولايات المتحدة الامريكية أتحاد سمي " أتحاد من أجل أقتصاد سياسي راديكالي" ولديهم مجلة " مجلة الاقتصاد السياسي الراديكالي".

أن فكر الراديكاليين يتفق الى حدٍ كبير مع كل أراء جالبريت ولكنه يتجاوزه في بعض الاقتراحات والمواقف المميزة، أهمها أنه يتبنى الكثير من المقولات والنظريات الذي يزخر بها علم الاقتصاد الماركسي" مفهوم الدولة ونظرية القيمة ، والاستعمار.. الى آخره". وينتقدون الاقتصاد الامريكي بشدة، وينتقدون أوضاع التفاوت في توزيع الدخل والثروة .... ويأخذون على النظام طريقته غير الرشيدة في توزيع وتخصيص الموارد .. ونتيجة لكل ذلك – فأنه يعاني من حالة عدم التوازن العام .. ولا توجد أجابات او بدائل للمشاكل ، موحدة، بل هناك فريق يرى الحل من خلال تطبيق نظام التخطيط المركزي " شبيه بالدول الاشتراكية" وهذا التيار يشكل أقلية في صفوفهم ، غير أن الاكثرية منهم ينتقد تجارب البلدان الاشتراكية في التخطيط والادارة والبعض منهم في تنادي " بأشتراكية السوق " والاخذ بنظام شبيه بالنظام اليوغسلافي ..الخ من أراء . ومن الصعب الوصول الى خطوط عريضة مشتركة لديهم حول رؤيتهم للخروج من الازمة الراهنة.

نظريات التيار الليبرالي المتطرف

تركز هذه النظريات ، على سمات الازمات المالية بعد الحرب العالمية الثانية " زيادة النفقات المالية " وبخاصةً عقدي السبعينات والثمانينات" والتي ترافقت مع الازمة الاقتصادية في السبعينات ، التي تزامن بها الركود مع التضخم ، التي سميت وقتها الركود التضخمي Stagflation حيث أرتفع فيها التضخم مع معدل البطالة في آن واحد ، والتي ترافقت بأنتهاء عصر بريتون وودز " وتعويم العملات ، وهذه الظواهر كان يستحيل فهمها في إطار النظرية الكنزية " وعندها دخول الاقتصاديات الراسمالية الصناعية ، في أزمة هيكلية طويلة المدى ، ودخولها في مرحلة كساد طويلة ، وتميزت بوجود واضح في تدهور معدل الربح في قطاعات الانتاج المادي وبظهور مشكلة فوائض رؤوس أموال ضخمة راحت تبحث عن فرص للربح والتراكم**... وظهور تيار المدرسة النقدية – تيار التطرف الليبرالي- وهي المدرسة التي أنتهت الى القول بأن الراسمالية كنظام أجتماعي لا تنطوي على عيوب خطيرة ، وأنما العيوب ترجع الى العوائق التي تحول دون عمل قوانين الاقتصاد الحر، وفي التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وفي تزمت نقابات العمال وأصرارها المستمر في زيادة الاجور. وأن هذا التيار، نجح " بعد فشل النظرية الكنزية ، المفاهيمي لتفسير ظاهرة الركود التضخمي أو فاعليتها في مواجهة الازمة " النقديون في توسيع دائرة أنصارهم على الصعيد الفكري في مجال الدراسات والبحوث وعلى الصعيد العلمي ، حيث تبنت أقوى الدول الراسمالية أفكارهم ، ووضعت أفكارهم في البرامج الاقتصادية في الدول المتقدمة صناعياً فقد تبنت السيدة مارغريت تاتشر في بريطانيا 1979 ،وفي الولايات المتحدة الامريكية الرئيس السابق رولاند ريغان 1980 ، وفي ألمانيا الغربية وغيرها من الدول . ويضع د. زكي رمزي ، ثمانية ملامح لفكر النقديين للقضايا الهامة التي تواجه النظام الراسمالي ويمكن أن نلخصها في إيجاز :

1) أولى هذه الملامح ، هو الاهمية الارتكازية للنقود وللسياسة النقدية في تفسير طريقة سير النظام الراسمالي وكل مايجري للنظام الراسمالي من تطورات ومشاكل، ترتبط بالتداول النقدي ، وأن التداول لا يرتبط مع حركة الانتاج والاستهلاك والتراكم ، وأن عمل حركة التداول النقدي ، في التحليل الاخير

من صنع بضعة أفراد يجلسون في مقاعد القيادة بالبنوك المركزية . ويتوقف العمل على نجاحهم أو فشلهم ، وتنسب كل المشاكل المتعلقة بالتضخم والبطالة والركود وأزمة موازين المدفوعات وغيرها الى مجرد أخطاء السياسة النقدية . وأن هدف السياسة الاقتصادية يتمثل في تحقيق الاستقرار النقدي وليس في هدف تحقيق التوظيف الكامل .

2) ثاني الملامح ، أنهم ينظرون الى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحت لا علاقة لها بطريقة الاداء الحقيقي للنظام الراسمالي ، وهم في ذلك يستندون على نظرية كمية النقود التي كانت سائدة في الفكر الكلاسيكي والتي تنظر للاسعار على أنه دالة كمية النقود ... وعليه فأن التضخم ليس إلا الزيادة المحسوسة في عرض النقود .. ولب المشكل في أفراط البنوك المركزية في أصدار النقود .

3) ثالث الملامح ، هو أنهم يعطون لمكافحة التضخم أهمية قصوى في أصلاح حال النظام الراسمالي ... ولما كانت ظاهرة التضخم حسب أعتقادهم ، هي ظاهرة نقدية ، فأن علاجها لن يأتي إلا من خلال سياسة نقدية صارمة .. سياسة يكون ضبط معدلات نمو النقود ، بما يتن.

4) ورابع هذه الملامح ، أن السياسة النقدية الصارمة ، تتركز في الهجوم على المصادر الاساسية و الأفراط في عرض النقود ، وأهم هذه المصادر، هو العجز بالموازنة العامة للدولة. وهم بذلك يرجعون العجز بالموازنة العامة للدولة الى تدخل الحكومات الراسمالية في النشاط الاقتصادي تحت تأثير النظرة الكنزية ، وخصوصاً في مجال البرامج الرعاية الاجتماعية ، ويلاحظ أنهم لا يتحدثون عن الاخطبوط للانفاق الحربي والعسكري ، كسبب من أسباب العجز لذلك يضغطون على برامج الرعاية الاجتماعية كوسيلة لعلاج هذا العجز .

5) الملمح الخامس ، هو أنهم يرفضون تحويل العجز بالموازنة العامة للدولة من خلال التمويل التضخمي – ويرون الطريق الامثل ، هو تطبيق ضريبة الدخل السلبية – هو الاقراض للجمهور ، وهذا يتطلب أرتفاع أسعار الفائدة عن معدلها العام ... ولا يعبأ النقديون هنا بالاثار السلبية التي ستحدث من جراء

أرتفاع سعر الفائدة في مجال أرتفاع تكاليف الاستثمار، وزيادة أعباء خدمة الدين العام والاضرار الجسيمة التي تلحق بالمستهلكين .

6) ويعترف النقديون بأن الانكماش الذي يحدث في النمو بكمية النقود المتداولة سيكون تأثيره على الانتاج أقوى من تأثيره على الاسعار في البداية. وأن الاسعار والاجور .. ستستمرفي الارتفاع ، غير أن الانفاق الكلي لن يكون كافياً في الفترات المقبلة .. ويؤدي ذلك الى وقف نمو الاسعار والى خلق حالة من البطالة والطاقات العاطلة.

7) الملمح السادس ، يتعلق بمشكلة البطالة ، فهم أستغلوا السقوط المريع الذي شهدته فكرة منحنى فيليبس عقب ظهور مايسمى بالكساد التضخمي ، ليعلنوا بأنه لا توجد على المدى الطويل ، أي علاقة بين التضخم والبطالة ... وأن التضخم ظاهرة مستقلة عن ظاهرة أرتفاع الاجور وضغط نقابات العمال. أما البطالة فترجع برأيهم الى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وبتبنيها تحقيق التوظيف الكامل ... وواضح في رأيهم وطروحاتهم ، أن تلك المرارة التي يتحدثون عنها لا يجترعها غير الفقراء ومحدودي الدخل.

8) وسابع الملامح ، يتحدث النقديون عن مصطلح Supply- side Economics " أقتصاد العرض " وهو عكس ما تتحدث عنه النظرية الكنزية - تحليل الطلب الفعال " نظرية أقتصاد الطلب الكلي " ..ويعتقد النقديون أنه اذا كانت الراسمالية تعاني من وجود بطالة وطاقات عاطلة غير مستخدمة ، فأن الحل يكون من خلال العمل على زيادة الانتاج ، وبالتالي تجري زيادة في الدخل ، وتخلق طلباً مساوياً للزيادة في العرض ويتحقق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي بطريقة آلية..

9) ثامن الملامح ، أنهم يرفعون لواء الحرية الاقتصادية المطلقة ويحلمون بالعودة الى عالم" آدم سمث "عالم القوانين الخالدة واليد الخفية "والرجل الاقتصادي" التي تنسق كل شئ ويروجون لكفاءة نظام السوق وأمكانية نمو الراسمالية بمعدلات مرتفعة دون الحاجة الى تدخل الدولة وحقنها للاقتصاد القومي ، ويرفضون بشدة سياسة تدخل الكنزية في مجال تعويض الطلب الكلي الفعال .

الازمة المالية عام 2008

الازمة الحالية ، قد لا تختلف في عناصرها عن الازمات السابقة ، ولايمكـن أن نقيـسها ، بمقيـاس تلك الازمات ، غير أنها تحمل عناصر وملامح جديـدة ، غـير موجـودة في سـابقاتها ، فقـد صرح الـرئيس الامريكي السابق جورج بوش عن "أن الاقتصاد الامريكي كله في خطر ... مناقـضاً لكلامـه الـسابق" أنـا لا أفهم بالاقتصاد ، ولكن الاقتصاد الامريكي بخير". ونيكولاي ساركوزي رئيس الوزراء الفرنسي ، أكد عـلى " سقوط نظرية الراسمال الحر" الليبرالية الجديدة" وهو الذي وصل الى السلطة في الانتخابـات الفرنـسية الاخرى بشعارات ليبرالي حر، ووزير المالية الالماني الحالي أشار " على أمريكا ان تقتنع أنها لم تعـد القـوة الاقتصادية العظمى – وهذا ما أكده الرئيس الامريكي الحالي " بـاراك أوبامـا"بخطـاب التنـصيب حيـنما قال " يجب الاعتراف بتراجع الدور الامريكي ". كما أكدت رئيسة الـوزراء الالمانيـة أنجـيلا ميركـل عـلى " سقوط شعار " دعه يعمل .. دعه يمر ".

وتصريحات دوفيك ستراوس ، مدير صندوق النقـد الـدولي ، التـي حـذرَ بـشكل واضـح مـن أن المخاوف المتصاعدة بشأن قدرة البنوك العالمية على الوفاء بألتزاماتهـا دفعـت النظـام المـالي العـالمي الى حافة أنهيار شامل مضيفاً الى أنه بالنظر للمستقبل ، فأنه من المتوقـع أن تظـل الاوضـاع الماليـة صـعبة جداً مما يكبح فرص النمو العالمي ... وما دام هؤلاء يتحـدثون بهـذه اللغـة ، فمـن الـضروري أن نفهـم عمق المشكلة .

ففي عالم تتباطأ فيه حركة الاقتصاد عـلى نحـو يـدعو الى القلـق ، منـذ الـسبعينات مـن القـرن الماضي ، بعد أن توقفت مرحلة النمو الطويلة ، التي أستمرت ما بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة ، ووفقـاً لتوقعـات منظمـة العمـل الدوليـة " ILO "أن يبلـغ عـدد العـاطلين عـن العمـل في العـالم 198 مليـون شخص محـذرة مـن أرتفـاع العـدد الى 230 مليـون ، اذا مـا أسـتمرت هـذه الازمـة " داعيـة حكومـات الـدول الى أدراج قـضية خلـق فـرص عمـل في أولويـات خططهـا الاقتـصادية ، وسـيزدحم العالم بـ 20 مليون شخصاً آخرين عاطلين عن العمل حتى نهاية عام 2009 ، ولا توجـد آفـاق أو توقعات لمجموعة العشرين ، أنعقدت في 15 نوفمبر من عام 2008*، وقبلها قمـة اليـورو في العاصـمة الفرنـسية "بـاريس**" ومـا تمخـض عنهـا مـن قـرارات حـول الازمـة تـسونامي

المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية القاسية . لمواجهة آليات " نظام السوق السائد " الذي أثبت فشله بجدارة ... وفقاً لهذه المعطيات ، فكيف نفسر الازمة في الاسواق المالية الدولية ؟ ولكي نحاول الاحاطة بالموضوع ، يتطلب أن نشير الى الاسباب المباشرة ، التي وصفت بالقشة التي قصمت ظهر البعير ... والاسباب غير المباشرة ، التي تتعلق بالاسباب الحقيقية لها ، التي ترتبط بالبنيوية الاقتصادية والاستثمارية ، والتي تتفرع منها مجموعة من الاسئلة حول الانهيار المالي وتوقيته ، ومن يقف وراءه ؟ ، وكيف حصل ؟، وما هي التداعيات ؟ وما هي الاجراءات التي أتخذها دول العشرين أو المصارف لأحتوائها .. أم أن الافلاس ، بات قدراً للمؤسسات المالية المعولمة... وفي هذا الصدد لابد من الاشارة ، الى تناول الازمة وتفسيراتها وهي تختلف ، بأختلاف المدارس الفكرية والنظرية ، وهذا منطق طبيعي أعتمده الباحث" تبعاً، لما تمتاز به الازمة من خصائص ومميزات وتداعيات ، تجعل من الصعوبة الالمام والتوصل الى مقاربات مشتركة حولها.

فالأسباب المباشرة ، كما يصورها الاعلام وبعض الكتابات والتحليلات ، على أنها السبب الوحيد ، وهي ليست كذلك وليس جوهر المشكلة ، وأنما هي تحصيل حاصل ، او تجميع او إطار للبيئة الاقتصادية التي أفرزت المشكلة ، وما عرف عنها هو عدم قدرة المواطنين الامريكيين " الذين يقدر عددهم بنحو ثلاثة ملايين أنسان " مقترض " عجزوا عن تسديد أقساط منازلهم ، التي أشتروها من مكاتب وشركات الرهن العقاري .. إذن ، يعود السبب المباشر للازمة المالية الحالية الى قضية القروض العقارية Sub-Primes التي أستفاد منها " صغار الموظفين وفقراء الأجراء والمتقاعدين من الامريكين" من فرصة الحصول على سكن مقابل ريع ربوي ! وعندما تأكد ، أن اغلبهم غير قادرين على سداد دينهم ، بسبب الارتفاعات الفجائية وغير الواقعية لقيمة الفائدة " الربوي "مما أدى الى أرتفاع السداد الشهري ، الذي تجاوز في بعض الحالات 70% من دخل المقترضين"... وبدلاً من أن تجري معالجة هذه القضية أنسانياً وأجتماعياً وبحكمة ، كانت ردود الفعل ، للبنوك المقرضة"فاني ماي وليمان براذرزLehman Brothers " أن طلبوا من المواطنين ، ممن عجزوا عن الدفع ، تخليه ومغادرتها على الفور ، وما حصل بالفعل على يد البوليس الامريكي التي رافقت هذه العوائل الى العراء .

غير أن هذه الاجراءات " اللا أنسانية" لم تحل المشكلة " للبنوك" وأنما على العكس، سارعت في أنهيارها ، أذ فقدت هذه البيوت قيمة سنداتها الحقيقية ، وهبطت قيمتها ، وأنعكست بذلك قيمة أسهم هذه البنوك في سوق البورصات ورفضت البنوك الاخرى أقراضها في إطار الديون البنكية ، في ظل المنافسة والاحتكار ، " حيث المنافسة تقتل المنافسة ...والاحتكار يقتل الاحتكار ". وأسدل الستار في النهاية ، بأعلان هذه البنوك وشركات التأمين المرتبطة بقضية الرهن العقاري أفلاسها ، وتبعه توقف كلي للتعامل البنكي وفقدان الثقة في حركة الاسهم والسندات ... ومن أجل تسهيل المشكلة ببعدها الانساني والاجتماعي والتي حالت دون قدرة البنوك لحل الازمة لصالح الموطنين ، بفرضية حسابية ، معقولة الى حدما ، ونفترض أن سعر الوحدة السكنية يصل 250 ألف دولار ،هذا يعني أن حجم أزمة الرهن العقاري تصل الى 750 مليار دولار ، وفي الظروف العادية ، فأن شركات التمويل العقاري تحصل على تمويل بالقيمة نفسها من المصارف الاستثمارية* المتخصصة ، التي تقوم بتحويلها الى سندات " وبيعها للمستثمرين بضمانات الشركات الرهن العقاري " وتستحصل التسديدات من المقترضين ، مقابل فوائد مجزية لأنها "المصارف الاستثمارية" تحول هذه السندات في الاسواق المالية الدولية " حيث يتم تداولها بيعاً وشراءاً " كأي أوراق مالية . وهنا يظهر أول الاسباب المباشرة " كما صور الاعلام" حيث يظهر المستثمر والمشتري لهذه السندات ، وهم الاشخاص او الصناديق او الدول " التي تمتلك فوائض مالية كبيرة " وهؤلاء متواجدون في مناطق مختلفة من العالم ، ووفق الاسواق المعولمة والمفتوحة فهم موزعيون في الدول الاسيوية " الصين،اليابان وغيرها " وكذلك في دول الخليج العربي وفي أوربا وتقوم مصرفياً في خارج الدول الام ، فتصدر السندات الاجنبية وأيضاً الاوراق المالية الاجنبية .

وتقوم هذه الدول والاشخاص والصناديق ، بشراء هذه " الاوراق المالية" وتضفها ضمن أصولها الاستثمارية الآمنة . وعند حلول مواعيد تسديد الالتزامات " مواعيد الاستحقاقات " تقوم المصارف الاستثمارية " بدفع قيمتها مع الفوائد الى المستثمرين، بصرف النظر سواءً التزم المقترضون " المواطنون الامريكيون" بتسديد الاقساط لشركات الرهن العقاري أم لا .

يضاف الى ذلك ، أن الحكومة الامريكية أو الخزينة ، تقترض هي الاخرى من الاسواق الدولية عبر أصدار مايسمى "بالسندات السيادية "المسحوبة على الخزينة الفيدرالية وهي " ذات شهية مفتوحة على الاقتراض " وأمام محدودية الامكانيات للمصارف الامريكية بالمقارنة مع وزارة الخزانة المضمونة 100% ، فأن من شأن ذلك، أن يؤثر على قدرة هذه المصارف على زيادة او توسيع حجم الاقتراض ، مما يعرضها الى مشاكل ومخاطر او عجز في الحصول على أموال إضافية لتسديد قيمة الاوراق المالية " السندات" التي أصدرتها للمستثمرين .

يقول د. رمزي زكي* " كان كارلوس دياز الجاندرو Carlos Dias –Alejandro ، قد نبه مبكراً، منذ عام 1985، في مقالة شهيرة له تحت عنوان " وداعاً للكبح المالي ، أهلاً بالانهيار المالي " نبه الى المخاطر الشديدة التي تحملها عمليات التحرير المالي للنظام المصرفي . والحقيقة أنه منذ ذلك التاريخ ، حصلت العديد من الازمات للبنوك في الولايات المتحدة الامريكية وكندا وشمال أوربا والدول النامية ، فضلاً عن الازمات التي واجهتها بنوك روسيا ودول شرق ووسط اوربا ، وهي تتحول الى نظام راسمالي ، وظهر كم هائل من الدراسات والبحوث حول هذه القضية ، وقرعت هذه الازمات أجراس الخطر في عصر العولمة... لأنها " الازمات" سببت خسائر فادحة في الثروة وأضطرابات في الجسد الاقتصادي ...وهكذا نجد أن الاسباب المباشرة للازمة تكللت بأعلان مصارف ميريل لانش Merril Lynch ، المصنف رابعاً في الولايات المتحدة الامريكية ، وهو أكبر المصارف الاستثمارية** والذي أستولى عليه ، أكبر البنوك الامريكية ..of American Bank وليمان براذرز Lehman Brothers الذي تأسس منذ 158 سنة، وخسر 25000 أجير حول العالم وظائفهم نتيجة لذلك ، وكانت أصوله قبل أعلان أفلاسه بلغت 639 مليار دولار وواشنطن ميتشويل Washington Mitchell وBear Stearns ، واختفت بلمح البصر ثلاث مصارف من اكبر خمسة مصارف استثمارية امريكية ، بالاضافة الى اعلان اكبر شركة تأمين امريكية International Group AIG American" عن حاجتها لمبلغ 40

مليار دولار خلال ساعات ، وطلبت من الاحتياط الفيدرالي قبل فوات الاوان ، الأبقاء بألتزاماتها، وهكذا عجزت هذه المصارف والبنوك عن الوفاء ، وبالتالي توقفت عن تسديد قيمة السندات وفوائدها للمستثمرين، وأثرت بدورها على البنوك الاوربية وبشكل خاص البريطانية وغيرها من البنوك في بقية أنحاء العالم وبدرجات . وهكذا بلحظات أظهرت الحقائق هشاشة وضعف النظام المصرفي الامريكي والراسمالي العالمي بشكل عام ،بفعل الانهيار الكبير في بورصة نيويورك في صبيحة يوم الاثنين المصادف 15 ايلول 2008 ، الذي تكبدت الخسائر فيه تفوق 600 مليار دولار ، وربما أكثر من ذلك .

"ولا يستهدف حديث المسئولين والخبراء والمختصين في العالم وتأكيدهم " أن الاسوأ لم يأت بعد هذه التصريحات التي أثارة الذعر في الاسواق والمعاملات بين جمهور المتعاملين ، تأتي لتنبيه أن الازمة ما زالت خارج دائرة الحل والعلاج الشامل " حيث أرتفعت خسائر الاسهم عالمياً الى 2,5 ترليون دولار ، وهو ما يزيد على نصف الناتج المحلي لكل دول العالم " المتقدم والنامي" سنوياً، بخلاف الخسائر المهولة والمروعة لباقي مفردات أسواق المال العالمي ، بعد توالي أنهيار البورصات العالمية، وتوالي الاعلان عن تعثر المؤسسات المالية والبنوك الكبرى دولياً في الولايات المتحدة الامريكية وأوربا على الرغم من أعتماد خطط الانقاذ المالي ، ورصد مئات المليارات من الدولارات لمساندة المصارف المتعثرة والمفلسة ، وبروز تعثر البنوك والمؤسسات المالية الكبرى في بريطانيا وبلجيكا وهولندا والمانيا ودفعت الازمة بعضها لهاوية الخطر مثل آيسلندا ، التي فقدت بورصتها 76% من قيمة أسهمها ، نتيجة لأفلاس البنوك الاربعة الرئيسية فيها .

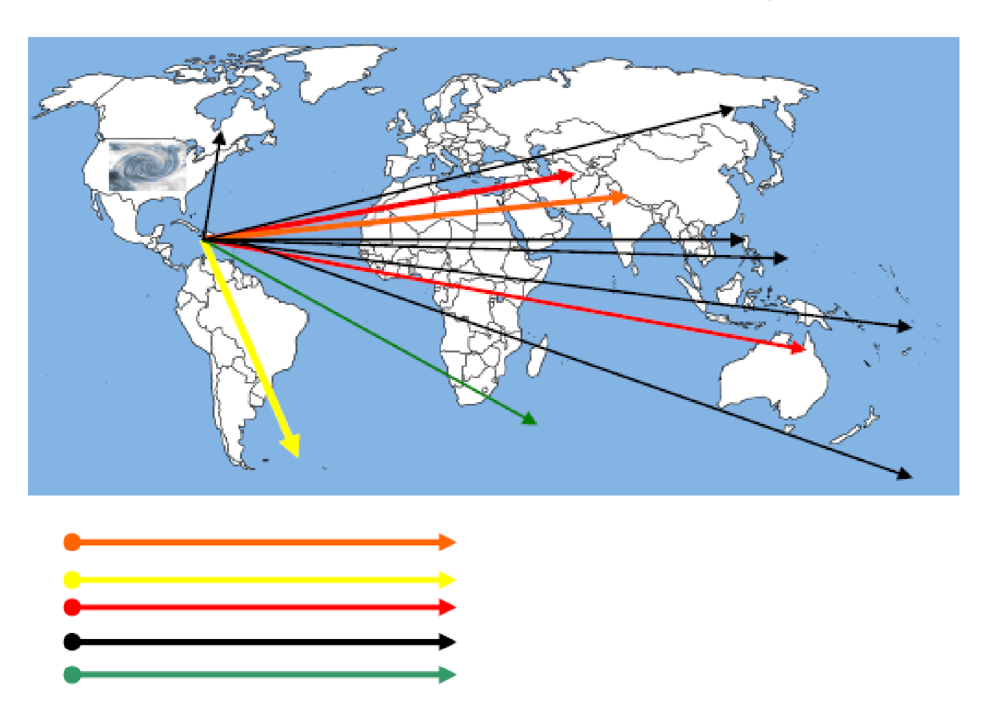
أن هذا الخطر دفع حكومات الدول الاوربية وبنوكها المركزية الى مراجعة حالة القلق الايديولوجي " الليبرالية الجديدة" مدرسة النقديين لليمين الراسمالي المتطرف ، الداعية لعدم تدخل الحكومات والدول في حركة الاسواق والسياسة الاقتصادية منذ اواخر السبعينات من القرن الماضي، متجاوزين ذلك ، والاندفاع نحو أجراءات غير مسبوقة تضمنت التأميم الكلي والتأميم الجزئي للعديد من البنوك والمؤسسات أنقاذاً

لها من الافلاس ، خاصة وأن خسائرها المالية وأسواقها تجاوزت التريليونات من الدولارات وانتقلت القرارات من الاسولق الى قادة الحكومات .

وأقل ما يمكن القول هنا ، أن النظام الليبرالي الجديد الحالي ، اثبت أنه نظام هش، يرتبط بسوق مايسمى بالمشتقات المالية ، وهي سوق قائمة على المعاملات الافتراضية بالاساس-كما جرى الحديث عنها من قبل- وترتبط بمضاربات مستقبلية آجلة لتعاملات شبه وهمية على المواد الخام النفطية والمعادن النفيسة وغير النفيسة والسلع، وغيرها من النوعيات المالية ، أساساً نجدها تتمثل بمؤسسات مالية وبنوك كبرى عملاقة وشركات تأمين " ديناصورات" أمريكية وقد تكاد تنحصر في شركة واحدة هي ايه،اي، جي AIG العملاقة ، التي كادت أن تفلس لولا وضعها تحت وصاية الحكومة الامريكية، تدرجاُ الى مرحلة التأميم شبه الكامل بعد ضخ 85 مليار دولار أرتفعت الى نحو 130 مليار دولار،هذا النظام الذي يمكن لمصرف او مصرفين في العالم ، أن يلعب لعبته، مثل لاعبين"الدومينو" في المقاهي والكازينوهات وتشل حركة المؤسسات الاقتصادية في شتى أنحاء العالم ، وهنا يتبادر الى الذهن نقطتان جديرتان بالانتباه:-

النقطة الاولى، يبدو أن التناقض واضح من جانب أعتبار صغار الموظفين والعمال عالة على الامريكي ،هو اكثرالشعوب ميزة في عملية الادخارفي البنوك ، وقليلون منهم الذين يمضون عطلاتهم الاقتراض، وتناسي دورهم في تعزيز قدرة البنوك عن طريق الادخار والاستهلاك "علماً أن الشعب في الخارج . والسوق الامريكية واسعة وقادرة على التنافس بالمقارنة مع أسواق أخرى عالمية*".

شكل-7- حسب تصورنا.



تشير الخطوط الى مدى تأثير الازمة على بلدان العالم فالخط احمر اكـثر شـدةً يليـه البرتقـالي فالاصفر فالاسود ثم الاخضر.

-**والنقطة الثانية** ، اذا بحرنا في دائرة البلدان الصناعية المتقدمة الى المحيط الاوسع جغرافياً ، في ظل أقتصاد معولم ، فإذا همشنا بعض الفئات الاجتماعية التي ذكرت من دائرة الاقراض على صعيد الدولة الامريكية ما الذي يمنع من تهميش الدول الفقيرة من دائرة التعامل المالي العالمي؟ .

غير أن الواقع على خلاف ذلك، فالدول الكبرى وأداتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، اللذان مايزالا يغرقان الدول النامية بقروضهما المشروطة وفق سياسة التكييف والتثبيت الهيكلي لاقتصادياتها التي بدورها لعبت دوراً كبيراً في أفلاس العديد منها . ولو عدنا الى تفسيرات مجلة نيويورك الامريكية الصادرة في اكتوبر عام 2008 مجدداً حول أسباب الازمة المالية العالمية في عنوانها المثير " الوحش الذي ألتهم وول ستريت"، فأنها تتحدث عن تحول عمليات مقايضة الديون التي عجز أصحابها عن السداد " لاسباب أشير لها" تحت مظلة مايسمى التأمين على الديون المتعثرة والرديئة، في مراهنة ذكية الى مغامرة قاتلة تسبب في هلاك وأفلاس المؤسسات المالية والبنوك ومؤسسات الاقراض العقاري الامريكية... وكان بنك " جيه، بي، مورجان"J.P.Morgan العملاق من أوائل البنوك الذي تعرضت للخسائر وتم بيعه لبنك " أومن امريكا "التي راهنت بمبالغ ضخمة في عمليات مقايضة الديون ، وقد يفسرهذا " جبل الجليد المختفي " تحت السطح تأكيدات وزير الخزانة الامريكية " هنري بولسون " بعد أقرار خطة الانقاذ في الكونكرس ، أن المزيد من المؤسسات المالية والبنوك ستعلن أفلاسها في أمريكا.. وكيف نفسر من يقامر بأموال الاخرين ، التي قامرت بها المؤسسات المالية والبنوك وشركات الرهن العقاري ، في غياب رقابة البنك المركزي وغياب رقابة الخزانة الامريكية ، ولا تبتعد كثيراً ما يظهرفي الصورة كأنه أتفاق بين هذه الاطراف عن الفساد " الاعمال، القواعد، الادارة".. وتقدم نيوز ويك مثالاً عن الفساد العظيم والفساد الكبير ، وتعطي مثالاً عن بنك ليمان براذرز رابع أكبر البنوك الاستثمارية الامريكية ودخوله في صفقات مشبوهة لمقايضة الديون قيمتها 700 مليار دولار .

هكذا أذن ، بفعل العولمة وترابط معظم هذه المؤسسات والمنشآت بعضها ببعض من خلال صفقات مقايضة الديون أثرت بدورها على البنوك الاوربية وبشكل

خاص البريطانية وغيرها من البنوك والمصارف في بقية أنحاء العالم وبدرجات متفاوتة، مما تجدر الاشارة أليه ، أظهرت الحقائق مدى هشاشة وضعف النظام المصرفي الامريكي وراس المال والعالمي ، بفعل الانهيار الكبير في بورصة نيويورك في صبيحة يوم الاثنين المصادف 15 أيلول 2008 ، الذي تكبدت الخسائر فيه تفوق 600 مليار دولار ، وربما أكثر من ذلك .

أما الاسباب غير المباشرة ، فيمكن القول هي الاسباب المباشرة وغير المباشرة بنفس الوقت ، وعلينا معرفة الاسباب **العميقة والاسباب المباشرة** الحقيقية ونفصل بين الاسباب ، والازمة الحالية هي " أزمة مالية" أكثر منها " أزمة اقتصادية" أزمة ضربت القطاع المالي ، وبالأخير شلت الاقتصاد بأكمله.

با لرغم بأن حاجة الى التميزبوضوح بين الازمة الاقتصادية الدورية والازمة المصرفية والمالية لتبادل، وتبعه الروبل الروسي بعد ان وقف على قدميه ليطرد الدولار من مساحة أخرى هامة، تلاه أنهما يتميزان ، ولكنهما في حالة الوضع الراهن متداخلتان ، أذ أن الازمة الدورية العادية ناجمة عن التراكم المفرط والانتاج المفرط، وما يسمى أزمة فيض الانتاج . والراسمالية غير قادرة على ضبط الانتاج بين العرض والطلب ، وتتم أحياناً بشكل فوضوي ، وقد كتب عنها ماركس ، قبل 150 عاماً حول الهزات الناجمة عن التحايل الاستثماري في مناطق ما وراء البحار وعن المضاربة الجنونية في صناعة السكك الحديد ... والهزات المصرفية والمالية التي تصيب النظام الراسمالي ، ليس شيئاً جديداً ، فهي ايضاً تنجم عن السعي الى تحقيق أقصى مايمكن من الارباح وعن تراكم الراسمال والحاجة الى استثماره لتحقيق نفس الاهداف " الربح"، ولكنها اليوم ، لعبت دوراً في سوق الاقراض والعملات في تعميق الازمة الاقتصادية وحدت من قدرة النظام على التصدي لها .

وحسب ستجتلز*، لقد ظلت أمريكا طيلة الاعوام الماضية تصدر مشاكلها الى الخارج ليس فقط بيع عقود الرهن العقاري الفاسد والممارسات المالية الرديئة ، بل ايضاً بالدولار الذي أصبح يعاني من الضعف المتواصل نتيجة للسياسات الشاملة الرديئة، فأوربا على سبيل المثال سوف تجد صعوبة متزايدة في التصدير . وفي ظل الاقتصاد العالمي الذي قام على أساس من " الدولار القوي" فسوف تكون حالة أنعدام

الاستقرار في الاسواق المالية نتيجة لتدهور الدولار بهاهظة التكاليف للجميع . والسؤال لماذا تدهور الدولار ؟وهل فعلاً أصبحت الازمات المالية تعكس فعلياً عناصر الازمة الدورية ذاتها " فيض انتاج" وعجز الطلب عن مجاراته.

كانت هذه الازمات موجودة في عقود الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي ، ولكن تأثيرها تحدد في الاطار المحلي .. ولكن منذ النصف الثاني من عقد التسعينات أصبحت هذه الازمات ذات تأثير عالمي ، على سبيل المثال الازمة الآسيوية 1997 والازمة الروسية والازمة التي ضربت بلدان امريكا اللاتينية كلها ذات بعد عالمي ، بفعل الترابط الذي وصل اليه الاقتصاد العالمي وبفعل العولمة.

وأن الازمة المالية ذات بعد عالمي ، ولا يمكن التعامل معها وكأن شيئاً حدث فجأة ، اذ تشيرلها الدراسات الى عقود مضت ، كما ان الركود الاقتصادي الامريكي في النصف الثاني من عام 2000 ، عانت منه أقتصاديات العالم من ركود مماثل ، وسجلت كل دول العالم أرقاماً متدنية في مستوى النمو، بأستثناء الصين والهند" بما يتميزان هذان البلدان من مميزات لا يمكن ان تتوفر في اي دولة " حجم السكان ، سعة الأسواق . وفي بدايات نموها الاقتصادي " وهذا سبب نجاحها في تجاوز تأثير هذه الازمات ..

يقول تشومسكي: في الواقع تعود الجذور المباشر للأنهيار الحالي الى أنفجار فقاعة الاسكان التي أشرف عليها رئيس الاحتياط الفيدرالي السابق " آلان جرينسيان" حملت الاقتصاد المتداعي أثناء عهد الرئيس بوش الاب من خلال الانفاق الاستهلاكي القائم على الاقتراض من الخارج، بيد ان جذور الازمة أعمق من ذلك ، فبعضها يعود الى نجاح الليبرالية المالية في العقود الثلاث الماضية ، اي تحرير الاسواق من القوانين الحكومية الى خطوات هذه زادت ، كما كان متوقعاً ، وتيرة الانعكاسات الى ده وعمقها ، هذه الانعكاسات التي تنذر اليوم بوقوع أسوأ كارثة منذ أزمة الكساد الكبير فضلاً عن ذلك . وكما كان متوقعاً ايضاً ، تنادي القطاعات غير النشطة التي حصدت أرباحاً هائلة من الليبرالية بتدخل كبير من الدولة في سبيل أنقاذ المؤسسات المالية المتداعية أذن ان أزمة" الرهن العقاري" ، مع عدم قدرة الولايات المتحدة الامريكية على حماية الدولار ، حفزت أنفجار الازمة "لكنها ليس سبب الانفجار" أذ

يضاف الى الاسباب المباشرة كلفة حرب العراق . فحسب جوزيف ستيجلتز، إن كلفة حرب العراق حتى الآن هي 3 ترليون دولار أضيفت الى الدين العام ، وبرأي الخزانة الامريكية ، بداية عام 2000 ، وان الدين العام الامريكي سيبلغ حجمه في آذار2008 ، 4, 8 ترليون ، وبلغ 9 ترليون عام 2009، وان حجم هذا الدين لا يمكن خدمته – وبالتالي ستنفجر الفقاعة التي خلفها " الراسمال الخيالي " الذي وفر الاساس لهذه الازمة المصرفية والمالية ، وهذا الراسمال " الخيالي " يتجسد في القيمة المضخمة للسندات والاسهم والسلع، وقبل كل شئ للمشتقات المالية" العقود والخيارات لشراء الدين – القرض العقاري ، بورصات التأمين، الى جانب المراهنة على حركة مؤشرات السوق المتنوعة ، ونتيجة لضغوط الاحتكارات والمضاربة، نما هذا الراسمال الخيالي " بمعدل يقدر بأربعة أضعاف معدل الاقتصاد الحقيقي ، اي القيمة الفعلية للراسمال كما يعكسها الناتج المحلي الاجمالي للعالم في السلع والخدمات او حسب بنك التسويات الدولية ، فأن قيمة كل المشتقات المالية في السوق العالمية، بلغت 681 ترليون دولار ، بينما بلغ أجمالي الناتج المحلي السنوي للعالم 61 ترليون دولار ، وهو وضع كان سيتعذر أدامته .

فكيف يمكن لقيمة كل الفيشات التي يجري اللعب بها في كازينو قمار أن تكون عشرة أضعاف قيمة كل السلع والخدمات التي يمكن شراؤها في العالم الخارجي كله ؟ ن ستنهار ، ان عاجلاً او آجلاً ، قيمة الفيشات ، عندما يحاول الجميع ان يستحصلوا ثمنها نقداً.

وتشير بعض الدراسات، الى ان ضخ الأموال في المصارف والمؤسسات المالية زاد في الدين العام وبشكل هائل جداً، فالحكومة الامريكية ، تقوم بطبع أموال وتضخها في شرايين هذه المؤسسات ، وهذه الاسباب المباشرة ، هي أسباب ثانوية ظاهرية ، وهي تعبير عن الازمة الاساسية ، اي وجود كتلة نقدية كبيرة ، أصبحت الولايات المتحدة الامريكية غير قادرة على حمايتها بالاصل . والسؤال المطروح لماذا لم تعد الولايات المتحدة الامريكية قادرة على حماية الكتلة النقدية اليوم ؟ . تذهب الدراسة الى الاشارة الى أن الامريكان " الحكومة الامريكية" يحمون دولارهم سابقاً عبر غزو مناطق جديدة دولارياً، حين سقط الاتحاد السوفيتي، قاموا بغزوه دولارياً وكذلك "دول" جنوب شرق آسيا والصين... الخ ، لكن العالم أمتلأ بالدولار ولم يعد

هناك مناطق قابلة للغزو دولارياً ، في الوقت نفسه ، ما تزال آلة الطباعة تعمل بالسرعة السابقة نفسها بسبب الادمان" وأصبحت" الامور أصعب ، حين ظهر اليوروفي بداية 2002 ليطرد الدولار من أهم المساحات ، التي كانت يسودها في عمليات التبادل ، وتبعه الروبل الروسي بعد ان وقف على قدميه ليطرد الدولار من مساحة أخرى هامة ، تلاه وقوف اليوان الصيني ... وبذلك لم يتوقف أنتشار الدولار جغرافياً بل بدأ الدولار عملية أنكفاء وأنحسار جغرافي على الصعيد العالمي .

في حين هناك دراسة تضع مقاربتين للازمة المالية العالمية، تتفرع منها مقاربات ثانوية ، وفي المقاربة الاولى يتحدث عن ان الرهانات تركز على النتائج وتثمن البحث من ألأسباب ، وكونها تنشغل بتنوع التجليات التي تحصل في طور التبادل" النقد" معتبرة ان الازمة الراهنة ناجمة عن أختلال التناسب بين العرض والطلب ، والملاحظة هنا التي يسجلها على هذه المقارنة في أنها تهمل الطور الاساسي " طور الانتاج " ومايعتمل فيه من عمليات وتناقضات ناجمة عن أشكال الملكية الاستغلالية الراسمالية، الاولية التي تقرر بقية العلاقات ... وتخلص الدراسة، للقول ان العلاقات النقدية وبالرغم من كونها أداة من أدوات السيطرة في الاقتصاديات السلعية الراسمالية ، فهي ليس في النهاية سوى أنعكاس لما يتم في هيكل الانتاج، وفي مجال العلاقات بين القوى المنتجة أثناء العملية الانتاجية. وضمن هذه المقاربة، يندرج تحليل الازمة ، من قبل بعض المحللين الماليين، من أنها ناجمة عن تمظهراتها ، كأنه "أدوات الضبط " المستخدمة ، وضعف الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية عموماً، وهي تحليلات تنشغل عادة بمظاهر الاشياء وتتجنب الغوص في عمق المشكلة ، بمعنى ان التفسير من خلال ناجم عن أخطاء شخصية أو ممارسات غير صحيحة للمدراء التنفيذيين البشعين في المصارف المركزية في " تنظيم " البنوك وبيوت الاستثمار...الخ.

وتفسير المحاضرة، الدعوات الداعية لترشيد الراسمالية والتي غابت لفترة طويلة وتحديد قواعد أنتظام وضبط نشاط الراسمالية...والحديث عن الصحوة الاخلاقية، دون قراءة نقدية لمفاهيم النيوليبرالية .

وان مجمل التحليلات والحديث ، يجري حول تغيير في النظام وليس تغير النظام او تقديم حلول جذريه، لما يعانيه العالم من خسائر وفقدان لوظائف ومعانات لقطاعات واسعة من الشرائح الفقيرة من المواطنين في مختلف أنحاء العالم .

عمومأ ، أدى تشابك العلاقات الاقتصادية والمالية عالمياً نتيجة عولمة الحياة الاقتصادية وبطبيعته العولمة الراسمالية ، الى ان تتحول " الازمة الوطنية " التي انفجرت في الولايات المتحدة الامريكية الى " أزمة عالمية" تجتاح مختلف بلدان الراسمالية وخاصةً البلدان الصناعية المتطورة.

فالانهيارات في بورصة " وول ستريت" في أمريكا ، رافقتها على الفور بروز أزمة في مختلف بورصات العالم ، في أوربا وآسيا ة أستراليا وكندا وغيرها ، كما ان أنخفاض وأنهيار أسعار الاسهم أدى رأساً الى أنخفاض سعر صرف الدولار ، مما أدى أيضاً الى أنخفاض سعر برميل النفط في السوق العالمية من "148 دولار للبرميل الواحد الى أقل من 50 دولار خلال شهرين " ولهذا فأ ن المعالجات التي يدعو لها"مينسكي*" ونظريته في العودة الى- الكنزية -أونظرية بول كروجمان –عودة أقتصاد الكساد- الداعيتين الى التغير في النظام، نجدها غير ملائمه للازمة الحالية ، فأنه وبدون أصلاح جذري للازمة المالية ، مبني على التعددية القطبية في شتى المجالات ، في ظل عولمة أكثر عدالة من الطابع الوحشي التمييزي القائم للعولمة . وبدون معالجة هيكلية وبنيوية للنظام الاقتصادي الرأسمالي المسبب للازمة الحالية ، فأن العالم سيبقى ضحية معاناة من الازمات الدورية المختلفة .

تأثيرات الازمة المالية على البلدان المتطورة صناعياً

تتواصل تداعيات الازمة المالية العالمية التي تعصف بأقتصاديات الدول المتطورة صناعياً، رغم الخطط والاجراءات الكثيرة ، التي أتخذتها الحكومات ومن مختلف بلدان العالم للخروج منها ، ولا توجد في الافق ما يشير من حلول للخروج منها ، فقد توقعت " أشير لها من قبل" منظمة العمل الدولية ان يبلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم الى 198 مليون أنسان ، محذرة من أرتفاع العدد الى 236 مليون أذا ما أستمرت هذه الازمة ، وتواصل الازمة بركود اقتصادي يمتد لسنوات .

- ففي الولايات المتحدة الامريكية ، التي أنطلقت منها الازمة " الرهن العقاري " مازالت تتعمق أكثر حيث أعلنت شركة صناعة الطائرات الامريكية" بوينغ - Boeing" ثاني أكبر شركة لصناعة الطائرات في العالم ، في 2009 .3 .12 تراجعاً كبيراً في طلبات الشراء لديها للطائرات التجارية ، وأوضحت بأنها تسلمت 18 طلبية في كانون الثاني من عام 2008 بأنخفاض بنسبة 72% عن نفس الشهر من العام الماضي 2007 ، الذي سجل 65 طلبية ، مما يعزز توجهها للأستغناء عن عشرة آلاف وظيفة .

- أستمرت المصارف الامريكية بأعلان أفلاسها منذ بداية 2009 حيث وصل عددها الى 18 ، مع أعلان مصرفي "كاونتي بنك " و وست أمريكا بنك عن أفلاسهما في كاليفورنيا ، ودق الرئيس الامريكي " باراك أوباما " ناقوس الخطر بسبب أرتفاع معدل البطالة في بلاده قائلاً " ان الركود الحالي قد يستمر عدة سنوات " وان الاقتصاد الامريكي سيخسر خمسة ملايين وظيفة أضافية .. وسجلت نسبة البطالة الى 7, 6% مسجلة أعلى مستوى لها في ستة عشر عاماً . وهذا وحذر صندوق النقد الدولي "IMF " من ان ازمة قطاع الاسكان ستزداد وتستمر لفترة أطول مما كان متوقعاً، ويمكن ان تمتد الى دول أخرى .

- وفي كندا أعلنت شركة صناعة الطائرات " بومبارديير" الكنديه ثالث أكبر شركة لصناعة طيران عالمية ، انها ستلغي 1350 وظيفة اي 5, 4% من قوتها العاملة، لتواجه مشكلة أنخفاض الطلبيات على طائرات رجال الاعمال ، هذا وقد طالت الازمة المالية قطاعات اقتصادية أخرى ، وأدت الى تسريح 129 ألف عامل شهر فبراير الماضي مما أدى الى أرتفاع نسبة البطالة 7, 2% مسجلة تراجعاً شهرياً لم تشهده البلاد منذ الثمانينات من القرن الماضي وفقاً للمعهد الرسمي للاحصاءات في كندا .

- في بريطانيا ، أعلن المعهد الوطني للابحاث الاقتصادية والاجتماعية في آذار من عام 2009 ، عن أنكماش الاقتصاد البريطاني نسبة 7, 1% خلال الثلاث الشهور بدأ من كانون الثاني أنخفاضاً لمستوى النشاط الاقتصادي بنسبة 3, 3% عن ذروته في نيسان 2008 ، ويعتبر هذا المعدل في الهبوط هو الاسرع منذ 25 عاماً، وسقطت بريطانيا في الركود نهاية العام الماضي مع أنكماش الاقتصاد بنسبة 5, 1%

في الاشهر الثلاث الاخيرة " حتى آذار في هذا العام" وهو أكبر تراجع منذ 28 عاماً. هذا بالاضافة الى تعرض مستوى المعيشة للملايين من الشغيلة وعائلاتهم الى هجوم على مدى السنة الماضية او بفترة أطول ، حتى قبل أن تبدأ مرحلة الانكماش الاقتصادي رسمياً. أذ ارتفعت اسعار المواد الغذائية والوقود المنزلي والنقل العام بمعدل يزيد على ثلاثة أو اربعة أضعاف معدل زيادة الاجور والرواتب التقاعدية والمساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة . وهناك بطالة متزايدة وتسريح بالجملة للعاملين في القطاعات المالية والتجارية ، ويمتد الى قطاع الصناعة التحويلية وغيرها من الصناعات ، ويزداد عدد العائلات التي أجبرت على أخلاء منازلها ، لعجزها عن تسديد الايجارات او دفعات القروض العقارية ويعني الكثير من أعباء ديون ثقيلة .

هذا وأعلنت الحكومة البريطانية عن خطط لأخراج الاقتصاد من أول أنكماش منذ 17 عاماً ، عبر خفض الضرائب وزيادة الانفاق العام. وهذه الاجراءات لا ترتقي الى حجم الازمة ، فالميزانية تقترح تقديم 3 مليارات جنيه استرليني على مشاريع لبناء مساكن وتحسين الطرق ، هذا بالمقارنة مع مبلغ 550 مليار جنيه استرليني جرى توفيره للبنوك المفلسة في بريطانيا . وبمقارنة بسيطة ان ما يدفع للبنوك هو 183 ضعفاً مما يقدم للصالح العام " المساكن والطرق "،وان الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة بخفض ضريبة القيمة المضافة" وهي ضريبة على الاسعار من 17, 5% الى 15% لن يكون لها تأثير يذكر على الاسعار في المتاجر حتى عندما تقرر الاحتكارات ، ان تنقل الفائدة الناجمة عن ذلك الى المستهلكين أما الزيادة في الضريبة المفروضة على المداخيل التي تزيد عن 150 الف جنيه استرليني في السنة فأنها ضئيلة، ولن يبدأ تطبيقها قبل مضى ثمانيةعشرشهراً عليها، ولذلك سيكون الاثرياء ، قد وجدوا طرقاً لتفادي دفعها.

يشير أحد المصادر الى أخفاق الحكومة بزيادة الضريبة على كبار الاثرياء الى أنه " يملك 10% من السكان في بريطانيا ما يقارب من ثلاث أرباع الثروة كلها " او بزيادة الضرائب على أرباح الاحتكارات وأعتمادها بدلاً من ذلك على المزيد من الاقتراض، سيعني ضرائب أعلى وجولة جديدة من الاستقطاعات في الخدمات التي تقدمها الحكومة المركزية والحكومات المحلية خلال 18 شهر القادمة . كما يمكن أن يؤدي ذلك الى زيادة الضغوط لخفض قيمة الجنيه الاسترليني ، مما سيجعل المواد الغذائية المستوردة والملابس والسلع المنزلية أكثر كلفة بالنسبة للشغيلة والطبقة

العاملة . وحتى أجراءات رئيس الوزراء " جوردن براون" لوضع بعض البنوك تحت ملكية عامة وجزئية ، التي صورها الاعلام دليلاً على الجرأة والحسم والقيادة ، بل وجرى تقديمه في بعض الاوساط بأعتباره عوده الى الجذور – الديمقراطية التقليدية لحزب العمال ، ولكن عمق الازمة ، يغطي على كل هذه الاجراءات ، ولا يملك حزب المحافظين سياسات مقنعة للتعامل مع الازمة .

- في إيطاليا التي تعتبر أحد أكبر اقتصاديات القارة الاوربية ، فقد حذر صندوق النقد الدولي ، من امكانية أستمرار الركود الاقتصادي في البلاد حتى عام 2010 ، مشيراً الى أنه بالرغم من صمود أقتصادها المالي ، فمازال مناخها للاقتصادي يعاني من التدهور مع توقع وصول العجز الى ما يوازي 2, 7% من أجمالي الناتج الداخلي هذا العام و3, 9 في عام 2010 .

هذا وكشفت إيطاليا عن حزمة تحفيز قيمتها ملياراً يورو " 56. 2 مليار دولار " لصناعتي السيارات والاجهزة المنزلية المتعثرتين، في محاولة لتشجيع الانفاق وأنتشال الاقتصاد من الركود .

غير أن مسؤلي صناعة السيارات ، عبروا عن عدم رضاهم وأن الخطة الحكومية غير كافية تماماً.

- وفي فرنسا ، أرتفع العجز التجاري الى مستوى قياسي ليبغ 7, 55 مليار يورو " 35, 71 مليار دولار " في عام 2008 وعزت السلطات الحكومية العجز الكبير الى أرتفاع أسعار النفط لمستويات عالية في النصف الاول من عام 2008 ... الامر الذي أدى الى تراجع الصادرات الفرنسية ، علماً أن فرنسا لا تواجه نفس المصاعب الاقتصادية التي تؤرق جيرانها مثل اسبانيا وبريطانيا ، غير ان معدل البطالة نجده يقفز بأطراد ، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 70, 2 مليون في شهر تشرين عام 2008 بارتفاع 5, 8% عن العام السابق .

- وفي اليابان ، التي تعتبر من كبرى الاقتصاديات الاسيوية ، فقد عزز تزايد معدلات البطالة وتراجع أنفاق العائلات وأحتمالات سيئة للأنتاج الصناعي ، مخاوف المستثمرين من الانكماش الاقتصادي حيث أطلقت " هيتاشي " اكبر صانع للألكرونيات في اليابان تحذيراً من أنها ستواجه أكبر خسارة سنوية لشركة صناعية

يابانية ، بينما أعلنت صناعة رقائق ذاكرة الحاسوب " ان، اي ، سي ،كروب " عن تسريح 20 الف عامل وهو اكبر تسريح للعمال في آسيا منذ بدء الازمة المالية . وهبوط الانتاج الصناعي بنسبة قياسية 9 ,6 في كانون الاول 2008 ، وتخفيض الشركات أنتاجها من السيارات والالكترونيات والآلات .

ويتوقع ان تمنى شركة تويوتا موتورز اليابانية اكبر الشركات العالمية لأنتاج السيارات ، بأول خسائر سنوية تعادل ثلاث أضعاف الخسائر التي توقعتها ، في وقت أعلنت فيه عن خطط لخفض أنتاجها تماشياً مع هبوط المبيعات جراء الازمة المالية .

هذا ولم تسلم شركة الخطوط الجويةاليابانية من الازمة ، فمنيت بخسائر صافية قدرها 5, 38 مليار ين "428 مليون دولار "في الربع الاخير من العام 2008 ، وعزت الشركة ذلك ، الى تراجع الطلب في الولايات المتحدة واوربا، في ظل الازمة العالمية .

قمة العشرين " G 20* "

أنعقد قمة مجموعة العشرين في أبريل 2009 في مركز" أكسل" الواقع في منطقة دوكلاندز في العاصمة لندن لدراسة سبل مواجهة الازمة العالمية ، التي ما فتئت تستفحل رغم الاجراءات التي اتخذتها مجموعة من الدول " في الاطار المحلي والوطني ". وتوصل قادة وزعماء الدول الاعضاء المشاركون والذين يمثلون حوالي 85. 90% بين النشاط الاقتصادي العالمي 80% من التجارة العالمية ، وهي تضم ثلثي سكان الارض، على ضوء ما تتألف منه من دول مثل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والمانيا وفرنسا وكذلك الهند والصين والبرازيل الى أتفاق بشأن معالجة الازمة المالية العالمية ، وشملت اجراءات تبلغ كلفتها 1. 1 ترليون دولار امريكي ومن ابرز قرارات قمة العشرين مايلي :-

1) تخصيص 500 مليار دولار لتعزيز دور صندوق النقد الدولي وتمكينه من تقديم القروض للأقتصاديات المتعثرة .
2) رصد مبلغ 250 مليار دولار اخرى لصندوق النقد الدولي ، كنوع من تعزيز حقوق السحب الخاصة "او خدمة السحب على المكشوف" التي تمكن الدول من الاقراض منها .

3) تخصيص مبلغ 100 مليار دولار لمساعدة بنوك التنمية في العـالم للـتمكن مـن تقـديم القـروض للدول الفقيرة .

4) اخضاع المرتبات والحوافز والزيـادات التـي يتقاضـاها العـاملون في القطـاع المـصرفي لأجـراءات رقابة صارمة .

5) أنشاء مجلس عالمي للاستقرار المـالي ، ليعمـل مـع صـندوق النقـد الـدولي ويكـون مـسؤلاً عـن التأكيد عن سلامة العمليات المالية العابرة للحدود بـين الـدول ويقـدم آليـة انـذار مبكرللنظـام المالي .

6) المزيد من عمليات التنظيم والرقابـة عـلى صـناديق الاسـتثمار الـسيادية والوكـالات التـي تمـنح الائتمان.

7) الاتفاق على أعتماد نهج مشترك لتنظيف المصارف من الديون السامة او المعدومة.

وفي المؤتمر الصحفي في أعقاب أنتهاء اعمال القمة ، قال الرئيس الامريكي "باراك اوباما" Barack Obama ان قمة مجموعة العشرين G 20 ، كانت " مثمرة جداً وشكلت نقطة تحول كبرى عبر اتخاذهـا مجموعة جهود منسقة لا سابق لها ، وانها اتخذت خطوات ، ضد ، نظام الرقابة المالية الفاشـل ، الـدي قوض الازدهار الاقتصادي في العالم ، ورفضت السياسات الحمائية التي من شـأنها ان تـساهم في تفـاقم هده الازمة".

ومن جانبه اضاف" جوردون براون Gordon Brown " رئيس الوزراء البريطاني في مـؤتمر صـحفي منفصل " لقد اتفق القادة على وضع نهاية للملاذات الضريبية الآمنة، فعصر السرية المصرفية قد انتهى ، أذ سنعمل على تحقيق الاستقرار في الاسواق المالية العالمية " . كما أعلن ان المجموعة سـتنفق بحلـول نهاية 2010 ما مجموعه 5 ترليونات دولار امريكي لتحفيز الاقتـصاد في العـالم. ومـن ان الـزعماء اتفقـوا على التحرك لأنهاء جولة الدوحة من المحادثات الخاصة بتحرير التجارة ، مشيراً الى انه تم الاتفاق على قواعد جديدة لدفع وتحفيز الاقتصاد .

وقالت المستـشارة الالمانيـة "انجـيلا ميركـل" في مؤتمرهـا الـصحفي ، الى ان القمـة توصلت " الى تـسوية تاريخيـة لأزمـة أسـتثنائية". كـما أعـرب الـرئيس الفرنـسي " نيكـولا

ساركوزي" ان القمة خلصت المالي الدولي ، معتبراً ان " هذه النتائج هي اكثر مما كان يمكن ان نتخيل ".

وتجاوزت القمة " على ما يبدو" الخلافات التي ظهرت قبيل بدء القمة في ظل تشدد المانيا وفرنسا واصرارهما على ضرورة خروج القمة بقرارات محددة بشأن اصلاح اسواق المال العالمية ، بما يتماشى مع التغيرات التي طرأت خلال السنوات القليلة الماضية بفعل الوتيرة المتسارعة للعولمة ، وتجاوزت معارضتها الخطوات التي تزعمتها الولايات المتحدة بشأن مزيد من اجراءات التحفيز المالي لمجابهة التباطؤ الاقتصادي .

ربما يمكن الاشارة الى ماتضمنه البيان الختامي حول " اصلاح اسواق المال " وحد التنافسات فيما بينهما، الى ضبط النظام المالي العالمي .



* قمة مجموعة العشرين G20: تضم كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وكندا وفرنسا والمانيا واندونسيا والصين والارجنتين وكورية الجنوبية والسعودية وجنوب افريقيا وتركيا والهند واليابان والبرازيل وايطاليا وروسيا والمكسيك الى جانب جمهورية التشيك كونها الرئيس الحالي للاتحاد الاوربي . تأسست عام 1999 ، للتشاور فيما بينها في الامور التي تتعلق بالاقتصاد العالمي ،

وترأس الاجتماع الاول في برلين رئيس الحكومة الالمانية آنذاك ، ولم تجتمع بعد ذلك ، حتى الاجتماع الذي حصل في نيويورك على أثر أجتماعات الامم المتحدة ، والاجتماع الحالي في لندن المذكور .

صورة تظهر الالاف من المحتجين أمام البنك المركزي البريطاني Bank Of England وسط لندن والتي راح احد المواطنين ضحية للأشتباك مع رجال الشرطة البريطانية أثناء انعقاد قمة العشرين " 20 G "

ومما يلاحظ في هذه القمة ، رغم الضغوطات من دول الاقتصاديات الصاعدة الممثلة في مجموعة العشرين ، مثل الصين ، الهند ، البرازيل، والارجنتين ، من أجل ادخال تعديلات على المؤسسات المالية الكبرى في العالم ، في ايطار جهود اعادة تشكيل النظام المالي العالمي وبهدف تخفيف قبضة الولايات المتحدة والدول المتقدمة الاخرى على الهيئات الدولية مثل الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات المالية الدولية،لكن توصلت كبرى القوى الاقتصادية في العالم الى حسم الامور لصالحها ، واتفقت لأقامة نظام مالي عالمي جديد ووضع الاساس لأنعاش الاقتصاد العالمي ، حيث وقع رؤساء الدول العشرين على خطوات تهدف الى اشراف اكبر على الاسواق والى ضخ ترليون دولار أضافية في الاقتصاد العالمي المضطرب من خلال تمويل اضافي لمؤسسات مثل صندوق النقد الدولي ، الذي ضاعفت القمة امكانياته ثلاث مرات . وهذا بحد ذاته يشكل مفارقة ، فبدلاً من أن تنصب الاجراءات بأتجاه ضرورة أصلاح المؤسسات المالية العالمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي ، الذي لا زالت ادارته تتحمل مسؤولية كبيرة لخضوعها لبنيه اوغارشيه ، ونفس الامر ايضاً ينطبق على البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية نجد ان ما حصل يجانب الحقائق وبدلاً من ان تحاسب على المساوئ التي خلفتها هذه المنظمات وتأثيرها في توسيع فجوة الفوارق وعلى كافة المستويات وتحديداً على البلدان النامية .

كما يلاحظ ان التوجه الذي تقوده الولايات المتحدة وبريطانيا لمواجهة الازمة ، الداعي الى اجراءات مشتركة لأرجاع الثقة الى المستهلك واعادة انعاش الطلب والاستمرار في ضخ الاقتصاد بجرعات مستمرة ولا يعرف الى اي مدى يستمر مستقبلاً هكذا توجه !.

يضاف الى ذلك ان المؤتمرين وضعوا اجراءات جديدة تتعلق بآليات الضغط الدولي لمواجهة الاختلالات ، التي برزت على مختلف المستويات ومنها المستوى الاخلاقيEthic ، لكن هذا المستوى الاخلاقي بالنسبة لقمة العشرين ، مصاغ لإطار محدد ، وهو تخصيص الملايين من الدولارات ، لأنقاذ المؤسسات البنكية والمالية من الافلاس ، في حين تجاهل هذا الالتزام الاخلاقي حماية القدرة الشرائية للمستهلك او لمنع الخطط التي استهدفت طرد الآلاف من العمال او لحماية المواطنين الذين فقدوا منازلهم وطردوا في العراء ، بل ان الجانب الاخلاقي أقتصر على قيام الدولة للتدخل لمساعدة البنوك والبيوت المالية من اموال الكادحين التي تأتي من الضرائب وغيرها . والاكثر من ذلك لم يترددو مسؤولو المؤسسات المالية والصناعية من منح المديرين وغيرهم من التنفذين تعويضات هائلة.

ولم يخرج المؤتمرون بأي قرار يثبت فشل الاختيارات لليبرالية الجديدة وعلى انفتاح الاسواق ، مما يعني لا يوجد اي تغير حقيقي ، لمعالجة الازمة، بقدر ماتوصل رؤساء الدول ، الى اجراءات ترقيعية، انصبت لأنقاذ النظام الراسمالي ، ولم تتجه الاطروحات لأي منحى يصب ، في اعادة النظر بالوضعية الحالية وإيجاد مقاربات ، على الاقل تشير الى الانحرافات التي أصابت الراسمالية بفعل المغالاة في حب المال وتحقيق الارباح الخيالية ، على حساب فقر الكادحين في داخل المجتمع او بين المجتمعات المختلفة وبخاصة البلدان النامية وتعميق اللامساواة ، فأي عالم جديد يتحد ث عنه قادة المؤتمر بتصريحاتهم الصحفية فقد كان جل الناس ان يترشح عن هذه القمة ، اجراءات تتعلق بضبط الاسواق ومحاربة التفاوت ومظاهر الهشاشة والاقصاء ، واعادة النظر بقرارات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وان تأخذ البلدان النامية مكانتها الحقيقية في هذه المنظمات المالية الدولية وان يعطى لجميع الشعوب امكانيات اوسع للمساهمة في صنع القرار ، ولا يتوقع احد من هذه القمة أجراءات تتعلق بأزمة بنيويه ، او في أتخاذ اجراءات راديكالية ، بالنظر لما يشغله هذا التجمع للدول الاكثر احتكاراً للثروات العالمية ان تخرج بقرارات حاسمة ، فهي نجحت في فرض اصلاحات لصالح الدولار ، والى اعادة الثقة بالنظام الراسمالي الحالي ، بعد ان استطاعت الولايات المتحدة في هذه القمة ان تحمل الاخرين "المشتركين معها" وتصدر مشاكلها الى الخارج ليس فقط لأنقاذ البنوك والمصارف والممارسات المالية

الرديئة ، وانما ايضاً لأنقاذ الدولار ، الذي يعاني الضعف المتواصل نتيجة للسياسات الرديئة ، في ادارة الاقتصاد الراسمالي العالمي..هذا من جانب ومن جانب آخر، كان البيان الختامي للقمة قد خرج بمجموعة من القرارات " أشير لها" التي قال عنها رئيس الوزراء البريطاني بأنها " قرارات عملية وليس لفظية" كان من أبرزها ضخ الاموال ، وهذا ما تطالب به الولايات المتحدة الامريكية " التي ترى ان حل الازمة يتم ضخ مزيد من الاموال كي تتحرك عملية الاقراض وتنشط التجارة بدلاً من الركود . والقمة قررت يضخ ترليون دولار في الاقتصاد العالمي عن طريق صندوق النقد الدولي ، إضافة الى 250 مليار دولار لتمويل التجارة الدولية ...وعن هكذا مبالغ ضخمة يتسا ئل المرء، من الذ ي يشرف على ضخ هذه الاموال ، وبأي آلية ، وهل ستؤدي او تسهم في علاج النظام المالي العالمي وهي ستجنب النظام الراسمالي العالمي للكساد*. وما الذي تجنيه الدول التي ساهمت في هذا الضخ للأموال ؟... وكيف يضمن المرء ، ان هذا الاموال سوف لايكون مصيرها ، مصير الاموال والاستثمارات المودعة في البنوك الامريكية ، والتي أختفت بعد أعلانها الافلاس ، وسببت الاضرار الفادحة للدول ، بالاضافة للافراد الذين فقدوا مدخراتهم ، التي راهنوا عليها طيلة هذه الفترة على أنها في مكان آمن ! وراهنوا على قوة الاقتصاد الامريكي وقوة الدولار الامريكي. أما الآن فلم تعد الحالة كما كانت عليه الولايات المتحدة واقتصادها . وهكذا طرحت في المؤتمر فكرة ان الدولار ماعاد يلعب الدور السابق له، أمام حقائق جديدة ، وعليه من أجل مواجهة المتغيرات ، طرحت فكرة سلة عملات او وحدة حسابية نقدية يجري الاتفاق عليها .. وهي فكرة مهمة، لا تحمل جانب تقني فقط وأنما تحمل من بين ماتحمل مكانة الولايات المتحدة وتدخلها حول العالم في الجانب الاقتصادي على الاقل . وكان للوفد الروسي والصيني مع آخرين ، يتبادلون هذه الفكرة... بيد ان هذه الفكرة أجل البت فيها، غير أننا اذ نظرنا الى هذه الفكرة بموضوعية بالمقارنة مع ما يجري من احداث واحصائيات التي تشير الى تضاؤل دور الدولار بالمقارنة مع عملات اخرى كاليورو واليوان الصيني ، فلماذا يتصدر الدولار العملات العالمية ؟. وربما" روبرت جيه صمويلسون***" محق في أشارته، كون الدولار كان طوال عقود محركاً للازدهارالعالمي ، فهو العملة التي تسعر المواد الاساسية- النفط-القمح- والنحاس- وهو العملة المستعملة في معظم

العمليات التجارية، ويشكل العملة الاساسية للاستثمارات الاجنبية التي تقوم بها الحكومات والقطاع الخاص ومعتمد في ثلثي أحتيطي الحكومات با لعملة الاجنبية البالغ . 76 تريليون دولار وصحيح القول لايوجد بديل واضح ...ويتطلب الامر أن يبقى الدولار لسنوات طويلة ...لكن ، نقول أن العالم تحرك وأن مسيرة الالف ميل تبدأ بخطوة نتوقف أيضاً ، عندما نناقش قمة العشرين ، وأهميتها ليس بأنعاش سوق الما ل بالمهدئات المالية ، وأنما في إيجاد نظام مالي يعالج مشكلات النظام المالي الحالي المتأزم والمعولم ،القائم على الراسمالية الشرسة ، القائمة على الاحتكارات والتنافس الحاد فيما بينها المفتقد لأي اسس اخلاقية او ضوابط ، وأنحرافه تعميق الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية وبين الاغنياء والفقراء .

ومما يمكن ان يلاحظ ان جملة من المتغيرات سوف تحصل وتؤثر ، ليس فقط على موقع الدولار او الولايات المتحدة الامريكية وهيمنتها على العالم ، وانما ايضاً ستؤثر على موقع الدول الاوربية ، بل وتؤثر على واقع المنظمات الدولية التي أنبثقت من "بريتون وودز" لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، من بعد ، وعلى أرتهانها طالما قدمت الكثير لهذه المؤسسات الدولية مثل الصين وروسيا وبقية الدول الاسيوية وفي امريكا اللاتينية ، وفي النهاية ، سيتأثر موقع الولايات المتحدة الامريكية ، ولم تعد تمثل القطب الواحد في السياسة الدولية .

إن الازمة وتأثيرها على النظام الرأسمالي عموماً والولايات المتحدة الامريكية خصوصاً أكدت علىضعف خطاب القطبية الواحدة وهذا ما يؤكد عليه "فوكوياما"! "إن الولايات المتحدة لن تنعم بوضعها الذي ظلت تتمتع به حتى الآن كقوة مهيمنة على العالم ، وهو ما أكده الغزو الروسي لجمهورية جورجيا في 7 أغسطس من هذا العام "2008"، وأضاف إن قدرة أمريكا على صياغة الاقتصاد الدولي عبر الاتفاقات التجارية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستضعف وستتظاءل معها موارد البلاد المالية ، كما إن المفاهيم والنصائح وحتى المعونات التي تقدمها للعالم لن تحظى بذلك الترحيب الذي تتلقاه الان".

إن مقالة فوكوياما تعد تراجعاً وإعادة نظر بما تحدث به من مقالات سابقة حول الليبرالية الجديدة والعولمة كنظام يجسد نهاية العالم . ومما يلاحظ أيضاً، ظهور تعددية

عالمية جديدة وولادة هذا التعدد يرتبط بتشكل تكتلات أقتصادية متنوعة المصالح والرؤى ، هذا التعدد ضم الولايات المتحدة وأوربا، الصين والروسيا واليابان و البرازيل والهند وتكتلات أخرى أقليمية لاتينية وآسيوية .

يقول لستر ثورو " في عالم تسوده التكتلات التجارية الاقليمية يغدو أصعب فأصعب بلنسبة الى البلدان النامية ، بيع منتجات أحد منها لا ينتمي الى واحدة من الجماعات التجارية . إن دخول الاسواق يصبح أمتيازاً ينبغي أن يكسب وليس حقاً يمنح أوتوماتيكياً ، وسيغدو لزاماً أن تفاوض أغلب البلدان النامية للحصول على حق الدخول الى الاسواق العالمية الغنية ، ولكن ماذا يحدث للبلدان التي لا يرغب أحد في أنتمائها الى جماعته التجارية وليس ذات أهمية تكفي لطلب حق الدخول**".

ومن هنا يلاحظ أهمية التكتل الاقتصادي مابين الدول النامية والتكامل الاقتصادي مابين الدول العربية، تمهيداً لتكتل أقتصادي قوي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية . كما ويلاحظ ومن خلال قمة العشرين إن نظام التعددية القادم يحمل في طياته خروجاً عن الاسس التي وضعها مؤتمر "بريتون وودز" التي أستنزفت أهدافها وآليات عملها بفعل الازمة الحالية والمتغيرات الموضوعية التي ستنجم عنها سواءاً في دول الرأسمالية المتقدمة أو في دول ألاطراف "البلدان النامية" .

إن هذا العالم الذي حاولت العولمة الاحادية الامريكية أن تتحكم في مقدراته بأسم الليبرالية الجديدة والصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الحرة والشركات المتعدية الجنسية أخذ أو يأخذ بالتفكك لصالح التعددية ولصالح التكتلات الاقتصادية والنقدية أو في تعدد العملات وتعدد المصالح والاهداف الستراتيجية والتحالفات السياسية .

المبحث الرابع

الأثار الأقتصاديه للعولمة والأزمة الماليةعلى البلدان النامية:

إن الاضطراب العام الذي يصاحب النظام الرأسمالي ، هو تأكيد على صحة مقولة ماركس حـول فوضى الانتاج بأعتبارها قانوناً ملازماً للرأسمالية من جهة وهو أيضاً تعبير عما يجري في الاسـواق الماليـة العالمية من جهة ثانية ، وهو ما يوفر مناخاً جديداً لمتغـيرات أقتـصادية وسياسـية هامـة عـلى الـصعيد العالمي، وإذا كان الكتاب قـد أشـار الى حـال التطـور التـاريخي لحيـاة المجتمعـات البـشرية ، بـدأً مـن مجتمع الرق مروراً بنمط الاقطاع في أوربا، حتى نهاية القـرن الثـامن عـشر التـي أدت الى ولادة الـنمط الرأسمالي ، بالتوافق مع أفكار وأسس ليبرالية السوق لآدم سمث "دعه يعمل ، دعه يمر" وحرية السوق دون قيود*، وأستمرار تطبيق هذه الـسياسة حتـى 1929، عـشية أنفجـار الازمـة الاقتـصادية العالميـة ، وأدت الى متغيرات جديدة ، أدت الى الأستعانة بأفكار "كينـز" التـي دعـت الى ضرورة تـدخل الدولـة في النشاط الاقتصادي والتخلص من حالة الركود الاقتصادي خلافاً للنظرية الليبرالية الكلاسيكية التي تقـوم على مبدأ السوق وعدم التدخل ، كما أشرنا. ثم تراجع النظام الرأسمالي عن هذه السياسات ، في عهـدي تاتشر وريجان ، المطالبان بالعودة الى الجذور ، دعـه يعمـل ، عـبر أفكـار الليبراليـة الجديـدة والمدرسـة النقدية التي تقوم على ترك السوق حراً بالأعتماد على حركته الذاتية للتـوازن مـع خفـض الـضرائب الى الحدود الدنيا، وهي السياسة التي تكرست أكثر بعد أنهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وأوربـا الشرقية ، وولادة مرحلـة مرحلـة العولمـة الاحاديـة التـي أدت الى تكـريس نظريـة "فريـدمان وهايـك" القائلـة بالحريـة المطلقـة للـسوق الرأسـمالية ، وكـذلك تكـريس آراء "ليـو شـتراوس وتـشكيل شـبكة ومنظومة من الافكار سميت بأيديولوجية المحافظين الجدد.

وبعـد هـذا المـدخل ، نقـول إن العولمـة ، بـدأت منـذ أقـتران تـدويل الانتـاج ورؤوس الامـوال ، وأمتـداد نـشاطات الـشركات المتعديـة الجنـسية لتـشمل كـل بلـدان العالم ، والبروز الحقيقي لها ، كـان عقـب أنهيـار البلـدان الاشـتراكية في أوربـا الـشرقية في الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي ، بحيث تبنت الدول الرأسمالية الـصناعية وبخاصـةً الولايـات المتحـدة "العولمـة" كهـدف مـن أهـداف سياسـتها الخارجيـة ،

حيـال البلـدان الاخـرى ، مـستخدمة آليـات تأثيرهـا الاقتـصادي والـسياسي والعـسكري والثقـافي والمعلوماتي ...

يبدو أن برنامج الاصلاحات الاقتصادية والـسياسية "الـصندوق البنـك الـدوليين" الـذان يعمـلان وفق مصالح الدول الكبرى صناعياً ومصالح الدول المنظمة "لنادي باريس ولندن" الدول التـي يـسمونها تحتكر السوق والبعض الاخر من البـاحثين ينعتهـا "أسـتعمار الـسوق" وتخـضع الحكومـات والـشعوب لعولمة قوى السوق المنفلتة ، التي تقودها الليبرالية الجديدة.

"يعكس النمو الكبير الذي حدث في تدفقات رؤوس الاموال الدوليـة ، في ضـوء عولمـة الاسـواق المالية، أحجاماً ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التـي ضـاقت أسـواقها الوطنيـة عـن أسـتيعابها ، فراحت تبحث عن فرص أفـضل للأسـتثمار الخـارجي، إذ لـيس يخفـى إنـه لـو كانـت معـدلات العائـد المتوقعة التي تدرها هذه المدخرات والفوائض داخل بلادهـا ، أعـلى مـن تلـك المعـدلات بالخـارج ، لمـا خرجت أصلاً حدودها الوطنية.

إن أسـاس أنطـلاق ظـاهرة العولمـة أقتـصادي ، قادتـه الـشركات الكـبرى في البلـدان المتقدمـة للـسيطرة عـلى البلـدان الاخـرى ، وخـصوصاً البلـدان الناميـة ، لمـا يتـوفر في هـذه البلـدان مـن فـرص أستثمارية "يحقق فوائض مالية" وموارد طبيعية مهمة "خامات وغيرهـا" وأسـواق كبـيرة وأيـدي عاملـة رخيصة " كما إن ما يتقاضاه صاحب المصنع للخياطة وكافة عماله في بـنغلادش لقـاء شـغل دزينـة مـن القمصان مثلاً يعادل 2, 7% من الربح الاجمالي لتلك العملية ، بينما تتقـاضى الـشركة الامريكيـة الغنيـة وحكومتها من ربح وضرائب يعادل 3, 97% من مجمل ربح العملية بأكملها ، وهكذا هو حال المناطق "المؤهلة" لتصبح كافة المناطق والدول "مؤهلة" لخدمة الاقتصاد اليورو أمريكي . وفي سـنة 1998 ، كـان مجموع ما تقاضاه دول الاوبك كلها ، العربية منها وغير العربية ثمن مجموع مبيعاتها من البترول يقـل عن مجمل مبيعات شركة محلات WALMARK الامريكية وأقل حتى مـن ربـع الـشركات التـي تـسيطر عليهـا عائلـة WALLENBURG الـسويدية**.هـذا بالأضـافة الى مـستويات ضريبيـة منخفـضة إن لم تكـن معدومـة ،

وغياب الرقابة التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني حول البيئة والتلوث وغيرها وإن وجدت ، فهي ضعيفة الفعالية في هذه البلدان .

طبقاً لبيانات البنك الدولي عن التنمية في العام 2007 ، فأن مجموعة الدول منخفضة الدخل بلغ العدد الاجمالي لسكانها عام 2005 نحو 353, 2 مليون نسمة من أجمالي سكان العالم البالغ عددهم 6438 مليون نسمة ، أي بحصة تتجاوز ثلث البشرية عدداً . وفي المقابل ، بلغت القيمة الكلية للناتج الاجمالي للمجموعة حوالي 4, 1 ترليون دولار فقط ، من الناتج العالمي المقد بنحو 6, 46 ترليوناً ، أي بنصيب يقل عن جزء واحد من ثلاثين جزء ، وهكذا يأخذ ثلث سكان العالم نحو 1/30 من الناتج العالمي ...!

كما توجد مجموعة فرعية تسمى الشريحة المنخفضة من المجموعة متوسطة الدخل ، ويزيد عدد سكانها على عدد سكان الدول منخفضة الدخل نفسها ، إذ تبلغ 2475 مليون نسمة ، بأجمالي الناتج يقدر بنحو 7, 4 تريليون*** دولار. فهذا ثلث آخر لسكان العالم ، يحصل على أكثر قليلاً من 1/10 من الناتج العالمي .

يلاحظ إن مجموع سكان الثلثين على ضوء هذه البيانات –الضعيف والمنخفض- ، 4835 مليون نسمة يحصلون على 13% من الناتج العالمي الاجمالي ، أي ما يعادل 1, 6 تريليون دولار ، في حين إن الدول الصناعية الغنية عدد سكانها 1622 مليون نسمة تحصل على 5, 40 تريليون دولار بنسبة 87% . إن هذه النسبة تجسد بشاعة أستغلال وهيمنة دول المركز الرأسمالي على مقدرات شعوب العالم أو ما يسميه "بول بوران" الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب .

يقول د. عبد الحي زلوم "إذ تناولنا بالكتاب أضخم مائة أقتصاد في العالم فسنجد إن أكثر من 50% منها ممثلة في شركات، والباقي دول . فموجودات مصرف واحد هو Citicorp Travellers التي تزيد عن "700" مليار دولار تعادل أكثر من 160% من كافة موجودات البنوك العربية من المحيط الى الخليج والبالغة حولي 400 مليار دولار... وإن أكبر مجموعة مصرفية في العالم تبلغ موجوداتها أكثر من 1200 مليار دولار ، أي أكثر من ثلاث أضعاف موجودات البنوك العربية من المحيط حتى الخليج . هذه السلطات والقوى التي لا يصدق مداها هي فقط تحت أمرة زمرة قليلة أصبح

نفوذها أوتوقراطياً تفرضه حتى على الدول ، وتهمش أية ديمقراطية حقة وتحجمها . كما أنها تقف في وجه أي تشريع أو حكومة تحاول أعتراض نفوذها أو الوقوف في وجه مصالحها المتعولمة".

ان اساس انطلاق ظاهرة العولمة اقتصادي، قادته الشركات الكبرى في البلدان المتقدمة للسيطرة على البلدان الأخرى وخصوصا البلدان النامية، لما يتوفر في هذه البلدان من فرص استثمارية، وموارد طبيعية مهمة، واسواق كبيره وايدي عاملة رخيصة، بالأضافة الى مستويات ضريبية منخفضة ان لم تكون معدومة، وكذلك غياب الرقابة التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني حول البيئة والتلوث وغيرها وأن وجدت، فهي ضعيفة الفعالية في هذه البلدان. وفي ظل هذا النشاط الأقتصادي، لقوى العولمة. ونحاول معالجة التأثير والأنعكاس لمعرفة مدى هذه التأثيرات التي يتركها النظام الأقتصاد الجديد على البلدان النامية... ويقتبس الباحث وثيقة دولية بهذا الخصوص .

يشير برنامج الأمم المتحدة الأنمائي لعام 1999 الذي خصص لقضايا العولمة وبعد ان يصنف التقرير 174 دولة من دول العالم الى فئات**، دول ذات تنمية بشرية عالية وتضم 45 دولة، ودولة ذات تنمية بشرية متوسطه وتضم 94 دولة، ودول ذات تنمية بشرية منخفضه وتضم 35 دولة، ومؤشرات التقرير وتصنيفاته على "درجات" لكل دوله ثلاث مؤشرات:-

- نصيب الفرد من الناتج القومي الأجمالي "معدلات القوة الشرائية بالدولار".
- العمر المتوقع عند الولاده "الجانب الصحي في البلد".
- الحالة التعليمية "معدل معرفة القراءة والكتابة، معدل القيد في مراحل التعليم".

وان البلدان التي تحصل على 800 من الالف فما فوق تعد من البلدان عالية التنمية والبلدان التي تحصل على 500 من الألف تعد منخفضة التنمية، ومابينها المتوسط، ولوحظ ان حصلت كندا على الترتيب الأول بين الدول ذات التنمية العالمية، على 933 من الألف والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب الثالث 927 من الألف، وتأتي الكويت على الترتيب الخامس والثلاثين، على 833 من الألف، اما الدول ذات الترتيب المتوسط فتأتي هنغاريا 47 وعلى 795 من الألف وروسيا

71 وعلى 747 من الألف، والصين في ترتيب 98 وعلى 701 من الألـف ومـصرفي مرتبـة 126 وعـلى 616 من الألف والهند في ترتيب 132 وعلى 545 من الألف، اما الدول ذات التنمية المنخفـضة، كـان ترتيـب السودان 142 وعلى 475 من الألف واليمن 148 – وعـلى 444 مـن الألـف، وأثيوبيـا 172 – و298 مـن الألف.

وهكذا كلما كان ترتيب الدولة متأخرا كانت اكثر تخلفا من النـاحيتين الأقتـصادية والأجتماعيـة يبلغ سكان بلدان الفئة الأولى 1018,2 مليون نـسمة، اي اقـل مـن 18% مـن مجمـوع النـاتج القـومي الأجمالي لبلدان العالم، اما بلدان الفئه الثانية تبلغ عدد سكانها 4089,9 مليون نسمة اي اكثر مـن 71% من سكان العالم، اما ناتجها الأجمالي فيبلغ 5037,7 مليار دولار اي نحو 17% فقط من النـاتج القـومي الأجمالي. أما بلدان الفئة الثالثة فلا تكاد حصتها من الناتج القومي لبلدان العـالم تـذكر، اذ لاتزيـد عـن سته بالألف 0.6%، مع ان عدد سكانها يزيـد عـن 11% مـن سـكان العـالم. ومجمـوع هـذه المـؤشرات والمعطيات تقول:

ان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الأجمالي لبلدان المجموعة الأولى يبلـغ نحـو 24 الف دولار في السنة مقابل 1280 دولار للمجموعة الثانية و 274 دولار للمجموعة الثالثة، ومعنى ذلك ان نصيب الفرد في المجموعة الأولى يبلع 19 ضعف مثيله في المجموعـة الثانيـة و 87 ضـعف مثيله في المجموعة الثالثة.ولايوجد مؤشر على ان هـذا الفـارق في تنـاقض بـل بـالعكس ان المـؤشر يشير الى انه 1975-1995، ازداد الأول بمقدار 1.9% سنويا بيـنما نمـا مثيلـه في الفئـة الثانيـة 1.8% "على الرغم من النمو الحاصل في الصين بلغ 7.7%، قد ساهم في رفع معدل الفئة الثانية اما الفئـة الثالثة فكان المعدل سالبا - 0.4%... من هذا الصدد يشير ميشال شوسودفسكي* في مؤلفه "عولمة الفقر" ، استاذ الأقتصاد السياسي في جامعة اتوا بكندا "الى ان التطبيقـات عـلى اكـثر مـن 100 بلـد مدين في العالم الثالث وأوربا الشرقية، حيث تفتقد هذه البلدان كل سيادة اقتـصادية وكـل رقابـة على سياستها الضريبية والنقدية... والتي تطبق برنامج التصحيح الهيكلي . في عدد كبـير مـن هـذه الدول، يسهم في عولمة الـسياسة الأقتـصادية الكليـة، الموضـوعه تحـت الرقابـة المبـاشرة لـصندوق النقد الدولي والبنك الدولي... وبعد ان يقدم لوحة احصائية مشابهة تقريبا المـشار اليـه في برنـامج الامـم المتحـدة الأنمـائى مـن ان نفـوس العـالم، "يقـدر عـددهم ب 6 مليـارات شـخص اواخـر

القرن العشرين"، وان منهم خمسة مليارات في البلـدان الفقـيرة، بيـنما الـدول الغنيـة، بمـا فيهـا الـدول النفطية الثرية في الخليج، تعد بنحو 15% من سكان العالم، تتصرف بنحو 80% من الدخل العالمي، وان 56% من البشر يعيشون في البلدان المسماة بذات الدخل المنخفض، وكتلة من نحو ثلاث مليـارات مـن الكائنات البشرية تتصرف بنسبة 4,9% من الدخل الكلي، اي اقل من النـاتج الـوطني الأجـمالي لفرنـسا ومستعمراتها في ماوراء البحار- راجع جدول -23-، امـا افريقيـا جنـوب الـصحراء بـسكانها البـالغ عـدد 500 مليون شخص، فأنها تحصل على اقل من 1% من الدخل العالمي، اي مايعـادل نـصف دخـل ولايـة تكساس...

جدول -23- توزيع الدخل العالمي في عام 1993

	لسكان % من سكان (مليون) العالم		الدخل المتوسط للفرد بالدولار	الدخل الكلي (ملياردولار)	% من الدخل العالمي
بلدان ذات الدخل المنخفض في العالم الثالث	**3077,8**	**56.0**	**379**	**1665**	**4.9**
افريقيا جنوب الصحراء	**599,0**	**10,0**	**520**	**311.5**	**1.3**
جنوب شرق اسيا	**1194,4**	**21,7**	**310**	**370,3**	**1,5**
الصين	**1178,4**	**21.4**	**490**	**577,4**	**2,4**
بلدان ذات الدخل المتوسط في العالم الثالث	**1218,9**	**22.2**	**2397**	**2921,7**	**12,2**
مجموع العالم الثالث*	**4296,7**	**78.1**	**951**	**4088,6**	**17,1**
أوربا الشرقية، الأتحاد السوفيتي السابق	**392,3**	**7.1**	**2665**	**1045,5**	**4,4**

مجموع البلدان الفقيرة**	4689,0	85.2	1095	5133,77	21,5
بلدان الـ OCD**	812,2	14.7	22924	18618,9	77,9
مجموع البلدان الغنية	812,4	14.8	23090	18758,3	78,5
المجموع العالمي	5501,5	100.0	4343	23892,0	100,0

* عدا البلدان ذات الدخل المنخفض في الأتحاد السوفيتي السابق.

** مجموع كل العالم الثالث زائداً اوربا الشرقية والأتحاد السوفيتي السابق.

*** منظمة التعاون والتنمية الأقتصادية، بأستثناء أيسلندا، المكسيك وتركيا.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تشير نوريتا هرتس* مؤلفة كتاب "السيطرة الصامتة – الصادر في فبراير 2007، وقد ارتفع دخل افقر العائلات الأمريكية خلال السنوات العشر التي بدأت عام 1988 الى اقل من واحد في المائة، بينما قفز الى 15 في المئة لخمس اغنى الأغنياء، وفي مدينة نيويورك، يكسب فيه سنويا اغنى عشرين في المئة 152,350 دولار. اما اجور من هم في الحضيض فهي متدنية جدا، وعلى الرغم من انخفاض ارقام العمال العاطلين في تلك البلاد فأن 11 مليون من العمال الأمريكيين العاملين، وطفلا واحدا بين كل خمسة اطفال امريكيين هم في عداد الفقراء.

اعود الى التقرير الأول "برنامج الأمم المتحده الأنمائي"، ومأأشير له في حجم التفاوت وحجم النفقات الأستثمارية، في البلدان التي تطرق لها التقرير، فنجد ازدياد نفقات الأستثمار الأجنبي المباشر في مختلف دول العالم، زياده كبيره خلال العقد الأخير من القرن الماضي فقد زادت التدفقات من 44388 مليون دولار عام 1985 الى 266220 مليون دولار الى 126766 مليون دولار خلال الفتر نفسها، اي بنحو 12 ضعفا الى بلدان الفئة الثانية، ومن 980 مليون دولار الى 2449 مليون دولار الى بلدان الفئة الثالثة "ضعفين ونصف"، لو دققنا في هذه الأرقام لتبين ، ان نصيب الفرد من الأستثمار الأجنبي المباشر عام 1997 بلغ 261 دولارا في بلدان الفئة الأولى،

بينما كان اقل من 31 دولار في البلدان الفئة الثانية، واقل من 4 دولارات في بلدان الفئة الثالثة.

كما استطاع اغنى 225 شخص في العالم مضاعفة ثرواتهم خلال السنوات الأخيرة الماضية لتبلغ اكثر من الف مليار دولار "انظر الجدول رقم2-1" "ومنهم 11 شخص من البلدان العربية"، اي مايعادل الدخل السنوي لأفقر سكان العالم البالغ عددهم 2.5 مليار نسمة، وتزيد ثروة اغنى ثلاثة اشخاص في العالم الناتج المحلي الأجمالي، لجميع البلدان الأكثر فقرا البالغ عددها 48 بلدا والتي يبلغ سكانها 600 مليون نسمة، واضاف التقرير ان الدخل الفردي في 80 بلدا من بلدان النامية مايزال اقل مما كان عليه قبل عشر سنوات، كما ان معظم البلدان الأفريقية وبلدان الأتحاد السوفيتي السابق تشهد انخفاضا في مستوى الدخل الفردي... وحالة الأنقسام المتنامي بين الأغنياء والفقراء، ترك اعدادا متزايدة في البلدان تعيش فقراً مدقعاً، تعيش بأقل من دولار في اليوم... وازداد عدد الذين يعيشون في حالة فقر فعلي مايقارب 100 مليون انسان، بالوقت الذي ازداد فيه الدخل العالمي الأجمالي من الناحية الفعلية بمعدل 2,5 بالمئة سنويا. لاحظ جدول-24-. والسؤال كيف تجري معالجة هذا التفاوت الهائل في ظل العولمة؟!

المنظمه أو مجموعة بلدان	توزيع أغنى 225 شخص	الثروه (مليار دولار)	متوسط الثروه (مليار دولار)
منظمة التعاون الأقتصادي والتنمية	**143**	**637**	**4.5**
آسيا أمريكااللاتينية ومنطقة الكاريبي	**42**	**233**	**5.4**
البلدان العربية	**23**	**55**	**2.4**
شرق أوروبا ورابطة البلدان	**11**	**78**	**7.1**
المستقلة	**4**	**8**	**2.0**
افريقيا	**2**	**4**	**2.5**
المجموع	**225**	**1015**	**4.5**

المصدر:UNDP, Human Development Report, 1999

- في الصين ، حيث يشهد أقتصادها اكبر نسبة نمو عالمية ، فقد أعلن مسؤول رفيع عـن ان نحـو 20 مليون عامل مهاجر من المناطق الريفية ، فقدوا وظائفهم ، بسبب التباطؤ الاقتـصادي النـاجم عـن تأثيرات الازمة العالمية .

هذا رغـم ان الـرئيس الـصيني " ويـن جيابـاو" صرح ان بـلاده تبحـث في اتخـاذ أجـراءات جديدة لتعزيز نموهـا الاقتـصادي والحيلولـة دون تراجـع الاقتـصاد ، وفعـلاً أتخـذت اجـراءات في تشرين الثاني من عام 2008 ، خطة للتحفيز الاقتصادي قوامها 4 ترليونات يـوان " 586 مليـاردولار " لتنشيط القطاعات الاقتـصادية المختلفـة ، مـن أجـل دريء آثـار الازمـة ، إلا أنـه اشـار الى ان آثـار الخطة بدأت تظهر ... وذلك بعد أنخفاض النمو الاقتصادي في الربع الاخير من العام المـاضي الى 8, 6% مقارنة مع عام 2007.

- وفي الاقتصاديات الناشئة في امريكـا اللاتينيـة ، نالـت البرازيـل التـي تعـد القـوة الاقتـصادية الكبرى في القارة حصتها من الازمة المالية . هذا بالرغم ان البرازيل تمتلك سادس اكبر صـناعة للـسيارات في العالم ، إلا ان شركات كبرى لصناعة السيارات مثل مرسيدس فـوكس واغـن، منحـت عمالهـا اجـازات أجبارية ، مع احتمال الاستغناء عن اعداد كبيرة من العـمال في حـال عـدم أرتفـاع مبيعـات الـسيارات . وأدى الانخفاض الكبير في اسعار البترول ، الى زيادة المخاوف بشأن مستقبل بـرامج التنميـة الاجتماعيـة في كبرى البلدان المصدرة للنفط في المنطقة مثل الاكوادور وفنزويلا .

الى ذلك يخشى المحللون ان يفقـد 4, 2 مليـون شـخص في امريكـا اللاتينيـة وظـائفهم ، وقالـت غرينسيان* ، انه يتعين على حكومات المنطقة ان تقدم دعماً مالياً لأقتـصادها او تواجـه فقـدان الكثـير من المكاسب الاجتماعية الكثيرة التي حققتها خلال السنوات الاخيرة .

هذا وقد أشارت ربيكا غرينسبان رئيسة الفرع الاقليمي لبرنامج التنميـة التـابع للامـم المتحـدة انه من الممكن ان تؤدي الازمة الاقتصادية الحالية الى ارتفاع كبير في معدلات الفقر في امريكـا اللاتينيـة بنسبة تبلغ 51% هذا العام .

آثار الازمة المالية على البلدان النامية العربية

- هذا ولم تسلم الدول العربية من تداعيات الازمة المالية وخاصةً الدول الخليجية التي يرتبط اقتصادها بشكل مباشر مع الاقتصاد العالمي ، حيث يتوقع مسؤولو صندوق النقد الدولي ان يتباطئ النمو في دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2009 ليصل الى 6, 8% مقابل 3, 5% عام 2008 جراء انخفاض اسعار النفط الخام في خضم الازمة المالية العالمية .

- واصلت اسواق الاسهم العربية انخفاضها في 22 أكتوبر 2008 ، متأثرة بالانهيارات الحادة التي منيت بها اسواق المال العالمية ، خاصة في بداية الاسبوع ، ليسجل أعلى مستوى الخليجي سوق الاسهم السعودي يوماً ثانياً من التراجع الحاد خسر فيه المؤشر نحو 472 نقطة تمثل حوالي 30, 7% فيما أنخفض مؤشر سوق الامارات المالي بحوالي 5, 4% .

- أشارت وكالة الانباء السعودية " واس" ان من بين 125 شركة سجلت ست شركات فقط ارتفاعاً، فيما تراجعت 117 شركة وحافظت شركتان على اسعارهما يوم امس المصادف 21 اكتوبر 2008.

- كانت شركة دبي الاسلامية للتأمين وإعادة التأمين اكثر الشركات انخفاضاً في اسعار اسهمها بأغلاق 95, 1 درهم بتراجع نسبة 5, 19% ... تلاهما بيت التمويل الخليجي بأغلاق 90, 8 درهم بنسبة تراجع بلغت 8,14% ... فشركة شعاع كابيتال بأغلاق 94, 2 درهم بنسبة تراجع بلغت 8, 18% ؟!!.

- وعلى صعيد البورصة الكويتية ، أقفل مؤشر السوق على تراجع بلغ 8, 315 نقطة مع نهاية تداولات اليوم ، ليستقر عند مستوى 9, 36, 116 نقطة ، وبلغت كمية الاسهم المتداولة نحو 5, 220 مليون سهم بقيمة 4. 101 مليون دينار كويتي موزعة على 5972 صفقة نقدية . وتراجعت مؤشرات القطاعات الثمانية ، أذ سجل مؤشر قطاع الخدمات أدنى تراجع من بين القطاعات بـ 6. 678 نقطة تلاه قطاع الاستثمار بـ 8. 430 نقطة ثم قطاع البنوك يتراجع قدره 9. 315 نقطة .

- وفي عمان ، أصابت عدوى الازمة المالية العالمية " البورصة" بتراجع لليوم الثالث على التوالي حيث خسر السوق 146 نقطة اضافية كاسراً حاجز الـ 3700

نقطة وسط موجة بيعية قوية طغت على عمليات التداول في البورصة وبين الوسطاء ان السوق سيواصل نزف النقاط مالم تتماسك الاسواق الامريكية ، التي ما زالت تتأثر بالازمة المالية .

- تشير بعض الكتابات على ان تداعيات الازمة المالية خطيرة جداً وخصوصاً على الاقتصاديات الاكثر ضعفاً ، وبخاصةً اسواق المال والبنوك العربية ، فبمجرد حدوث الازمة شهدت البورصات العربية وعلى رأسها المصرية والسعودية تراجعاً . وأن البنوك الخليجية ستتأثر بشكل أساسي في الازمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة وأجتاحت دول العالم ، بأسره ، تلك التي تملك أستثمارات خارجية او التي تستعين ببنوك خارجية في عمليات تمويلها الداخلية ، خاصة في الامارات وقطر وعمان على حسب توسع القروض العقارية في هذه البلدان ... وأن مصير أستثمارات البنوك الخليجية في الصناديق السيادية في امريكا واوربا وانما معرضة للمخاطر مثلها مثل اي استثمار اجنبي في الولايات المتحدة الامريكية ومن الممكن ان تتعرض للأبادة الكاملة كما حدث مع استثمارات بنك ابوظبي الوطني مؤخراً . وأن اكثر البنوك تأثراً ستكون هي البنوك الاماراتية لأنها توسعت في القروض العقارية .. ولكن هناك بنوك محلية تأثرت من الازمة بسبب بعض استثمارتها الخارجية التي لم تعلن عنها . وان معظم البنوك العربية تضارب في البورصات العالمية بأموال المودعين .

كما يلاحظ تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الاكتفاء الذاتي الغذائي في البلدان العربية ، فالمعروف إن الطلب على الغذاء ينمو بمعدل 6% سنوياً في حين إن الانتاج لاتزيد نسبة نموه 3- 2% فقط ، ففي عام 2006 زاد العجز التجاري الزراعي فيها عن 27 مليار دولار ، كما زاد العجز التجاري الغذائي عن 20 مليار دولار، حسب التقرير الاقتصادي العربي لعام 2007 . كما ويلاحظ أنخفاض وتدني حجم التجارة البينية في هذه البلدان بحيث لاتتجاوز نسبة 3, 11% من أجمالي التجارة الخارجية بين هذه البلدان لعام 2006 ، البالغة " 6, 1032 " مليون دولار . "في حين يشار الى إن حجم التجارة البينية في الاتحاد الاوربي وصل الى 85% من أجمالي التجارة الاوربية ، وتفاقمت مشكلة البطالة في هذه البلدان لتصل الى 8, 17 مليون عاطل بنسبة 15% من مجموع القوى العاملة ، وتزايد الاعتماد على تأمين المواد

الغذائية على البلدان الرأسمالية المتقدمة ووفق شروط منظمة التجارة الدولية ،حيث تعتمد البلدان العربية على 70% من أحتياجاتها من القمح، و74% من السكر ،و62% من الزيوت ، بالوقت الذي "يزداد الاحتياط النفط العربي يوماً أثر يوم ، فقد أرتفع من 50 مليار برميل عام 1950، الى 120 مليار برميل عام 1960 ، ثم تضاعف الى 250 مليار عام 1970 وزاد الى 370 مليار عام 1980، والى 650 مليار برميل عام 1990 ، ثم بلغ 700 مليار عام 1993، الى أكثر من 800 مليار برميل عام 2007*". في حين يشار الى أن الاحتياط السعودي بمفرده يصل الى نحو 277 مليار برميل ليساوي بذلك أكثر من ثلاثة أمثال الاحتياط النفطي لدى الولايات المتحدة والمكسيك مجتمعين ، وأكثر من أربعة أمثال أحياطي فنزويلا ، أحد أهم البلدان المصدرة للنفط بالنسبة للولايات المتحدة وأيضاً أكثر من أربعة أمثال الاحتياط النفطي لروسيا ودول أوربا الشرقية معاً . "في حين يحتوي العراق على 115 مليار برميل النفط الاحتياطي المؤكد عام 2006 ، وهو يمثل 10% من الاحتياط النفط العالمي المقدر بـ 8, 1160 مليار برميل ، ويتوقع الخبراء أن يحتوي العراق على أضعاف هذه الكمية المؤكدة لأنه لم يجري تقويم للحقول النفطية العراقية منذ أن تم التأميم الصناعة النفطية عام 1972 . وقد قدرت إدارة معلومات الطاقة الامريكية أن تصل الاحتياطات النفطية غير المؤكدة في العراق الى 400 مليار برميل، إذ إن حقل "القرنة الغربي" وحده يحتوي على 100 مليار برميل غير المؤكد**" .

وفي هذا السياق أشير الى أن العديد من المصادر تؤكد بأن كمية المخزون الاستراتيجي من النفط في الولايات المتحدة الامريكية عام 2006 تصل الى 800 مليون برميل ، الامر الذي يؤكد على الاهمية الستراتيجية الفائقة على النفط في البلدان العربية . وكما يقول د. مهران "فإن العالم سيواجه أزمة طاقة يرتقب بروزها خلال 20 -30 سنة القادمة وهذه الحقيقة تشغل بال قادة الدول النظام الرأسمالي ومهندسي ستراتيجية الشركات النفطية العملاقة منذ العقد الماضي".

وباطبع فأن الاسباب والنتائج السياسية والمجتمعية بالرغم من الامكانيات الهائلة النفطية وغيرها لكننا نرى أن العامل الاقتصادي المرتبط والمتجدد في أستمرار وتعمق التبعية بكل أشكالها فقد أثرت الازمة المالية الحالية سلباً على أقتصاديات

البلدان العربية عموماً والخليجية بشكل خاص كما أشير لها ، والمؤشرات حول هذه المسألة كثيرة .

اما تأثيرالازمة على العراق" رغم تصريحات بعض المسؤولين ، بأن الاقتصاد العراقي يبقى بمنأى من آثارها ،مبررين ذلك بأن حجم التعاملات العالمية في السوق العراقية لاتكاد تذكر" والعراق ليس بمعزل عما يجري للاقتصاديات العالمية التي تأثرت بألازمة ، خصوصاً ان الاقتصاد العراقي بالأساس أقتصاد ريعي وتابع بالمفاهيم الاقتصادية حيث يعتمد كلياً على عوائد النفط التي تشكل المصدر الاساسي لتمويل موازنة الدولة بما يقرب من حوالي 90% وان اي تأثير باسعار النفط " الارتفاع او الانخفاض " ستنعكس على هذه الايرادات ونتيجة للازمة تراجع حجم الانتاج العالمي وأنخفض الطلب على النفط مما أدى الى أنخفاض أسعار النفط 147$ للبرميل الواحد الى 50 $ او اكثر قليلاً للبرميل الواحد عام 2009 . وأمام هذا التراجع عدلت الميزانية مرتين لعام 2009 لتبلغ 79 مليار دولار الامر الذي دفع وزير المالية بالتصريح ومن خلال الاعلام بأن هناك عجزاً مقداره 25 مليار دولار . هذا بالاضافة الى ان أستيرادات الدولة تعتمد على ما يرد الدولة من دخل نفطي ، والازمة المالية تحولت الى ازمة اقتصادية اي انها امتدت الى التجارة والى قضايا التضخم من خلال استيراد الكثير من الحاجيات من السوق العالمية ، وكل ماينعكس على الاسواق العالمية ينعكس على الاسواق العراقية ، وكذلك تتقلص فرص العمل وتتوسع دائرة العاطلين عن العمل .

الباب الثاني

الخصخصة - بعض التجارب التاريخية

الفصل الأول

نماذج في الخصخصة من بلدان مختلفة

الخصخصة : بعض التجارب التاريخية

يتفق جميع الباحثين والكتاب الاقتصاديين على ان العالم يشهد عهداً جديداً من التطورات وبخاصةً في الاوضاع الاقتصادية ، وأنعكاساتها على الحياة اليومية للناس ، وتأثيرها على الخدمات وتنمية الموارد ، وتوفير مستلزمات الحفاظ على تنمية الموارد البشرية والطبيعية ، والحفاظ على البيئة وحياة الانسان وبخاصة في البلدان النامية .

وان النظم مهما اختلفت في واقع الامر ، فأنها تعبر عن علاقات بين قوى فاعلة " القوى المنتجة" وعلاقاتها وتقنيات معينة سائدة بالاضافة الى مجموعة من القضايا والمشاكل التي يستوجب معالجتها ومواجهتها من قبل النظم المختلفة لغرض إيجاد الحلول لها، من ثنايا رؤية المتغيرات الجوهرية التي تشكل تعديلاً او تغيراً في نمط التوجه السائد . ومن المنظور الاقتصادي ، بات من الملاحظ ان هناك تناقض مكون رأس المال على مستوى عالمي وبروز تكرار الازمات الاقتصادية في البلدان المتقدمة صناعياً وفي نمط الانتاج الراسمالي العالمي بشكل الذي يهدد النمو الاقتصادي الدولي، وأثربدوره بشكل كبير على برامج التنمية ، فضلاً عما ، تقوم به المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالاضافة الى منظمة التجارة العالمية ، التي تتعلق بالقوانين والأجراءات التي تصدرها تجاه البلدان النامية ، وبخاصةً شروطها "سياسة التكيف والتثبيت الاقتصادي" ، وتحرير التجارة العالمية من كل قيد لصالح البلدان الراسمالية المتقدمة وعلى حساب البلدان النامية ، وذلك لأنعدام القدرة على المنافسة العالمية ، وهكذا عملت هذه الدوائر ، تحت شعار " الاصلاحات الاقتصادية!" التي عمقت التباين كما رأينا ووسعت الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة، وفي تفاقم الازمات التنموية في البلدان النامية، نتيجة لضآلة اسهامات هذه المنظمات الدولية في تمويلها ، مالم تخضع لشروط " الصندوق والبنك الدوليين" ، والى تقلص المساعدات الخارجية الموجهة الى الدول للاخذة في النمو ، من جراء انتفاء الدوافع السياسية التي حكمت من قبل " برامج المعونات الخارجية" أبان الصراع بين الاتحاد

السوفيتي " السابق " والنظام الراسمالي العالمي ،في هذا السياق ، تأتي معالجتنا لهـذا الكتـاب ، في إطـار ومنهجية تاريخية وأمبريقية*، الذي يكشف الشروط والمستلزمات لتطور الظـاهرة وتعاقبهـا التـاريخي ومراقبة " التجارب " بشكل محدد وأنتاج حقائق علمية، والتي تعنـي بتحليـل هـذه التجـارب للبلـدان الآخذة بوصفة الخصخصة ، كأطار جديد للتنمية في البلدان الناميـة، وفـق وصـفات هـذه المـنظمات لا وفق تصورات محليـة او وطنيـة ، او وفقـاً لدراسـة موضـوعية ، في اطـار متغـير مـستقل ، هـو الوضـع الاقتصادي ، والذي منه تنبثق عملية الاصلاح الاقتصادي وما يستلزمه من اصـلاح اداري وفنـي وتقـديم الحلول للمشكلات التي تعترض طريق التطور .

أن الاخذ بعملية التحول من الاعتماد عـلى قطـاع الدولـة الى الخصخـصة Privatization ، التـي تصاعدت في الثمانينات من القرن الماضي ، والانتقادات الشديدة تجاه القطاع العـام وبخاصـة في بدايـة السبعينات ، لأسـباب عديـدة مختلفـة ، تبعـاً لأخـتلاف مـستويات التطـور والتخلـف للبلـدان الآخـذة بالخصخصة ، وبقدر ما يتعلق الامر بالبلدان النامية ، رغم التباينـات المطروحـة عـلى مـستوى اقتـصاد كل دولة ، فأن هناك مبررات عديدة منها أنخفاض كفاءة معظم الوحدات الانتاجية في القطـاع العـام وتكبدها خسائر مالية متكررة ، والعجز في الموازنة العامة ، او لأسباب تتعلق بكونه مـستمد مـن فكـر وتطبيق أشتراكي ، والتجارب غير الناجحة له ، والسبب الآخر ، هو المتغيرات التي حصلت عـلى الـساحة الدولية ، بالاعتماد على القطـاع الخـاص وآليـات الـسوق بفعـل صـعود الليبراليـة الجديـدة في البلـدان الراسمالية المتقدمة ووصول الليبرالين المتطرفين الى الحكم في بريطانيـا والولايـات المتحـدة الامريكيـة في نهايـة الـسبعينات والثمانينـات وأنهيـار الاتحـاد الـسوفيتي ودول أوربـا الـشرقية الاشـتراكية في نهايـة الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي ، والعجز المزمن في الموازنة العامـة ،وميـزان المـدفوعات وتخفـيض أو إيقـاف الـدعم المقـدم لـبعض المؤسـسات العامـة ، والى التخفيـف مـن حجـم المديونيـة الداخلية والخارجية ... والى اخره من الاسباب .

هكذا أذن ظهورت فلسفة أقتصادية جديدة ونماذج اقتصادية حديثة ، مبنية عـلى أساس احداث تغيرات بنيوية على هياكل الملكية في المؤسـسات العامـة ، وتلـك الفلـسفة الاقتصادية مبنية " كـما ذكرنـا" عـلى التطـور الـذي حـصل في الفكـر الاقتـصادي العـالمي وتجـارب الـدول المتقدمـة .والاخـذ بهـا دون التعمـق في الاسـباب الحقيقيـة لفـشل

تجارب القطاع العام او قطاع الدولة بل أخذ الوصفات الاقتصادية لليبرالية الجديدة دون تمحيص . وينطبق هذا المنطق على الدول النامية.

ويسلط الكتاب الضوء على بعض التجارب ، الآخذة في الخصخصة وقد أختير تجارب بلدان من أمريكا اللاتينية ، التجربة الفنزويلية " تجربة جديدة" وتجربة المكسيك " تجربة قديمة " ومن البلدان الافريقية أختيرت أثيوبيا – حكم القوي على الضعيف – وأنغولا" تجربة جديدة" ومن البلدان العربية مصر بالاضافة الى تجربة الجزائر. البلدان المختارة جميعها ، نظام الحكم فيها جمهوري ، وتمارس آليات الديمقراطية كالأنتخابات للوصول الى الحكم ... تعتمد على النفط كمصدر للتنمية بالاضافة الى المصادر الاخرى ،عدى أثيوبيا ، كما تتعايش فيها أكثر من قومية وديانة . وبعضها خاضت حروب أهلية . او تحررية من أجل الاستقلال السياسي ... وتعاني من مشاكل داخلية . وتقديم هذه النماذج ، كمقاربات للحالة العراقية ، لغرض الوصول الى مقاربات علمية ، تدفع البحث بأتجاه رؤية علمية حول الخصخصة وواقعهما وأسبابها ومخاطرها ، وهل تدفع في طريق النمو أم أنها تساهم في عرقلته ووضع البلد بكل اقتصادياتها ، كتابع وسوق للبلدان الراسمالية المتقدمة . وهذا هدف الكتاب ، ومن ثم تقديم المقاربات بما هو مشترك ومختلف من هذه التجارب ، وتقديم الملاحظات للمشكلات التي طرحتها " الخصخصة " وتطبيقاتها ، على ضوء هذه التجارب ، وما يمكن ان تكون ، الغاية والاهتمام بموضوع الخصخصة وتأثيرتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، على المجتمع والاقتصاد العراقي .

أولاً – الموقع الجغرافي

تقع فنزويلا* في ساحل البحر الكاريبي شمال امريكا الجنوبية وتبلغ مساحتها 912 ألف كم مربع ، ويبلغ طول سواحلها 2800 كم وطول حدودها قرابة 5000 كم مع البرازيل جنوباً وكمبوديا غرباً وغويانا شرقاً . وأهم مواردها الطبيعية هي النفط والغاز الطبيعي ، الحديد ، الذهب ، البوكسيت وتوجد فيها قاعدة صناعية متقدمة الى حدما من البتروكيمياويات وبدرجة اقل من الحديد والصلب والمنسوجات والمنتجات الجلدية والورق والحاويات ، ومن أهم الحاصلات الزراعية البن ، والارز

والفوكه والسكر فضلاً عن ثروات حيوانية كبيرة ومصايد للاسماك كما تتكاثر فيها المساقط المائيـة التـي يمكن أستخدامها في توليد الكهرباء .

ولكـن تعـاني الدولـة مـن مخـاطر الطبيعـة مثـل الفيـضانات والانهيـارات الطينيـة والـصخرية والجفاف الدوري الذي يضرب بعض المناطق .

يبلغ تعـداد سـكان فنـزويلا 7, 25 مليـون نـسمة " حـسب تقـديرات 2006" ، ومعـدل النمـو السكاني 38, 1% ومتوسط العمر المتوقع 5, 74 عام ويشكل الاطفال اقل من 14 عاماً ، نسبة 30% مـن السكان ، وتقدر قوة العمل بقرابة 13 مليوناً ، حيث يعمل حوالي الثلثـين في الخـدمات والثلـث البـاقي في الصناعة والزراعة . وتتوزع الاصول العرقية للسكان بين اوربيين وأفارقة وسكان محلين وعـرب . وقـد دشنت قدمي " كريستوفر كولومبس " على ارض ما عرفـت بعـد ذلـك بفنـزويلا في رحلتـه الثالثـة الى " العالم الجديد " في اول أغسطس عام 1498 ، ليكون بذلك أول أوربي تطأ قـدماه ارض القـارة الامريكيـة الجنوبية نفسها وليس جزرها** .

وقد عانت فنزويلا قبل غيرها من بلدان امريكـا اللاتينيـة ومثيلاتهـا مـن البلـدان الناميـة مـن القهر الاستعماري والتبعية ، وأيضاً من النخب المحلية الناشئة على ارض القارة من أصول اوربيـة حيـث طمحت الاخيرة" في سياق وشروط تاريخية محددة – الى الاستقلال عن البلـد الام ، دون أن يعنـي هـذا بالضرورة احداث تغيرات اجتماعية جذرية ، حتى يمكن القول ، بأن خطوط الانقسام الطبقي كـان لهـا بعد عرقي واضح جداً سواء قبل الاستقلال ام بعده ، وعرفـت فنـزويلا العديـد مـن المـشاكل والازمـات الاقتصادية ، كما يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي في الظاهر الـذي كـان يفـصل إيـرادات النفط في 1975 – 1979 ، أثر الفورة النفطيـة حيـث أنهـا زادت بنـسبة 54% . ولكـن أنتـاب الاقتـصاد أنتكاسات عديدة ، ومعضلات حقيقية يصعب اصلاحها او تغيرهـا ، خاصـةً مـع أتـساع فجـوة الـدخول وأستـشراء الفقـر في بلـد غنـي بـالثروات الطبيعيـة ، ولكـن المنهوبـة بواسـطة الاحتكـارات الامريكيـة والاوربية .

ثانياً– الاشكالات الاقتصادية والاجتماعية :

تشير المصادر الى أن ثلثـي الـشعب الفنـزويلي ، كـان يعـيش تحـت خـط الفقـر ، بـالرغم مـــما يزخـــر البلـــد بـــالثروات النفطيـــة والمعدنيـــة ، وهـــو مـــا يعنـــي ، ان الملايـــين مـــن

الفنزوليين ، يعانون الجوع والامية والبطالة ، وأنعدام المساواة ، وان الازمة الاقتصادية التـي عـصفت في البلاد ، منذ اواسط الثمانينات ، بسبب أنخفاض أسعار الـنفط وارتفـاع الفائـدة ، في بلـد يعتمـد أساسـاً على تصدير النفط والاقتراض من الخارج ، وقد فاقم الازمة أستشراء " الفساد " وهيمنة طغمـة حاكمـة مرتبطة بالشركات متعدية الجنسية ، تتعامل مع وطنها " كبقرة حلـوب " لا تعنيهـا المـصالح الوطنيـة ، كل ما يعنيها كيفية الحصول عـلى الاربـاح وتحويلهـا لحـساباتها المـصرفية في الخـارج سـواء عـبر نهـب القطاع العام او القطاع الخاص ، خلال عقود ، في ظل تـداول الـسلطة في الـبلاد ، بـشكل " ديمقراطـي " تماماً ما بين حزبين كبيرين مسيطرين أحدهما أشتراكي – ديمقراطي، والثاني مـسيحي محـافظ ، ولا يـؤثر على النخبـة الحاكمـة ، بـشكلها المحـلي والاجنبـي ، أي الحـزبين ، يـستلم الحكـم .. كـم لـوحظ تـورط المسؤولين الحكوميين بقضايا الفساد المالي والاداري ، وتهريب المال العام للخارج ، لا تقـف عـن حـدود خسائر الخزانة العامة لتلك الاموال ، او يترتب عليها فوارق اجتماعيـة او في خلـق شرائـح طفيليـة ، ولا يهمهـما ذلـك ، كـما ذكرنـا ، ان الامـر يتعـدى هـروب رؤوس الامـوال الوطنيـة للخـارج ، وغـسيلها في أستثمارات قانونية في البلدان الحاضنة لتلك الاموال ، والتي تؤدي الى أضعاف وضعـضعة قيمـة العملـة الوطنية " قيمة البوليفار " الفنزويلي والدفع بـه نحـو الانهيـار .وكانـت حـصيلة ذلـك ارتفـاع معـدلات الديون الخارجية والداخليـة ، حيـث قـدر حجـم الـدين الخـارجي بــ "2, 27 مليـار دولار " أمـا الـدين الداخلي فبلغ " 3, 15 مليـار دولار " اي بحـدود " 43 مليـار دولار " حـسب بيانـات عـام 2005 " هـذا بالاضافة الى تكلفة الدين العام السنوي التي تبلغ بضعة مليارات من الدولارات كأقساط وفوئد .

ويبدو ان تفاقم المديونية وعجز الحكومات في البلدان النامية عن حلهـا مـع بدايـة الثمانينـات من القرن الماضي ، دفعت صندوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي لأسـتثمارها، بـأعتماد سياسـة تقـديم القروض السهلة وبكميات هائلة الى هذه البلدان ومنها فنزويلا وتوظيفها لحل الازمة في هذه البلدان ، وجعلها عنصر اساسي لاستراتيجية التكيف" التي سبق الاشارة لها" حتى أصبحت هذه المديونيـة أنتقامـاً على هذه الدول وتفجرت عن أزمة عميقة أخرى أمام آليات أدماج هذه البلدان في الاقتصاد الرأسـمالي المتطور أثر المصادر الفكرية التي صاغتها ليبرالية التكيف .

كما يلاحظ ان "الصندوق " وقف متفرجاً ، أمام استفحال العجز في مدفوعات البلدان النامية اثر التدهور الكبير الذي طرأ على معدلات التبادل التجاري وبالذات في البلاد المصدرة للمواد الزراعية والتعدينية.. وفرض برامج صارمة للتصحيح الاقتصادي على هذه البلدان .

ففي عام 1988* خضعت فنزويلا الى برامج التصحيح الهيكلي الذي رسمه صندوق النقد الدولي، وبدأت الحكومة تعتمد السياسة الاقتصادية الجديدة وأن السوق هو الحل ، وتراجعت التخفيضات في الانفاق العام وجرى تحوير الاسعار وتخفيف القيود على عمل الشركات متعدية الجنسية ، التي كانت نتائجها واضحة بالنسبة لفنزويلا ، حيث الارتفاعات في معدلات البطالة والتضخم وارتفاع مستويات المعيشة ، التي أدت الى أعاقة النمو الاقتصادي ، مما أدى الى ازمة أصابت القطاع المصرفي في البلاد وأدت الى أنهيار العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم ، حسب المصادر الى 71% عام 1994 . ولأنقاذ البلاد من كارثة اقتصادية ، جرى سحب قروض من صندوق النقد الدولي بقيمة "400" مليون دولار عام 1995 وبشروط مجحفة وتعجيزية جديدة ، نحو المزيد من الخصخصة ، وفي هذه المرة ، أزداد الاستثمار الاجنبي ، وترافق ذلك مع ارتفاع اسعار النفط ... وأضطرت الحكومة في عام 1989 – وعلى العكس تماماً من الوعود التي قطعتها على نفسها في الحملة الانتخابية الرئاسية – الى قبول تطبيق برامج التكيف الهيكلي برعاية " الصندوق والبنك الدوليين" على أمل الحصول ، على الائتمانات الكفيلة بأستعادة الاستقرار المالي الى حين عودة الريع النفطي الى سابق عهده ، ومقابل ذلك التزمت الحكومة بتطبيق الوصفة المعهودة للمنظمتين الدوليتين ، فقامت بأجراء خفض كبير على اعتمادات الرعاية الاجتماعية، " وحررت " اسعار العديد من السلع الضرورية ، فأرتفعت اسعار الوقود بنسبة 100% والنقل العام 30% ، وهو ما زاد من صعوبة حياة الاغلبية الساحقة من الفقراء ، فأنفجر السخط الشعبي في صور الاحتجاجات التي اندلعت في العاصمة كاراكاس يوم 27 فبراير 1989 ، وهو الاعنف من نوعه في تاريخ فنزويلا الحديث ... وضد الاطلاقية والتلميع الدعائي ، الذي حظيت بهما نظريات السوق الحرة آنذاك . وهو الاحتجاج الذي تداعت آثاره القارة بأكملها**.

ثالثاً – كيف جرت عملية النهوض بالنمو الاقتصادي؟

في غضون سنوات قليلة أصبح هوغو تشافيز رئيساً لحكومة فنزويلا من خلال الانتخابات التي جرت عام 1998 " وكانت مفارقة ، حيث كان صندوق الاقتراع هو الطريق الناجح للأنقلاب السابق***، كي يصل هذه المرة مستنداً على قاعدة مدنية وعسكرية واسعة . وليضع نهاية لحكم الفساد في فنزويلا .

وهكذا جاءت الثورة البوليفارية في فنزويلا ، ثورة ضد برامج التصحيح الاقتصادي الذي فرضته المنظمات الدولية كـ"صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " ، وضد خصخصة القطاع العام وبيعه للأجانب بأبخس الاثمان ، وضد توغل الشركات متعدية الجنسية ، وضد تحرير السوق والتجارة الحرة ، وضد تهميش الفقراء أقتصادياً وسحق الطبقة الوسطى ، بالاضافة الى سن الدستور، ونجاح الدستور الجديد في الاستفتاء العام بنسبة 72% ، وتغير أسم البلاد ، وتم التأكيد على تأسيس جمهورية وبناء مجتمع تشاركي فاعل، ومتعدد السلالات والثقافات في دولة عادلة ولا- مركزية عادلة ، ترسخ قيم الحرية والاستقلال والسلام والتضامن ، موحدة الارض والتعايش وسيادة القانون ... وتدعم وحدة امريكا اللاتينية ، وتؤكد السيادة للأمة والمشاركة الشعبية ، وأنشاء سلطة المواطنية والسلطة الانتخابية الى جانب السلطات الثلاث المعروفة ... كانت الادارة الامريكية والشركات المتعدية الجنسية والنخب المحلية ،غير راضية لما يحصل في فنزويلا ، وهي تملك النفوذ داخل شركة النفط الوطنية الحكومية " المنهوبة على مدى عقود " لذلك عملوا على أحداث فوضى وأضطرابات واضرابات ، غايتها قطع النفط على كل قطاعات الاقتصاد وكانت حرب من أجل افلاس الدولة " وحسب تقرير المكتب الاستشاري الاقتصادي التابع للجمعية الوطنية الفنزويلية " مجلس النواب " قدرت خسائر النفط الاولية وحدها بحوالي 7, 3 مليار دولار ، وقدرت خسائر القطاع غير النفطي على المدى القصير بحوالي 19, 1 مليار دولار كانت مستحقة على دينها العام الخارجي ، وأدى ذلك الى انخفاض العملة الوطنية البوليفار مقابل الدولار في عام 2003 ، بحيث اصبح "يساوي 2000 بوليفار للدولار الواحد"* وانخفضت احتياطيات النقد الاجنبي حوالي 900 مليون دولار فقط خلال ثلاث اسابيع مع هروب راس المال المحلي للخارج ، ولم تكف القوى المضادة للحكم

في فنزويلا ، بل اقدمت على انقلاب ضد رئيس منتخب " تشافيز في 11 -4 -2002**. وسرعان ما أعيد للحكم بعد أن نزلت الجماهير الى الشارع وتحركت .

ولكي لا نخوض في التفاصيل ، فأن أستطلاعات للرأي العام ، أشارت الى التحول الكبير نحو العدل الاجتماعي ، فقد اشارت " دانا اناليسيس " كبرى منظمات الاستطلاع ، في عام 2006 ، بأن الدخل الحقيقي لشريحة أغنى 5% من السكان ، فقد أنخفض بنسبة 28% منذ مجئ تشافيز الى السلطة ، اما الشريحة الافقرالتي تشكل 60% من السكان ، فقد زاد دخلها الحقيقي بنسبة 28% ، كما قالت أيضاً ان أنماط التصويت أصبحت تعكس هذه الحقيقة ، حيث ان 75% من الفقراء يؤيدون تشافيز ، أما نسبة من يؤيده من الاغنياء فلا تتجاوز 25% .

ونجح تشافيس في معركته الاقتصادية بفرض القرار المحلي حيث انه ورث اقتصاداً يعاني من الفقر والبؤس وأنعدام المساواة ، وتمكن في فترة قصيرة نسبياً من تحسين ظروف المعيشة " كما جرى الحديث عنها " من خلال سياسات الاصلاح الزراعي وتسهيل الاقراض للمؤسسات الصغيرة والقيام بمشاريع ضخمة لتوسيع وتحسين التعليم الحكومي والصحة العامة وتوزيع الغذاء على الفقراء ، وعلى أستراتيجية تهدف الى تحسين مستوى المعيشة مع محاولة عدم تخويف المستثمرين في القطاع الخاص ، وجعل الاقتصاد في خدمة الشعب ، بدلا من جعل الشعب في خدمة الاقتصاد ، كما قام تشافيس بأجراءات ضد أداريين وفنيين وغيرهم من المناوئين للحكومه في شركة النفط الفنزويلية ، وتعدلت معدلات الانخفاض في انتاج الشركة ، وارتفع من 4, 2 مليون برميل يومياً الى 3 ملاين برميل باليوم ، وهناك تقديرات الى إن الارتفاع سيصل الى 6, 3 مليون برميل يومياً... كما قامت الحكومة بفرض قيوداً مشددة على التداول بالدولار ... وفرض حد 2000 دولار لمرة واحدة في السنة للفنزوليين الراغبين بالسفر للخارج وقيود على تحويل العملة ومنع تسرب رؤوس الاموال المحلية للخارج.

وتغيرت تقاليد القرار الاقتصادي، حيث أنتقلت عملياً لأيدي تحالف الفقراء والطبقة الوسطى والتجار والمستثمرين المحليين غير المرتبطين بالخارج ، وأزدادت احتياطيات البلاد من العملة الاجنبية بمقدار تسعة مليار دولار مع نهاية عام 2003

وأصبحت نسبة نمو الاقتصاد 3, 17 % عام 2004 ، ونما قطاع البناء 1, 32%، وقطاع المؤسسات المالية والتأمين 6, 26 % ، والنقل والتخزين 4, 26% والتجارة وخدمات الصيانة 5, 25% ، والتصنيع 4, 25% ، والتعدين 8, 11% ، والاتصالات 2, 10% ، والكهرباء والماء 9, 6% ، وتحقق هذه الارقام النجاحات التي أدت الى تحسين نوعية الحياة ، بسبب تبني قضايا الناس مثل برامج محو الامية ، والتعليم والصحة ، وتأمين الوظائف والتزام الدولة بتأمين الحد الادنى من الدخل والغذاء ، بعد أن بدأت الحكومة ، بتوجيه جزء متزايد من عائداتها النفطية والضريبية للانفاق الاجتماعي . وتعد هذه المنجزات والبرامج ضربة لتوجهات برامج التصحيح التي تدعو لها الليبرالية الجديدة ومؤسساتها المالية .

وتعتبر فنزويلا الدولة الوحيدة التي تمردت على سياسة صندوق النقد الدولي ورفضت الخضوع لشروطه ولشروط الادارة الامريكية واقدمت على انتهاج سياسات وطنية وتقدمية افلحت في تحقيق انجازات كبيرة على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية اكدت فيها قدرة نظامها على التفرد في شق الطريق نحوالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والصمود بوجه تحديات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المدعومة من اتفاق " واشنطن" واتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية الاقتصاد الوطني من عبث الراس المال الاحتكاري .

المبحث الأول

التجربة المكسيكية

أن الدوافع الى دراسة تجربة المكسيك التي يتناولها الكتاب ، كونها من التجارب المبكرة والاطول من حيث فترتها النسبية ، وأيضاً كونها بلد نفطي وأخيراً كون البلد يحظى بالدعم والمساعدات الامريكية ، كونه عضواً في تكتل " نافتا " الذي يضم بالاضافة لها كل من كندا والولايات المتحدة الامريكية ، وأول دولة توقفت عن دفع اعباء ديونها عام 1982 .

حيث تمتد المرحلة الاولى من عام 1982 – 1993 ، إذ شرعت المكسيك عام 1982 ببرامج التكيف الهيكلي في ظروف اقتصادية كارثية تمثلت بأعلانها في نفس العام عدم قدرتها على التسديد لخدمة الدين الخارجي ووصل التضخم الى 100% وأنسحاب البنك المركزي المكسيكي من سوق العملات الاجنبية مرتين وتسارع هروب رؤوس الاموال الاجنبية*، مما أرغم المنظمات المالية الدولية – الصندوق والبنك الدوليين وشروطهما على اعتماد التكيف الهيكلي كعلاج لأزمتها وتم بموجبه أعادة جدولة الديون الخارجية وتقديم موارد اضافية جديدة وتخفيض اولي كبير لقيمة العملة المحلية " بيزو" ، غير ان هذا الاجراء ، لم يعمر طويلاً ، سرعان ما ظهرت الازمة بعنف عام 1985 .

ولم يقتصر تأثير برامج التثبيت الهيكلي "على أضعاف الأستقلال النسبي ، وأنما أمتد التأثير، لوضع البلاد في حالة تبعية مما أنعكس على الاوضاع الاجتماعية ، بسبب أن هذه البرامج ذات طبيعة أنكماشية ، كونها تصاغ بدقة من أجل القضاء على فائض الطلب المحلي " وأجراءات أخرى تتعلق بالسياسة النقدية والمالية التي تنطوي عليها " خفض الانفاق العام الجاري والاستثماري ، وكبح الاستثمار الخاص المحلي من خلال زيادة سعر الفائدة والسقوف الائتمانية وزيادة اسعار الطاقة والمواد الخام**..." وهذه السياسة أدت الى ضعف المركز المالي للمكسيك ، وانهيار دخل القطاع العام وانخفاض حصيلة الصادرات بمقدار 6% من الناتج المحلي الاجمالي ، وهو الامر الذي دفع الحكومة اواسط عام 1986 الى أعتماد برنامج جديد مع الصندوق " نص على الانفتاح التجاري " وهي الخطوات التي يتبعها الصندوق والبنك الدوليين –

بعد أن بلغ الطعم " لتتقلص عدد السلع التي يحتاج الى أستيرادها الى حد الربع مـما كانـت عليـه عـام 1985 ، وتم خفض الحد الاقـصى للرسـوم الجمركيـة عـلى مراحـل ليـصل الى 20% عـام 1987 ، وقبلهـا أنضمت المكسيك الى أتفاقية الغات 1986 ، وخصخصت مشروعات ومؤسسات القطـاع العـام وقلـصت من دور الدولة في هذه القطاعات من 1100 عام 1982 الى 350 نهاية شهر آذار مـن عـام 1990 ، وقـد تغير هيكل توزيع الثروة الوطنية من خـلال الخصخـصة Privatization التـي لايتهـاون فيهـا الـصندوق والبنك الدوليين ، مما يعني نقل ملكية القطاع العام والمـشروعات الحكوميـة الى المـستثمرين الاجانـب والقطاع الخاص المحلي ، نظراً " للعلاقة بين ملكية الثروة والدخل وبالتالي تغير في موازين توزيع الـدخل المحلي للبلد لصالح الخارج " الاجانب والداخل "القطـاع الخـاص المحـلي" والمـواطنين مـن ناحيـة وبـين الطبقات والشرائح الاجتماعية من ناحية اخرى.

وطبقت برامج اصلاح ضريبي كبير عام 1987 ، ثم الغت القيود المفروضة على اسـعار الفائـدة عام 1989 ، وعززت من عمليات السوق المفتوحة ، وسمحت للأجانب بالتملك 100% مـن رأس مـال المشاريع التي تصل قيمتها الى 100 مليون دولار، وبالمقابل الغت القوانين المقيـدة للنـشاط الاقتـصادي وهذه الخطوات ادت الى تدهور ملحوظ في أداء جهاز الاسعار، حيث تصاعد معدل التضخم مـن أقـل من 65% في كـانون الاول 1985 الى 160% في كـانون الاول 1987 ، وارتفعـت اسـعار الفائـدة الاسـمية ارتفاعاً كبيراً وانهارت سوق الاوراق المالية في تـشرين الاول مـن نفـس العـام ، وهـروب رؤوس الامـوال بأتجاه الخارج " كما ذكرنا" .

وعندما وجدت السلطات المكسيكية نفسها في موقف حرج ، أتخذت اجراءات وقائيـة تخـالف توصيات صندوق النقد الدولي ، تمثلت بسحب الدعم لسعر الـصرف المـرن للعملـة المحليـة ، مـما ادى الى انخفاض حـاد لقيمتهـا وفـرض تجميـد قـسري للأجـور واسـعار طائفـة كبـيرة مـن الـسلع والخدمات وسعر الـصرف ، فـأدى ذلـك الى تخفـيض التـضخم الى 52% بنهايـة عـام 1988 ، ونمـو ضعيف في ناتج المحلي الاجمالي بلغ 1% وعجز 7 مليـارات دولار لـنفس العـام ، وفي عـام 1989 – 1992 ، جرت عملية تثبيت الاجور أرضاءً لتوجهات الصندوق وتخفيض لقيمـة العملـة الوطنيـة " بيزو " _ بمعـدل سـنوي 15% وبعـدها تـم تعـديل النـسبة لتـصبح 80, 0% دولار عـن كـل دولار

امريكي " بمعدل 10% سنوياً" وغيرها من الاجراءات كلذلك لكي يوفر، صندوق النقد "الدولي" للحكومة أئتمانات تبلغ 6, 3 مليار دولار وأضيفت لها لاحقاً 600 مليون دولار ، كما تم ألغاء 6, 2 مليار دولار من ديون المكسيك المستحقة ،هذا من جانب كما قام البنك الدولي بتوفير أئتمانات تبلغ ملياري دولار سنوياً للسنوات اللاحقة ، بداً من عام 1990 ، وبالرغم من كل الاجراءات والالتزام الشديد من قبل الحكومة المكسيكية بشروط الصندوق ، فأن النتائج لاتتناسب من التقديرات المتفائلة جداً من قبل الحكومة ، بل بالعكس ، أدت الازمة المالية في نهاية 1994 – وأوائل 1995 ،الى أضافات جديدة لمشاكل عدم الاستقرار المالي ... يقول لستر ثورو*" كانت المكسيك هي الحلقة الضعيفة في النظام المالي العالمي " لكنها واحدة من آخريات " ، فقد نشرت مجلة فور تشون Fortune " قائمة بسبعة بلدان اخرى " الفلبين ، أندنوسيا ، البرازيل ، ماليزيا ، تايلند ، الارجنتين ، تشيلي " كان يعتقد بأنها معرضة للضربة كالمكسيك ، ولم تكن قروضها تفوق قروض عديدة من البلدان المتخلفة ، وهي اقل بكثير من قروض بلدان متقدمة عديدة**... لكن البيزو كان مقوماً بأعلى كثيراً من قيمته الحقيقية ، والعجز في ميزان المدفوعات الذي يسوده الاستهلاك كان يراد تمويله بدفعات من الرساميل قصيرة الاجل بدلاً من الاستثمارات المباشرة طويلة الاجل ، وشرعت المجموعة الدولية ممثلة بالصندوق "IMF " والولايات المتحدة في أملاء ما ينبغي للمكسيك أن ترسم من سياسات مالية .... وفرضت على الحكومة المكسيكية فائدة بمقدار 60% على قروض البيزو أمدها 28 يوماً ، وفائدة 100% على أئتمان أستهلاكي "Consumer Credit " في شتاء عام 1995 وأدت هذه بأحداث ركود في عامي 1995 – 1996 ، وطالبت الجماعات الدولية الحكومة بأتباع سياسة تقشفية ... وفرضت إيداع عوائد النفط مباشرة في حساب لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك لتطمين حملة السندات من غير المكسيكين ، بأنهم سيتلقون ما كانوا قد أسلفوه للمكسيك من قروض ... ويقول أيضاً ، كانت المكسيك تعاني من عجز تجاري سببته لها قرارات القطاع الخاص – لم يكن القطاع العام معترضاً صافياً من الداخل والخارج.

وفي صفحات اخرى يحمل ، لستر ثورو ، بقوله " لو أراد المرء أن يعرف الاسباب الحقيقية للأزمة المكسيكية فالأحسن له ان يوجه نظره نحو الولايات المتحدة ".

وقبيل مرحلة الازمة 1994 -2000 وما بعدها ، ادت الاجراءات السابقة وأنخفاض معدلات الربحية في الولايات المتحدة الى تدفقات سريعة لرؤوس الاموال الى المكسيك على شكل استثمارات نجم عنها توسع في الطلب الكلي وزيادة سريعة في اسعار الاسهم والسندات والعقارات ونمو متسارع للأصول والخصوم المصرفية نتيجة لتوسع في الأئتمان وعجز في الحساب الجاري ، وهذه التدفقات عملت على زيادة العجز في الحساب الجاري الخارجي وبدأ المستثمرين يشككون في القدرة على الاستدامة في تحقيق النمو الاقتصادي بالاضافة الى ترتيبات سعر الصرف ، التي تسببت في هجمات مضاربة نتيجة ربطها بالدولار الامريكي ، مما ولد شكوكاً حول قابلية سعر الصرف للأستمرار ايضاً ، وتحت وطأت هذه الضغوط، تم التخلي عن الارتباط بالدولار الامريكي وتعويم البيزو في 22 كانون الاول 1994 ، وكان هذا الاجراء بمثابة الفتيل الذي فجر الازمة الاقتصادية المكسيكية .

وقد قدرت الكلفة المالية لبرنامجها لدعم نظامها المالي لتجاوز الازمة بـ 12% من الناتج المحلي الاجمالي لعام1997 تستهلك على مدار 30 عاماً او بالرغم من هذه التدابير الاستثنائية من حيث حجم التمويل الخارجي والتكاليف المحلية للبرامج والسياسات ، لكن النتائج ظلت محدودة . وأن التحسين الذي يشار له عام 1999 من بعض الكتاب والباحثين ، لا يعود سببه لبرامج التكيف الهيكلي والخصخصة ، وانما نتج عن التحسن في اسعار النفط مقارنة بالفترة السابقة .

ونستنتج من كل ذلك ان تجربة المكسيك وخضوعها لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في وصفات برامج التكييف والتنمية الهيكلي ، كانت تجربة فاشلة ، ما لم تتحقق الاصلاحات داخلياً ، ورأينا كيف كانت عمليات الاجراءات المتخذة تجري لغير صالح البلاد وتؤثر على استقلالية القرار السياسي والاقتصادي وتصب في مصلحة محافل الدوائر المالية الدولية ، وكيف تعرض الاقتصاد الوطني المكسيكي لكوارث محلية وصدمات خارجية .

بالاضافة الى ان السياسة الليبرالية الجديدة ونهجها اتجاه البلدان النامية يصب في مصلحة الاحتكارات العالمية ، فلو " قارنا الخسارات المالية للمستثمرين الاجانب في المكسيك بالخسارات التي لحقت بالدخول الحقيقية للمواطنين المكسيكين ، لبدأ واضحاً ان المكسيكين هم الاكثر خسارة ".

المبحث الثاني

تجارب بلدان من القارة الافريقية

التجربة الاثيوبية :

أثيوبيا جمهورية فيدرالية ديمقراطية لها اطول تاريخ في الاستقلال بالمقارنة مع الدول الافريقية الاخرى . عام 1936 ، أجتاحها الجيش الايطالي ، وهزمت القوات البريطانية والاثيوبية القوات الايطالية عام 1941 ، وأستعادت سيادتها في ديسمبر 1944 ، عاصمتها أديس أبابا . ونظام الحكم جمهوري . الاستقلال عن المملكة المتحدة 1944 مساحتها 127, 127, 1 كم . سكانها بحدود 031, 673, 67 نسمة . الناتج القومي الاجمالي 299, 84 مليار دولار . الناتج معدل دخل الفرد 1120 دولار ، وعملتها " بير " يشكل المسيحيون 5. 66% من سكان البلاد والباقي خليط من ديانات اخرى بما فيها الاسلامية . اقتصادها يعتمد على زراعة القهوة " البن" والسمسم . اللغة الرسمية الامهرية .

إن الظروف الجوهرية والموضوعية ، التي تفسر الاسباب الحقيقية ، تحول دون دينامية التحول وفق الوصفات المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفق تجارب البلدان المتقدمة صناعياً ، ولا وفق الظروف التي تعيشها البلدان الفقيرة، وما تتميز به من تخلف وهشاشة القاعدة الاقتصادية للدول الحديثة وطبيعة التركيبة الاجتماعية الفنفتحة على الولاء القبلي والعشائري ، وطبيعة الارضية الثقافية القائمة على المقدسات التي تحول دون القيم العلمانية ، بالاضافة الى واقع التجربة والتفكك والطائفية التي تحول دون قيام كيان سياسي قادر على أستيعاب وأحتضان آليات التحول المطلوب .

وضمن هذا السياق ، تتداخل البلدان النامية على نطاق كثيف في الادبيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تناولت تجارب هذه البلدان ، والتجربة الاثيوبية ، قد لا تتناسب بهذه الجزئية او تلك مع ظروف العراق ، غير إني فضلت الاشارة لها من باب الاجندة المطروحة حول الدول النامية ، وسياسة " الاصلاحات "

وفق وصفات " الصندوق والبنك الدوليين " وشروطهما لتوضح كيفية التدخل السافر لهاتين المنظمتين وتحديداً صندوق النقد الدولي ، وفرضه على الحكومة الاثيوبية أن تعلن عن كل صغيرة وكبيرة تتعلق بسياسة الدولة السياسية والاقتصادية ، وان تأخذ أذناً مسبقاً لأي اجراء تتخذه .. ولكنها تلتقي كنظام جمهوري وتجربة ذات أقتصاد أنتقالي ، وما صاحبه من أشكالات ، تتقدم "ميدانياً وعملياً " من خلال أقتصاد رفيع المستوى وخبير وأستشاري كان مديراً للبنك الدولي ، هو البروفسور " ستكلتز " الذي عاش التجربة ميدانياً .

جوزيف ستكلتز* ، كتب تحت عنوان " أثيوبيا والصراع بين سياسة القوة والفقر " يشير فيه" عندما وصلت** عام 1997 ، كان " مليس زيناوي "*** منشغلاً في خلاف ساخن مع صندوق النقد الدولي ، وأوقف الصندوق برنامج أقراضه ، ولم يكن من الممكن ان يكون نتائج الاقتصاد الكلي لأثيوبيا – التي كان ومن المفترض بالصندوق التركيز عليها – في وضع افضل من ذلك ، او لم يكن هناك تضخم ، وفي الواقع كانت الاسعار تتجه نحو الهبوط . وكان الناتج ينمو بأضطراد .,. واثبت " مليس " انه يضع السياسات الصحيحة في مكانها المناسب ...ولكن "مليس" كان يواجه مشاكل مع صندوق النقد الدولي فما كان في خطر ليس مجرد مبلغ 127 مليون دولار من اموال الصندوق التي قدمها من خلال مايسمى ببرنامج تسهيل التكيف الهيكلي المفرز "ESAF " برنامج اقراض بمعدلات دعم عالية لمساعدة البلدان الفقيرة جداً "ولكن اموال البنك الدولي كذلك ، وبعد ان يوضح د. جوزيف ، مهمات الصندوق ودوره في تقديم المساعدات الدولية بعد ان يتأكد من أن البلاد تعيش ضمن حدود امكانياتها ، وان كان العكس تحصل مشاكل لا محاله ... وبخاصةً الشعور بالقلق ولا سيما في التضخم .. وبعد ان يشرح مصطلح الاقتصاد الكلي*.

ولكن ستكلتز " يقول ، اذا كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي – التضخم والنمو – رصينة كما كانت في اثيوبيا ، فمن المؤكد ،ان الاطارالاقتصادي الكلي ،لا بد ان يكون جيداً . ولم يكن لدي اثيوبيا إطار اقتصادي كلي سليم بل كان لدى البنك الدولي دليل مباشر على كفاءة الحكومة والتزامها للفقراء حيث يواصل القول " لقد صاغت اثيوبيا ستراتيجية تنمية ريفية مركزة أهتمامها على الفقراء ولا سيما الخمسة والثمانين بالمائة من سكانها القاطنين في القطاع الريفي ، وقلصت انفاقها العسكري

بشكل مذهل " أمر ملفت للنظر لحكومة وصلت للسلطة بوسائل عسكرية لأنها علمت بأن الاموال المنفقة على الاسلحة كانت أموالاً يمكن انفاقها على محاربة الفقر ... ولكن " الصندوق " اوقف برامجه مع اثيوبيا ، على الرغم من الأداء الاقتصادي الكلي الجيد ، بالقول أنه شعر "اي الصندوق" بالقلق من وضع موازنة اثيوبيا.

الحالة هذه ، أن المشكلة الواضحة في منطق " الصندوق" أنه يلمح بعدم أمكان اي بلد فقير أنفاق المال على اي شئ يحصل على معونة من أجله .. ففي حالة أثيوبيا، أراد المانحون الذين كانوا يعملون بشكل مستقل وليسوا مدينين بالفعل " للصندوق " رؤية بناء مدارس جديدة وعيادات صحية ، وهو ما كانت اثيوبيا تريده أيضاً . ولكن " للصندوق " له آراء مخالفة ، عبر عنها بعدم أهتمامه ومنطلقاته العتيدة بديمومه المشاريع ... بل جادل " الصندوق " ان المساعدات الدولية لم تكن مستمرة الى الدرجة التي يمكن الاعتماد عليها .

1. ويخالف د. جوزيف " الصندوق " بقوله ، ان موقف الصندوق ليس معقولاً لمجرد مضامينه السخيفة فحسب ، وأنا أعلم " اي جوزيف " ان المساعدات غالباً ماتكون مستقرة أكثر بكثير من العوائد الضريبية التي يمكن ان تتباين بشكل ملحوظ حسب الاوضاع الاقتصادية. والسؤال المطروح ، لماذا لم يفهم الصندوق ، التعامل مع الحكومة الاثيوبية ومنطقها ؟!.
2. والنقطة الاخرى الخلافية ايضاً في التعامل مع المعونة الخارجية بين الصندوق والحكومة الاثيوبية ، يدرجها ايضاً د. جوزيف هي في تسديد قرض مبكر لمصرف امريكي بأستخدام اثيوبيا لبعض احتياطياتها ، وكانت الصفقة ، قد أبرمت وفق معايير اقتصادية مقبولة ، وعلى الرغم من نوعية الضمانة الاضافية " طائرة" كانت اثيوبيا تدفع معدل فائدة أعلى بكثير على قرضها مما كانت تحصل عليه من أحتياطياتها . ولكن الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي أعترضا على التسديد المبكر ، لماذا؟ يقول ستكلتز ، أنهما لم يعترضا على منطق الستراتيجية بل على حقيقة، ان اثيوبيا ، قد قامت بهذا العمل من دون موافقة الصندوق . ولكن لماذا ينبغي بدولة ذات سيادة ان تحصل على أذن

من الصندوق على كل عمل تقوم به ؟ . ويجيب د. جوزيف ، ربما كنا سنفهم ذلك لو ان عمل اثيوبيا هدد قدرتها على التسديد ما كانت مدينة به للصندوق، ولكن على العكس تماماً ، لأنه كان قراراً مالياً معقولاً عزز قابلية البلاد على تسديد ما كان مستحقاً .

3. الحالة الثالثة ، وهي الخلاف بين الصندوق واثيوبيا ، التي تتعلق بتحرير السوق المالي الاثيوبي ... فالنظام المصرفي الاثيوبي عموماً " قياساً على سبيل المثال بحجم موجوداته " ويصفه " ستكلتز " بحجم " بيت هيدا بولاية ماريلاند ، وهي ضاحية في أطراف واشنطن يقطنها 55277 نسمة ولم يطلب "الصندوق" من اثيوبيا فتح اسواقها المالية للمنافسة الغربية فحسب بل تقسيم أكبر مصارفها الى عدة أجزاء . ففي عالم المؤسسات المالية الامريكية العملاقة وايضاً البنوك الاوربية واليابانية الاخرى التي تضطر للاندماج فيما بينها " كما اشير لها في الكتاب " لكي تتنافس بشكل فعال ، فكيف يكون حال مصرف وطني بحجم البنك الوطني لضاحية " بيت هيدا" ان ينافس عملاق عالمي كـ "ستي بنك" ؟ ، وعندما تدخل هذه البنوك العملاقة والمؤسسات المالية العالمية بلداً مثل اثيوبيا اوغيرها من البلدان النامية فأنها ستسحق اي منافسة محلية ، فبالاضافة الى أجتذابها للمودعين وأبعادهم عن المصارف المحلية ، فأنها ربما تكون أكثر قدراً وسخاءً عندما يتعلق الامر بتقديم قروض الى الشركات المتعدية الجنسية مما ستفعله في تقديم أئتمانات لرجال الاعمال الصغار والمزارعين.

وفي معرض تعليقه يقول جوزيف ستكلتز " اراد الصندوق ان يفعل اكثر من مجرد فتح النظام المصرفي أمام المنافسة الاجنبية . أراد تعزيز النظام المالي بأنشاء سوق فراد لحولات خزينة الحكومة الاثيوبية – اصلاح ربما يكون مرغوباً في العديد من البلدان ، ولكنه كان لا يتلاءم بالكامل مع حالة التنمية في تلك البلاد . واراد من اثيوبيا كذلك ان " تحرر " سوقها المالي ، اي تسمح لمعدلات الفائدة ، بأن تحددها قوى السوق – أمر لم تفعله الولايات المتحدة ولا اوربا الغربية إلا بعد عام 1970 عندما بلغ جهازها الناظم الاساسي ، مرحلة عالية من التطور . كان الصندوق يخلط الغايات والوسائل ، فمن أحد الاهداف الرئيسية للنظام المصرفي الجيد ، هو تقديم الأئتمان بشروط جيدة لأولئك الذين سيسددون . ولكن في بلد ريفي الى حدٍ كبير

كأثيوبيا ، سيكون من المهم تماماً للمـزارعين ،ان يكونـوا قـادرين عـلى الحـصول عـلى الائـتمان بـشروط معقولة لشراء البذور والاسمدة.

يقول أ. د. محمد نصر مهنا عندما تولـت الحكومـة الانتقاليـة الـسلطة في الـبلاد " اثيوبيـا – في مايو 1991 " ركزت على ضرورة بناء البرامج وتدعيم المهـارات والقـدرات للأجهـزة الاداريـة سـواءً عـلى المستوى المركزي او الاقليمي ، وذلك من اجل التصميم والتنفيذ العام لمشروعات التنمية والحفاظ عـلى مكتسبات وقوة دفـع العمـل المـشترك مـن خـلال قـوة بـشرية مـاهرة ، والاهـتمام بتطـوير امكانيـات وقدرات المواطنين من اجل المزيد من الكفاية والفعالية لـلأداء الـوظيفي الحكـومي وتلبيـة أحتياجـات التنمية من القوى البشرية عـلى المـدى القـصير والطويـل ... وبالفعاليـة في القيـام بـدور مـؤثر في إدارة الشؤون الاقتصادية – الاجتماعية ... وعلى ما يبدو كان النظام المصرفي الاثيوبي في الاقـل كقـوة نوعـاً مـا قادراً على تنظيم معدلات الاقراض والاقتراض أقل بكثير مـما في البلـدان الناميـة الاخـرى التـي عملـت بنصيحة " الصندوق. ولم يكن الصندوق مسروراً ، لأنه أعتقـد ان معـدلات الفائـدة ينبغـي ان تحـددها قوى السوق الدولية سواء كانت تلك الاسواق في وضع منافسة او لم تكن، وكـان الـصندوق ينظرالنظـام المالي المحرر غاية بحد ذاتها .... وقاومت اثيوبيا طلب الصندوق في فتح نظامها المصرفي لـسبب وجيـه ، وهو انها رأت ماحل بأحدى جاراتهـا في شرق افريقيـا التـي رضـخت لمطاليـب الـصندوق بعـد مـا أمـر بتحرير السوق المالي ، وكانت النتائج مأساوية "حينما كان التشريع المصرفي والاشراف المصرفي" غير كـاف مع النتائج المتوقعة – حيث ادى الى فشل اربعة عشر مـصرفاً في "كينيـا " عـام 1993 ، 1994 وحـدها ، وفي النهاية ارتفعت معدلات الفائدة " في هذا البلد " ولم تنخفض .

ولما لم يفلح الصندوق بمواجـه امتنـاع اثيوبيـا عنـد مطاليبـه ، الـح الـصندوق الى ان الحكومـة الاثيوبية ليست جادة في عملية الاصلاح ، وأوقف برنامجه... "أي أنه أخذ يكيل الاتهامات الباطلـة دون رعاية لأحترام المواثيق الدولية التي تحرص أن تراعي أحترام خصوصيات الدول دون التدخل في شـؤونها الداخلية ". وهذه تجربة ميدانية لأسلوب المـنظمات الماليـة الدوليـة ، لـصندوق النقـد الـدولي والبنـك الدولي وغيرها في مسعاها لتركيع الدول النامية ، فهي لا تصغي لهذه البلدان ، بل تعمل وفـق منهجيـة ايديولوجيــة " الليبراليــة الجديــدة " وبالطريقــة التــي تــشتهيها ، دون رعايــة الخــبرات المحليــة

للاخرين ، فهي تستخدم او تعتمد منهجية " حجم واحد يلائم الجميع " وان صلاحياتها الاصلية هي دعم الاستقرارالاقتصادي العالمي ،وليس تقليل الفقر في البلدان النامية.

تشير المصادر الاقتصادية ، على ان القارة الافريقية عرفت تدهوراً خطيراً في اوضاعها الغذائية خلال السنين الاخيرة على نقيض كل المناطق في العالم ، وليس قلة الامطار والجفاف هي العامل المسؤول الوحيد عن هذا التدهور ، بل هناك قائمة من الاسباب : على سبيل المثال عانى القطاع الزراعي في العديد من بلدان افريقية بسبب الادارة السيئة والفساد الحكومي ، وفي الوقت ذاته بسبب النقص الفادح في مصادر التمويل والخبراء . فهناك برامج بالكامل للتنمية الريفية ألغيت تحت تأثير برنامج الاصلاح الهيكلي " المفروض من قبل صندوق النقد الدولي بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي" . وهذا ما يصفه جوزيف ستكلتز "حول حكم القوي على الضعيف – حالة اثيوبيا والصندوق" ، كما ان جهود الدول المانحة تخفضت كثيراً فالزراعة لم تعد تستوعب سوى 2% تقريباً من المساعدات المتعددة الاطراف لسنة 2002 ، مقابل 30% لسنة 1980 .

تشير دراسة اعدها فريق تقرير المراقبة العالمية للتعليم للجميع والتي قدمت الى الجلسة الاولى لمنتدى اليونسكو لأستشراف المستقبل الى تحليل نتائج الازمة المالية والاقتصادية الراهنة على التعاون الدولي بشكل عام ... وتوثق الدراسة الاثار المتوقعة للأنهيار الاقتصادي العالمي الراهن على الاهداف التنموية للألفية ... أشارت الدراسة الى ان هناك خطراً حقيقياً يتمثل في ان بعض البلدان ذات الدخل المنخفض التي حققت تقدماً ملموساً تجاه تحقيق الاهداف التنموية للألفية الخاصة بشمولية التعليم الابتدائي ، ستعاني من أنتكاسات سلبية ، كموزنبيق وأثيوبيا ومالي السنغال وروانـدا وبنغلادش من بين البلدان التي تشملها مجموعة البلدان التي يطالها الخطر. وبرامج صندوق النقد الدولي خلقت مشاكل اقتصادية واجتماعية في العالم الثالث .

يقول ستيكلتز ، ان الحكمة المستفادة عندها تطبق وصفات الصندوق ينهار الاقتصاد وحينما تتوقف عن ذلك ينتعش الاقتصاد بشكل عام ، فحينما يتقدم بلد الى الصندوق لعلاج مشكلة اقتصادية وحينما يتوقف عن ذلك الطلب ينتعش الاقتصاد .

وأمامنا نتائج واضحة لسياساته في تايلندوجنوب افريقيا واندنوسيا وروسيا . وعندنا الدول التي رفضت وصفات الصندوق الدولي فأنتعشت مثل الصين وبولندا وماليزيا . أن سياساته تعكس مصالح الدول الغنية ، بينما هو يعكس المصالح الايديولوجيا للمجتمع المالي الغربي .

يتم التعامل مع البلدان النامية كمستعمرات " لأنها لا تضع خططها بنفسها بل توضع لها من قبل الصندوق والدول الكبرى التي تقرر تقديم المساعدات بشكل قروض ومساعدات في الدول التي تقرر مساعدتها . في تقرير تحت عنوان "سطو على الاراضي أم فرصة للتنمية وقد اختار التقرير خمس دول هي السودان وأثيوبيا ومالي وغانا ومدغشقر. ويكتسب التقرير اهمية على ضوء معارضات محلية لبعض تلك الصفقات وجدل أثير حول أخرى، كما حدث في مصر مثلاً بشأن مشروع توشكي واستثمارات سعودية وكويتية فيه .

وفي معرض الحديث عن التقرير بين الفوائد والمخاوف ، يقول جاك ضيوف، مدير الفاو "في الناحية الفعلية ، لقد اسفرت المفاوضات عن علاقات دولية غير متكافئة وزراعة قصيرة الاجل ذات روح تجارية . فالهدف يجب ان يكون في تكوين مجتمعات مختلطة يساهم كل طرف فيها وفق ما تمليه عليه المصالح . فالطرف الاول يتولى التمويل والمهارات الادارية وضمان الاسواق للمنتجات ، أما الطرف الثاني فأنه يسهم في ضوء ما يتيسر لديه من اراضٍ ومياه وقوى عاملة " .

ويصف " ضيوف " قمة التخوف بالقول " فالمخاطر تكمن في خلق حلف استعماري جديد لتأمين مواد اولية بدون أية قيمة أضافية في البلدان المنتجة، ناهيك عن خلق ظروف عمل غير مقبولة للعاملين في الزراعة ".

وما يهمنا في هذا الصدد هو موضوع أثيوبيا . أذ يشير سعد هجرس مدير تحرير " عالم اليوم " الاقتصادية اليومية " لا يجب التحدث عن تلك الصفقات بشروط Business فقط ، أنما تناقش كل صفقة على حدة شروطها وظروفها ، وكيف يمكن تقاسم التكاليف والمنافع ، ومن الذي يقرر ذلك ، هذا يتطلب ليس فقط مفاوضات ماهرة بل اشراك الناس ، أصحاب البلد لأن تلك أصول البلد " يقصد الاراضي والمعامل وغيرها " ولا ينبغي ان تترك لتصرف حفنة من النخبة تتصرف فيها تحت

جنح الظلام وإلا اصبح ذلك من أشكال الاستعمار للتحكم في غـذاء النـاس . ومـن أمثلـة ذلـك اثيوبيـا ، حيث يستثمر عدد من رجال الاعمال السعوديين نحو 160 مليون دولار في اراضي اثيوبية لأنتاج القمـح والشعير والارز .

وفي الوقت نفسه ينفق برنامج الغذاء العالمي 116 مليون دولار على شراء 230 ألـف طـن مـن المعونات الغذائية ، فيما بين 2007 و2011 لحـوالي 6. 4 مليـون اثيـوبي يعـانون سـوء التغذيـة والمـوت جوعاً ... وخرج التقريـر بجملـة مـن التوصـيات والاسـتنتاجات ، التـي منهـا عـدم وجـود الـشفافية في التعاقدات ، وغيـاب البعـد الاسـتراتيجي لـضمان ان يكـون الاسـتثمار الزراعـي الاجنبـي ضـمن خطـط لأحتياج البلد . وضرورة أشراك المجتمع المدني في الاعداد للصفقات والتشاور مع الـسكان المحلـين ، وان لا تكون المشاريع لأغراض ربحية فقط وأنما لسد فجوات الغـذاء وضـمان الامـن الغـذائي للبلـد المعنـي والعمل على تحسين العقود وجعلهـا أكـثر تفـصيلاً لتـضمن حقـوق الطـرفين .. وتـدل التجربـة عـلى أن مشاريع الاصلاحات لاتفكر جوهرياً بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، بقدر ما تفكر بتحقيـق المـصالح السياسية والايديولوجية للمؤسسات المالية الغربية . ويغلب على المفاوضات منطق القوة الذي تمتلكـه المنظمات المالية دون مراعاة الظروف المحلية وخبراتها في البلدان النامية .

المبحث الثالث

تجربة الخصخصة في أنغولا

جمهورية أنجـولا Republic of Angola ، تقـع في القـارة الافريقيـة وعاصـمتها لوانـدا Luanda ، وتعداد سكانها 9,458,000 نسمة حسب أحصائيات سنة 1988ومساحتها 1246700 كيلو متر مربـع ، وتقع في جنوب افريقيا وتحدها من الشمال والشمال الشرقي جمهورية الكونغـو ومـن الـشرق زامبيـا ، ومن الجنوب ناميبيا ومن الغرب المحيط الاطلنطي . ومعدل المواليد لكل 1000 نسمة 57, 45 " تقريبا 46 " مولود حتى تموز 2003 ومعد الوفيات لكل 1000 نسمة 83, 25 " تقريباً 26 " وفاة " تمـوز 2003 " . ومتوسط عمر الفرد 96, 36 او "37" تقريباً سنة " تموز 2003 ".

وأجمالي الناتج المحلي ، طبقاً لتقديرات عام 2007 ، مقوماً بالقوة الشرائية في الولايات المتحدة الامريكية 95, 80 بليون " مليار " دولار ، ومقوماً بسعر الصرف الرسمي للدولار :04, 61 بليون دولار ، ومعدل النمو الحقيقي لاجمالي الناتج المحلي 3, 16% طبقاً لتقـديرات عـام 2007 ، ومتوسط دخل الفرد من اجمالي الناتج المحـلي " مقومـاً بـالقوة الـشرائية في الولايـات المتحدة الامريكية :5600 دولار " . أما مصادر اجـمالي النـاتج المحـلي ، طبقـاً لتقـديرات عـام 2005 ، فهي بالشكل التالي :-

أ- قطاع الزراعة 6. 9%.

ب - قطاع الصناعة 8. 65% .

ج- قطاع الخدمات 6. 24% .

اما قوة العمل فأن حجمها يبلغ 573. 6 مليون عاملاً طبقاً لتقديرات عام 2007 ، أما توزيعها ، طبقاً لتقديرات عام 2003 ، فهي تتوزع على القطاعات التالية :-

1. في قطاع الزراعة 85% .
2. في قطاع الصناعة والخدمات 15% .

وأن معدل البطالة عالٍ جداً ، أذ يؤثر على اكثر من نصف السكان أذ يبلغ 50% طبقاً لتقديرات عام 2001، وان نسبة السكان تحت خط الفقر تبلغ 70% طبقاً لتقديرات عام 2003 ، وان معدل التضخم بلغ 5. 12% طبقاً لتقديرات 2007 ليصل الى 10% حسب تقديرات 2009 . وبلغ الاستثمار2. 9% من اجمالي الناتج المحلي، حسب الفترة اعلاه. والموازنة قدرت عام 2007 بـ:

1) الايرادات 58. 18 بليون دولار .

2) النفقات 7. 15 بليون دولار .

كما ويقدر الدين العام حسب تقديرات عام 2007 بـ 7. 14% من اجمالي الناتج المحلي . وتشتهر انغولا بزراعة المنتجات التالية ، الموز ، قصب السكر ، البن ، نبات السيسال ، الذرة ، القطن ، التابيوكا ، ويصنع منه البودنج ، التبغ ، الخضروات، الموز الاخضر ، بالاضافة الى المواشي ومنتجات الغابات بالاضافة الى الاسماك .

وفي مجال الصناعة والصناعات الاستخراجية – المعدنية ، فهي النفط ، الماس ، خام الحديد ، الفوسفات ، سليكات الالمنيوم ، البوكسيت ، اليورانيوم ، الذهب ، الاسمنت ، المعادن الاساسية ، تصنيع الاسماك ، تصنيع الاغذية ، البيرة ، منتجات التبغ ، السكر ، المنسوجات ، أصلاح السفن .

وأن معدل نمو الانتاج الصناعي يقدر بـ 4. 24% طبقاً لتقديرات عام 2007 .وعلى ما يبدو أن أنغولا تتميز بأقتصاد متنوع ، ومن خلال هذه القوى المتنوعة في الزراعة والصناعات الاستخراجية يلاحظ أن أنغولا تتميز بأقتصاد متنوع .

ويبلغ أنتاج النفط 26. 1 مليون برميل يومياً ، حسب تقديرات عام 2005 وأن الاستهلاك المحلي بحدود 000. 50 برميل يومياً ، لنفس الفترة ، وان صادراتها من النفط تبلغ 021. 1 مليون برميل يومياً ، حسب تقديرات عام 2004 ، والاحتياطي المحقق يبلغ 412. 5 مليون برميل طبقاً لشهر شباط 2006 ، اما الغاز الطبيعي ، فأن الانتاج يقدر بـ 3. 767 مليون متر مكعب ، طبقاً لتقديرات عام 2005 والاستهلاك يبلغ 3. 767 مليون متر مكعب ، طبقاً لذلك تسجل الصادرات من هذه المادة ، صفراً وكذلك الواردات ، أما الاحتياطي المحقق فهو 44 بليون متر مكعب ، ايضاً وطبقاً لتقديرات شهر شباط عام 2006 . وتبلغ المساعدات

الاقتـصادية التـي تمـنح لانغـولا ، 8. 441 مليـون دولار ، حـسب تقـديرات عـام 2005 . ويبلـغ الـدين الخـارجي 835. 8 بليـون دولار تقـديرات 31 ديـسمبر 2007 . وأن العملـة المتداولـة : كـوانزا Kwanza ويبلغ الدولار الامريكي : 6. 76 كوانزا في عام 2007 ، في حين كان يبلغ 606. 74 كوانزا عام 2003.

ويتكون الشعب الانغولي من عـدد مـن القبائـل التـي تـشكل 96- 97% تقريبـاً مـن الـسكان بالاضافة الى خليط اوربي – افريقي بحـدود 2% امـا الاوربيـون فيـشكلون 1% . واللغـة الرسـمية هـي البرتغالية والى جانبها عدد من اللـهجات المحلية المتعددة ، والديانات المنتشرة هي المسيحية والوثنية والاسلام ، حيث يشكل 55% من الكاثوليـك ، 10% مـن البروتـستان ، 25% طوائـف مسيحية افريقية ، 5% يتبعـون كنـائس أنجيليـة برازيليـة ، كـما يوجـد قـسم مـن الـسكان ، يمارسون ديانات محلية ، كما توجد أقلية مسلمة يقدر تعداد افرادها بـ 80-90 الف شخص ، معظمهـم مهـاجرون مـن بلـدان غـرب افريقيـا او مـن لبنـان ، وتوجـد نـسبة بـسيطة مـن الملحدين . وحصلت على استقلالها من البرتغال بعد حروب الاستقلال بنحو 14 عامـاً 1961 – 1975 في 11 نوفمبر " تشرين الثاني ، عام 1975 ، ويعتبر هـذا اليـوم العيـد الـوطني بالنـسبة للشعب الانجولي . ونظام الحكم فيها جمهوري .

عانت انغولا على مدار 25 -30 سنة من حروب اهلية طاحنة* وخلفت ورائها الفقـر والتعاسـة والمعاناة والضحايا التـي بلغـت بحـدود 300 الـف بالاضـافة الى المـشردين والمهجـرين ، والتـدمير شـبه الكامل للدولة ، وحالة فوضى . وعلى الرغم مـن اتفـاق الـسلام في تـشرين الثـاني مـن عـام 1994 إلا ان البلاد ظلت تعاني من مشاكل عديدة ، واستمرت حوادث العنف والتصفيات ، بالاضـافة الى زرع ملايـين الالغام على طول الارض في انجولا ، مما تعسر عـودة المـزارعين الى مـزارعهم ، وفي مثـل هـذه الظـروف عجزت الحكومات الانجولية عن تدبير الكثير من الامور ، وشهدت نقصاً في كـل الاشـياء عـدا الاسـلحة ، مما ارغم الحكومة على استيراد معظم حاجياتها الاقتصادية .

ففي الوقت الذي اسـتطاعت الحكومـة الـسيطرة عـلى عوائـد الـنفط ، فـأن حـزب " يونيتـا اسـتولى عـلى منـاجم الالمـاس ، وخـلال تلـك الحـرب الـشرسة ، دفـن نحـو 5-9

ملايين منجم طبيعي أثناء المعارك ، ولاتزال الكثير من الاجزاء الشاسعة في انجولا غير قابلة للوصول .

واصبحت انغولا واحدة من اسرع مناطق النمو الاقتصادية في العالم . وبعد توقف (1) الحرب الاهلية عام 2002 ، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية ، تغيرت الصورة ، حيث بلغ حجم النمو الاقتصادي نحو 15% ، ووصل معدل النمو الاقتصادي عام 2006 اكثر من 20% ، حيث توسعت عملية حفر وتشغيل آبار جديدة ، وتعد الان ثاني اكبر منتجي النفط في قارة افريقيا بعد نجيريا.

قال تقرير صندوق النقد الدولي ، ان انغولا تواصل نموها السريع بحيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 18% ، اما انتاج النفط فقد ارتفع بمقدار 13% بعد ان جرى تدفق النفط من المناطق العميقة لشوطئ انجولا . والاستفادة من مصادرها الطبيعية مثل الذهب والماس والغابات الشاسعة المساحة ، ومصايد الاسماك المنتشرة في المحيط الاطلسي ، وبالاضافة الى النمو في قطاع النفط ، فقد اشار صندوق النقد الدولي ايضاً الى بدء العمل في مناجم جديدة ، وجرى توسع في قطاع الصناعة واقامة مشاريع لتحسين البنية التحتية التي تساهم في نمو اقتصاد البلد . وتعد الصناعة النفطية القوة المحركة لهذه المعدلات المميزة .

وتشير المصادر الى ان انغولا تمتلك مصادر للنفط في اعماق البحار ، تعتبر اكثر وفرة من تلك المصادر في الكويت على سبيل المثال .وهي تنتج ما يعادل بنحو 2. 1- 3. 1 مليون برميل من النفط يومياً ، وتعمل الجهات المسؤلة الى ان يرتفع حجم الانتاج حتى عام 2009 الى نحو مليوني برميل باليوم ... وتعتبر انغولا بالنسبة للصناعات النفطية أحدى اكثر الدول الخمسة المحققة لأرباح كبيرة في العالم . ولذلك ما ان وجهت شركة النفط الانجولية الحكومية " سون انجول اوانغول " في بداية عام 2006 دعوتها لشركات النفط العالمية للأستثمار ، حتى سارعت تلك الشركات للتدافع على حقول النفط العذراء امام السواحل الانغولية ... واستثمرت مجموعات شركات النفط والغاز الطبيعي وحدها منذ عام 2003 ، نحو 20 مليار دولار .

وتشير بعض التحليلات ، إن هذا الامر، لا يتعلق بعملية السلام في انغولا ، بقدر ما يعود الى نظرة الولايات المتحدة الامريكية المستقبلية في الاعتماد على

شركات انتاج النفط الافريقية على المدى البعيد بدلاً من النفط في البلـدان العربيـة ، ويتوجـه نحـو مـا يزيد على نصف النفط الانغولي الى تزويـد الولايـات المتحـدة الامريكيـة ، هـذا بالاضـافة الى ان انغـولا تعتبر المزود الرئيسي للصين بالنفط ، خلال السنوات الاخـيرة وعـلى الـرغم مـن مليـارات الـدولارات التي تستثمرها "شركات النفط الغربية " المتعدية الجنسية في القطاع النفطي البحري في هذه الدولة .

ولكن ما يلاحظ على هذه الدولة ، أنهـا بـؤرة للفـساد ، وبنـاءً عـلى تقـديرات "صـندوق النقـد الدولي" فقد اختفت في الفترة ما بين 1997 -2002 فقـط نحـو" 2. 4" مليـار دولار دون اي اثـر ، وهـي تعادل نحو 10% من حجم الناتج القومي للبلاد، وهناك تقديرات أخرى تـشير الى أن مـا أختفـى يزيـد على "7" مليارات دولار، هذا وتقدر نفس المصادر ان ستة من سبعة أثرياء يتمتعون بثروة لا تقـل عـن 100 مليون دولار لكـل مـنهم ، وهـم مـن المـسؤلين الحكـوميين جميعـاً، بالوقـت الـذي يقـدر الـدخل السنوي من انتاج النفط بنحو 4 – 5 مليارات وأن الـديون الخارجيـة بلغـت 8. 10 مليـار دولار، طبقـاً لتقديرات 2000 .

لجنة الغاء ديون العالم

وفي عام 2000 كان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED واضـحاً جـداً ، فقـد قـال "أن الآمال المعلقة حالياً على تطبيق مبادرة البلدان الفقـيرة فائقـة الاسـتدانة غـير واقعيـة . لـن يكفـي تخفيف الديون المقترح لجعلهـا مطاقـة عـلى المـدى المتوسـط ... ومـن جهـة اخـرى لـن يكـون لحجـم تخفيف الديون وطريقتة آثـاره كبـيرة عـلى تقلـيص الفقـر" ... وحتـى 42 بلـداً لـن تـستفيد كلهـا مـن تخفيف الديون فدولة لاوس لم تطلب الاسـتفادة مـن المبـادرة، لأن قادتهـا يعتبرونهـا حاملـة لـسلبيات تفوق أيجابياتها، علاوة على ان أربعة بلدان بلغت تغطية القرار وتلقت جواباً سلبياً : هي انغولا وكينيـا وفيتنام واليمن ، فقد أعتبرت أستدانتها مطاقة رغم ان انغولا مـثلاً ، مـدمرة بــ 25 سـنة مـن حـرب اهليـة غذتها الشركات البترولية ومتعدية الجنسية ، وواجهت عام 2000 مجاعة غير مسبوقة عـلى أراضـيها ..أنظمـت انغولا الى برنامج مع صندوق النقد الـدولي والـذي عـلى ضـوءه تخـضع اجـراءات الدولـة وموظفيهـا لمراقبـة " الـصندوق والبنــك الــدوليين " المعروفــة "سياســة التثبيــت والتكيــف الهــيكلي " الداعيــة للمزيــد مــن

الاصلاحات وابتعاد الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية والدعوة للمزيد من التقشف وايقاف الدعم في مجالات الانفاق العام .

وهنا وجدت الحكومة الانغولية تعارضاً واضحاً بين توجهاتها وأجراءات الصندوق الآنفة الذكر، وهذه تعتبر نفس الحالة التي واجهت البلدان النامية عموماً بعد حصولها على الاستقلال النسبي .

يقول د. رمزي زكي " ان الاستقلال النسبي الذي تمتعت به الدول في مجتمعات ما بعد الاستقلال والذي استمرت -- حتى نهاية السبعينات تقريباً، كان يستند الى عاملين اساسين: **الاول** ،هو قوة جهاز الدولة **. والثاني** حجم الفائض الاقتصادي الذي كانت تملكه الدولة " .

وعلى ما يبدو حاولت الحكومة الانغولية للحفاظ على هاتين الدعامتين بشكل او بآخر بالقيام بأولوياتها الاستراتيجية التي تتعلق بأصلاحات البنية التحتية وتقليص البطالة ومكافحة الامية وأصلاح الاجهزة التعليمية وبناء المساكن " للذين هجروا او أفتقدوا منازلهم بفعل الحرب الاهلية " وتحسين الظروف المعيشية . وبين تعارض توجهات صندوق النقد الدولي ، التي تستهدف أضعاف جهاز الدولة وحرمانه من الفائض الاقتصادي وهي التوجهات التي تعتمدها الليبرالية الجديدة . وهذا التعارض، أدى الى رفض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي " أقراض انغولا قرض بقيمة ملياري دولار ، إلا بخضوعها أكثر لشروط هاتين المنظمتين الدوليتين ، وجراء هذا الموقف ، تقدمت الصين بدفع المبلغ المذكور وزادته الى سبعة مليارات ، لإعادة بناء البنية الاساسية في انغولا ، وبناءً على ذلك ، امكن استكمال العديد من المشروعات الكبيرة في عام 2006 ، يضاف الى ذلك إن لدى انغولا ايضاً حجم أئتماني كبير من البرازيل والبرتغال والمانيا واسبانيا والاتحاد الاوربي .

وبالرغم من ان احد التقارير الصادرة حول " المؤشرات العالمية لإدارة الحكم *" الصادرة عن معهد البنك الدولي ومكتب نائب الرئيس لشؤون اقتصاديات التنمية بالبنك الدولي ، أشار الى " ان هناك تحسناً كبيراً في مجال إدارة الحكم ، قد تحقق على مدى العقد الماضي في بلدان متباينة " يقصد بذلك البلدان الاكثر فقراً في افريقيا " ومنها انغولا حتى عام 1998 ، ويضيف التقرير ايضاً " وحتى على مدار الفترة القصيرة

نسبياً منذ عام 2002 ، فأن هناك تحسناً ملموساً في بعض أوجه الحكم في بلدان أخرى ، خص منها انجولا .. ولكن لماذا يرفض " الصندوق والبنك الدوليين ".. وأستكمالا للتحليل الدولي ، يلاحظ ايضاً ان تأثير البنك الدولي والصندوق وحتى وكالة التنمية وتوجهاتها البارزة حول البلدان النامية ، يكون اكثر وضوحاً حينما يتعلق الامر ، بالدول الافريقية نظراً لتفاقم مشكلة المديونية .. ووفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر في 2000 ، تصل معدلات الفقر في بلدان مثل "نيجيريا – بوركينا فاسو" الى حوالي 70% ، في حين يصل متوسط الدين الخارجي في دول أخرى الى حوالي 82. 0% من الناتج المحلي ، مثل انغولا – الكونغو برازافيل ... وبالرغم من الفارق الكبير بين مديونية هذه الدول ، ان هذه المؤسسات المالية الدولية، وضعت شروطاً ومبادئ قاسية، وان عدم الأنصياع لها، يوقف "البنك والصندوق الدوليين" الامدادات والمساعدات المالية ، بذريعة انها " البلدان " تفتقد المناخ الديمقراطي الملائم الذي يدفع النمو الاقتصادي ، وبصرف النظر عن الانتقادات التي توجه من قبل الكثير من المحللين ، لتوجهات المؤسسات المالية ، فأنني "الباحث" ألاحظ ان تعارضاً بين تحليلات المؤسسات المالية للحالة في انغولا ، وبين تقارير الصادرة منها ومؤشراتها حول إدارة الحكم وكذلك في النمو الاقتصادي والمديونية ، أنطلاقاً من هذه التقارير .

يشير جيل كاريونيه قد تتفق مع المؤسسات المالية الدولية حول الافتقار الشديد الى الخبرة في إدارة الاقتصاد الكلي ، وان السلطات المحلية عليها ان تصارع مع المتطلبات المتضاربة للتثبيت الاقتصادي والنفقات المتصلة بالحرب او ببناء السلام ، حسب احد التحليلات ، بينما الاولى تتطلب التقليل بشدة من الانفاق الحكومي ، بينما الثانية تتضمن زيادة في الانفاق العام لتتماشى مع المقتضيات الملحة للحرب او إعادة البناء .. قد يكون من الناحية النظرية ، تعتمد سياسة التكيف على الافتراض القائل بأن "العرض والطلب" يستجيبان جيداً للتغيرات في الاسعار النسبية ، ولكن هذا لا يكون هو الحال غالباً ، في اقتصاديات النزاعات وما بعد النزاعات ، وذلك بالاساس بسبب القيود على العرض التي تنتج من أختناقات الانتاج والبنية التحتية ..."غير ان المؤسسات المالية الدولية نزعت ، نحو وصف نفس العلاج الاقتصادي لعملائها ، سوأً كانوا في خضم حرب او ينعمون بالسلام او يواجهون

تحديات إعادة البناء في فترة ما بعد النـزاع ، كـان الـدواء بـشكل ثابـت هـو " التثبيـت والتكيـف الهيكلي".

ولكن هذه الاصلاحات النيو ليبرالية او الارثوذكسية نادراً ما تثمر نتائجها المتوقعة في السياقات التي فرقتها الحرب ، بل انها قد تفاقم من التوترات بين الجماعات الاجتماعية الاقتصادية وقد تسهم في وقوع نزاع " ذلك ان الاقتصاد الذي فرضته الحرب يختلف عن الاقتـصاد ذي الـدخل المـنخفض في ظـل السلم من جوانب مهمة .

وعلى ضوئها رفضت الحكومة الانغولية شروط الصندوق والبنك الدوليين ، رغم ما يعرف عنهـا من أنها من الدول الافريقية الغنية بثروتها .

كما ويشير المحللون الاقتصاديون ان زيادة مداخيل النفط وتطـور العلاقـات مـع الـصين سـاعد انغولا بالقام بهذه الخطوة ، والتي تسمح لها بالخلاص مـن الاسـتغلال إلا انـساني الـذي كانـت تمارسـه هذه المؤسسات الدولية .

هذا وقد اعلن المسؤلون الانغوليون لدى رفضهم أملاءات صندوق النقد الدولي في الرسالة التي وجهها وزير ماليتها الى رئيس صندوق النقد الدولي وفيها مايلي "ان التعاون مع الصندوق النقد الـدولي الذي سيساعد انغولا في الحفاظ على الاسـتقرار الاقتـصادي والاجتماعـي اللـذين توصـلت الـيهما . لقـد استطاعت حكومتنا ان تعد الخطة التي تساعد على الاستقرار الاقتصادي ، ونحن مصرون على التطـوير اللاحق لهذه الخطة دون اي شروط تحد من توجهاتنا ".

والجـدير ذكـره ان الـصحف الانغوليـة وصـفت صـندوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي بـأنهما مؤسستان غير ديمقراطيتين وخاضعتان لحكومات الدول السبع الاغنـى في العـالم .وان سياسـتهما تخـدم مصالح الراسمال الخاص والاحتكارات والساسة الفاسدين . وكما اشرنا فأن انجولا بدأت تحرز نسب نمو عالية بعد تخلصها التدريجي من وصفات الاخطبوط العالمي .

هذا وقد حققت انجولا ، انجاز أقتصادي ، آخر ، حيث انخفضت نسبة التضخم من 19% سنياً ، الى 10% فقط .

كما تعمل الشركة الصينية التي تشكل الذراع المالي للشركة النفطية " صينوبيك " على الاشراف على مبيعات النفط لدعم القرض ، وفضلت سناغول ، تعليق مفاوضاتها مع الشركة "جي ، بي مورجان" بخصوص الاصدارات المالية ، لأن ذلك يتطلب منها فتح الكثير من الدفاتر أمام الانظار الاجنبية ... وما يكثر مخاوفها في ذلك .

تجدر الاشارة الى أن النفط يشكل نحو 42% من انتاج انغولا السنوي ونسبة 90% من عائد صادرات البلاد و80% من إيرادات الدولة ، وتذهب معظم الصادرات النفطية الى السوق الامريكية والصينية .

كما وطبق البنك المركزي الانغولي في عام 2003 برنامج لتثبيت سعر الصرف وذلك بأستخدام احتياطي النقد الاجنبي لشراء العملة الوطنية " الكانزاس – Kwanzas" واصبحت هذه السياسة اكثر ثباتاً في عام 2005 ، نتيجة العائدات العالية لتصدير النفط والتي نتج عنها انخفاض التضخم بشكل كبير . وعلى الرغم من انخفاض التضخم من 325% عام 2000 الى اقل من 13% في عام 2007 ، والى اقل من ذلك كما ذكرنا في عام 2009 ، إلا ان سياسة استقرار سعر الصرف هذه ادت الى الضغط على صافي السيولة الدولية .

هذا وقد اصبحت انغولا عضواً في منظمة "الاوبك OPEC " في أواخر عام 2006، وفي أواخر عام 2007 ، خصصت انتاجية لها ، تقدر بـ 9. 1 مليون برميل يومياً ، وهي حصة اقل مما كانت تهدف اليه الدول المعنية " كانت تريد حصة مابين 2- 5. 2 مليون برميل يومياً ، وتبقى ظاهرة الفساد ، وخاصةً في قطاعات استخلاص الموارد ، والآثار السلبية للتدفق الكبير للنقد الاجنبي ، من أخطر التحديات التي تواجه انجولا ...امتدت الحرب 28 عاماً "1975 -2002" راح ضحيتها خمسة ملايين انسان قتل منهم بحدود مليون وشرد اربعة ملايين آخرون ، وتحولوا الى لاجئين ، وحينما حل السلام 2002 ، اخذت البلاد تندفع نحو تحقيق ما كانت حرمت منه اثناء الحرب ، وحسب تقارير البنك الدولي في عام 2003 كانت نسبة التضخم بحدود 3. 98% ، أنخفضت عام 2004 الى 6. 43% لتصل الى 23% عام 2005 ، وفي عام 2006 ، انخفضت ايضاً لتصل الى 13% فقط وفي عام 2007 وصلت الى 8% .

أما على صعيد الناتج المحلي ، فقد جرت تغيرات كبيرة ما بين عامي 2002 و2006 الى حـدود 4. 76%حسب الاحصائيات وارقام البنك الدولي ، ولكـن احـصائيات الحكومـة الانغوليـة ، ترفـع الى نـسبة اكبر 89% لنفس الفترة . وان تبلغ نمواً اقتصادياً 30% لعام 2007 .

ومما تقدم ، ولأسباب عديدة ، إن الحكومة الانغولية منفتحة على كل تجـارب البلـدان ، مهـما تباعدت او قربت منها مستفيدة من جملة من هذه الخبرات ، دون ان تتقيد بقوالب او عوائق معينـة او محاذير دولية واقليمية ، فهي تتعاون مع الدول الافريقية القريبـة لهـا مثـل موزمبيـق والكونغـو في مجالات الامن الاجتماعي والمجالات العلمية ومع كوبا في مجال الطاقـة الكهربائيـة، وتعمـل مـن اجـل اعادة البناء والتقدم والاصلاح ، بالاضافة الى تأمين نظامهـا الـسياسي وتعـديل دسـتورها الـوطني وفـتح سجلات للناخبين ، وتعمل من أجل تعزيز ما تحقق من ديمقراطية في البلاد ، وتحاول مـسح مـا خلفتـه الحروب من آثار سـلبية ، وتبنـي المـصانع والمعامـل والطـرق وتعـزز امكانياتهـا التجاريـة وتـستثمر او تسمح بالاستثمار الاجنبي منذ عام 1999 في مناطق تضررت بفعل الحروب وتعبد الطرق مع الجـيران ، مستغلة ما لديها من خبرات كالنفط والماس وغيره ، وبعقلانية ورشد ... وتسعى انغولا ذات 16 مليـون نسمة الى إيجاد ارضية لصالح البلاد ، حيث أشار المسؤولون الى ان الاولوية الان تنصب في البدايـة عـلى انـشطة البحـوث والتأهيـل ، وهـي تعتمـد وتـستفيد مـن خـبرة الـصين ، بالاضـافة الى أرتباطهـا مـع مستعمرتها السابقة البرتغال ، وتقوي علاقاتها مع البرازيل وهي الدولة الامريكية اللاتينية التي تعتبرهـا شريكاً اقتصادياً مهماً . وقد عززت اللغة البرتغالية ، الثقافة المشتركة بين هذه الـدول الـثلاث ، للتعـاون وتبادل المنفعة ، وتجربتها الحالية ، رغـم حـداثتها تعتـبر إضـافة جديـدة في قـاموس التجـارب للبلـدان النامية في ميدان الاصلاحات الاقتصادية والتنمية .

المبحث الرابع

تجربة جمهورية مصر العربية

جمهورية مصر العربية تقع في اقصى الشمال الشرقي من قارة افريقيا ، يحدها من الشمال الساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط ، ومن الشرق الساحل الشمالي الغربي للبحر الاحمر ومساحتها 450, 001, 1 كم .

معظم اراضي مصر تقع في القارة الافريقية إلا ان شبه جزيرة سيناء تقع في قارة آسيا . العاصمة القاهرة . معظم السكان فيا من الحضر ويعيش ربعهم في مدينة القاهرة الكبرى . اللغة الرسمية – العربية . نظام الحكم جمهوري . أستقلت عن المملكة المتحدة يوم 28 شباط 1922 . أعلنت الجمهورية يوم 18 تموز 1953 . يبلغ السكان 76 مليون نسمة حتى 2009. الناتج المحلي الاجمالي يبلغ 640, 442 مليار دولار حسب تقرير 2008 . دخل الفرد 898, 5 دولار . العملة "الجنيه المصري" .

يتكون الاقتصاد المصري من الزراعة والسياحة والنفط والصناعات البتروكيمياوية والاعلام ... وهو اقتصاد متنوع ، لا يعتمد على البترول فقط مثل بلدان الخليج والعراق . ويعتبرالاقتصاد المصري ثاني اكبر حجماً في البلدان العربية بعد السعودية لكنه يشكل الاقتصاد الاكبر حجماً في البلدان العربية غير المعتمدة على البترول ويعد الاقتصاد الحادي عشر في الشرق الاوسط من حيث دخل الفرد ، ويعد الثاني في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وقبل نيجيريا في الناتج الاجمالي برصيد 130 مليار دولار صافي ، أي يتعدى 2 ترليون جنيه مصري .

مصر عضو في مجموعة G15 وهي مجموعة الدول التي تطبق برامج النمو الاقتصادي ودخلت مصر ضمن 5 دول من أفريقيا ، وهي نيجيريا ، كينيا ، الجزائر والسنغال .

معدل البطالة في البلاد 1. 9% حسب 2007 . السكان من العرب تقدر نسبتهم 4, 99% من مجمل السكان " 2006" كما توجد أقليات أخرى من النوبيين في الجنوب ،البجا ،البدو بالاضافة الى الارمن ،اليونان ،الايطالين ،الاتراك ،الشركس ، الالبان والغجر .

والديانة الاسلام والمسيحية واليهودية والبهائية واللاوينيون . واللغة العربية هي اللغة الرسمية ، وهناك لغات أخرى للنوبين الكوشية والسيويون والامازيقية والعبايدة والبشاريون ، لغات من عائلة أليجا وللغجر لغتهم .

تشير المصادر للكتاب والباحثين المصرين وغيرهم الى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، أثر اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي في عام 1974 وأستمرت حتى نهاية الثمانينات ، وتتلخص هذه المشكلات بالعناوين التالية :-

- اتساع العجز بميزان المدفوعات .
- زيادة الديون الخارجية وتفاقم أعبائها .
- زيادة العجز بالموازنة العامة للدولة .
- أرتفاع معدلات التضخم .
- تدهور في سعر الصرف للجنيه المصري وتعاظم ظاهرة الدولرة Dollarizayion .
- أنخفاض معدلات الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي .
- زيادة معدل البطالة وتدني مستوى معيشة الاغلبية الساحقة من المواطنين .
- تفاوت حاد في توزيع الدخل والثروة الوطنية وتوسع الفجوة بين الاغنياء والفقراء .

هذه المشكلات، ادت الى أذعان الحكومة المصرية في أوائل الثمانينات بتطبيق برامج التثبيت للأصلاحات الاقتصادية حسب توجهات المنظمات المالية الدولية فقد أجرت في عام 1991 أتفاقاً للتثبيت الاقتصادي Stabilization Program مع صندوق النقد الدولي وأتفاقاً آخر للتكيف الهيكلي Structural Adjustment في نوفمبر من نفس العام مع البنك الدولي*، هذه الاتفاقات من أجل إعادة جدولة ديون مصر الخارجية في نادي باريس ، وبعد الالتزام بها وبشروطها ، ومراجعتها الدوريةمن قبل هاتين المؤسستين، يعد شرطاً اساسياً لأسقاط ما نسبته 50% من ديون مصر. وعلى ضوئها تمت الاجراءات التالية وفق وصفات الصندوق والبنك الدوليين، تحت مايسمى التثبيت:

1) في ميدان السياسة المالية ، تخفيض عجز الموازنة الى أقل من 10% من الناتج المحلي الاجمالي عام 91-1992 ، وان يواصل الهبوط الى 5, 3% في العام المالي 94 -1995 ، حتى يصل الى 1% في المرحلة التالية 1998.

وهدف البرنامج يتحقق من خلال خفض النفقات الجارية وخفض النفقات الراسمالية ، ففي عام 91 -1992 ، جرت عملية عدم التوسع في بند الاجور ، ومن خلال خفض عدد العاملين من الخدمة او الاحالة على المعاش مبكراً، وأن لايرتفع بند الاجور عن 5, 16% في مستواه عام 90 – 1991 وكذلك خفض الاجور النقدية بمقدار 15%. كما ويهدف البرنامج خفض الدعم وأختصاره على الفئات منخفضة الدخل وبلغ هذا التخفيض 23, 7 مليار جنيه عام 91 -1992 الى 13, 4 مليار جنيه عام 96 -1997 وفي عام 99 -2000 بلغ 4, 5 مليار جنيه، وخفض الاستثمار الحكومي في الانفاق على الخدمات والقطاعات الاجتماعية وعلى الاخص، التعليم والصحة ، حيث بلغ الانفاق الحكومي والاستثماري في العام 91 -1992 ماقيمته 34, 12 مليار جينيه ، أنخفض ليصل الى 1, 10 مليار جينيه عام 93 -1994. هذا بالاضافة الى رفع أسعار العديد من السلع والخدمات ، أعتباراً من عام 1991 ومن أهمها اسعار الخبز والدقيق والشاي والصابون ، بعد رفع الدعم عنها ، الى جانب رفع اسعار خدمات الهيئة العامة للاتصالات السلكية والاسلكية ، وتحويلها الى شركة مساهمة بالقانون رقم 19 لسنة 1998 ، وحررت اسعار بعض المنتجات والمدخلات الزراعية، بمعدل يتراوح 15- 40% ورفعت تعرفة النقل بالقطارات 15%.

وأن هذه الاجراءات حدت من قدرة الدولة على خلق فرص عمل جديدة وأيقاف عملية التعيين وخفض الانفاق على القطاعات الاجتماعية وخاصةً التعليم والصحة ، "كما ذكرنا" من شأنه أن يحد من الاقبال على التعليم ، نتيجة زيادة التكاليف وانخفاض مستوى الصحة، وخاصةً لمحدودي الدخل ، بفعل السياسة الانكماشية والتأثير على الاسواق من زيادة الضرائب غير المباشرة واثرها السلبي على محدودي

الدخل . ومما يلاحظ هنا المخالفة القانونية وهي خفض الاجور ، وبالوقت نفسه أرتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات ، وهي مخالفة صريحة لقانون العمل المصري ، القائل : رفع مستوى الحد الادنى الى حد مقبول يتناسب مع الارتفاع الهائل في تكاليف المعيشة .

2) أما في ميدان السياسة النقدية " بعد تمهيد السياسة المالية" جرت عملية اصدار القوانين الخاصة لتفعيل دور البنك المركزي في قيادة السياسة النقدية ، حيث صدر قانون سرية الحسابات رقم 205،

لسنة 1991 لجذب مزيداً من الاموال للبنوك وأعداد اسواق المال وألغاء وخفض الائتمانات التفضيلية لقطاعات معينة وخلق سعر صرف يتلائم مع التغيرات الجديدة ، وفي 8 أكتوبر 1991 اعلن عن السوق الحرة للنقد الاجنبي وسمح للتداول النقدي خارج البنوك من خلال شركات الصرافة ، الخاصة ... كل هذه الاجراءات تمهيداً لبرنامج التكيف الهيكلي الذي وضع 1991 ، الذي تضمن عدد من العناصر المتعلقة بنقل الملكية العامة الى القطاع الخاص ، والذي يعرف بالخصخصة ... حيث تعد الخصخصة من أهم العناصر الاساسية لبرنامج التكيف الهيكلي ، الذي طبقته الحكومة المصرية ، وإن أصدار" قانون قطاع الاعمال " بدلاً عن شركات القطاع العام " بموجب القانون رقم 203 لسنة 1991 ، وأحل الشركات القابضة* بديلاً عن هيئات القطاع العام .

ومما يلاحظ ان هناك أنخفاضاً في عجز الموازنة العامة للدولة ، والتي جاءت من ابواب خفض النفقات العامة وزيادة الايرادات وخفض الاجور ، ووقف التعيينات وخفض الاستئجار وخفض نفقات الدعم والاعانات الحكومية وزيادة الضرائب ، ويعود الانخفاض كنتيجة لأنخفاض عناصر النفقات العامة ، وإذا انخفضت النفقات كنسبة في الناتج المحلي من 44% عام 90 - 1991 الى معدل 25% تقريباً عام 97 -1998 ، ولم ترتفع الايرادات العامة " عكس ما كان يروج له من أهداف الاصلاح الاقتصادي " حيث أنخفضت من 5, 58% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عام 90 - 1991 الى 26% عام 97 – 1998 ، وتراوحت مابين 28% ، 32% لباقي سنوات

الفترة . وخفض الانفاق الجاري ، جاء على حساب الزيادة في معدل الاجور والى خفض الوظائف في القطاع الحكومي عن طريق إيقاف التعيين والتشجيع على ترك الخدمة ، مبكراً ، " لكي ينخفض عدد العاملين " وهي أيضاً لا تتناسب مع حجم الترويج لخطط الاصلاح الاقتصادي .

تقول د. هدى السيد " لاشك في خفض أعتمادات الدعم مع زيادة السكان ينخفض عنه أرتفاع اسعار العديد من السلع والخدمات مثل الصحة والتعليم ، وبالتالي خفض الدخول الحقيقية لذوي الدخل المحدود ، الامر الذي يعيد معه هؤلاء الافراد ، ترتيب أولياتهم لصالح السلع الغذائية الاساسية على حساب ، باقي متطلبات حياتهم بما فيها نفقات الصحة والتعليم ، وقد يؤدي ذلك بأولياء الامور الى الدفع بأطفالهم الى سوق العمل مبكراً لتوفير جانب من الحاجات الغذائية الاساسية لهم ، بدلاً من ذهاب اطفالهم الى المدارس ، وتوفير نفقات الدراسة ، ولعل هذا يفسر ظاهرة أنتشار عمالة الاطفال في سوق العمل في مصر وكذلك ارتفاع نسبة التسرب من التعليم الاساسي.

3) وفيما يتعلق بسعر الصرف ، تشير المصادر الى ان هذه السياسة " ترمي الى خلق سعر صرف واقعي يصبح ضروري لنجاح برنامج التثبيت ، وبالتالي تم أستحداث نظام جديد للصرف في فبراير 1991 ، يتكون من سوقين فقط لسعر الصرف -1- سوق أولي يديره البنك المركزي " المصري " وتجتمع فيه حصيلة العملات الاجنبية من صادرات القطاع العام والخاص والمدفوعات الاخرى بالعملة الاجنبية .-2- سوق ثانوي ، وتتم فيه المعاملات الاخرى وأهمها السياحة ويتحدد عن طريق العرض والطلب . وفي 8 أكتوبر عام 1991 قامت الحكومة بتوحيد سعر الصرف ، وأصبح هناك سعر صرف واحد هي السوق الحرة للنقد الاجنبي.

أما عن مؤشر الانفاق الاستثماري ، فأن البحوث تؤكد على ان توزيعه على القطاعات الاقتصادية الخدمية وعلى حساب القطاعات السلعية ، حيث تظهر

البيانات الى تناقص نصيب القطاعات السلعية في أجمالي الاستثمارات ، حيـث أحتلـت 7, 50% ، 47% ، 46% في الاعـوام 91 – 1992 ،95 – 1996 ، 02 – 2003 عـلى التـوالي ، هـذا في الوقـت الـذي زاد فيـه نـصيب القطاعـات الخدميـة والانتاجيـة والاجتماعيـة مـن 3, 48% الى 7, 52% الى 54% في الاعـوام السابقة على التوالي ، كما أستمر نفس الاتجاه في توزيع الاستثمار المستهدف خـلال العـام 03 – 2004 ، أذ بلغ نصيب القطاعات السلعية 47& وقطاع الخدمات 7, 50% .

وحسب نشرة البنـك الاهـلي المـصري، فـأن مـؤشر الـدين العـام المحـلي وكـذلك أعبـاءه ، فقـد ارتفعت من 9 , 15 مليار جينيه عـام 97 – 1998 الى 2 , 33 مليـار جينيـه في عـام 03 – 2004 كنـسبة من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق لتبلغ نحو 85% في يوليو " تموز" 2002 مقارنة بنمـو 79% في يوليو 1990 ، والى ارتفاع نصيب الفرد من الدين العام المحلي ليبلغ 5005 جينيـه في عـام 2002 مقارنـاً بنحو 1817 خلال نفس الفترة وبزيادة 224% ، أما أعباء خدمة الدين العام المحـلي كنـسبة الى أجـمالي الايرادات العامة لتبلغ 5, 27% في يوليو 2002 مقارنة بنحو 19% في يوليو 1990 ... حيث يوضح حجـم البطالة منذ تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي وحتى آخر عام 1998 ، ويتـضح مـن الجـداول -25-26- وجود وتزايد في قوة العمل من 5, 16 مليون فرد عام 1993 الى 5, 17 مليون فـرد عـام 1998 ... وهـي نتيجة تتناقص مع عدد الداخلين الجدد سنوياً الى سوق العمـل سـوءً كـانوا مـشتغلين او معـاطلين، أمـا اعداد المعاطلين فقد تزايد من 8, 1 مليون فـرداً عـام 1993 الى 2 مليـون فـرداً تقريبـاً عـام 1995 ، ثـم تناقصت الى 4, 1 مليون فرداً عام 1998، أي ان اعداد العـاطلين تناقـصت مـن عـام 1993 حتـى 1998 بحوالي 428 الف فرداً في خمس سنوات ، وهي نتيجة مشكوك في حقيقتهـا في ظـل حالـة الركـود التـى أصابت الاقتصاد المصري .

فيؤشر الى زيادتها بحيث كانت عام 1992 تشكل 2, 9% الى ارتفاع 5, 9% عام 2004 ، وان المصادر الاقتصادية، تشير حول هذا الموضوع "رغم الاختلاف في التقديرات" يتضح ان هذه الظاهرة مرتبطة بالاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري وسمته التى تعود الى استمرار الركود الاقتصادي وما له من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، حيث تبلغ أرقام المعاطلين في عام 2001 ، 8, 1 مليون وفي عام 2002 بلغت 2 مليون عاطل وفي عام 2003 وصلت الى 2, 2 مليون عاطل، وليس هذا وحده، بل لا تعكس الاجراءات التي تتعلق بالتضخم وحلها جذرياً، بل ظلت تتراوح "بالصعود والهبوط" ارتباطاً بأرتفاعات اسعار الفائدة، وساعد على ذلك أنخفاض اسعار الفائدة على الدولار الامريكي من 2, 9% عام 1989 الى 7, 5% عام 1991 ثم الى 96, 2%عام 1994*، وفيما يتعلق بميزان المدفوعات، فتؤشر المعطيات الى وجود عجز في الميزان التجاري من 4, 6 مليار دولار عام 91 -1992 ليصل الى 4, 11 مليار دولار عام 99 – 2000 ...الخ .

- أما الديون الخارجية فتشير المعطيات ايضاً الى الانخفاض الكبير من 2, 49 مليار دولار عام 90 – 1991 الى 5, 26 مليار دولار عام 01 – 2001، إلا أنه عاد الى الارتفاع 7, 28 مليار دولار عام 02 – 2003 ثم الى 7, 29 مليار دولار 03 -2004 ...الخ . يعود الى قيام العديد من الدول الدائنة لمصر بألغاء جزء كبير من ديونها مايقرب 24 مليار دولار، بعد موافقة مصر، على شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المتعلقة بسياسة التثبيت والتكيف الهيكلي وصولاً الى الخصخصة .

- يقول د. جلال أمين " تلت ذلك عشر سنوات " 1985 -1995 " لم تعرف مصر ماعرفته السنوات العشر السابقة من رخاء نسبي ، إذ انخفض بشدة معدل النمو في متوسط الدخل ، بل وانخفض المستوى المطلق للدخل الحقيقي لشرائح كبيرة من السكان ، بسبب تراجع معدلات الهجرة وانخفاض اسعار النفط وايراداته . ولكن مع ما أكتسبته اعداد كبيرة من المستهلكين خلال العقد السابق من عادات وميول استهلاكية جديدة ، اصبح من الصعب عليهم تخفيض مستويات استهلاكهم بدرجة الانخفاض نفسها في الدخل . ان من الممكن ان يقدم لنا هذا تفسيراً جزئياً لما حدث

من انخفاض كبير ومستمر في معدل الادخار في السنوات التالية لسنة 1987 – 1998، يضاف الى ما اتخذته الحكومة من اجراءات التثبيت الاقتصادي بعد هذا التاريخ**".

- ومما يلاحظ، ان معدلات البطالة الكلية زادت بعد تطبيق الاصلاحات الاقتصادية، وشملت المعدلات الاناث والذكور في المدينة وزيادتها بالمقارنة بالريف وكذلك تركزها على الفئات المصرية الشابة مابين 15 – واقل من 30 عام ، واغلبهم من المتعلمين .

- وكان النجاح في تخفيض عجز موازنة الدولة ، هدفاً اساسياً للسياسة المالية في مصر خلال التسعينات ، وقد نجحت تلك السياسة من خلال ضغط الانفاق ورفع حجم " المحصلات الضريبية " خاصة "ضريبة المبيعات " وغيرها من الرسوم والضرائب غير المباشرة ، ولكننا اذا تأملنا قليلاً فيما حدث ، نجد ان تقليص عجز الموازنة العامة للدولة الى ادنى الحدود ، وفقاً لتوصيات " صندوق النقد الدولي " قد يكون قد نجح مؤقتاً في حل مشكلة التوازنات على المستوى الكلي في الاقتصاد المصري ، الى ميزانية، الاسر " والافراد.

- كما وتشير بعض البحوث الجديرة بالاهتمام ، حول السياسات الاصلاحية وتأثيراتها بالقول " لقد تمخضت السياسات النقدية والمالية الجديدة التي طبقتها مصر منذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1991 ، عن آثار أنكماشية شديدة على قطاعات الانتاج والتصدير بسبب استهدافها كبح نمو الطلب الكلي ، وادت هذه السياسات الى اضعاف قوى الادخار والاستثمار والنمو فضلاً عما ادت ألية من تعريض قطاعات الانتاج المحلي لمنافسة غير متكافئة مع السلع المستوردة ، كما عرضت مشروعات القطاع العام لمخاطر جسيمة عبر عمليات الخصخصة ، حقاً ، لقد نجحت هذه السياسات في استقرار سعر صرف الجنيه المصري، وكبح نمو التضخم ، وخفض عجز الموازنة العامة للدولة ، وهي أمور هامة ، في اي برنامج للاصلاح الاقتصادي ، ورغم ان ذلك يمثل تحسناً واضحاً في الوجه النقدي والمالي للاقتصاد المصري ، إلا ان الاهم من ذلك بكثير هو العمل على تحسين الوجه الحقيقي للاقتصاد ، اي العمل على زيادة معدلات النمو وخفض

معدلات البطالة ، وزيادة مستوى معيشة المصريين ، وتحقيق ذلك سيحتاج الى إعادة النظر في هذه السياسات في المرحلة القادمة*".

- ومما يلاحظ أيضاً ان عمليات التنمية وحسب قراءات العديد من الاقتصادين تحتاج الى سياسات ثابتة واهداف وطنية واضحة "غير خاضعة للاجتهاد" ومتفق عليها وتحظى مراعاتها من الدولة بغطاء قانوني مناسب، وأي نجاح اقتصادي واجتماعي وسياسي سيكفل للدولة هدف تحقيق التنمية المنشودة التي بأمكانها أن تعبئ لها جهود المواطنين على اختلاف مكانتهم الاجتماعية وتقدم لبناء التجارب التاريخية للدول، والواقعية أن تطورها كان بجهود أبنائهاوبالاعتماد على الذات كركيزة للتقدم .

- يقول د. مصطفى الرفاعي هنالك حقائق مهمة واحداث شهدتها مصر، تحتاج الى وقفة وتحليل أملاً في الوصول الى بر الامان ، وأستثمار ما لدينا من ثروات وبث الثقة والطمأنينة في نفوس أبنائنا ، فتحنا الباب على مصراعيه للأستثمار الاجنبي والغربي بلا ضوابط وألغينا قانون حظر تمليك الاراضي والعقارات للأجانب ، فما الذي حدث ، يقول د. مصطفى ، ماذا حدث ، لم يتجه الاجانب الى الاستثمار في تشييد صناعات على ارض مصر تفيدنا في زيادة معدلات التنمية وفي نقل التكنولوجيا وتكوين الخبراء والكوادر وفي تطوير الصناعة المصرية ، تعامل الاجانب مع البورصة المصرية بالمضاربة ، فكان دخولهم وخروجهم منها كارثياً على المصرين وعلى اقتصادنا ، الخسائر من مدخرات المصرين كانت بالمليارات ، حققت البورصة المصرية أسوأ هبوط بين بورصات العالم الغربي والعربي ، نتيجة الخروج السريع للاموال الساخنة .

كان أعتقادنا ان اقتصادنا يتمتع بسياسات متميزة تمتدحها المؤسسات العالمية الاوربية والامريكية وهي نفسها المؤسسات التي اوصت المستثمرين الاجانب والعرب بالخروج من البورصة المصرية فوراً ، مادلالة ذلك وما تفسيره ؟... ويتابع الوزير ليقول " أتجه الاوربيون الى الاستحواذ على السوق المصرية، بما يمكنهم من تسويق منتجاتهم مباشرة الى المستهلك . وأنتشرت منافذ البيع الاجنبية لشركات متعددة الجنسيات ، كما اتجهوا لشراء شركات قائمة لها حصص كبيرة في السوق مثل شراء

نستلة جميع شركات الايس كريم المصرية ، مما ادى الى احتكار السوق والغاء المنافسة مع عدم حدوث اي تحسن في جودة المنتج ، بل تراجعت جودته .... انتشرت منافذ البنوك الاجنبية في جميع انحاء مصر للأستحواذ على سوق المال وحققت ارباحاً كبيرة .... وهل ساعدت هذه البنوك على توجيه مدخرات المصرين الى التنمية الصناعية ؟ بالطبع لا.

- وبعد ان يقدم د. الرفاعي تلوالشواهد،على ما حصل للأقتصاد المصري، يتوقف عند الخصخصة ، بقوله "اذا كانت الخصخصة، هي استجابة لضغوط خارجية او لتغطية عجز الموازنة ، فأننا نرى انها علاج وقتي لا يعالج الداء، بيع الاصول هو طريق الاستسهال، العلاج الحقيقي يكون التنمية وبناء قواعد انتاج بمؤسسات عصرية توجه لها مدخرات المصرين بالداخل والخارج..." ويكتفي الباحث بهذا القدر من هذا المقال الممتع والمفيد، ومن رجل دولة متخصص، لأحاول ان استجمع بعض التصورات على توجهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول مصر ، وما حصل من سياسة، التثبيت والتكيف الهيكلي وصولاً الى الخصخصة ،بجوانبها الايجابية "ان وجدت" والسلبية .

الجوانب الإيجابية : بالعودة الى "كتاب الخصخصة" فإن الجدول يوضح مدى تحقق هدف تخفيض عجز الموازنة من خلال الاجراءات الحكومية في هذا الشأن*أذ يوضح الجدول ظهور تناقض مستمر في عجز الموازنة العامة والذي انخفض في 18% تقريباً كنسبة الى ناتج المحلي الاجمالي عام 90 - 1991 قبل تطبيق برنامج التثبيت الى 8, 6% تقريباً كنسبة من الناتج المحلي ... واستمر في الانخفاض الى ادنى في عام 98 – 1999 وهو حوالي 8, 0% ولم يرتفع كثيراً حتى عام 2003 -2004 ، ويعتبر هذا انجاز ، غير ان هذا الانخفاض جاء كنتيجة لأنخفاض عناصر النفقات العامة ، اذ انخفضت ، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 44% عام 90 – 1991 الى 25% تقريباً عام 97 -1998 تقريباً 99 -2000 ، ونجحت الحكومة في مابين 30 -35% خلال الفترة 2003 -2004 . ولم ترفع الإيرادات العامة وذلك عكس "اهداف" برنامج الاصلاح الاقتصادي ، حيث أنخفضت من 5, 58% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عام 90 – 1991 الى 26% تقريباً عام 97 -1998 وتراوحت مابين 28% لباقي السنوات الاخرى .

نتيجة لتراجع الدعم الحكومي لعديد من السلع والمنتجات ، ولأرتفاع حصيلة الضرائب على الدخل وأرباح الاعمال حيث بلغت 9. 43% عام 91 -1992، وانخفضت الى 25% عام 95 -1996 جنيه لنفس الفترة .

- أما بالنسبة للتضخم فقد انخفض من 15% عام 92 -1993 الى 3, 7% عام 95 -1996، حتى وصل الى 8, 2% عام 99 – 2000، ولكن عاد الى الارتفاع الى 2, 3% عام 2002-2003.

- أما في ميدان التضخم ، فقد كان عام 1992 يشكل معدل التضخم 15% ، وقد استمر في هذا الاتجاه حتى عام 1999 حيث انخفض 3, 9% وفي عام 2002 أنخفض الى 4, 2% ، وفي عام 2003 ارتفع الى 2, 3% . كما جرى تخفيض حجم المديونية الخارجية من 55 مليار جينيه عام 1989 -1990 الى 26 مليار جينيه عام 1996 -1997 نتيجة لأسقاط 50% من ديون مصر في نادي باريس ، ولا يؤشر ذلك على تحسن أقتصادي ناشئ نتيجة للبرامج المطروحة .

- كما يلاحظ استقرار صرف الجنيه المصري امام الدولار، منذ عام 1991 وحتى 1998 -1999 حتى أنه لم ينخفض إلا بمقدار 6, 1% ، وفي عام 1999 -2000 أنخفض سعر الصرف بمقدار 1, 2% فقط ، وتتوالى عملية الانخفاض لتصل الى 8, 10% ، 28% ، 18% لأعوام 2001 – 2002، 2002 -2003 ،2003 -2004 على التوالي ، وعليه يكون سعر صرف الجنيه المصري قد انخفض كثيراً أمام الدولار في الفترة 1991 -2003 ، وذلك بنسبة 45% طوال هذه الفترة.

- تشير المعطيات الى أنخفاض أسعار الفائدة من 3, 19% عام 1991 الى 9, 14% عام 1993

واستمرت بالانخفاض حتى وصلت الى 8, 8% عام 1999 . غير انها عادت الى الارتفاع لتصل الى 1, 9% في عام 2001 ثم عادت وانخفضت في عام 2002 الى 2, 7% ، لتعود ثانية للارتفاع لتصبح 3, 0% في عام 2003 " وارتفاع اسعار الفائدة هو مؤشر على أرتفاع التضخم " فكيف يجري الطرح على أنخفاضه .

الجوانب السلبية: في ميزان المدفوعات والميزان التجاري : تشير المعلومات الى ان هناك عجزاً في ميزان التجارة وعجزاً في ميزان المدفوعات بعد تطبيق عمليات

التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي من 4, 6 مليار دولار عـام 91 -1992 ليـصل الى 4, 11مليـار دولار عام 99 -2000 " وهنالك تقديرات أكبر من ذلك " ثـم يبـدأ بالانخفـاض بـدءاً مـن عـام 2000 – 2001 وحتـى 2002 -2003 مـن 3, 9 مليـاردولار الى 5, 7مليـار دولار عـلى التـوالي . والى تفـاقم الفجـوة بـين الصادرات والواردات .

- تفاقم أزمة البطالة وارتفاعها من 8, 1 مليون عاطل عام 1993 الى 2 مليون تقريباً عام 1995 ، وارقام المعاطلين في الـسنوات 2001 ، 2002 ،2003 قـد بلغـت 8, 2، 1،2 ،2.2 ، هنـاك اخـتلال التوازن بين الاجور والاسعار نتيجة للضرائب غير المباشرة وارتفاع منتجات القطاع العام .
- زيادة الاعباء الضريبية ، مما ادى الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج .
- تعمق ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي للفقراء وازديادهم فقراً ، في حين يزداد الاغنياء غنى .

وأختتم العمل بالعودة الى ما أشار اليه د. رمزي زكي ، الى ان الاهم من ذلك، هـو العمـل عـلى إعادة النظر ببرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، الداعية للخصخصة . تحسين الوجـه الحقيقـي للاقتصاد المصري ، وذلـك بزيـادة معـدلات النمـو وخفـض معـدلات البطالـة وزيـادة مـستوى معيـشة المواطنين... وتحقيق طموحاتهم .

الخصخصة في الجزائر

الجزائر دولة عربية تقع شمال القارة الافريقية ، وجمهورية ذات نظام رئاسي ، ومن حيـث الحكم المحلي، فهي مقسمة الى 48 ولاية والتقـسيم الاداري الى31 أقلـيماً . والاسـم الرسـمي لهـا " جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية " والعاصـمة "مدينـة الجزائـر Algiers " . وتعـداد الـسكان يبلغ :

500, 818, 32 نسمة حسب احصاء يوليو 2003 ، ومساحتها 2381740 كيلـو مـتر مربــع ، معــدل النمــو الــسكاني 65, 1% يوليــو 2003 ونــسبة الحــضر للــسكان

تـشكل 8, 55 حـسب عـام 1999 . واجـمالي النـاتج المحـلي 167 مليـار دولار امـريكي " يوليـو 2002، وأستقلت عن فرنسا في 5 يوليو 1962 ، ومعظم الشعب الجزائـري مـن العـرب والبربـر مـا ذوو الاصـل الاوربي فيشكلون 1% .

ومن المنتجات الرئيسية :-1 – الزراعـة ومنهـا القمـح، الـشعير، البطـاطس ، المـوالح ، الكـروم ، البلح "التمر" والزيتون . -2 – الحيوانية وتشمل منتجات الالبان واللحوم . -3 – التصنيع ، فهـو يـشمل الغـاز الطبيعـي الـسائل ، منتجـات البـترول المكـرر والحديـد والنقـل وومـواد البنـاء والمنـسوجات والفلين .-4 – أما التعدين فيشمل الغاز الطبيعـي والبـترول وخـام الحديـد والفـسفور والزئبـق والزنـك والرصاص*، وهذا التنوع للمصادر الاقتصادية يعطي ميزة للاقتصاد الجزائري .

منذ انطلاق العمل التنموي في الجزائر خصوصاً بعد الاسـتقلال وتحديـداً عـام 1967 ، طرحـت العديد من الافكار والاراء ، حول القطاع العام وأعادة هيكليته واصـلاحه ، وجعلـه يـتلائم مـع ظـروف التغير التي حصلت في الجزائـر ، حيـث جـرت عمليـة اعـادة هيكلـة الاقتـصاد بأتجـاه التـسيير الـذاتي للشركات الوطنية سنة 1963 ، كان خاضعاً لعلاقات التنظيم الاستعماري ، وفي عام 1971 خضع الهيكـل لنمط التسيير الاشتراكي ومن ثم اعيد تسيير المؤسسات في اعادة هيكليته سنة 1980 ، وبدأت منذ ذلـك التـاريخ الجزائـر عمليـة أنفتـاح تـدريجي، وفي 1988 جـرت مـساهمة صـناديق المـساهمة في توجيـه المؤسسات العمومية الاقتصادية وخضعت منذ أوائل التـسعينات الى تطبيـق بـرامج التثبيـت والتكيـف الهيكلي، واخيراً تم توقيع اتفاقية ستاند باي "Stand By **" مع الصندوق التي تضمنت، تحرير الاسـعار من التحديدات الادارية والدعم المالي للخزينـة العامـة للدولـة وتخفـيض سـعر صرف العملـة الوطنيـة بنسبة 50% مع تحرير التجارة الخارجية . وهذا يعنـي تحريـراً للمؤسـسات العموميـة، اي اسـتقلاليتها وخصوصيتها ،اما الملكية الخاصة او التسيير حسب ما تمتلكه قواعد واسس اقتصاد السوق . بمعنى اكـثر انسحاب الدولة من جميع المعاملات الاقتصادية ذات الطابع التنافـسي لفائـدة القطـاع الخـاص كمالـك وتبقى الدولة محافظة على ممارسة وظائف هامـشية تتحـدد بـالتنظيم للقـوانين وشروطهـا ، وحمايـة المستهلك وتطبق سياسات مالية ونقدية تدعم السوق .

وعلى ما يبدو دخلت الجزائر عالم الخصخصة او الخوصصة او التخاصية ...كما تشير بعض الكتابات "سيجري توضيح الاسباب لتباين الاستخدام لمفردة الخصخصة لاحقاً" ، تحت طائلة مشكلة المديونية ، التي عانت منها معظم الدول النامية ، والجزائر من ضمنها ، حيث اصبحت تعيش ازمة مديونية حقيقة بفعل الخدمات للديون التي تلتهم نسبة كبيرة من حصيلة صادراتها من السلع والخدمات ، ومما تجدر الاشارة أليه ان جانب من القروض التي تحصل عليها هذه البلدان تستخدم معظمه لخدمة تسديد جدولة الديون الخارجية... ويمكن الرجوع الى جدول رقم -1- لمعرفة سير تطور الديون الخارجية على الجزائر ، والدراسة ركزت على نشأت المديونية في الجزائر عام 1986 أثر سقوط اسعار البترول وهي الفترة التي تزامنت مع سياسة التحرر المالي وانفتاح الاسواق العالمية ، وهي السياسة التي قادتها الاحتكارات العالمية وشركاتها المتعدية الجنسية ، ووفق التنظيرات الليبرالية الجديدة " المدرسة النقدية " ومؤسساتها المنفذة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيره من المنظمات المالية الدولية ومهماتها الجديدة مع اواخر السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين ، التي استغلت ازمة المديونية على البلدان النامية لتنفيذ برامجها المشروطة وفق آليات الاصلاح الاقتصادي الذي تباناه " الصندوق والبنك الدوليين ، تلك الاشتراطات المعروفة ببرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، كشرط لتلقي المساعدات من المؤسسات المالية الدولية . تلك البرنامج التي عكست فرض الليبرالية الاقتصادية على دول البلدان النامية " كما اشير لها في الكتاب من قبل ".

بفعل انخفاض سعر البترول في عام 1983 ، انخفضت الايرادات النفطية في الجزائر من 13 مليار دولار سنة 1985 ال7 مليار دولار سنة 1986 وهوما ادى "كما تشير دراسات عديدة " الى ردود فعل، الذي اثارته ازمة المدفوعات ،وأدت الى فرض سياسة تقشف تقوم على تقليص الواردات وما ترتب عليها من نتائج وخيمة على سير الجهاز الانتاجي وتغطية احتياجيات السكان وتفاقمت معدلات خدمة لتصل الى معدلات خيالية ، التي نصح الخبراء حينها بعدم تجاوزها "30% حتى لا يصل البلد الى مرحلة الخطر .

كما تشير المعطيات بلغت نسبة الدين الخارجي الى اجمالي الصادرات مستواً حرجاً ، حيث بلغت 2, 92% عام 1975 و 97% عام 1982 و 284% عام 1988

و275% عام 1992 ، وبالنسبة للناتج الوطني الخام ، شهدت تزايد ملحوظ ، حيث بلغت 29% عام 1975 ، 7, 13% عام 1982 ، 6, 45% عام 1988 ، 73% عام 1991 ، 753% عام 1992 وهذه الارقام تؤكد على تزايد اعتماد " الجزائر " على التحويل الخارجي في تنفيذ مشاريع التنمية ، ومما يلاحظ أيضاً ان الدراسات تؤشر الى ان اسباب ازمة المديونية في الجزائر " داخلية وخارجية " لا نريد الدخول في تفاصيلها**، وما خلفته من آثار سلبية كثيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، منها التاثير على الاستيراد والانتاج والادخار والاستثمار والتشغيل وعلى الاحتياطيات الدولية للجزائر . أما الاثار على المستوى المعاشي للمواطنين فقد لجئت الجزائر على الضغط على الواردات من السلع الغذائية ، وذلك من خلال زيادة اسعارها ،هذا بالاضافة الى تخفيض قيمة الدينار الجزائري ، مما ادى الى تدهور في مستوى معيشة السكان خاصةً اصحاب الدخول الضعيفة التي تشكل الاغلبية من السكان ، على الرغم من الزيادات الوهمية في الاجور والمرتبات ، حيث كانت معدلات التضخم تلتهم المعدلات في الدخول النقدية .

واخيرخضعت الجزائر الى الخصخصة وفق الامر رقم 95 – 22 المؤرخ في سنة 1995 الذي حدد القواعد العامة لخصخصة ممتلكات الدولة، وتحويل ملكية كل الاصول المادية والمعنوية في المؤسسات العمومية او جزء منها او كل رأسمالها او جزء منه لصالح اشخاص طبيعين او معنويين تابعين للقانون الخاص وفق عدد من التقنيات .لقد لعب صندوق النقد الدولي دوراً كبيراً في هذا المجال ، أثر تطور المديونية الخارجية وبلوغها 34 مليار دولار ، بالاضافة الى المعدلات الخطيرة لخدمة الدين التى بلغت اكثر من 80% من حصيلة الصادرات وتطورت خدمت الديون من3, 0 مليار دولار سنة 1970 الى 5 ملايين دولار سنة 1987 والى 7 ملايين دولار سنة 1989 والى اكثر من 9 ملايين دولار سنة 1992 واكثر من 50, 9 مليار دولار سنة 1993 .. علماً انخفضت بموجب اتفاق إعادة الجدولة* فبلغت 250, 4 مليار دولار سنة 1994 و244, 4 مليار دولار سنة 1995 وبلغ معدل خدمة الدين 38% في سنة 1995 وانخفض الى 33% سنة 1996 ، وان لمفهوم إعادة الجدولة**، أن يجري الالتزام بالروشيتة " للصندوق والبنك الدولين " والتي تتحدد بتعهد الحكومة الجزائرية بتطبيق الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة ، وتجري متابعتها من قبل هاتين

المنظمتين يتخصص الصندوق بالمدى القصير ، وخبراء البنك الدولي على المدى الطويل ، والتي على اثرها الغت الحكومة الجزائرية الاجراءآت على سعر الصرف وتحرير التجارة الدولية وخفضت قيمة العملة الوطنية "الدينار" وخفضت من سلة الدعم للانفاقات الحكومية ورفعت الدعم عن اسعار السلع الاستهلاكية بالاضافة الى خصخصة ممتلكات القطاع العام ، كما اسلفنا .

وتبعاً للدراسات والبحوث المطروحة، ان الحكومة الجزائرية نظمت العديد من الاتفاقات الأئتمانية في سنة 1989 -1991 ،وفي 1991 -1992 ، بالاضافة الى تحرير رسالة حسن النوايا ، ومما يميز هذه الاتفاقات في انها كانت في سرية تامة.. وعلى اثرها حصلت الجزائر على قرض 300 مليون وحدة سحب خاصة D.T.S على اربعة اقساط ، كل قسط بـ 75 مليون دولار ، سحبت الجزائر ثلاث منها ، غير ان القسط الرابع ، في مارس من عام 1992 ، لم يسحب ، وتم تجميده نتيجة لخلاف حكومة السيد احمد غزالي رئيس الحكومة آنذاك وصندوق النقد الدولي بحجة ان الغزالي لم يحترم مضمون خطاب "رسا لة النوايا –Letter of intent " واستمر الحال حتى بعد استقالة الحكومة، ومجئ حكومة السيد بلعيد عبدالسلام ، التي بدورها نادت بالتعامل مع الصندوق بأتباع سياسة الاعتماد على النفس، والتي لم تنجح لأسباب عديدة ، يمكن اختصارها بضعف الموارد المتاحة ، مما اضطرت حكومة السيد "رضا مالك" الرجوع الى الصندوق لأعادة جدولة ديونها .

إعادة الجدولة مرتبط بالرضوخ

تشير المصادر الى ان الجزائر "وجدت نفسها مضطرة الى اعادة جدولة ديونها الخارجية ولكنها لم تستطيع القيام بها إلا مقابل اتفاق مع الصندوق الذي ألزم البلاد بتنفيذ برنامج الاستقرار والتصحيح أي سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي للاقتصاد" وعلى ضوء ذلك ، تم الحصول على اعادة الجدولة مع نادي باريس في نهاية مايو 1994 في اعقاب تحقيق استقرار لمدة سنة مع الصندوق ، وتم على اثرها اعادة جدولة ماقيمته 4, 400 مليون دولار على 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع . وان يقدم الصندوق مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات وتكون فترة سدادها هي 5 سنوات. ثلاث منها معفاة من دفع خدمتها ... وتقدمت الجزائر

ثانيـة الى نـادي بـاريس" في 1995 وفي الوقـت نفـسه، تقـدمت أيـضاً للمـرة الاولى امـام "نـادي لنـدن" للحصول على اتفاق اعادة جدولة 7 ملايـين دولار مـن نـادي بـاريس و3, 2 مليـار دولار مـن نادي لندن... كل هذه الاعمال من اجـل " تخفيـف عبـئ المديونيـة وكـذلك تلطيـف مفعـول الاستحقاق .

يلاحظ ان عملية الشد من قبل الصندوق كما تشير المصادر نجحت عـلى ضـوء الوضـع المتـأزم في الجزائر قبل عام 1994 لمدة سنة يتم من خلالها اعادة جدولـة الـدين الخـارجي . عـلى امـل عـودة وتيرة النمو وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية ، ومن اجل تلك الوعود ، قامت الحكومة الجزائريـة بالاجراءات التالية : 1 –اعادة توازن الاسعار ورفع الدعم عنها ، وفتح المجال امام آلية الـسوق لتحقيـق هذه الغايات ، والى خفض العملة الوطنية ، بحيث وصل الى 51 من الدولار مقابل 36 دينار جزائري في سـنة 1994 وتـصحيح الاجـور ، ورفـع الـدعم عـن الاسـتهلاك والانتـاج الزراعـي وكـذلك الـشبكة الاجتماعية ...هكذا يلاحظ ان الصندوق ينظر الى النتائج دون اي اعتبار لما تتركه هذه النتائج مـن آثـار ، وبخاصةً على الطبقات الفقيرة والمتوسطة وكذلك الفلاحين ، وكما يشار لها أيـضأ، الى ان اسـعار المـواد الغذائية ارتفعت الى 84% من اجمالي السلع المدرجة في مؤشر المـستهلك ، كـما ارتفعـت اسـعار النقـل والهاتف والخدمات البريد ما بين 20% و30% وارتفاع اسعار المحروقات ، ووصـل معـدل التـضخم الى حدود 29% مقابل 38% كانت متوقعة في البرنامج ، كل ذلك من اجل ان يتحقق تخفـيض في مديونيـة الحكومة أتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار ، وتقليص العجز الكلي في الميزانية وارتفاع الائـتمان المحلي بنسبة 10% مقابل 2, 14% كانت مقررة في البرنامج .

امـا القـرض الموسـع مـن 1995 -1998 ، الـذي بلـغ 28 -169, 1 "و . س .خ" وهـذا يعـادل 8, 127% من حصة الجزائر ، فقد وافق الصندوق على تقديم هذا القرض بعد تقديم الحكومـة " خطـاب النوايا " والذي يتضمن برنامج التصحيح التي يمكن أن نختصرها :-

1) انشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة ومكاتب للصرف ابتداءً من 1996 .
2) تخفيف الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد ادنى .

3) تحرير الاسعار واعادة اصلاح دعم اسعار الفلاحة .

4) ترشيد تسير النفقات ةتقليص الاجور والحد من زيادة في العملة .

5) انشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص للشباب بالتعاون مع الصندوق والبنك الدولين ووضع نظام التأمين والبطالة لا سيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال والتقاعد المبكر ومعدلات البطالة المتزايد .

6) تحرير الاسعار ورفع الدعم النهائي على اسعار الحبوب والحليب واصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي .

7) تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية .

كل هذه الاجراءات ترتبط بالتوجهات لليبرالية الجديدة التي يتبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لغرض اضعاف جهاز الدولة وحرمانه من الفائض الاقتصادي ، في ظل تداعيات الازمة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ويعد احتواء البلدان النامية واحداً من ضمن الشروط الجديدة لاعادة الحيوية لتراكم راس المال في المركز.

مستغلة هذه المنظمات ، استفحال الازمات الاقتصادية والاجتماعية ومنها ازمة الديون " التي جرى الحديث عنها " وتفاقم البطالة وتدهور مستوى المعيشة واحتدام التمايز الاجتماعي . هكذا تركيز المنظمات المالية الدولية على واحد فقط من هذا الازمات " ازمة المديونية "، لتحقيق ضمان الحصول على الاموال المقترضة وتحرير التجارة والدعوة لاقتصاد السوق وغض النظر عن الآثار التي تتعلق بأرتفاع الاسعار وتفاقم البطالة والتضخم والانفاق العام والانكماش في القطاعات الصناعية اوانخفاض الانتاج اوالخسائرالمتعلقة بسعر الصرف للعملة المحلية،وتدهور الصناعة الوطنية وعدم حمايتها امام الصناعات الاجنبية ... يضاف الى ذلك هو ابعاد الدولة تماماً عن التدخل في النشاط الاقتصادي ، عبر البرامج التي يضعها الصندوق والبنك الدولين ، التي تسمى ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلي .

وهكذا أذن جاء تقرير البنك الدولي* تحت عنوان : التقدم المحرز في عملية التنمة في الجزائر ،الذي يشير فيه الى ان الجزائر استفادت من الطفرة المستمرة في اسعار النفط منذ عام 1999 " مما اسفر عن إيرادات للدولة لا سابقة لها وعن تراكم هائل في

صافي الاصول لعملات اجنبية ، وان فترة السنوات 2000 – 2005 تحقق معدل نمو قوي ، عندما نمى اجمالي الناتج المحلي بمتوسط يبلغ 5, 4% سنوياً ، وفي عام 2006 ، تعود الجزائر الى التباطؤ في النمو الاجمالي للناتج المحلي انخفض الى 8, 1% ثم عاود النمو بشكل طفيف عام 2007 الى 3% ، ومن القطاعات التي حققت نمواً متحققاً بالعوائد في قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي "الهيدروكربوتات" بالاضافة الى قطاعي الخدمات والبناء والتشييد، وعلى العكس من ذلك في قطاعي الزراعة والقطاعات غير النفطية. كما ويشير التقرير الى ان مساهمة قطاع النفط ومشتقاته في نحو اجمالي الناتج الاجمالي سلبية بدأً من عام 2006، وذلك بوقع 5,2% ثم الى 7, 0% في عام 2007 .

وفي عام 2007 وصل نمو القطاعات غير الهيدروكرونية الى 4, 6% ، وشهد قطاع الزراعة معدل نمو بواقع 9, 5% . بينما كان النمو قوياً في قطاعي التشييد والخدمات حيث بلغ معدله 5, 9% و7, 7% على التوالي ، وحسب البنك الدولي ، يعكس معدل النمو القوي في هذين القطاعين بشكل اساسي برنامجين كبيرين للاستثمارات العامة والانعاش الاقتصادي ... أذ ارتفعت قيمة وحدة صادرات النفط الخام الجزائرية الى 5, 74 دولار امريكي للبرميل في عام 2007 ، مقابل 7, 65 دولار في عام 2006 ، مما ساهم في ارتفاع قيمة صادرات النفط ومشتقاته بنسبة 9% بالقيمة الاسمية للدولار ، لتصل الى 60 مليار دولار سنوياً . وهناك توقعات من قبل البنك لتحسين النمو الاجمالي للناتج المحلي ليصل الى 9, 4% في عام 2008 ، مع نمو اجمالي للناتج المحلي في القطاعات غير الهيدروكربونية بحولي 4, 6% . ونفس التوقعات يتوقعها البنك في عام 2009 "ويرى الكتاب ان التحليلات جاءت قبل الازمة المالية وقبيل انخفاض سعر البرميل الواحد من النفط الى اقل من 50 دولار بعد ان وصل الى 147 للبرميل الواحد عام 2008 ".

ومن جانب آخر يشير التقرير نفسه الى متوسط معدل التضخم ارتفع الى 5, 3% عام 2007 ، بعد ان كان 5, 2% عام 2006 . اما البطالة فقد عاودت الى الارتفاع من 3, 12% في عام 2006 ، الى 8, 13% في عام 2007...وان معدلات البطالة بين الشباب لا تزال مرتفعة ، حيث تبلغ بين شريحة الشباب الذين تقل اعمارهم عن 30 عاماً حوالي 72% . ويضيف التقرير " وعلاوة على ذلك ، فأن

الطبيعة المؤقتة للعمل تشكل مصدر قلق بالغ بالنظر لكون نسبة اكبر من العمالة تشكل وظائف مؤقتة " 27% " مقارنة بالوظائف الدائمة 34% وتشكل العمالة الحرة النسبة المتبقية .

كما وتجري الاشارة الى تحسن المركز المالي للجزائر في عام 2007 وذلك بزيادة صادرات الهيدروكربونات " النفط الخام والغاز" .

وعلى الرغم من ازدياد الواردات " وبخاصةً الاستهلاكية والراسمالية " في عام 2007 فأن الزيادة في قيمة الايرادات من الصادرات فاقت الزيادة في قيمة الواردات ، وظل فائض ميزان المعاملات الجارية في مستوى مرتفع ، حيث سجل 8, 30 مليار دولار عام 2007 ، وقفز اجمالي الاحتياطيات الخارجية ليصل الى 110 مليار دولار ، ووصل الى133 مليار دولار بنهاية حزيران عام 2008 ،غير أن انخفضت نسبة الديون الخارجية الى اجمالي الناتج المحلي الى مستوى لا يذكر يبلغ 3, 3% عام 2007 ،كما وانخفض الى 623 مليون دولار حتى شهر حزيران 2008 مسجلة تراجعاً حاداً عن مستواها عام 2004 ، حيث بلغ 21 مليار دولار .

وبالرغم من هذه المعطيات ، لا يخفي البنك الدولي من المخاوف الجدية التي تواجه الجزائر في تحديات عملية التنمية التي نوجزها بثلاث مجالات تتعلق **الاولى** : بأدارة ايرادات النفط ومشتقاته من منظور طويل الامد ، بهدف تخفيض تعرض الجزائر لتقلبات اسعار النفط " ويشكك البنك في كفاءة الحكومة في إدارة تلك الايرادات ! .

النقطة الثانية : تتعلق في تنويع مصادر الاقتصاد ولا سيما الصادرات التي تتطلب " حسب البنك" تحسين بيئة انشطة الاعمال مع العمل على تخفيض انخراط الدولة في تقديم السلع والخدمات ... اي تقليص او الحد من الانفاق العام ، ويؤكد على البيئة الملائمة لمساندة تنمية القطاع الخاص الناشئ ، والذي يعتبر الصندوق الركيزة البالغة الاهمية لتحقيق استدامة النمو واستراتيجية خلق فرص العمل الجديدة ... اما النقطة **الثالثة** ، او التحدي الثالث : هو تحسين القدرة على الحصول على خدمات جيدة النوعية . مشيراً بذلك الى القضاء والتعليم وكونه غير قادر على مواجهة الطلب المتزايد ، وعدم كفاية تخصيص الموارد وعدم المساواة بين

الجنسين "الاناث والذكور"، للالتحاق في المدارس ، وعلى القدرة على تقديم رعاية صحية " رغم تحسنها" وما يهدف لزيادة فعاليتها وكفاءة وجودة تقديم الخدمات التي يربطها بالمشاكل الرئيسية بعدم ملائمة آليات توجيه تلك المساعدات وأنظمة رصدها ... مضيفاً التأمينات والمساكن والمياه والصرف الصحي وتأثيراتها وما يقدمه البنك من مساعدات في هذا المجال .

ومما هو جدير بالملاحظة في هذا الصدد ، ان تقرير البنك اشار الى الجوانب المتحققة من فوائد مالية وتجارية التي مصدرها قطاع النفط والغاز ، ولكنه اغفل آثار التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى القطاعات الصناعية التي تشير الدراسات الى انها شهدت حالة انكماش بدرجات مختلفة ، حيث تم انخفاض الانتاج وطلب الاستخدام وتدهورت مالية المؤسسات وصفية العديد منها ، كما اثرت هذه السياسة بخسائر يسعر الصرف للدينار الجزائري ، التي قدرت بـ 60 مليار دينار بالنسبة الى مجموع القطاع الصناعي نهاية عام 1995 .هذا بالاضافة الى الاثار التي نجمت عن تسويق المنتجات المحلية في السوق وعدم قدرتها على المنافسة الاجنبية ، حيث بلغ المخزون 61 مليار دولار في سنة 1998 . اما على مستوى القطاع الزراعي ، فأن هذا القطاع يعتبر في الجزائر من القطاعات الاستراتيجية حيث يشغل 25% من الايدي العاملة . الذي يتميز بضعف مردوديته وتأخر في رأسمال المنتج بالاضافة الى النواقص والثغرات التي تخلل هياكله الانتاجية ، ومن خلال سياسة الخصخصة وضع هذا القطاع بحالة تبعية للخارج . كما وتعرض قطاع النقد والمالية نتيجة لتقليص ميزانية الدولة والقيود المالية المتمثلة في تجميد الاجور والحد من التوظيف ونفقات التسير والاستثمار العمومي ، والى نقص الدعم على الاسعار للمواد ذات الاستهلاك الواسع- كالموادالغذائيةوغيرها- وما بعد ذلك، من مخالفات قانونية تجاه تجميد الاجور وأرتفاع الاسعار وما يؤثر على الفئات الفقيرة من السكان .

كما وسجل ميزان المدفوعات فائض نتيجة لزيادة الصادرات وبخاصةً "في قطاع النفط والغاز" وانخفاض الواردات، وقد جرت عملية تفكيك الاحتكارات الخاصة بالاستيراد بصدور "قانون النقد والقرض" في عام 1990 ، الذي يدعو الى فتح النشاط على الاستيراد والتصدير للقطاع الخاص او لقطاع الخصخصة والى التخصيص لوكلاء الاجانب المعتمدين في الجزائر للاستقرار فيها . غير ان نشاطهم انصب فقط

على الاستيراد للمـواد الاسـتهلاكية والمـواد الوسـطية وقطـع الغيـار ولم يتجـاوز ذلـك للقطـاع الانتاجي .

اما الاثـار الاجتماعيـة ، فقـد تمخـضت سياسـة الخصخـصة الى بـروز ظـاهرتين ، وهـي تقلـيص الميزانية التي ادت الى تقليص الانفاق العام ووقف التوظيف وبحجج محاسبية ومالية اعتبرت ضروريـة لتقليص نفقات الميزانية العامة للتخفـيض مـن اخـتلالات تـوازن الميزانيـة العامـة ، وهـذا يتنـاقض مـع مسعى الدولة في تأمين الاف لكل مواطن جزائري من الناحية المالية والمعنوية ، كما ادى تطبيـق بـرامج الصندوق والنقد الدولين الى ارتفاع الاسـعار الى مـديات تفـوق سرعـة المـداخيل للمـواطن مـما ادى الى انخفاض القدرة الشرائية ، وهذا بدوره ادى الى استفحال حالة البطالة " التي تقدر بثلاث ملايين " الامر الذي أدى الى زيادة حدة فقر الطبقات المحرومة وعمق التمايز الاجتماعي ، وزيـادة الهـوة الاجتماعيـة بين طبقات المجتمع الجزائري. هذا بالاضافة الى فصل العمال من خلال سياسة ترشيق المؤسسات ، ومـا يترتب عليها من عملية اعادة هيكلة المؤسسات . أما في مجال التربية والصحة والـسكن التـي اشـار لهـا تقرير البنك الدولي ، فأن المعطيات التحليلية لبعض الدراسـات اشـارت الى انـه ادت سياسـة التخفـيض من نفقات الخزينة ، حيث شهدت نفقات الدولة انخفاضاً في مجال التربية والـصحة ، مقارنـة بـأجمالي الناتج المحلي ، حيث قدرت في حقل التربية 4, 6% سنة 1996 مقابـل 7, 7% سـنة 1993 ، امـا نفقـات الصحة فقد بقيت كما هي تقريباً ، حيـث بلغـت سـنة 1996 5, 1% مقابـل 7, 1% سـنة 1993 .ومـما يلاحظ أن هناك تراجع في نفقات التربيةمن 23% سـنة 1993 الى 8, 17% سـنة 1997 ، مقابـل تراجـع اقل في مجال الصحة حيث انتقلت من5, 5% سنة 1993 الى 7, 4% سنة 1997 .

كما وتشير المصادر* ايضاً الى هذه العوامل التي ساعدت على تفاقم البطالة حيث بلغـت 29% سنة 1997، مقابل 24% سنة 1993 اي مـا يعـادل 3, 2% مليـون عاطـل عـن العمـل " ووصـلت عـام 2008 الى ثلاث ملايين عاطل " كما ذكرنا" والذي يمثل فيها الشباب نـسبة 80% تقـل اعمارهـم عـن 30 سنة ... وبلغ حاملي شهادات التعلـيم العـالي في صـفوفهم 80 الـف ، سـنة 1996 .. وان اعـادة الهيكلـة وحـل المؤسـسات التابعـة للدولـة لـه القـدر الكبـير في تفـاقم الظـاهرة التـي بلغـت الاجـراءات ،

للذين فقدت اعمالهم ووظائفهم بين عامي 1994 -1998 مايزيد على 360 ألف عاطل .

أما التقرير الجزائري للاحصائيات** في ابريل "نيسان" لعام 2009 فقد أشارالى ارتفاع معدل التضخم الى 1, 6% وهذا يعود الى الارتفاع في اسعار المواد الغذائية بزيادة قدرها 9, 8% ، والمنتجات الزراعية الطازجة التي قفزت اسعارها الى 6, 17% وكذلك الخدمات الى 9, 5% ، والمواد النصف مصنعة بـ 9, 1% ، وبأستثناء انخفاض " اسعار الزيوت والدهون بنسبة 20. 11%" فأن كل المنتجات الغذائية شهدت ارتفاعاً ، خصوصاً الاسماك الطازجة بنسبة9, 38% ولحوم المواشي 4, 22% والدجاج والارانب والبيض بزيادة 22% والخضروات 4, 17% والبن والشاي 1, 12% ولحوم الابقار 90, 11% ، ومادة السكر بـ 8, 9% والفواكه 9, 8% والبطاطس بـ 4, 7% واللحوم والاسماك المعلبة بـ 8, 4% والحليب والجبن ومشتقاته ، اضافةً الى الخبز والحبوب بزيادة 10, 0% لكل منها وتعود هذه الارتفاعات الموسمية اساساً الى المواد الغذائية التي شهدت زيادة نسبتها 1, 3% لا سيما المنتجات الزراعية الطازجة التي بلغت 4, 5% .

هذا و يخشى المراقبين الاقتصادين من ان الاسواق المحلية في الجزائر بفعل التضخم وارتفاع لهيب الاسعار سيهلك قطاع واسع من ابناء المجتمع الجزائري ، خصوصاً وسط اعصار الازمة المالية العالمية ، قد تشهد الجزائر تردياً في الحالة الاجتماعية جراء انتشار البطالة وتوسع رقعة الفقر . هذه الظاهرة التي تشير لها التحليلات بأنها تبلع 950 ألف عائلة ، وما يمثل 22% من المجتمع الجزائري البالغ عددهم 35 مليون نسمة .

هذا وان الجزائر بقيت ضمن البلدان التي يتمحور فيها متوسط دخل الفرد بحدود 1500 و2000 دولار سنوياً، اي بمعدل تسعة دولارات باليوم ،رغم تصنيفها الى مصاف الدول النفطية على غرار "الكويت والبحرين والامارات" التي يتمحور معدل دخل الفرد فيها بأكثر من تسعة آلاف دولار.

هذا و يلاحظ حالة التذبذب في الاقتصاد الجزائري ، الذي خلق حالة تباين بين وفرة المال ومنظومة الانتاج ، وما ترك ذلك من أشياء حالت دون قيام صناعة

اقتصادية ومالية متكاملة . رغم ما جرى من تغيرات عميقة لصالح الخصخصة على مدار السنوات الاخيرة ، كما وتشير المصادر الاعلامية الحكومية وغيرها أن ذلك" ادى القلق من قبل المسؤولين"كما وتعثر تخصيص مصرف القرض الشعبي الجزائري ، الذي تبلغ أصوله الى نحو ستة مليارات دولار ، ويحتوي على 6, 30% من اجمالي أصول القطاع المصرفي العام وله 125 وكالة توظف نحو 3900 شخص ، وفي هذا الصدد تسعى الجزائر الى خصخصة " 40" من مصارفها العمومية واعطائها للقطاع الخاص حتى العام 2010 . وتوصل الخبراء في ندوة نظمتها " إيلاف " على ان الخصخصة لم تنضج ثمارها ، لنقص الدقة في الاهداف ، وعدم إجابة اهل الحل والعقد على السؤال الكبير " ماذا نريد من وراء بيع البنوك الحكومية ؟"..

كما وتعرض برنامج الخصخصة في الجزائر لعدة انتقادات من الرئيس "عبد العزيز بو تفليقة " الذي أبدى أستياءه من طريقة التسير وعدم رضاه عن النتائج المسجلة على ارض الواقع، ودعا الى اعادة النظر في برنامج الخصخصة الذي يعد احد منطلقات خطط التنمية الحالية . كما نبه عدد من الخبراء الى السلبيات التي تعتري البرنامج مشيري بهذا الصدد الى مجموعة من المعطيات المالية والادارية والقانونية ، التي جرى الحديث عنها في هذا الكتاب.

ويلاحظ في عام 2005 قررت السلطات الجزائرية الى اجراء خفض كبير في ديونها الخارجية وعدم الاعتماد على كافة صور التمويل الخارجي " بما فيه التمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية " للمشاريع الجديدة ، وعدم الموافقة على اي قرض من البنك الدولي عام 2003 ، وطلبت الحكومة من البنك الدولي أن تختصر مساندته بشكل اساسي على الانشطة التحليلية والاستشارية والمساعدات الفنية التي اصبحت الجزء الاكبر من انشطة البنك في الجزائر . كما انتقدت السلطات الجزائرية اخيراً " صندوق النقد الدولي" داعية أياه الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر .

وكما اشرنا من قبل ان برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية " لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي " وغيرها ونماذجها التي طبقت ، اثبتت ان تلك النظم غالباً ما أنها تمنع مساندة الجماهير الواسعة لها ،

وبذلك تفقد أساس إطارها الشرعي نتيجة لرفع الدعم عن السلع الاساسية وخفض الانفاق على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية ، فبدلاً من توفر تلك الحكومات قدراً اكبر من الاستقرار وتحقيق الآمال والطموحات التي رسمتها الجماهير بعد سقوط الانظمة القديمة او في التغيرات الحاصلة في هذه الدول نراها تفتقد ، النظم الداعية للخصخصة ، اساس شرعيتها نتيجة لتطبيق هذه البرامج وشروطها ، الهادفة لتحقيق مصالح الاحتكارات على مصالح جماهير وشعوب البلدان النامية .

خلاصات المشترك والمختلف في هذه البلدان

يلاحظ البحث ان تناول تجارب بلدان مختلفة تبنت الخصخصة حسب توجهات المنظمات المالية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بدوافع المديونية والاداء غير السليم لمؤسسات الدولة وبخاصة منها الانتاجية وما خلفته من اختلالات اقتصادية هيكلية ، ناتجة عن اتباع سياسات غير سليمة وغير مدروسة بعناية . بحجة عدم كفاءة المؤسسات العامة، والكفاءة مثل ماهو معروف ترتبط با لسوق وليس بالملكية ، وهنا تجدر الاشارة للحديث عن الاهداف والادارة السليمة ، واذا توفرت هذه الجزئية ، تنتقض الخصخصة ...

ان البلدان التي طبقت الخصخصة ، وبا الطريقة التي جرى استعراضه ، اصيبت بخيبات امل ، في أن الخصخصة لم ترق الى مستوى الطموح والتطلعات ، وأثبتت انها ليس العلاج المثا لي لحا لة البلدان النامية .

ترتبط السياسة الاقتصادية الكلية في الدول النامية ، بقضايا الانصاف وتوزيع الدخل التي كانت وراء تأسيس ونشوء المؤسسات العامة ، وما عكست تجارب البلدان المعنية بالبحث، اثبتت عدم العدالة الاجتماعية في الانصاف وتوزيع الدخل ، وان الاداء عكس جوانب سلبية اثرت على النمو والتنمية في هذه البلدان ، وان الافتراض ان القطاع الخاص اكثر كفاءة لم يبرر وجوده .

وضعت هذه البلدان ،الخصخصة كواحد من الاستراتيجيات في سعيها لزيادة كفاءة قطاع المؤسسات العامة وتخفيف حدة الاختلالات المالية . من خلال سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي وترشيد الاسعار والحد من الدعم ووضع قيود على قروض ونفقات المؤسسات العامة ،حيث بيعت الكثيرمن المؤسسات العامة للقطاع الخاص

المحلي والاجنبي وجرت تصفية مؤسسات عامة اخرى ورفع يد الدولة عن منشآت اخرى وفي غيرها تعاقد ت مع القطاع الخاص لأدارة فنادق اوبيعها وتأجيرها .

غير أن هناك ملاحظة هامة دائماً ما يطرحها الفكر الاقتصادي الغربي مفادها، هو تحفيز المنافسة بين المنتجين ، الفكرة صحيحة في أطار للبلدان الصناعية " تبعا لتوفرأطر مادية وبشرية وقانونية لازمة – وهذا ما يخلق المنافسة في اسواقها" . لكن البلدان النامية وتبعاً لظروفها فأن عنصر المنا فسة بين المنتجين ، يعتبر غير وارد . لأن معظم المشاريع تتمتع بأحتكار السوق ليس لحماية الحكومة فحسب، وأنما نتيجة لعوامل اقتصادية بحتة ، انها نشأت بطاقات قادرة على امتصاص مجموع الطلب في هذا البلد او ذاك، مستفيدة من مزايا الانتاج الكبير وان السوق في هذه البلدان غير قادرة على استيعاب ، اكثر من مشروع اقتصادي ، نظراً لضيق الحجم وتدني مستوى الدخل للفرد، واذا سمحت فقد لا تكفي لتشغيلها بكامل طاقتها الانتاجية ...أثبتت التجربة على ان التحول من القطاع العام الى الخاص لا يقتصر على انتقال الملكية ، وأنما كذلك على بدائل اخرى مثل عقود الإجار او الادارة التي تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص . لكن الآثار المالية لعقود الإجار او ادارة المشاريع الحكومية تختلف تماماً عن المضامين المالية لأنتقال ملكية هذه المشاريع ، بالاضافة الى انها لم تجنب الاقتصاد الوطني مخاطر التضخم وتسوية توزيع الدخل .

أن الدول المختارة في هذا الكتاب ، جميعاً تتميز بالمديونية وطبقت شروط الصندوق والبنك الدولين ، يضاف الى ذلك ان معضمها بلدان نفطية عدا "أثيوبيا " وتجربة اثيوبيا اتخذت لتسليط الضوء على كيفية يحكم القوي على الضعيف وكل التجارب المطروحة " الخصخصة " أصيبت بخيبة امل ، ولم يترشح منها أشياء يمكن ذكرها .

أشارة كتابات عديدة كما عرفنا أن الخصخصة لا تعتبر علاجاً لنواقص القطاع العام والعكس ايضاً صحيح ، جاءت الخصخصة كتعبير عن افراطات القطاع العام، كما تدعي وان تتخذ خطوات لتحسين الكفاءة في القطاعين العام والخاص .. المشكلة ان المنظمتين الدوليتين وضعت قواعد عامة للعمل ولكل بلد بصرف النظر

عن طبيعة الاقتصاد وظروف البلد المعني ... كما وضعت قواعد لتفليش وتقطيع اوصال الدولة والى أنفلات الاسعار .

أدت زيادة التدخل الى ترهل الدولة وعدم فعاليتها ، فما بالك بزيادة التدخل من هذه المنظمات المالية الدولية وشروطها القاسية . يلاحظ إن المنظمات المالية الدولية " الصندوق والبنك الدولين " بدأ تدخلها في حل مشكلة الديون المتفاقمة على البلدان النامية في الثمانينات وتطور في التسعينيات من القرن الماضي . ففي بداية الثمانينات بدأت هذه المؤسسات في فرض بعض السياسات الاقتصادية على البلدان النامية والدول العربية من ضمنها المدينة كشرط لتلقي المساعدات في إطار برامج التثبيت والتكيف الاقتصادي ، من قبيل تعويم العملة والحد من الانفاق الحكومي وتحرير التجارة وأضعاف دور الدولة في النشاط الاقتصادي . وتطورت هذه المشروطية السياسية مع بداية التسعينيات وأقترنت بالمشروطية الاقتصادية أو ما يطلق عليها " التكيف الهيكلي السياسي" فأصبحت المعونات مشروطة الى الحكم الجيد وأرتبطت بمفهوم الديمقراطية ، والانتخابات ، والمحاسبية فيما يخص الانفاق العام والشفافية عند أتخاذ القرارات وحكم القانون ، والتدخل في السياسة الاقتصادية الداخلية للبلدان ، على سبيل المثال أثيوبيا ، أنغولا ، الارجنتين ، الجزائر ، لاوس ، فنزويلا والعراق " سيأتي الحديث عنه بالتفصيل " وغيرها من الدول وبذلك تكون هذه المؤسسات المالية قد خرجت عن المسار المحدد لها وعن الوظائف المسندة أليها منذ نشأتها في " بريتون وودز- 1944" والمواثيق الدولية الملزمة لها . فميثاق البنك الدولي على سبيل المثال ، يؤكد أن البنك يجب عليه عدم التدخل في الشؤون السياسية للأعضاءه ، ويجب أن لا يتأثر بالاعتبارات السياسية في قراراته ، فلا يتم الاستناد لإ الى الاعتبارات الاقتصادية . ورغم ذلك فأن تقرير البنك عام 1992 أكد أنه على الرغم من أنه لا يستطيع أن يلعب دورا مباشراً في تصميم برامج الشروط السياسية الإ أنه مازال يمثل قناة رئيسية لتطبيقها .

وأنطلاقاً من هذه المبادئ والشروط السياسية الجديدة وعدم الانصياع لها من قبل الدول النامية ، يعرضها لوقف الامدادات والمساعدات المالية ، تحت يافطة " فقدان المناخ الديمقراطي الملائم الذي يدفع النمو الاقتصادي .كما كان الهدف الاساسي في أنشاء صندوق النقد الدولي ، هو تزويد الدول التي تتعرض لعجز في موازين

المدفوعات بمساعدات مالية قصيرة الامد ، وبعد التخلي عن نظام اسعار الصرف الثانية في عقد السبعينات من القرن الماضي ، تحول الصندوق الى مؤسسة تدير الازمات المالية في الاسواق النامية ، وتقدم قروضاً طويلة المدى للكثير من الدول النامية ، وتقدم الاستشارات والنصح الى دول كثيرة كما تجمع البيانات الاقتصادية وتنشرها .

أن شروط الاقراض المفضلة تجعل القروض عبء على الدول النامية لأنها في اغلب الاحيان تقيد دور المؤسسات السياسية الوطنية وتحد من تطوير المؤسسات الديمقراطية المسؤولة ،" والواقع ان محاولة الوفاء بعشرات الشروط قد تصبح عائقاً صعباً أمام صنع القرار في عملية الاصلاح . وليس من الممكن فرض الاصلاحات المؤسسية على الدول بواسطة شروط تأتي من الخارج ، بل ينبغي تصميم هذه الاصلاحات وتطويرها من الداخل*". هذا وقد بلغ متوسط الشروط التي يفرضها الدولي عام 1999 على 13 دولة افريقية جنوب الصحراء 114 شرطاً لكل دولة – كان نصيب البنك الدولي والصندوق النقد تنزانيا 150 شرطاً "ولكن هذه الشروط لم تستطيع أن تقرب الفجوة بين دخل الفرد في الولايات المتحدة الامريكية البالغ 35 ألف دولار وبين دخل الفرد في تنزانيا البالغ 550 دولاراً ، وتبلغ الفجوة في مستوى المعيشة بينهما بنسبة 64 -1 ولم تتمكن نجيريا أدخال تحسن ملحوظ على آدائها الاقتصادي .

في دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي ، يعترف فيها انه لا يمكن الاستشهاد بأي حالة من حالات النجاح لبرامج إعادة الهيكلة التي تمت في أكثر من 160 دولة نامية ، تقول الدراسة "لا نستطيع القول بثقة اذا كانت هذه البرامج" التثبيت والتكيف الهيكلي قد "عملت" أم لا ... على قاعدة الدراسات الموجود لا نستطيع القول بثقة اذا كانت هذه البرامج المدعومة من قبل الصندوق قد توصلت الى تحسين الفعاليات في مجال التصميم والنمو الاقتصادي . في الواقع لقد اتضح غالباً ان وضع برامج التثبيت والتكيف الهيكلي " بالتطبيق قد ترافق بزيادة في التضخم وفي انخفاض في معدلات النمو ".

وفي دراسة اخرى "لرولف فان درهوفن" قدمت في ندوة اعدها صندوق النقد الدولي العربي بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسات مالية اخرى يقول "لا تقدم تجارب تخصيص المنشآت العامة براهين تمكننا من تقرير ما اذا كان من شأن تغير الملكية بحد ذاته تعزيز الكفاءة" ، فمن الصعب الفعل بين تأثير العوامل المختلفة على أداء المنشآت التي نقلت ملكيتها او لمقارنة أدائها بالتنبوءآت الموضوعة لادائها على أفتراض بقائها ضمن القطاع العام . لقد أصبح واضحاً ايضاً انه لابد من الاعتراف بتكاليف الخصخصة وبالسبل الممكنة لاستخدام الايرادات الناجمة عنها ، وقد بلغت تكاليف الخصخصة في بلدان عديدة اكثر مما كان مقدراً لها ونادراً ما أدت دوراً هاماً في برامج الاستقرار على الرغم من افتراض دورها من هذا القبيل **". هكذا أذن تبين وبأعتراف الهيئات المشرفة والمطالبة بالخصخصة على الصعيد العالمي ، ان نقل الملكية لم يبرهن على صحة الادعاء بتحسن الانتاجية والفعالية وزيادة النمو الاقتصادي ، وعلى العكس من ذلك تبين التجارب التباطؤ في النمو الاقتصادي ، إن لم يكن التراجع في الانتاج والنمو السلبي ، وفي العديد من القطاعات وخاصةً قطاعات الخدمات العامة التي تم نقل ملكيتها للقطاع الخاص ، تبين تراجع سوية هذه الخدمات ، وأرتفاع تكاليفها على المدى الطويل ، أذ في سعي رأس المال للربح السريع ويحجم عن الاستثمارات المكلفة التي تتطلب زمناً أطول لأسترجاعها وأن كانت تحقق تقليصاً في التكلفة على المدى الابعد وبالتالي سلع وخدمات بأسعار أقل للمستهلك، وهذا ما حدا بالمملكة المتحدة "أولى الدول المروجين للخصخصة " للتدخل ضد أسلوب الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص في مجال الكهرباء والذي نقلت ملكيته إليه ، وفي الولايات المتحدة واليابان تطالب المنظمات الاقليمية الدولية الاقتصادية هاتين الدولتين بضخ عشرات المليارات من الدولارات لتطوير بناها التحتية ومرافقها العامة التي أصبحت متخلفة بالمقارنة مع مستوى تطور قطاعات الانتاج الاخرى ، الامر الذي سوف ينعكس على مستوى النمو الاقتصادي وتنافسيه تلك القطاعات . لقد حدث هذا التراجع خلال اقل من عشر سنوات لسيطرة القطاع الخاص على هذه الخدمات والمرافق .

- يقول " ميشيل كامدسو " مدير صندوق النقد الدولي في معرض حديثه عن برامج التعديل الهيكلي في الدول الاشتراكية سابقاً " النتائج الاكثر مدعاة للأسف حتى وأن كانت غير مستبعدة كانت الهبوط الكبير للأنتاج الحقيقي وتصاعد البطالة .

- ليس مطروحاً في هذا البحث المقارنات بين الدول وأنما معرفة التجارب المتنوعة لهذه الدول ، وكيفية خضوعها للوصفة الوحيدة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والتي تتعلق بسياسة "التثبيت والتكيف الهيكلي الاقتصادي ".

- هنالك علاقة بين هذه الدول ، التي تعرضت للخصخصة ، من حيث الاسواق وحجومها والتي لا تساعد على حلحلت المشاكل العا لقة ، في ظل القطاع العام أن لم تكن قد فاقمتها ، والنتيجة التي يخرج منها المرء هي ضرباً من التكرار الذي لم يأت بشئ جديد .

- وأذا أتفقنا أن حجم السوق المالية يعد وكيلاً ومؤشراً طيباً وأن لم يكن كاملاً ، لدرجة الملكية الخاصة ، فمن غير الواضح أن يكون وكيلاً طيباً ، للكفاءة التنافسية وديمقراطية المساهمين ، فوجود قطاع خاص ضخم يمكن أن يكون مركزاً وأحتكارياً أو في أيدي قلة أحتكارية وهذا ما يحدث في أغلب الاحيان .

- معيار الكفاءة ، يلعب دوراً مهيمناً في التحليل الاقتصادي للخصخصة والتحرر .

- قد يكون هناك بالطبع ، أسباب سياسية واجتماعية وأدارية وجيهة للخصخصة ... ولكن الدواعي لا تكتمل إلا بالكفاءة .

يقوم به القطاع الخاص في مجال الكهرباء والذي نقلت ملكيته إليه ، في الولايات المتحدة واليابان - في حالة الكثير من عمليات الخصخصة في البلاد النامية ، تقدم مجاناً أو قد تتكلف الحكومة مالاً في بعض الحالات ، للتصرف في تلك الاصول – حالة العراق مثلاً .

- مالم يكن هناك كسب من حيث الكفاءة ، فسوف تعني الخصخصة مجرد عملية نقل بدون أي آثار صافية على الثروة الوطنية أو التضخم " الكفاءة ترتبط بالسوق وليس بالملكية ، كما أشرنا " أو الأنتاج الحقيقي . على ضوء ذلك يمكن إيضاح بعض الملاحظات :-

أولاً - قـدمت التجـارب المطروحـة وغيرهـا لم يتناولهـا البحـث عـلى سـبيل المثـال التجربـة " الماليزية " رغم الملاحظات، بأن هنالك بدائل ، يمكن الاستفادة منها في طريـق التنميـة للبلـدان الناميـة غير الخصخصة ، إذا توفر القرار والارادة السياسية والاقتصادية للبلد المعني .

ثانياً- يسمح هذا التحليل بأبراز بعض الافكار المراد تبيانها بشأن الرفض حول تـدخل صـندوق النقد الدولي ، في الشؤون الداخلية وهـو التقليـل او اضـعاف الـسيادة ، كـما ورد اعـلاه ، وربمـا يجـري تناوله اكثر في بحوث اخرى ، ولكن يظهر للبحث ان هنالك ميول كامنـة لأنـدفاع الحكومـة الانغوليـة ، منذ 1975 ، "الحصول على الاستقلال " لكن هذا الميل الكامن ، لربما اشغلته مصاعب الحـروب الاهليـة " ربع قرن " ولكن لا يعني هذا الميل يشكل انتقالاً تلقائياً ، ربما تأثيرات الاجـراءات التـي اتخـذت مـن قبل دول امريكا اللاتينية مؤخراً وبشكل خاص فنزويلا ، فهو ايضاً يـشكل انتقالـة في القـارة الافريقيـة ، وهو بخاصة الى جملة من الشروط الساسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي الواقع ان هذا الميل الكـامن لدى الشعوب المظلومة في البلدان النامية المكتوية بنار الاجحاف للوصفات من قبـل الـصندوق والبنـك الدولين وغيرهما من المنظمات المالية الدولية ، تتطلب أرضية اكثر ملائمة ، خاصـةً بفعـل الازمـة الماليـة الحالية ، وتداعياتها على هذه البلدان ، وظروف الازمة الهيكلية للنظـام الراسـمالي ، هـي التـي فجـرت هذا الموقف الرافض ، الذي يتطلب حركة دعم عالمية لتوجيه ضربة للـشروط القاسـية ، اتجـاه البلـدان النامية ، ومثل ما يشار، تبرهن التجارب عن عجـز الاجـراءات المنفـردة للتـأثير عـلى هـذه القـوى مـا لم تتعزز ، بموقف ساند وداعم من قبل جميع البلـدان ، التـي أكتـوت بنـار التثبيـت والتكيـف الهـيكلي ، واجراءاتها القاسية تجاه جماهير البلـدان في افريقيـا وآسـيا وامريكـا اللاتينيـة وإيجـاد اسـاس اصـلاحي لدولها ، خارج نطاق سيطرة الصندوق والبنك الدولين ، وخارج نطاق أتفاق أو توافق واشنطن .

ثالثاً- أن الوضع الحالي يبرهن ايضاً الى ان مـا تعانيـه المؤسـسات الماليـة والدوليـة بوجـه عـام كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، ومـن وراءهـا مـن افكـار وايديولوجيـة التي املتها موازين قوى كانت سائدة بعد

الحرب العالمية الثانية ، التي جعلت منها ادوات تستخدمها الدول الغربية في الحفاظ على مصالحها ، ولتمرير سياستها على بقية العالم ، ولأستمرارها في استغلال الدول النامية وأعاقتها من المشاركة الفاعلة في رسم معالم النظام الدولي وذلك من خلال سيطرتها على إدارة هذه المؤسسات وأجندتها وقراراتها وسياستها .

رابعاً - وأظهرت الازمة المتكررة وزيادة حدة تكاليفها على البلدان بشكل عام وعلى بلداننا ، هذه المعطيات ، تبعث على التأمل ، حول النظام الاقتصادي والمالي العالمي ، ونماذجه المطبقة ، تحتاج الى وقفة وتأمل وإعادة قراءة لمختلف هياكله وعلى مختلف الصعد . وان نوقف أنبهارنا بكل ما تأتي به الليبرالية الجديدة وما سببته من ازمات متتالية ، وما يواكبها من غش وخداع ، ومراهنات .

خامساً - ثمة مبادرات في مناطق اخرى من العالم ، ترنو الى الخروج من مظلة الدولار في دول امريكا اللاتينية ، الارجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، الاكوادور ، بارغواي ، الارغواي وفنزويلا ، وكلها اعضاء في بنك الجنوب ، وتعتزم هذه الدول دعم تمويل البنى التحتية خارج نظام بيتون وودز السابق .

لقد اتفقت الارجنتين والبرازيل على تقديم مدفوعات على نحو تبادلي بالعملة المحلية لتطويق التعامل بالدولار فيما دخلت البرازيل وروسيا والهند والصين في تكتل جديد غير رسمي تحت مسمى " بريك BRIC" .

سادساً- أن التجارة آخذة بالتوسع سريعاً ، بين الدول في العالم النامي ، لكن لا يزال أمامها الطريق طول للوصول الى جبهة موحدة قادرة على فرض قواعد عالمية جديدة ، او ازاحة الدولار من عرشه ، وتطويق جناحية الممثلين في مؤسستين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

سابعاً - وبالنسبة لأمريكا اللاتينية ، لا يأخذنا التفكير من المبالغة في تجاربهم ولا التشاؤم غير الموضوعي ، لأن هذه البلدان تواجه تحديات غير عادية تتعلق بوجود النظم الجديدة فيها ، يضاف الى ذلك ان تجارب هذه الدول متنوعة وهي ايضاً متناقضة في هذا البلد او ذاك ، ولكي ندفع بهذا التفاؤل الى الامام ، يتطلب اكثر من موقف مشابه في اكثر من منطقة من مناطق البلدان النامية ، وايضاً في قلب اوربا وفي بلداننا العربية ، وخاصةً كما لاحظنا ، ان هنالك أكثر من خيار ، وان الازمة المالية

العالمية ، اضعفت الى حدٍ كبير ترسانة الراسمالية العالمية وبالتحديد الولايات المتحدة الامريكية واوربا ، ولا زالت تعاني من هذه الازمة ... فهل يمكن ان تتوقع موقفاً موحداً اتجاه اجراءات وشروط صندوق النقد الدولي والبنك ، المجحفة بحق البلدان النامية . ان هذا الامر يتعلق بالارادات والامكانيات ... لا يحمل البحث اي مفاجئة آنية لكنه يأمل ، ان الجدل مستمر والخصب في مابينهما التي تحتاج الى مزيد من التحليل المرتبط بالمستجدات ... ولربما تحصل المفاجئة على المدى البعيد ... وقبل ان تحصل ! علينا التفكير جيداً في مواقف الولايات المتحدة الامريكية أزاء التطورات التي ليس لصالحها في امريكا اللاتينية ، خاصةً اذا علمنا ان المصالح الاستراتيجية الامريكية لها وضعية خاصة في بلدان جيرانها المقربين .

الفصل الثاني

الاقتصاد العراقي بقطاعاته المختلفة

للفترة من منتصف السبعينات حتى 2003

المقدمة :

ثمة حاجة الى مدخل موجز ، لتوضيح نمو الاقتصاد العراقي ، لأثبات الفكرة المراد عرضها في هذا الفصل وهي " منتصف السبعينات من القرن العشرين حتى 2003 " وللاجابة " جهد الامكان" عن الفترة التاريخية التي لم يتناولها البحث ، والتي تتناول تشكل ونمو قطاع الدولة والقطاع الخاص وغيره من القطاعات ، خلال مراحل محدودة من تاريخ العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، الذي تناولته بحوث اقتصادية عديدة ، منها ما يشير ، الى أرتباطها بتأسيس الدولة العراقية 1921 ، وتوسع نفوذ الراسمالية العالمية وشركاتها في السوق العراقية وأحتلال العراق من قبل القوات البريطانية عام 1917 أثر الحرب العالمية الاولى ، وفي بحوث أخرى تذهب أبعد : إلى دخول التغلغل الاوربي في العراق " منذ القرن التاسع عشرالذي أرتبط قبل كل شئ ، بأتساع نطاق تجارة التصدير التي شهدت طفرة واسعة ، ولا سيما بعد فتح" قناة السويس في عام 1869" أذ أرتفعت الصادرات السنوية خلال الفترة 1864 – 1871 من 150 ألف دينار الى حوالي ثلاث ملايين عشية الحرب العالمية الاولى ، أي أزدادت قيمة الصادرات العراقية خلال نصف قرن بمقدار عشرين مرة*". ومما يلاحظ في هذا الصدد أختلاف تجارب البلدان "النامية" في التنمية والتوجه ، ففي أمريكا اللاتينية أختارت هذه البلدان :

نمواً ليبرالياً للتطور الراسمالي ، المبني على أساس المشروعات الخاصة وآلية السوق . في حين يبدو كانت الفرصة ضئيلة نسبياً ولأسباب عديدة ، في حالة النظم الوطنية في أفريقيا وآسيا التي لعبت فيها الدولة الدور الاساسي في عمليات التصنيع والتحديث .

وبالنسبة لعراق " فقد لعب الراسمال الوطني دوراً محدوداً للغاية ، لاسباب تتعلق با لتعثر الحضاري في فترة السيطرة العثمانية التي حالت دون أنتقال الانتاج

الحرفي الى مرحلة أعلى ، وتدني مستوى المعيشة الذي أدى الى تقلص القوى الشرائية ... وهذه المميزات حالت دون تشجيع الراسمال المتراكم ، والضعيف للتوجه نحو الانتاج الصناعي .. لكنه برز في ميدان تجارة التصدير ، للتمور والتوابل والاصواف ، وكذلك النقل " فقد أسهم في شركة " تراموای" في فترة الوالي العثماني " مدحت باشا" 1869-1872 وقيامه بأصلاحات في ولاية بغداد وولاية الموصل وولاية البصرة ، وشركات أخرى مشابه في مجال النقل النهري ... بالاضافة الى تأسيس المطابع ومعامل الثلج ومطاحن للحبوب وحلج الاقطان وصنع المياه الغازية والنسيج والطابوق ، وظل الانتاج الحرفي أو" البضاعي البسيط" يؤلف القاعدة الرئيسية للصناعة الوطنية في تلك المرحلة* . و أرتبط اقتصاد العراق بالاقتصاد العالمي ، وأصدرت الحكومة العثمانية حينها قانون تشجيع الصنائع سنة 1913.

وبعد الاحتلال البريطاني ، كانت سلطة الاحتلال ، بحاجة الى قيام دولة عراقية مركزية تقوم بالأمن وبأهم الخدمات التي تيسر مهمات الاحتلال والشركات البريطانية وتوطيد نفوذها ، لتحصل على أكبر قدر من الارباح من السوق العراقية " وحيث أن التخلف الاقتصادي، والنظام الاقطاعي العشائري في الزراعة ، لم يسمح بقيام برجوازية عراقية قادرة على الأضطلاع بمهام التطور الاقتصادي الراسمالي الحديث ، لذا لم يكن بد من تكليف الدولة الخاضعة للنفوذ الاستعماري ، بالقيام بالمشروعات التي يتطلبها المجتمع تحت ظل الحكم والاستغلال الامبريالي**".

أما قطاع الدولة او القطاع العام ، فقد أشار"د. الدرة" الى أنه قد تطور من خلال ثلاث أساليب جرى أعتمادها من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة التي ساهمت مجتمعة بدرجات متفاوتة ومتباينة في بناء وتطوير القطاع العام والتي تحدد: -1- أسلوب نقل ملكية بعض المصالح والمؤسسات الى الدولة العراقية " أي من سلطات الاحتلال ومن الامبراطورية العثمانية بعد تشكل الحكومة العراقية . -2- أسلوب الاستثمارات المتعددة .-3- أسلوب التأميم .

وحسب رأي المؤلف ، فأن الاسلوب الاول يرتبط بظروف الانسلاخ عن السلطنة العثمانية ومن بعدها ظروف الانتداب البريطاني في عام 1932 ، والتي تطلب نقل المصالح والمؤسسات والحقوق من ملكية الادارة العثمانية الى ملكية

الادارة الجديدة " ملكية الدولة العراقية " ... والاسلوب الثاني بعد تـشكل الدولـة العراقيـة ، في ظـروف أتسمت بضعف الموارد المالية للدولة وضعف أمكانياتها المادية والتي جاءت عـلى شـكل بـرامج قـصيرة المدى تحدد بثلاث سنوات ، قبل أنـشاء مجلـس الاعـمار وأقتـصرت عـلى أمـور الـري والطـرق والابنيـة الحكومية ، وحسب الكاتـب، الى ان سياسـة الاسـتثمار ، أخـذت بعـداً حقيقيـاً ، منـذ تأسـيس مجلـس الاعماربموجب قانون رقم 23 لسنة 1950 ، وعهدت إليه خطة اقتصادية وماليـة عامـة " غرضـها تنميـة موارد العراق ورفع مستوى المعيشة فيه ، ووضـعت بـرامج محـددة "حـسب أشرافـات صـندوق النقـد الدولي – آنذاك – " لتنفيذ مشاريع زراعية وصناعية ونقل ومواصلات ومباني وأسـكان . وبعـد ثـورة 14 تموز عام 1958 ، جرى وضع وتنفيذ ثلاث خطط اقتصادية تزيد ضعفاً على ما خصص لمجلس الاعـمار ، وبعد عام 1968 تضاعفت المناهج الاسـتثمارية بـشكل سريـع ولا سـيما بعـد نجـاح العـراق في معركـة تأميم البترول .

وسعت الدول النامية " والعراق من ضمنها " في تطوير اقتـصادياتها لمواجهـة الـدول المتقدمـة ولعدم وجود خبرة في سعيها لتحقيق معـدلات نمـو اقتـصادي بفعـل عوامـل عديـدة " ضـمنها التبعيـة والاستعمار " جعلها تتخلف عن ركب التطور الاقتصادي .

وبالنسبة للعراق " تطلـب تغلغـل الراسـمال للدولـة الغربيـة في المنطقـة ، الى جانـب المـصالح الاستراتيجية المتزايدة والمرتبطة عضوياً بالتغلغل ، تطلب تطوير وسائل النقل في العراق ، ومن هنا جـاء الاهتمام الكبير الذي أولاه الانكليز والالمان وغيرهم للملاحة في دجلة والفـرات وشـط العـرب ، فمـدت خطوط سكك حديديـة ، تخـترق وادي الرافـدين وتـصل سـواحل الخلـيج العـربي مـن جهـة ، ولترتـبط بالشبكة المتصلة بأوربا من جهة أخرى ، ومن جراء ذلك ظهرت مـشاريع ومؤسـسات جديـدة في الـبلاد وبعد الحرب العالمية الثانية ، وبروز نظام أشتراكي الى جانب النظام الراسمالي ، حاولت البلدان الناميـة ، أن تحقق مشاريع اقتصادية ومعدلات نمو كبيرة وفي مدد قصيرة ، مستفيدة مـن التوجهـات الجديـدة ، على المستوى العالمي ، والفـوارق بـين النظـامين الاقتـصاديين المختلفـين ، ولكـن بفعـل عوامـل ذاتيـة " ضعف القوى الفعلية للتغير وضعف الاقتصاد " وعوامل أخـرى موضـوعية تتعلـق بـالظروف العالميـة ، وتقـسيم العمـل الـدولي ، الـذي فرضـته الـدول الـصناعية الكـبرى عـلى رقعـة واسـعة مـن العـالم ،

وبمثل هذه الحالة ، ظلت الدول والحكومات في البلدان النامية ، وظلت البرجوازية المحلية ، غير قادرة أن تنهض باقتصاديات هذه البلدان .

وفيما يتعلق بالعراق ، حقيقة يصعب على الباحث تحديد النماذج الاقتصادية للتنمية الملائمة ، سواء بقيادة القطاع العام او القطاع الخاص والمختلط ، دون معرفة خلفية تطور كل منها عبر مسيرة زمنية طويلة من السنين ، تمتد ما بعد تأسيس الدولة العراقية 1921 ، حيث تشير معظم البحوث ، الى أن خطط التنمية الاقتصادية ، بدأت من خلال رؤية واضحة ، ترتبط بندرة الموارد ، ونمط استخدامه والبيئة المؤسسية ، التي تعمل من خلالها ، أذ حددت هذه البنية ، مؤشرات توزيع الانفاق على مكونات الناتج المحلي الاجمالي ، بدأ من تكوين الدولة العراقية مروراً بمرحلة الانتداب البريطاني في العراق عام 1932 وما بعد الحرب العالمية الثانية ، أخذت السياسة الاقتصادية منحى جديداً أثر تأسيس مجلس الاعمار 1950 ، ومؤسسات أدارة التخطيط لأعمار العراق " وفق شروط المنظمات المالية الدولية – صندوق النقد الدولي " من خلال مجلس الاعمار في الخمسينات ، والى التغيرات التي حصلت أثر ثورة تموز 1958 ، وبروز وسيادة مفاهيم جديدة للتنمية الاقتصادية ، وصولاً الى الانقلابات التي حصلت عام 1963 وتأميمات 1964 ، وبعدها أنقلاب 1968 ، وما توالت على الاقتصاد من أربعة خطط للتنمية ، وظروف السبعينات وما حصل من تغيرات لصالح تزايد إيرادات النفط وتأميمه عام 1972 -1975 ، وحروب نظام البعث ضد إيران عام 1980 ، وما حصل من صدامات اقتصادية ، منها تقلبات أسعار النفط والحروب والاجراءات المتعلقة بالخصخصة في 1987 .

أما التسعينات وأثر أحتلال الكويت وظروف الحصار الاقتصادي وفشل برامج التنمية عن تحقيق الاهداف في النمو وتنوع الهياكل الاقتصادية وجنوح الاقتصاد نحو اقتصاد الحرب ، وما شاب ذلك من أنحرافات خطيرة ، أثرت بشكل كبير على التنمية الاقتصادية ، وجاءت الحرب الاخيرة لتنهي على ما تبقى من البنى الارتكازية حيث شمل التدمير المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، في صبيحة التاسع من نيسان عام 2003 ، حيث شمل النهب والسرقة والدماركل ممتلكا ت الدولة، بمعرفة ومسمع من قوات التحالف بعد احتلال العراق ، وأصدرت الامم المتحدة قرارها السيئ رقم 1483 لأضفاء الشرعية الدولية على هذا العمل .

المبحث الاول

نمو القطاع العام وتطوره

عند تناول قطاع الدولة أو القطاع العام في البلدان النامية بشكل عام والبلدان العربية " والعراق من ضمنها " بشكل خاص تفترض التأمل والرؤيا العميقة ، فليس المطلوب التناول الواسع ،أو أضفاء البساطة وعدم التدقيق ، وأنما التعمق ، لان هذا القطاع يعبر ويكشف عن جملة من التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التي يعيشها ، وهو أيضاً إجابة صريحة عن أسباب تخلف هذه البلدان عموماً ، وأذا أردنا للبحث أن يأخذ مداه العلمي ، فلا بد من تحديد طبيعة هذا القطاع وماهية عمله ومشاكله ولا نريد أن نركز فقط على التحليل لقطاع الدولة ، بقدر ما نسعى الى الجديد الذي أضافه قطاع الدولة ... وهناك أسئلة كثيرة لا يمكن تجنبها ، خاصةً اذا علمنا ان وجود قطاع دولة وطبيعته يتحددان بطابع السلطة الذي أنتجته وطورته ، آخذين بالاعتبار مراحل تطوره . ولكي نصل الى ذلك علينا ان نضع بعض الاسئلة ، كعناوين للبحث : كيف نما وتطور قطاع الدولة " القطاع العام ، وماهي أهميته ، ومشاكله وتأثيراته ؟ .

أ- تطور قطاع الدولة في السبعينات ... أهميته .. ومشاكله ، وتأثيراته:

تشير المصادر والبحوث الاقتصادية الى ان تشكل ونمو قطاع الدولة في العراق ، تعاقبت عليه ثلاثة مصادر ومراحل تاريخية " جرى الحديث عنها " ساهم كلٍ منها في تشكيل هذا القطاع *، ولأن كان البحث يشير الى تجربة قطاع الدولة في العراق في جانب محدد من جوانب نموه خلال الفترة الماضية ، والفترة المطروحة للبحث ، تجربة أستكماله تأميم النفط و دخول الدولة في ميدان امتلاك المشاريع البتروكيمياوية وفي غيرها في أوقات لاحقة ، التي دفعت الدولة ان تكون طرفاً مباشراً في علاقات الانتاج في المجتمع العراقي ، وأستغلالها لقوة العمل في توليد الفائض الاقتصادي ، ودخوله كطرف في الوحدات الاقتصادية المنتجة والآثارها ، وكما تشير التجربة أيضاً ان قطاع الدولة ، تشكل مع بداية تأسيس الدولة العراقية ، " أي أسلوب نقل الملكية من

سلطات الاحتلال ومن الامبراطورية العثمانية وبعض المصالح والمؤسسات الى الدولة العراقية"، وظهر بوصفه القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لسلطة سياسية تمر هي الاخرى ، في حالة تكوين ، وبخاصةً في ميادين الخدمات والتوزيع " النقل وغيره من مشاريع الري الكبيرة والطرق والخدمات الصحية والتعليمية والطاقة وغيرها ،أو أسلوب الاستثمارات المتعددة بأستثمار مباشر من قبل الدولة . وفي مراحل لاحقة " عن طريق التأميم " قانون رقم 20 لسنة 1962 حيث وضعت الدولة اليد على 98% من الاراضي غير المستثمرة من الشركات النفطية الاجنبية ، وقرارت التأميم عام 1964 أستولت الدولة على قطاعات أقتصاديةكبيرة وبخاصةً تأميم النفط عام 1972 ، كما أحتكرت مصارف وشركات التأمين والصناعات الاستخراجية والطاقة ، وأهم الصناعات التحويلية وأجزاء من التجارة الخارجية وتجارة الجملة والمفرد ... خلال مرحلة تأميم قطاع النفط وأرتفاع أسعاره عام 1973 ، حصلت تغيرات شديدة الاهمية ، أدت الى أختلال كامل في هيكل الاقتصاد ... أذ تشير المصادر الى أنه خلال فترة لا تتجاوز الخمس سنوات 1970-1974" أنتقل قطاع النفط الى مركز الصداره وبات ينتج لوحده 5, 60% من الناتج المحلي الاجمالي ، في حين لم تكن هذه النسبة عام 1970 تتجاوز 30% ، وفي مقابل هذا أنخفضت الحصة النسبية لكل القطاعات السلعية الاخرى " زراعية ، صناعة تحويلية ، بناء وتشييد ، كهرباء وماء " الى النصف ، فلم تعد تشكل مجتمعة أكثر من 6, 16% بعد أن كانت نسبتها تقارب ثلث الناتج المحلي الاجمالي " 4, 33%" . من جهة أخرى وبعد تأميم الصناعة النفطية خلال الفترة 1972 – 1975 ، توسع قطاع الدولة " القطاع العام " وبات يسيطر على ثلاث ارباع الناتج المحلي الاجمالي أثر صدور قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي رقم 22 لسنة 1972 متضمناً أمتيازات كبيرة لقطاع الدولة ، بعد أن لم تكن حصته تلك تزيد عن الربع إلا قليلاً قبل بضع سنوات " 6, 25% عام 1971 ، و 6, 76% عام 1975.

وهكذا أذن ، أصبحت التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية تتجسد من خلال خطط وبرامج ، توليها الحكومة قدراً كبيراً من الاهمية بعد أن أصدرت قانون تنمية وتنظيم الاستثمار بأتجاه أعطاء قطاع الدولة الفرصة ليصبح قطاعاً مهيمناً ... وسنحاول تسليط الضوء على طبيعة ودور هذا القطاع وخطط التنمية في وجوهها

المختلفة في العراق " لقد أتسمت خطة التنمية القومية للسنوات 70 – 1974 ، ولا سيما ، لسنين مابعد التأميم بضخامة الموارد والتخصصات السنوية ، ولقد جاء ذلك نتيجة منطقية للزيادة الكبيرة في موارد الدولة المالية بالأرتباط مع نجاح قرار التأميم وأرتفاع أسعار البترول عالمياً ، ويمكن تلمس ذلك من خلال الاطلاع ...

ويواصل د. صباح الدره " لقد تصاعدت أهمية موارد النفط في مقبوضات المناهج الاستثمارية السنوية بعد عام 1975 ووصلت الى 1258 مليون دينار في عام 1976 كما ورد في المنهاج على الجدول رقم -27

مساهمة موارد النفط من مقبوضات خطة التنمية القومية (1) الاستثماري لعام 1976 وعام 1977". (بملايين الدنانير)

السنة	موارد النفط (1)	مجموع موارد (2)	نسبة 1 :2
1971-1970	79 .3	111 .2	87 .5
1972-1971	170 .7	189 .3	90 .2
1973-1972	109 .3	135 .9	80 .4
1974-1973	411 .6	441 .8	93 .2
1975-1974	1028 .9	1169 .0	88 .0

كما غطت عوائد البترول في عام 1977 ، والبالغة حولي 2700 مليون دينار ، تخصيصات المنهاج الاستثماري لعام 1977 والبالغة " 2400" مليون دينار . وفيه يؤكد إن نسبة عوائد البترول الى 50% للتخصيصات الاستثمارية ، لم يعد نافذ المفعول عملياً " في الفترة الموضوعة للبحث " وعدم صدور مايؤكد ذلك رسمياً ، ولكن هذه الزيادة في العوائد النفطية أنعكست على واقع التخصيصات السنوية في المناهج الاستثمارية ويتضح أن هذه التخصيصات ،قد سارت أعتيادياً قبل التأميم ، ولكنها قفزت الى عشرة ثم الى عشرين ضعفاً مباشرة بعد نجاح قرار التأميم وأرتفاع أسعار البترول عالمياً.

كما يعكسها جدول رقم -28-

السنة	التخصيصات في المناهج	%

	الاستثمارية السنوية (بملايين الدنانير)	
1971-1970	117	%100
1972-1971	202	%172 .7
1973-1972	135	%115. 5
1974-1973	310	%265
1975-1974	1169	%999
1975(تسعة أشهر فقط)	1076	%919 .8
1976	1493 .5	%1276 .5
1977	2400	%2051 .3

أن توزيع هذه التخصيصات على الفروع والقطاعات السلعية وغير السلعية ، يعتبر أهم المؤشرات على طبيعة التوجه في السياسة الاستثمارية الاقتصادية ، وأن هذه التوزيعات جاءت لصالح القطاعات السلعية بشكل عام ولصالح القطاع الصناعي بالشكل الذي يعكس، إن القطاع الصناعي قد حظى بالأولوية ، ويليه القطاع الزراعي وقطاع النقل والمواصلات وقطاع المباني والخدمات ، أحتلا المركز الثالث من مجموع التخصيصات . وهكذا شهد عقد السبعينات من القرن الماضي تزايداً في إيرادات النفط " كما ذكرنا" أذ بلغت نحو 521 مليون دولار في بداية السبعينات أزدادت لتبلغ 21291 مليون دولار في نهاية العقد " 1979" ، أذ بلغت الاهمية النسبية للزيادة نحو 3986% في نهاية السبعينات مقارنة ببدايتها ، ثم وصلت ما نسبته 3, 81% في عقد الثمانينات مقارنة بالعقد السابق ، وأن هذه العوائد من أهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المصدرة للنفط ...

ما أن دراسات أخرى "د. الخفاجي " تعكس الى أن ما سمح بتحقيقه " خلال تلك القفزة السريعة في حصة قطاع الدولة في الناتج المادي من 56, 4% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1971 الى حولي 57% منه عام 1975 ، والتي يظهر نقل قطاع النفط الخام في مكونات الناتج المحلي، حين نقارن هذه الحصة بحصة قطاع الدولة في

الناتج المادي بأستثناء التعدين " الذي يشكل النفط الخام حوالي 99% من أنتاجه " البالغة 68, 3% من الناتج المحلي عام 1975 ، وهذا يعني أن قطاع التعدين ، الذي دأبت كل الخطط على أعلان نيتها على تقليص تبعية الاقتصاد الوطني له ، قفز خلال بضع سنوات ليشكل وحدة أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي بعد أن ظلت مساهمته تدور حول الثلث طوال الستينات وبداية السبعينات*".

جدول رقم -30-

خطة التنمية القومية : قيم المؤشرات الاقتصادية المستهدفة والفعلية (مليون دينار)

المؤشرات الاقتصادية	المستهدف/1974	الفعلي /1974	نسبةالفعلي/المستهدف
الناتج المحلي الاجمالي	1163	3347	288
أستخراج البترول	409	2023	495
أجمالي الصادرات	465	1943	418
أجمالي المستوردات	263	906	344
الزراعة	317	232	73
الصناعة	401	176	44
التشييد	174	69	40
النقل والمواصلات	186	124	67
الكهرباء والماء	35	14	40
الاستهلاك الخاص	684	1047	153
الاستهلاك العام	321	477	149
المشتغلين (ألف)	3165	2800	88

Source ; NDP Law, Arab Monetary Fund, National Accounts of Arab States1971, Abu Dhabi, 1983 , World Bank, World Tables (3rd ed). And United Nations, Monthly Bulletin of Statistics.

ومن خلال الجدول ومؤشراته المستهدفة والفعلية يضع د. عباس النصراوي ، مجموعة من التصورات التي أنجزتها خطة التنمية القومية 1970 -1974 ، في نهاية السنة 74 -1975 ، وأعتماد الحكومة برنامج أستثماري لفترة 9 أشهر ... والتي بلغت تخصيصات البرنامج الانتقالي هذا " 1.1 " بليون دينار التي وزعت على القطاعات التالية :-

- قطاع الزراعة 3, 19% .

- قطاع الصناعة 6, 41% .

- قطاع النقل الموصلات 4, 15% .

- قطاع المباني والخدمات 5, 17% .

- المقاولات والمشاريع الاخرى 2, 6% .

حيث إن الجدول يوضح مقارنات كمية لقيم المؤشرات الاقتصادية المختلفة المستهدفة / الفعلية وكيف يفكر مخططوا التنمية بوزارة التخطيط أوائل السبعينات وهم يتطلعون لما بعد سنة هدف الخطة 1970 -1974 ،حيث أخذوا يفكرون بخطة بعيدة الامد للفترة 1975 – 1990 ،" دلالة على التأمل والتفاؤل والاستقرار" غير إن ما أضفى على هذه الخطط من توجهات سياسية وأخرى أيديولوجية تتعلق بحزب السلطة الحاكم في العراق وتحديداً قناعات القيادة السياسية المتمثلة " بمجلس قيادة الثورة " الذي يضم قلة من الافراد المتحكمين بالسياسة والبرامج الاقتصادية ، وهي مجموعة أو هيئة أستثنائية غير منتخبة " د. النصراوي " تتركز في أيديها كافة السلطات السياسية والتشريعية والتنفيذية في البلاد وهذه الهيئة المذكورة، رفضت عملياً منهج المخططين وقررت بديلاً عن ذلك اللجوء لما يطلق عليه برامج أستثمارية سنوية منفصلة مصادق عليها ،على أن تشكل إطاراً عاماً لخطط خمسية متوسطة الاجل ، ويتم بموجبها تنظيم برامج الاستثمار السنوية ، وهذا ما أعلنته الوزارة المذكورة عن الخطة بعيدة المدى.

ونتيجة للحالة التي تتمتع بها هذه "الهيئة" فأنها تبنت عام 1977 خطة التنمية القومية للسنوات 1976-1980، والتي توقف قانون الخطة الجديد على عكس الخطط السابقة... وبينما توقفت الحكومة بالأعلان عن التخصيصات الاستثمارية بالخطة المذكورة، إلا أنه جرى نشر مؤشرات النمو السنوية التالية**:-

- نمو الدخل القومي 8, 16% .

- نمو دخل الفرد 3, 13% .

- قطاع النفط 5, 15% .

- الصناعة التحويلية 9, 32% .

- الزراعة 1, 7% .

- التوزيع 9, 16% .

أضافة لذلك ... أعطى تراجع الاهمية النسبية لقطاع النفط بالناتج المحلي الاجمالي ليصل نسبة الهدف عام 1980، الى ما يعادل 6, 50% ، وتنبأت الخطة بزيادة حصة القطاعات السلعية بالناتج المحلي الاجمالي الى 76% في حين تسهم قطاعات التوزيع والخدمات بالنسبة الباقية البالغة 24% ، كما توقعت الخطة زيادة القوة العاملة بما يعادل 549 ألف شخص ، سيزيد أجمالي المشتغلين بالاقتصاد الوطني الى "5, 3" مليون شخص لسنة الهدف عام 1980 .

ويعكس الجدول التالي التخصيصات القطاعية المختلفة للاقتصاد في الفترة المعنية:

لاحظ الجدول رقم -31 -

التخصصات القطاعية للبرنامج السنوي 1976 – 1980 (مليون دينار)

القطاع	التخصيصات (مليون)	الحصة من المجموع %
الزراعة	2157	13 ,7
الصناعة	4490	28 ,5
النقل والمواصلات	2318	14 ,7
المباني والخدمات	2458	15 ,6
تخصصات أخرى	4312	27 ,4
المجموع	15735	100 ,0

Source ; Derived from Annual Abstracts of Statistics

ومما تقدم " تظهر جميع التشخيصات القطاعية المعتمدة بالبرامج الاستثمارية الخمسة لفترة خطة التنمية القومية " 1976 – 1980 " بأن اجمالي الاستثمارات

المرصودة بلغت" 7, 15" بليون دينار ، وتكشف الارقام الواردة بالجدول رقم -5- ، أستحواذ قطاع الصناعة على النسبة العظمى من التخصيصات المعتمدة تليه بالترتيب القطاعات الاخرى : المباني والخدمات ، النقل والمواصلات ، ثم قطاع الزراعة . ومما يمكن ملاحظته - الخدمات 4, 10% .

ومما يمكن ملاحظته ، يشير د. النصراوي ، الى ان" 27% من اجمالي التخصيصات المرصودة بالخطة أو ما يعادل "3, 4" بليون دينار ، قد وردت ضمن باب "تخصيصات أخرى " وأن غياب المعلومات التفصيلية المنشورة في الخطة سيحتم المضاربة حول طبيعة مثل هذه التخصيصات الضخمة". ويقدم "المؤلف المذكور" تبريراً مفاده ربما يمكن تفسير هذه التخصيصات الضخمة الزيادة غير المتوقعة في الايرادات النفطية ، التي نجمت بالترافق مع أندلاع الثورة بأيران عام 1978 ، حيث أرتفعت أيرادات البترول من "1, 3" بليون دينار عام 1976 الى "9, 8" بليون دينار عام 1980 ، التي قادت الى زيادة تخصيصات باب " تخصيصات أخرى " من 61 مليون دينار 1976، الى 6, 1 بليون دينار .

لكن د. النصراوي ، يعود ليقول " فبينما يدل التفسير هذا على أن التخصيصات الضخمة نتجت عن الارتفاع الهائل بالأيرادات النفطية ، إلا ان هذا " التبرير " عجز عن توفير او كشف عن مجالات أنفاق هذه المداخيل " وان توقف الحكومة أو أمتناعها عن نشر أستثمارات القطاعات التقليدية : الزراعة والصناعة وغيرها ، لابد ان تكون " الارصدة المذكورة الاخرى " قد خصصت لمشروعات الدفاع والخدمات الامنية ، ". ويعزز قوله بالاستنتاج من خلال تصاعد حصة وزارة الدفاع والشرطة بالميزانية الاعتيادية ، التي شكلت حصتها الاجمالية نسبة "9, 44%" ،"4, 44%"، "2, 47%" ، "3, 53%" للسنوات 1971 ،1972، 1973، 1974، على التوالي ، أو المبالغ المطلقة "4, 341" مليون دينار ، "4, 345" مليون دينار و "9, 454" مليون دينار ، "4, 921" مليون دينار ،للسنوات المشار أليها . ومشيراً الى أنه بالرغم من توقف الحكومة عن نشر البيانات حول الاقتصاد ، إلا أن المعلومات المتاحة سجلت خلال الفترة 1975 – 1980 ، معدلات نمو التالية " بالاسعار الحقيقية لعام 1975":

- الناتج المحلي الاجمالي 11% .

- الصناعة الاستخراجية 5, 6% .

- الصناعة التحويلية 2, 14% .

- الزراعة 6, 2% .

- النقل والمواصلات 3, 20 % .

- الخدمات الحكومية 5, 13% .

وعليه " يقول " أصبح الوضع النسبي لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة بالناتج المحلي الاجمالي عام 1980 ، كالآتي :

أ – حققت القطاعات السلعية نسبة مساهمة بالناتج المحلي الاجمالي 67% في حين توقعت الخطة مساهمة 7% .

بـ - تمكنت قطاعات التوزيع والخدمات زيادة مساهمتها ، التي أصبحت 33% بدلاً من 24% المتوقعة حسب الخطة .

كما أخفقت الخطة في تحقيق هدف التشغيل ، حيث تمكنت من توفير 300 الف فرصة عمل جديدة عوضاً عن توقعاتها البالغة 548 ألف مشتغل ... ومما يظهر من نتائج على ضوء هذه المعطيات هو تعثر ممارسات التنمية 1- بسبب السياسة الارتجالية للنظام والتدخلات الفردية لنخبة " مجلس قيادة الثورة " 2- أعتماد خطط التنمية على ريع النفط ، وعند تأثر هذا الريع نتيجة لأنخفاض اسعارالنفط في الاسواق العالمية 3- الحرب العراقية الأيرانية أي تعثرت ممارسات التنمية بالعراق بعد عام 1980 كنتيجة للحرب العراقية الايرانية .

بـ - علاقة الدولة بالتطور الارأسمالي*

مثل ما أشير من قبل ، بأن ما دام التطور الاجتماعي والسياسي الداخلي والعلاقات الطبقية " التي تنفيها الادبيات الرسمية للنظام " تتوقف على أتجاه ومدى محتوى ونشاط راسمالية الدولة ... وبهذا الصدد يشير توماس سينتش " إن راسمالية الدولة في البلدان المتخلفة تختلف عن راسمالية الدولة الاحتكارية في البلدان المتطورة وأول ما تختلف فيه ، في وظيفتها ، فبدلاً من تنظيم الآلية العفوية في حدود معينة طبقاً للقوى المنتجة المتطورة أصلاً كما هو الحال في البلدان المتطورة .. في حين ينبغي " على

النامية " أن تخلق الشروط اللازمة للنمو السريع للقوى المنتجة المتخلفة " حيث يعطي" سينتش" أربعة أمكانيات .. حيث يلاحظ أنطباق الامكانية الرابعة على العراق " كما توقع سينتش بالنسبة للبلدان النامية " حيث ظهور راسمالية بيروقراطية ، تميزت في العراق على أمتلاك الدولة لوسائل الانتاج وأستيلائها شبه الاجتماعي على الفائض الاقتصادي من جهة وبالأمتيازات التي تتمتع بها نخبة ضيقة من بيروقراطية الدولة ، خلال الفترة 75 -1977.

و ضمن مفهوم التنمية الانفجارية ،كان أول القطاعات التي شهدت نمواً متسارعاً ، هو قطاع التشييد والبناء ، حيث تضاعف عدد المقاولين عام 1974 من 1945 مقاولاً الى 2788 مقاولاً عام 74 - 1975 ، وترك هذا الصعود السريع بصماته على مزاج البرجوازية العراقية الصاعدة أثر أنقلاب 1968 بشكل خاص .. وكما يشار الى نمو البرجوازية الطفيلية من التجار والمرابين وأرباب العقار الكبار والبرجوازية البيروقراطية في أجهزة الدولة ، التي تقبض أموال الشعب وتتمتع بالامتيازات على حساب الشغيلة ، وأن نموها يجري في المدينة والريف وتتمتع بنفوذ أقتصادي وفكري في المجتمع وأجهزة الدولة وتستمد القوة من الراسمال العالمي . وبتقارب هذا التحليل بشكل أدق وأكبر عندما وضعت الدولة خطة التنمية لعام 70 -1974 ، التي تعبر عن استراتيجية النظام الجديد ، وبخاصةً في مجال التصنيع ، ووضعت حيز التطبيق ، أذ أخذت مساهمات قطاعي " الدولة والخاص " بتحقيق معدلات نمو سريعة لكلا منهما .

حيث أتجهت أستراتيجية التصنيع الحكومية ، نحو الاستثمار في الصناعات عالية التكنولوجيا ، كتصفية النفط والصناعة البتروكيمياوية والحديد والصلب والى الصناعات الاستخراجية في مجالات الغاز والنفط والفوسفات والكبريت . في حين أمنت الاستراتيجية للقطاع الصناعي الخاص ، للسوق المحلية ، بعد أن واكبت هذه التوجهات السياسية جملة من الاجراءات والقوانين التشجيعية للقطاع الصناعي الخاص ، تضمنت تسهيلات ومواد أولية رخيصة وأعفاءات ضريبية. فقد أعفيت منذ السبعينات المكائن والآلات من الرسوم الجمركية، كما أعفيت المشاريع الصناعية الخاصة من الضرائب ، وقدمت القروض السخية من المصارف والبنوك .

يقول الخفاجي"الى أنه برغم ضمانة الاستثمارات التي وجهتها الدولة الى القطاع الصناعي بالقياس الى حجم الاستثمار الصناعي الخاص فأن القطاع الصناعي ، أتجه في التقارب في مساهمته مع قطاع الدولة مع نهاية السبعينات " سنعود للحديث عن ذلك " وأندفاع رأس المال المحلي الخاص "لا في السواقي الصغيرة " فحسب ، بل في " المجاري الكبرى " للاقتصاد.

كانت تلك فترة تكوين تراكم نقدي هائل لرؤوس الاموال في ميادين البناء " المقاولات " والنقل والتجارة والخدمات في الدرجة الاولى ، وكان لا بد لهذه الاموال المتراكمة بفضل النشاط الاقتصادي للدولة ، أن تخرج الى النور في هيئة مشاريع ووحدات أقتصادية بعد حين ، حين تدخل القاعدة الاقتصادية الجديدة التي تمت وأزدهرت بفضل راسمالية الدولة ، في تناقض مع البناء الفوقي لراسمالية الدولة نفسها " مركز النشاط الاقتصادي" والسياسي والقوانين المقيدة لحركة رؤوس الاموال ،القوانين المنظمة لحركة الاجور والاسعار..الخ. وتفترض تدريجياً أشكالاً من الادارة متوافقة مع هذه القاعدة الجديدة .

غير أن ما أريد الاشارة أليه ، هو إن راسمالية الدولة في العراق بعد أن قامت بتصفية المواقع الاحتكارية للراسمال الاجنبي من خلال التأميمات التي حصلت في السبعينات للشركات الاحتكارية النفطية ، وخلقت شروط تطور راسمالي مستقل ، وأزالت بقايا التشكيلات ما قبل الراسمالية من خلال قانون الاصلاح الزراعي الثاني** رقم 117 لسنة 1970 ، وتطور القوى المنتجة ..من خلال أدخال التكنيك عالي التطور في المدينة والريف وخاصةً في المجالات النفطية والصناعات البتروكيمياوية .. ووفرت الامكانية لتطور الرأسمال المحلي ، فأنها " راسمالية الدولة " على حد تعبير " سينتش " تتفسخ تدريجياً وتفقد قوتها وتفسح المجال لتولي الراسمال الوطني الخاص مقاليد السلطة .. غير أن هذا ليس نهاية المطاف ، ولا أريد أن يفهم من أشارتي أن راسمالية الدولة قد تفسخت وأنما أريد القول ، بأن السلطة في العراق تمهد لتطور راسمالية القطاع الخاص . ومما يلاحظ على ممثلي القطاع الخاص أنهم خرجوا من "القطاع الريعي"، ومن صلب الحزب الحاكم.

وبعض المصادر تصفهم "بالطارئين" أذ تشير المصادر الى أزدياد الدور الذي تلعبه الشركات متعدية الجنسية في تنفيذ مشاريع خطط التنمية القومية . ومن هنا أخذ الحديث عن التحولات الاشتراكية يخفت تدريجياً لتحل محله تسميات "ثورة الطريق الجديد " والطريق الخاص ..الخ ، ولذلك عكفت الدولة على تشريع العديد من القوانين ، التي تساعد على تقوية القطاع الخاص وتعزز من دوره وتحركه في مختلف الميادين .ويمثل الاستنتاج الاول حول أتجاهات الراسمالية في العراق نحو تحول راسمالية الدولة الى راسمالية القطاع الخاص ، أذ مثلت خطة التنمية 76 – 1980 فرصة أثراء فاحش سريع للبرجوازية الكبيرة ، فضلاً عن الارباح للشركات الراسمالية الاجنبية من أصحاب الملاين الذين بلغ عددهم حوالي "800 مليونير**" ، بمعنى أكثر أن استراتيجية النظام في التصنيع التي وضعتها خطة التنمية 70- 1974 ، قد وجدت تنفيذ أهدافها في خطة التنمية 76 -1980 ، وذلك من تمكين البرجوازية من أخذ زمام المبادرة في أيديها .

المبحث الثاني

نمو القطاع الخاص وتطوره

منذ السبعينات من القرن الماضي ، وبعد قرارات تأميم النفط وبشكل أكثر تحديداً منذ تنفيذ خطة التنمية 1970 – 1974 ، التي وضعت أستراتيجية جديدة في التصنيع ، فإلى جانب قطاع الدولة ، أخذ القطاع الخاص يحقق معدلات نمو سريعة ، مستفيداً من هذه الاستراتيجية ومن السياسة الاقتصادية لقطاع الدولة . ففي الوقت الذي أتجه قطاع الدولة للأستثمار في الصناعات " عالية التكنولوجية – كثيفة راس المال "كما ذكرنا فأن القطاع الخاص توجه نحو السوق المحلية " وتحديداً في الصناعات البلاستيكية " هذه الاستراتيجية ، ان ترافقت بقوانين وقرارات وتشريعات ، خلال فترة السبعينات ، فما هي تلك القرارات ، وماذا تهدف ، وكيف ساهمت في نمو القطاع الخاص وحدوده ؟ .. هذه الاسئلة وغيرها ، سيحاول البحث تناولها ..

شكلت السنوات العشر الاولى أتجاه الاقتصاد العراقي بأتجاه الراسمالية*، ولذلك شرعت السلطة العديد من التشريعات بهذا الصدد ، حيث بلغت التشريعات والاجراءات 1011منها أمنت للقطاع الصناعي الخاص ، المواد الاولية والوسطية رخيصة عبر صناعات الدولة وأخرى تسهيلات ميسرة من جانب البنوك والمصارف وبفوائد متدنية

لاحظ الجدول رقم -32-

القروض والتسهيلات الممنوحة من المصرف الصناعي الى القطاع الخاص** (ألف دينار)

السنة	القروض الممنوحة	التسهيلات(1)	المجموع
1968-1967	467	141	608
1969-1968	239	138	377
	334	235	569
1970-1969	271	278	558
1971-1970	1129	514	1643

1972-1971			
1973-1972	1319	119	1436
1974-1973	875	378	1253
1975-1974	1446	1778	3224
(1)1975	3927	1459	5386
1976	7314	2970	10284
1977	9803	2695	12498
1978	7620	1619	9239

(1) تشمل التسهيلات الحساب الجاري المدين وتسهيلات الخصم .

(2) أرقام 1975 تمثل الفترة من 1975/4/1 الى 1975/12/31 حيث تحولت السنة المالية في حينها لتتطابق مع السنة التقويمية .

بالاضافة الى أعفاءات واسعة النطاق من الضرائب ، وعلى الصعيد الزراعي فقد صفت السلطة موجوداتها من المكائن والمعدات الزراعية وتشجيع ألغاء الاشكال التعاونية ، وحلت المزارع التعاونية وسعت الى ألغاء المزارع الجماعية وزادت القروض المقدمة الى الشركات والمزارع الخاصةوسن قانون رقم 35 لسنة 1983 الذي أجاز تأجير أراضي الاصلاح الزراعي الى شركات عراقية وأجنبية لمدد طويلة الاجل ، وعلى أثره تم تأجير 882 ألف دونم بموجب 1473 عقداً ، أي بمتوسط مساحة تقارب 600 للعقد الواحد . وكان أجمالي راس المال المستثمر في زراعة الاراضي المؤجرة بموجب القانون 2, 72 مليون دينار .

كما أصدر قرار " مجلس قيادة الثورة " رقم 246 المؤرخ 1988 -2 -12 ، الذي نص على تقرير قيمة الاراضي الزراعية والبساتين من قبل لجان مختصة وعلى بيعها الى المغارسين والفلاحين وورثتهم مع نهاية السبعينات .

ومن خلال قانون رقم "35" المذكور ، أستفادت الشركات الراسمالية وخلال أقل من عام ونصف العام من تطبيق هذا القانون ، تم توقيع 990 عقداً لتأجير 681 ألف دونم لهذه الشركات مستفيدة من كلف التسهيلات الحكومية ولأستغلال الفلاحين ولتوجيه الاستثمار الزراعي ، لأنتاج المحاصيل الأكثر ربحية دون الأعتبار لأهميتها الغذائية .

حدود هيمنة القطاع الخاص الرأسمالي المتزايد في العملية الاقتصادية

تعبر هذه الحالة عن تزايد القطاع الخاص وهيمنته على مختلف المشاريع الانتاجية منها والخدمية " وبعد ان كانت القيمة المضافة للقطاع الصناعي الخاص في الصناعات الصغيرة والكبيرة تعادل 63% من القيمة المضافة المتولدة في قطاع الدولة الصناعي عامي 1972 - 1973 بلغت هذه النسبة حوالي 84% عام 1974 ، 158% عام 1975 ، 98% ، 1976 ، 84% عام 1977 .

والملاحظة في هذا الجانب تعود الى أن السلطة منحت القطاع الخاص العمل بقانون رقم 157 لسنة 1973، المسمى قانون تنفيذ مشاريع التنمية الكبرى ، الذي منح بموجبه " مجلس قيادة الثورة" واللجان التابعة له صلاحيات واسعة في تجاوز كل الاجهزة القائمة ، بمنح مقاولات للجهات التي ترتئيها وبالاسعار التي ترتئيها والشروط التي ترغب فيها شركات القطاع الخاص .

وبموجب قانون رقم 59 لسنة 1984 ، أنبثق أتحاد المقاولين للدفاع عن حقوق المقاولين المادية والمعنوية ، هذا المطلب الذي لم يحالفه النجاح عام 1976، ومما له دلالة في هذا الجانب، هو التأثير السياسي في البنية الفوقية ، الى جانب التأثير الاقتصادي في البنية التحتية ، وما يؤثر على قوة القرار بالنسبة للدولة ، ولا يتوقف الامر على هذا الجانب فقط بل أعيد النظر بتصنيفات " المقاولين " وأصبحوا فئتين بدلاً من ست فئات ولكل فئة درجات حسب التخصص للتشييد والبناء او النصب والتركيب بالاضافة الى أن مجلس قيادة الثورة أصدر قرار رقم " 899" في 12-8-1980الذي سمح للمستثمرين العرب بأدخال رؤوس الاموال لغرض الاستثمار في المشاريع الانتاجية والسياحية ومنحهم ذات الاعفاءات والامتيازات الممنوحة للاستثمار الوطني . وأخيراً أعطي لهم الحق في تكوين شركات مشتركة مع شركات أجنبية " وتردد عن زعم رجال أعمال عراقين ومجلس التعاون الخليجي أنشاء شركة أستثمارية لتوجيه أموال خاصة في المنطقة وأقامة مشاريع صناعية جديدة مقرها الدوحة ورأسمالها 100 مليون دولار.

في القطاع الزراعي : كما وأن هيمنة القطاع الخاص بات واضحاً للعيان من خلال ما يورده كما ونص القرار رقم 30 الصادر في 1988 -1 -10 ، الذي سمح

للمتقاعدين بالتعاقد على الاراضي الزراعية العائدة للدولة ، وصدر القانون رقم 107 لسنة 1988معدلاً قانون إيجار أراضي الاصلاح الزراعي للشركات الزراعية وللأفراد .

وفي القطاع الصناعي : تبنت الحكومة في بداية السبعينات ، خطط طموحة ! في مجال التصنيع ووسعت قاعدة القطاع الصناعي العام " للدولة " بشكل كبير ، لأسباب معروفة "أشير لها في البحث " ومنها أيضاً تشجيع النشاط الصناعي الخاص ، فقد أصدر قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي رقم "22" لسنة 1972 ، متضمناً أمتيازات كبيرة لكل القطاعين " أذ قدرت أستثمارات القطاع الصناعي الخاص خلال 1970 – 1980 بما لا يتجاوز 250 مليون دينار ، أي بنسبة 34% فقط .

أصدرت الدولة قوانين جديدة للشركات تلغي القوانين السابقة التي تضع حداً أعلى لرؤوس أموال الشركات والمؤسسات الصناعية وقانون تنظيم الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص والمختلط ، الذي يقدم تسهيلات وأعفاءآت ضريبية وأمتيازات مختلفة للنشاط الراسمالي .

وفي عام 1988 أصدر " مجلس قيادة الثورة " قراراً رقم 32 في 1-9-1988 الذي قضي بالسماح للقطاعين الخاص والمختلط بأنشاء مشاريع أو شركات لأقامة صناعات جديدة وتطوير الصناعات المغذية لصناعة السيارات ، ومنح العديد من الامتيازات كتمويل البنك الصناعي 50% من قيمة المكائن والمعدات والمواد الاولية المستوردة واللازمة . و80% من تكلفة أعمال الهندسة المدنية له ، وأعفاء أرباحه من الضريبة الدخل ورسم الوارد الجمركي وتوفير الارض ببدل أيجار مخفض وتزويده بالماء والكهرباء والهاتف والسماح للمشروع بأستيراد مستلزمات الانتاج بنسبة 50% .

وفي مجال الاستثمار : صدر قانون الاستثمارات العربية رقم 46 لسنة 1988 مستهدفاً تشجيع أسهام الاستثمارات العربية في عملية التنمية الاقتصادية ، بحيث تناول القانون مشاركة المستثمرين العرب والمواطن العراقي على أن لا تزيد مساهمته "العراقي " بـ 49% ، وحدد راس المال المدفوع للمشروع الاستثماري بما يعادل نصف مليون دينار عراقي وجواز أدخال راس المال العربي في شكل أموال

عينية ذات علاقة بالمشروع، شريطة أن تكون المكائن والمعدات المستعملة والمستوردة محافظة على 50% من عمرها الانتاجي .

كما صدر " مجلس قيادة الثورة " قرار رقم 296 في 27 -4 1988 قضي بموجبه تولي الصندوق العراقي للتنمية الخارجية التابع لوزارة المالية ، متابعة أستثمارات البلاد الخارجية في المؤسسات والشركات الغربية والدولية .

بالاضافة الى أصدار قانون تنظيم الاستثمار المعدني رقم 91 لسنة 1988 لتنظيم أستثمار المواد المنتجة كالحديد والفوسفات والمواد المقلعية كالرخام والجبس ..الخ .

وعلى الصعيد التجاري : أصدرت الدولة ، القانون رقم 2 لسنة 1988 معدلاً قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 وقد خول القانون الجديد وزير التجارة ، تعديل الحدود الدنيا لرؤوس اموال المشروعات الاقتصادية التي ينطبق عليها القانون وتحديد صلاحية الحد الادنى لراس المال الشركات المساهمة " المختلطة والخاصة " والشركات المحدودة ... ومن جانب آ خر ا صدر " مجلس قيادة الثورة " قانون رقم 52 في 14 -1 1988 ، يتيح فيه للعراقين حق الاستيراد بدون تحويل خارجي وفق منهاج الاستيراد المعمول به في الدولة ، وعدم المساءلة القانونية عن مصدر التمويل للاستيراد بدون تحويل خارجي ... وهذا يعني ، حرية للتاجر أن يستورد من دون أن يبرز ما يثبت أنه يملك عملات أجنبية في العراق الى الجهة التي يستورد منها سواءاً كانت هذه المبالغ عملة محلية أو أجنبية ، وما لهذه العمليةمن مخاطر على الاقتصاد الوطني وعلى العملة الوطنية .

وإذا أضفنا لهذه الاجراءات والاتفاقيات المشتركة مع الدول العربية والاجنبية في ميدان الاستثمارات " وبدون ضوابط " يستنتج من ذلك أن علاقة الدولة بالتطور الراسمالي ، عبرت عنها سلسلة الاجراءات والقوانين التي تنمي التطور الراسمالي ،فاتحة الباب للاستثمارات على مصراعيه وأدارت ظهرها لشعارات "الاشتراكية" التي كانت تدعيها في السبعينات .

هذا من جانب ومن جانب آخر فأن القطاع الخاص قد أمسك بزمام الخدمات النفطية وبخاصة محطات توزيع الغاز والبنزين حيث أزداد عدد محطات التابعة للقطاع

الخاص من 47 محطة الى 322 محطة ، وتقلصت المحطات التابعة لما يسمى " بالقطاع الاشتراكي " من 332 الى 38 محطة ، وبلغ مجموع ساحات بيع الغاز التابعة للقطاع الخاص 250 ساحة بعد أن كانت 181 ساحة ، بينما تقلصت عدد ساحات بيع الغاز التابعة " للقطاع الاشتراكي " من 73 ساحة الى ساحة واحدة .

وفي ميدان السياحة : تم تأسيس شركة سياحية مساهمة لا تشارك الدولة في مجلس إدارتها تحت أسم "شركة المدينة" للسياحة في الحبانية برأسمال " 60" مليون دينار وأخرى في " النجف وكربلاء " براسمال " 20 " مليون دينار*، وواحدة في نينوى برأسمال " 23" مليون دينار وغيرها في مدينة البصرة براسمال "28" مليون دينار. هذا بالاضافة الى شركة فندق فلسطين ميرديان براسمال "60" مليون دينار ، وتأسيس شركة جديدة براسمال "50" مليون دينار لشراء فندق عشتار – شيراتون ، وشركة أخرى براسمال "20" مليون دينار بشراء مباني فندق بغداد ، ويحق للعرب المقيمين في العراق أو في البلدان العربية شراء أسهم هذه الشركات ، وحصل القطاع الصناعي الخاص في العراق خلال عام 1988 ، على أجازات الاستيراد للمواد الاولية بلغت قيمتها 213 مليون و 501 ألف دينار عراقي ، بما يعادل "661 مليوناً و 853 ألف دولار ". كما وبيعت العديد من القطاعات التابعة للدولة للقطاع الخاص ، وهذا دليل الى أن هيمنة القطاع الخاص تتوسع يوماً بعد آخر ، الامر الذي يشكل بنفس الوقت الآثار التي تتركها بشكل كبير على الحياة المعاشية للكادحين ، ومن ذوي الدخل المحدود وبشكل خاص على مداخيلهم وعلى الميزانية الاعتيادية للعائلة ، وبفعل الارتفاعات في الاسعار للمواد الضرورية ، حيث تشير بعض المعطيات الى أرتفاع السلع الاولية الى 150% خلال عام.

تشير المجموعة الاحصائية الصادرة من الجهاز المركزي الى إن عدد المنشآت الصغيرة في العراق عام 1986 بلغت 40462 منشأه ، وللمنشآت المتوسطة 276 والكبيرة 797 بضمنها 236 تابعة لقطاع الدولة ، وأن 11 منها تابعة للقطاع المختلط بينما يستحوذ القطاع الخاص على 550 منها , هذا وقد أحيلت حقول الدواجن التابعة للمؤسسة العامة للدواجن الى أحد المتعهدين .

كما ومنحت الدولة للشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية 194 ألف 467 أجازة أستيراد بدون تحويل خارجي لتوريد مواد وسلع بقيمة مليار و 297 ألف

و456 دينار خلال الفترة من 14 – 1 – 1988 حتى 19 – 1 1989 موزعة بالشكل التالي :-

1 – السيارات والادوات الاحتياطية 338 مليون دينار .

2 – الاقمشة والملابس 175 مليون دينار .

3 – المواد الغذائية 136 مليون دينار .

4 – التأسيسات الكهربائية 127 مليون دينار .

5 – الاجهزة المنزلية والمخزنية 85 مليون دينار .

6 – الحديد والخشب 51 مليون دينار .

والباقي للسلع الاخرى ... هذا وجري الحديث بين الناس ، وفي الكتابات في الصحف والمجلات وغيرها في العراق "على إن" السمك الكبير يلتهم السمك الصغير". ومن هذه المؤشرات والدلائل يلاحظ على أن حجم البرجوازية " القاعدة الاساسية " للنظام تتكامل ، وتهيمن تقريباً " على مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتترك بصماتها على الاجراءات المتخذة ، وهي دلالة في هذا الشأن صدور جملة القرارات ، التي توضح التوجه الرسمي لتمكين القطاع الخاص من احتلال مواقع أكبر وفي مختلف المجلات وان يمسك بزمام التوجه في العراق وفي الوقت نفسه يضعف مواقع قطاع الدولة وتتقلص مهامه الاقتصادية لصالح القطاع الخاص الراسمالي .

كما ان هذه المؤشرات ، تساعد على عكس صورة لواقع الاقتصاد العراقي لصالح القطاع الخاص خلال الثمانينات، من خلال المزيد من التحولات ، عبر بيع مصانع او تجهيزها بمواد أولية ووسطية وأمكانية الاستيراد للسلع الراسمالية وحماية الصناعات الاستهلاكية وأحتكاره لها وتوسعه وهيمنته في الزراعة والصناعة وفي قطاع المقاولات والاستثمار والتجارة والسياحة وبناء علاقات أقتصادية وتجارية مع مؤسسات وأفراد عرب وغيرها . كلها دلائل على نمو راسمالية صناعية عراقية معتمدة على التراكم الذي يحققه القطاع الصناعي الخاص ، معتمداً على قطاع الدولة في تطورها وهيمنتها .فإذا كنا قد تكلمنا عن القطاع الدولة ومراحله والقطاع الخاص ونموهما" وبما يسمح به البحث" فكيف ساهما في الاقتصاد العراقي؟.

المبحث الثالث

دور القطاعين " العام والخاص " في التنمية

تشير بحوث عديدة ، الى إن مفهوم التنمية ، يعد من أهم المفاهيم ، الذي درج العلماء والباحثين الاقتصادين في تداوله في القرن العشرين ، وقد برز بعد الحرب العالمية الثانية " بعد أن تحررت معظم الدول النامية وتحديداً بلدان آسيا وافريقيا ، وحصولها على الاستقلال السياسي "وهو يحتوي على مجموعة من النظم والافكار الاقتصادية والسياسية المتماسكة فيما بينها تحت عنوان عملية التنمية" Development Process".

وتباينت المدارس الفكرية المعنية بأقتصاد التنمية وتياراتها، ولا زالت البحوث تتعمق بأتجاه الوصول الى مقاربة ، يمكن الاتفاق حولها نتيجة لتعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الاخرى مثل التخطيط والانتاج والتقدم وغيرها .

وقد برز هذا المفهوم بداية في علم الاقتصاد ، حيث أستخدم للدلالة على عملية أحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف أكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، وتلبيت أحتياجاتهم الاساسية وأشباعها ، عن طريق الترشيد المستمر لأستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، وحسن توزيع ذلك الاستغلال .

وتشعب في حقلي السياسة والاقتصاد ، وبخاصةً في مستوى الدول الصناعية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة ، والى المعرفة الثقافية وكذلك التنمية الاجتماعية وصولاً الى مفهوم التنمية البشرية . أما في البلدان النامية فالنمو، لا يحقق التقدم الاقتصادي المتمثل بالزيادة السنوية للناتج القومي الاجمالي " النمو الاقتصادي " والذي يعتبر شرطاً مهماً ، ولكنه غير كافٍ لعملية التنمية بمفهومها الشامل ، فالتقدم الاقتصادي يمثل الجانب المادي أو الكمي لعملية التنمية التي لا بد وأن ترافقها تحولات نوعية " أجتماعية وسياسية " تدعم مسيرة التنمية . فالتنمية الشاملة هي عملية متعددة الابعاد تهدف الى إعادة تنظيم الهياكل المؤسسية من أجل تحقيق أهداف عديدة ، تأتي في مقدمتها تحسين مستويات المعيشة لجميع أفراد المجتمع".

وهكذا برزت العديد من النظريات حول عملية التنمية في البلدان النامية في الخمسينات والستينات ، وأعتبرت" التنمية " بأنها سلسة لمراحل متتالية من النمو الاقتصادي لا بد من المرور بها ،و من خلالها يمكن لهذه البلدان أن تتحول من حالة تخلف الى حالة تقدم، بمجرد تعبئة الادخارات المحلية والمعونات الاجنبية وأستثمارها في القطاعات الانتاجية كما حصل في البلدان المتقدمة ! إلا أن الواقع خالف هذا الطرح .

وهكذا برزت العديد من النظريات والافكار حول عملية التنمية في البلدان النامية ، بدأً من نظريات المراحل في الخمسينات والستينات " روستو" ونموذج " هارود – دومار - Harrod Domar Model ، أوالنظريات في السبعينات – التحولات الهيكلية، للأقتصادي المعروف Arthur Lewis وهوليس شينيري Hollis Chenery . أو نظرية التبعية للنظام الراسمالي العالمي الجديد ، وهي أمتداد للفكر الماركسي ومن أبرز مفكريه بول باران Paul Baran وبول سويزي Paul Sweezy ودوس سانتوس Dos Santos وسمير أمين S. Amine وغيرهم ، الذي يعزو أستمرار التخلف في البلدان النامية الى أستمرار الهيمنة للنظام الراسمالي على الاقتصاد العالمي مع التركيز على دور العوامل السياسية في عملية التنمية ، أما في الثمانينات ، فظهرت النظرية الكلاسيكية الجديدة ، وبرز مفكرو هذه النظريات وكتابها ، " ميلتون وهايك وبيتر باور ، وهنري جونسون" وغيرهم، ويوعز أصحاب هذه النظرية ، أسباب التخلف الى العامل الداخلي ، ويدعون الى التحول الجاد نحو أقتصاد السوق الحر وأزالة القيود على نشاط القطاع الخاص وترك الاموراالى آلية السوق ، وعلى ما يبدو إن خيبة الامل التي روج لها كتاب الثمانينات والتسعينات ، قد مهدت الطريق لظهور كتابات جديدة يطلق عليها " النظرية الجديدة للنمو" وهي تبحث في تفسير معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان النامية ولا زالت غير مكتملة بالمقارنة مع النظريات الاخرى.

وبعد أنقلاب عام 1968 ، توالت على الاقتصاد العراقي ثلاث خطط، حيث أستكملت خطة 1965 – 1969 التي أتسمت ، بتفضيل الاهمية النسبية للقطاع الحكومي " القطاع العام – القطاع الاشتراكي " في مساهمته بأجمالي الناتج المحلي الاجمالي وهذا ما عكسه المبحثان السابقان " لقطاع الدولة أو القطاع الخاص " من خلال تحفيز التنظيمات الانتاجية الزراعية " الاصلاح الزراعي" أو ملكية وسائل الانتاج

الرئيسية ومصادر النقد الاجنبي وبذلك أصبحت الدولة هي المتحكمة سواءً بتوزيع الموارد أو في أستخدامها في مجالات متعددة أ, للاستحواذ عليها " وبخاصة ً النفط" أو من خلال تحديد مستوى الاجور " قانون العمل رقم 151 لسنة 1970 " وفي خلق أيدي عاملة فنية، ومعدل سعر الفائدة وسعر الصرف للعملة الوطنية " الدينار" ، أو في تحديد المعدل العام للاسعار" الجملة " لبعض المنتجات الرئيسية ، وبذلك تحولت مضامين الخطط التنموية بأتجاهات ورؤى مركزية في الجانب الاقتصادي . وخطط التنمية الطموحة " الانفجارية " وبخاصةً في مجال التصنيع ، الامر الذي دفع الى توسيع قاعدة القطاع الصناعي العام بشكل متزايد وبخاصةً بعد 1972 " تأميم النفط" وما نتج عنه من زيادة موارد الدولة ، وأعتماد الدولة على هذا القطاع الريعي الى حدٍ بعيد ، وهو ما وفر لها مجالاً واسعاً للتصرف بهذه الثروة بما يخدم مصالحها وليس مصالح المجتمع ، وإن هذا التوجه ، مكن سلطة الحكم ، أن تأخذ أستقلاليتها في أتخاذ القرارات بمعزل عن مواجهة المجتمع ، وبذلك توجهت على بقية الاجهزة الاخرى لتغذية جهاز الدولة وتضخيمه ، وتطورت هذه الاستقلالية ، وتقلصت إدارتها بيد حفنة " مجلس قيادة الثورة أو رأس النظام" دون المجتمع وأصبح هو المقرر وبخاصة في الشأن الاقتصادي . أما عن مدى مساهمة كل من قطاعي الدولة والخاص في فروع الناتج المحلي للفترة التالية لعام 1975 . فتعكسه الجداول التاليه التي تبين مدى نسبة مساهمة كلا القطاعين في الناتج الاجتماعي الاجمالي ..

ونقتبس من احد المصادر التي تشير الى عدم وجود أرقام مفصلة*، لأن الفترة اللاحقة لعام 1975 ، لم تشهد أنعطافات نوعية في مجال أنتاج وتصدير النفط الخام ، لأن الدولة أستكملت سيطرتها في ذلك العام على أستخراج النفط الخام ، ومنذ ذلك شهد أنتاج النفط تزايداً كمياً ترافق مع زيادات مضطردة في أسعار برميل النفط المصدر ، والذي أدى كما تبين الارقام الى القفزات السريعة في حصة قطاع الدولة في الناتج المادي من 56, 4% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1971 ، الى حوالي 57% منه عام 1975 ، ويظهر ثقل قطاع النفط الخام في مكونات الناتج المحلي حين نقارن هذه الحصة بحصة قطاع الدولة في الناتج المادي بأستثناء التعدين " الذي يشكل النفط الخام حوالي 99% من أنتاجه " البالغة 68, 3% من الناتج المحلي عام 1975 . وهذا يعني إن قطاع التعدين ، الذي دأبت كل الخطط على أعلان نيتها في تقليص تبعية

الاقتصاد الوطني له قفز خلال بضع سنوات ليشكل وحده أكثر من نصف النـاتج المحـلي الاجـمالي بعـد أن ظلت مساهمته تدور حـول الثلـث طـوال الـستينات وبدايـة الـسبعينات وفي الجانـب الاخرأصـدر" مجلس قيادة الثورة" قراره رقم 22 لسنة 1972 القاضي بمنح أمتيازات كبيرة للنشاط الصناعي الخاص . لذلك بنت الدولة في خططها وبرامجها التنموية خلال عقد السبعينات التصنيع المعوض عن الاسـتيراد " سياسة الاحلال " وتشجيع الصادرات الصناعية ، كما إن قانون الاصـلاح الزراعـي الثـاني رقـم 117 لعـام 1970 ، الذي لعب دوراً في تعزيز العلاقات الراسمالية في الريف .

أنظر جدول رقم -35-

مكونات الناتج المحلي الاجمالي "بالاسعار الجارية" موزعـة بـين قطـاع الدولـة والقطـاع الخـاص حـسب التصنيف الرسمي**

السنة	القطاعات السلعية			القطاعات التوزيعية					القطاعات الخدمية
	قطاع الدولة	**القطاع الخاص**	**المجموع**	**قطاع الدولة**	**القطاع الخاص**	**المجموع**	**قطـاع الدولة**	**القطاع الخاص**	**المجموع**
1970	**5 ,5**	**2,57**	**62.7**	**.5**	**11 ,4**	**16 ,5**	**15 ,3**	**6 ,4**	**21 ,7**
***	**62 ,3**	**13 ,2**	**.75**	**.9**	**4 ,2**	**13 ,3**	**9 ,-**	**2 ,2**	**11 ,2**
1977	**62 ,5**	**114.**	**.76**	**.5**	**5 ,3**	**11 ,-**	**9 ,4**	**3 ,-**	**12 ,4**
1978									

ولكن أخفاق البرامج التكميلية للاصلاح الاقتصادي الزراعي فشل في تحقيق كفاءة أقتـصادية في مجال الانتاج الزراعـي ، وأبقـى عـلى عمليـة التفـاوت النـسبي للأنفـاق العـائلي وبخاصـةً عـلى الـسلع الضرورية ، وأبقى على التفاوت متسعاً بين الفئات ذات الـدخل المرتفـع والمـنخفض مـن جانـب آخـر ، لفئات المجتمع الريفي " أذ بلغت الاهمية النسبية للأنفاق الفردي لإ على 10% من أفراد المجتمع مـن حيث متوسط الدخل نحو 8, 21% ، 6, 24%، في حين لم يتجاوز أنفاق أدنى 40% من أفراد المجتمع الــ 2, 21%، 0, !% في عامي 1971 و 1979، على الترتيب ، بمعنى آخر إن الانفاق الفردي للفئة الاخـيرة لم يتحـسن في عقد السبعينات ، إلا إن هذا الانفاق قد أرتفع بما نسبته 4, 3% لأعلى 10% من أجـمالي الانفـاق المـذكور في الريف العراقي*. تجري الاشارة" حسب أرقام منسوبة الى مديرية التخطيط والتنمية الزراعية في العـراق أرتفـع

متوسط الدخل السنوي للعائلة الريفية العاملة في القطاع الزراعي من 135 ديناراً عام 1960 ، الى متوسط مقداره 169 ديناراً للفترة 1961 -1965 ، 220 ديناراً خلال الفترة 1966 – 1970 و 370 ديناراً و 430 ، 560 دينار خلال السنوات 1973 – 1974 – 1975 على التوالي بالاسعار الجارية. وعلى ضوء تدهور القطاع الزراعي خلال السبعينات ، وتقدير دخل العائلة الفلاحية ذات الملكية الصغيرة " الذي عرضه المصدر يبدو لنا إن هذا المتوسط لا يمكن أن يبرره إلا الارتفاع الكبير في مدخولات كبار الملاك من 135 ديناراً عام 1960 ن الى متوسط مقداره 169 ديناراً للفترة 1961 – 1965 ، 229 ديناراً خلال الفترة 1966 – 1970 و 370 ديناراً ، 430 ، 560 دينار خلال السنوات 1973 ،1974 ، 1975 على التوالي بالاسعار الجارية .. ويواصل المؤلف فيقول " وبرغم ذلك سنخضع هذا المتوسط الى النسب المستقاة من بحوث ميزانية ا لاسرة لعام 1976 ، حيث يتضح إن أدنى 10% من الاسر الريفية تحظى بـ 6, 1% من أجمالي الدخل في الريف ، فيما تحظى أعلى 10% من الاسر الريفية بنسبة 34% ، من ضمنها 4, 22% حصة أعلى 5% من الاسر الريفية ، والواقع أن المسوحات المباشرة لريف بلد مماثل لوضع العراق ، غالباً ما تعود الى تقليل التحفظات ، يظهر أن متوسط دخل 10% من العوائل الريفية بلغ أواسط السبعينات6, 89 ديناراً ، فيما بلغ متوسط دخل العائلة المنتمية الى أثرى 5% من الاسر الريفية 2, 2531 .

وعلى أساس أفتراض يقدمه المؤلف ، تتكون العائلة الريفية من ثمانية أفراد " يرتفع هذا المتوسط الى 5, 8 أفراد. وإن متوسط دخل الفرد الريفي ضمن العوائل 10% الدنيا يبلغ 2, 11ديناراً " 38 دولاراً ومتوسط دخل الفرد ضمن الـ 5% التالية " حصتها 44% من الدخل " يبلغ 6, 19% ديناراً" 9 4, 66 دولاراً ومتوسط دخل الفرد ضمن الـ 5% التالية " حصتها 6, 1% من الدخل " يبلغ 4, 22 ديناراً" و"75 دولاراً" . أي بأختصار أن 20% من سكان الريف لامسوا أو بقوا دون مستوى الفقر المطلق حسب *معايير البنك المركزي ، وهذا الواقع " حسب د. عصام " يفسر أحد مظاهر الفجوة المتصاعدة بين الريف والمدينة ، كما يفسر سبباً رئيسياً من أسباب الهجرة المتصاعدة من الريف طوال السبعينات .

وشهد عقد السبعينات من القرن الماضي ، تضاعف كبير في إيرادات النفط ، بسبب سلسلة الزيادات في أسعاره ، وهناك متابعة هامة د. النصراوي لهذه الزيادات القوية والتخصيصات ، أذ يقول " إن مقارنة التخصيصات الاجمالية لخطة التنمية القومية أو توزيع أستثماراتها القطاعية أو أداءها يصبح غير منطقي منذ عام 1971 ، السنة الثانية من عمرها بسبب سلسلة زيادة أسعار النفط في السبعينات ، ففي شباط عام 1971 نجحت منظمة الأوبك بمفاوضاتها مع شركة النفط العالمية في زيادة عائد الحكومات بالبرميل من النفط عبر زيادة معدلات الضريبة المفروضة على ارباح الشركات من 50% الى 55% ، أضافة الى الاتفاق على سلسلة من زيادات الاسعار في السنوات الخمس اللاحقة . وأعقب هذه التغيرات زيادات أضافية بالاسعار للأخذ في الاعتبار تراجع قيمة الدولار بعد أنهيار نظام " بريتون وودز-Bratton wood .

ويواصل د. عباس " متابعته بالاشارة الى أنه لهذه التغيرات زيادة في عائد الحكومات بالنسبة للبرميل من النفط العربي الخفيف من "91 سنت " ، قبل عقد أتفاقية طهران للأسعار الى " 46, 1" دولار بشهر حزيران عام 1971 ، أضافة لذلك قادت تطورات أسواق النفط من ناحية أحداث أكتوبر عام 1973 بين "العرب واسرائيل "من ناحية أخرى ، الى قيام البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط وغيرها من البلدان الاعضاء في الاوبك "OPEC " من جانبهم برفع أسعار النفط من " 10, 3 " دولار للبرميل في أول أكتوبرالى "65, 11" دولار للبرميل في الاول من كانون الثاني 1974 ، وبالتالي تعطلت أتفاقية طهران للأسعار . والزيادات الحادة في الاسعار ونجاح العراق في تأميم شركة نفط العراق ، أدت الى زيادة الايرادات النفطية للعراق من " 280" مليون دينار عام 1970 الى "4, 2" بليون – مليار – دينار عام 1975.

ومع هذه الزيادة ، تم تعديل الميزانية الحكومية والبرنامج الاستثماري معاً، مما يسمح بتصعيد الانفاق الحكومي أضعافاً . وهكذا أذن أرتفع الانفاق الحكومي من 8, 34% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1970 – 1973 الى ذروة بلغت 9, 52% من الناتج المحلي خلال 1974 -1976 ، ثم تراجعت هذه النسبة الى 22% و 25% عامي 1977 1978 على التوالي.

وقد أشارت العديد من الدراسات الى قيمة صادرات النفط ، التي أسهمت بنسبة تجاوزت 90% من أجمالي الصادرات في معظم الفترات السابقة حتى 2003 ، وأن عوائده تعد من أهم مقومات التنمية

الاقتصادية والاجتماعية للدول المصدرة للنفط . إن مقارنة الايرادات النفطية خلال فترة خطتي " 1965 – 1969 "،" 1970 – 1974 " أنها بلغت " 2, 1" بليون دينار أو بمعدل سنوي قدره 249 مليون دينار بالفترة الاولى ، في حين قابلها بفترة الخطة التنموية القومية "1970 – 1974 " إيرادات أجمالية " 5, 3" بليون دولار أو مايعادلها " 696" مليون دينار سنوياً ، فالزيادة بالايرادات قد سرت الحكومة كثيراً ، لما وفرت لها من فرص ، خيارات ومرونة ، إلا أنها ، بذات الوقت أزالت القيود على الانفاق ، الذي قاده ، بدوره الى تآكل تماسك الخطة أو العملية التخطيطية ...

أنظر الجدول رقم -36-

التخصيصات المعدلة ، الإتفاق الفعلي والايرادات 1970 -1974 (مليون دينار)

الاتفاق	التخصيصات المعدلة د. ع .	النفقات الفعلية د . ع .	الفعلي الى المخصص %
الزراعة	366 ,2	208 ,5	56 ,9
الصناعة	391 ,0	329 ,7	84 ,3
النقل والمواصلات	219 ,3	177 ,5	80 ,9
المباني والخدمات	283 ,0	171 ,3	60 ,5
غيرها	672 ,5	293 ,8	43 ,7
الاجمالي	1932 ,0	1180 ,8	61 ,6
الايرادات			
النفط	1554 ,4	1389 ,1	89 ,4
غيره	172 ,6	150 ,3	70 ,8
الاجمالي	1727 ,0	1539 ,4	89 ,1

ومن الجدير بالاشارة إن تقيمات المحللين الاقتـصادين لخطـة التنميـة 1970 -1974 ، أشـار الى أنه " بالرغم من " إن نجاح الخطة بالقياس الى معدلات الانفاق الفعلي المخطط " أنظر الجـدول -38-" غير أنها لم تحرز تقدماً هاماً بالمقارنة بالخطة السابقة".

كما يذكرها الجدول رقم -37-

خطة التنمية القومية : توزيع مشروعات التنمية

حسب القطاعات 1970 – 1974 (مليون دينار ونسبة مئوية)

القطاع	أجمالي عدد المشروعات	أجمالي الاستثمارات مليون	عدد المشروعات الجديدة	النسبةمن المجموع	الاستثمارات في المشروعات الجديدة/مليون	النسبةمن المجموع الاستثمارات
الزراعة	65	185	4	6 ,1	5,8	4 ,6
الصناعة	24	132	7	29 ,2	63 ,9	4 ,8
النقل	58	60	20	34 ,5	21 ,2	3 ,5
والمواصلات	92	67	27	29 ,3	6 ,9	10 ,3
المباني						
الاجمالي	239	444	58	24 ,3	101 ,0	22 ,7

Source: Derived from NDP Law, PP. 9- 40.

بإن الخطة تضمنت ، كما هو مبين في الجدول المذكور فقـط " 58" مـشروعاً جديـداً مـن أصـل المشروعات الواردة فيها والتي عددها "239" مشروعاً، والتي شـكلت أسـتثماراتها 1, 1 مليـون دينـار أو ما يعادل 23% من أجمالي تخصيصات الخطة .

أذ يقول د. النصراوي " من السخرية أن يسحق أنفجار أسعار البترول بالـسبعينات بعنـف أمـل المخططين " لخطة التنمية القومية " في تغير هيكل الاقتصاد العراقي ، فعوضـاً عـن تخفـيض مـساهمة قطاع النفط بالناتج المحلي الاجمالي الى " 4, 60% " ، كما تدهورت المـساهمة النـسبية لقطـاع الزراعـة والصناعة الى " 9, 6% " 2, 5% على التوالي ، بدلاً من المساهمة المستهدفة 7, 19% لقطاع الزراعـة ، 4, 11% لقطـاع الـصناعة وفي البرنـامج الاسـتثماري لعـام 1975 ، وهـو برنـامج قـصير الامـد بلغـت

تخصيصات البرنامج الانتقالي هذا " 1, 1" مليار دينار وزعت قطاعياً بالشكل التالي :-

- قطاع الزراعة 3, 19%
- قطاع الصناعة 6, 41% .
- قطاع النقل والمواصلات 4, 15% .
- قطاع المباني والخدمات 5, 17% .
- المقاولات والمشاريع الاخرى 2, 6% .
- ويتبع البرنامج الاستثماري لعام 1975 ، برامج أستثمارية سنوية أخرى أحدهما لعـام 1976 ، والاخر لعام 1977 ، حسب مصادر وزارة التخطيط . غير إن ما تشير لـه المـصادر الى إن " مجلس قيادة الثورة " تبنى عام 1977 خطة التنمية للسنوات 1976 – 1980 . وقد توقـف قـانون الخطـة الجديـد عـلى عكـس الخطـط الماضـية عـن نـشر التخطيطـات القطاعيـة للاستثمار ولا الانفاق الكلي للخطة ، ولا الاشارة الى أيرادات الخطة المتوقعة وبدلاً من ذلك أشار القانون بأن الخطة ستتم المصادقة عليهـا بوثـائق ومـستندات لاحقـة "د. النـصراوي " وبدلاً من ذلك نشرت مؤشرات النمو السنوية المتوقعة :-
- نمو الدخل القومي 8, 16% .
- نمو دخل الفرد 3, 13 % .
- قطاع النفط 5, 15% .
- الصناعات التحويلية 9, 32% .
- الزراعة 1, 7% .
- التوزيع 9, 16% .
- الخدمات 4, 10% .

فيما يعلن القانون عن العمل على تراجع الاهمية النسبية لقطاع النفط بالناتج المحلي الاجمالي ليصل نسبة الهدف عام 1980 الى ما يعادل 6, 50% ، كما تنبأت الخطة بزيادة حصة القطاعات السلعية بالناتج المحلي الاجمالي الى " 76% " في حين ستساهم قطاعات التوزيع والخدمات بالنسبة المتبقية البالغة 24%، يضاف الى ذلك توقعت الخطة أيضاً زيادة القوة العاملة بما يعادل 548 ألف شخص، مما يزيد من أجمالي المشتغلين بالاقتصاد الوطني الى "5, 3" مليون شخص بنسبة الهدف 1980**.

ويظهر جدول التخصيصات القطاعية للبرامج السنوية لخطة التنمية القومية 1976 – 1980 ، بأن أجمالي الاستثمارات المرصودة بلغت 7, 15 مليار دولار ، وتكشف الارقام بالجدول المذكور ، على أستحواذ قطاع الصناعة على النسبة العظمى ، يليه قطاع المباني والخدمات ، والنقل والمواصلات وبعدها الزراعة "هذا بالاضافة الى السلطة خصصت لمشروعات الدفاع والخدمات الامنية بالميزانية الاعتيادية، حيث شكلت حصتها الاجمالية نسبة 9, 44%، 4, 44%، 2, 42%، 3, 53% للسنوات 1971، 1972،1973، 1974 على التوالي، أو بالمبالغ المطلقة 4, 341 مليون دينار، 4, 345 مليون دينار، 9, 454 مليون دينار 4, 921 مليون دينار للسنوات المشار أليها.

ورغم توقف الحكومة عن نشر البيانات حول الاقتصاد ، إلا إن بعض المؤشرات الاقتصادية التي سجلت خلال نفس الفترة 1975 -1980 ، أذ تشير معدلات النمو الى :-

- الناتج المحلي 11% .
- الصناعات الاستخراجية 5, 6% .
- الصناعات التحويلية 2, 14% .
- الزراعة 6, 2% .
- النقل والمواصلات 3, 20% .
- الخدمات الحكومية 5, 13% .

وحسب المصادر، فأن مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة بالناتج الاجمالي عام 1980 كالآتي :-

أ- حققت القطاعات السلعية نسبة مساهمة بالناتج المحلي الاجمالي قدرها 67% في حين التوقعات للخطة بـ 76% .

بـ- تمكنت قطاعات التوزيع والخدمات زيادة مساهمتها، أذ أصبحت 33% بدلاً من 24% المتوقعة .

لكن الخطة أخفقت في تحقيق هدف التشغيل ، حيث تمكنت من توفير " 300" ألف فرصة عمل جديدة بدلاً من توقعاتها " 548 " ألف مشتغل ، وتردت الامور أكثر لتضيف أخفاقاً على أخفاق بعد الثمانينات ، أثر التقلبات في أسعار النفط ، وفشل خطط التنمية القومية وتقلص ايراداته من جانب عرض النقد الاجنبي ، وأضافت الحرب العراقية الايرانية التي دامت ثمانية سنوات أنفاقاً متزايد على الاحتياجات العسكرية من جانب الطلب على النقد المذكور ، أذ تسجل المصادر الى إن الانفاق على الاحتياجات العسكرية بلغت بما نسبته 5, 42% من أجمالي الناتج المحلي عام1985 . وتعطلت التنمية أو ألغيت بالكامل نتيجة لغزو العراق للكويت عام 1990 " ستجري الاشارة الى ذلك ". وعلى ضوء ذلك يمكن إيجاز الملاحظات التالية :

- الاقتصاد العراقي أحادي الجانب ، بمعنى أنه يعتمد على مصدر أساسي للناتج القومي وذلك هو النفط بالدرجة الاساسية والغاز الطبيعي بدرجة أقل . قطاع التعدين يسيطر وبشكل أساسي على مجمل الناتج المحلي الاجمالي .
- إن تدخل الدولة في السبعينات والثمانينات لم ينتج في أزالة اوتقليل هذه السيطرة .
- غياب التخطيط بعيد المدى ، ظل يخضع للتغيرات الظرفية التي يمكن أن تتقاطع فيما بينها وتؤدي الى القضاء على الجوانب الايجابية في المراحل السابقة وعلى كل مرحلة .
- لم يستفد الاقتصاد من التجارب المتراكمة، بسبب تنوع التجارب وعدم صلاحيتها للمراحل اللاحقة.

- الاقتصاد حتى بعد تأميم النفط 1972 ، ظل أقتصاداً محدود الموارد ، يعاني ضعفاً في هياكله الاساسية ومن تداعي البنية التحتية ، ثم جرى العكس بعد الخطة الخمسية 1975 -1980 والتي سميت بالأنفجارية موضع التنفيذ ، حيث توفرت الموارد المالية وبغزارة من النفط ، الذي شهدت أسعاره الارتفاع غير المسبوق ، ليصبح أمام حالة جديدة ، لم تنفع أمامها التجارب السابقة .
- في عام 1980 دخل مرحلة جديدة تختلف عن سابقاتها – مرحلة الحرب – التي أدت الى أنخفاض كبير في الموارد المالية ، الامر الذي دفعه للأقتراض لكي يستمر في توفير مستلزمات ظروف الحرب .
- وفي عام 1988 وحتى 1990 دخل الاقتصاد العراقي في مرحلة جديدة تحتاج الى إدارة اقتصادية مغايرة لمعالجة مشكلة المديونية ، ولم يستطيع الاقتصاد ان يواجه هذه المصاعب والاشكالات الخطيرة .

ومن المؤشرات الهامة ، وبسبب السياسة التي أتبعت في السبعينات والثمانينات والحروب والحصار ، كلها مؤشرات على إن التنمية فشلت في العراق منذ 1975 -2003 .

مشاكل الاقتصاد العراقي

تعرض قطاع الدولة في العراق وعبر مراحل تطور تاريخي كما تعرضت قطاعات الدولة في البلدان النامية ، الى مشاكل عديدة ومتنوعة تتفاوت حدتها بين فترة وأخرى بأختلاف النظم السياسية وتنوع رصيدها من التجارب العملية وموروثها الثقافي والفني والعلمي والاطر والاسس التنظيمية والقانونية المختلفة ، ودرجة الاستقرار الاجتماعي والسياسي هذا بالاضافة الى الثروة التي تتمتع بها البلاد ، ففي العراق وبدءاً من النظام الموجه من قبل الاحتلال خلال الانتداب البريطاني والملكية شبه الأقطاعية والرأسمالية وصولاً الى ثورة 14 تموز والعهد الجمهوري الجديد وما صاحبته من سياسات أقتصادية متنوعة ، وصولاً الى سياسة الحزب الواحد الموجه ، ورغم هذا التباين فيمكن حصر المشاكل التي عاناها الاقتصاد ، وتحديداً في الفترة المحددةفي البحث والتي يمكن حصرها :-

أ- مشاكل أدارية وتنظيمية .

بـ- مشاكل سياسية .

جـ- مشاكل مالية .

د- مشاكل أجتماعية .

أ – المشاكل الادارية والتنظيمية: واجه قطاع الدولة العديد من المشاكل الادارية والفنية، ففـي التجربة العراقية حول التخطيط التنموي وما يعانيه العاملون بوزارة التخطـيط وبخاصـة في ظـل نظـام الحزب الواحد، كما تشيرالبحوث يعدون الخطط، ويفكرون بمنهج تخطيطي محدد، غير أن هـذا منطـق المخططين أو الطريقة التي أبتدعوها بالتحليل النهائي ليس من خـلال منطـق مـنهج التخطـيط وخلـوه من الاخطاء والعيوب وأنما يتحدد قبوله من خلال البرنامج السياسي للقيادة السياسية في البلاد المتمثلـة "بمجلس قيادة الثورة" وهؤلاء يعدون بعدد "أصابع اليد" هيئة غيرمهنية أستثنائية و غير منتخبة" تتركز في أيديها السلطات السياسية والتشريعية والتنفيذية والقـضائية في الـبلاد، وهـي عمليـاً رفـضت مـنهج اسـترتيجية المخططـين وقـررت بـدلاً منـه مـا يطلـق عليـه بـرامج أسـتثمارية سـنوية منفـصلة "د. النصراوي"...أو في أصدارهم قرارت تضع عناصر لا يتمتعون بالخبرة والكفاءة في مشاريع كبـيرة ورؤسـاء دوائر، وهم لا يمتلكـون أمكانيـات أداريـة وهـذا مـا أفرزتـه النـدوات الخاصـة بالعوامـل المـؤثرة عـلى الانتاجية عام 1976، وتسببوا بمشاكل لقطاع الدولة وحتى عنـدما تبنـى "مجلـس قيـادة الثـورة" خطـة التنمية القوميـة للـسنوات 1976 – 1980 ، فقـد توقـف قـانون الخطـة الجديـد عـلى عكـس الخطـط السابقة ، ولم ينشروا تخصصات القطاعين للاستثمار وكذلك الانفاق الكلي.

كما أتسم قطاع الدولة بعدم الشفافية وغياب المعلومات ، ويمكـن الاشـارة بهـذا الـصدد الى إن 27% من أجمالي التخصـصات المرصـودة بالخطـة أو مـا يعـادل 3, 4بليـون دينـار وردت ضـمن بـاب " تخصصات أخرى " وإن غياب الجانب المعلوماتي يفتح باباً للأجتهادات والتفسيرات المنـشورة في الخطـة ويحتم المضاربة حول طبيعـة هـذه التخصـصات الـضخمة .. وفي كثـيراً مـن الاحيـان لا تبنـى القـرارات العامـة في الامـور المعقـدة والـصعبة لا تـستند الى قواعـد إداريـة أو تنظيميـة ، وانمـا تـستند لـبعض

الاجتهادات الفردية والفطرة الساذجة ، وهذا ما حصل بأسناد وزارات لأشخاص غير كفوئين ، أو بجرة قلم يجري شطب على بحوث ودراسات متعلقة بالزراعة أو الصناعة وغيرها ، وهذا ما عكسته الندوات الخاصة للمجلس الزراعي الاعلى في بداية السبعينات ، أو المبالغة في الارقام غيرالحقيقية لخطط التنمية ، ومن أحد الجوانب الخاطئة النظر الى طابع التطور ، والاكتفاء بالارقام الاجمالية لحصة قطاع الدولة والتوصل فيها الى إن دور قطاع الدولة أخذ بالأتساع ، وبالتالي فإن دور النشاط الراسمالي لم يكن مهماً أو مهيمناً . والحال إن التحليل الملموس يضع ظواهر ذات شأن تكشف عن إن هذا الدور كان بعيداً عن أن ينعكس في صورة هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي في المجتمع ،" بدليل" وبرغم ضمانة الاستثمارات التي وجهتها الدولة الى القطاع الصناعي بالقياس الى حجم الاستثمار الصناعي الخاص ، فأن القطاع الخاص بات قريبأ في نهاية السبعينات. و حقيقة الامر، لعب سوق النفط الدولية في بداية السبعينات ووسطها ، وما نتج عنها من موارد ضخمة بيد السلطة ، وفر لها تمويل برامج تنمية طموحة دون تكليفها مشقة الاقتراض من الداخل او الخارج ، ولم يسبب لها مخاوف عجز في ميزان المدفوعات ، ولكن هذا النمو السريع غير المدروس بدقة ، في ظل رؤية بعيدة عن العلمية ، وجسدتها روح الرؤية السياسية – الاجتماعية، أدى الى تناقضات ملموسة طغت على السطح منذ منتصف السبعينات . وفي الاخير توقفت الحكومة عن نشر البيانات المالية والاقتصادية .

بـ - مشاكل مالية:- كما هو معروف ، حصرت أهداف السياسة النقدية في العراق من خلال الاغراض والاهداف المنصوص عليها في قانون البنك المركزي رقم "64" لسنة 1976 والتعديلات التي أجريت عليه والتي تشمل تحقيق الاستقرار النقدي وأدارة الموجودات الاجنبية ، ورسم سياسة التحويل الخارجي وتوفير الموارد المالية ووضع الخطط الائتمانية ، ومعالجة الازمات النقدية والاقتصادية ، لتعجيل النمو الاقتصادي " وتكوين راس المال وهو العامل الرئيسي المحدد للنمو " فهو لا يعني القدرة على الادخار وأنما القدرة على تحقيق الاستثمار ، وقد شاب تكوين رأس المال الضعف والقصور ، نظراً لضآلة الدخل القومي قبل" تأميم النفط 1972" حيث تشير المصادر الى أنه لم يكن التحول السريع في حصة قطاع الدولة ناجماً عن تقلص نشاط راس المال المحلي. لأن التأميم أحدث أجراء موجهاً ضد راس المال الاجنبي ، ومن

جهة ثانية أصبح الانفاق الحكومي مصدر الطلب الاساسي في الاقتصاد العراقي ، وشكل أكبر سوق ، هذا ومما يلاحظ لم يكن النفط يندمج بالاقتصاد الوطني في ظل نسبة تزيد على 99% منه تتوجه الى التصدير في صورة نفط خام ، لتحول السيطرة على هذا القطاع الى سيطرة على مورد مالي ريعي لا على مرفق أنتاجي مرتبط بقطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى . وعجزت الدولة في أن تخضع القوى المنتجة " وخاصة قوة العمل " الى سيطرتها وعجزت عن التحول الى أكبر منتج في الاقتصاد وهنا جوهر الانتاج الوهمي " في مساهمة الدولة الظاهرة في أرقام حسابات الدخل القومي ، كما تشير بهذا الصدد بعض المصادرالتي أظهرت نسبة 60% من قطاع النفط من الانتاج المحلي الاجمالي ، بشكل منتجات أو خدمات في الاقتصاد بل بشكل عوائد مالية . كما أن حصر العوائد النفطية وأبواب الصرف بجهة الهيئات العليا ، وفقدان الجوانب المعلوماتية ، والتبذير والبذخ وشراء الذمم ، كلها ساهمت في خلق مشاكل مالية ، وهذا بالاضافة الى غياب القيد الحسابي " النظام المحاسبي " وسوء تخصيص الموارد ، أو جعلها خاضعة لأدارات عليا ، تصرف على شكل هبات لهذه الجهة أو تلك ، وبتصرفات فردية ، على شكل منية تمنح ، أو صرفها في مجالات أستعراضية ومهرجانات "للقائد الضرورة" أنعكست سلباً على المال المستثمر في هذا القطاع وتواضعت معدلات النمو في الانتاج والانتاجية ، وفي التكلفة كما جاءت التقلبات في أسعار النفط في الثمانينات ومن ثم أيراداته من جانب عرض النقد ، خلقت مشاكل ، وجاءت حروب النظام لتقضي على كل شئ ويبدأ مسلسل الاقتراض والديون .

جـ - المشاكل السياسية:- لعب العامل السياسي – الاقتصادي دوراً في تعظيم قطاع الدولة ، وهذا تعكسه التوجهات الرسمية للحزب الحاكم ، ومحاولة تضخيم هذا الدور في كل ميادين الحياة وبخاصةً من جانب الاعلام السياسي وأعطاء هذا الدور أكبر من حدوده الحقيقية ، نتيجة المركزة المفرطة التي فرضت على العراق خلال حكم البعث . وأظهرت الاتجاهات الرسمية بأن الدولة بشخص الحاكم فوق الجميع ، على الرغم ما يجري في الداخل من أنقسامات وتناقضات وأختلاف في دائرة الحزب الحاكم . وصورت السياسة إن القادة وراء كل المنجزات وليس هناك من ينافسهاأو يشاطرها في قراراتها ، وأي تمظهر أنتقادي خلال ذلك ، يوضع في تصور " المؤامرة " الذي تقوده قوى خارجية .

وهكذا صـورت الـسياسة و التغـيرات والتحـولات التـي جـرت عـلى المـسرح الـسياسي العراقـي وسلطة قطاع الدولة ، مجرد أختيارات فردية وذاتية دون دراسة العلاقة بشكل دقيق ومحدد للطبقـات الاجتماعية .

كل ذلك أدى الى سوء الادارة التي تفسر الاشياء من خلال المكاسب السياسية ولا تفـسرها عـلى أساس االمصالح المادية ، في حين ما يجري هو نمو طبقات جديدة في ميداني التجارة والعقـار وفي أجهـزة قطاع الدولة ، التي تبتز أموال الشعب وتتمتع بأمتيازات " سيأتي الحديث عنها " على حساب الـشغيلة ، وتتمتع هذه الطبقات بنفوذ أقتصادي وفكري وسياسي في المدينة والريف ....ومن المـشاكل أيـضا ، إن الادب السياسي الرسمي والصحافة الحكومية يشيران ضـمن الخطـط والاهـداف المعلنـة الى إن العـراق يشير في طريق الانتقال الى الأشتراكية... وفي الاخير أصدر " مجلس قيادة الثـورة " قـراراً يقـضي بتـسمية قطاع الدولة بـ " القطاع الاشتراكي " منجزاً بناء الاشتراكية بقرار ! ولكن مع هذا القرار أخذ الحديث عن التحلات الاشتراكية يخفت تدريجياً لتحل محله تسميات من نوع "ثـورة الطريـق الجديـد" و "الطريـق الخاص" وباتت أهداف النمو تتحاشى تعبير بناء الاشتراكية لتحل محلها تعبيرات من نـوع "الازدهـار" و "القوة". هذا بالاضافة الى إن الادب السياسي أخذ التمويه لما يجري مـن تناقـضات في داخـل المجتمـع ، مبتعداً عن أستخدام الطبقات الاجتماعية بالشرائح الاجتماعية ، مضيفاً تقسيمات وظيفية وأداريـة بـين صفوف الشعب غير القابل للأنقسام* .

وهكـذا أذن " مـن أجـل تحـاشي أقحـام أشـتراكيته " حـزب البعـث " بالاشـتراكية الـشيوعية أو الماركسية رفض البعث ليس فقط الإطار المفاهيمي للنضال الطبقي ، كقـوة دافعـة للتطـور التـاريخي ، بل أكد أيضا على أن العربي المدرك ، لا يمكن أن يكون شيوعياً إلا اذا تنازل عن قوميته العربية ، فالفكر القومي والشيوعي ليس فقط متعارضين وأنما هما على طرفي نقيض ".

كما إن قائد التنظير " ميشيل عفلق " يقول " عنـدما أسـأل عـن تعريـف للاشـتراكية ، يمكننـي القـول بـأن هـذا التعريـف غـاب عـن أعـمال مـاركس ولينـين – فالاشـتراكية – مـا أراها- دين الحياة ، كما تشكل أنتصارها على الموت " . ويواصل عفلـق ويقـول " يجـب عـلى العـرب لـيس فقـط العنايـة بالقوميـة ، أنمـا يـستوجب علـيهم المحافظـة عليهـا أو تجنـب

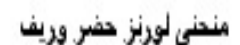
خلط مفهوم القومية بالافكار التي تردد المصالح الطبقية الشريرة ، لما تحمله من أخطار على الوحدة القومية".

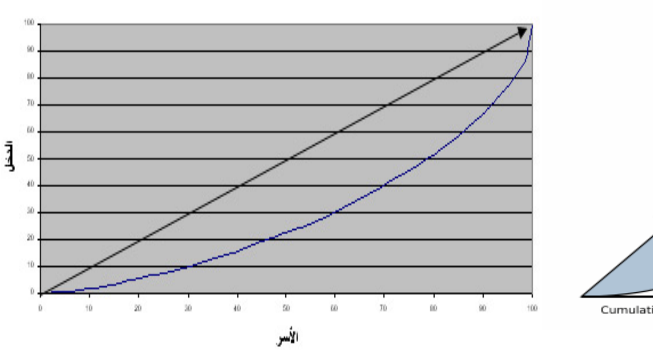
كما يقول سعدون حمادي " فرضت التحديات الفكرية الماركسية على حزب البعث على تضمين برنامجه الاجتماعي الاقتصادي أهداف المساواة الاجتماعية ، أو أنماط عدالة توزيع الدخل.

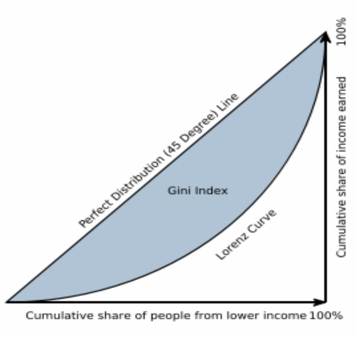
وهكذا كان للعامل السياسي والفكري المضلل ، دوراً سلبياً على قطاع الدولة، وأبعاده عن أهدافه الحقيقية ، وعرضه للفشل وعدم الكفاءة ، وأنشغاله بأداء مهمات سياسية فكرية على حساب الاداء الانتاجي ، وعجز عن التحول الى أكبر منتج في الاقتصاد ،في حين توحي هذه الظاهرة بإن جهاز الدولة يتحكم بتوجيه القدر الاكبر من الموارد مما يخلقوهم الاستقلال المطلق للدولة لا عن الطبقات الاجتماعية القائمة فحسب ، بل عن القوانين الموضوعية القائمة التي تجري في ظلها عملية الانتاج وتوزيع الثروة وهي إعادة أنتاج العلاقات الاجتماعية القائمة، وهو وهم كان من مظاهره تصوير البيروقراطية الحكومية كطبقة مستقلة أو كطبقة مولدة لنمط أنتاجي جديد أو مستقل.

د- المشاكل الاجتماعية :- أدى وجود قطاع الدولة وأمتلاكه للاموال ومصادر النقد الاجنبي ومساهمته بأجمالي الناتج المحلي في خلال تحفيز التنظيمات الانتاجية أو في ملكية وسائل الانتاج الرئيسية ، وبحكم سيطرته وتحكمه بتوزيع الموارد في مجال الاستخدامات المختلفة أو في العوائد ، وتحديد التسعيرة وتحديد مستوى الاجور ومعدلات سعر الفائدة وسعر صرف العملة الوطنية وتحديد أسعار الجملة لبعض المنتجات الغذائية وغيرها ، وتركيز الشأن الاقتصادي ، وسيطرة مورد مالي ريعي لاعلى مرفق أنتاجي ، الامر الذي أدى للدولة ولقطاعها مجالاً واسعاً للتصرف في علاقاتها مع المجتمع ، وأعطى لها نوع من الاستقلالية " وتوجهة نحو تضخم جهاز الدولة الاداري " وظهور البطالة المقنعة .

شكل 9 شكل* 8







"الشكل منحنى لورينز" "الشكل معامل جيني"

تشير المصادر*، الى أنه جرى في عقد السبعينات من القرن الماضي الى تحسن نسبي في توزيع مصادر الدخل بالريف أثر صدور قانون الاصلاح الزراعي 117 لعام 1970 ، والذي تمخض عنه أنخفاض " معامل جبيني"الى ماقيمته 48, 0% في نهاية عقد السبعينات وهي يمة تتسم بالرضى والموافقة من قبل المجتمع ، ولكن أخفاق البرامج التكميلية للاصلاح الاقتصادي الزراعي ، أبقى على أوضاع التفاوت النسبي للانفاق الاسري " وأدى الى أشتداد التفاوت في توزيع الدخول لصالح البرجوازية عموماً , أذ حافظ هذا التفاوت متسعاً بين الفئات ذات الدخل المرتفع من جانب والمنخفض من جانب آخر ، كما أدى مركزة الشأن الاقتصادي ، الى خلق حالة أختناقات في الاسواق العراقية وفقدان بعض مفردات المواد الغذائية مثل البيض والبطاطة والطحين ... وأنتشار التعامل بالسوق السوداء لتوفير بعض المواد . كما إن تدني الاجور في مشاريع قطاع الدولة وأرتفاع الاسعار ، أدى الى هروب العمال وغيرهم للعمل في القطاع الخاص ، وما صاحب ذلك من مطاردات أمنية وأجراءات قانونية تلاحقهم .. وهكذا تدهور حياة القسم الاعظم من أبناء المجتمع العراقي بفعل عدم عدالة التوزيع ، حيث تجري عملية التوزيع لا على أساس العمل ، وأنما على أساس القرب والبعد عن الحزب الحاكم ... هذا بالاضافة الى أن قانون العمل رقم 151 لسنة 1971 ، ومع ما فيه من ايجابيات نسبية ، إلا أنه حرم الاضراب في قطاعات

الدولة ، وقيدها بشروط تعجيزية في القطاع الخاص ، وهذا ما حرم العمال ، من أهم مطلب أجتماعي أقتصادي وسلاح يمكن أستخدامه لتثبيت حقوق أقتصادية وأجتماعية وسياسية .

هذا بالاضافة الى الاسعار الفاحشة وظهور الفساد الاداري والمالي والرشوة وتدني المستوى النسبي للخدمات الاساسية بشكل عام ، وأنتشار الخوف والقلق وضعف الادارة للمواطن البسيط ، بعد أن تحولت الاجهزة الادارية في قطاع الدولة الى أجهزة أمنية تتابع المواطنين أينما حلوا ..

هذه المشاكل وغيرها كانت نتيجة لسوء السياسات المتبعة في ظل حكم الحزب الواحد ، والتي نتج عنها كل الكوارث التي أصابت المجتمع العراقي ، ولا زال يعاني حتى الآن .

د – الاسباب الناجمة عن أنخفاض أسعار النفط والحرب العراقية الايرانية :-

تشير معظم البحوث الاقتصادية الصادرة في السبعينات الى أنه توفرت من القرن الماضي،للحكومة العراقية ظروف بيئية وأقليمية ملائمة ، أذ أرتفعت العائدات النفطية الهائلة ، التي مكنت من زيادة في الانفاق على مشروعات البنية التحتية ، وقطاعات الانتاج السلعي ، والخدمات الاجتماعي ، والاستيرادات ، وكذلك في القوات المسلحة وهذه الاوضاع أدت الى زيادة كافة المؤشرات الاقتصادية لمستويات غير متعارف عليها سابقاً ، حيث سجل الاقتصاد العراقي خلال الفترة 1970 - 1980 ، معدلات سنوية بالشكل التالي*:-

- الناتج المحلي الاجمالي 7, 11% .
- الاستهلاك الحكومي 6, 13% .
- الاستهلاك الاهلي 2, 13% .
- تكوين رأس المال الثابت / الاجمالي 0, 27% .
- أستيراد السلع والخدمات 5, 22% .
- الصناعة 2, 10% .
- البناء والتشييد 4, 28% .

- النقل والمواصلات 9, 19% .

- الزراعة 4, 1% .

وإن هذه المعدلات المرتفعة ، التي جرت بالسبعينات بفعل الزيادة الحادة بأسعار النفط ، وعليه فأن تراجع العوائد للسلعة الوحيدة " النفط " سيترك تأثيره بلا شك وبخاصةً على تأثيرات مضاعفة على بقية الاقتصاد الوطني ، هذا ما حصل للاقتصاد أثر أنفجار الحرب مع أيران عام 1980 ، حيث ، تم تدمير منشآت تصدير النفط ، التي شملت محطات التحميل ، الضخ ، أنابيب النقل ، وأدت هذه بدورها على تقليص مستويات الانتاج من "4, 3" مليون برميل / باليوم الى "140" ألف برميل بعد شهرين من بداية الحرب ! وبتعبير آخر، فقد أنخفضت أيرادات النفط من "1, 26" بليون دولار عام 1980 الى "4, 10" بليون دولار عام 1981**. وتأثرت النفقات العامة بشكل كبير، نتيجة لأعتمادها على الموارد النفطية ، ومعها برزت الاختلالات الاقتصادية الاخرى التي يعانيها الاقتصاد، والتي يمكن ملاحظتها من خلال تراجع نسبة العرض الكلي أمام حجم الطلب الكلي وأدى ذلك الى تصاعد وتائر التضخم وما أحدثته من أضرار بالغة في الاقتصاد ، لم يعرفها من قبل .

ويبرز الأثر الهام الآخر للحرب بنضوب تدريجي للأحتياطيات من العملات الاجنبية وتزايد الاعتماد على القروض الاجنبية ، تم لاحقاً على الديون الاجنبية طويلة الاجل بالاضافة الى سحب الحكومة أحتياطياتها الاجنبية كما ، وفرت " وقتها " السعودية والكويت مساعدة مالية شخصية ، خصوصاً في المرحلة الاولى من الحرب ، فالمتاح من الاصول الاجنبية المتراكمة ، المساعدات العربية مكنت الحكومة العراقية ، من أتباع سياسة حمقاء ، أطلقت عليها " البندقية والزبدة " مستهدفة الابقاء على مستويات الانفاق المدني ، رغم التوسع في الميزانية العسكرية بنفس الوقت .

وإذا أعدنا بالبحث قليلاً لرأينا في السياسة الاقتصادية للدولة فيها من التضليل وعدم توفر الشفافية والحكمة ، تلك السياسة التي تراءى للحكومة بأن الاتجاهات التصاعدية للأسعار تأخذ مديات يتعذر أيقافها أو الحد منها وألغائها .

التناقص العام بالطلب العالمي على النفط ، فالنقطة الاساسية ،إن العراق يعتمد على سلعة واحدة ، وان صادراتها تخضع وتتحكم بها ، في التحليل النهائي ، حالة الاسواق والاعتبارات الخارجية ، ولا تخضع لأطر السياسات الداخلية للبلد .

عززت هذه التصورات الخاطئة حول تلاشي القيود على الموارد المالية المتاحة للدولة، فالصادرات والايرادات النفطية كانت ستخف – حتى لو تراجع بحدة قرار الهجوم على ايران – وذلك نتيجة ولكي نختصر ما قادت له الحرب من آثار في العامين الاولين " يشير د. النصراوي " بأنها " الحرب قادت الى تدهور عام بالاقتصاد ، وأستنزاف الاحتياطي من العملات الاجنبية ، التراجع العام للناتج المحلي الاجمالي ، معدلات تضخم عالية ، التوسع بالقوات المسلحة ، التراجع بالانتاج الزراعي والصناعي ، تغير مسالك التجارة الخارجية ، نقص الايدي العاملة ، تقليص الانفاق الاستثماري والاستيرادات ، تصاعد التبعية على الخارج للمواد الغذائية ، تزايد المديونية الخارجية ، تعاظم الانفاق العسكري ، وتوجيه الانفاق للمجهود الحربي*".

وهكذا بأتباع سياسة التضليل والافقار الى البرنامج الاقتصادي لحكومة البعث، قادها الى التوقف عن نشر خطة التنمية القومية 1976 – 1980 ، "كما أشير الى ذلك في البحث " ولكنها أعلنت خططها السنوية وبرامجها الاستثمارية ، ويمكن ملاحظة الجدول التالي الذي يبين البرامج الاستثمارية والخطط السنوية :

جدول رقم -38-

البرامج الاستثمارية والخطط السنوية 1976 – 1983 **(مليون دينار)**

السنة	الزراعة	الصناعة	النقل والمواصلات	المباني والخدمات	غيرها	المجموع
1976	269	709	243	213	61	1494
1977	390	966	352	288	382	2377
1978	500	800	438	381	681	2800
1979	500	842	436	462	1043	3283
1980	505	1172	850	1114	1598	5240
الاجمالي الجزئي	2158	4490	2318	2458	4312	15736

1981	681	1246	1284	1899	1632	6743
1982	768	1316	1387	1653	2576	7700
1983	484	811	809	1105	2142	5350
الاجمالي الجزئي	1434	3373	3480	4657	6349	19783
الاجمالي 83/76	2302	7863	5799	7115	10662	35530

Source: Government of Iraq , Annual Abstracts of Statistics

والتخصيصات القاعدة لهذا المخطط ، البرامج للسنوات 1976 – 1983 ، والتي تتميز في غياب الربط الجاد بحقائق الايرادات النفطية " لقد شكلت أيرادات النفط ، تاريخياً ، مصدراً أساسياً لتمويل أحتياجات التنمية بالعراق ، ففي أوائل الخمسينات ، أفردت هذه الايرادات بالكامل للتنمية ، ثم غيرت لاحقاً لتصبح 70% ، كما قلصت عام 1959 الى 50 % من الايرادات النفطية ، وأستمرت هذه النسبة حتى عام 1974" .

أما تخصيصات البرامج للفترة 1976 – 1983 ، فقد بلغت "8, 17" مليار دينار مشكلة 50% من الايرادات النفطية خلال تلك الفترة التي بلغت قيمتها "5, 35" مليار دينار ، فالتباين بين الايرادات النفطية والتخصيص المعلن ، يبرز بوضوح أكثر لفترة السنوات الثلاث 1981 -1983 " النصراوي " . وخلال هذه السنوات الثلاث بلغت التخصيصات "8, 19" مليار دينار ، بينما شكلت نسبة 50% من الايرادات النفطية للسنوات الثلاث ماقدره " 7, 4" مليار دولار ، ويتوصل "د. عباس النصراوي " الى أستنتاج هام ، مفاده " يمكن القول بأمان " تسليماً لهذه الاختلافات بأن الحكومة لم تكن جادة في التخطيط الاقتصادي أذ تجاوزنا التنفيذ أيضاً خلال فترة الحرب .

وفي دراسة أخرى مشابه ، تشير التقديرات الى أن الانفاق التنموي عام 1983 بلغ 670 مليون دولار " 215 مليون دينار عراقي – في حين بلغ " 5, 3" مليار دولار – 3, 1 مليار دينار عام 1982.

إن الحرب أوجدت أنفاقاً متزايد على الاحتياجات العسكرية من جانب الطلب على النقد المذكور ، وحسب مصادر أخرى ، فأن هذا الانفاق ساهم بما نسبته 5,

42% من أجمالي الناتج المحلي عام 1985 ، في حين تراجع الناتج المحلي الاجمالي بما نسبته 2, 18% في العام المذكور مقارنة بنظيره في مطلع عقد الثمانينات من جراء التقلبات في الايرادات النفطية.

وبالترابط مع برنامج الاستثمار المزعوم، يبتدي "د. النصراوي" "أن الحكومة قد تمكنت فقط من تمويل8, 16% من أجمالي التخصيصات المرصود لعام 1982 ، أو مانسبته 2, 1% من تخصيصات برنامج الاستثمار لعام 1983، إن هذه الحقيقة ليست مفاجأة أو مدهشة ، اذا أخذنا بالاعتبار التراجع الحاد في الايرادات النفطية ، وتصاعد متطلبات أوضاع الحرب على الموارد المالية الشحيحة . والواضح من الارقام بأن الممارسات للأنفاق الأنمائي التي أعتمدت ثلاث عقود أنهت عام 1982.

وعلى ما يبدو لم يستفد الاقتصاد العراقي من التجارب المتراكمة بسبب تنوع الارتجال والاجتهاد وعدم صلاحياتها للمراحل اللاحقة فقد ظل حتى بعد تأميم النفط عام 1972 ، ظل الاقتصاد محدود الموارد ، يعاني ضعفاً في هياكله الاساسية ومن تداعيات البنية التحتية ، فقد جرى العكس بعد الخطة الخمسية 1975 – 1980 ، والتي سمية " بالانفجارية " التي وضعت موضع التنفيذ ، حيث توفرت الموارد المالية وبغزارة من النفط ، والذي شهدت أسعاره بالارتفاع غير المسبوق ، ليصبح الاقتصاد أمام حالة جديدة ، لم تنفع أمامها التجارب السابقة وفي عام 1980 ، دخل الاقتصاد مرحلة جديدة تختلف عن سابقاتها " أنخفاض موارد النفط الخام – والحرب " التي أدت الى تخفيض كبير في الموارد المالية ، الامر الذي دفعه للاقتراض للأستمرار في توفير مستلزمات ظروف الحرب . وفي عام 1988 ، وحتى 1990 ، دخل الاقتصاد العراقي في مرحلة جديدة تحتاج الى إدارة أقتصادية مغايرة لمعالجة مشكلة المديونية ، ولم يستطيع الاقتصاد أن يواجه ذلك .

الدوافع الاساسية للخصخصة وأهدافها

تشير بحوث ودراسات عديدة على إن الاختلاف ما بين تشكل الدولة في البلدان المتقدمة صناعياً كأوربا والولايات المتحدة الامريكية وفي تشكل الدول في البلدان النامية،وهذا الاختلاف يعد جوهرياً . بأختصار يشير د. رمزي الى أنه من الناحية التاريخية كان ظهور الدولة في البلدان الرأسمالية على يد البرجوازية الوطنية

" المحلية" الصاعدة التي قادت عمليات الصراع ضد النظام الاقطاعي وأنتصرت أقتصادياً، بأزدياد تـراكم رأس المال " التجاري والصناعي والمالي" وأجتماعياً بتفكيـك الاطـر والمؤسـسات الاقطاعيـة ، ثـم سياسـياً بالاستيلاء على الحكم ، وأقامت البرجوازية المحليـة دولهـا في إطـار مـن القـانون والمؤسـسات والادارات الحكومية والنظم البيروقراطية التي تكفل تأمين تطور علاقات الانتاج الرأسمالي*. "وهو مـا أشـير لـه في الفصل الاول من البحث".

أما فيما يتعلق بحالة البلدان النامية ، فـالامور مختلفـة ، فالدولـة وأجهزتهـا نـشأت في مرحلـة الاستعمار وما صاحب ذلك من إطار قانوني مؤسسي ، فلم تنـشأ عـلى يـد البرجوازيـة المحليـة الـصاعدة كما هو الحال في تجارب البلدان الراسمالية، بل كان خلال القوى الاستعمارية التي هيمنـت عـلى هـذه البلاد ... وجاءت عملية إقامة "الدولة" في تلك المستعمرات لم تكن في الواقع مجـرد نـسخ للدولـة مـما هو في البلدان المستعمرة**" بكسر الميم" بأتجاه خلق أطر قانونية ومؤسسية تتمكن من خلالها الـدول الاستعمارية أخضاع عملية الانتاج وإعادته ، ومـا يـرتبط بـه مـن حلقـات وشرائـح أجتماعيـة ، لخدمـة متطلبات المركز. وبعد الاستقلال في أعقاب الحرب العالمية الثانية " لقد تأثر الفكر التنمـوي في البلـدان النامية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين بالفكر السائد في الغرب الراسمالي في ذلك الوقت ، مبدأ تـدخل الدولـة ودورهـا الاقتـصادي " المدرسـة الكنزيـة" ، كـما تأثربتجربـة الـدول الاشـتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية في ذلـك الوقـت ... ويتـضح مـن تجربـة الـدول العربيـة المتـأثرة بهذين التيارين ، أنها كانت ذات نتائج متماثلة تقريباً في كلا النموذجين ، فالدول العربية التـي أعلنـت عن نفسها أشتراكية لم تكن أشتراكية إلا بمقدار هذا الاعلان، والدول العربية الاخرى لم تكـن ليبراليـة إلا بحدود الفئة الحاكمة..

لقد غابت في كلا النمـوذجين " الاشـتراكية والليبراليـة" أسـتراتيجية التنميـة الـشاملة، بمفهومهـا الحديث المستند الى التنمية البشرية، وساد المفهوم التقليـدي للتنميـة المعتمـد عـلى الاسـتثمار في رأس المال الثابت والدفعة القوية والتحديث .لقد عانت تجارب التنمية العربية جميعا من عوامـل الـضعف ذاتها، وغابت المشاركة الشعبية عنها جميعاً وأختار بعضها سياسة لأحلال المـستوردات ولم يـستند الى خطـة طويلة والمتوسطة الامد المتكاملتين ، مثله مثـل خيـار التوجـه نحـو التـصدير في الـدول الاخـرى .وأن جملـة

هذه العوامل جعلت الاقتصاديات العربية عاجزة عن أمتصاص صدمة التحولات غير المواتية في الاقتصاديات العالمية أوائل الثمانينات ، وبدأ يتضح عبء علاقات التبعية للخارج ، وأنماط تنميتها وأسلوبها في الانفاق وفي الادارة ، وأصبحت المديونية الخارجية ، قيداً جديداً على إرادتها وقدرتها التنموية .

وعلى الرغم من تعدد التناول والتباين، وفي طروحات عديدة ، حول مبررات وأسباب الخصخصة، اذ أخذ بعضها ينطلق من ظواهر العجز في أقتصاديات البلدان النامية في تحقيق التنمية مما يساعد على فقدان عناصر النمو الاقتصادي، وفقدان الكفاءة بالنسبة لبلدان التوجه الاقتصادي، والبعض الاخر يركز في نقده ، على جوانب ضعف الدولة وبيروقراطيتها وعجزها عن معالجة الخلل في الموازنة العامة . وغيره من التناول .

وما يقوله "د. نبيل"ينطبق بدرجات متباينة على الدول النامية" فتجربة دول أمريكا اللاتينية أتجهت نحو الليبرالية الجديدة التي فرضت عليها بعد أتصالاتها بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وهي

ليبرالية تعتمد على الايديولوجية الصرفة للنظام الرأسمالي... وبالاعتماد المطلق على آلية السوق وأبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي" . كما يشير الى ذلك بحق د. رمزي زكي "*. بقوله ولكن مهما يكن من أمر ، فإن الاستقلال النسبي الذي تمتعت به مجتمعات ما بعد الاستعمار والذي أستمر "تقريباً" حتى نهاية السبعينات ، كان يستند في جوهره على عاملين أساسين: الاول : قوة جهاز الدولة . والثاني : هوحجم الفائض الذي كانت تملكه الدولة .

وفي العامل الاول ، يقول " فمن الواضح أنه بالقدر الذي نجحت فيه الحكومات الوطنية في بناء ودعم أجهزة الدولة وتوحيد إدارتها وبناء قواعدها الامنية ، بالقدر الذي نجحت فيه في ممارسة سيادتها الوطنية في مواجهة الضغوط الخارجية والتصدي لمواريث الفترة الكولونيالية وللقوة الاجتماعية التي أرتبطت مصالحها بالمستعمر الاجنبي ، وأستعادت بذلك ثرواتها الطبيعية ونفذت بعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، قوانين الاصلاح الزراعي ، التأميم ، أصدار قوانين تتعلق بالاصلاحات المالية والبنوك والتجارة..الخ.

أما الفائض الاقتصادي الذي تملكه الدولة ، فقد كان بمثابة الاساس المادي الذي أستندت عليه قوة الاستقلال النسبي للدولة . وهو الفائض الذي تمثل في الارصدة الخارجية التي تراكمت للدولة، أبان فترة المناطق النقدية " الخروج من المنطقة الاسترلينية" مثل ما حصل للعراق بعد ثورة 1958 – عمليات التأميم" والسيطرة على الثروات النفطية والمناجم والمرافق البلاد الاساسية أو الفائض الذي نشأ بفعل تعبئة الموارد المحلية . أو الفائض المقترض من الخارج في شكل قروض خارجية. وفي ذلك أستطاعت الدولة أن تدعم قوتها من الناحية الامنية " الانفاق على الجيش والشرطة" وقوتها الاقتصادية " الانفاق على الانفراستركشر وتنفيذ مشروعات التنمية الصناعية والزراعية... بتأمين

وارداتها الضرورية والوفاء بالالتزامات الخارجية " . ويمكن أيضاً في تنفيذ بعض الاهداف الاجتماعية "زيادة الانفاق على التعليم والصحة والاسكان ودعم مواد الطعام".. وفي تخصيص هذا الفائض وأستخدامه في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، التي أرتكزت على وجود هذا الفائض .

وبقدر من ضعف في حجم الفائض ، سواء الاستنزاف الخارجي " عبر آليات الديون وتدهور شروط التبادل التجاري" أو بفعل الاسنزاف الداخلي " عبر الاخطاء السياسية والاقتصادية الكلية وعمليات الفساد ونهب القطاع العام والاثراء غير المشروط" كان البحث قد أشار لذلك في فصول سابقة فيما يتعلق بالتجربة العراقية". ولكي يشارك البحث بهذا التحليل التاريخي العميق لحالة البلدان النامية ، وجد إن التوجهات لليبرالية الجديدة هو أضعاف دور الدولة وحرمانها من الفائض الاقتصادي ، ووضعت لهذا الغرض الاستراتيجية مع بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وقعت هذه البلدان في فخ المديونية ومأزق من خلال حركة الاقراض الواسعة في السبعينات والثمانينات ، أدت الى تجريد الدولة عن أستقلالها النسبي بعد الاستقلال الوطني ، ونشبت أزمة الديون العالمية بتوقف المكسيك والارجنتين وتشيلي عن دفع أعبائها وديونها الخارجية في خريف عام 1982 "كما أشير الى ذلك في "هذا البحث*** ". وأستفحال الازمة الاقتصادية والاجتماعية ، "أزمة ديون خارجية، تفاقم البطالة ، تضخم ، تدهور مستوى المعيشة ، أحتدام التمايز الاجتماعي".

وأمام هذه الازمة ، طرحت مسألة الاستثمارات الاجنبية بالاعتماد على آلية السوق والتجارة الحرة وما يدفع ذلك بأبعاد الدولة تماماً عن التدخل في النشاط الاقتصادي ، وتبنا هذه المهمة صندوق النقد الدولي والبنك المركزي من خلال برامج التثبيت والتكيف الهيكلي ،وأنه يتعين على الدولة أن تعزز حجماً مناسباً من الحوافز والضمانات لتلك الاستثمارات ، حوافز ضريبية وأخرى جمركية ،

وضمانات أخرى تعكس مزايا محددة على سبيل المثال كالتي كفلها قانون الاستثمار العراقي الجديد الذي جرى الحديث عنه ، بالاضافة الى الشكل المؤسسي والاطر القانونية لإدارة النظام الجديد حيث دونت وثيقة الدستور في المادة 110 ، الفقرة الثانية منه ، الالتزام بأقتصاد السوق ".

وبدون أن ندخل بالتفاصيل فإن التوجهات لهاتين المنظمتين الماليتين الدوليتين وغيرها، تمتد لتشمل كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية " برامج الاستثمار ، التجارة الخارجية ، سياسة العمالة والاجور، سعر الصرف ، وسعر الفائدة ، الموازنة العامة للدولة، الشكل المؤسسي والاطر القانونية لإدارة النظام الاقتصادي... الخ.

وقبول الدولة بذلك معناه تخلي الدولة عن كثير من أدوات السياسة الاقتصادية التي كانت فيها تؤثر على النشاط الاقتصادي ، كما أنها تجبر على التخلي عن كثير من توجهاتها وأهدافها الاجتماعية وعبر آليات هذه البرامج تتم ،عمليات جذرية في إعادة توزيع الثروة والدخل الوطنين لصالح القطاع الخاص المحلي والاجنبي ، ويبدو ذلك جلياً من خلال سياسة خفض الضرائب على رؤوس الاموال والدخول المرتفعة " وفي تجربة العراق ، نعني الشركات المتعدية الجنسية والراسمال الاجنبي ، وذلك لفقدان المؤهلات المالية الكبيرة لدى القطاع الخاص الوطني". هذا بالاضافة الى الامتيازات الضريبية السخية التي تجري لصالحه .

وخلال إعادة التوزيع هذا يسلب تدريجياً من الدولة ذلك الجزء من الفائض الاقتصادي الذي تستند عليه في دعم أستقلالها النسبي وأجراء التوازنات الاجتماعية . ويتخذ عملية إعادة توزيع الثروة شكلاً سافراً في الضغط على الدولة لبيع مؤسسات الدولة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص ، وهو النقل لصالح الشركات المتعدية الجنسية ،

ولا تقتصر الخصخصة على الوحدات الخاسرة أو المتعثرة ، وأنما الوحدات الناجحة التي تدر دخلاً للدولة . وهدف التثبيت والتكيف الهيكلي هو التقليل المستمر من أمكانية الدولة . كما يقول "د. مرزوق**"، تستمد الخصخصة مبرراتها من النظرية الاقتصادية السائدة وهي "الليبرالية الجديدة"ومن خلال مناقشة فروضها الاساسية ، يتبين إن نظرية "المستهلك" و"نظرية المنتج" تقومان على مفهوم المنفعة الحدية لعناصر الانتاج ، وتحقيق هذه المنفعة هو الذي يقود الافراد الى الاستثمار الامثل للموارد ، وبالتالي فإن الملكية الخاصة لهذه الموارد، تجعل أستثمارها أفضل ، وعلى أساس هذه الفرضية يطالب دعاة النظرية بتحويل الملكية العامة الى الملكية الخاصة ..

غير إن "د. نبيل " يحاجج ذلك بقوله " إن الفروض التي تقوم عليها النظرية تفتقر الى العلمية، في المنفعة التي تعدها مقياساً للقيم هي معيار ذاتي مرتبط بالتكوين الفيزيائي والنفسي والثقافي للفرد وبالتالي لا يمكن أن تكون معياراً عاماً للقيمة، فمعيار القيمة يجب أن يتمتع بالموضوعية والشمولية والقابلية للمقياس وهو ما يتمتع به معيار "العمل الاجتماعي " في النظرية الكلاسيكية . كما يضيف إن هذه النظرية تتجاهل توزيع الدخل ، وتعتبر السوق هو التوزيع الطبيعي ، لأنه منسجم مع أسعار خدمات عوامل الانتاج المحددة في السوق وفق آلية العرض والطلب، ولكن تاريخ التطور الراسمالي يبين إن علاقة القوة التي تحكم السوق ، وهي التي تتحكم بآليات العرض والطلب ، وبالتالي فإن تعظيم المنفعة من خلال التبادل في السوق يتم عبر تعظيم منفعة فئة على حساب منفعة الآخرين، وهذا ما يجعل السوق اداة صراع وغابة الغلبة فيها للاقوى ، ويتحقق التوازن في هذه السوق بغض النظر عن تلبية الاحتياجات الاساسية ،وعن الغبن والظلم لفئات أجتماعية واسعة تشكل غالبية المجتمع.

وسيكتمل تحليلاته بالاشارة الى النقاشات الدائرة.. بين دول منظمة التعاون من أجل التنمية الاقتصادية ، حول مشروع " الاتفاقية المتعددة الاطراف لضمان الاستثمار" حيث إن مطاليب رأس المال تشكل خرقاً للقانون الدولي ، ولمبدأ السيادة الوطنية ، وتهدد أسس الديمقراطية الغربية، وهذا ماجعل معظم دول المنطقة تحجم عن الالتزام بهذه الاتفاقية . يقصد المناقشات بصدد " برامج التعديل الهيكلي" المطروحة والنظرية الاقتصادية السائدة والانعكاسات المترتبة على تطبيقاتها في الدول النامية، والنتائج

السلبية لهذه البرامج في دول أفريقيا وجنوب الصحراء ودول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوربا والاتحاد السوفيتي السابق والدول العربية ، دفعت بالمؤسسات الدولية المُنشئة لهذه البرامج الى الاعتراف بأن النتائج قد فاقمت في سلبياتها أسوء من توقعاتها وحتى الرئيس الامريكي السابق "بيل كلنتن" قال " إن التحول الاقتصادي المؤلم والمأخوذ به دون شبكة حماية أجتماعية ملائمة ، يمكن أن يضحي بأرواح بأسم النظرية الاقتصادية ".

نعود ثانية لدور الدولة وفاعليته وأستهدافه من خلال الصندوق والبنك الدولين ولأستحواذ على الفائض الاقتصادي، يقول" د. رمزي **" ومهما يكن من أمر ، فإن تركيبة هذه السلطة في مجتمعات ما بعد الاستعمارمع أختلافها بهذا القدر أو ذاك ، في هذا البلد أو تلك، هي التي أضعفت طابع الاستقلال النسبي ، وهو الاستقلال الذي أعطى للدولة طابعاً خاصاً للدور الذي لعبته في الحياة الاقتصادية في هذه المجتمعات . فبالرغم من التباين الكبير التي أنطوت عليه الدول النامية في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عقب نوالها الاستقلال السياسي . فإن القاسم المشترك الجوهري الذي ميز توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية في العقود الاربعة الماضية ، هو الدور القوي الذي لعبته الدول في عمليات النمو الاقتصادي "حسب د. زكي" ويوضح ذلك ، بقوله "فقد أعطت الدولة للتصنيع وعمليات التحديث أولوية كبيرة . وقد صيغت السياسات الاقتصادية في عدد كبير من هذه الدول للوصول الى هذه الاهداف ، مثل حماية صناعة بدائل الواردات ودعم مدخلات هذه الصناعة وزيادة الاستثمارات العامة الموجه لبناء شبكة البنية الاساسية. ودعم المواد الغذائية لتوفير العمالة الرخيصة..الخ . ويواصل بالاشارة " على إن أدوات السياسة الاقتصادية في هذه الدول كانت أنتقائية ، وتتراوح فيما بين الاعتقاد شبه المطلق على آلية السوق "كما حال دول أمريكا اللاتينية"والتخصيص المباشر للموارد النادرة من خلال تدخل الدولة "كما هو في بعض الدول الافريقية والاسيوية". كما أمتد دور الدولة في كثير من البلدان ليشمل أمتلاك الدولة وإدارتها للعديد من المشروعات الصناعية والزراعية والتسويقية والتمويلية، كما زاد الانفاق الموجه للخدمات الاجتماعية ،كالانفاق على التعليم والصحة والمرافق العامة ومشروعات الاسكان الشعبي وشبكات المياه والصرف الصحي بما يتناسب مع معدلات النمو السكاني

المرتفعة في تلك البلدان... ويضيف أيضاً "أدركت كثير من نظم الحكم الوطنية في هذه البلدان ، إن مواجهة أخطار الصدمات الخارجية التي تتولد في قطاع المعاملات الاقتصادية الخارجية، تتطلب من الدولةأن تمسك بالخيوط الاساسية التي تحكم سير الحركة في هذا القطاع "أسعار الصرف والتحولات النقدية ونظم الاستيراد وإن أمكن تحجيم هذه الصدمات والآثار الناجمة عنها وكلما كان تأمين أحتياجات البلاد من الواردات الضرورية "الاستهلاكية والوسطية والانتاجية ... والتصديرية" بأعتباره من أخطر القطاعات التي إذا ما أمكن توجيهها وضبط أيقاع الحركة فيها. ولكي ننقاش بأختصار كثيف نعود الى توجيهات المنظمات المالية الدولية ، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهم منظمة التجارة العالمي وبرامجها التي تهدف بالنسبة ، للبلدان النامية الى أضعاف قوة الدولة والى الاستحواذ على الفائض الاقتصادي ، مهما تعددت الاساليب والطرق المتبعة في تحقيق ذلك سواء في أستغلال الازمات الاقتصادية العديدة للبلدان النامية ، أو في نشر أفكار الليبرالية الجديدة وفشل تجربة المنظومة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي أو في بلدان أوربا الشرقية أو سواءً أدت قوة الجذب للنموذج الاسيوي ، الذي فسر وبخاصةً إعتماده على نظام السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي "رغم إن الواقع التنموي الذي حدث في هذه المجموعة كان موجهاً من قبل الدولة. وهو يعني إن الدولة قادت السوق وليس العكس *. ويعرف" مانويل كاستلز" في مؤلفه القيم الدولة التنموية الصادر عام 2000 الذي يقول فيه بهذا الخصوص: تلك الدولة التي تؤسس شرعيتها على أطلاق عملية تنموية متواصلة، لاتقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الاجمالي، وأنما تنجح في أحداث تحولات جذرية في هيكل الانتاج المحلي،وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي."* ومما يجدر بالذكر أن الدولة التنموية لعبت دوراً هاما في قيادة الاقتصاد الياباني غداة الحرب العالمية الثانية بفرض قيود صارمة على الواردات من الخارج خلال حقبتي الخمسينات والستينات من القرن الماضي ... ومن ناحية أخرى لم تعتمد "التجربة الكورية في التنمية على قدوم الاستثمارات الاجنبية المباشرة" FDI " على نطاق واسع، أذ تأتي بعد الهند... ولعل هناك أجماعا في الفكر التنموي الحديث ، في ضوء تجربة التنمية في بلدان جنوب شرقي آسيا، على أهمية الدور المحفز" للدولة التنموية"، الذي]أخذ شكل الارشاد الاستراتيجي " Strategic guidance" في توجيه عمليات التنمية.

وبعد هذا الطرح العلمي والد قيق ، لما تتمتع بـه الدولـة بـأختلاف الـسياسة المتبعـة ، لكنهـا تشكل في حد ذاتها مضمون قوة للحفاظ عـلى المـوارد الوطنيـة وتوزيعهـا، فهـي تـشكل عـاملاً معـرقلاً للتوجهات الجديدة للبيبرالية الاقتصادية والمدرسة النقدية على سـبيل التحديـد، ويـأتي في هـذا الـصدد، خط التراجع الذي رسمته بلدان أمريكا اللاتينية "رغم حداثة وأوليـة التجربـة" وإعـادة النظـر بـسياسة الصندوق والبنك الدولين وأقتصاد السوق خـير دليـل، عـلى عمـق المعانـاة التـي عاشـتها شـعوب هـذه البلدان في ظل سيطرة المنظمات المالية الدولية، وهي تجربة بحق بحاجـة الى دراسـة معمقـة ، في ظـل الهجوم الايديولوجي ضد البلدان النامية . ولا نريـد أن نطيـل، نعـود الى موضـوعنا . بالنـسبة للعـراق ، فإن هدف التوجه الحاصل الآن بعد 2003 ، هو تبني آلية الـسوق التـي تهـدف للوصـول للتنميـة ومـا يعرف عن السوق العراقية كونها سوق غير كاملة Imperfection ، وهي حالة لها أبعاد تاريخية مرتبطـة بجذور البيئة الاقتصادية والاجتماعية العراقية ، وأسهمت مجموعة السياسات وعبر مراحل وتحديـداً في فترة النظام السابق وقوانينه في تكريس هذه الحالة وفي زيادة التشوهات في أقتصاده وسوقه بـالاعتماد على أنتاج وأستخراج وتصفية النفط وهيمنة هذا القطاع على المساهمة في النـاتج المحـلي الاجـمالي وفي المتغيرات الاقتصادية الكلية، وما رافق ذلك من حروب وأزمات عمقت الاعـتماد عـلى هـذا المـصدردون تطـوير تنويـع مصادرالاقتـصاد ومـا تعـرض لحـصار أقتـصادي صـارم وقـاسي ، شـل معظـم الفعاليـات والانشطة الاقتصادية . يضاف لها المديونية الخارجية والبطالة. وأرتفاع مؤشرات التضخم النقدي بأرقـام فلكية وعجز القطـاع الخـاص عـن القيـام بـدوره في مـساندة قطـاع الدولـة ، وتراجـع معـدلات النمـو الاقتـصادي ، والتـشوه في أنمـاط الاسـتهلاك ، وهيمنـة قطـاع الدولـة عـلى عمليـات الانتـاج والتجـارة والاسـتيراد وبخاصـةً الـسلع الوسـطية والانتاجيـة وأرتبـاط حركـة تـصدير الـنفط بالاسـواق العالميـة . والضعف في سوق الاوراق المالية ، وتعاظم الانشطة الطفيلية على حساب الانشطة الحقيقية . وأتـساع ظاهرة هروب رؤوس الاموال وتوظيف الفائض في الخارج ... وأنتشار الفـساد في أجهـزة الدولـة وتـشوه حركة الاسعار نتيجة الفروق بين الاسعار الاسمية والاسعار الحقيقية . هـذه الـصورة الحقيقيـة المـوجزة للاقتصاد العراقي قبيل عام 2003 .

قاد التحول بعد ذلك في سياسة وأستراتيجية المحتلين ، بأعتماد أقتصاد السوق ، وهو ليس خياراً وطنياً عراقياً ، وما يحقق ذلك هوالبرنامج الذي وضعه الحاكم المدني "بول بريمر" الذي شكل طريق التوجه العام لعملية الاصلاح الاقتصاد العراقي ، والتي أشير لما تهدف إليه هذه السياسة ، ومدى تأثيرها على توجه الاقتصاد العراقي اللاحق . الذي يوجه من المنظمات المالية الدولية وتحديداً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

هذه الدوافع والمبررات ، التي توضحها الادبيات ، التي تشير ، بأن التشوهات التي خلفت على هيكل الانتاج من قبل سياسة الدولة الموجه "التنمية الموجه" وجوانب الفشل فيها كما ذكرنا في تجربة العراق ، وهي الذريعة التي أعتمدتها هذه المؤسسات وفي الجانب الثاني ، هناك الدافع الايديولوجي لدى الدول الرأسمالية ، بتعميم كل مبادئه وتنظيماته ، على كل دول العالم ، سواء كان ذلك في صالح هذه الدول أو غير صالحها ، رابطة تلك الافكار والصياغات بين الخصخصة كطريق للتوجه الاقتصادي والعولمة ، بما يخدم توجهات الشركات متعدية الجنسية ، التي تضغط على البلدان النامية ومنها العراق . من أجل إعادتها الى حظيرة دول المركز ،كبلدان تابعة للاقتصادي الرأسمالي العالمي وذلك بالمزيد من الخصخصة ، ليتيح لها الاستحواذ على العديد من الشركات والمؤسسات الوطنية أو المشاركة فيها لأفراغ الدولة من قاعدتها الاقتصادية وأضعاف القطاع الخاص الصناعي الوطني من النهوض بالمهمات الوطنية ، غير عابئة بما يكون لذلك الاثر على الاقتصاد الوطني وعلى السيادة الوطنية . ولكي لاتكرر نماذج الدولة المحفزة للتنمية" كما ذكرنا" وهو الدافع والهدف الاساسي للخصخصة في البلدان النامية وهي الاهداف للبرامج المقترحة من قبل الصندوق والبنك الدوليين وشروطهما .

المبحث الرابع

البرامج المقترحة للصندوق والبنك الدولين للخصخصة وشروطهما:

تعتبر المنظمات الاقتصادية الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" هما المنظمتات اللتان تبنتا تنفيذ" أتفاق واشنطن" فيما يتعلق ببرامج التكيف الاقتصادي المثير للجدل بين الباحثين الاقتصاديين ومنظمات دولية وأحزاب سياسية ، في الكثير من الدول وخاصة البلدان النامية، سوأاء من حيث الاهداف والتوجه والنتائج والاجراءات وآليات تطبيقها .. أو في الاتجاه نحو تنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، المسماة "بسياسة الاصلاح الاقتصادي" وما ينطوي من أنفتاح وتحرر وأعمال لآليات أقتصاد السوق ، التي أقترنت بضغوط خارجية وبخاصةً المنظمات الاقتصادية الدولية المذكورتين .

ولتزايد عدد الدول التي ثبتت كلياً أو جزئياً الخصخصة وبخاصةً العدد المتزايد من الدول النامية ومنها الدول العربية التي أتجهت لتبني هذه السياسات أو الاسترشاد بها لغرض وضع تصاميم برامج اصلاح أقتصادي محلي وما ينعكس ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول التي تطبق هذه السياسة ، وقد أرتبطت نشأتها ببداية فخ المديونية الخارجية التي تعرضت لها البلدان النامية في الثمانينات من القرن العشرين.

وبغض النظر عن تنفيذ البرامج ، فإن هذا التوجه جاء نتيجة ضغوط داخلية من قبل القوى والفئات الرأسمالية المحلية، ولكنه في الجانب الاعظم بضغوط خارجية متمثلة بقوى ومؤسسات وبخاصة الصندوق والبنك الدوليين ، وتشكل هذه المؤسسات العامل الحاسم في التوجه الاقتصادي لهذه الدول ,

وقد كانت البداية، هو تقرير "لستر بيرسون" الذي رسم الخطوط الاساسية لليبرالية التكيف على البلدان النامية وتوفير المناخ الاستثماري ولنشاط رأس المال الاجنبي عام 1969 في مبادئه الثمانية "التي ذكرناها بالبحث سابقاً" لاحظ مخططي هذه المنظمات الدولية ضرورة زيادة الضغوط لمؤسسات التمويل الدولية على توجيه السياسة الاقتصادية بما يتلائم مع الظروف الجديدة لما يسمى "بالاصلاح الاقتصادي".

ففي عام 1989 صاغ الاقتصادي "جون ويلمسون*، نائب رئيس البنك الدولي ما عـرف "بتوافـق واشنطن**- Washington Consensus" تلك المبادئ الاساسية التي رغم أنها تطبق على أي فترة تاريخيـة وأي أقتصاد ، وأي بلد وفي أي منطقـة مـن أنحـاء العـالم ، والتـي هـدفها بـأسرع وقـت تـصيفه مواقـع الدولة، والتحرير الكامل للاسواق ورؤوس الاموال ، والخـدمات وغيرهـا، وربطهـا بـسوق عـالمي موحـد ذاتياً تماماً..هذه المبادئ " نذكرنا لفائدة البحث" وهي :

1) من الضروري " في كل بلد" البـدء في اصلاح الماليـة العامـة وفـق معـايير: تخفـيض العـبء الضريبي على الدخول الاكثر ارتفاعاً، لحفز الاغنياء على القيام باسـتثمار أنتـاجي ، وتوسـيع القاعـدة الـضريبية ، وبوضـوح، منـع الاعانـات الـضريبية للافقـر، مـن أجـل زيـادة مقـدار الضريبة.

2) أكمل وأسرع تحرير ممكن للاسواق المالية .

3) ضمان المساواة في المعادلة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الاجنبية من أجـل زيـادة مقدار ومن أجل ضمان هذه الاخيرة.

4) تصفية القطاع العام بقدر الامكان، وتخصيص المنشآت التي تملكها الدولـة أو هيئـة شـبيهة بالدولة.

5) أقصى حد من ألغاء الضوابط في أقتصاد البلد ، من أجل ضمان الفعـل الحـر للمنافـسة بـين مختلف القوى الاقتصادية الموجودة.

6) تعزيز حماية الملكية الخاصة .

7) تشجيع تحرير المبادلات بأسرع الوسائل الممكنة ، بهدف تخفيض الرسـوم الجمركيـة بنـسة 10% كل سنة.

8) لما كانت التجارة الحـرة تتقـدم بواسـطة الـصادرات ، فينبغـي في المقـام الاول تنميـة تلـك القطاعات الاقتصادية القادرة على تصدير منتجاتها.

9) الحد من عجز الميزانية .

10) خلــق شــفافية الاســواق ، فينبغــي أن تمنــع معونــات الدولــة للعــاملين الخاضــعين في كــل مكــان، وعــلى دول العــالم الثالــث التــي تقــدم دعــماً مــن أجــل أبقــاء أســعار

الاغذية الجارية منخفضة .أن تتخلى عن هذه السياسة ، أو عن مصروفات الدولة فينبغي أن تكون للمصروفات المخصصةلتعزيز البنى الاساسية الاولوية على غيرها.

وهكذا إذن لم تكن المبادئ التي صيغت على أعتبار هاتين المؤسستين مؤسسات لتقديم المشورات، بل أنها " تملك سلطة لغرض فرض سياسات أقتصادية من أجل الطلب من البلدان التي تحتاج الى قروض من الصندوق والبنك الدوليين ، أن تتقيد بتوصياته الاقتصادية حتى تتأهل للاستفادة من القروض . والعراق اليوم مؤهل وفقاً لبرنامج الصندوق " المساعدات الطارئة لحالات مابعد النزاع "EPCA" وقد تم تنفيذ الطلب منه تنفيذ سياسات بعينها.

ولذالك هرع "بول بريمر" لأرساء قواعد أقتصاد ،تخدم مصالح الولايات المتحدة الامريكية"كما ذكرنا" ومنتهكاً بذلك أتفاقيتي "جنيف ولاهاي" وبالتعاون مع هاتين المنظمتين لتنفيذ برامج التكيف الاقتصادي ، وتشكل الروابط ما بين الصندوق والبنك الدوليين، من خلال برنامجي التثبيت الهيكلي والتكيف الهيكلي حيث الاول "التثبيت" وفقاً له فأنه يحتوي جملة من السياسات قصيرة المدى توضع من قبل " الصندوق" وتهدف السياسة كما مخطط لها الى خفض التضخم وأستعادة قدرة العملة على التحويل وتجديد خدمة الديون ، بالاضافة الى التقليل من النفقات خفض الدعم والاجور" وتطبيق سياسات مالية وأئتمانية ونقدية أنكماشبة صارمة، من أجل أصلاح عدم التوازن الخارجي والمتعلق بالميزانية " كما أشير له من قبل".وكيف ظهرت كلفة الحفاظ على "التوازنات الاقتصادية في ظل مديونية خارجية متفاقمة وأوضاع أمنية منفلتة وفشل السياسات الاقتصادية.." تظهر تلك الكلفة من خلال الضغوطات التي تمارس على النفقات العمومية وخصوصاً تقليص نفقات دعم المواد الاساسية وفي المقدمة منها البطاقة التموينية إضافةً الى تعديل أسعار المشتقات النفطية "والذي يبرز عادةً بأن الدولة تتحمل أعباء أقتصادية نتيجة أستيرادها لهذه المنتجات بأسعار مرتفعة وبيعها بأسعار زهيدة، ولكن مهندسي هذه الاستراتيجية ينسون "أو يتناسون وهو الاصح" أو لاينسون أو يتناسون وأنما يضللوا المواطنين وهي حقيقة – إن "أتفاقية الترتيبات المساندة " التي وقعتها الحكومة العراقية مع صندوق النقد الدولي نصت على إن "يلتزم العراق ببرنامج مالي لمدة ثلاث سنوات ، وهناك ثلاث شروط أساسية تسبق

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ "وأول هذه الشروط هو "تعديل أسعار المشتقات النفطية ، وهذا يعني إن رفع أسعار هذه المشتقات هو شرط فرضه صندوق النقد الدولي*.. بدليل تقديم الحكومة عام 2009 ، شهادة حسن السلوك والالتزام من نادي باريس، وهومؤسسة واسعة فلكي يحصل العراق على قرض قيمته 685 مليون دولار من البنك الدولي وألغاء جزء من ديونه البالغة 120 مليار دولار ، وافقت الحكومة آنذاك على تقليص الدعم للسلع الاساسية التي كانت تقدم النفوذ تضم حوالي 20 من أكبر البلدان الدائنة، بالطلب من البلدان التي تحتاج الى الاعفاء من الديون الى تطبيق توصيات الصندوق لتصبح مؤهلة لطلب الاعفاء .

في السابق ، والتي كانت توفر السلع الاساسية والنفط بأسعار زهيدة بين الاسعار على مستوى العالم . فقد قامت بتطبيق أول أقتطاع من الدعم النفطي للمواطنين ، وكان الاثر المباشر لذلك هو زيادة أسعار البنزين وزيت الديزل وغاز الطهي والكيروسين بمعدل خمسة أضعاف ، وأرتفع سعر البنزين من سعر يعادل 3 سنت أمريكي للتر الواحد الى مابين 12 إلى 17 سنتاً ، أما التأثير الاكبر فهو الارتفاعات الجنونية في مستويات التضخم ، فقد قفز معدل التضخم وقتها من 5. 8% الى 22% وأرتفعت أسعار الطعام في المتوسط بمقدار 26. 4% وزداد سعر كيلو الطماطم على سبيل المثال من 350 دينار "23 سنت" الى أكثر من 500 دينار وأرتفعت أسعار اللحوم في بغداد بمقدار 15% ، وإن الاسعار في تزايد من أجل تلبية مطالب صندوق النقد الدولي كما أشار لذلك وقتها أحد المسؤولين" قائلين لهم" أن تكون الاسعار متطابقة مع الأسعار في البلدان المجاورة.

فقد أشار وقتها ممثل صندوق النقد الدولي " بيل مواري " لوكالة كوكس :نيوز: إن مسألة أقطاع الدعم ليس إلا مجرد قضية عاطفية ، فالدولة العراقية يجب عليها أن تجد مصادر أخرى لتمويل قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة الهامة الاخرى .

وقد أوضحت الادارة الامركية أضافةً الى البنك الدولي ،أشار أنه حتى تقلص الدعم النفطي غير كاف ، فيجب على الحكومة العراقية أن تقلل عدد الاشخاص المؤهلين لتلقي الحصص التموينية بصورة حادة ، وقد صرح "توماس ديلار" المستشار

الاقتصادي الامريكي للحكومة العراقية في مؤتمر صحفي ، إن شطب هذه المنظومة التموينية ليست أجندة البنك الدولي لعام 2006 ، إلا أننا بحاجة الى أحصاء شامل لتحديد عدد الاشخاص الذين يطلبون دعماً مستمراً للبقاء على قيد الحياة لإعانة أنفسهم فقط .

نستخلص من ذلك إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة الامريكية أستخدمت الديون كوسيلة لفرض سياسة الخصخصة وغيره من الاصلاحات الاقتصادية في العديد من بلدان العالم "أورد بعضها البحث".

وإن ممارسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الحكومة العراقية في التحول الى القطاع الخاص ضمن سياسات " الاصلاح الاقتصادي" تحت شعار :

1) النمو الاقتصادي المستمر .
2) ضرورة أحداث التغيرات الهيكلية .
3) تحقيق الاستقرار المالي .

هذه الشعارات للمنظمتين الدوليتين ، التي تجاهر بهما ، هي دعوة صريحة لتحويل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص ، وتحرير الاسعار والتجارة، وأصلاح سوق العمل والضرائب ، على أنها تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي على المديين القصير والبعيد المدى ، لتحقيق ذلك لا بد أن تعمل الحكومة وفق هذا المنظور لتخفيض العجز الما لي وأتباع سياسة نقدية أنكماشية ، وكبح التوسع الانمائي وتخفيض قيمة العمل ومعدل التضخم ..وما ينطوي ذلك على تداعيات أجتماعية على الفقراء وآثار تطالهم وأصحاب الدخل المحدود وغيرها من الآثار " يفسرها أحد الاقتصادين" بإن الكلفة الاجتماعية المترتبة على تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي ، تتجاوز في نطاقها كل التكاليف التي يمكن تنجم عن تنفيذ هذه البرامج.

المبحث الخامس

الآثار السياسية والاجتماعية للخصخصة

على الطبقات والشرائح الاجتماعية

تناول الفصل السابع ، مرحلة الانتقال ، والتي تضمنت تغيرات أقتصادية بنيوية، حملت معها تناقضات جديدة " تعايش القديم والجديد" والجديد هنا الرأسمال المالي الاجنبي ودخوله بدون أذن ومعه المعونات التي تدفقت مع الاحتلال وتحكمت في المقدرات الاقتصادية " من خلال مشروع الحاكم المدني بول بريمر " الذي أدى ذلك الى تفاقم التفاوت الاجتماعي ، وأستشراء البطالة ، وتعاظم التهميش الاجتماعي ، وتباين الفرز الاجتماعي والطبقي ، أثر عملية بروز نمط جديد لتوزيع الدخل وما أثر ذلك على الد خول ومستوى معيشة الطبقات الكادحة والفئات الوسطى ، وبالمقابل أدى الى تحسن واضح في دخول وأستهلاك بعض الفئات الاخرى وبخاصةً من الذين يعملون في أنشطة المشاريع التي طرحتها سلطة الاحتلال ، من مقاولين وغيرهم . وكذلك في الانشطة التي تعمل في التجارة الخارجية أو في المضاربات والتهريب وغيرها، أو من الذين تبوءوا مراكز حساسة في أجهزة الدولة.

ولا يقتصر هذا التباين بين الفئات الاجتماعية المختلفة وأنما بات يؤثر في داخل الطبقة الواحدة ، فنجد فئات معنية قد تضررت كثيراً في حين أنتفعت شريحة أخرى من الطبقة ذاتها ... وهناك من الجماعات* التي تغيرت أوضاعها بين يوم وليلة بسرعة فائقة، الامر الذي يصعب تحليل تناسبات القوى الاجتماعية. ثم إن السياسة الاقتصادية الانكماشية وفقاً للتوصيات " الصندوق والبنك الدوليين" المتبعة بعد عام 2003، وأثرها ساهمت على مستوى تدهور الحياة المعاشية للمواطنين وفي هذا الصدد أشير"الى إن نظراً للطابع الانكاشي الذي تنطوي عليه برامج التثبيت والتكيف الهيكلي " حيث أنها تصاغ بدقة من أجل القضاء على فائض الطلب المحلي" فإنه ترتب على الاجراءات والسياسات النقدية والمالية التي أنطوت عليها" خفض الانفاق الجاري والاستثماري ، كبح الاستثمار الخاص المحلي من خلال زيادة سعر الفائدة والسوق الائتمانية وزيادة أسعار الطاقة والمواد الخام..."، ترتب على ذلك حدوث تدهور ملحوظ في معدلات نمو الناتج الاجمالي ، ومعدلات النمو القطاعية ، وخفض

معدلات الاستثمار والاستيراد ، وكل ذلك أثر بالضرورة وبشكل عام على مستويات الاستهلاك والتوظيف والـدخل لمختلـف طبقـات وشرائـح المجتمـع "وإن كانـت فئـات قليلـة أسـتفادت مـن تلـك الاجراءات**.."هذه الوصفات أدت الى كوارث أقتصادية وسياسية ، دفعت شعوب البلدان التي طبقتها الثمن باهضاً وما يجري في العراق حالياً ما هو إلا محاولة لتكرار تجربة الاصلاح الاقتصادي التـي جـرت في البلدان الاشتراكية سابقاً وتحديداً روسيا . ويمكن الاشارة الى إن البحث وفي الفـصل الرابـع منـه قـدم تجارب لبلدان مختلفة، أخفقت أقتصادياتها نتيجة لهذه الاجرأءات ...وما يحـصل في الاقتـصاد العراقـي وبخاصةً بسياسة التدمير بكل ما يتعلق بالقطاع الصناعي ، وتشجيع الحياة الاستهلاكية للفـرد وتحويـل الاقتصاد من أقتصاد أنتاجي الى أقتصاد أستهلاكي ، يعتمد على ريـع الـنفط لتمويـل الطلـب الاسـتهلاكي على السلع المستوردة ، وفي توزيع الموارد الاقتصادية بـين القطاعـات المختلفـة بـشكل غـير كـفء كلها أدت الى زيادة الفجوة الداخلية للثروة والدخل بين الطبقات الاجتماعية والافـراد ، مـما أدى الى أرتفـاع حاد ومستمر في معدل ، البطالة ، وإن الاجراءات الاقتصادية التي أتخـذت مـن قبـل الحـاكم المـدني، لم تساهم على أمتصاص البطالة الناجمة عن تجميـد وتـصفية القطـاع الحكـومي ، و أنمـا بـالاعتماد عـلى الكوادر الاجنبية عوضاً عن الكوادر العراقية، عدا مراكز صنع القرار . وأصبحت ظاهرة البطالة لا يمكـن تجاهلها حيث إن أرتفاع معدلاتها يمثل أحد المؤشرات الدالة على تدهور الوضع الاقتصادي . وإن أستمرار هذه الظاهرة وتزايدها يفسر ببساطة ، إن نمو العرض للقوى العاملة يفوق معدل النـاتج المحـلي الاجـمالي ، دون أن يـصاحب ذلـك زيـادة تنافـسية في النـاتج القـومي الحقيقـي للـسلع والخدمات .

لقد واجهت البحث مصاعب عديدة للحصول على المعلومات الدقيقة أو المتكاملـة سـواء منهـا المـستمد مـن جهـات رسـمية أو مـن خـلال البحـوث لـبعض المحللـين الاقتـصادين ، كـما إن البيانـات والاحصائيات المنشورة ، وحتى التـي قامـت بهـا وزارة التخطـيط مـن خـلال الجهـاز المركـزي للاحـصاء وتكنولوجيا المعلومات عام 2006، جاءت غير دقيقة بالمقارنة مع معلومات صـادرة مـن قبـل مـنظمات دولية مستقلة، إذ بينت تلك إن معدل البطالة التامة تبلغ بحدود 6. 34% ومعدل البطالـة الناقـصة 8.

37% لكلا الجنسين ، وأنها تبلغ بين الشباب من الفئة العمرية "15 -24" بلغت 3. 30% ، وإن أكثر من 30% يعيشون حالة فقر ، وإن ثلثهم تحت خط الفقر*.

ويتفق العديد من الباحثين الاقتصاديين الى تفسير عمق هذه الظاهرة وتفاقمها يعود الى جملة من العوامل والاسباب ، يأتي في المقدمة منها :

1) تسريح أعداد كبيرة من منتسبي المؤسسات الاعلامية والامنية " الجيش والشرطة" السابقة.
2) أيقاف المصانع والمؤسسات التابعة لقطاع الدولة عن العمل وتضاؤل الاهمية النسبية للقطاعين الصناعي والزراعي ، وتراجع الانتاج الزراعي .
3) برامج "إعادة الاعمار" وما صاحبها من أجراءات ، أدت الى توجيه قسم كبير من الموارد المالية " المنح والمساعدات " الدولية ، وتخصيصات الميزانية العامة للدولة نحو نشاطات غير أنتاجية ، ولم يجر تحسن ملموس على حالة البنية التحتية .
4) لا توجد خطة لمعالجة قضايا البطالة ، بل أدى أستخدام غير العراقيين في مجالات معينة الى تفاقم مشكلة البطالة ..

كما جرى التعامل مع البيئة الجديدة، لمخططي المشروع التنموي العراقي على أساس إعادة الاعمار بمفهومه الهندسي أو وفق جينات مختبرية أي خالياً من مضامينه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ودون تفهم لمتطلبات المرحلة أو في الترابط والتفاعل بين القطاعات والمشروعات المختلفة وعلاقتها مع الاقتصاد الكلي .

يقول "جيمس كوجان**" في تحليل أقتصادي عن الوضع الاقتصادي العراقي "حالياً يعيش ما يقرب عن ثمانية مليون عامل عراقي على أقل من دولار يومياً ، وفي ظل تلك الظروف ، فأن التضخم المتوقع في الاقتصاد ، سوف يزيد من حالات سوء التغذية التي وصلت بالفعل الى أرقام مروعة . فقد أظهر أستفتاء نشر في نوفمبر ، إن سوء التغذية المزمن في فترة الطفولة قد تضاعف بعد الغزو الامريكي الى 7. 7% ، بينما يعاني ربع أطفال العراق على الاقل من درجة من سوء التغذية . وإذا أستمرت الظروف المعيشية في التدهور ستتفاقم الازمة أكثر في حالة أنهيار نظام توزيع الحصص التموينية " البطاقة التمويني" الذي كان يخدم ملايين العائلات العراقية .

تابع قائلاً "جيمس كوجان" هناك 4. 8 ملايين أسرة عراقية مسجلة في هذا النظام ، من المفترض أن تحصل على حصة تموينية شهرية من السلع الاساسية مثل الارز والدقيق وزيت الطهي ، والتـي يـتم توزيعها خلال شبكة من 42 ألف وكالة حكومية عبر البلاد . وقد أدت المـسائل الامنيـة وقـضايا الفـساد الى عدم وصول الامدادات بصورة كافية من حيث الكم ، وفي كثير من الاحيـان لا تـصل عـلى الاطـلاق . أما تلك العائلات التي لم تتلق الحصص التموينية الكاملة أو لاتتلقاها عـلى الاطـلاق ، فيجـب عليهـا أن تتقدم بطلب الى الحكومة لتعويـضها ، ويجـب عليهـا أن تنتظـر عـدة أشـهر قبـل أن تـصدر الـشيكات التعويضية ، وما بين الشكوى والشيكات تعاني العائلات مرارة الجوع .

يشير عدد من الاقتصاديين إن تطبيق بـرامج التكيـف الهـيكلي يترتـب عليـة جملـة مـن الآثـار الاجتماعية السلبية وبخاصةً تلك التي تنجم عن تطبيق سياسـات التقـشف المـالي ، التـي تلحـق أفـدح الاضرار بفئـات واسـعة مـن المـواطنين ، خـصوصاً الفئـات الفقـيرة وأصـحاب الـدخول الثابتـة " الاجـور والرواتب" كما تؤدي تلك السياسات الى حرمان الكثير مـن فـرص التعلـيم والتـدريب ، وتـؤدي سياسـة تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود عن السوق والانفتاح الحر، تؤدي الى طغيـان النزعـة الاسـتهلاكية لفئة ضئيلة من الافراد وسقوط الفئة العظمى في مصيدة الجوع .

فـالتحول الاقتـصادي مـن الانغـلاق والتوجـه المركـزي الى الانفتـاح الكامـل، وفـتح البـاب عـلى مصراعيه في التعامل مع العالم الخارجي ، يثير الكثير من الشكوك خاصةً ، عندما ننظر لمـسألة حـساسية القطاع الخاص ومسألة التوجه نحو الربح السريع عند المفاضـلة في الاسـتثمار في القطاعـات المختلفـة ، مثل ذلك أستثمار القطاع الخاص في مشروع الاتصالات وبخاصةً أنـشاء وتوسـيع شـبكة الهـاتف النقـال "Mobil" دون الهواتف الارضية "بالرغم من وجود عجز كبير في قطاعات الخدمات الاساسية كشبكات " الماء والكهرباء والمجاري وغيرها"، وهو الامر الذي يثير الكثير من التساؤل حـول مـدى ملائمـة توجهـات القطاع الخاص في ترتيب الاولويات بالنسبة للاقتصاد الوطني ..

يلاحــظ البحــث إن تباينــات شــديدة حــدثت منــذ عــام 2003، وحتــى 2009 في مستوى معيـشة الطبقـات والـشرائح الاجتماعيـة المختلفـة طبقـاً للتغـيرات التـي حـصلت في

مداخيلها ، فهذه السياسات المذكورة أثرت سلباً على دخول ومستوى معيشة العمال والفلاحين في الريف وعلى الطبقة الوسطى وممن يعملون في القطاع الهامشي ، كما وأثرت على شرائح من الطبقة البرجوازية وتحديداً العاملين في القطاع الصناعي وفي التصدير ، وبالمقابل أدت الى تحسن واضح في دخول وأستهلاك قطاع الاعمال وبخاصة ممن ينشطون في مجال التجارة الداخلية والخارجية أو المقاولين الذين عملوا في مجالات وعقود مع الشركات الاجنبية القريبة لسلطة الاحتلال أو من المقربين من سلطة القرار، فالتمايز الاجتماعي الذي نجم عن هذه السياسات لم يكن قاصراً على التمايز بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وأنما داخل صفوف تلك الطبقات أيضاً ...

وفي الدراسة التي قامت بها الامم المتحدة والتي أعدها برنامج الامم المتحدة ووزارة التخطيط ، والتي بينت كما ذكرنا إن ثلث الشعب العراقي البالغ تعداده نحو 27 مليوناً " حسب الدراسة" يعيش في فقر ، وتعكس الدراسة التحليلية للمستوى المعيشي في عام 2004، بعنوان خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، "التي جرت الاشارة لها" بمعاييرها المعتمدة التي تشمل ميادين التعليم والصحة والبنى التحتية ومستوى المعيشة والسكن ومحيط السكن والوضع الاقتصادي للاسرة، كلها تعبر عن مستوى الحرمان ، وإن أعلى مستويات الحرمان هو في ميدان في البنى التحتية التي تشمل الماء والكهرباء والصرف الصحي والنفايات ومحيط السكن من مواصلات وأمن ونظافة وغيرها.

- تفاقم مستويات الفقر ، حيث بينت الاحصائيات حسب وزارة التخطيط العراقية إن حوالي 23% من السكان يعيشون تحت خط الفقر وما يثير الانتباه هو التفاوت الملحوظ في مستويات الفقر بين المدينة والريف مرتفعة جداً لدرجة إن نسبة الحرمان هناك بلغت 65% ، أي أنها تعادل ثلاثة أمثال النسبة في المناطق الحضرية.

- أستمرار المعدلات المرتفعة للبطالة على خلفية تعطل القسم الاعظم من الانتاج الصناعي والانشطة الانتاجية الاخرى ، ويبدو تأثير البطالة أكثر وضوحاً على الشرائح الشبابية حيث يراوح معدلها في هؤلاء الاوساط بحوالي 30% ، ويتوقع أن تزداد نسبتها على المدى القصير في حال الانتقال الى الخصخصة . وتؤكد بعض

الدراسات أيضاً إن عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي الجارية ستؤدي الى زيادة معدلات الفقر .

- بينت حصيلة الفترة المنصرمة تفاقم التفاوت الاجتماعي وتعمق الفرز الطبقي والاجتماعي ، فقد أسهمت الوقائع أعلاه في تعميق التفاوت الداخلي الذي هو نتيجة منطقية لنوعية علاقات الملكية والسلطة ، حيث يلاحظ وجود فوارق كبيرة في مستويات الدخل لصالح الفئات التي راكمت الثروة وحصلت على المداخيل العالية عبر أنشطة ريعية لا صلة لها بالانتاج، فضلاً عن الايرادات غير المشروعة الرتبطة بالفساد المالي والاداري ، وتشير الحصيلة الملموسة حالياً لتراكمات آثار هذه السياسات الى إن نمطاً جديداً لتوزيع الدخل قد بدأ بالتبلور ولا يحتاج الى كبير عناء للتدليل عليه. وقد نجم عن ذلك بالتبعية ، تباينات شديدة تمت الان في مستوى معيشة الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة طبقاً للتغير الذي حدث في مداخيلها وأثر على مواقعها الاقتصادية .

- هذه السياسات أثرت سلباً على دخول ومستوى معيشة الطبقات الكادحة والفئات الوسطى ، في حين أدت – في المقابل –الى تحسين واضح في دخول بعض الشرائح والفئات الاخرى . وعلى مدى السنوات الاخيرة ثمة مصالح خاصة قوية ونشأ "قطاع أعمال" بنفوذ متزايد خاصةً إن بعضه يرتبط بقوة ببعض " الاوساط البيروقراطية .

- ضعف النظام الحماية الاجتماعية الشديد وأستمرار المعاناة اليومية لشرائح واسعة في المجتمع، وتشتد المعاناة بفعل العجز الفادح في ميدان الخدمات ، لاسيما الكهرباء والماء وفي ميادين الصحة والتعليم وفي توزيع مفردات الحصة التموينية .

ويرى الكتاب ان السياسات التي أتبعها المحتلون للانتقال الى أقتصاد السوق الحر من حيث رفع الدعم وتفكيك مؤسسات الدولة . شكل خريطة جديدة متدرجة من الحرمان وما لها من تأثير على علاقات القوى الاجتماعية التي يجري تنشيطها بعد 2003 ، وتشير المصادر الاولية ،" رغم شحتها " للشرائح والطبقات الاجتماعية في العراق ، التي رصدت من قبل البحث لبعض الكتابات الاقتصادية من عراقين وعرب

وغيرهم. وفي غمرة التحولات الجارية والتي طرأت على أوضاعهم . سنتناول ملامح التـأثيرات على :

أ- البرجوازية الوطنية وشرائحها المختلفة .

بـ- الطبقة المتوسطة .

جـ- العمال .

د- الفلاحون .

هـ- المهمشون .

أ- التاثيرات على البرجوازية الوطنية بشرائحها المختلفة

قدم البحـث في الفـصلين الخـامس والـسادس ، مـاتعرض لـه الاقتـصاد العراقـي مـن سياسـات أرتجالية وحروب وحصار وما رافق ذلك من دمار على مختلف المستويات .

بعد سقوط النظام وقيام سلطة الاحتلال ، بدأ بتشكيل واقع أجتماعي أقتصادي وسياسي جديد ،فعلى الصعيد الاقتصادي حصل أصطفاف جديد يحرك التناقض بين "نمو القوى المنتجة لكافـة الاشـكال الاقتصادية وبين علاقات الانتاج المفككة، الناجمة عـن تفجـر تناقـضات المرحلـة الـسابقة وتنـامي دور الهويات الفرعية ممثلة بالعلاقات الطائفية والاثنية والعشائرية على حساب الهوية الوطنية وما يـرتبط بها من العلاقات الاجتماعية الطبقية العادية.

أنطلاقاً من هذا التحليل ، لا يمكن الحديث عن قوى طبقية بعينها ، بمافيها البرجوازية الوطنيـة الخالصة.

فقد أزدادت أوضاع القطاع الصناعي الخاص تردياً بعد سقوط النظام 2003، إذ عمت الفـوضى والنهب وتخريب المؤسسات . وقد وصلت مساهمته الى أدنى مـستوياتها وتراوحـت 2. 1% أو 3% مـن الناتج المحلي الاجمالي ، إذ توقفت تماماً منشآت كثيرة كانت تشكل البنى التحتيـة الارتكازيـة للاقتـصاد الوطني مثل : الحديد والصلب والاسمنت والبتروكيمياويات والاسمدة والكبريـت والفوسـفات والـسكر والصناعات النفطية وغيرها.

حيث يتركز القطاع الصناعي الخاص في "الصناعات الغذائية ، 381"مشروعاً والمنسوجات والملابس الجاهزة "388" مشروعاً والمنتجات المعدنية المصنعة "123" مشروعاً والمنتوجات الكيمياوية والبلاستيكية "122" مشروعاً، وأصبحت هذه المشروعات خارج الخدمة من الناحية الانتاجية .

والاقتصاد العراقي ، لم يعتمد على الفلسفة والسياسة السابقة وأنما تحولت فلسفته في جوانبها الاقتصادية الى الليبرالية الجديدة وأقتصاد السوق ، وتغيرت العديد من الثوابت المتعلقة بتوزيع الاصول المولدة للدخل في القطاعات الصناعية والزراعة من قبل الدولة ، والتي ترتبط بتحديد الاجور والاسعار وتوجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات المحددة، وسيادة الاجراءات التحكمية وفقاً لتوجيه سياسة الاقتصاد الكلي في ظل النظام السابق . أما الان وحسب التوجيهات الجديدة " الاصلاحات" التي تؤدي الى تقليص "دور الدولة في الاقتصاد وإعادة هيكلة القطاع العام وخصخصة المنشآت المملوكة من الدولة وتطوير المؤسسات الاقتصادية والمتوسطة ، ويقدر عدد الشركات والمنشآت العامة بـ 192، والتي تديرها الوزارات المختلفة.

وبدلاً من أستثمار جزء من عوائد النفط الضخمة في إعادة التأهيل وتشغيل تلك المؤسسات الانتاجية فقد أدت التوجهات الجديدة لأصحاب القرار الى التوسيع في مجال الاستيراد كبديل عن النهوض الاقتصاد الوطني .

"تدعي فلسفة المشروعات الخاصة وأسلوبها، إن إدارة مثل هذه المشروعات يحكمها مبدآن أساسيان هما المخاطرة والعائد ، وغالباً ما تكون العوائد مرتفعة مصحوبة بمخاطر عالية أيضاً ، وهذا التنافس بين العائد والمخاطر يدفع رجال الاعمال بالسعي نحو تحسين أداء مشروعاتهم وتنويع المنتجات وتحديثها وجعلها أكثر قدرة على المنافسة ... وعلى مستوى المجموع يدفع ذلك الى تنشيط الاقتصاد وجعله أكثر ديناميكية ومن ثم تحسن إدارة الاقتصاد كله.

صحيح تميزت مرحلة ما بعد 2003 برفع الكثير من القيود التي كانت تحد من نشاط القطاع الخاص وطرحت أفكار وآراء وفي مناسبات عديدة ، رغم الاختلاف في تفاصيلها لكنها ، تعكس فلسفة التوجه ، منها بناء أقتصاد مترابط متين يستند على مبادئ السوق ، تقوده المؤسسة الخاصة ، ولكي تأخذ طريقها الى التطبيق ، يفترض

إعـادة النظـر بممتلكاتهـا "الدولـة" وتحويلهـا الى دولـة حارسـة، وينحـصر دورهـا في الاطـر التنظيميـة والقانونية ... وملخص هذه الفلسفة " كما ذكرنا" هو الرهان على " القطاع الخـاص" ولكـن الـسؤال أي قطاع خاص ، يجري الحديث عنه؟.

تقديس الـسوق الحـر وأقتـصاده وآلياتـه، والـدعوة الى أقتـصاد مفتـوح والانـدماج في الاقتصاد العالمي*"، إذا مـا أخـذنا بنظـر الاعتبـار ظـروف القطـاع الخـاص المحـلي وأمكانياتـه المتواضعة ..

وعند الاجابة على ذلك ، نكون قـد وضـعنا أنفـسنا أمـام " مقاربـة أيديولوجيـة " ،"وثمـة فـرق واضح وبَيَنْ ولذلك أتجهت السياسة الاقتصادية نحـو التوسـع في مجـال الاسـتيراد كبـديل عـن النهـوض بالاقتصاد الوطني ، حيث تشير مصادر عديـدة الى الارتفاعـات في مـستوى الاسـتيرادات مـن "8" مليـار دولار في عام 2004 الى حولي "24" مليار دولار عام 2007 ، أي تضاعف الرقم ثلاثة أضعاف خلال ثـلاث سنوات " ومن هذه المستوردات مادة الاسمنت فقد أستورد العراق خمسة ملايين طـن في العـام 2007 بينما تمتلك الدولة "14" مصنعاً للاسـمنت أجـمالي طاقتهـا الانتاجيـة "17" مليـون طـن، وتحتـاج هـذه المصانع الى مبالغ ضئيلة بالنسبة لحجم الانفاق الاستهلاكي للدولة من أجل إعادة تأهيلها وتشغيلها.

تبرز أهمية تطوير القطاع الخاص في الحياة الاقتـصادية وتمكينـه مـن الاسـهام بـشكل فعـال في أستراتيجية التنمية الوطنية وخلق المناخ والمستلزمات الضرورية لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسـطة وفي مقدمتها أصلاح الاطر القانونية والمالية والقضائية للدولة وجعلها أكثر تجاوبـاً مـع أهـداف وبـرامج التنمية الوطنية**". وهذا في ظل الظروف الجديدة لا ينحـصر الامـر عـلى المـصانع والمنـشآت المملوكـة للدولة وأنما شملت المصانع والمعامـل الاهليـة " البرجوازيـة الـصناعية" والمـساهمة نتيجـة الانفتـاح في الاستيراد وغياب الدعم الحكومي لتنمية القطاع الخاص ، فمعامل أنتاج السجاير توقفـت جميعـاً، وإن من بين "400" معمل لصناعة منتجات اللدائن والبلاستيك ، لم يبقى منها إلا "60" معمـلاً "ومـن يـدري لربما أنغلقت " بسبب أمتلاء السوق بالبضاعة المستوردة الرخيصة السعر، هذا بالاضافة الى غلق 300 معمل للطابوق ، بـسبب أشـباع الـسوق بالمنتجـات لـدول الجـوار ، هـذه الاجـراءات وغيرهـا تـسببت في القـضاء

على المنـتج الـصناعي الـوطني وأخراجـه مـن قائمـة التنـافس محليـاً وخارجيـاً ، مـما جعـل الـصناعيين العراقيين يغلقون مـصانعهم ، أو التحـول للعمـل في القطـاع التجـاري المعـروف بـالربح الـسريع أو الى تهريب أموالهم وأستثمارها في بلدان الجوار، وهذه العملية أدت الى تهميش هذا القطاع وأخراجه مـن دائرة الانتاج الوطني ، وتفكيك قاعدته الانتاجية ..

وهناك ملاحظات هامـة : د. الـسعدي في "تحليلـه الوثيقـة " الاسـتراتيجية الوطنيـة للتنميـة ، يقول" هي أحدث جهود الحكومة وحلفائها السياسيين والمـاليين مـن المـنظمات الدوليـة " وأن خطأهـا أنها صاغتها ورعتها المؤسسات المعنية في الادارة الامريكية وفق أسلوب المتبع فيها وليس مما هو متبـع في العراق . لتغطية الـسنوات "2005 – 2007" وإن العمـل بميزانيـة كـل ثـلاث سـنوات ، هـو أسـلوب للتخطيط المالي المتبـع في الولايـات المتحـدة الامريكيـة ولم يكـن متبعـاً في العـراق ..." فـإن اسـتراتيجية التنمية الوطنية تفتقد لمتطلباتها المتعلقة بخصائص البلاد الاقتصادية والاجتماعيـة والـسياسية البـارزة . لقد كانت تأخذ بالاعتبار فقط مقدار توافر الموارد الماليـة "النفطيـة" الحكوميـة والاعتقـاد بـأن كفـاءة أقتصاد السوق ، سوق تكون كافية لمعالجة المشكلات القائمة أي الخلاص من حالة الركـود الاقتـصادي ، وتنويع الفعاليات الاقتصادية ، وتوسـيع الـدور المحـدود للقطـاع الخـاص، والحـد مـن البطالـة العاليـة وانتشارالفقر. وهو رأي تنقصه الخبرة العملية في الاقتصاد العراقي.

وبشأن الطروحات أعلاه، ربما يكون مفيداً إن صانعي سياسة أقتصاد الـسوق والانفتـاح الحـر ، لا يبدون الاهـتمام بالقطـاع الخـاص الـوطني " البرجوازيـة الـصناعية " وأنمـا بفـتح الـسوق للمنتجـات الاجنبية ، وتحويل الصناعيين ، أما للقطاع التجاري المـرتبط بالـشركات المتعديـة الجنـسية أو رمـيهم في أحضان العقار أو السياحة أوغيرها من المجـالات الخدميـة ، أي تهـدف الى تهميـشهم وأهمالهـم . والى أخراجه من المعادلة والقضاء على الصناعات المحلية من خـلال الانفتـاح التجـاري وعـدم أعطـاء فرصـة لعودة البرجوازية الصناعية الوطنية .

الطبقة المتوسطة :

يرتبط بهذه الشريحة الاجتماعية الناس العاملون في المراتب الحكومية وفي دوائر القطاع العام ومن يعملون في المهن الخاصة ، ولا تشكل كتلة متجانسة ، بل تضم شرائح متباينة ، كالمدراء وأساتذة الجامعات والمعاهد وأصحاب المهن من أطباء ومهندسين ومحامين ومحاسبين وفنانين وسواهم . وتتباين دخولهم بين العالية والثابتة ، ويعمل أفرادها في الوزارات والمصالح الحكومية وفي دوائر المحافظات ، ومنهم أيضاً العاملون بالوظائف الكتابية والبيروقراطية ، وقسم كبير منهم تعود جذورهم الى عوائل فلاحية وعمالية ويمثلون الاكثرية من هذه الطبقة .

ولعدم تجانس هذه الشريحة من حيث المداخيل والظروف المعيشية ووزنها النوعي الاقتصادي والاجتماعي ، فإن الخصخصة ، أثرت بشكل متفاوت عليهم ، كما إن ردود الافعال حول برامجها تكون مختلفة . فأصحاب الدخول العليا ، هي الاكثر قرباً للسلطة وصناع القرار الاقتصادي والسياسي ، فإن ظروفهم تتحسن نسبياً مثل الاطباء والمهندسين والمحامين ، رغم ما تؤثر زيادة الاسعار في السلع والخدمات على مداخيلهم ، فأنهم بالمقابل رفعوا من أسعار خدماتهم، المقدمة للمواطن وبالمقابل أستثمروا ظروف أجراءات التكيف والتثبيت الهيكلي ، لصالح توظيف مدخراتهم في شراء الاراضي والمضاربة عليها في بناء البيوت والعمارات ، بالاضافة الى تنويع دخولهم من خلال التوظيف في ميدان المشاريع الخدمية كالمطاعم والنقل أو العمل في ميادين أخرى أستثمارية " عقارات ،مقاولات، معارض" أما أصحاب الدخول الثابتة فقد تضررت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، بفعل أرتفاع الاسعار بشكل خيالي ، وضعف الخدمات فأرتفاع الايجارات وتزايد مشتقات الطاقة والنقل ، الذي أدى الى تآكل أجورهم الحقيقية ، ولم تفلح الزيادات النسبية التي حصلت في هذا القطاع أو ذاك ، ولعبت سياسة الانكماش دوراً في تجميد التوظيف في دوائر الدولة ، وشاعت البطالة في صفوف أبناء هذه الشريحة ، وأكثر المتضررين هم المتقاعدين ، رغم الزيادة التي حصلت مؤخراً والبالغة "70" ألف دينار ، إلا إن القيمة الحقيقية لهذه الزيادة تنعدم أمام الارتفاعات الهائلة في الاسعار وفي مختلف مفردات الحاجيات الاساسية**.

" ورغم إن المشكلات الامنية تبقى جدية ، فإن الاقتصاد العراقي ، لم يتعطل كلياً من جراء العنف ، فقد تمكنت الاعمال التجارية الصغيرة من النمو والازدهار رغم الاضطرابات المحلية . هذا الامر يعزى بجزئه الاكبر ، الى الاصلاحات التي جرت مناقشتها أعلاه، ذلك إن زيادة ملموسة في الرواتب الحكومية حسنت ظروف حياة حوالي مليون موظف ومليون متقاعد ، فقد كان متوسط الراتب الاسمي السابق لموظف الحكومة يبلغ "5" دولارات في الشهر إلا أنه تخطى "80" دولاراً في الشهر". ولكن التضخم المتصاعد وأرتفاعات الاسعار أدت الى تآكل هذه الزيادات .

التأثير على العمال

يشكل العمال قطاعاًواسعاً من المجتمع العراقي ،وهو من أكثر الشرائح الطبقية التي تضررت خلال عهود طويلة وبخاصةً ظروف الدكتاتورية والحروب والحصار، وهي تعاني الان من ظروف غاية في التعقيد ، في ظل نظم قانونية مجحفة بحق الطبقة العاملة العراقية كقانون العمل رقم "50" لسنة 1987، الذي سن في عهد النظام السابق، ولازال سارياً المفعول حتى كتابة هذا البحث، تضاف إليه

ما تعرض له العمال بعد2003، من قرارات وأوامر تحد من نشاطاتهم والتدخل المكشوف في شؤونهم الداخلية وإن حالة الانحسار والقيود ، بالاضافة الى تطبيقات البرامج الفعلية لتوجهات " الصندوق والبنك الدوليين" الداعية الى الانكماش، قد كلفت العمال كثيراً " وخاصةً عندما يتحدث صندوق النقد الدولي ، بأن للاصلاح الاقتصادي تكلفة والمقصود بالتكلفة هنا هو ما سوف يتحمله العمال ومحدودي الدخل، كما أشرنا". لأن صياغة هذه البرامج لا تستهدف النخب في مواقع سلطة القرار ، فهي تستهدف في التطبيق (1) مستوى توزيع الدخل الوطني . (2) مستوى المعيشة وأنعكاساتها على الطبقات والشرائح الاجتماعية ، والاول مرتبط بنصيب الاجور ومن الناتج المحلي الاجمالي فيحدد لصالح من يمتلك وسائل الانتاج "من أرباح وفوائد وريع" الذين تم ذكرهم، وبالمقابل تتضرر الاغلبية الساحقة من السكان، من ذوي الاجور المتدنية وذوي الدخل المحدود، وبالتالي ينعكس ذلك على ظروف المعيشة ، ويؤدي الى حدة التفاقم في توزيع الدخل، ولو لاحظنا ذلك خلال السنوات الاخيرة لوجدنا بوناً شاسعاً بين مداخيل العمال وذوي الدخل

المحدود وبين مداخيل الذين يعملون في قطاعات التجارة والعقارات والمقاولات أو المقربين مـن سـلطة القرار ، وإذا قربنا الصورة أكثر ، لرأينا حالة الاجور الاسمية التي لا تتطابق مـع الاجـور الحقيقيـة، عنـد المقارنة مع الارتفاع المتزايد للاسعار ، وينعكس هذا التباين في تزايد عدد العاطلين عن العمل وتقلـيص عدد العمال، وفي المقابل تزايد مداخيل الفئات التي تتعاطى مع الزيادة في اسعار الفائـدة والـربح بعـد تحرر السوق وآلية العرض والطلب ، وزيادة الايجارات العقارية، وتزايـد فـاتورة الحاجيـات الاساسـية*، يضاف الى ذلك إن الطابع الانكماشي يهدف الى "تخفيض الطلب الاستهلاكي والاستثماري، ويؤدي بـدوره الى زيادة حجم البطالة ، كما ذكرنا من قبل وبخاصةً بين الشباب الذين يدخلون الى سـوق العمـل لأول مرة "، وستكون المعاناة أكثر حينما يجري ألغاء البطاقة التموينية ، كـما يتعـرض العـمال وذوي الـدخل المحدود لظروف قاسـية حيـنما يجـري خفـض الانفـاق العـام الموجـه للخـدمات الاجتماعيـة كـالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وغيرها.

ويلاحظ البحث، إن الكثير من الحقوق لا زالت لم تر النور بالنـسبة للطبقـة العاملـة العراقيـة، مثل أصدار قانون جديد للعمل، ومثله للضمان الاجتماعي ، أو لماذا تأخيرها لحد الآن بعـد مـضى سـت سنوات على سقوط النظام في 2003. هذا بالاضافة الى التدخل المباشر في شؤون العمل النقـابي وأصـدار قوانين للحد مـن نـشاطهم . وأزاء هـذه الحالـة ، تقـدمت جماهـير العـمال بعـدة مـذكرات وفعاليـات أحتجاجية وأضرابية، للمطالبة بحقوقها، ومقاومة السياسات الاقتصادية التي تلقي بظلالها على حالتهم المعاشـية. ولتحـسين ظـروفهم المعاشـية يـضطرون الـالعمـل بعـد الـدوام الرسـمي ، ونتيجـة لحـالتهم المأساوية وما يعانوه يـضطروا الى أخـراج أبنـائهم مـن المـدارس ودفعهـم بـاكراً للعمـل في الورشـات أو بالاعمال الخدمية ، او الهامشية.

من الجدير بالملاحظـة ، لايوجـد تحـت تـصرف البحـث أحـصائيات حـول النـسب للعـاملين في المجالات الصناعية أو التشييد أو في الزراعة، لأنـه لا يجـري لحـد الآن خصخـصة هـذه المـشاريع، وأنمـا تجري تطبيقات المرحلة الاولى من الخصخصة ، وهي تطبيق التثبيت والتكيـف الهـيكلي، والتـي تعنـي مراحل الاولية ، للدخول في الخصخصة .

التأثير على الفلاحين

تتشكل هـذه الجمهـرة مـن شرائـح فئـات عديـدة، هـم الفلاحـون وصـغار الملاكـين والعـمال الزراعيون، ولا يريد البحث الدخول بالتفاصيل حول المسألة الزراعية ودور الفلاحين وما تعرضوا له مـن أنتهاكات وحرمان وتعسف، خلال فـترات تاريخيـة مـر بهـا العـراق لأنهـا تحتـاج الى بحـوث ومؤلفـات وكتب . بل يكتفى بالاشارةالى بعض الممارسات الخاطئة التي أرتكبـت في ظـروف معينـة والتـي جـرى تناولها في فصول سابقة .

ولكن نوضح وبأختـصار شـديد ، أن محـاولات "الـبعض مـن أنـصار صـندوق النقـد الـدولي _ والبنك الدولي، أن ينحوا باللائمة على قـوانين الاصـلاح الزراعـي وتحميلهـا مـسؤلية التـدهور في القطـاع الزراعي دون أن يطرحـوا الاسـباب الحقيقيـة وراء ذلـك، والبحـث قـد لامـس بعـضاً منهـا وبخاصـةً في الفصلين الخامس والسادس. وحمل مسؤولية الحكومات وخططها تجاه المسألة الزراعيـة. يقـول د. زكي ذلك إنه من الوهم أن نعتقد أو يدعي أحد ، إن مجرد القضاء على أحتكار القلـة وتوزيـع الاراضي عـلى صغار الفلاحين والعمال الزراعيين سيؤدي بشكل عفـوي الى أحـداث تطـور مـستمر للقـوى المنتجـة في الزراعة وعلى النمو الذي يقضي تماماً على جذور المشكلة الزراعية ... ما لم يـستكمل بـأجراءات أخـرى ، مثل التحول الى نظـام الانتـاج الكبـير ومركـزة وسـائل الانتـاج في تعاونيـات زراعيـة وغيرهـا. وتحـديث التكنولوجية وتوفير مصادر التمويل والتوسع المستمر في أستـصلاح الاراضي ..الـخ". ومعنـى ذلـك إذن ، إن الاصلاح الزراعي يجب النظر إليه على أنـه يمثـل الخطـوة الاولى عـلى طريـق طويـل لحـل المـشكلة الزراعية.

وفي العراق يلاحظ أن النظام الدكتاتوري قد أهمل القطاعـات الانتاجيـة "الـصناعية والزراعيـة" لـصالح الاعـتماد أحـادي الجانـب عـلى مـصدر وحيـد للـدخل هـو القطـاع النفطـي ... الـذي ترتـسم أستراتيجياته "أنتاجه وتصديره وتسويقه في الخارج "، وبذلك يخضع لفعـل عوامـل خارجيـة أساسـاً ، في الوقت إن عائداته تشكل أهم جزء من الدخل القومي وميزانية الدولة ، وخيارات البلاد تظل محكومـة على الدوام بحجم هذه العائد.

وهناك وثيقة تشير الى أنه "منذ الثمانينات"، تزايد أعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط، والتوسع غير المستدام لقطاع الخدمات وعسكرة الانتاج وأهمال القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة على نحو متواصل، وأنهيار الاستثمار الانتاجي في النشاطات الاقتصادية غير العسكرية وتزايد السيطرة السياسية لبيروقراطية غير خاضعة للمحاسبة ، والافراط في تقييم العملة العراقية،هذة الامور مجتمعة أدت الى تعميق السمات الريعية للاقتصاد العراقي. مما يلاحظ اكثرحالة الاهمال التي تعرضت لها الزراعة ، وعدم توفير المستلزمات الاساسية للزراعة وللفلاح كالاسمدة والبذور ومادة النايلون وحديد التسليح ومستلزمات معالجة الحشرات والافات الزراعية ، بالاضافة الى القروض والسلف الزراعية بشروط ميسرة ، وترك الفلاح يواجه هذه الامور الصعبة ، وبدلاً من الدعم الجاد لهذا القطاع الحيوي وتوفير مستلزمات النهوض بالقاعدة الانتاجية الوطنية، نجد الحكومة لجأت لتشجيع أستيراد المحاصيل الزراعية وأصبح العراق يستورد كل شئ من دول الجوار، بدأً من الآلات والمكائن والمعدات الثقيلة وصولاً الى الخضروات والخيار والطماطم والرقي والبطيخ والباذنجان والكرفس وبأسعار رخيصة، لا يمكن أن ينافسها المنتج المحلي مما دفع الكثير من المزارعين الى مغادرة أراضيهم الزراعية والتوجه الى المدن أو ضواحيها لينضموا الى قوائم المستهلكين بدلاً من أن يكونوا منتجين أو ينظموا الى جيش العاطلين عن العمل.. وإن واقع القطاع الزراعي بعد 2003 في تردي وتراجع ، حيث تقلصت المساحات الزراعية والصالحة للزراعة وتقلص بالمقابل حجم الانتاج الزراعي بشكل عام لتصل نسبة مساهمته الى أقل من 4% من حجم الناتج المحلي الاجمالي ، ولأسباب عديدة يطول الحديث عنها ، منها أسباب طبيعية تتعلق بالمناخ والظروف الجوية والاحتباس الحراري التي أثرت على نسبة تساقط الامطار وأنخفاض كميات المياه المتدفقة على نهري دجلة والفرات من تركيا وأيران ، نتيجة للتحكمات التي قامت بها هاتان الدولتان وذلك بأقامة السدود على المنابع الرئيسية أو السدود على روافد نهر دجلة من قبل أيران، مما عرض الاراضي الزراعية للملوحة والتصحر . وإن هذه الظروف مجتمعة أصابت القطاع الزراعي بالشلل وسببت بروز ظاهرتي الملوحة والتصحر بمستويات مخيفة... ووفقاً لتقرير وزارة الزراعة العراقية ، فإن نسبة الملوحة تؤثر حالياً على 40% من الاراضي الزراعية ، كما تفيد التقديرات إن حوالي

2500 هكتار من الاراضي تتأثر بالملوحة وتصبح خارج الخدمة الزراعية سنوياً في وسط وجنوب العراق . في حين تصحر ما بين 40 – 50% مما كانت تشكل أراضي صالحة للزراعة .

وفي وثيقة للامم المتحدة لمكافحة التصحر منشورة على الانترنيت ، تشير الى أن5, 92% من الاراضي العراقية معرضة للتصحر خلال السنوات القادمة ، هذا بالاضافة الى التلوث البيئي وأنتشار الآفات الزراعية التي تفتك بالمحاصيل الزراعية وأرتفاع الاسعار لمستلزمات مواد المكافحة بشكل كبير ، بالاضافة الى الاهمال من قبل الدولة . وحول الاهمال وواقع القطاع الزراعي نقتطف ماورد عن "د. صالح ياسر" من تحليل ، لأهمية نقتطف منه ما يلي: "هناك أتفاق عام إن القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الاكثر تخلفاً من جهة والاكثر توفيراً لفرص العمل من جهة أخرى، لذا يلاحظ تكاثر الدعوات للنهوض بهذا القطاع وأنتشاله من واقعه المتخلف وتنميته ، ورغم التشخيص أعلاه ، إلا إن الاشكالية تظهر على مستوى الوسائل المطروحة للتغلب على مشكلات هذا القطاع الحيوي ، فمثلا هنالك تلك الرؤى التي تطلقها بعض مراكز صناع القرار الاقتصادي والتي تشير الى أن تحقيق الهدف أعلاه يستلزم أعتماد جملة من الوسائل من بينها :

1. تشجيع تأسيس الشركات المساهمة المتخصصة بالأنتاج الزراعيً .
2. إيجار الاراضي المملوكة للدولة الى الشركات الزراعية المساهمة لاستثمارها لاغراض الانتاج الزراعي .

2) تخطيط وتنفيذ المشاريع الكبرى في عموم العراق .
3) تخلي الحكومة عن ممارسة أي نشاط زراعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة وترك هذا النشاط للقطاع الخاص حصراً .
4) أختصار تدخل الحكومة في أنشاء مشاريع الري والبزل وأستصلاح التربة . ويواصل د. ياسر " بقوله " إن تحليل الوسائل أعلاه ومقاربتها مع الهدف المذكور يتيح تسجيل الملاحظات التالية:-

- الوسائل المطروحة تنسجم مع الرؤية العامة التي يروج لها في بعض أصحاب القرار وخصوصاً الاقتصادي منها والمتمثلة ببث الرسملة على مختلف جوانب

الاقتصاد الوطني ولتحقيق ذلك لا بد من "تدمير" أشكال الانتاج ما قبل الرأسمالية أو رسملتها بقوة الامر الواقع ، ويتجلى هذا الترسمل واضحاً عندما نعود للوسائل التي تتجلى بخلق الارضية لرسملة القطاع الزراعي بدأً من "تدمير" الانتاج السلعي الصغير الى تأسيس الشركات المساهمة الى أيجار أراضي الدولة للشركات الزراعية مروراً بأخراج الدولة من أي نشاط في القطاع الزراعي .

- تسعى الوسائل أعلاه أيضاً لتحرير الارض ذاتها، كسلعة، لصالح كبار الملاك والرأسمالية الزراعية، يقابل ذلك تحول أعداد كبيرة من فقراء وصغار الفلاحين الى أشباه بروليتارية " البروليتارية الرثة"، وهناك تصريحات واضحة للبعض من كبار الساسة وصناع القرار عمن يتحدثون عن ضرورة إعادة النظر بقوانين الاصلاح الزراعي بدأً من قانون 30 لسنة 1958 لأنها "أستحوذت"على أراضي البعض بالقوة، وبالتالي "لا بد من إعادة الارض الى أصحابها الشرعيين".

- وإذا كانت هذه الوسائل مقبولة ومشروعة من وجهة نظر صناع القرار، إلا أنها تقع ، في الواقع في تناقض مع الفكرة المنطلقة ، التي تقول إن القطاع الزراعي لا يزال هو القطاع الاقتصادي ، الاكثر توفيراً لفرص العمل . فتطبيق الوسائل أعلاه يستلزم أعتماد أساليب الزراعة الحديثة "التي هي أساليب تركز بالاساس على التكنولوجيا والعمالة الماهرة وبالتالي سيؤدي الى بلترة " أي جعله بروليتارياً أو عاملاً أجيراً"، قطاعات واسعة من سكان الريف ، وعندها لن يكون القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الاكثر توفيراً لفرص العمل في الاقتصاد العراقي .

وبناء على تلك المقاربة للقضية الزراعية تراهن هذه على أعتماد سياسة تقوم على مبدأ العمل حسب آليات المنافسة في سوق ما زالت قيد التشكيل، وغير مقنعة مما سيؤدي الى آثار حسب هذا التحليل الى هجرة الفلاحين المستبعدين عن الانتاج الريفي الى أحياء عشوائية في المدن، وتهميشهم لصالح الاغنياء وأنتقال الفقر من الريف الى المدينة ، أحياء عشوائية وبطالة وأعمال غير ثابتة*".

ولا يريد البحث الدخول في التفاصيل أكثر ، لأن السياسة الاقتصادية في العراق، تخضع لأجندات أخرى من خارج التجربة العراقية، بل نكتفي بهذا القدر من التأثير على الفلاحين بمختلف شرائحهم ومدى أنعكاس ذلك على المسألة الزراعية.

التأثير على المهمشين أو العمالة الرثة:

البعض من الاقتصادين يطلق على هذا القطاع بالمهمشين وآخرين يسموه العمالة الرثة، والبعض يسميه بظاهرة الانشطة الخفية ، وهي الاعداد الكبيرة من العمالة التي تعمل بالقطاع غير الرسمي، وهو يعج بألوان عديدة من الانشطة .. المولدة لرزق الفقراء والمعدمين الذين يعيشون في المدن الرئيسية من البلاد والمشتغلون لحسابهم الخاص أو مستأجرون ، وبخاصةً في الورش والحرف الصغيرة والصناعات اليدوية وهي تضم جميع الاجناس ومختلف الاعمار ، والمشتغلون فيه عادةً يمثلون فقراء المدن، وإن هذه الظاهرة أخذت في التوسع والتنامي لهذه الانشطة الاقتصادية الخفية " تحت الارض" التي أخذت تشكل نسبة متزايدة من حجم الناتج المحلي الاجمالي والدخول التي تنمو في العديد من الدول النامية ومنها " العراق" فهي تستخدم العديد من المسميات مثل الانشطة السوداء Black Activity أو غير الرسمية Informal أوغير النظاميةUnofficial والموازية Parallel

أو تعبير محايد " الانشطة غير المسجلة في الاحصاءآت الرسمية".

"وغالباً لايحتاج مزاولة العمل في هذا القطاع الى رأسمال أو أصول أنتاجية سوى قوة العمل المبذولة. ويغلب على هذا القطاع نمط "منشأت الشخص الواحد" وأرباب الاعمال الصغار الذين يستخدمون عدداً محدوداً من الصبية تحت التمرين "عادة من الاقارب والمعارف" وأغلبها لا تخضع لقوانين العمل الحكومية.

وهي تزداد مع مرور الزمن ، مما يتضح لدينا في العراق ، أن هناك أعداداً متزايدة من السكان تنخرط يومياً في أنشطة الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي ، وإن الدخل المتولد من تلك الانشطة يذهب الى فئات عديدة من كافة الطبقات الاجتماعية مثل :-

1- أولئك الذين يجمعون بين وظيفتين .

2- أصحاب الاعمال غير معروفة الهوية الذين يعملون لحسابهم الخاص .

3- خليط من الفئتين .

والانشطة المذكورة تضم بين بيع السلع الاستهلاكية على أرصفة الشوارع كالاطعمة والملابس ولعب الاطفال والسيجائروالسلع المستعملة، وأعمال التشييد والصياغة وخدمات النقل،وأكياس ورق النايلون، والمحارم، والفواكه، وجمع القمامة وفرزها،أو في تنظيف السيارات وأعمال الحراسة، وورش تصليح السيارات وأعمال السباكة والحدادة والتجارة، وكي الملابس ، والخدمة في المنازل والباعة الجوالين..يضاف لها حسب البنك الدولي أعمال الشحادة والبغاء والنشل، وتعاطي المخدرات وغيرها. " وطبقاً لبيانات البنك الدولي، وجد أنه في البرازيل في عام 1985 إن 75% من الاسر الفقيرة تعمل في هذا القطاع . وفي الباكستان يعمل ما يقرب من نصف الفقراء الحضر في هذه الانشطة ، ولا تختلف الصورة كثيراً عن سائر الدول النامية الاخرى في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية*".

ولعل الاخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي دعت إليها إدارة الاحتلال وتوجهات الاقتصاد الحالية والضغوط التضخمية التي واجهت الاقتصاد ، وما بعد وقبل سقوط النظام أدت الى أنتشار وتوسع هذه

الانشطة ، ولا توجد أرقام حقيقية في حوزة البحث للتأكيد على النسب والحجوم الاجمالية أو الكميات الكلية الرئيسية في الاقتصاد الوطني .

ولكن ما يلاحظ التغيرات التي حصلت بعد 2003، هو إن أعداد هؤلاء في تزايد من السكان، وأستيعاب بهذا القدر أو ذاك بعض العمالة الريفية المهاجرة للمدن الرئيسية في العراق، فضلاً عن الفقراء والمعدمين الذين يعيشون أصلاً في هذه المدن ، وهم يقومون بالتنقل بين الاقتصاد " الرسمي من ناحية والخفي أو الموازي من ناحية أخرى، وإن قطاعاً عريضاً من مكتسبي الاجور ينغمسون في هذه الانشطة من خلال الجمع بين وظيفتين من خلال ما يعرف بالعمل خلسة في ضوء "Moon lighting" أي العمل خارج أوقات العمل الرسمية، وهكذا فإن جانباً هاماً من الدخول النقدية "الاضافية" يحققها مكتسبوا الاجور خلال عملهم لحسابهم الخاص خارج ساعات العمل، بل وأثناء أوقات العمل الرسمية، وبطرق عديدة، وتلك ظاهرة على درجة كبيرة من الاهمية .

وعلينا أن نفرق بين أطياف هذا الاقتصاد غير الرسمي إذ هناك ما يـسمى "بالاقتـصاد الرمـادي" الذي يغطي أنشطة خفية، ولكنها لا تدخل دائرة الجريمة الاقتصادية، مثل العمل خارج اوقـات العمـل الرسـمي كـسواقة التاكـسي أو حـراس في عـمارات، أو غيرهـا" أو أعطـاء الـدروس الخـصوصية بواسـطة مدرسـين في المـدارس الحكوميـة ، وهنـاك مـا يـسمى " الاقتـصاد الاسـود" الـذي يـشمل الانـشطة غـير المشروعة والمجرمة قانونياً ، وتغطـي الانـشطة : التهريـب للـنفط والغـاز والمخـدرات وتهريـب الـسلع والاغنام والرشاوى والاعمال المنافية لـلآداب وعمـولات وسمـسرة وغيرهـا مـن الاعـمال غـير المـشروعة، بالاضافة الى" الحواسم" ولا نقصد ذلك ، الفقراء الذين بنو بيـوتهم بـشكل عـشوائي لعـدم تمكـنهم مـن أمتلاك سكن وأنما نقصد بذلك من عمليات السطو على ممتلكـات الغـير والتـي تحقـق للـبعض دخـولاً وثروات هائلة وغير مشروعة.

يضاف الى ذلك إن هناك القطاع غير النظامي للانتاج السلعي البسيط أو الصغير The Informal Sector ويشمل منشآت متناهية في الصغر التي تقوم بتقـديم الـسلع والخـدمات غـير المرخـصة وغـير المسجلة أو التي تبيع سلع وأدوية بدون علامات تصنيع أو تضع ماركات وعلامات وتـواريخ عـلى سـلع منتهية المدة القانونية ، وغالباً ما يقوم بهذه النشاطات " شخص واحد" يعمل لحسابه أو يستأجر أحـد يعاونه، وتتم ممارسة هذا النشاط على الرصيف أو على قارعة الطريق أو في الازقة والاكشاك ، أو باعـة متجولين . ماسحي الاحذية بائعي المناديل "المحارم" أو الموز أو بـائعي الادويـة في الـشوارع الخلفيـة أو في أقبية المنازل ، مثل الورش الانتاجية الصغيرة وورش التصليح أو صانعي قوالب البلوك وتـسمى هـذه الانشطة في بعض الكتابات*" أقتصاد الرصيف".

أما تأثير الخصخصة على هذه الفئات من خلال برامجها وأجراءاتها الاقتصادية، التي تـدفع بأتجاه أرتفاع أسـعار الاطعمـة والمـواد الغذائيـة وألغاءالـدعم ،مـما أدى الى تـضرر هـذه الـشرائح وبخاصةً للفقراء منهم الذين يعيشون في أطراف المدن الرئيسية كبغداد والبصرة والموصـل وغيرهـا من المدن.

خلقت مصاعب في تحقيق القوت اليومي الضروري هذا مـن جانـب ومـن جانـب آخر إن خفض الانفاق الحكـومي للخـدمات الاجتماعيـة أنعكـس عـلى مجـالات التعلـيم

والصحة والمرافق العامة من سكن وغيره، وما يسبب ذلك من تدهور في مستوى المعيشة وبخاصة في ظروف الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي والارتفاعات في أسعار الطاقة والوقود وفي أسعار النقل، وأضاف الانفتاح الحر ، أضراراً أيضاً بصناعتهم اليدوية والحرفية من خلال أغراق السوق بالبضائع الاجنبية . هذا في الوقت الذي أنخفض الدخل الحقيقي للطبقة المتوسطة والعمال بالمدن ، وهي الشرائح التي تستهلك بشكل رئيسي خدمات هذا القطاع . وفي ظروف العراق وأزمته الاقتصادية البيؤية وحالة الفوضى الامنية والاستقطاب الطائفي الراهن ، سوف لن يؤدي الرهان على الخصخصة ، سوى الى خلق الشروط لتبلور أستقطاب أقتصادي – أجتماعي أعمق ، ونشؤ مافيات أقتصادية توظف حجمها الاقتصادي لضمان مواقع في البنية السياسية ، كما سيترتب على ذلك تهميش القطاع الصناعي والهبوط بقدرة الصناعات المحلية على منافسة المنتجات القادمة من الخارج ، وبالتالي تعريض صناعات وفروع صناعية الى الانهيار . هذا بالاضافة الى تدهور القطاع الزراعي بفعل تقلص الدعم الحكومي ورفع الحماية عنه، مما أدى الى عجز المنتجات الزراعية عن المنافسة مع مثيلاتها من المنتجات الاجنبية المستوردة ، التي غزت الاسواق المحلية ، وعمقت الاختلال في الميزان التجاري ... كل ذلك يستلزم طرح تساؤل مفاده ، هل حقاً إن الخصخصة والاصلاحات الاقتصادية ، المطروحة ضمن الوصفة للمنظمات المالية الدولية المعروفة، ستؤمن لبلادنا تطوراً حقيقياً على عكس التجارب السابقة في مختلف بقاع العالم ، أم إن العراق سيواجه نفس النتائج التي حصلت في تلك المناطق؟.

مقاربة فكرية

يلاحظ إن هنالك صياغات وأهداف الخصخصة تعمم توصفها دوائر محددة، تعتقد أنها صالحة لكل أقتصاد ولكل بلد ولكل زمان ومكان، هذه الصياغات تهمل :

أ- طبيعة الاقتصاد العراقي .

بـ- تطرح تفسيرات ذاتية ، تقارنها:

1- بنموذج الرأسمالية المتقدمة .

2- نموذج النمور الاسيوية ونجاح الخصخصة "متناسية دور الدولة فيها" .

جـ- تتجاهل الفشل في دول أخرى .

د- تهمل اهداف التنمية فيما يتعلق :

1- في إقامة أقتصاد وطني ، مستقل ، قادر على النمو ذاتياً .

2- ويحقق مستوى معيشي مناسب للمواطنين .

هـ- تنحي جانباً قضايا التوزيع وعدالته .

و- تهمل كيفية القضاء على البطالة والفقر وتباين الدخول ، وتحسين مستوى المعيشة .

وقد لامسنا تلك الصياغات التي تعممها الدوائر المحددة، لذلك النموذج الليبرالية الجديدة "النيوليبراللي –New Liberalism " الذي ظهر في أوائل الثمانينات مع الحقبة "التاتشرية – الريغانية" لحل الازمات في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وتبنتها دول " إتفاق واشنطن" لحل أزمة المديونية في البلدان النامية، وعبر أجراءات وشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الداعين الى سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي .

وفي هذا الصدد يقول ستكلتز " كانت الافكار والنواياالكامنة وراء أنتشار المؤسسات الاقتصادية الدولية لتصبح شيئاً مختلفاً تماماً" فالتوجه الكينزي لصندوق النقد الدولي الذي أكد على أخفاقات السوق ودور الحكومة في أستحداث الوظائف، أستبدل بشعار السوق الحر، في الثمانينات وهوجزء من "أجماع واشنطن" الجديد ، أجماع بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة المالية الامريكية على السياسات "الصحيحة" للبلدان النامية- الذي كان مؤشراً على نهج مختلف جذرياً في التنمية والاستقرار الاقتصادي ... وفي حالات أخرى، لم تكن السياسات الاقتصادية التي تطورت الى أجماع واشنطن وأستخدمت في البلدان النامية مناسبة للبلدان في المراحل المبكرة من التحول ... وأجبار البلد على فتح أسواقه أمام المنتجات المستوردة التي تتنافس مع تلك التي تنتجها بعض من صناعته، صناعات أتسمت بوهنها الخطير، أمام منافسة الصناعات القوية لنظيراتها في بلدان أخرى ، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة "أجتماعياً وأقتصادياً" فالوظائف دمرت بشكل منتظم – لم يكن بأمكان المزارعين الفقراء في البلدان الناميةالمنافسة ببساطة مع السلع الآتية من أمريكا وأوربا المدعومة بشكل بالغ – قبل أن يكون قطاعاً البلد الصناعي والزراعي قادرين على النمو بشكل قوي وأستحداث وظائف جديدة*... **والتي وصلت كما يصفها الباحث**

الجامعي "حافظ زياد" الى طريق مسدود ، كما بينته الازمة المالية والاقتصادية ، التي قضت على صوابية نظام السوق الحر والنظام التنافسي القائم نظرياً في عالم الاحتكارات والتكتلات الاقتصادية العملاقة عندما أوجبت ضرورة الرقابة وضبط الامور من قبل الدولة.

وفي معرض الحديث عن مسارات أو حيثيات فكر الخصخصة المفروض على البلدان النامية، وبخاصةً بعد التسعينات ، أثر أنهيار تجربة البلدان الاشتراكية في أوربا الشرقية وتحديداً تجربة الاتحاد السوفيتي ، وفشل تجارب التنمية في هذه البلدان من قبل. طرح نموذج الليبرالية الجديدة كبديل يحتذى به في هذه الدول ، والدول العربية والعراق من ضمنها ، وبخاصةً بعد التغير الذي حصل عام 2003، وهذا ما دفع "البحث" الى تلمس نقطتين لهذا الفكر وبخاصة بالنسبة للعراق... الاول قصور نظري أو قصور للكفاءة النظرية، والثاني هي أفتقاده للكفاءة التطبيقية، والقصور الاول ناتج على "ما يتضح" يعود الى المنهج التجريدي في تفسير الاقتصاد العراقي ، ولظاهرة تخلفه ، لأنه يميل الى التحليل الوصفي الانتقائي للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعراق ، والتكثيف المنهجي في العلاقات السببية التي تهتم بالاتسياق الفكري أكثر من أهتمامه بما لهذا الاتسياق من علاقة بالواقع التاريخي والمعاصر. وأما في فكرة الثنائية التي حاولت أن تعيد جوهر تخلف الاقتصاد ، مرتبط بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي غير المتجانس ، وهذا صحيح ... أذ يوجود عدة قطاعات وأنماط متقدمة ومتخلفة ووسطية في آن واحد ، التي تشكل بنيان أقتصادي وأجتماعي متهرئ ومخلخل ومنعزل، دون أن تفسر هذه الافكار الاسباب الكامنة و رائها من ظروف تاريخية ومعاصرة ، "كان للبحث قد لامسها بدقة" أدت الى أستمرار هذه الهياكل بشكلها الحالي دون علاج .

وفي ذلك يشير" د. رمزي زكي" في ميدان تحليله للأزمة الراهنة في الفكر التنموي ، ويطرحها بالشكل التالي"إذا جاز لنا أن نقول ، إن العقد الاول للتنمية "1960 – 1970" كان هو العقد الذي شهد أرهاصات التنمية وطموحاتها في عدد لابأس به من الدول المتخلفة ، فأنه أيضاً العقد الذي شهد أكتمال هذه الترسانة الضخمة من النتاج الفكري المكثف في مجال التخلف والتنمية، منذ أن بدأ الاقتصاديون في تشييدها في أعقاب الحرب العالمية الثانية . أما العقد الثاني "1970 – 1980" فيمكن وصفه بأنه

العقد الذي شهد موت هذه الطموحات الانمائية في الدول المتخلفة بعد أن تعثرت عملية التنمية فيها ووضعت في منطقة حصار شديد . ولم يكن من المصادفة ، أن يكون العقد الاخير ، هو العصر الذي شهد أنهيار هذه الترسانة الضخمة التي شيدها الفكر الاقتصادي في مجال التخلف والتنمية ، وأن يعاصر المرء فيه تلك المحاكمات الكبرى التي جرت ، وتجري الآن ، لأنجازات هذا الفكر ". ويقول أيضاً " ليس من المصادفة أن تتزامن أزمة التنمية في الدول المتخلفة مع أزمة الفكر التنموي، نظراً لما بين الازمتين من صلة شديدة . ذلك إن نمط التفكير الذي أفرزه الفكر الاقتصادي الغربي خلال الخمسينات ، كانت له قوة السيطرة بشكل واضح على واضعي السياسة الاقتصادية ورجال التخطيط وكبار المسؤولين في هذه البلاد. ويستنتج من ذلك "د. رمزي" " ومن هنا يجوز لنا بحق الادعاء ، بإن أزمة التنمية التي تعيشها الآن مجموعة الدول المتخلفة تعود الى حدٍ كبير ، الى طغيان نوع معين من الفكر التنموي الذي لم يكن يلائم أوضاع هذه البلاد "النامية" ولا يصلح لها للأسترشاد به في تفسير ظاهرة التخلف ، من دون الاستعانة به في تسهيل عملية نقل هذه البلاد من حالة التخلف الى حالة التقدم*".

وهو يهدف كما غيره من المفكرين الاقتصادين في العالم الثالث الى أحداث صيغة جديدة ملائمة للتنمية . وفي مكانٍ آخر يشير أيضاً "في ضوء الاهداف الحقيقية التي تتوخاها برامج التثبيت والتكيف الهيكلي والتي طبق الآن في أكثرية الدول النامية "حتى في الدول التي كانت أشتراكية" فإنه يجب النظر الى تلك البرامج على أنها "مشروع أممي" تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لإعادة دمج هذه البلاد في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف وأخضاعها لمقتضيات عودة الحيوية لتراكم رأس المال .

أما الاسباب التبريرية للخصخصة ، كما يراها "زياد حافظ" مبنية على خلفية فكرية ناتجة عن فلسفة أو رؤية معينة لتسيير الامور ظهرت في الغرب ، وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث جرت منذ تأسيسها نقاشات وسجالات حادة بين من يعتقد إن الدولة الناجحة هي الدولة الاقل تدخلاً في شؤون المجتمع وبالتالي يجب تقليص دورها الى أبعد حد ممكن من القضايا الاقتصادية وتسيير الامور ... وينعتوا هؤلاء" بالمحافظين ". وبين الليبراليين الذين يرون، أن للدولة دور أكبر في التسيير الاقتصادي والاجتماعي ، وبين الاخيرون – أي الليبراليون بالمفهوم الامريكي

يريدون فرض القيود الضابطة على النشاطات الاقتصادية بحجة جنوح وجشع القطاع الخاص على حساب المصلحة العامة أو لتصحيح ما يسمى بأخفاقات آليات السوق ، لا تصحح تلقائياً أنحرافاته ، كما يزعم أرباب السوق الحر. ويجدر الاشارة والقول "د. حافظ" " إن الاب الروحي للاقتصاد الحر آدم سمث حذر من أنحرافات السوق وجشع القطاع الخاص ، كما جاء في مؤلفيه الشهيرين ، "نظرية الشعور الاخلاقي Theory of Moral Sentiment" و"البحث في أسباب ثروة الامم An Inquiry into the Origins of the Wealth of Nations" وشهدت الحقبة السابقة منذ الثمانينات من القرن الماضي حتى حدوث الازمة الاقتصادية المالية الحالية تغلب وجهة نظر المحافظين ، والترويج الفكري لها ، قام بها مجموعة من الجامعين العاملين في جامعة شيكاغو مثل " ليوترواس- Leo Trauss" الاب الروحي للمحافظين الجديد ، وميلتون فريدمان- Milton Freedman- "صاحب نظرية الصدمة الاقتصادية" التي تأتي بعالم جديد ومفاهيم جديدة كما لا يجب أن نغفل دور المفكر الاقتصادي النمساوي فريدريش فون هايك- Fredich von hicke- ومؤلفه الشهير " الطريق الى العبودية The Road to Serfdom" وتأثيره على فكر مارغريت تاتشر وشريكه رونالد رغان في نشر ثقافة الليبرالية الاقتصادية الجديدة... والسبب الثاني للخصخصة "كما يذكرها صاحب المقالة" فهي مبنية على أولوية القطاع الخاص في عملية النمو والتنمية وهذه الاولوية تقوم على فرضية إن الدولة أقل كفاءة من القطاع الخاص في تشغيل الدورة الاقتصادية. لأن حافز الربح وآلية الاسعار هما الوسيلتان الاساسيتان لترشيد القرارات وتوزيع الموارد في النشاطات الاكثر كفاءة والتي تجني أحسن مردود .. والحجة التبريرية الثالثة ناتجة عن حجتين سابقتين ، فهي ترفع عن كاهل الدولة أعباء مالية كبيرة فيمكن عندئذ تحويل مواردها لأستعمالها في أماكن أخرى .. أما الحجة الرابعة ، هو ترسيخ التنافس المفقود بسبب أحتكار الدولة للمرفق الاقتصادي الذي تشغله إلا إ.. وإذا كان د. حافظ يبرر هذه الاسباب والمحججات بتفسير منطقي وفكري ، رصين مبنيا إن هناك أجماع لفظي على إدانة الاحتكار.أذ يشير أيضا الى أن النفاق الفكري في هذا الموضوع، يغيب من طرح الهدف المعلن وغير المعلن لأرباب القطاع الخاص أي زيادة الارباح وإن كان على حساب، تقلص التنافس بزيادة الممارسات الاحتكارية ... وكذالك بالاشارة الى إذا كانت" الدولة" غير كفوءة في إدارة

المشروع إلا أنها "كفوءة" في حماية الاحتكار الخاص! إذن ليس هناك من ضمانة بأن الخصخصة ستزيد من التنافس في القطاع المخصخص خاصةً وإن الشركات "المتنافسة" قد تتواطئ لتكريس الممارسات الاحتكارية في ضبط حصص السوق والاسعار وتجنب التنافس المدمر للارباح وفي المحصلة يتم أستبدال أحتكار الدولة بأحتكار القطاع الخاص.. وحينما يحاجج الافكار وبتوسيع أكثرأو في تفنيد الطروحات حول الخصخصة في بلاده أو في بلدان عربية أو نامية متشابه بقوله "ومن جهة أخرى لابد من الاشارة الى إن عمليات الخصخصة في الدول الناشئة تحصل دائماً لمصلحة المقربين من السلطة سواء عبر مؤسساتهم الخاصة أو عبر الوكالات الحصرية أو التمثيل الحصري لشركات أجنبية ، والحجة في ذلك قلة الخبرة والمهنية من قبل القطاع الخاص الوطني في إدارة المرفق الاقتصادي المرشح للخصخصة وإن الخصخصة التي تؤدي الى تسليم المرافق العامة لمصلحة الشركات الاجنبية بشكل تام أو جزئي مع شركاء صوريين محلين عبر حجة ضرورة أيجاد شريك أستراتيجي دولي معروف بكفاءته ومهنيته ، ليس إلا وسيلة ملتوية لأخضاع القرار الاقتصادي الوطني للمشيئة الخارجية وتكريس تبعية الوطن لمراكز القرار الخارجي ... وكان "للبحث" قد لامس الكثير من هذه الافكار ، وفي فصول عديدة من هذا الكتاب. بل وتعمق في الكثير منها ، وبخاصةً ما يتعلق بالافكار المطروحة في أثناء مرحلة الاحتلال، أو في ميدان تحليله للمشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال الذي وضعه الحاكم المدني الامريكي للعراق. الذي أحدث صدمة نظرية على صورة الواقع الاقتصادي العراقي وأحدث حالة تحول، ساهمت في إعادة ترتيب التناقضات الناظمة للمرحلة، فلم يعد التناقض الرئيسي الذي كان سائداً في الظروف السابقة هو المقرر وأنما حل محله تناقض رئيسي جديد فرضه مضمون التغير الذي حصل من خلال القوات الاجنبية والاصطفافات السياسية والطبقية الجديدة ، التي نشأت و فتحت أستراتيجية ومرحلة جديدة في تطور التكوين الاجتماعي العراقي وآلياته وقواه المحركة . ومن مجموع هذه المتغيرات لسلطة الاحتلال والقوى المرتبطة بمشروعها الاقتصادي ، وضعت الارضية لتطور رأسمالي تابع ، يتيح الاندماج بالاقتصاد الرأسمالي . والمؤشرات العملية حول ذلك، هو حالة السياسات التي يجري تنفيذها بهذه الطريقة أو تلك ، تحت أملاءات صندوق النقد

الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية ، بشكل مباشر أو غير مباشر.

يقول د. صالح ياسر "هكذا يتبين إن خطاب المؤسسات "الصندوق والبنك الدولين والمنظمات المالية الدولية"حول ضرورة تنفيذ وأتمام "الاصلاحات الاقتصادية" ليست سوى أداة لتبرير الهجوم النيو ليبرالي وتطبيق شروطه ، فإذا كان المبرر أبان تطبيق وصفات "التكيف الهيكلي" هو تفادي الازمة المالية ، أصبح الهدف اليوم ، تفادي الازمة الاجتماعية ، في حين إن النتائج الاجتماعية كانت وستكون في المستقبل أيضاً ، المزيد من الفقر والبطالة والاقصاء". ويضيف أيضاً "إن تسريع وتيرة الاصلاحات" أفضى في البلدان التي طبقتها الى تقليص ما تبقى مما هو أجتماعي في ميزانية الدولة وبالتالي تحويل الموارد من الفئات الفقيرة لمصلحة الرأسمال . والنتيجة المستخلصة من كل هذا واضحة وضوح الشمس ، وهي إن هذا الاتجاه يتناقض من حيث الجوهر مع التنمية البشرية ويجعل خطابها تسويفاً لتعميق "الاصلاحات الهيكلية" التي تؤدي الى تدمير بنية الانتاج المحلية والتي ينتج عنها تصاعد أعداد المسرحين عن العمل "أي تنامي معدلات البطالة" وأرتفاع العجز التجاري الخارجي والاخفاق في المنافسة ، حتى في الاسواق الداخلية ناهيك عن الاسواق الخارجية ، وهو ما سيولد المزيد من الافقار والتهميش والاقصاء بكل ما يحمله من أستقطاب أجتماعي.

ويناقش د. مرزوق ذلك من زاوية تطور النظرية الاقتصادية السائدة ومناهجها الاساسية أذ"يفرض أيضاح الترابط بين "برامج التعديل الهيكلي" المطروحة والنظرية الاقتصادية السائدة، ويتضح هذا الترابط من خلال مناقشة برامج التصحيح الهيكلي والمنعكسات المرتبطة على تطبيقها في الدول النامية . ويقدم النتائج السلبية لهذه البرامج في دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وشرق أوربا والاتحاد السوفيتي السابق والدول العربية التي، دفعت بالمؤسسات الدولية المنشئة لهذه البرامج الى الاعتراف بأن، النتائج قد فاقت في سلبياتها أسوأ توقعاتها وحتى الرئيس الامريكي" بيل كلنتون" قال: " إن التحول الاقتصادي المؤلم والمأخوذ به دون شبكة حماية أجتماعية ملائمة ، يمكن أن يضحي بأرواح بأسم النظرية الاقتصادية " ويواصل ليقول " إن الخصخصة كمحور لعملية إعادة الهيكلية ، لم تحقق في أي مكان في العالم الاهداف المعلنة لها . فالمديونية الخارجية قد أزدادت في معظم هذه الدول ،

وتراجعت معدلات النمو في الكثير من الحالات، وأزداد التفاوت الاجتماعي في الثروة والدخل ، وتعـرض العديد من الـدول لاضـطرابات أجتماعيـة في الـثروة والـدخل وتعـرض العديـد مـن الـدول لأضـطرابات وتوترات تهـدد الوحـدة الوطنيـة بـل ومـستقبل هـذه الـدول، وعوضـاً عـن توسـيع قاعـدة الملكيـة في المجتمع، تم أستيلاء قوى محددة داخلية وخارجية على الثروة الوطنية وأصبح نفوذ رأس المال الاجنبـي أكبر ومهدداً للسيادة الوطنية، في الوقت الذي يمكن للقطاع الخاص أن يقـيم مـشروعات جديـدة تتـيح فرص عمل إضافية : المجتمع بحاجة لها .

ولذالك يجري التنظـير الى ضرورة الاسـتثمار الاجنبـي لتمويـل التنميـة، بـسبب غيـاب الادخـار الوطني الذي يدفع بأيجاد الشريك الخارجي ،وهذا دائماً ما تطرحه مؤسسات وشبكات البنـك الـدولي . بذريعة مكافحة الفـساد المـزمن في الدولـة وعمليـات الهـدر في الانفـاق "رغـم إن الدولـة ومؤسـساتها تشكلت جديداً كما هو معروف"، وعائديـة هـذا الطـرح ليـست إلا تغطيـة لخلفيـات سياسـية هـدفها الـسيطرة عـلى مـوارد الـبلاد ولمـصلحة الـشركات متعديـة الجنـسية ، ولتعزيـز رأس المـال الاجنبـي، في الاقتصاد العراقي بشكل عام.

وفي هذا الصدد يقول د. السعدي "عندما نتناول اليوم بحث القضايا الاقتصادية العامة ، تطفي أحاديث ومؤشرات السوق المالية والاستثمار الخاص لرؤوس الاموال الاجنبية ولقـرارات البنـوك المركزيـة الخاصة والحاجة لرؤوس الامول الاجنبية ولقرارات البنوك المركزية الخاصة بـسعر الفائـدة...الـخ. ومـن حين لآخـر ، يـرد الاهـتمام القليـل بالاسـتراتيجية الانمائيـة والـسياسات الاقتـصادية والماليـة الحكوميـة، ويتعزز الاهتمام بشؤون الاعمل والمال لدى الـرأي العـام والمعنـين بـالترويج الاعلامـي المحـلي والعـالمي الواسع والمؤثر ، ومن الواضـح إن التحليـل المنهجـي للموضـوعات الاقتـصادية الاساسـية ، لم يعـد عـلى الصعيد العملي مهماً.

وفي مكان آخـر في معـرض الاشـارة الى المـشروع الاقتـصادي الـوطني الـذي يتبنـاه "الكاتـب" وأختلافـه مـع المدرسـتين "الكنزيـة والنقديـة" يقـول :"فـإذا كانـت الكنزيـة الجديدة التي ترى في السياسة المالية الحكومية وتوقعات المستثمرين علي العوامل الاكثر أهميـة في تحديـد الطلـب التجميعـي "الفعـال"، وبالتـالي لهـا التـأثير الكبـير في النمـو

الاقتصادي . فيما ترى المدرسة النقدية بأن السياسة النقدية وعير أدواتها، أسعار الفائدة وأسعار الصرف الخارجي للعملة الوطنية، تمثل العوامل الاهم في تقرير مستوى الطلب الفعال، وبالتالي في الاستقرار الاقتصادي والمالي ومن ثم في النمو الاقتصادي ". فإن السياسات الاقتصادية الواردة في المشروع تختلف عن هذه الاراء بسبب الفروق الجوهرية الناشئة من خاصية هيمنة الريع النفطي على الاقتصاد من ناحية ، وأفتراض ضرورة وجود نظام للضمانات للرفاهية الاجتماعية من ناحية ثانية.

ومهما تعددت الافكار والمشاريع حول الاقتصاد العراقي فإن البحث يلاحظ عدم تحديد آفاق التطور اللاحق ، الذي لا بد منه ، فسيادة الدولة مهددة وبناءها هش، فكيف يستقيم الطرح عن الخصخصة ، وماهو شكل ومصير الخصخصة في ظل المحاصصة الطائفية وفي ظل السلطات الرقابية "البرلمان" لمؤسسات الدولة يخضع لأعتبارات خارجة عن المفهوم المؤسسي للدولة بل لمرجعيات طائفية مذهبية وعشائرية ومنطقية غير خاضعة للمسائلة والمحاسبة وأضيفت لها أخيراً فئات أثنية ، هذا بالاضافة إن السلطات الرقابية معطلة ومهمشة، بسبب النظام السياسي القائم على المحاصصة التوافقية، والبرلمان شبه معطل وأشكالاته متعددية والقوانين المهمة لحياة الناس مهلهلة أومعطلة وحتى القوانين التي شرعت بما فيها الدستور ، جاءت متناقضة ، مما تطلب إعادة النظر ببعض موادها. فالسلطة الرقابية "البرلمانية والقضائية والادارية" على الأداء الحالي للدولة ضعيف ،وهذا بأعتراف المسؤولين، هذا في الوقت الحاضر ، فكيف يكون الامر في ظل الخصخصة؟.

يقول د. صالح "هكذا إذن أدت العملية البالغة التعقيد الى تبلور تناقضات جديدة ناجمة عن الانزيحات والحراك الطبقي الاجتماعي الجديد، الذي غذته ، إضافةً الى العوامل السابقة ثلاث عوامل أخرى مهمة :

- أزمة بنيوية عميقة .
- وضع أمني متوتر وأحتقان طائفي متصاعد .
- عدم تبلور البديل القادر ، لحد هذه اللحظة ، على تجاوز هذا الوضع رغم محاولات كثيرة .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، يصبح التناقض المحرك بين ضرورة نمو القوى المنتجة لكافة الاشكال الاقتصادية وبين علاقات الانتاج المفككة الناجمة عن تفجر تناقضات المرحلة السابقة، وتنامي دور الهويات الفرعية ممثلة بالعلاقات الطائفية والاثنية والعشائرية على حساب الهوية الوطنية العراقية وما يرتبط بها من العلاقات الاجتماعية الطبقية العادية*".

وفي ذلك تجري الاشارة ، إذا كان التخلف الاقتصادي وحالة النهوض مرتبط بالخصخصة كطريق للنهوض به، لم يترجمها بشكل دقيق المنهج المتبع من هذه الدوائر "رغم تواجد هذه الحالة " فكيف يركن لفكر الخصخصة ، أن يعطي تفسيراً لكيفية بناء التنمية من خلالها ... وهي الحالة التي لم تأخذ بعدها الاستقراري والتطبيقي بصورة عامة في الاقتصاد العراقي . وفي مثل هذه الحالة يتبادر الى الذهن التفكر في القوانين التي تستحث الاقتصاد العراقي ونموه من داخل الاقتصاد وليس من خارجه وبنفس الوقت، أن لا نلجأ الى القوانين التي حكمت تجارب دول متقدمة "رغم أهميتها" بشكل آلي على أقتصادنا ، وكان للبحث ملاحظاته النقدية والمنهجية حولها...

يقول د. عبد الفضيل "ولعل المغالطة التاريخية"بل المنهجية" الكبرى، تتمثل في الحديث عن "أقتصاد السوق" بمعنى الابتعاد عن أية سياسات تدخلية من جانب الحكومات، لأن، نظام السوق وفقاً لهذه الرؤية ، مزود بآلية "التصحيح الذاتي" وهي خاصة أشبه بجهاز "الترموستات" "Thermo-stat" الذي يوجد في الاجهزة الكهربائية لضبط درجة الحرارة، فلا تزيد على ولا أقل عن "المستوى التوازني" المطلوب. محذراً " د. محمود" ولكن الكل يعلم إن هذا التوصيف غير صحيح . إذ أننا بصدد مفارقة تاريخية كبرى في بلدان الاقتصاد الحر، وهي حجم الدعم الهائل، الذي تم تخصيصه منذ منتصف التسعينات "من القرن الماضي" لتعويم أقتصاديات البلدان ذات الاسواق المالية الناشئة، بدأ من "الازمة المكسيكية في منتصف التسعينات وأنتهاءاً بأزمة الارجنتين مؤخراً . أي إن التصحيح للاختلالات المالية لم يتم تصحيحه من خلال "آلية السوق" وأنما من خلال برامج تدخلية للأنقاذ والتحكم في مسارات تلك الاقتصاديات. ولذا فإن هناك ضرورة التفرقة بين اللجوء "لآليات السوق" لترشيد الاداء الاقتصادي ، والبعد عن إدارة الحياة الاقتصادية بنظام الاوامر الادارية ، من

ناحية وبين الخضوع التلقائي "لقوانين السوق" من ناحية أخرى ، إذ أن هذا الخلط يؤدي الى قدر كبير من الالتباس وخلط الاوراق **.

ويضاف الى ذلك ،لما أشار له "الكاتب" كيف جرت محاولة أحتواء الازمة المالية والاقتصادية الاخيرة، ألم تجري وفق برامج تدخلية للانقاذ والتحكم في مسارات تلك الازمة، من خلال مؤتمرات دول العشرين ، أنظر "الفصل الثالث من هذا البحث". ولكي نوسع النقاش اكثر في تجارب البلدان العربية يقدم " د.عصام الزعيم" مساهمة قيمة، أذ تناول التجربة العربية في الاستغلال الاجنبي للموارد البترولية وتغيب التنمية المستدامة بقوله" فقد شكل تسلط الشركات والدول الرأسمالية الاستعمارية على ثروات هذه البلدان بأمتياز وإذعان، وبذلك حرمت الشعوب والدول المالكة للنفط من حقها من أستثماره لصالحها وبشروط أقتصادية، مؤكداً إن السيادة على الموارد الوطنية الطبيعية وأستثمارها الدوطني شرطان لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية ، مسجلاً جهود الاقتصادين البترولين العرب في تحقيق هذه الاهداف، ولا سيما" الشيخ عبدالله الطريفي والدكتور محمد سلمان حسن" الذي ساهم بصياغة قانون رقم 80 لعام 1962 لأسترجاع 5. 99% من الاراضي العراقية غير المستغلة من شركات النفط الاجنبية في عهد عبد الكريم قاسم ، ووضعها تحت تصرف شركة النفط الوطنية العراقية ، وسارت على هذا الدرب دول عربية أخرى بالتأميم أو بالمشاركة ، ومن ثم عادت دول عربية لمنح فرص العودة للشركات الاجنبية بأستغلال الثروة الوطنية والغاز وثروات أخرى بعقود مشاركة، مشيراً "د. مجيد مسعود" وهو يستعرض لما أوضحه الفقيد" الزعيم ".. إن نظام الاستثمار يقوم على تنازل جزئي عن حق التصرف من جانب الدول المالكة للموارد والثروات البترولية والمعدنية وأرتضاء التشارك مع جهة أجنبية شريكة في الاستثمار وتقاسم سلطة صنع القرار معها سواءً في ما يخص الانتاج أو التصدير أو بالنسبة للتسعير ، وبذلك فإن هذا النمط المشترك يسلب الدولة الوطنية حقها القانوني المطلق وسلطتها الاقتصادية المطلقة ، في تحديد شروط الاستثمار ومعدل الاستنضاب وتسعير الانتاج*..."

في هذه المؤشرات التاريخية الهامة ينبهنا الزعيم الى حق السيادة المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، وهذه المبادئ تجنب الدول الانشطة الاقتصادية الضارة بالبيئة وهي العملية التي تجري منذ 2003 لتزيد من الفقر ، وتجعله

ظاهرة أقتصادية مجتمعية بيئية ، من خلال السياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة التي تطبقها في العراق .

يقول د. كاظم حبيب " المشكلة التي تواجهنا اليوم في العراق في إطار العملية الاقتصادية تبرز تبني جمهرة من الاقتصادين العراقين المتنفذين وجهة نظر المحافظين الجدد والليبرالية الجديدة في الدول المتقدمة صناعياً والمؤسسات المالية الدولية الموجهة لاقتصاديات الدول النامية التي تدعو الى مسألتين وهما: توقف الدولة كلية عن النشاط الاقتصادي وجعله بيد القطاع الخاص "يقصد الوطني" بهذه المهمة ، في وقت يحتاج الاقتصاد العراقي الى جهود الدولة . أبتعاد الدولة عن التصنيع والاكتفاء بأستيراد السلع المصنعة من الخارج ، أي جعل الاقتصاد العراقي ، أقتصاداً أستخراجياً أستهلاكياً لاغير**...الخ.

ويرى هذا الفريق من الاقتصادين والباحثين والمفكرين، التجارب العالمية من منظور ناقد، وبخاصة تجارب البلدان النامية ، والعربية منها بلا أستثناء ، وكيف أثرت التوجهات الليبرالية الجديدة ،سلباً على أقتصادياتها وتنميتها ، ولكي نقرب الصورة أكثرنأخذ التجربة المصرية بهذا الخصوص ونشير الى ، ما تحدث به" د. مختار خطاب" في الحوار الذي جرى اليوم السابع ,بقوله: "إن الخصخصة نظام فاشل وقرارات البيع تأتي بأوامر عليا" ومن أنها توجه سياسي .. وبعض المنافقين زفوا القرار ، وأمام سؤال هل الخصخصة، هو أقتراح محلي أو موحى من الخارج.أجاب الوزير: أنه أقتراح محلي، ولكن دوافعه هو التحالف الاستراتيجي مع أمريكا... وفي معرض الحوار مع الصحيفة ... والسؤال، إلا تعي الحكومة النوايا الامريكية؟ ألم يكن لدينا طريقة أخرى لسداد ديوننا، بخلاف القبول بهذه الشروط ... وأمام تهرب "د. مختار"للرد على سؤالها ، بل أكتفى بالقول : ربما تكون هذه شروط المعارضين لنظام السوق الحره، ولكنها لا تعد شروطاً بمفهوم من هو يؤمن بأقتصاد السوق ... فعلقت الصحفية معترضة وسائلة أياه! هذا إذا كانت القضية تحتمل وجهات نظر ولكن ما تقوله لا يحتمل الاختلاف ، فهي قضية حماية أقتصاد الدولة!...وعلقت، إن الجميع يعلمون إن علاقات الدول تقوم على أساس المصالح لذا فلن تجدول أمريكا الديون بلا مقابل ؟، وكان جواب الوزير السابق بهدوء : هذا إذا كانوا معتقدين بذلك . وعند سؤالها ، هل نجح تطبيق أقتصاد السوق في مصر أم لا ؟ وهل أستطاع القطاع الخاص في مصر

أن يقوم بعبْ التنمية ، بشكل مطمئن يجعلنا نستمر بلا تردد؟ ، وكان جوابه "بلا" على كلا السؤالين ، لماذا ؟ وأجاب على ذلك، إن حجم ونوع الاستثمار أبلغ مؤشر، على أننا نحتاج الى مراجعة لسياساتنا . لأن جوهر التنمية في الاستثمار ...

وهل برنامج الاصلاح الاقتصادي بالكامل بما فيه الخصخصة خاضع للبنك وصندوق النقد الدولي ؟، الاجابة : "طبعاً" ... فالبرنامج بالكامل بما يتضمنه من سياسات تحرير التجارة وتحرير سعر الصرف والخصخصة وغيرها خاضع للاتفاقية ، مشيراً أيضاً مازالت لهذا البرنامج مراحل وأستكمالات جديدة ، منها أتفاقية المشاركة المصرية الاوربية والسعي لأبرام شراكة مع الولايات المتحدة يتم بموجبها أنشاء مناطق تجارة حرة بلا تعريفات الجمركية ، وتدخل كل البضائع بدون جمارك. وهل تجربة التنمية لدينا من 1991 نجحت في رفع معدلات الناتج المحلي بالقدر الكافي؟ هل نجحت في توسيع ثمار التنمية بشمل عادل على الفئات الاجتماعية المختلفة... الاجابة من الوزير "لا" ..ونحتاج الى مراجعة عميقة وليست سطحية .

الى هنا نكتفي بهذا الحوار الهام ، والرسائل القيمة التي أستطاعت أن توصلها المحاورة ، وهي مفيدة بالنسبة للبلدان العربية ومنها العراق، الذي يمهد للدخول للخصخصة وفق الاشتراطات الدولية، إذ يفهم منها إن توجيه الاستثمارات الى قطاعات دون غيرها ، هو أحد شروط صندوق النقد الدولي ... وإن نصائح البنك الدولي يفوح منها دائماً ، تجاهل الاستثمار في القطاعات السلعية أو المنتجة ، التي تعود بالفائدة للمواطن وعلى الدخل الوطني ...و حتى الاردن التي يلوح بتجربتها الناجحة من هنا وهناك فقد بدات عملية التداعي لسلبيات الخصخصة أذ تشير الكتابات" أن النتائج" يقصد للاقتصاد" لاتشير الى أن البلد حصد نتأئج مرضية افضل مما كان عليه الحال قبلها بل على العكس فقد تخلت الدولة عن مصادر قوتها الاقتصادية عندما باعت كل شئ تقريباً"...كما وتجري الاشارة الى الحكومة الاردنيةمؤخراً قرارات تشير ولو من بعيد الى ملامح أعادة النظرفي بعض السياسات الاقتصادية التي تم اعتمادها طوال السنوات الماضية، وأتخذت من "الخصخصة" نهجاً أتى على النسبة الكبرى من مساهمة القطاع العام في معظم الشركات الكبرى ، وما تلى ذلك من عروض لبيع أراضي خزينة الدولة والنشآت والاستثمارات التي تملكها الحكومة أمام الراغبين في الشراء وخاصةً من الخارج ، وكان من نتائجها أننا وصلنا

الى شفير الاجهاز على الملكية العامة التي تعتبر بمثابة الرصيد الحقيقي للوطن والاجيال القادمة".

وفي معرض الاشتراطات لهاتين المنظمتين، يقول كل من الكسندر شكوليتكوف وجون د. سوليفان "إن شروط الاقراض المفصلة تجعل القروض عبْ على الدول النامية، لأنها في أغلب الاحيان تقيد دور المؤسسات السياسية الوطنية وتحد من تطوير المؤسسات الديمقراطية المسئولة. والواقع إن محاولة الوفاء بعشرات الشروط قد تصبح عائقاً أمام صنع القرار في عملية الاصلاح . وليس من الممكن فرض الاصلاحات المؤسسية على الدول بواسطة شروط تأتي من الخارج، بل ينبغي تصميم هذه الاصلاحات وتطويرها داخلياً*.يبدو إن الاستراتيجية المطروحة لتنمية الاقتصاد العراقي وبمضامينه وأهداف ومعايره القياسية ، التي توصل إليها أستراتيجيوا التوجهات الاقتصادية في العراق من العراقين وأجانب، لا تخرج في غالب الاحوال عن التطبيق الدقيق، لروشيتات "ووصفات" البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات المالية الدولية ومستشاريهم، والتي لاتبتعد كثيراً عن تطبيق المبادئ العامة لعلم الاقتصاد الحديث وفقاً لآلياته المجردة الراهنة ولا تبتعد عن نظرية التحليل الحدي ونظرية التوازن وآلية السوق والعرض والطلب، التي تناولها البحث في الفصول الاول والثاني والثالث، وهي آليات ثبت قصورها في فهم الواقع الاقتصادي الاجتماعي في البلدان النامية . كما إن تجارب الخصخصة في البلدان المشار لها في الفصل الرابع، التي تأثرت بهذا الفكر تشير بأصابع الاتهام الى مسؤولية الفشل، التي عمت هذه البلدان تعود لتلك البرامج، وبخاصةً في بلدان أمريكا اللاتينية، والتي أعادة النظر من هذا المأزق الفكري، بأختيار جديد بعيداً عن الوصايات.

كما إن أرهاصات الفكر التنموي وطموحاته بعد 1970 – 1980 ، الذي وصف بالعقد الضائع ، الذي موت هذه الطموحات الانمائية بعد الحرب العالمية الثانية في الدول النامية بعد تعثر تجارب التنمية، وخضوعها لإرادات فردية وأرتجالية ،وكانت حصيلتها للعراق، الخراب والدمار وما خلفته من آثار كارثية للاقتصاد وللشعب العراقي . كما جرى في التجربة العراقية منذ السبعينات، حتى سقوط النظام الدكتاتوري 2003 والتي عاصرها البحث بالتفصيل في الفصلين الخامس والسادس... إن فكر الليبرالية الجديدة ، التي سادت في الثمانينات والتسعينات من

القرن الماضي ولازالت مستمرة، هي القوة المسيطرة في قرارات الكثير من الاقتصادين والمخططين "عراقين وغيرهم" بالاضافة الى كبار المسؤولين والوزراء، وإن هذا الفكر، وبهذه الحيثيات "مكانك سر" وما تضمنه من طروحات فكرية وسياسية ومفاهيمية، كان ولا زال يشكل خلفية، التي رسمت ملامحها ، القوانين الصادرة أو في طريقها للصدور التي تتعلق بقانون الاستثمار وقانون النفط والميزانية العامة والسياسة النقدية والسياسة المالية وأقتصاد السوق والانفتاح على الاسواق العالمية بلا شروط وغيرها من القوانين، أثرت وستؤثر على كل جهد تنموي ومن أي جهة كانت .وما تهدف إليه من هذه الطروحات ، هو فقط البحث في العلاقة القائمة بين الخصخصة والتنمية وبينهما وبين الفكر ، ولا يريد البحث التوسع أكثر في هذه الطروحات والافكار بل أشار لها بعمق في الفصلين السابع والثامن ... بل يكتفي البحث بطرح وتحليل العلاقة ، على ضوء هذا الفكر ، على صيغة أسئلة ، هل حقق هذا الفكر الاهداف المباشرة المطلوبة، أي نماذج للخصخصة سيختار وفي أي من الميادين ، هل في الزراعة منها أم الصناعة أو في كليهما، وما هو دور الاستثمارالمحلي والاجنبي وهل يعتقد أصحاب القرار، بأن الخصخصة ستحقق الطموحات للاقتصاد العراقي ، والى أي مدى نظل نعتمد على الغير في تفسير ظاهرة الخصخصة ... إلا تدعونا التجارب الماثلة أمامنا لإعادة النظر بالسياسة الاقتصادية التي رسمها الاحتلال ... وبالتالي إعادة النظر بالخصخصة كطريق للتنمية .

المصادر

1. كبة ، أبراهيم - دراسات في تاريخ الفكر الاقتصادي

2. د. حسن يحيى ، أنيس – تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سمث – أبوظبي الامارات العربية المتحدة - التجمع الثقافي - 2003 .

3. د. ياسر، صالح حسن – العلاقات الاقتصادية الدولية – الابستمولوجيا .. الانطولوجيا .. الاكسيمولوجيا – مطبعة دار الرواد المزدهرة – بغداد – 2006 .

4. د. هيرتس ، نورينا – السيطرة الصامتة – ترجمة صدقي حطاب – عالم المعرفة – الكويت – 2007.

5. د. مهنا، محمد نصر – الادارة العامة وإدارة الخصخصة مع نماذج لتجارب دول العالم – الاسكندرية – الكتب الجامعي الحديث – 2006 .

6. سمث ، آدم – بحث في أسباب وطبيعة ثروة الامم – الجزء الاول – ترجمة حسني - زينه مراجعة معهد الدراسات الستراتيجية – بغداد – أربيل – بيروت – الطبعة الاولى – 2007 .

7. د. زكي ، عبد الرحمن أبراهيم – أقتصاديات التجارة الخارجية – دار الجامعات المصرية - الاسكندرية – 1981 .

8. هايد ، ديفيد – نماذج من الديمقراطية – ترجمة فضل سكر – معهد الدراسات الستراتيجية – الطبعة الاولى – بغداد – بيروت – 2006 .

9. 9- تورين ، آلان – ماهي الديمقراطية – حكم الاكثرية أم ضمانات الاقلية – ترجمة حسن دار الساقي – الطبعة الاولى – بيروت – لبنان – 1995 .

10. ماركس ، كارل – مختارات من كتاب رأس المال – نقد الاقتصاد السياسي – الكتاب الاول – عملية تراكم رأس المال – الفصل الرابع والعشرين – ترجمة د. فالح عبد الجبار –

11. د. الجميل ، سرمد كوكب – التمويل الدولي – مدخل في الهياكل والعمليات والادوات – الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة – فرع الموصل – العراق – 2002 .

12. نوربيرغ ، يوهان – دفاعاً عن الرأسمالية العالمية – ترجمة نور قباعة – مراجعة فادي حدادين – الطبعة الاولى – عمان - الاردن – 2007 .

13. د. حبيب ، كاظم – العولمة من منظور مختلف – الطبعة الاولى – بغداد – 2005 .

14. بيرشل ، كوستيلو وسمث ، جيرمي وتيم وبرندان – العولمة من تحت ، قوة التضامن- التعريب أسعد كامل الياس – الرياض – السعودية – العبيكان – 2003 .

15. كروجمان ، بول – عودة أقتصاد الكساد ،على أثر الازمة المالية التي ألمت بشرقي آسيا 1997-1998 ، وصدر مجدداً عام 2008 .

16. شعلان ، هشام ياس – آليات التحول من نظام التخطيط المركزي الى نظام أقتصاد السوق – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد – الطبعة الاولى – 2004 .

17. الحسيني ، باسل جودت – السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات والسياسات الاجتماعية ، ملف العراق والمنطقة بعد الحرب ، قضايا إعادة الاعمار – المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – الطبعة الاولى – آيار 2004 .

18. د. عبد الفضيل ، محمود – تحديات المرحلة الانتقالية ، المراحل الحرجة – مركز دراسات الوحدة العربية – العراق والمنطقة بعد الحرب – بيروت – الطبعة الاولى – 2004 .

19. سمث ، آدم – قراءة في أقتصاد السوق – أعداد كامل ورنه – معهد الدراسات الستراتيجية – الطبعة الاولى – بغداد – أربيل- بيروت – 2007 .

20. فريق أبحاث – ديناميكيات النزاع في العراق – تقييم أستراتيجي – معهد الدراسات االاستراتيجية – بغداد – أربيل- بيروت - الطبعة الاولى – 2007 .

21. د. السعدي، صبري زاير- التجربة الاقتصادية في العراق الحديث – دار المدى – الطبعة الاولى – بغداد – 2009 .

22. ريمر ، بول – عام قضيته في العراق – ترجمة عمر الايوبي – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – 2006 .

23. مجموعة مؤلفين –النفط والاستبداد- الاقتصاد السياسي للدولة الريعية – ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية –الفصل السابع –ثروة العراق النفطية ، مجيد الهيتي الطبعة الاولى ،أربيل-العراق، بيروت - لبنان 2007 .

البحوث والمقالات

1. د. جميل ، قدري – الازمة المالية – محاضرة في المنتدى الاجتماعي – دراسات أستراتيجية سورية ومنشورة على الانترنيت عام 2009 .

2. البروفسور ستكلز ، جوزيف – الركود الاقتصادي الامريكي مقالة منشورة على الانترنيت .

3. د. حسن ، صالح ياسر – الاقتصاد السياسي للأزمة المالية العالمية الراهنة – محاضرة بجزئين - منشورة على الانترنيت 2008 .

4. مبروك ،غضبان – بين العولمة والسادة – بحث منشور على شبكة المعلومات العالمية .

5. كنيدي ، بول – قمة العشرين الراسمالية في عيني كارل ماركس – مقالة منشورة على الانترنيت بتاريخ 22-4-2009 .

6. هتسون ، مايكل – سيناريوهات سياسة لعراق ما بعد الحرب – مركز دراسات الوحدة العربية – العراق والمنطقة بعد الحرب – بيروت – 2003 .

7. أسكندر ، جوستين – ديون صدام ، صندوق النقد الدولي ، خصخصة الاقتصاد العراقي حلقة نقاش – جامعة كولومبيا – نظمتها نقابة النفط في البصرة – 26 –آيار – 2005 .

8. د. حبيب ، كاظم – نقاش مفتوح مع السيد د. برهم صالح نائب رئيس الوزراء ، الحلقة الثانية هل من نموذج تنمية في العراق – 2008 -2009 .

9. د.حسن،صالح ياسر –مجموعة مقالات –سلسلة قضايا فكرية,دار الكتب والوثائق ،بغداد2008

10. 10-مجلة الحوار-السياسة النقدية-تصدر عن المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي-العدد التاسع،شباط2009

11. أ.د. النجيفي ، سالم توفيق – مقالة بعنوان: مستقبل التنمية – مجلة المستقبل العربي – العدد 305 – 2004 .

12. د.الحافظ ،مهدي –تحديات وهموم الاصلاح الاقتصادي في العراق –الحوار،العدد الاول 2005

13. د. حسن ، صالح ياسر مقالة بعنوان – المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال – الجذور والمرجعيات والاهداف الفعلية – الثقافة الجديدة - العدد 324 – 2008 .

بحوث وتقارير

1) تقرير صادر عن معهد البنك الدولي و مكتب نائب الرئيس لشؤون أقتصاديات التنمية في البنك الدولي-2002

2) تقرير التنمية البشرية لعام 2001 .

3) صندوق النقد الدولي –IMF-التقرير السنوي 1993 ،واشنطن.

4) تقرير البنك الاهلي المصري – النشرة الاقتصلدية العدد ،1-1998 والعدد1-2000.

5) تقرير السنوي للاحصائيات في الجزائر الصادر في نيسان 2009 .

6) تقرير التنمية البشرية الصادز من الامم التحدة لعلم 2001 .

7) البنك الاهلي المصري – النشرة الاقتصادية العدد1 لسنة2004 .

8) تقرير البنك الدولي صادر في 14 كانون الثاني 2004 .

9) تقرير الامم المتحدة حول الذين غادروا العراق منذ 2003 – صادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 .

10) تقرير عن منظمة اليون سيف وفيه أشارات عن معدل سوء التغذية لدى الاطفال في العراق – صادر في 29 آيار – 2003 .

الوثائق

1) وثيقة صادرة عن وزارة التنمية الدولية - برنامج التنمية البريطانية في العراق - صادرة عام 2003 .

2) الوكالة الامريكية للتنمية USAID

3) القرار رقم 1483 الصادر من مجلس الامن في جلسته 4761 - بتاريخ 22آيار/ مايو 2003 .

4) وثيقة قانون الاستثمار رقم 39 الصادرة عن سلطة الأئتلاف المؤقة حول الاستثمار الاجنبي في العراق - الصادرة في 19 سبتمبر / أيلول 2003 .

5) وثيقة صادرة من DFID من القنصلية البريطانية في البصرة بعنوان نشاط وزارة التنمية الدولية جنوب العراق - الصادرة في 15 أكتوبر / تشرين الاول 2004 .

6) وثيقة الامم المتحدة – العراق – نشرة التنمية وإعادة الاعمار في العراق - سبتمبر 2005 .

7) وثيقة الامم المتحدة – العراق – نشرة أعمال إعادة الاعمار والتنمية – تشرين الثاني / نوفمبر 2007 .

الصحف والمجلات

1) جريدة السفير البنانية - الصادرة بتاريخ 24-2- 1989 .

2) صحيفة الجمهورية العراقية - الصادرة في 21-2-1989 .

3) صحيفة الثورة الصادرة في 23-2- 1989 .

4) جريدة الانباء الكويتية - الصادرة في 11-7- 1984 . والعدد الصادر في 26-11-1984 .

5) جريدة الشرق الاوسط اللندنية الصادرة في 10-12-2004 .

6) جريدة الشرق الاوسط - الصادرة في 11- يوليو / تموز- العدد 9357 – 2004 .

7) وكالة رويترز 2008 .

8) جريدة طريق الشعب

9) مجلة الثقافة الجديدة العدد 179-1986 و العدد 190 و191 -1987 – والعدد 309 الصدر في 2003 وغيرها من أعداد مشار لها في الدراسة.

10) سلسلة قضايا فكرية – دار الكتب والوثائق – بغداد – 2008 .

11) مجلة الحوار – عدة أعداد ومقالات مشار لها.

12) جريدة الشرق الاوسط – الصادرة في 10 مايو – العدد 8928 – 2003 .

المصادر باللغة الاجنبية

1- Derived From OAPEC –Secretary General, Annual Report- Kuwait .

2- P.Drucker,The charged World Economy. Foreign Affairs, Spring- 1986.

3- J.K. Galbraith; The New Industrial State Houghton Mifflin, Bosten-1967.

4- Kenicchi Ohmae- The End of the Nation State, the Rise of Regional Economics-1985-Collins-Publishers-London.

5- Gum Young Lee and Young Woung Kim-Global Shift Implication, The Globalization of Economy and Spatial South Korea-Hoover Institution for Economic Studies 1994.

6- Coskun Can Aktan, An Introduction to The Theory of Privatization-Turkey, The Journal of Political and Economic Studies, 20-November- 1995.

7- Dr.Leo Drollar. Give Iraqi oil to the Iraqis MEES-Sept-2003.

8- H.G.Grubel;International Economic op. cit.

9- Bulchandani,B.International.Economic,op.cit.

10- Elu. Economic Review of Iraq. No4-1984.

المحتويات

تعد الخصخصة واحدة من الظواهر التي شغلت ولا تزال تشغل ساحة واسعة من الجدل والنقاش ، ما بين المختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي ، من مفكرين وباحثين اقتصاديين وسياسيين وغيرهم . فقد نظمت سيمنارات وحورات وأنبثقت بحوث وكتابات عديدة عالمية وأقليمية ، عربية وعراقية ، تطرقنا لها ، بتناول ودراسات هامة، تحدثنا فيها عن تطور مفهوم الخصخصة ، وكيف أنتقل من البلدان المتقدمة صناعياً وتحديداً، بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والبلدان الغربية الأخرى ، أثر عجز مفاهيم المدرسة الكنزية عن الأجابة عن حالة الركود التضخمي التي عمت الاقتصاد العالمي من السبعينات وصعود المدرسة النقدية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات ، ووقوع البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا في فخ المديونية أثر فشل تجارب التنمية، وتعممت أكثر أثر سقوط التجربة الاشتراكية في بلدان أوربا الشرقية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ، وتبنت هذه وصفات المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات المنفذة " توافق واشنطن" وكيف شددت هذه المنظمات على تطبيق هذه الوصفات "التثبيت والتكيف الهيكلي" واقتصاد السوق والانفتاح التجاري وأبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي تمهيدا للدخول الى الخصخصة، بصرف النظر عن طبيعة الاقتصاد وظروفه في هذا البلد أو ذاك .



عمّان-وسط البلد-مجمع الفحيص التجاري
ص . ب : 11732 عمّـــان (1061) الأردن
تلفاكس: 96264619511+ موبايل: 962799048009+
الموقـع الإلكتروني: www.abcpub.net
A.B.Center@hotmail.com / info@abcpub.net

